

رَوَايَةُ الْمُتَّقِينَ

فِي تَرْجُومَةٍ مِنْ لَا يَخْضِرُ لُفَيْفَتُهُ

مُؤَلَّفَةٌ

وَجَدَّ عَصْرَهُ وَفَرَزِدَ دَهْرَهُ وَأَوْجَعَ أَهْلُ رُوسْكَانِهِ أَرْهَادَهُ

الْمَوْلَى مُحَمَّدٌ بَقِيَّةُ الْمَجْلِسَةِ

قَدْ سَمِعْتَهُ بِرَأْسِ الْبَيْتِ

الْمُتَأَمِّرُ

بُنْيَادُ فَرْهَنْكَ اسْلَامِي سَاحِبُ نَجْمِ خُسَيْرِي

كُوشَانِپُورِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الحدود

باب ما يجب به التعزير

والحد والرجم والقتل والنفي في الزنا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الحدود

باب ما يجب به التعزير

وهو التأديب دون الحد ويكون رأي الامام والحاكم ﴿والحد﴾ وهو ما يكون له مقدّر ويطلق في الزنا على الجلد مائة ﴿والرجم﴾ يرمى العجاة حتى يموت وهو في زنا المحسن والمحصنة واللواط ﴿والقتل﴾ كما في زنا المحارم بشرب العنق ﴿والنفي﴾ من البلد اذا كان مملوكاً بأن يكون تزوج ولم يدخل بعد فزنا .

روى الكليني في الصحيح ، عن داود بن فرقد قال : سمعت ابا عبد الله يقول ان اصحاب النبي ﷺ قالوا لسعد بن عباد : ارأيت لو وجدت على بطن امرأتك رجلاً ما كنت صانعاً به ؟ قال : كنت اضربه بالسيف فخرج رسول الله ﷺ فقال ماذا يا سعد ؟ قال سعد : قالوا : لو وجدت على بطن امرأتك رجلاً ما كنت تصنع به ؟ فقلت : كنت اضربه بالسيف فقال : يا سعد فكيف بالاربعة الشهود فقال : يا رسول الله بعد رأى عيني وعلم الله أن قد فعل ؟ قال اى والله بعد رأى عينك وعلم الله ان قد فعل (او بأنه قد فعل) لان الله عز وجل قد جعل لكل شيء حداً وجعل لمن تعدى ذلك الحد حداً (١) .

وفي الصحيح ، عن الحلبي ، عن ابي عبد الله ﷺ قال : ان في كتاب على ﷺ انه كان يضرب بالسوط وينصف السوط ويضعه في الحدود وكان اذا اتى بعلام وجارية لم يدركها لا يبطل حداً من حدود الله عز وجل قيل له : وكيف كان يضرب ؟ قال : كان يأخذ السوط بيده من وسطه او من ثلثه ثم يضرب به على قدر اسنانهم ولا يبطل حداً من حدود الله عز وجل .

وفي الموثق عن سدير قال : قال ابو جعفر ﷺ حد يقام في الارض ازكى (اى انى) فيها من مطر اربعين ليلة وايامها .

وفي الموثق ، عن علي بن رباط ، عن ابي عبد الله ﷺ قال : قال النبي ﷺ لسعد بن عباد : ان الله جعل لكل شيء حداً وجعل على كل من تعدى حداً من حدود الله عز وجل حداً وجعل مادون الاربعة الشهداء مستوراً على المسلمين وفي القوي ، عن عبد الرحمن بن العجاج عن ابي ابراهيم ﷺ في قول

(١) اوردته والتبعة التي بعده في الكافي باب التحديد خبر ١٢ - ١٣ - ١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥

٧ - ١١ - ١٠ من كتاب الحدود واورد الثاني والثالث والخامس في التهذيب في باب من الزادات

خبر ١٠ - ٨ - ٩ من كتاب الحدود

الله عز وجل (يُحيى الارض بعد موتها) قال : ليس يحييها بالقطر ولكن يبعث الله رجلاً فيحيون المدل فتحي الارض لحياء المدل ، ولأقامة الحد فيه انقع في الارض من القطر اربعين صباحاً .

وعن السكوني قال : قال رسول الله ﷺ : اقامة حد خير من قطر (امطر) اربعين صباحاً .

وفي الصحيح ، عن هشام بن سالم عن ابي عبدالله عليه السلام قال : في نصف البجلة وثلاث البجالة تؤخذ بنصف السوط وثلاث السوط .

وفي الموثق كالصحيح ، عن سماعة ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : ان لكل شيء حداً ومن تعدى ذلك الحد كان له حد ، وعن رسول الله ﷺ قال ساعة من امام عادل افضل من عبادة سبعين سنة وحد يقام لله في الارض افضل من مطر اربعين صباحاً .

وفي القوي ، عن عمرو بن قيس قال : قال ابو عبد الله عليه السلام : يا عمرو بن قيس اشعرت ان الله عز وجل ارسل رسولا واتزل عليه كتاباً واتزل في الكتاب كلما يحتاج اليه وجعل له دليلاً يدل عليه وجعل لكل شيء حداً ولمن جاوز الحد حداً ؟ قال : قلت : ارسل رسولا واتزل كتاباً واتزل في الكتاب كلما يحتاج اليه وجعل عليه دليلاً وجعل لكل شيء حداً ولمن جاوز الحد حداً ؟ قال : نعم قلت وكيف لمن جاوز الحد حداً ؟ قال : ان الله حد في الاموال ان لا تؤخذ الا من حلها فمن اخذها من غير حلها قطعت يده حداً لمجاوزة الحد وان الله عز وجل حد ان لا ينكح النكاح الآمن حله ، ومن فعل غير ذلك ان كان عزباً حداً وان كان محصناً رجم لمجاوزته الحد .

وفي القوي عن ابي عبدالله عليه السلام قال : الرجم حداً الاكبر والبجل حداً

الاصغر - الى غير ذلك من الاخبار التي في معناها .

روى القاسم بن محمد، عن عبد الصمد بن بشير عن سليمان بن هلال قال سألت بعض اصحابنا ابا عبد الله عليه السلام فقال جعلت فداك، الرجل ينام مع الرجل في لحاف واحد فقال: ذو محرم؟ فقال لا، قال من ضرورة؟ فقال: لا، قال: يضربان ثلاثين سوطاً ثلاثين سوطاً قال: فانه فعل ذلك قال ان كان دون الثقب فالحسد، وان كان هو ثقب اقيم قائماً ثم ضرب ضربة بالسيف اخذ السيف منه ما اخذ قال: فقلت له، فهو القتل؟ فقال هو ذاك، قلت فامرأة نامت مع امرأة في لحاف واحد فقال ذات محرم؟ قلت: لا قال: من ضرورة؟ قلت: لا، قال تضربان ثلاثين سوطاً ثلاثين سوطاً قلت فشق ذلك عليه فقال اف اف اف ثلاثا وقال: الحسد.

وروى حماد عن حريز، عن ابي عبد الله عليه السلام ان علياً عليه السلام وجد رجلاً مع امرأة في لحاف واحد ف ضرب كل واحد منهما مائة سوط غير سوط.

﴿وروى القسم بن محمد﴾ والظاهر انه الجوهري، والظاهر انه اخذه من كتاب الحسين بن سعيد كما يظهر من الشيخ (١)، وغرض المصنف من ذكر امثال هذه الاخبار مع وجود اخبار صحيحة او اصح منها اشتمالها على كثير من الاحكام مع وجود اخبار تعضدها لكن لم نطلع على خبر الثلاثين غير هذا الخبر، بل الاخبار المتواترة واردة بأن حدّهما المائة او الناقص منه بواحدة، والذي يظهر من الكليني انه يعمل بالمائة ويحمل الناقصة على التقية.

﴿وروى حماد﴾ في الصحيح كالشيخ ﴿عن حريز﴾ ويدل على التسعة والتسعين، وروى الشيخ في الصحيح، عن ابن سنان، عن ابي عبد الله عليه السلام في رجلين يوجدان في لحاف واحد فقال: يجلدان حداً غير سوط واحد. وفي الصحيح، عن معوية بن عمار قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام المرأتان تنامان في ثوب واحد قال: تضربان قال: قلت حداً؟ قال: لا، قلت: الرجلان

(١) اورده والاربعة التي بعده في التهذيب باب حدود الزنا خير ١٢٢-١٢٣-١٢٤-١٢٥.

وروى محمد بن الفضيل ، عن أبي الصباح الكناني . عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الرجل والمرأة يوجدان في لحاف واحد فقال : أجلبدهما مائة جلدة مائة جلدة .

ينامان في ثوب واحد فقال : يضربان ؟ قال : قلت : الحد ؟ قال لا . وفي الموثق كالصحيح ، عن أبان بن عثمان قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : إن علياً عليه السلام وجد امرأة مع رجل في لحاف فجلد كل واحد منهما مائة سوط غير سوط .

وفي القوي ، عن زيد الشحام كالكليني ، عن أبي عبد الله عليه السلام وفي الموثق (على الظاهر) عن سماعة بن مهران ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل والمرأة يوجدان في لحاف واحد قال : فقال يجلدان مائة مائة غير سوط (١) .

وروي في الحسن كالصحيح ، عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فدخل عليه عباد البصري ومعه أناس من أصحابه فقال له : حدثني عن الرجلين إذا أخذوا في لحاف واحد فقال له : كان علي عليه السلام إذا أخذ الرجلين في لحاف ضربهما الحد فقال عباد : أنك قلت لي غير سوط فأعاد عليه ذكر الحد حتى أعاد ذلك مراراً فقال : غير سوط فكتب القوم الحضور عنه ذلك الحديث وظاهره أنه كلما ورد بالنقص محمول على التقية وذكر الكليني هذا الخبر بعد أخبار التمام مشعراً بأن الناقص محمول على التقية .

وروى محمد بن الفضيل ، عن أبي الصباح الكناني عليه السلام في القوي كالصحيح كالشيخين ويدل على التمام .

(١) أورده والخمسة التي بعده في الكافي باب ما يوجب الجلد غير ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١٧٠٣ والتهذيب باب حدود الزنا غير ١٣٩ - ١٤٥ - ١٥٢ - ١٤٩ - ١٢٦ - ١٢٨ وأورد الأول أيضاً في باب حد السحق غير ٢ كما في الكافي وغيره كما في التهذيب ولكن فيهما يجلد كل واحدة منهما مائة جلدة

وروي في الصحيح ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : حد الجلد ان يؤخذ في لحاف واحد والرجلان يجلدان اذا اخذا في لحاف واحد الحد والمرأتان تجلدان اذا اخذتا في لحاف واحد ، الحد .

وفي الصحيح ، عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول كان على عليه السلام اذا اخذ الرجلين في لحاف واحد ضربهما الحد ، واذا اخذ المرأتين في لحاف واحد ضربهما الحد .

وفي الحسن كالصحيح ، عن عبد الله بن سنان والشيخ في الصحيح عن عبد الله بن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول : حد الجلد في الزنا ان يوجد (ان يؤخذ - خل) في لحاف واحد والرجلان يوجدان في لحاف واحد والمرأتان توجدان في لحاف واحد .

وفي الحسن كالصحيح . عن أبي عبيدة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : كان على عليه السلام اذا وجد رجلين في لحاف واحد مجردين حدّهما او جلدهما حد الزاني مائة جلدة كل واحد منهما وكذلك المرأتان اذا وجدتا في لحاف واحد مجردتين جلدة كل واحدة منهما مائة جلدة (١) .

و في الموثق كالصحيح ، عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال اذا شهد الشهود على الزاني انه قد جلس منها مجلس الرجل من امرأته اقيم عليه (وفيه) (بـ عليهما) الحد قال وكان على عليه السلام يقول : اللهم ان امكنتني من المغيرة لارمينته بالعجارة .

وفي الموثق ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن امرأة وجدت مع رجل في ثوب قال : يجلدان مائة جلدة .

(١) اوردته والاربعة التي بعده في الكافي باب ما يوجب الجلد غير ١٠ - ٨ - ٩ - ٥

والاربعة الاخيرة في التهذيب باب حدود الزنا غير ١٥٠ - ١٥٢ - ١٥١ - ١٥٦

وفي الصحيح عن صفوان عن عبد الرحمن الحذاء قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : اذا وجد الرجل والمرأة في لحاف واحد جلداً مائة جلدة .

وفي الموثق كالصحيح عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال : قال ابو عبد الله عليه السلام اذا وجد الرجل والمرأة في لحاف واحد وقامت بذلك عليهما بيّنة ولم يطلع منهما على ماسوى ذلك جلد كل واحد منهما مائة جلدة .

وروي الشيخ في الصحيح . عن عبد الله بن مسكان ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول حد الجلد في الزنا أن يوجد في لحاف واحد (١) .

وفي الموثق كالصحيح ، عن ابان ، عن سلمة عن ابي عبد الله عن ابيه عليه السلام ان علياً عليه السلام قال : اذا وجد الرجل مع المرأة في لحاف واحد جلد كل واحد منهما مائة (٢) .

وحمل الشيخ هذه الاخبار على ما اذا علم الامام بأنه وجد منهما الزنا لان للامام ان يقضى بعلمه (٣) :

لما روي في الصحيح عن حسين بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول الواجب على الامام اذا نظر الى رجل يزني او يشرب خمرأ ان يقيم عليه الحد ولا يحتاج الى بيّنة مع نظره لانه امين الله في خلقه ، و اذا نظر الى رجل يسرق فالواجب عليه ان يزيره وينهاه ويمضى ويدعه قلت : كيف ذاك ؟ قال : لان الحق

(١) التهذيب باب حدود الزنا خبر ١٢٨ وزاد - والمرأتان توجدان في لحاف واحد

(٢) التهذيب باب حدود الزنا خبر ١٥٣

(٣) وكان هذا النقل عن الشيخ غير تام فانه قال في التهذيب الوجه في هذه الاخبار هو

انه اذا انضاف الى كونهما في ازار واحد القتل وطم ذلك منهما الامام فانه يقيم عليهما الحد كاملاً ولا يكون الرجم الا بعد اقامة البيّنة حسب ما تضمنه خبر ابي بصير والكتاني انتهى.

قال مصنف هذا الكتاب - رضي الله عنه - هذه الاخبار كلها متفقة المعاني :
 اذا وجد الرجل مع الرجل ، والمرأة مع المرأة ، او الرجل مع المرأة في لحاف
 واحد من ضرورة فلا شيء عليهما ، وان لم يكن ذلك من ضرورة ولم يكن بينهما
 حال تكره يضرب كل واحد منهما ثلاثين سوطاً يعزّان بذلك ، واذا كان منهما
 الزنا وكانا غير محصنين جلد كل واحد منهما مائة جلدة ، وذلك متى أقرّ بذلك
 او شهد عليهما اربعة عدول ، ومتى وجدا في لحاف واحد وقد علم الامام انه
 قد كان منهما ما يوجب الحد الا انهما لم يقرّاه ولا تشهد عليهما اربعة بمدول ضربهما
 مائة سوط غير سوط ، لانهما لم يقرّاه ولم يقم عليهما بينة بالزنا فينقصهما بذلك سوطاً
 واحداً ليكون مائة سوط غير سوط لهما تغزيراً دون الحد .

روى عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال : قال
 امير المؤمنين عليه السلام لا يجلد رجل ولا امرأة حتى يشهد عليه اربعة شهود على الايلاج
 والاخراج .

اذا كان لله فالواجب على الامام اقامته واذا كان للناس فهو للناس (١) .
 اقول : لكنه فرق بين ما رآه الامام ظاهراً او كشفاً وعياناً واحتمل ايضاً ان
 يكون الناقص في المرة الاولى والتمام في الثانية لما رواه في الموثق ، عن ابي
 خديجة قال : لا ينبغي لامرأتين تنامان في لحاف واحد الاوينهما حاجز فان فعلتا
 بهيتا عن ذلك فان وجدهما بعد النهي في لحاف جلدتا كل واحدة منهما حداً واحداً
 فان وجدتا الثالثة في لحاف حدتا فان وجدتا الرابعة قتلتا (٢) .

وروى عاصم بن حميد رحمهما الله في الحسن كالصحيح والشيخان في الصحيح (٣)
على الايلاج والاخراج اي لا يكفي في شهادة الزنا ، العلم الحاصل بالقرائن
 بل يجب ان يشهدا ترى رأيت فلانا ادخل فرجه في فرج فلانة ، واخرجه ، والظاهر

(١-٢) التهذيب باب حدود الزنا خبر ١٥٥ - ١٥٧

(٣) الكافي باب ما يوجب الرجم خبر ٢ والتهذيب باب حدود الزنا خبر ٣

وقال : لا اكون اول الشهود الاربعة اخشى الروعة ان ينكل بعضهم فأجلد ،

ان الاخراج وقع استتباعاً لانه لو لم يشاهد الخروج يحكم بالزنا .
ويحتمل ان يكون لازماً لزيادة اليقين اولوجه لانه علمه لان هذا الحكم مخالف
لسائر الاحكام في مشاهدة الادخال فيمكن ان يكون في الاخراج كذلك (ويستعمل)
ان يكونا كناية عن العلم فلو حصل من وجه آخر بأن يضع يده في الظلمة على
فرجه داخل في الفرج في الظلمة ثم اخرجته وامنى وعلم الفاعل والمفعول لكان
كافياً لكنه خلاف المنصوص ، ولهذا لو حصل التواتر المفيد للعلم من الثلاثة
لا يكفي بل لابد من الاربعة ، وكذا لو حصل العلم من شهادة الكفار او الفساق
لا يعتبر .

﴿ وقال لا اكون اول الشهود الاربعة اخشى الروعة ﴾ والظاهر الدال
﴿ ينكل بعضهم فأجلد ﴾ لم يكن فيهما هذه الجملة ، والمراد انه ينبغي ان يشهدوا
جميعاً لثلاث يشهد بعضهم اولاً ثم ينكل الباقي عن الشهادة فحينئذ يجلد من شهد
حد القذف والردع ، الاتزجار والروع والخوف .

وروي في الصحيح عن الحلبي ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : حدالرجم ان يشهد
اربعة انهم رأوه يدخل ويخرج (١) .

وفي الموثق كالصحيح ، عن ابي بصير قال : قال ابو عبدالله عليه السلام : لا يرجم
الرجل والمرأة حتى يشهد عليهما اربعة شهداء على الجماع والايلاج والادخال كالميل
في المكحلة .

وفي القوي كالصحيح ، عن ابي بصير ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : حدالرجم
في الزنا ان يشهد اربعة انهم رأوه يدخل ويخرج .

وفي الموثق عن ابي بصير ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : لا يجب الرجم حتى

(١) اورده والخسة التي بعده في التهذيب باب حدود الزنا خبر ١-٢-١٧٩-٥

٢- ٨٠ واورد الاربعة الاول في الكافي باب ما يوجب الرجم خبر ١-٢-٥٣-٥

وروى فضالة ، عن داود بن أبي يزيد قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول :
 إن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله قالوا لسعد بن عباد : أرايت لو وجدت على
 بطن امرأتك رجلاً ما كنت صانعاً به ؟ قال : كنت أضربه بالسيف قال : فخرج
 رسول الله صلى الله عليه وآله فقال : ماذا يا سعد ؟ فقال سعد : قالوا لي : لو وجدت على
 بطن امرأتك رجلاً ما كنت تصنع به ؟ فقلت : كنت أضربه بالسيف فقال : يا سعد
 وكيف بالاربعة ؟ فقال : يا رسول الله بعد رأي عيني و علم الله بأنه قد فعل ؟ فقال :
 اي والله بعد رأي عينك و علم الله بأنه قد فعل ، لان الله عز وجل قد جعل لكل شيء
 حداً وجعل لمن تعدى ذلك الحد حداً .

وروى الحسن بن محبوب عن ابان ، عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل
 عن رجل محصن فجر بامرأة فشهد عليه ثلاثة رجال و امرأتان قال : و جب عليه
 الرجم ، وان شهد عليه رجلان و اربع نساء فلا تجوز شهادتهم ولا يرحم ولكن يضرب
 الحد الزاني .

وروى شعيب عن ابي بصير قال : قال ابو جعفر عليه السلام قضي امير المؤمنين

يقوم البيّنة الاربعة انهم قد راواي بجامعها .

وروى الشيخ في القوي ، عن عبد الله بن جذاعة قال : سألت عن اربعة نفر شهدوا
 على رجلين وامرأتين بالزنا قال : يرحمون .

﴿وروى فضالة﴾ في الصحيح كالشيخين ﴿عن داود بن ابي يزيد﴾ فرقد
 و يدل على انه لا يجوز له قتل من يرى انه يزني بامرأته لانه لو جاز لكان يدعى
 ذلك كلّ من اراد قتل عدوه ، و تقدم ان رسول الله ﷺ قال : ان سعداً لفيور و
 أمّا غير منه ، ولما كان مشتهراً بالفيرة كانوا يسألون منه امثال هذه .

﴿وروى الحسن بن محبوب عن ابان﴾ في الموثق كالصحيح كالشيخ ﴿عن
 الحلبي﴾ ويدل على انه يثبت الزنا بشهادة ثلاثة رجال وامرأتين ويثبت الجلد بشهادة
 رجلين واربع نساء و تقدم الاخبار في باب الشهادات ،
 ﴿وروى شعيب عن ابي بصير﴾ ولم يذكر طريقه اليه وروى الشيخ في الصحيح

(على - خ) عليه السلام في رجل تزوج امرأة رجل انه رجم المرأة وضرب الرجل الحد ، وقال عليه السلام : لو علمت انك علمت لفضخت رأسك بالحجارة .

عن شعيب قال : سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل تزوج امرأة لها زوج قال : يفرق بينهما ، قلت فعليه ضرب ؟ قال : لا ماله يضرب فخرجت من عنده وابوبصير بهيال الميزاب فأخبرته بالمسئلة والجواب فقال لي : اين انا ؟ قلت بهيال الميزاب قال فرفع يده فقال ورب هذا البيت «ادورب هذه الكعبة» سمعت جعفر عليه السلام يقول : ان عليا عليه السلام قضى في الرجل تزوج امرأة لها زوج فرجم المرأة وضرب الرجل الحد ثم قال : لو علمت انك علمت لفضخت رأسك بالحجارة ثم قال : ما اخوفني ان لا يكون ادنى علمه (١) .

و في الموثق ، عن شعيب العنقري قوفي قال : سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل تزوج امرأة لها زوج و لم يعلم قال : نرجم المرأة و ليس على الرجل شيء و اذا لم يعلم فذكرت ذلك لابي بصير قال : فقال لي : وايه «ادوا لله» قال جعفر عليه السلام نرجم المرأة و يجلد الرجل الحد وقال : بيده على صدره يحكه «فحكك خل» ما اظن صاحبنا تكامل علمه (٢) .

فالظاهر ان هذا الاعمى لم يفهم كلام الصادق عليه السلام و اشتبه عليه ، و على تقدير الصحة يمكن ان يكون الحد لمعلمه عليه السلام بانه كان يعلم ، و عدم رجمه لكونه غير محصن وقوله عليه السلام (٣) لو علمت انك علمت «اي بالبينة عندى لفضخت رأسك بالحجارة» اى حددتك تاما ، والاول كان تعزيرا او كان محصنا وحصل ظنه بان لها زوجا بغير البينة و كان التعزير لعدم التفتيش بعد حصول الظن .

و ما ذكره ابو الحسن عليه السلام كان موافقا للسؤال بعدم العلم مطلقا وبسبب

(١) التهذيب باب حدود الزنا خبر ٧٦

(٢) التهذيب باب من الزيادات في فقه النكاح خبر ١٦٢ من كتاب النكاح

(٣) ينى في الخبر السابق على هذا الخبر

هذا الخبر وامثاله ظن بعضهم انه كان نادوسياً واقفاً على ابي عبدالله عليه السلام والظاهر من قوله : صاحبنا انه كان يقول بامامته وبسبب توهمه انه مخالف لقول ابي عبدالله عليه السلام قال ماقال ، والظاهر انه كان تاب من هذا الهذيان والآل يعمل الاصحاب بخبره مع امكان الافتراء عليه ممن يمانده ، وعلى اى حال فذكر هذا الخبر مع مخالفته للاصول والاخبار واقتصر انه بهذه المزخرفات لا يليق بالتفات

و روى الشيخان فى الصحيح ، عن ابي عبيدة ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سألت عن امرأة تزوجت رجلاً ولها زوج قال : فقال : ان كان زوجها الاول مقيماً معها فى المصر الذى هى فيه تصل اليه ، ويصل اليها فإن عليها ما على الزانى المحصن الرجم وان كان زوجها الاول غائباً عنها او كان مقيماً معها فى المصر لا يصل اليها ولا تصل اليه فإن عليها ما على الزانية غير المحصنة ولالمان بينهما ولا تفريق ، قلت فمن يرميها او يضربها الحد وزوجها لا يقدمها الى الامام ولا يريد ذلك منها قال : ان الحد لا يزال لله فى بدنها حتى يقوم به من قام او تلقى الله وهو عليها غضبان ، قلت فان كانت جاهلة بما صنعت ؟ قال : فقال : أليس هى فى دار الهجرة ؟ قلت : بلى قال : فما من امرأة اليوم من نساء المسلمين الا هى تعلم ان المرأة المسلمة لا يحل لها ان تتزوج زوجين ، قال : و لو ان المرأة اذا فبرت قالت لم أدرا وجهك ان الذى فعلت حرام ولم يقم عليها الحد اذا تعطلت الحدود (١)

وفى الحسن كالصحيح عن يزيد الكناسى قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن امرأة تزوجت فى عدتها ؟ قال : ان كانت تزوجت فى عدة طلاق زوجها عليها الرجعة ، فإن عليها الرجم وان كانت تزوجت فى عدة ليس زوجها عليها الرجعة فان عليها حد الزانى غير المحصن وان كانت تزوجت فى عدة من بعد موت زوجها من قبل انقضاء الاربعة اشهر والعشرة ايام فلا رجم عليها ، وعليها ضرب مائة جلدة .

(١) الكافى باب حد المرأة لها زوج الخ خبر ١ والتهديب باب حدود الزنا خبر ٦

قلت : أ رأيت ان كان بعد ذلك منها بجهالة ؟ قال : فقال : ما من امرأة اليوم من نساء المسلمين الا وهى تعلم ان عليها عدة فى طلاق او موت ولقد كن نساء البجاهلية تعرفن ذلك ، قلت : فان كانت تعلم ان عليها عدة ولا تدرى كم هى ؟ قال : فقال : اذا علمت ان عليها عدة لزمتهما المحبة فتسأل حتى تعلم (۱) .

وفى الموثق عن ابى بصير ، عن ابى جعفر عليه السلام قال : سئل عن امرأة كان لها زوج غائب فتزوجت آخر ؟ قال : ان رفعت الى الامام ثم شهد عليها شهود وان لها زوجاً غائباً وان مادته « اى نفقته » وخبره بأنهما منه وانها تزوجت زوجاً آخر كان على الامام ان يحدّها ويفرق بينها وبين الذى تزوجها ، قلت : فالمهر الذى اخذته منه كيف يصنع به ؟ قال ان اصاب منه شيئاً فليأخذ به وان لم يصب منه شيئاً فان كلما اخذت منه حرام عليها مثل اجر الفاجرة .

وفى القوى . عن ابى بصير ، عن ابى عبدالله عليه السلام قال : سألت عن امرأة تزوجها رجل فوجد لها زوجاً قال : عليه الجلد وعليها الرجم لانه قد تقدم بغير علم وتقدمت هى بغير علم ، وكفارته ان لم يقدم الى الامام أن يتصدق بخمسة اصوع دقيقاً . وهذا الخبر ايضا منه مثل ما تقدم منه ، ويحمل على التعزير للتفسير فى التفتيش ، والظاهر انه اعتقاده الفاسد لعدم وجوده فى غير خبره .

واحتمل الشيخ ان يكون متهماً فى دعوى التزويج لما رواه فى الصحيح عن الحلبي ، عن ابى عبدالله عليه السلام فى امرأة تزوجت ولها زوج فقال : ترجم المرأة وان كان للذى تزوجها بينة على تزويجها والاضر بحد (۲) .

(۱) اورده والذين بعده فى الكافى باب حد المرأة التى لها زوج الخبر ۲ - ۳ - ۴

والتهذيب باب حدود الزنا خبر ۶۱ - ۶۲ - ۶۳ واورد الثالث فى التهذيب باب من الزادات فى فقه النكاح خبر ۱۳۹ نحوه واللفظ مختلف

(۲) واورده والذين بعده فى التهذيب باب حدود الزنا خبر ۷۷ - ۶۵ - ۱۷۲

وخرج امير المؤمنين عليه السلام بشراجه الهمداية ، فكاد الناس يقتل بعضهم بعضا من الزحام . فلما رأى ذلك امر بردها حتى خفت الزحمة ثم اخرجت واغلق الباب ، قال : فرموها حتى ماتت فامر بالباب ففتح ، قال : فجعل من دخل يلعنها قال فلما رأى ذلك نادى مناديه ايها الناس ارفعوا السنتكم عنها ، فانه لا يقام حد الا كان كفارة ذلك الذنب كما يجزى الدين بالدين .

وروى زرعة ، عن سماعة قال : قال اذاني الرجل فجلد فليس ينبغى للامام ان ينفيه من الارض التي جلد فيها الى غيرها ، وانما على الامام ان يخرج منه من العصر الذي جلد فيه .

وروى في الموثق ، عن عماد عن ابي عبدالله عليه السلام عن رجل كانت له امرأة فطلقها اوامات فزنا قال عليه الرجم ، ومن امرأة كان لها زوج فطلقها اوامات فزنا ان عليه الرجم ؟ « او - اوامات ثم ذنت عليها الرجم » قال : نعم .
فحمل على السهو « او » اذا كان للزوج زوجة اخرى « او » اذا كان الطلاق رجعياً ، وفي موت الزوج اذا كانت تزوجت ، وحمله على سهو عماد اقرب فانه قلما يكون خبر منه لا يكون مضطرباً . وذلك لشوم مذهبه الفاسد كرواته .
﴿ وخرج امير المؤمنين عليه السلام بشراجه ﴾ كما في كتب العامة « او بسراقة » كما في بعض النسخ وفي يب - ورواه الشيخ في القوي عن كثير قال النخ ويدل على ان الحد كفارة ذلك الذنب ولا يجوز غيبته بذلك .

﴿ وروى زرعة عن سماعة ﴾ في الموثق كالشيخين قال : قال ابو عبدالله عليه السلام اذا ذنى الرجل فجلد ينبغى النخ (١) وليس « ليس » فيهما ، وروى في الصحيح عن ابن مسكان عن ابي بصير قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الزاني اذا ذنى أينفى ؟ قال : فقال نعم من التي جلد فيها الى غيرها (٢) .

(١) الكافي باب نفى الزاني خبر ٢ والتهذيب باب حدود الزنا خبر ١١٨

(٢) اورده والثلثة التي بعده في التهذيب باب حدود الزنا خبر ١٢٠ ١١٩ ١٢١-١٢٢

اورده الثلثة الاولى في الكافي باب نفى الزاني خبر ٣-١-٢

وروى حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله قال : الشيخ والشيخة جلد مائة والرجم والبكر والبكرة جلد مائة ونفى سنة والنفي من بلد الى بلد ، وقد نفى امير المؤمنين عليه السلام رجلين من الكوفة الى البصرة .

وفي الحسن كالصحيح ، عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : النفي من بلدة الى بلدة ، وقال قد نفى علي عليه السلام رجلين من الكوفة الى البصرة .
وفي القوي ، عن مثني الحنط ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سأله عن الزاني اذا جلد الحد قال : ينفي من الارض الى بلدة يكون فيها سنة .
﴿وروى حماد﴾ في الصحيح ورواه الشيخ في الصحيح عن عبدالرحمان بن حماد وهو مجهول **﴿عن الحلبي﴾** والظاهر ان عبدالرحمان سهو من قلم الشيخ ويدل على انه مجمع للشيخ والشيخة الجلد مع الرجم اذا كانا محصنين وعلى ان النفي للبكر وهو من تزوج ولم يدخل .
وروى الشيخان في الحسن كالصحيح عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال نفى امير المؤمنين في الشيخ والشيخة ان يجلدوا مائة ونفى للمحصن الرجم ونفى في البكر والبكرة اذا زنيا جلد مائة ونفى سنة في غير مصرهما وهما اللذان قد املكوا ولم يدخل بهما (١) .

وفي القوي كالصحيح والشيخ في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال : المحصن يرجم والذي قد املك ولم يدخل بها فيجلد مائة وينفى .
وروى الشيخ في الحسن كالصحيح ، عن عبدالرحمان ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان علي عليه السلام يضرب الشيخ والشيخة مائة ويرجمهما ويرجم المحصن والمحصنة ويجلد البكر والبكرة وينفيهما سنة .

(١) اورده والسبعة التي بعده في التهذيب باب حدود الزنا خبر ٩ - ٨ - ١١ - ١٠ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - واورد الاولين في الكافي باب الرجم والجلد ومن يجب عليه ذلك خبر ٢ - ٣

وفى القوي ، عن عبدالله بن طلحة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا زنا الشيخ والمبجوز جلدا ثم رجما عقوبة لهما واذا زنا النصف من الرجال رجم ولم يجلد اذا كان قد احسن واذا زنا الشاب الحدث السن جلد وفى سنة من مصره ، وفى القوي كالصحيح ، عن زرارة ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : المحسن يجلد مائة ويرجم ، ومن لم يحسن يجلد مائة وينفى (او ولا ينفى وهو اظهر) والتى قد املكك ولم يدخل بها تجلد مائة وتنفى .

وفى الصحيح عن زرارة ومحمد بن مسلم ، عن ابي جعفر عليه السلام بسند ين فى المحسن والمحصنة جلد مائة ثم الرجم - ويحمل على الشيخ والشيخة .

وفى القوي كالصحيح ، عن عبدالله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا زنا الشيخ والمبجوز جلدا ثم رجما عقوبة لهما واذا زنا النصف من الرجال رجم ولم يجلد اذا كان قد احسن واذا زنا الشاب الحدث جلد وفى سنة من مصره - ويحمل على البكر .

وروي فى الصحيح ، عن ابي بصير ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : الرجم حد الله الاكبر والجلد حد الله الاصغر فاذا زنا الرجل المحسن رجم ولم يجلد (١) - ويحمل على غير الشيخ وفى الموثق كالصحيح ، عن سماعة ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال الحر والحرّة اذا زنيا جلد كل واحد منهما مائة جلدة فاما المحسن والمحصنة فعليهما الرجم (٢) .

وفاما ما روياه فى الموثق كالصحيح عن ابي العباس ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يجلد وذكروا انّ عليا عليه السلام رجم بالكوفة وجلد فانكر ذلك ابو عبد الله عليه السلام وقال : ما نرى هذا قال : يونس اى لم يعد رجلا رجلا

(٢-١) الكافى باب الرجم والجلد ومن يجب عليه ذلك خبر ١ - ٢ والتهذيب باب حدود

وروى هشام بن سالم ، عن سليمان بن خالد قال : قلت لاي عبد الله ﷺ :
في القرآن رجم ؟ قال : نعم ، قلت : كيف ؟ قال : الشيخ والشيخة فارجموهما البتة
فانهما قضيا الشهوة .

حديث ، رجم وجلد في ذنب واحد (١) .

« فيعمل » على التقية او بالنسبة الى غير الشيخ والشيخة كما ذهب اليه
جماعة من الجمع مطلقا كما هو ظاهر خبري زرارة ومحمد بن مسلم « او » على
الغالب « او » على انه لم يقع ذلك في زمانهما صلوات الله عليهما فان زنا الشيخ
والشيخة نادر .

وروى هشام بن سالم عن سليمان بن خالد في الصحيح - وروى
الشيخان في الصحيح ، عن عبدالله بن سنان قال : قال ابو عبد الله ﷺ : الرجم
في القرآن قول الله عز وجل : اذا زنى الشيخ والشيخة فارجموهما البتة فانهما قضيا
الشهوة (٢) .

اي عقوبة الرجم لانهما ذهب شهوتهما للشيب ومع هذا زنيا فاستحقا العقوبة
العظمى بخلاف الشباب ولو كان هذه الآية عقيب آية الجلد كان المراد بهاجم
الرجم مع الجلد ويكون الحكم مخصوصاً بهما بخلاف الشباب المحصنين فان لهم
الرجم فقط وظهر حكم رجم الشباب من السنة ، والظاهر انه سقط من المتن لفظة
« اذاني » الا ان يكون واقعاً بعد آية الجلد ، وعلى هذا يكون خبر ابن سنان
لقلاً بالمعنى .

وروى العامة في صحاحهم انه سقط آية الرجم ممن جمع القرآن لانه
نسخ تلاوته كما ذكره العامة و تبعهم بعض الخاصة جاهلاً بالواقع ولا عجب منهم ،
اما المعجب من المصنف انه ذكر في رسالته في الاعتقادات ان القرآن الذي نزل

(٢-١) الكافي باب الرجم والجلد ومن يجب عليه ذلك خبر ٥-٣ واورد الاخير في التهذيب

به جبرئيل على رسول الله ﷺ هذا القرآن لم يكن زائداً عليه ولا ناقصاً عنه مع ان الاخبار في طرق العامة والخاصة متواترة بانه كان زائداً عليه ونقصوا عنه لمصلحة مذهبهم الفاسد .

لكن الظاهر انهم نقصوا اسامي اهل البيت عليهم السلام وذكر المضدى في شرحه على مختصر الحاجبى في باب خبر الواحد ان عمر قال : لا تقبلوا شهادة واحد واقبلوا شهادة اثنين وكان هذا عند جمعهم القرآن كما هو متواتر من كتبهم سيما صحاحهم ، ولولا التطويل لذكرتها ، وعليك بصحيح البخارى ، وبمفتتح تفسير النيشابورى ، والرازى ، وجواهر التفسير وغيرها من تفاسيرهم .

ولهذا كثيراً ما يذكر الزمخشري انها قراءة مستردة واعترض عليه من علمائهم من لا معرفة له بما وقع ان هذا القول عن الزمخشري كقرآن القراءات متواترة عن رسول الله ﷺ ولم يعلم ان القرآن المكتوب بروايات الاحاد في زمان ابي بكر وعمر لم يكن معرباً ولا منقطعاً ، وذكروا في كتبهم ان اول بدعة وقع بعد رسول الله ﷺ كان جمع القرآن ، ثم قطعه ، ثم اعرابه لكن هذه من البدعة الواجبة ، والاعراب كان يرى القراء وكانوا اكثر من الف قارئ ، لكن اجمعوا على السبعة كما اجمعوا على مذاهب الاربعة المجتهدين كما اجمعوا على الخلفاء الاربعة وكان الزمخشري عارفاً بالواقع والمعترضون عليه جاهلون .

وذكر شيخنا البهائى عباداتهم في كشكوله لكن ورد الاخبار من الائمة الطاهرين صلوات الله عليهم اجمعين انهم اجازوا النافذة هذه القراءات المشهورة والعمل بما في القرآن حتى يظهر صاحب الزمان عليه السلام ويخرج القرآن الذى جمعه امير المؤمنين عليه السلام .

وروى الكلينى في الصحيح ، عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال : ان القرآن

الذي جاء به جبرئيل على محمد ﷺ سبعة عشر الف آية والذي بينا ستة آلاف (۱) وكسر .

وعن البرزطي قال دفع الي ابو الحسن ﷺ مصحفاً وقال : لا تنظر فيه ففتحته فقرأت فيه لم يكن الذين كفروا فوجدت فيها « اوفيه » اسم سبعين رجلا من قريش بأسمائهم واسماء آبائهم قال : فبعت الي : ابعت لي بالمصحف . وفي الحسن كالصحيح عن الفضيل بن يسار قال : قلت لابي عبدالله ﷺ ان الناس يقولون : ان القرآن تزل على سبعة احرف فقال : كذبوا اعداء الله ، ولكن تزل على حرف واحد من عند الواحد .

وفي القوي كالصحيح عن زرارة عن ابي جعفر ﷺ قال : ان القرآن واحد تزل من عند واحد ، ولكن الاختلاف يجيء من قبل الرواة . وفي القوي كالصحيح ، عن سفيان بن السمط قال : سألت ابا عبد الله ﷺ عن تنزيل القرآن قال : اقرءوا كما علمتم .

وفي الصحيح عن سالم بن ابي سلمة قال قرء رجل على ابي عبدالله ﷺ وانا اسمع حروفاً من القرآن ليس على ما يقرء الناس فقال ابو عبدالله ﷺ : كف عن هذه القراءة اقرء كما يقرء الناس حتى يقوم القائم صلوات الله عليه فاذا قام القائم قرأ كتاب الله على حقه واخرج المصحف الذي كتبه علي ﷺ وقال : اخرج به علي ﷺ الى الناس حين فرغ منه وكتبه وقال لهم : هذا كتاب الله عز وجل كما نزله الله على محمد ﷺ قد جمعته من اللوحين فقالوا هوذا عندنا مصحف جامع فيه

(۱) اورده والخمسة التي بعده في اصول الكافي باب النوادر خبر ۲۸ - ۱۶ - ۱۳ -

۱۲ - ۱۵ - ۲۳ من كتاب فضل القرآن - واعلم انه قد اشتهر بين الناس ان القرآن ستة آلاف وستمئة وستة وستون آية وروى الطبرسي في المجمع عن النبي (ص) ان القرآن ستة آلاف ومائتان وثلاث وستين آية ولعل الاختلاف من قبل تحديد الآيات والله العالم .

وروى الملا ، عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال : إذا جامع الرجل
وليدة أمراًه فعليها ما على الزاني .
وروى حماد ، عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل زوج أمته رجلاً ثم
وقع عليها قال : يضرب الحد .

القرآن لأحاجة لنا فيه فقال : أما والله ما نرويه بعد يومكم هذا ابداً ، إنما كان
على أن أخبركم حين جمعته لتقرأوه .

﴿ وروى الملا ﴾ في الصحيح كالشيخ عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر
عليه السلام في الذي يأتي وليدة أمراًه بغير إذنها عليه مثل ما على الزاني بجلد مائة
جلدة قال : ولا يرجم أن زنا يهودية أو نصرانية أو إمامة فإن فجر بامرأة حرة وله
امرأة حرة فإن عليه الرجم (١) - وقد تقدم هكذا من المصنف وسيجيء
عن قريب .

﴿ وروى حماد ﴾ في الصحيح كالشيخ والكليني في الحسن كالصحيح
﴿ عن الحلبي ﴾ ، ويدل كالخبر السابق على أن وطئ الأمة لا يوجب الرجم ،
وذهب إليه جماعة .

والمشهور بين الأصحاب عدم اشتراط حرية الموطوءة لعموم الاخبار ، ولما
رواه الشيخ في القوى كالحسن عن زكريا بن آدم قال : سألت الرضا عليه السلام عن
رجل وطئ جارية أمراًه ولم يهبها له قال : هو زان ، عليه الرجم .
وفي القوى ، عن وهب وسيد كره المصنف ، وحملوا هذا الخبر بأن الحد
اعم من الجلد والرجم مع انه لا يناق في الرجم لو كان المراد به الجلد ، وكذلك
خبر محمد بن مسلم لكنهما خلاف الظاهر ، ويشكل الخروج عنه بهذين الخبرين
مع أن خبر وهب ليس بصريح في الرجم مع احتمال التهديد للمصلحة ، كما
روى عن أمير المؤمنين عليه السلام كثيراً ، وتقدم وسيجيء .

(١) أوردته والثلاثة التي بعده في التهذيب باب حدود الزنا خبر ٣١-٣٩-٣٢-٣٥

وروى محمد بن أبي عمير عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام في امرأة اقتضت جارية بيدها قال : عليها المهر وتضرب الحد ، وفي خبر آخر : وتضرب ثمانين ، وفي رواية الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل وقع على مكاتبته فقال : ان كانت أدت الربع ضرب الحد وان كان محصناً رجم ، وان لم يكن أدت شيئاً

﴿ وروى محمد بن أبي عمير ﴾ في الصحيح كالشيخ (١) ﴿ عن عبد الله بن سنان ﴾ الى قوله ، عليها المهر ﴿ أي مهر المثل ، والمراد بالجارية الصبية الحرة او البالغة التي لم تتزوج او تزوجت ولم يدخل بها لالامة فان لمولها العشر كما تقدم ، وسيجيء ، ويحتمل التعميم فانه مهرها وروى الشيخ في الموثق عن طلحة بن زيد عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام قال : اذا اقتضت امرأة فاقضت فليده عشر ثمنها اوقيمتها وان كانت حرة فليده الصداق (٢) ﴿ وتضرب الحد ﴾ مجمل ﴿ وفي خبر آخر ﴾ رواه الشيخ في الصحيح عن ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام قضى بذلك (٣) ﴿ أي بما تقدم ، وقال بجلد ثمانين ، فيكون المراد بالحد حد القذف والمفسر يحكم على المجمل سيما مع اتحاد الراوي ، بل الرواية وذكره في باب الديات اولى وذكره هنا للحد .

﴿ وفي رواية الحلبي ﴾ في الصحيح كالشيخ والكليني في القوي كالصحيح (٤) ﴿ فقال ان كان أدت الربع ﴾ يمكن ان يكون على جهة المثال ﴿ وان كان

(١) التهذيب باب الحد في السحق خبر ٨ واورده في الكافي ايضاً باب آخر منه (بعد باب الحد في السحق) خبر ٣ ولكن فيها (وتجلد ثمانين) وايضاً في التهذيب باب حدود الزنا خبر ١٧١

(٢) التهذيب باب من الزيادات في فقه النكاح خبر ١٤٠ و ١٧٥ آخر الباب من كتاب النكاح .

(٣) التهذيب باب حدود الزنا خبر ١٧٢

(٤) الكافي باب الرجل يأتي الجارية ولغيره فيها شذو الخ خبر ٣ والتهذيب باب

حدود الزنا خبر ٩٥

فليس عليه شيء .

وروى الحسن بن محبوب عن محمد بن القاسم قال : قال ابو عبدالله عليه السلام من غشى امرأته بعد انقضاء العدة جلد الحد ، وان غشها قبل انقضاء العدة كان غشيانه اياها رجعة لها .

وروى الحسن بن محبوب عن ابي ايوب ، عن سليمان بن خالد عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في غلام صغير لم يدرك ابن عشر سنين زنى بامرأة قال : يجلد الغلام دون الحد وتضرب المرأة الحد كاملا قلت : فان كانت محصنة قال : لا ترحم لان الذي نكحها ليس بمدرك ولو كان مدركا رجعت .

محصنا رجم ﴿ لانها كالحره ﴾ وان لم يكن أدت شيئا فليس عليه شيء ﴿ باعتبار ان وطئ الامة لا يصير سببا للرجم لكن لاشك في الجلد فيحمل عدم الشيء على الرجم وسيجيء الاخبار في احكام المعاليك .

﴿ وروى الحسن بن محبوب عن محمد بن القاسم ﴾ في الصحيح كالشيخين (١) ﴿ جلد الحد ﴾ ان لم يكن محصنا .

﴿ وروى الحسن بن محبوب ﴾ في الصحيح كالشيخ (٢) و يدل على ان ابن عشر سنين ليس ببالغ و يؤدب ويجلد المرأة التي زنا بها لان واطيه غير بالغ ، و روي في الموثق كالصحيح عن ابن بكير قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام في آخر ماله فيته عن غلام لم يبلغ الحلم وقع على امرأة او فجر بامرأة اى شيء يصنع بهما ؟ قال يضرب الغلام دون الحد ويقام على المرأة الحد ، قلت جارية لم تبلغ و جدت مع رجل يفجر بها قال : تضرب الجارية دون الحد ويقام على الرجل الحد .

و في القوي كالصحيح ، عن ابان ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال لا يحد الصبي

(١) التهذيب باب حدود في الزنا خبر ٧٢ ولم نثر عليه في الكافي تتبع

(٢) اورده والذين بعده في التهذيب باب حدود الزنا خبر ٢٢ - ٢٥ - ٢٦ والكافي باب

الصبي يزنى بالمرأة المدركة خبر ١ - ٢ - ٣

وفي رواية يونس بن يعقوب ، عن أبي مريم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام في آخر ما نصته عن غلام لم يبلغ الحلم وقع على امرأة أو فجر بامرأة أي شيء يصنع بهما ؟ قال : يضرب الفلام دون الحد ، و يقام على المرأة الحد فقلت : جارية لم تبلغ وجدت مع رجل يفجر بها قال : تضرب الجارية دون الحد و يقام على الرجل الحد .

إذا وقع على المرأة ويحد الرجل إذا وقع على العبيبة ورواه الشيخ عن الكليني عن إبان عن أبي العباس عنه عليه السلام و كأنه سقط من نساخ الكافي (١) .

وفي رواية يونس بن يعقوب عن أبي مريم عليه السلام في القوي و كأنه خبر ابن بكير المتقدم أو مثله ، وروى الشيخان في الحسن كالصحيح عن يزيد الكناسي عن أبي جعفر عليه السلام قال الجارية إذا بلغت سبع سنين ذهب عنها اليتيم و زوجت و أقيم عليها الحدود التامة عليها ولها ، قال : قلت : الفلام إذا تزوجه أبوه ودخل بأهله وهو غير مدرك أيقام عليه الحدود وهو على تلك الحال ؟ قال فقال : أما الحدود الكاملة التي يؤخذ بها الرجال فلا . ولكن يجلد في الحدود كلها على مبلغ سنة فيؤخذ بذلك ما بينه وبين خمس عشر سنة و لا يبطل حدود الله في خلقه ، و لا يبطل حقوق المسلمين بينهم (٢) .

و في القوي ، عن حمزان قال : سألت أبا جعفر عليه السلام قلت : متى يجب على الفلام أن يؤخذ بالحدود التامة ويقام عليه ويؤخذ بها ؟ قال إذا خرج عنه اليتيم وأدرك قلت : فلذلك حد يعرف به ؟ فقال إذا احتلم وبلغ خمس عشرة سنة أو أشعر أو أبنت قيل ذلك أقيمت عليه الحدود التامة واخذ بها واخذت به قلت فالجارية متى يجب

(١) يعني انه لفظ (أبي العباس) سقط من نساخ الكافي لأصل الخبر فلا تنقل .

(٢) أورده والذي بعده في الكافي باب حد الفلام و الجارية التي يجب عليهما الحد

وروى الحسن بن محبوب ، عن حنان بن سدير قال : أن عباد المكي قال :
 قال لي سفيان الثوري اري لك من اي عبد الله ﷺ منزلة فاسئله عن رجل زنا وهو
 مريض فان أقيم عليه الحد خافوا ان يموت ، ما تقول فيه ؟ قال : فسألته فقال لي :
 هذه المسئلة من تلقاء نفسك او أمرك انسان ان تسأل عنها ، فقلت له : ان سفيان
 الثوري أمرني ان أسألك عنها فقال ﷺ : ان رسول الله ﷺ أتى برجل احب (١)
 قد استسقى بطنه وبدت عروق فخذه ، وقد زنى بامرأة مريضة فأمر رسول الله ﷺ
 فأتى بمرجون فيه مائة شراخ فضربه به ضربة واحدة وضربها به ضربة واحدة و
 خلى سبيلهما وذلك قول الله عز وجل (و خذ بيدك ضغثاً فاضرب به ولا تحنث) .
 و روى موسى بن بكر عن زرارة قال : قال ابو جعفر ﷺ : لو ان رجلا
 اخذ حزمة من قضبان اداصلا فيه قضبان فضربه ضربة واحدة أجزأه عن عدة ما يريد
 ان يعجل من عدة القضبان .

عليها الحدود التامة و تؤخذ بها قال : ان الجارية ليست مثل الفلام ، ان الجارية
 اذا تزوجت ودخل بها ولها تسع سنين ذهب عنها اليتم ودفع اليها مالها و جاز امرها
 في الشراء والبيع و اقيمت عليها الحدود التامة واخذ لها بها قال : والفلام لا يجوز
 امره في الشراء والبيع ولا يخرج من اليتم حتى يبلغ خمس عشرة سنة او يحتمل
 او يشعر او ينبت قبل ذلك .

وروى الحسن بن محبوب عن حنان بن سدير في الموثق كالشيخين (٢)
 « احب » الحبن داء في البطن يعظم منه ويرم « والمرجون » المجموع من الشماريح
 « والشراخ » عنقود التمر « والحنث » بالكسر الاثم ، والخلف في اليمين .
 و روى موسى بن بكر عن زرارة في القوي « اجزاء » اي في
 المريض .

(١) الحبن داء في البطن وحن كخرج عظم بطنه وورم في

(٢) الكافي باب الرجل يجب عليه الحد وهو مريض الخ غير ١ والتهذيب باب

الحدود في الزنا غير ١٠٧

وفی روایۃ عبداللہ بن المغیرۃ ، وصفوان وغیر واحد دفعوه الی ابی عبداللہ علیہ السلام اہ قال : اذا قرأ الزانی المحصن کان اول من یرجمہ ، الامام ثم الناس ،

وروی الشیخان فی الموثق کالصحیح ، عن ابی العباس عن ابی عبداللہ علیہ السلام قال قال : انی رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم برجل دمیم قصیر قد سقی بطنہ وقد درت د وفی یب وبت ، عروق بطنہ قد فجر بامرأة فقالت المرأة ما علمت به الا وقد دخل علی فقال له رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم : اذیت ؟ فقال : نعم ولم یکن احسن فصعد رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم بصرہ فیہ وخفضہ دای تمجبا او فہراً ثم دعا بمذق فمده ماء ثم ضربه بشماریخہ (۱) .

وفی الموثق عن السکونی عن ابی عبداللہ علیہ السلام قال : انی امیر المؤمنین علیہ السلام برجل اصاب حداً وبہ فروح فی جسدہ کثیرۃ فقال امیر المؤمنین اقرودہ د اخرودہ د حتی یرأ لا تنکوها د اولاً تنکوها ۔ ای لا تجر حوہا ، علیہ فتقتلوه .

وفی القوی : عن مسمع بن عبدالملک عن ابی عبداللہ علیہ السلام ان امیر المؤمنین علیہ السلام انی برجل اصاب حداً وبہ فروح ومرض واشباه ذلك فقال امیر المؤمنین علیہ السلام اخرودہ حتی لا تنکی فروحہ علیہ فیموت ولكن اذا برہ حدّناه .

و یحمل الخبر ان علی ما لم یطق المریض الضرب بالشمراخ ایضاً و کان المظنون قتله بہ د او ، اذا اقتضت المصلحة التأخیر د او ، التقديم فی الضرب بالشمراخ د او ، التخییر .

﴿ وفی روایۃ عبداللہ بن المغیرۃ ﴾ فی الصحیح ﴿ وصفوان ﴾ فی الحسن کالصحیح ورواہ الشیخان فی الموثق کالصحیح عن صفوان عن رواہ (۲) ﴿ وغیر واحد ﴾ ای جماعۃ آخرون غیرہما ﴿ دفعوه ﴾ جمیعاً ﴿ الی ابی عبداللہ علیہ السلام ﴾ ای

(۱) اورده واللذين يملأه فی الکافی باب الرجل یجب علیہ الحد وهو مریض الخ .

خبر ۲-۳ و التہذیب باب حدود الزنا خبر ۱۰۸-۱۰۹-۱۱۰

(۲) اورده و الثلثة التي يملأ فی الکافی باب صفة الرجم خبر ۲-۳-۲-۱

والتہذیب باب حدود الزنا خبر ۱۱۳-۱۱۲-۱۱۱-۱۱۵

وإذا قامت عليه البيّنة كان أوّل من يرحمه ، البيّنة ثم الامام ثم الناس .
وروى حماد ، عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام : ان علياً عليه السلام ضرب رجلاً
تزوج امرأة في نفاسها قبل ان تطهر ، الحد قال مصنف هذا الكتاب - رضي الله

ارسلوه عنه عليه السلام ، ويحمل عليه ما رواه الشيخان في الموثق كالصحيح ، عن سماعة
بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام قال تدفن المرأة الى وسطها ثم يرمى الامام ثم يرمى
الناس بأحجار صفار .

وفي الموثق كالصحيح ؟ عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : تدفن المرأة
الى وسطها ثم يرمى الامام ، و يرمى الناس بأحجار صفار ولا يدفن الرجل اذا رجم
الا الى حقويه .

وفي الموثق كالصحيح عن ابي بصير قال قال ابو عبد الله عليه السلام تدفن المرأة
الى وسطها اذا اراد وأن يرحمها (١) ثم يرمى الامام ثم يرمى الناس ،
يحمل هذه الاخبار على الاقرار على انه لامنافاة بينها لان ما في هذه الاخبار
تقدم الامام على الناس وهو كذلك ايضاً في الخبر الاول وفيه تقديم البيّنة في الضرب
على الامام .

﴿وروى حماد﴾ في الصحيح كالشيخ والكليني في الحسن كالصحيح (٢)
﴿عن الحلبي﴾ وأوله الشيخ بأنه يمكن ان يكون في المدة بعد وضع الحمل بان
تكون قدمات زوجها في حملها . وحينئذ عدّها أبعد الاجلين ولا عموم في الواقعة
وعلى حمل الشيخ لزم تأويل الحد بالتميز .

وروى الشيخ في الصحيح ، عن عبدالله بن سنان قال : سألت عن المرأة
تضع أبخل ان تزوج قبل ان تطهر ؟ قال : نعم وليس لزوجها أن يدخل بها حتى

(١) في نسخة الكافي هكذا - (ويرمى الامام ثم الناس بعده بأحجار صفار

(٢) الكافي باب حد المرأة التي لها زوج خبر ٥ التهذيب باب حدود الزنا خبر ٤٣

وباب من الزيادات في فقه النكاح خبر ١٠٦ من كتاب النكاح

عنه - لو تزوجها في نفاسها ولم يدخل بها حتى تطهر لم يجب عليه الحد ، وإنما حده عليه السلام لأنه دخل بها .

وروى ابان عن زرادة عن ابي جعفر عليه السلام قال : يضرب الرجل الحد قائماً والمرأة قاعدة ، ويضرب كل عضو ويتترك الوجه والمذاكير .

تطهر (۱) .

وفي القوي عن علي عليه السلام قال : لا بأس ان يتزوجها في نفاسها ولكن لا يجامعها حتى تطهر من دم النفاس (۲) .

وفي القوي كالصحيح ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال قضي امير المؤمنين عليه السلام في امرأة توفي زوجها وهي حبلى فولدت قبل ان يمضي اربعة اشهر وعشراً وتزوجت قبل ان يكمل الاربعة الاشهر والعشر فقضى ان يطلقها ثم لا يخطبها حتى يمضي آخر الاجلين فإن شاء موالى المرأة أنكحوها وإن شاءوا امسكوها وردوا عليه ماله (۳) .
وروى ابان عليه السلام في الموثق كالصحيح كالشيخين (۴) عن زرادة (الى قوله ، ويتترك الوجه) كما في باب الرأس ، كما في عليه السلام بدله عليه السلام والمذاكير اي اي الذكر والخصيتين وروى في الموثق كالصحيح ، عن اسحاق بن عمار قال : سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن الزاني كيف يجلد ؟ قال : اشد الجلد ، قلت : من فوق الثياب قال : بل يخلع ثيابه ، قلت : فالمفترى قال : يضرب بين الضربين يضرب جسده كله فوق ثيابه .

وروى الشيخ في الصحيح . عن حماد ، عن حريز عن ابيه . عن ابي جعفر عليه السلام انه قال يفرق الحد على الجسد كله و يتقى الفرج والوجه ويضرب بين الضربين .

(۱-۲-۳) التهذيب باب من الزادات في فقه النكاح خبر ۱۰۵-۱۰۷-۱۰۸ من كتاب النكاح

(۲) اورده والثلاثة التي بعده في التهذيب باب حدود الزنا خبر ۱۰۲-۱۰۳-۱۰۵

۱۹۰ واورد الثلاثة الاول في الكافي باب صفة حد الزاني خبر ۱-۲-۳

وفى رواية سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : حد الزانى كأشد ما يكون من الحدود .

وروى طلحة بن زيد عن جعفر بن محمد عن ابيه عليه السلام قال : لا يجرد فى حد ولا يشبح بمعنى يمد ، وقال : يضرب الزانى على الحال التى يوجد عليها إن وجد عرياناً ضرب عرياناً ، وإن وجد وعليه ثيابه ضرب وعليه ثيابه .

وروى ابن ابي عمير عن حفص بن البختري عن ابي عبد الله عليه السلام قال : انى امير المؤمنين عليه السلام برجل وجد تحت فراش رجل فأمر به امير المؤمنين عليه السلام فلوث

وفى القوى كالصحيح عن محمد بن مسلم ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : الذى يجب عليه الرجم رجم من ورائه ولا يرجم من وجهه لان الرجم لا يصيبان الوجه وانما يضربان على الجسد على الاعضاء كلها .

﴿ وفى رواية سماعة ﴾ فى الموثق كالشيخ (١) ، وروى فى الموثق كالصحيح عن اسحاق بن عمار قال : سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن الزانى كيف يعجل ؟ قال : اشد الجلد قتل : من فوق الثياب ، فقال : بل يجرد ، او قال لابل يجرد كما فى ب، (٢) .

﴿ وروى طلحة بن زيد ﴾ فى الموثق كالشيخ ﴿ ولا يشبح ﴾ بالشين والباء الموحدة والحاء المهملة اى لا يمتدين الاوتاد الاربعة كما كان يفعل فرعون ﴿ وقال يضرب الخ ﴾ هذا الخبر يجمع بين الاخبار المتقدمة ويمكن العمل على التخيير ويكون التفصيل على الاستحباب .

﴿ وروى ابن ابي عمير ﴾ فى الصحيح ﴿ عن حفص بن البختري ﴾ الى قوله ، فلوث فى مخروءة (٣) ﴿ اى يبلطخ بعذرة بيت الخلاء و هذا لمحض كونهما فى

(١) الكافى باب صفة حد الزانى خبر ٣ والتهذيب باب حدود الزنا خبر ١٠٢

(٢) اورده والثلة التى بعده فى التهذيب باب حدود الزنا خبر ١٠٥-١٧٢-١٧٥

(٣) المخروءة المكان يخره فيه مخاريء (اقرب الموارد)

في مخروطة .

وروى علي بن ابي حمزة عن ابي بصير ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : سألته عن الرجل يزني في اليوم الواحد مراراً قال : إن زنى بأمرأة واحدة كذا وكذا مرة فأقام عليه حد واحد ، وإن هو زنى بنساء شتى في يوم واحد وفي ساعة واحدة فإن عليه في كل امرأة فجرها حداً .

لحاف واحد مع الثياب أو يكونان عاريين ويكون مخيراً بين الضرب والتلويث لكونه من التعزير وهو برأى الامام . والظاهر تلويث كل بدنه أو ثيابه أو معاً بأن يمس فيها أو تلويث وجهه ، والمناسبة ظاهرة ، لكن لامناسبة في ذكره في هذا الباب الآن يكون تبديل المرأة بالرجل من النسخ .

كما رواه الشيخ في الموثق عن طلحة بن زيد عن جعفر عن ابيه عليه السلام أنه رفع الى امير المؤمنين عليه السلام رجل وجد تحت فراش امرأة في بيتها فقال هل رأيتم غير ذلك ؟ قالوا لا قال : فانطلقوا الى مخروطة « او خروطة » فمرغوه عليها ظهر البطن ثم خلوا سبيله .

أو يكون المراد أنه وجد مع امرأة الرجل في فراشه ويمكن وقوعهما معاً وروى الشيخ في الموثق كالصحيح . عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال : اذا قال الشاهد انه قد جلس منها مجلس الرجل من امرأته اقيم عليه الحد .

وفي الموثق كالصحيح ، عن ابي بصير ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اذا وجد الرجل مع امرأة في بيت ليلا وليس بينهما رحم جلداً - والظاهر منهما التعزير لما تقدم من الاخبار ،

﴿ وروى علي بن ابي حمزة عن ابي بصير ﴾ في الموثق كالشيخين (١) ﴿ قالما عليه حد واحد ﴾ اذا ثبت في زمان واحد قبل تخلل الحد ﴿ فان عليه النك ﴾ مع تغلل

(١) الكافي باب الرجل يزني في اليوم مراراً كثيرة خبر ١ و التهذيب باب حدود

وروى يونس بن يعقوب ، عن أبي مريم عن أبي جعفر عليه السلام قال : أنت امرأة
 أمير المؤمنين عليه السلام فقالت : اني قد فجرت فأعرض بوجهه عنها فتحولت حتى استقبلت
 وجهه فقالت : اني قد فجرت فأعرض بوجهه عنها . ثم استقبلته فقالت : اني قد فجرت ،
 فأعرض عنها ثم استقبلته فقالت : اني قد فجرت فأمر بها فحبست وكانت حاملاً
 فترس بها حتى وضعت ، ثم أمر بها بعد ذلك ، فحفر لها حفيرة في الرحبة وخاط
 عليها ثوباً جديداً وادخلها الحفيرة الى الحقو (١) و (دون - خ) موضع التدين ،
 واغلق باب الرحبة ورمها بحجر وقال : (بسم الله اللهم على تصديق كتابك وسنة
 نبيك) ثم أمر قنبر فرماها بحجر ، ثم دخل منزله وقال : يا قنبر ائذن لاصحاب
 محمد عليه السلام فدخلوا فرموها بحجر حجر ، ثم قاموا لا يذرون أبعيدون حجارتهم
 ام يرمون بحجارة غيرها وبها رمق فقالوا : يا قنبر اخبره اننا قد رميناها بحجارتنا
 وبها رمق فكيف نمنع ؟ فقال : عودوا في حجارتهم فمادوا حتى قضت فقالوا له :
 وقد ماتت فكيف نمنع بها ؟ قال : فادفعوها الى اوليائها ومردهم أن يسمعوها كما
 يسمعون بموتاهم .

وروى سعد بن طريف عن الاصمغ بن نباتة قال : أنى رجل أمير المؤمنين عليه السلام

الحديثين الشهادات ، هذا هو التأويل الذي ذكره الاصحاب و عمل بظاهره . بعض
 الاصحاب وان ضعف بعلى بن ابي حمزة لكن القدماء يعملون بخبره لثقتهم وان كان
 مذهبه فاسداً .

﴿ وروى يونس بن يعقوب ﴾ في القوي كالصحيح ، ويدل ظاهراً على انه
 لا بد من الاقرار اربعة مرات ، والظاهر انه وقع في اربعة مجالس لقوله (أعرض
 عنها بوجهه ثم استقبلته) ، ويمكن ان يكون بمعنى الوجه ، والمعنى انه لا يدل على
 احد الطرفين والباقي ظاهر :

﴿ وروى سعد بن طريف ﴾ في الموثق ﴿ عن الاصمغ بن نباتة ﴾ الى قوله ،

(١) فتح المهملة وسكون القاف موضع شد الازار وهو الخاصرة (مجمع البحرين)

فقال : يا امير المؤمنين انى زيت فطهرنى ، فأعرض امير المؤمنين عليه السلام (على الصلاة - خ) عنه بوجهه ، ثم قال له : اجلس فأقبل على القوم فقال : أيعجز احدكم اذا قارف هذه السيئة ان يستر على نفسه كما ستر الله عليه ؟ فقام الرجل فقال : يا امير المؤمنين انى زيت فطهرنى فقال له : ومادعاك الى ماقلت ؟ قال : طلب الطهارة قال : وائى الطهارة أفضل من التوبة ؟

ثم أقبل على اصحابه يحدثهم فقام الرجل فقال : يا امير المؤمنين انى زيت فطهرنى فقال له : أقرأ شيئاً من القرآن ؟ فقال : نعم ، فقال : اقرأ فقرأ فأصاب فقال له : أعرف مايلزمك من حقوق الله عزوجل فى صلاتك وزكائك ؟ فقال : نعم ، فسأله فأصاب .

فقال له : هل بك من مرض يعرّوك ؟ او تجدوجماً فى رأسك او شيئاً فى بدنك او غماً فى صدرك ؟ فقال : لا يا امير المؤمنين فقال : ويحك ، اذهب حتى تسأل عنك فى السر كما سألنا عنك فى العلانية ، فان لم تعد الينا لم نطلبك فقال : فسأل عنه فأخبر انه سالم الحال وانه ليس هناك شئ ويدخل عليه به الظن .

قال : ثم عاد الرجل اليه فقال له : يا امير المؤمنين انى زيت فطهرنى فقال له : انك لو لم تأتنا لم نطلبك ، ولسنا بتاركيك اذلزمك حكم الله عزوجل .

ثم قال : يا معاشر الناس انه يجزى من حضر منكم رجمه عن غاب فنشدت الله رجلاً منكم يحضر غداً لمّا تلثم بعمامته حتى لا يعرف بعضكم بعضاً ، واثبتوني بئس حتى لا ينظر بعضكم بعضاً فانا لا ننظر فى وجه رجل ونحن نرجمه بالحجارة قال : ففدا الناس كما امرهم قبل اسفار الصبح ، فأقبل على عليه السلام عليهم .

ثم قال : نشدت الله رجلاً منكم الله عليه مثل هذا الحق أن يأخذ الله به ، فانه لا يأخذ الله عزوجل بحق من يطلبه الله بمثله .

يعرّوك أى يضشاك نشدت الله أى احلفه بالله واسأله بحق الله « والنفس » ظلمة آخر الليل ويدل على جواز التصريح للحاكم بان التوبة كافية لرفع العذاب

قال : فأنصرف والله قوم ما ندري من هم حتى الساعة ثم رماء بأربعة أحجار ورماء الناس .

وان امرأة امت امير المؤمنين : فقالت يا امير المؤمنين اني زيت فطهرني طهرك الله فان عذاب الدنيا أيسر من عذاب الآخرة الذي لا ينقطع فقال : من طهرك ؟ فقالت : من الزنا فقال لها : فذات بعل انت ام غير ذات بعل ؟ فقالت : ذات بعل فقال لها : أفحاضراً كان بعلك ام غائباً ؟ فقالت حاضراً فقال : انتظري حتى تضعي مافي بطنك ثم اتيني ، فلما ولت عنه من حيث لا نسمع كلامه قال : اللهم هذه شهادة ، فلم تلبث أن أتته فقالت : اني وضعت فطهرني فتجاهل عليها فقال : اطهرك يا امة الله من ذا ؟ قالت : اني قد زيت وقد وضعت فطهرني قال : وذات بعل كنت اذ فعلت ما فعلت ام غير ذات بعل ؟ قالت : بل ذات بعل قال : وكان بعلك غائباً ام حاضراً

﴿ وان امرأة ﴾ يمكن ان يكون من خبر اصبح ، وأن يكون مرسلًا ورواه الشيخان في الموثق كالصحيح عن ميثم التمار من خواص امير المؤمنين عليه السلام واصحاب اسراره (ورواه في الصحيح ، عن خلف بن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام قال : جاءت امرأة حامل الى امير المؤمنين عليه السلام فقالت له الى آخر ما ذكره عن ميثم قال : امت امرأة (١) تجع امير المؤمنين - اى تبالغ معه - وفيه «مصحح» (٢) اى محكمته ودارقطنه اودتة قضائه ، وفيما رواه المصنف مع ما روياه مخالقات يسيرة غير مغيرة للمعنى تدل على انه من رواية الاصبغ

(١) في النسخة التي عندنا من الكافي (تجع) بتقديم الجيم على الحاء المهملة - وكتب في حاشيته ما نقله - قوله : تجع من الاجحاح بتقديم الجيم على المهملة يقال اجحت المرأة اذا حملت فاقرنت وعظم بطنها فهي مجع . واصل الاجحاح للسباع كذا قاله الجوهرى في الصحاح انتهى .

(٢) الكافي باب آخر منه (بعد باب صفة الرجم) خبر ٢١ و ٢٢ والتهديب باب حدود الزنا

قالت : بل حاضراً قال : اذهبى حتى ترضعيه .
فلما ولت عنه حيث لا تسمع كلامه قال : اللهم إنها شهادة ثابته (أيهما
شهادتان - خ) .

فلما ارضعته عادت اليه فقالت : يا امير المؤمنين انى قد زيت فطهرنى فقال
لها : وذات بعل كنت اذ فعلت ما فعلت ام غير ذات بعل ؟ قالت بل ذات بعل قال :
وكان زوجك حاضراً ام غائبا ؟ قالت بل حاضراً قال : اذهبى فاكفليه حتى يغفل أن
يأكل ويشرب ولا يتردى من سطح ولا يتهور فى بئر ، فانصرفت وهى تبكى فلما
ولت حيث لا تسمع كلامه .

قال : اللهم هذه ثلاث شهادات ، فاستقبلها عمرو بن حريث وهى تبكى فقال
ما يبكيك ؟ قالت : أتيت امير المؤمنين عليه السلام فسأله ان يطهرنى فقال لى : اكفى
ولدى حتى يأكل ويشرب ، ولا يتردى من سطح ، ولا يتهور فى بئر ، وقد خفت
ان يدركنى الموت و لم يطهرنى ، فقال لها عمرو بن حريث : ارجعى فانى
اكفل ولدك .

فرجعت فأخبرت امير المؤمنين عليه السلام بقول عمرو ، فقال لها امير المؤمنين
عليه السلام ولم يكفل عمرو ولدك ؟ فقالت يا امير المؤمنين : انى زيت فطهرنى قال :
وذات بعل كنت اذ فعلت ما فعلت ؟ قالت : نعم ، قال : وكان بعلك حاضراً ام غائبا ؟
قالت : بل حاضراً .

او غيره وزاد فى آخره قال وانصرف فيمن انصرف يومئذ محمد بن امير المؤمنين عليه السلام
ولم يذكره المصنف للادب .

﴿ قال : اذهبى حتى ترضعيه ﴾ وفيهما (فانطلقى فارضعيه حولين كاملين كما
امرك الله) ﴿ فقال : ما يبكيك ﴾ وفيهما « ما يبكيك يا امة الله وقدر أيتك » مختلفين
الى على عليه السلام تسألينه ان يطهرك ﴿ ولا يتهور ﴾ تهوّر الرجل وقع فى الامر بغير
مبالاة « والكافل » القائم بامر اليتيم المربى له وهو من الكفيل الضمين .

فرفع امير المؤمنين عليه السلام رأسه الى السماء وقال : اللهم انى قد اثبتت ذلك عليها اربع شهادات وانك قد قلت لنبيك محمد صلواتك عليه وآله فيما اخبرته من دينك ، مَنْ عطلّ حداً من حدودي فقد عاندني وضادني في ملكي ، اللهم واني غير معطلّ حدودك ، ولا طالب مضادتك ولا معاندتك ولا مضيع احكامك ، بل مطيع لك متبع لسنة نبيك .

فنظر اليه عمرو بن حريث فقال يا امير المؤمنين : انى انما اردت ان اكفله لاني ظننت ان ذلك تحبه ، فأما اذ كرهته فلست افعل فقال امير المؤمنين عليه السلام : بعد اربع شهادات بالله ؟ لتكفلنه وانت صاغر ثم قام عليه السلام فصعد المنبر فقال : يا قنبر ناد في الناس بالصلاة جامعة .

﴿ اللهم انى قد اثبتت عليها ﴾ اوانه قد ثبت ذلك - وفيهما « انه قد ثبت لك عليها » ﴿ وانك قد قلت لنبيك عليه السلام من عطل ﴾ وفيهما « لنبيك عليه السلام فيما اخبرته بمن دينك يا محمد مَنْ عطلّ ، كما في بعض النسخ ايضاً ﴾ وضادني في ملكي ﴾ وفيهما « وطلب بذلك مضادني ﴾ فنظر اليه عمرو بن حريث ﴾ وفيهما « قال فنظر اليه عمرو بن حريث وكأنا الرمان ينفق في وجهه فلما راي ذلك عمرو قال : يا امير المؤمنين ، « وفي النهاية » الفقو الشق و البخص ومنه الحديث « كنا قتي في وجهه حب الرمان اي بخص ، والمراد به انه احمر وجهه عليه السلام غضباً .

﴿ لتكفلنه وانت صاغر ﴾ اي ذليلاً بلا اجر لانك عاهدتها و المسلمون عند شروطهم ، ويطلق هذا الكلام في مقام السب والذم وقاله عليه السلام بكالا له ولغيره لانه يمكن ان لم يكفله ان لا ترجم ولم يكن وجب عليه لانه لم يكمل اربعة اقرارات .

﴿ ناد في الناس الصلوة جامعة ﴾ وفيهما « الصلوة » اي كنداء الصلوة جامعة او بها بان يكون المعهود ان ينادى بالصلوة جامعة عند اوقات الصلوات ثم غلب

فاجتمع الناس حتى غش المسجد بأهله فقال : أيها الناس ان امامكم خارج بهذه المرأة الى الظهر ليقيم عليها الحد انشاء الله ، ثم نزل ، فلما اصبح خرج بالمرأة وخرج الناس متنكرين مثلثمين بعمائمهم والحجارة في ايديهم و ارديتهم واكمامهم حتى انتهوا الى الظهر ، فامر فحضر لها حفيرة ثم دفنها فيها الى الحقوين (حقوبها - خ) .

ثم ركب بقلته واثبت رجله في غرز الركاب ، ثم وضع يديه السبابتين في اذنيه ، ثم نادى بأعلى صوته ، أيها الناس ان الله تبارك وتعالى عهد الى يبي عليه السلام عهداً وعهديته الى ان لا يقيم الحد من الله عليه حد ، فمن كان الله عليه حد مثل ما له عليها فلا يقيم الحد عليها فانصرف الناس يومئذ كلهم ما خلا امير المؤمنين عليه السلام والحسن

حتى نودي عند وقوع الفرائب ايضاً لولم يكن وقت صلوة ، ويمكن ان يكون قبيله وفاداهم ليسموا الخطبة ويسلوا بعدها ﴿ حتى غش المسجد بأهله ﴾ اي امتلاء بحيث لم يبق مكان احد غيرهم ، وفيهما « وقام امير المؤمنين عليه السلام فحمد الله واثني عليه ثم قال يا ايها الناس ، ﴿ الى الظهر ﴾ وفيهما « الى هذا الظهر ، اي ظهر الكوفة وهو النجف ﴾ ليقيم عليها الحد انشاء الله ﴾ ويدل على جواز التأخير لهذه المصلحة ، وسيجيء انه ليس في الحد نظرة ساعة .

وفيهما « فزرم عليكم « اي ناشدكم « امير المؤمنين لما خرجتم بكرة « اي مبتكرين ، سراعاً « او بكرة ، واثم متنكرون - اي بحيث لا يعرفكم احد بان تكونوا مثلثمين ولا يتكلم احد منكم احداً ومعكم احجاركم لا يعرف منكم احد الى احد حتى تنصرفوا الى منازلكم انشاء الله قال ثم نزل فلما اصبح الناس بكرة خرج بالمرأة وخرج الناس متنكرين مثلثمين بعمائمهم وبارديتهم والحجارة في ارديتهم وفي اكمامهم حتى انتهى بها والناس معه الى الظهر بالكوفة فامر ان يحضر لها حفيرة ثم دفنها فيها ثم ركب بقلته واثبت رجله في غرز الركاب « اي ركاب الجليد ، ثم وضع اصبعيه السبابتين في اذنيه ﴿ فمن كان الله عليه الحد ﴾ كما هو

والحسين عليهما السلام ، فأقاموا عليها الحد وما معهم غيرهم من الناس .
 وقال الصادق عليه السلام أن رجلاً جاء إلى عيسى بن مريم فقال له ياروح الله اني
 زيت فطهرني ، فامر عيسى ان ينادى في الناس لا يبقى احد الا خرج لتطهير فلان
 فلما اجتمع واجتمعوا وصار الرجل في الحفرة ، نادى الرجل لا يحدني من الله تعالى
 في جنبه حد ، فانصرف الناس كلهم الا يحيى وعيسى عليهما السلام فدنا منه يحيى عليه السلام
 فقال له : يا مذهب عظمي فقال له : لا تخلين بين نفسك وبين هواها فترديك قال له :
 زدني قال : لا تعمرن خاطئاً بخطيئته ، قال : زدني قال : لا تنصب ، قال : حسبى .

فيهما **﴿ مثل ماله عليها ﴾** اي حد الزنا او مطلق الحد .

وروى الشيخ في الموثق عن عمار الساباطي قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
 محصنة زنت وهي حبلى قال : تفر حتى تضع ما في بطنها وترضع ولدها ثم ترجم (١)
﴿ وقال الصادق عليه السلام ﴾ تدبر فيه فانه مشتمل على فوائد كثيرة .
 وروى الشيخان في الحسن كالصحيح ، عن ابن ابي عمير عن رواه ، عن
 ابي جعفر عليه السلام او عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اتى امير المؤمنين عليه السلام برجل قد أقر
 على نفسه بالفجور فقال امير المؤمنين عليه السلام لاصحابه : اغدوا على غداً مثلثين فغدوا
 عليهم مثلثين فقال لهم : من فعل مثل فعله فلا يرجمه ولينصرف قال : فانصرف بعضهم
 وبقي بعض فرجمه من بقي منهم (٢) .

وروى الكليني في القوي عن امير المؤمنين عليه السلام قال : اتاه رجل بالكوفة
 فقال يا امير المؤمنين اني زيت فطهرني فقال : فمن انت ؟ فقال من مزينة
 قال : أتقرء من القرآن شيئاً ؟ قال : بلى قال : فاقراء فقرء واجاد فقال : أبك جنة ؟
 قال : لا قال : فاذهب حتى نسأل عنك فذهب الرجل ثم رجع اليه بعد فقال يا امير
 المؤمنين اني زيت فطهرني فقال : ألك زوجة ؟ قال : بلى ، قال فمقيمة معك في البلد

(١) التهذيب باب حدود الزنا خبر ٨٠

(٢) التهذيب باب حدود الزنا خبر ٢٥ والكافي باب آخر منه بعد باب صفة الرجم خبر ٣

قال : نعم فأمره امير المؤمنين فذهب وقال : حتى نسال عنك فبعث الى قومه فسأل عن خبره ، فقالوا يا امير المؤمنين صحيح العقل فرجع اليه الثالثة فقال مثل مقالته فقال له : اذهب حتى نسال عنك فرجع اليه الرابعة .

فلما اقر قال امير المؤمنين عليه السلام لقنبر : احتفظ به ثم غضب ثم قال : ما أقبح بالرجل منكم أن يأتي بعض هذه الفواخر يفضح نفسه على رؤس الملاء أفلا تاب في بيته ؟ فوالله لتوبته فيما بينه وبين الله افضل من اقامتي عليه الحد ثم اخرجوه ونادى في الناس : يا معاشر المسلمين اخرجوا ليقام على هذا الرجل الحد ولا يعرف احدكم صاحبه فأخرجوه الى الجبان .

فقال يا امير المؤمنين : أنظر لي أصلي ركعتين ثم وضعه في حفرة واستقبل الناس بوجهه فقال : يا معاشر الناس : ان هذا حق من حقوق الله فمن كان لله في عنقه حق من حقوق الله فليصرف ولا يقيم حدود الله من في عنقه حد فانصرف الناس وبقي هو والحسن والحسين عليهما السلام فاخذ حجراً فكبر ثلاث تكبيرات ثم رماه بثلاثة احجار في كل حجر ثلاث تكبيرات .

ثم رماه الحسن عليه السلام مثل ما رماه امير المؤمنين عليه السلام ثم رماه الحسين عليه السلام فمات الرجل فأخرجوه امير المؤمنين عليه السلام فأمر فحضر له وصلى عليه ودفنه فقيل يا امير المؤمنين عليه السلام ألا تغسله ؟ فقال : قد اغتسل بما هو طاهر الى يوم القيمة ولقد صبر على امر عظيم (١) .

اعلم انه قد تقدم الاخبار في انه يغسل المرحوم فيحمل هذا على انه اغتسل قبل الرجم او يكون مخصوصاً به لكون طهره من بدالاتها عليه السلام . وفي القوي كالصحيح عن الحسين بن خالد قال : قلت لابي الحسن عليه السلام : اخبرني

عن المحصن اذا هو هرب من الحفرة هل يردّ حتى يقام عليه الحد ؟ فقال يردّ ولا يردّ ،
فقلت وكيف ذاك ؟

فقال اذا كان هو المقر على نفسه ثم هرب من الحفيرة (او الحفرة) بعد
ما يصيبه شيء من الحجارة ، لم يردّ وان كان انما قامت عليه البينة وهو يجحد ثم
هرب من الحفيرة يردّ وهو صاغر حتى يقام عليه الحد وذلك ان ماعز بن مالك
اقرّ عند رسول الله صلى الله عليه وآله بالزنا فأمر به ان يرجم فهرب من الحفيرة
فرماه الزبير بن العوام بساق بعير فعقله فسقط فلاحقه الناس فقتلوه .

ثم اخبروا رسول الله صلى الله عليه وآله بذلك فقال لهم : فهلا تركتموه
اذ هو هرب يذهب فانما هو الذى اقرّ على نفسه قال : وقال لهم : اما لو كان على
عليه السلام حاضر أمعكم لما ضللتكم قال وودّ رسول الله ﷺ من بيت مال المسلمين (١)
(اى اعطى ورثته دينه) .

وروى الشيخان فى الموثق كالصحيح ، عن ابي العباس قال : قال ابو عبدالله
عليه السلام انى النبى ﷺ رجل فقال : انى زيت فصرف النبى ﷺ وجهه عنه فاتاه
من جانبه الاخر ، ثم قال له مثل ما قال فصرف وجهه عنه ، ثم جاء اليه الثالثة فقال
يا رسول الله : انى زيت وعذاب الدنيا اهن على من عذاب الآخرة فقال رسول الله
ﷺ : أبصاحبكم بأى معنى جنة فقالوا : لا فاقرّ على نفسه الرابعة فأمر به رسول الله
ﷺ ان يرجم فحفروا له حفيرة فلما ان وجد مس (اوسوء) الحجارة خرج يشتد
فلقيه الزبير فرماه بساق بعير فسقط فعقله به فادركه الناس فقتلوه فاخبروا
رسول الله صلى الله عليه وآله بذلك فقال هلا تركتموه ثم قال : لو استتر ثم تاب كان
خيرا له (٢) .

(١) الكافى باب صفة الرجم خبره

(٢) الكافى باب صفة الرجم خبره والتهذيب باب حدود الزنا خبره ١١٤

وسئل الصادق عليه السلام عن المرجوم يقر؟ قال: إن كان أقر على نفسه فلا يرد، وإن كان شهد عليه الشهود يرد.

وقد روى أنه إن كان أصابه ألم الحجارة فلا يرد، وإن لم يكن أصابه ألم الحجارة رد روى ذلك صفوان عن غير واحد عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام.

وبدل هذه الاخبار على أنه لا بد في الاقرار بالزنا من التكرار اربع مرات. وبديل عليه أيضاً ما رواه الشيخ في الحسن كالصحيح عن جميل عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا يقطع السارق حتى يقر بالسرقه مرتين ولا يرجم الزاني حتى يقر اربع مرات (١).

﴿ وسئل الصادق عليه السلام رواه الحسين بن خالد عن أبي الحسن عليه السلام ، وتقدم وروى الكليني والشيخ في القوي كالصحيح عن أبي بصير وغيره ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت المرجوم يقر من الحفيرة يطلب ؟ قال : لا ولا يعرض له ان كان أصابه حجر واحد لم يطلب فان هرب قبل ان تصيبه الحجارة رد حتى يصيبه ألم العذاب (٢) . ﴾ روى ذلك صفوان ﴿ هو الخبر المتقدم وكأنه نقل بالمعنى .

وروى الشيخ في القوي عن عيسى بن عبدالله قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الزاني يجلد فيهرب بعد ان أصابه بعض الحد أيجب عليه ان يخلّي عنه ولا يرد كما يجب للمحصن اذا رجم ؟ قال : لا ولكن يرد حتى يضرب الحد كاملاً ، قلت : فما فرق

(١) التهذيب باب الحد في السرقة والخيانة الخ خبر ١٠٩ والكافي باب ما يجب على من أقر على نفسه بحد الخ ذيل خبر ٢ وفيهما هكذا لا يقطع السارق حتى يقر بالسرقه مرتين فان رجع ضمن السرقة ولم يقطع اذا لم يكن شهود وقال : لا يرجم الزاني حتى يقر اربع مرات بالزنا اذا لم يكن شهود فان رجع ترك ولم يرجم وفيهما جميل بن دراج عن بعض اصحابنا عن اخيهما عليهما السلام نعم اوردته في التهذيب ايضاً في باب حدود الزنا خبر ٢١ كما هنا (٢) التهذيب باب حدود الزنا خبر ١٨٥ ولم نشر عليه الى الآن في الكافي فتبع

وفي رواية السكوني أن ثلاثة شهدوا على رجل بالزنا فقال علي عليه السلام : أين الرابع ؟ فقالوا: الآن يجيء فقال علي عليه السلام : حدّوهم ، فليس في الحدود نظر ساعة .

و روى عبدالله بن سنان عن اسمعيل بن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام

بينه وبين المحصن وهو حدّ من حدود الله ؟ قال : المحصن هرب من القتل ولم يهرب إلا إلى التوبة لأنه عاين الموت بعينه ، وهذا إنما يعجلد فلا بد أن يوفى الحدّ لأنه لا يقتل (١) .

﴿ وفي رواية السكوني ﴾ في القوي كالشيخين (٢) ﴿ نظر ساعة ﴾ (او نظرة ساعة) أي مهلة ، زمان يسير ولو كان دقيقة ورويا في الحسن كالصحيح ، عن محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : لا أكون أول الشهود الأربعة على الزنا أخشى أن ينكل بعضهم فأجلد .

وفي القوي كالصحيح ، عن عباد البصري قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن ثلاثة شهدوا على رجل بالزنا وقالوا : الآن تأتي بالرابع قال : يعجلدون حدّ القاذف ثمانين جلدة كل رجل منهم ، ويدل هذه الأخبار على أنه يجب أن يشهدوا مرة واحدة أو في مجلس واحد بلا تأخير .

﴿ وروى عبدالله بن سنان ﴾ في الصحيح كالشيخين (٣) ﴿ عن اسماعيل بن جابر عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قلت له ما المحصن ﴾ بالفتح يكون بمعنى الفاعل

(١) التهذيب باب حدود الزنا خبر ١١٧

(٢) اورده واللذين بعده في الكافي باب في نحوه (بعد باب الرجل يقذف جماعة)

خبر ٤ - ٢ - ١ من كتاب الحدود و اورد الاول والاخير في التهذيب باب حدود الزنا

خبر ١٨٣ - ١٨٧

(٣) الكافي باب ما يحصن وما لا يحصن الخ خبر ١٠ و التهذيب باب حدود الزنا

خبر ٢٨

قال : قلت له : ما المحسن ؟ رحمك الله قال : مَنْ كان له فرج ينفذ عليه ويروح فيه فهو محسن .

وفى رواية وهب بن وهب ، عن جعفر بن محمد ، عن ابيه عليه السلام ان علي

والمفعول وهو احد الثلاثة التى جئن نوادر يقال احسن فهو محسن ، و اسهب فهو مسهب ، والفجج فهو ملفج ، واصل الاحسان المنع ، والمرأة تكون محسنة بالاسلام وبالغفاف وبالحرية وبالتزويج يقال : احسنت المرأة فهي محسنة ومحسنة ، وكذلك الرجل ﴿ رحمك الله ﴾ جملة دعائية ومراتب الرحمة لا تنهاى فالمدعوله عليه السلام اقصى مراتبها فلا يكون خلاف الادب لكنه خلاف الآداب عندنا ، ولم يكن عندهم خلافها لكنها بقوله : جعلت فداك و نحوها كانت احسن ، واخس منها قولهم اصلحك الله لكن الكمل من الاصحاب قد كانوا لا يلاحظون الادب والآداب تقية من بعض العامة اذا كان فى مجالسهم او من الشيعة الغلاة .

وفى الاخبار الكثيرة ان مصيبتنا منهم اكثر من المعادين والنواصب لنا ، فان النواصب قد كانوا يصيرون احياء بالاعجاز والاحسان اليهم بخلاف الغلاة فانهم كانوا اذا رأوا معجزة منهم يقوى اعتقادهم الفاسد ، وان رأوا جراً كانوا يقولون الله اعلم بأحوال العباد وكلما قيل لهم : ان اعباد مخلوقون كانوا يقولون انهم يهضمون انفسهم ويتقنون من غيرنا .

﴿ قال من كان له فرج ينفذ عليه ويروح فهو محسن ﴾ اى يمكنه الذهاب اليها صباحاً ومساء كناية عن عدم المانع من الجماع .

وبعمومه يشمل الدائم والمتعة والحرية والامة والمسلمة والكافرة الجائزة الوطنى كالذمية اذا كانت تحته واسلم عليها او الاعم لكنه خرج المتعة منه بالاخبار ، والامة والذمية على الخلاف لاختلاف الروايات ظاهراً وستذكر .

﴿ وفى رواية وهب بن وهب ﴾ فهو وان كان ضعيفاً لكن كتابه مقتمد الاصحاب من القدماء ، والمصنف يعمل به مع عدم المعارض وجمعه يعمل بمعارضه ان

بن ابيطالب عليه السلام اتى برجل وقع على جارية امرأته فحملت ، فقال الرجل : وهبتها لى وانكرت المرأة فقال لتأيننى بالشهود اولارجمنك بالحجارة ، فلما رأت المرأة ذلك اعترفت فجعلوها على عليه السلام الحد .

كان اصح وهنا كذلك عليه السلام فقال لتأيننى بالشهود عليه السلام لما اعترف بالوطى وبأنها منها عليه السلام اولارجمنك بالحجارة عليه السلام الظاهر انه تهديد منه عليه السلام لو كان واقعاً لانه لم يثبت بالافترار مرة حتى يستحق الرجم ، مع انه يمكن ان يكون الرمي بالحجارة تعزيراً له بحجر او حجرين بحيث لا يقتله (او) لانه كان حيلة منه عليه السلام لان تعترف الزوجة بالافتراء كما تقدم من حيلة عليه السلام فى القضايا ، لكن لو كان الخبر منحصراً فيه كان ينفعه رده بالضعف .

والاخبار فيه كثيرة (منها) عموم صحيحة اسماعيل المتقدمة آنفاً (ومنها) مارواه الشيخان فى الموثق كالصحيح ، عن صفوان عن اسحاق بن عمار (١) (مع انه يمكن القول بصحته لصحته عن صفوان وهو ممن اجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه .

و الظاهر ان اسحاق بن عمار اثنان ، واحدهما ثقة ليس بقطعى وهو ابن عمار بن حيان الصيرفى (وثانيهما) ابن عمار بن موسى الساباطى وهو وان كان قطعياً لكنه ثقة وله اصل معتمد عليه ، من الاصول الاربعمئة ، بل اخص منها لان الاصول الاربعمئة ، (منها) ما كان معتمداً لجميع الاصحاب (ومنها) ما كان معتمداً للاكثر وهذا من القسم الاول لانه يعبر عن الاول بقولهم (له اصل معتمد عليه) ، وعن الثانى بقولهم (له اصل) فهذه الاعتبارات لا ينقص عن الصحيح بل الظاهر من القدماء انهم يقدمون امثال هذه الاخبار على كثير من الصحاح ولذلك نراهم يضعفون خبر عمار وابن بكير وامثالهما احياناً ولم يطلع الى الآن من القدماء على جرح او تضعيف لخبر اسحاق ، والظن من الفضلاء مثل صفوان وابن ابى عمير

(١) يأتى متن الحديث عن قريب بقوله قال : سألت ابا ابراهيم (ع) الخ

قال مصنف هذا الكتاب -رضي الله عنه - جاء هذا الحديث هكذا في رواية
وهب بن وهب وهو ضعيف .

قلهم من غير الفطحي، وبلاشتراك ينتص الضعف سيما اذا كان المظنون غير الضعيف
فتدبر فانه ينفعك كثيراً .

قال سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن الرجل اذا هو زنا و عنده السرية
والامة بطاها تحسنه الامة و تكون عنده ؟ فقال : نعم انما ذاك لان عنده ما يفي به عن
الزنا ، قلت : فان كانت عنده امة زعم انه لا يطاها ؟ قال : لا يصدق ، قلت : فان كانت
عنده امرأة متعة أمحصنه ؟ قال : لا إنما هو على الشيء الدائم عنده (١) .

و في الموثق كالصحيح . عن يونس ، عن اسحاق بن عمار قال : قلت لابي
ابراهيم عليه السلام الرجل يكون له الجارية أمحصنه ؟ قال : فقال : نعم انما هو على وجه
الاستغناء قال : قلت : والمرأة المتعة ؟ قال : فقال : انما ذاك على الشيء الدائم ،
قال قلت : فان زعم انه لم يكن بطاها ؟ قال : فقال لا يصدق وانما اوجب ذاك عليه
لانه يملكها .

وفي الصحيح عن حرير قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المحصن قال : فقال
الذي يزني وعنده ما يفي به .

وفي الصحيح عن ابي بصير قال : قال لا يكون محصناً حتى يكون عنده امرأة
يفلق عليها بابه .

وروى الشيخ في الحسن عن زكريا بن آدم قال : سألت الرضا عليه السلام عن رجل
وطىء جارية امرأته ولم يهبها له قال : هو زان ، عليه الرجم (٢) .

وفي الموثق كالصحيح ، عى السكوني ، عن جعفر عن ابيه عن آباءه عليه السلام

(١) اورده والثلة التي بعده في الكافي باب ما يحصن وما لا يحصن الخ خبر ١-٦-٢

٢ - واورد الاول والاخيرين في التهذيب باب حدود الزنا خبر ٢٦-٢٧-٢٩

(٢) اورده والثلة التي بعده في التهذيب باب حدود الزنا خبر ٣٢-٣٦-٣١-٢٢

والذي اُفتى به واعتمده في هذا المعنى ما رواه - الحسن بن محبوب ، عن
 الملا عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في الذي يأتي وليلة امرأته بغير
 اذنها ، عليه ما على الزاني ، بجلد مائة جلدة ، قال : ولا يرحم ان زنى يهودية
 او نصرانية او امة ، فان فجر بأمرأة حرة وله امرأة حرة فان عليه الرجم قال : وكما
 لا تحسنه الامة واليهودية والنصرانية ان زنى بالحرّة ، فكذلك لا يكون عليه
 حد المحسن ان زنى يهودية او نصرانية (او مجوسية - خ) او امة ونحوه حرة .

ان محمد بن ابي بكر كتب الى علي عليه السلام يسأله عن الرجل يزنى بالمرأة اليهودية
 والنصرانية ، فكتب عليه السلام اليه ان كان محصناً فارجمه و ان كان بكراً فاجلده
 مائة جلدة ثم ائمه واما اليهودية فابعث بها الى اهل ملتها فليقتضوا فيها ما رضوا .

وكانه على الخيار لقوله تعالى : فان جاءوك فاحكم بينهم او اعرض عنهم ، وسيجيء
 اخبار كثيرة تدلّ بمضمونها عليه .

ما رواه الحسن بن محبوب عن الملا عن محمد بن مسلم في الصحيح كالشيخ عن
 ابي جعفر عليه السلام في الذي يأتي وليلة اي امة (امرأته بغير اذنها) يمكن حمل
 المرأة على المتعة او الفأبة او من لم يمكنه الوصول اليها (عليه ما على الزاني
 بجلد مائة جلدة) الظاهر ، بل الصريح ان الجملة الثانية تفسير للاولى ولا يمكن حمل
 الاولى على الرجم كما فعله بعض ويؤيده قوله عليه السلام ولا يرحم ان زنا يهودية
 او نصرانية او امة اذا كانت زوجته متعة (فان فجر بأمرأة حرة وله امرأة حرة)
 دائمة (فان عليه الرجم قال وكما لا تحسنه الامة والنصرانية واليهودية) اذا كن متعة
 (فكذلك) (الى قوله) ونحوه حرة اي متعة - هذا ما يمكن من التأويل وان كان
 خلاف الظاهر لكنه لا بد منه للجمع بين الاخبار ، ويمكن الجمع بان يكون الاصل
 الحد وتركه يكون رخصة .

ومثله ما رواه المصنف والشيخ في الصحيح ، عن محمد بن مسلم قال : سالت
 ابا جعفر عليه السلام عن الرجل يزنى ولم يدخل بأهله أبيض ؟ قال : لا ولا بالامة .

وفي رواية محمد بن عمرو بن سعيد رفعه ان امرأة أمت عمر فقالت : يا امير المؤمنين اني فجرت فأقم عليّ حد الله عز وجل ، فأمر برجمها . وكان عليّ حاضراً فقال : أسألك كيف فجرت ؟ فسألتها فقالت : كنت في فلاة من الارض ، فأصابني عطش شديد ، فرفت لي خيمة فأتيتها فأصبت فيها رجلاً أعرابياً فسألته ماء فأبى عليّ ان يسقيني الا ان امكنه عن نفسي فوليت منه هاربة فاشتد بي العطش حتى غارت عيناى ، وذهب لسالى فلما بلغ منى العطش أتته فسقاني ووقع عليّ ، فقال عليّ عليه السلام : هذه التي قال الله عز وجل : (فمن اضطر غير باغ ولا عاد) هذه غير باغية ولا عادية ، فخلّى سبيلها ، فقال عمر لولا عليّ لهلك عمر .

واول كالسابق ، ويمكن تأويل الامة بغير السرية ويكون التشبيه في عدم الدخول ، وهذا جمع بين الاخبار لا يخلو من قوة ، على ان الحرة الدائمة اذا لم تكن مدخولا بها لاتحصن فالامة بالطريق الاولى .
وفي الصحيح ، عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يحسن الحر المملوكة ولا المملوك الحرة (١) ويمكن حمله بان المملوكة لا رجم عليها وكذا المملوكة وبقرء الجملة الثانية بفتح المملوك وضم الحرة ، و الذي يؤيد المصنف انه اذا اختلفت الاخبار ظاهر أو لا يمكن الجمع فالرجم يكون مشتبهاً وقال عليه السلام ادرء والحدود بالشبهات . والله تعالى يعلم .

وفي رواية محمد بن عمرو بن سعيد عليه السلام الثقة ولم يذكر . ورواه الشيخ عنه في الحسن كالصحيح ، عن بعض اصحابنا قال : امت امرأة الى عمر ويدل على جواز الزنا عند خوف الهلاك .

و روى الشيخان في الصحيح عن ابي عبيدة عن ابي جعفر عليه السلام قال : اني على عليه السلام بامرأة مع رجل قد فجر بها فقالت استكرهني والله يا امير المؤمنين

(١) اورده والاربعة التي بعده في التهذيب باب حدود الزنا خبر ٣٠-١٨٢ - ٥١-٥٢-٥٣

واورد الثاني في الكافي باب المرأة المستكرهه خبر ١

وروى ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل اقيمت عليه البيعة انه زنى ثم هرب ، قال : إن تاب فمأليه شيء ، وإن وقع في يد الامام قبل ذلك أقام عليه الحد ، وإن علم مكانه بعث اليه

فدراعتها الحد ولو سئل هؤلاء عن ذلك لقالوا : لا تصدق وقد والله قتل امير المؤمنين ويدل على ان قولها مسموع .

وروى الشيخ في الموثق عن طلحة بن زيد ، عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام قال : ليس على زانٍ عقر (١) ولا على مستكرهة حد . وفي القوي ، عن موسى بن بكر قال : سمعته وهو يقول : ليس على المستكرهة حداً اذا قالت انما استكرهت ، وسيجيء ايضاً .

وروى ابو بصير رحمته الله في الموثق ورواه الشيخان في الصحيح ، عن صفوان عن بعض اصحابه عن ابي بصير (٢) عن ابي عبد الله عليه السلام ويؤيده ما روي في الصحيح عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج عن رجل ، عن احدهما عليه السلام في رجل سرق او شرب الخمر او زنا فلم يعلم بذلك منه ولم يؤخذ حتى تاب وصلاح ؟ فقال : اذا صلح وعرف منه امر جميل لم يقم عليه الحد ، قال محمد بن ابي عمير : قلت : فان كان امراً قريباً لم يقم ؟ قال : لو كان خمسة اشهر او اقل منه وقد ظهر منه امر جميل ، لم يقم عليه الحدود ، وروى ذلك عن بعض اصحابنا عن احدهما عليهما السلام .

(١) العقر بالضم دية فرج المرأة ثم كثر ذلك حتى استعمل في المهر ومنه ليس على زان

عقر اي مهر (مجمع البحرين)

(٢) اورده والارحة التي بعده في التهذيب باب حدود الزنا خبر ١٦٥-١٦٣-١٦١-١٣٣

١٣٢- اورده الاولين في الكافي باب من اتى حداً فلم يقم عليه الحد حتى تاب خبر ١-٢ والثالث

في باب حد المرأة التي لها زوج الخ خبر ٢ والاخيرين في باب ما يجب على اهل الذمة من الحدود

خبر ٢-٣

وفي رواية صفوان ، وابن المغيرة عن رواء عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اقر الزاني المحصن كان اول من يرحمه الامام ثم الناس ، واذا قامت عليه البينة كان اول من يرحمه البينة ثم الامام ، ثم الناس ،

وروى الحسن بن محبوب ، عن يزيد الكناسي قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن امرأة تزوجت في عدتها فقال : ان كانت تزوجت في عدة من بعد موت زوجها من قبل انقضاء الاربعة الاشهر وعشر فلا رجم عليها وعليها ضرب مائة جلدة ، وان كانت تزوجت في عدة طلاق لزوجها عليها فيها رجعة فان عليها الرجم وان كانت تزوجت في عدة ليس لزوجها عليها فيها رجعة فان عليها حد الزاني غير المحصن .

واذا فجر نصراني بأمرأة مسلمة فلما أخذ ليقام عليه الحد اسلم فان الحكم فيه ان يضرب حتى يموت لان الله عز وجل يقول : فلما رأوا بأسنا قالوا آمنا بالله وحده وكفرنا بما كنا بغيره كين فلم يك ينفعهم ايمانهم لما رأوا بأسنا سنة الله التي قد خلت في عباده وخسر هنالك المبطلون أجاب بذلك ابو الحسن علي بن محمد السكري عليه السلام المتوكل لما بعث اليه وسأله عن ذلك ، روى ذلك جعفر بن رزق الله عنه .

﴿ وفي رواية صفوان ﴾ تقدم عن قريب وكأنه وقع سهواً ،

﴿ وروى الحسن بن محبوب عن يزيد الكناسي ﴾ ورواه الشيخان في الحسن كالصحيح ، عن ابن محبوب عن ابي ايوب عن يزيد الكناسي وكان السقط من التساخ ، وبدل على انهما رجم اذا زمت في العدة الرجعية وتجلد في البائنة ، و تقدم بتمامه مع اخبار اخر .

﴿ فاذا فجر نصراني ﴾ روى الشيخان في القوي ، عن محمد بن احمد عن جعفر بن رزق الله او عن رجل عن جعفر بن رزق الله قال : قدم الى المتوكل رجل نصراني فجر بأمرأة مسلمة فأراد ان يقيم عليه الحد فأسلم فقال يحيى بن اكنم : قد هدم ايمانه شره وفعله ، وقال بعضهم يفعل به كذا وكذا فامر المتوكل بالكتاب

وروى الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في العبد يتزوج الحرة ثم يعتق فيصيب فاحشة، قال: لا رجم عليه حتى يواقع الحرة بعد ما يعتق قلت فللمرة عليه الخيار اذا اعتق: قال: لا، قدرضيت به وهو مملوك، هو علي لكاحه الاول.

الى ابي الحسن الثالث عليه السلام وسأله عن ذلك فلما قرأ الكتاب كتب يضرب حتى يموت قال كرىحيى بن اكنم وأتكر فقهاء المسكر ذلك وقالوا يا امير المؤمنين تسأل عن هذا فانه شيء لم ينطق به كتاب ولم تجب به سنة، فكتب اليه: ان فقهاء المسلمين قد اتكروا هذا وقالوا لم تجب به سنة ولم ينطق به كتاب فبين لما أوجب عليه الضرب حتى يموت، فكتب بسم الله الرحمن الرحيم، فلما احسوا بأسنا قالوا آمنا بالله وحده و كفرنا بما كتأبه مشركين فلم يك ينفعهم ايمانهم لما رأوا بأسنا سنة الله التي قد دخلت في عباده و خسر هنا لك الكافرون (١) - فأمر به المتوكل فضرب حتى مات.

وروي في الموثق عن حنان بن سدير. عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سأله عن يهودى فجر بمسلمة قال: يقتل.

وروى الحسن بن محبوب، عن علي بن رباب عليه السلام في الصحيح كالشيخين (٢) عن ابي بصير عليه السلام، و يدل على انه لا بد في الاحسان من الدخول حال الحرية، وعلى انه اذا اعتق الزوج لا يكون للزوجة خيار الفسخ لانها اذا رضيت به وهو مملوك ولا خيار لها حينئذ فبان لا يكون لها خيار بعد الحرية اولى.

وروي في الصحيح، عن رفاعة قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يزني قبل ان يدخل بأهله أيرجم؟ قال: لا (٣).

(١) غافر - ٨٥

(٢-٣) الكافي باب ما يحسن وما لا يحسن الخ خبر ٩ - ٨ والتهذيب باب حدود

الزنا خبر ٢٠ - ٢١

وفى رواية السكونى أنّ علياً عليه السلام أتى برجل أصاب حدّاً وبه فروح فى جسده كثيرة فقال على عليه السلام اقروه حتى يبرأ لاتنكثوها عليه فتقتلوه .

وروى عاصم بن حميد ، عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال : سألت عن امرأة ذات بعل زنت فحبلت فلما ولدت قتلت ولدها سرّاً قال : تجلد مائة جلدة لقتلها ولدها وترجم لانها محضنة قال : وسألت عن امرأة غير ذات بعل زنت فحبلت فقتلت ولدها سرّاً قال : تجلد مائة جلدة لانها زنت ، وتجلد مائة جلدة لانها قتلت ولدها ،

وروى ابراهيم بن هاشم ، عن محمد بن حفص ، عن عبدالله - يعنى ابن سنان -

وروى الكليني و الشيخ فى الصحيح ، عن ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام فى قوله : فاذا احسن قال : احصاهن اذا دخلن قال قلت ارايت اذا لم يدخلن واحدثن ما عليهن من حدّ؟ قال : بلى اى عليهن الحد وهو البجلد ، لان (بلى) لاثبات المنفى كقوله تعالى أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قالوا بلى (١) وسيجىء .

﴿وفى رواية السكونى﴾ فى القوى كالشيخين (٢) ﴿لاتنكثوها﴾ اى اذا حدّفى هذه الحال يقشر جروحها .

﴿وروى عاصم بن حميد﴾ فى الحسن كالصحيح والشيخان فى القوى (٣) ﴿عن محمد بن قيس﴾ الى قوله ، لقتلها ولدها ﴿اى حدّاً ولا تقتل لان ولد الزنا ليس بمسلم حتى تقادمه له مع انه ليس له والد حتى يدعى القود .

﴿و روى ابراهيم بن هاشم عن محمد بن حفص﴾ فى القوى كالشيخ (٤)

(١) الكافى باب الرجل يجب عليه الحد وهو مريض الخ خبر ٣ والتهذيب باب حدود

الزنا خبر ١٠٩

(٢) الاعراف - ١٧٢

(٣) الكافى باب النوادر خبر ٧ من كتاب الحدود والتهذيب باب حدود الزنا خبر ١٦٥

(٤) التهذيب باب حدود الزنا خبر ١٠ و خبر ١٧ ولكن السند بالطريق الاول

هكذا - محمد بن احمد بن يحيى عن ابراهيم بن صالح بن سعيد عن محمد بن حفص عن -

عن أبي عبدالله عليه السلام قال : اذا زنى الشيخ و العجوز جلدا ثم رجما عقوبه لهما ، و اذا زنى النصف من الرجال رجم و لم يجلد اذا كان قد احسن و اذا زنى الشاب الحدث جلد مائة و نفى سنة من مصره .

وروى عن ابي عبدالله المؤمن ، عن اسحاق بن عمار قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام الزنا شر او شرب الخمر ؟ و كيف صار في الخمر ثمانين و في الزنا مائة ؟ فقال يا اسحاق الحد واحد ، و لكن زيد هذا لتضييع النطفة ، و لوضعه اياها في غير موضعها الذي امر الله عز وجل به ،

﴿ عن عبدالله يعني ابن سنان ﴾ وصرح الشيخ بعبد الله بن سنان ، والمظنون انه عبدالله بن طلحة لانه روى محمد بن احمد بن يحيى في كتابه ، عن محمد بن حفص عن عبدالله بن طلحة ، ثم روى بطريق آخر ، عن محمد بن حفص ، عن عبدالله ، فظن المصنف انما بن سنان وقطع الشيخ به وغفلا عما قبله ، وعلى اى حال لا ينفع لجهالة محمد بن حفص ، وفي النسخ الصحيحة من باب محمد بن جعفر وهو تصحيح النسخ او قلم الشيخ ، (والنصف) محركة من كان بين الحدث و المسن او من بلغ خمسا واربعين او خمسين سنة ونحوها وتقدم الاخبار في ذلك .

﴿ وروى عن ابي عبدالله المؤمن ﴾ المشهور بزكريا المؤمن ولم يذكر ، ورواه الشيخان عنه (١) ﴿ عن اسحاق بن عمار ﴾ ويدل على ان الاصل في الحد ثمانون وزيد المشرون في الزنا لتضييع النطفة ، وسيجيء ان دية النطفة عشرون .

عبدالله بن طلحة عن ابي عبدالله (ع) الخ وبالطريق الثاني بعد سبعة احاديث هكذا - ابراهيم ابن هاشم ، عن محمد بن جعفر عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام الخ - فليهذا قدورد الحديث بطريقين يمكن صدور كل واحد منهما فلا يرد على المصنف ولا على الشيخ اعتراض الشارح فله كما لا يخفى والله العالم .

(١) الكافي باب النوادر خير ١٢ والتهذيب باب الحد في السكر الخ خير ٢٠

وروى محمد بن اسماعيل ، عن صالح بن عقبة ، عن أبي شبل قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل مسلم فجر بجارية أخيه فماتت به ؟ قال ، يأتيه ويخبره ويسأله أن يجعله في حل ولا يعود . قلت : فإن لم يجعله من ذلك في حل ؟ قال : يلقي الله عز وجل زائياً خائناً ، قال : قلت فالنار مصيره ؟ قال : شفاعة محمد عليه السلام و شفاعتنا تحيط بذنوبكم يا معشر الشيعة فلا تمودوا ولا تتكلموا علي شفاعتنا فوالله لا ينال أحد شفاعتنا إذا فعل هذا حتى يصيبه ألم العذاب . ويرى هول جهنم .

وروى عمار بن موسى الساباطي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن رجل شهد عليه ثلاثة رجال أنه زنى بفلانة وشهد الرابع أنه لا يدري بمن زنى ؟ قال : لا يحد ولا يرجم وسئل عن محصنة زنت وهي حبلى قال : تفر حتى تضع مافي بطنها وترضع ولدها ثم ترجم ،

و روى الحسن بن محبوب : عن ربيع الأصم ، عن الحارث بن المغيرة قال :

﴿ وروى محمد بن اسماعيل ، عن صالح بن عقبة ﴾ في القوي كالشيخين (١)
﴿ عن أبي شبل ﴾ عبدالله بن محمد بن سعيد الثقة ، ويدل على أن الزنا بالامة من حقوق الناس .

﴿ وروى عمار بن موسى الساباطي ﴾ في الموثق كالشيخين (٢)
﴿ لا يحد ولا يرجم ﴾ لعدم حصول السبب ولا ينافي ذلك حد الثلاثة للقتل كما تقدم ، وسيجيء ، ويدل على أنه لا ترجم الحامل حتى تضع وترضع ولدها وتقدم الأخبار فيه لكنها لم تدل عليه صريحاً لأنه يمكن أن يكون التأخير في ذلك لعدم الثبوت بالأقرار أربع مرات .

﴿ وروى الحسن بن محبوب عن ربيع الأصم ﴾ في القوي كالصحيح

(١) الكافي باب الرجل يحمل جاريته لأخيه الخ خبره من كتاب النكاح

(٢) الكافي باب في نحوه (بعد باب الرجل يقتل جماعة) خبره ٣ والتهذيب باب حدود

سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل له امرأة بالعراق فاصاب فجوراً في العجّاز فقال يضرب حد الزاني مائة جلدة ولا يرجم ، قلت : فإن كان معها في بلد واحد وهو في سجن محبوس لا يقدر على ان يخرج اليها ولا تدخل عليه ، أرايت ان زنى في السجن قال : هو بمنزلة الغائب عن اهله يجلد مائة .

كالشيخين (١) ، وللربيع اصل عن الحرث بن المغيرة عن ويدل على ان الزوجة الغائبة والحاضرة كالغائبة لاتحصنان كما تقدم .

وروى الشيخان في الصحيح ، عن ابي عبيدة عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين في الرجل الذي له امرأة بالبصرة ففجر بالكوفة ان يدراً عنه الرجم ويضرب حد الزاني قال : وقضى في رجل محبوس في السجن وله امرأة حرة في بيته في المصر وهو لا يصل اليها فزنى في السجن قال عليه الجلد (او الحد) ويدراً عنه الرجم .

وفي الحسن كالصحيح ، عن محمد بن مسلم قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : المغيب والمغيبة ليس عليهما رجم الا ان يكون الرجل مع المرأة والمرأة مع الرجل - وفي حكمها المتعة ، و تقدم الاخبار فيها .

وروي في الحسن كالصحيح عن ابن ابي عمير ، عن هشام وحفص بن البختري عن ذكره ، عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يتزوج المتعة أتحصنه ؟ قال : لا انما ذاك على الشيء الدائم عنده .

وفي القوي كالصحيح ، عن عمر بن يزيد قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : أخبرني عن الغائب عن اهله يزني هل يرجم اذا كانت له زوجة وهو غائب عنها ؟ قال : لا يرجم الغائب ولا المملوك الذي لم يبين باهله ولا صاحب المتعة ، قلت : ففي اي حد سفره لا يكون محصناً ؟ قال : اذا قصر وأفطر فليس بمحصن .

(١) اورده والأربعة التي بعده في الكافي باب ما يحصن وما لا يحصن الخ خبر ٣ - ١٢

١٣-٢-٥ و التهذيب باب حدود الزنا خبر ٣٦ - ٣٩ - ٣٨ - ٣٣-٣٢

حد ما يكون المسافر فيه

معذوراً في الرجم دون الجلد

وروى محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين يرفعه قال في الحد في السفر ، الذي اذا زنى لم يرجم اذا كان محصناً ، قال : اذا قصر و افطر فليس بمحصن .

وفي رواية طلحة بن زيد ، عن جعفر بن محمد عن ابيه عليه السلام ان علياً عليه السلام قال : ليس على زان عقر ولا على مستكرهة حد .
وروى عاصم ، عن محمد بن مسلم قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن الرجل

وفي بعض النسخ (باب حد ما يكون المسافر فيه معذوراً في الرجم دون الجلد) ،
والظاهر انه ليس من المصنف .

وروى محمد بن أحمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين عليه السلام في الصحيح كالشيخين (١) ، ويؤيده خبر عمر بن يزيد المتقدم آنفاً ، والمشهور بين الاصحاب عدم العمل بهما ، وتقدم الاخبار الصحيحة ان المدار على الوصول اليها وان الحاضر اذا لم يتمكن بمنزلة الغائب فلو كان غائباً دون مسافة القصر وزنا لا يرجم ، ويمكن حملهما على الغالب .

وفي رواية طلحة بن زيد عليه السلام في الموثق كالشيخين (٢) ، والعقر المهر وتقدم الاخبار في ذلك وروى عاصم في الحسن كالصحيح والشيخان في الصحيح ، وتقدم الحكمان .

(١) الكافي باب ما يحصن وما لا يحصن الخ خبر ١٠

(٢) اورده والسبعة انتهى في التهذيب باب حدود الزنا خبر ٥٢ - ٢٢ - ٢١ - ٦٩

يزنى ولم يدخل بأهله أيحصن؟ قال: لا، ولا بالامة.

قال: وسأل رفاعه بن موسى، ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يزنى قبل ان يدخل بأهله أيرجم؟ قال: لا، قلت هل يفرق بينهما اذا زنى قبل ان يدخل بها؟ قال لا وفي حديث آخر: عليه الحد.

و روى جميل عن زرارة عن احدهما عليه السلام في رجل غصب امرأة مسلمة نفسها (فرجها-خ) قال يقتل.

و في رواية ابن محبوب، عن ابي ايوب، عن بريد عن ابي جعفر عليه السلام في رجل اغتصب امرأة فرجها، قال: يقتل محصناً كان او غير محصن.

﴿ وسأل رفاعه بن موسى ﴿ في الصحيح كالشيخين (١) وتقدم حكمهما ﴿ وفي حديث آخر ﴿ تقدم صحيحة ابي عبيدة وغيرها انه يجلد .

﴿ وروى جميل ﴿ في الصحيح والشيخان في الحسن كالصحيح (٢) ﴿ عن زرارة (الى قوله) يقتل ﴿ بضرب العنق محصناً كان او غير .

﴿ وفي رواية ابن محبوب ﴿ في الصحيح كالشيخين ويدل على العموم صريحاً ، وروى في الصحيح ، عن ابي بصير ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا كابر الرجل المرأة على نفسها ضرب ضربة بالسيف مات منها او عاش .

وفي الصحيح ، عن زرارة قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يغصب المرأة نفسها قال : يقتل - (فيجمع بين الاخبار بالتخيير بين القتل وبين ضربه بضربة مات منها ام لا ، ويمكن حمل احدهما على الآخر لكنه يحتاج الى التكلف الا ان يقال جلاد الامام يقتله بضربة البتة :

(١) اورد الحكم الاول في الكافي باب ما يحصن وما لا يحصن الخبر ٧

(٢) اوردته والثلاثة التي بطلت في الكافي الرجل يغتصب المرأة فرجها خبر ٣-١-٢-٢

و التهذيب باب حدود الزنا خبر ٥-٢٨-٦٧-٦٩

و روى الحسن بن محبوب ، عن ابى ايوب قال : سمعت ابن بكير يروى عن
احدهما عليه السلام قال : مَنْ زنى بذات محرم حتى يواقعها ضرب ضربة بالسيف اخذت
منه ما اخذت و إن كانت تابعت ضربت ضربة بالسيف اخذت منها ما اخذت قيل
وَمَنْ يضربهما وليس لهما خصم قال : ذلك الى الامام انا دفعا اليه ،
وفى رواية جميل ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : يضرب عنقه - او قال - رقبتة .

﴿ و روى الحسن بن محبوب ، عن ابى ايوب ﴾ فى الصحيح كالشيخ والكلينى
فى الحسن كالصحيح (۱) ﴿ قال : سمعت ابن بكير ﴾ وفيهما بكير بن اعين وهو
الصواب لأن ابن بكير لا يروى ﴿ عن احدهما عليه السلام ﴾ و الظاهر ان السهو
من النسخ .

﴿ وفى رواية جميل ﴾ فى الصحيح و الشيخان فى القوى كالصحيح ، عن
جميل بن دراج قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : اين تضرب هذه الضربة يعنى مَنْ
انى ذات محرم قال : يضرب عنقه (او قال رقبتة - وفى القوى كالصحيح ايضا عن
جميل مثله (۲) .

وفى الموثق كالصحيح ، عن بكير قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : الرجل يأتى
ذات محرم قال يضربه ضربة بالسيف .

وفى القوى كالصحيح ، عن جميل قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : الرجل
يأتى ذات محرم اين يضرب بالسيف ؟ قال رقبتة .

وفى القوى كالصحيح ، عن بكير قال قال ابو عبد الله عليه السلام : مَنْ اتى ذات
محرم ضرب ضربة بالسيف أخذت منه ما أخذت .

وفى القوى ، عن ابى عبد الله عليه السلام قال سألته عن رجل وقع على اخته قال :

(۱) اورده والاربعة التى بعده فى الكافى باب من زنى بذات محرم خبر ۱ - ۷ - ۵ و ۳ - ۶ - ۲

(۲) اورده والستة التى بعده فى التهذيب باب حد الزنا خبر ۶۶ (الى) ۷۲ مع اختلاف

فى بعض النسخ بعضها فلاحظ

و فی روایة السکونی انه دُفعَ إلى علی علیه السلام رجل وقع علی امرأة
ایہ فرجمہ و کان غیر محصن .

و روی الحسن بن محبوب عن علی بن رئاب ، عن ایعبیة ، عن ایجعفر
ؑ فی رجل و جب علیہ حد فلم یضرب حتی خولط ، فقال : ان کان او جب

یضرب ضربة بالسيف قلت : فانه یخلص قال : یحبس ابدًا .
و روی الشیخ فی الموثق کالصحیح ، عن ابی بصیر عن ابی عبد اللہ علیہ السلام
قال : اذا زنا الرجل بذات معمر حد حد الزانی الا انه اعظم ذنبًا .
فیمكن حمله علی الاخبار السابقة ، و الاعظمية باعتبار القتل محصناً او غیره
و حمله الشیخ علی التخییر بین الرجم و ضرب العنق .

و روی الشیخ فی القوی عن طریف بن سنان قال : قلت لابی عبد اللہ علیہ السلام :
اخبرنی عن رجل باع امرأته قال : علی الرجل ان یقطع یدہ و ترجم المرأة ان
کان الذی اشتراها و طئها .

و فی الحسن کالصحیح ، عن سنان بن طریف قال : سألت ابا عبد اللہ علیہ السلام ،
و ذکر مثله معناه بالفاظ مقدمة ومؤخرة - و سیجیء فی السرقة ابشاء اللہ تعالی -
و یعمل الرجم علی ما لو علم المرءة و ارادت ذلك ، و لو كانت مقهورة فلا حد
كما تقدم .

﴿ و فی روایة السکونی ﴾ فی القوی و الشیخ فی الموثق کالصحیح (۱) ،
و یدل علی ان امرأة الاب کالمحارم .

﴿ و روی الحسن بن محبوب ﴾ فی الصحیح کالشیخ (۲) و یدل علی ان

(۱) التهذیب باب حدود الزنا خبر ۱۷۸

(۲) اورده و الثالثة التي بعده فی الکافی باب المجنون و المجنونة یزنیان خبر ۲-۱-۳

۳ و التهذیب باب حدود الزنا خبر ۵۸-۵۴ - ۵۵ - ۵۶

على نفسه الحدّ و هو صحيح لأعلة به من ذهاب عقل اقيم عليه الحدّ كائناً ما كان .

اقامة الحد على المجنون لو كان السبب في حال الافاقة ، ويشمر بعدم الحدّ لو كان حال الجنون .

ويدل عليه ما رواه الشيخان في الصحيح ، عن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال : سألت عن امرأة مجنونة زنت ؟ قال : انها لا تملك امرها ليس عليها شيء .

وفي الحسن كالصحيح ، عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال : قال امير المؤمنين عليه السلام في امرأة مجنونة زنت فجعلت قال : هي مثل السائبة (١) لا تملك امرها وليس عليها رجم ولا جلد ولا نفى وقال : في امرأة اقرت على نفسها انه استكرها رجل على نفسها قال : هي مثل السائبة لا تملك نفسها فلو شاء قتلها فليس عليها جلد ولا نفى ولا رجم .

وفي القوي عن ابان بن تغلب قال : قال ابو عبدالله عليه السلام : اذا زنا المجنون والمعتوه والمعتوهة قال : المرثة انما تؤنّى والرجل يؤنّى وانما يزنى اذا عقل كيف يؤنّى اللذّة وان المرثة انما تستكره ويفعل بها وهي لا تعقل ما يفعل بها .

وحمل على من يعتوره الجنون أدواراً ويكون الزنا في حال افاقته (او) المراد به الاحمق الذي لم يسلب عقله بالكلية كما يشمر من التعليل والغالب على الذي لا يعقل انه لا يأتى منه الزنا فانما زنا انكشف ان له عقلاً وان لم يكن كاملاً فان العقل الذي هو مناط التكليف هو ان يعرف الحسن والقبح ويميز بينهما ولا ينافيه فعل القبيح بخلاف العقل الكامل فانه لا يفعل القبيح .

(١) السائبة : المهملة و البدئية على ان لا ولاء له ، لعل المعنى انها كحيوان سائبة وطئها رجل فكما ان الحيوان لعدم شعوره واختياره لا حدّ عليه فكذا ههنا (مرآت العقول)

باب حد اللواط والسحق

باب حد اللواط و السحق

ويطلق اللواط على و طى الذكران بإيقاب الحشفة او قدرها من مقطوعها كالزنا ، وعلى مطلق الادخال ، وعلى اللعب بالتفخيز بين الفخذين اذ بين الاليتين وعلى مطلق الاجتماع فى لحاف عاريين ، وعلى الاعم منه وسياى من الاخبار ما يدل على كدل واحد منها - اما قبحه وشناعته فبحيث ينكره الملاحظة .

و يدل عليه الآيات الكثيرة وقلب البلاد على اهلها ، و اما الروايات فمارواه السكونى عن امير المؤمنين عليه السلام قال : اللواط مادون الدبر ، والدبر هو الكفروراء المشايخ الثلاثة رضى الله عنهم (١) .

وروى الشيخ فى القوى ، عن حذيفة بن منصور قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن اللواط فقال : ما بين الفخذين ، قال : وسأله عن الذى يوقب فقال : ذالك الكفر بما أنزل الله على نبيه صلى الله عليه وآله (٢) و الظاهر انه للمبالغة لانه يترتب عليه احكام اللواط

وروى الكلينى فى القوى كالصحيح ، عن ابى عبدالله عليه السلام قال : حرمة الدبر اعظم من حرمة الفرج ان الله اهلك امة بحرمة الدبر ولم يهلك احداً بحرمة الفرج (٣) .

وفى الحسن كالصحيح ، عن ابى بكر الحضرمى ، عن ابى عبدالله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : من جامع غلاماً جاء جنباً يوم القيمة لا ينقيه ماء الدنيا وغضب

(١) الكافى باب اللواط خبر ٣ من كتاب النكاح

(٢) التهذيب باب الحدود فى اللواط خبر ٤ من كتاب الحدود

(٣) الكافى باب اللواط خبر ١ من كتاب النكاح

الله عليه ولعنه واعد له جهنم وساءت مصيراً ، ثم قال : إن الذكركبير كذب الذكركر فيهنتر العرش لذلك ، وان الرجل ليؤتى في عقبه فيحبسه الله على جسر حتى يفرغ الله من حساب الخلائق ثم يؤمر به الى جهنم فيعذب بطبقاتها ، طبقة طبقة حتى يرد الى اسفلها ولا يخرج منها (١) .

وفي الموثق كالصحيح ، عن ابي بصير ، عن احدهما عليه السلام في قول لوط عليه السلام : إنكم لتأتون الفاحشة ما سبقكم بها احد من العالمين فقال : ان ابليس اتاهم في صورة حسنة فيه تأييد (اى كالمختل) عليه ثياب حسنة فجاء الى شباب منهم فامرهم ان يقموا به ، ولو طلب اليهم ان يقع بهم لا بوا عليه ، و لكن طلب اليهم ان يقموا به ، فلما وقموا به التذود ، ثم ذهب عنهم وتركهم فأحال بعضهم على بعض (٢) .

وروى المصنف في القوى (الموثق - نخل) كالصحيح . عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : لما عمل قوم لوط ما عملوا بكنت الارض الى ربها حتى بلغت دموعها السماء ، وبكت السماء حتى بلغت دموعها العرش فأوحى الله عز وجل الى السماء ان احصيهن (٣) (احصى بهم - خ) و اوحى الله الى الارض ان احصيهن (اخفى بهم - خ) (٤) .

وعن السكوني قال : قال رسول الله ﷺ : اياكم و اولاد الاغنياء والملوك ، المرد فان قنتهم اشد من قنته المذارى في خد و رهن (٥) .

والظاهر ان المراد به النظر الى الامر ود مجالسته اذا كان لغزينة مؤثرة في المحبة

(٢-١) الكافي باب اللواط خبر ٢-٢ من كتاب النكاح واورد الثاني في حل الشرايع باب

علة تحريم اللواط والسحق خبر ٢

(٣) اى ارميهم بالحساء وواحدة حصبة كقصة (مجمع البحرين)

(٤) عقاب الاعمال باب عقاب اللواطى الخ خبر ١ ص ٢٥٥ طبع طهران

(٥) الكافي باب اللواط خبر ٢ من كتاب النكاح

والعشق والميل الى الباطل وهو مجرب .

وفي القوي عن ميمون البان قال : كنت عند ابي عبد الله عليه السلام فقرأت عنده آيات من هود فلما بلغ ، وأمطرنا عليهم حجارة من سجيل منضود مسومة عند ربك وما هي من الظالمين ببيعد ، (١) قال : فقال : مَنْ مات مصرّاً على اللواط لم يمت حتى يرميه الله بحجر من تلك الحجارة يكون فيه منيته ولا يراه احد (٢) .

اي المراد من الآية انه ما هنما العقوبة ببيعد من الظالمين من امتهك ، بل هي واقع عليهم كما هو مصرح في خبر آخر

وفي الموثق عن رسول الله ﷺ : مَنْ قَبَّلَ غَلاماً من شهوة الجمه الله يوم القيمة بلجام من نار (٣) .

وروى المصنف في الصحيح ، عن هشام بن سالم عن ابي بصير قال : قلت لابي جعفر عليه السلام كان رسول الله ﷺ يتعوذ من البخل فقال : يا ابا محمد في كل صباح ومساء ونحن نتعوذ من البخل ان الله يقول : وَمَنْ يَوْقُ شَحْ نفسه فاولئك هم المفلحون (٤) وما أخبرك عن عاقبة البخل ، ان قوم لوط كانوا اهل قرية اشحاء على الطعام فأغضبهم البخل داء لادواء له في فروجهم ، قلت : وما اغضبهم ؟ فقال : ان قرية لوط كان على طريق اليساري الى الشام ومصر فكانت السيارة تنزل بهم فيضيفونهم فلما كثر ذلك عليهم ضاقوا بذلك ذرعاً بخلاً ولوماً ، فدعاهم البخل الى ان كانوا اذا نزل بهم الضيف فضحوه من غير شهوة بهم الى ذلك وانما كانوا يفعلون ذلك بالضيف حتى ينكل النازل عنهم فشاع امرهم في القرية وحذرهم النازلة فأوردتهم

(١) هود - ٨٢

(٢-٣) الكافي باب اللواط خبر ٩ - ١٠ من كتاب النكاح

(٢) العشر - ٩

البخل بلاء لا يستطيعون دفعه عن انفسهم من غير شهوة بهم الى ذلك حتى صاروا يطلبونه من الرجال في البلاد ويطعون عليه البخل ثم قال : أئداء ادوى من البخل ولا اضرعاقبة ولا افحش عند الله عز وجل .

قال ابو جبر فقلت له : جعلت فداك : فهل كان اهل قرية لوط كلهم هكذا يعملون ؟ فقال : نعم الا اهل بيت من المسلمين أما سمع لقوله تعالى : فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين .

ثم قال ابو جعفر عليه السلام : إن لوطاً لبث في قومه ثلثين سنة يدعوهم الى الله عز وجل ويحذرهم عذابه وكانوا قوماً لا ينتظفون من الفائط ولا يتطهرون من الجنابة وكان لوط عليه السلام ابن خالة ابراهيم عليه السلام وكان رجلاً شجاعاً كريماً يقرى الضيف اذا تولى به ويحذرهم قومه فلما رأى قوم لوط ذلك منه قالوا له : إنا ننهاك عن العالمين لا تقرأ ضيفاً ينزل بك إن فعلت فنحننا ضيفك الذي ينزل بك و اخزيناك فكان لوط عليه السلام اذا تولى به الضيف كتم امره مخافة ان يفضحه قومه وذلك انه لم يكن للوط عليه السلام عشيرة .

قال : لم يزل لوط وابراهيم عليهما السلام يتوقعان نزول العذاب على قومه فكانت لابراهيم وللوط عليهما السلام منزلة من الله عز وجل شريفة ، وان الله عز وجل كان اذا اراد عذاب قوم لوط ذكر مودة ابراهيم وخلته ومجبة لوط فيراقبهم فيؤخر عذابهم .

قال ابو جعفر عليه السلام فلما اشتد اسف الله على قوم لوط عليه السلام وقدر عذابهم وقضى ان يعوض ابراهيم من عذاب قوم لوط عليه السلام بسلام عليم فيسلى بهم مصابه بهلاك قوم لوط فبعث الله رسلا الى ابراهيم عليه السلام فيبشرونه باسماعيل عليه السلام فدخلوا عليه ليلا فزع منهم وخاف ان يكونوا سراقاً فلما رآته الرسل فرحاً مذهبوا ، قالوا سلام قال : سلام ائامنكم وجلون قالوا لا نوجل إنا نرسل ربك نبشرك بسلام عليم ،

قال ابو جعفر عليه السلام : والفلام العليم اسماعيل من هاجر فقال ابراهيم للرسل
أبشروني على ان مسنى الكبر فيم تبشرون ؟ قالوا : بشرناك بالحق فلا تكن من
القائلين قال ابراهيم عليه السلام : فما خطبكم بعد البشارة ؟ قالوا : اننا ارسلنا الى
قوم مجرمين قوم لوط انهم كانوا قوماً فاسقين لتنذرهم عذاب رب العالمين .

قال ابو جعفر عليه السلام فقال ابراهيم عليه السلام للرسل ان فيها لوطاً قالوا نحن اعلم
بمن فيها للنجينة واهله اجمعين الا امرأته قد دنا منها لمن القايرين ، فلما جاء
آل لوط المرسلون قال : انكم قوم منكرون قالوا : بل جئناك بما كانوا فيه قومك
من عذاب الله يمترون واثيناك بالحق لتنذر قومك العذاب وانا لصادقون فأسر
باهلك بالوط اذا مضى لك من يومك هذا سبعة ايام ولياليها بقطع من الليل
ولا يلتفت منكم احداً الا امرأتك انه مصيبها ما أصابهم وامضوا من تلك الليلة حيث
تؤمرون .

قال ابو جعفر عليه السلام ففوضوا ذلك الامر الى لوط عليه السلام ان دابر هؤلاء مقطوع

مصباحين .

قال قال ابو جعفر عليه السلام : فلما كان يوم الثامن مع طلوع الفجر قدم عز وجل
رسلا الى ابراهيم عليه السلام يبشرونه باسحق عليه السلام ويمزونه بهلاك قوم لوط وذلك قوله
ولقد جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا سلاماً قال سلام فما لبث ان جاء بمجل
حنيد يعنى ذكياً مشوياً فضيغاً فلما رأى ابراهيم ايديهم لاتصل اليه نكراًهم وأوجس
منهم خيفة قالوا لا تخف اننا ارسلنا الى قوم لوط و امرأته قائمة فبشروها باسحق و
من وراء اسحاق يعقوب فضحكت يعنى فتعجبت من قولهم قالت يا وليتاً ألدواً نا
صغوز وهذا بملئ شيناً ان هذا لشيئ صعب قالوا أتعجبين من امر الله رحمة الله
وبركاته عليكم أهل البيت انه حميد مجيد .

قال ابو جعفر عليه السلام : فلما جاءت ابراهيم بالبشارة باسحق وذهب عنه الروح

أقبل يناجي ربه في قوم لوط ويسأله كشف البلاء عنهم فقال الله عز وجل : يا ابراهيم
أعرض عن هذا إنه قد جاء امرؤ بك وإتهم آتيهم عذابي بعد طلوع الشمس من يوم
محتوم وغير مردود (١) .

وفى الصحيح ، عن ابي حمزة الثمالي ، عن ابي جعفر عليه السلام ان رسول الله ﷺ
سأل جبرئيل كيف كان مهلك قوم لوط عليه السلام فقال ان قوم لوط عليه السلام كانوا اهل قرية
لا ينتظفون من الفائط ولا يتطهرون من الجنابة بخلاء أشعوا على الطعام وان لوطا عليه السلام
لبث فيهم ثلثين سنة واما كان نازلاً عليهم ولم يكن منهم ، ولا عشيرة له فيهم ولا قوم
وانه دعاهم الى الله عز وجل والى الايمان به واتباعه ونهاهم عن الفواحش وحثهم
على طاعة الله فلم يجيبوه ولم يطيعوه وان الله عز وجل لما اراد عذابهم بعث اليهم
رسلاً منذرين عذراً نذراً .

فلما عتوا عن امره بعث اليهم ملكة ليخرجوا من كان في قريتهم من
المؤمنين فما وجدوا فيها غير بيت من المسلمين فأخرجهم منها وقالوا للوط عليه السلام
أسرباً هلك من ههنا القرية ، الليلة بقطع من الليل ولا يلتفت منكم احد وامضوا
حيث تؤمرون :

فلما اتصف الليل سار لوط بيناته وتولت امرأته مديرة فانقطعت الى قومها
تسمى بلوط وتخبرهم ان لوطاً قد سار بيناته واتى نوديت من تلقاء العرش لما طلع
الفجر : يا جبرئيل حق القول وتحت عذاب قوم لوط فاهبط الى قرية قوم لوط وما حوت
فاقلبها من تحت سبع ارضين .

ثم اخرج بها الى السماء فادفنها حتى يأتيك امر الجبار في قلبها ودع منها
آية بينة من منزل لوط عبرة للسيارة فهبطت على اهل القرية الظالمين فضربت ببجناحي

(١) اورده والذين بعده في حلل الشرايع باب علة تحريم اللواط والسحق خبر ٢-٥-٦

الايمن على ما حوى عليه شريقها وضربت بجناحي الایسر على ما حوى عليه غريتها
فاقتلعتها يا محمد من تحت سبع ارضين الامنزل لوط آية للسيارة ثم عرجت
بها في جو في جناحي حتى اذ قفتها حيث يسمع اهل السماء زقاً (اي صياح ديو كها
وباح كلابها .

فلما طلعت عليه الشمس نوديت من تلقاء العرش يا جبرئيل اقلب القرية على
القوم فقلبتهم عليهم حتى صار اسفلها اعلاها ، واطر الله عليهم حجارة من سجيل
مسنومة عند ربك وما هي يا محمد من الظالمين . من امتك يبعيد .

قال فقال له رسول الله ﷺ يا جبرئيل واين كانت من البلاد ؟ فقال جبرئيل
كان موضع قريتهم في موضع بحيرة طبرية اليوم وهي في نواحي الشام قال فقال
رسول الله ﷺ : ارايتك حين قلبتها عليهم في اي موضع من الارض وقعت القرية
واهلها ؟ فقال : يا محمد وقعت فيما بين بحر الشام الى مصر فصارت تلالو و اي
تلمع ، في البحر (وفي بعض النسخ تلولاً) جمع تل وهو اظهر .

وفي الموثق كالصحيح عن ابي بصير وغيره عن احدهما عليهما السلام قال : ان
الملائكة لما جاءت في هلاك قوم لوط قالوا انا مهلكوا اهل هذه القرية ، قالت
سارة وعجبت عن قلتهم وكثرة اهل القرية فقالت : و من يطبق قوم لوط فبشرها
باسحاق ومن وراء اسحاق يعقوب فصكت وجهها وقالت عجوز عقيم وهي يومئذ بنت
ثلث وتسعين سنة و ابراهيم يومئذ ابن مائة وعشرين سنة فجادل ابراهيم عنهم وقال
ان فيها لوطاً قال جبرئيل نحن اعلم بمن فيها فراده ابراهيم عليه السلام فقال جبرئيل
يا ابراهيم اعرض عن هذا انه قد جاء امر ربك وانهم آتيهم عذاب غير مردود .

قال وان جبرئيل عليه السلام لما اتى لوطاً عليه السلام في هلاك قومه فدخلوا عليه و
جاء قومه يهرعون اليه قام فوضع يده على الباب ثم ناشدهم فقال اتقوا الله ولا تغزون
في ضيفي قالوا او لم تنهك عن العالمين ثم عرض عليهم بناته نكاحاً قالوا : مالنا

ففي بناتك من حق واثق لتعلم ما تريد قال ، فما منكم رجل رشيد؟ قال : فابوا فقال لوان لي بكم قوة او آوى الى ركن شديد قال : وجبرئيل ينظر اليهم فقال : لو يعلم اي قوة له .

ثم دعاه فأتاه ففتحوا الباب ودخلوا فأشار اليهم جبرئيل بيده فرجموا عمياناً يلتسمون الجدار بأيديهم يعاهدون لئن أصبحنا لآستبقى احداً من آل لوط عليهم السلام قال : لما قال جبرئيل إنا رسل ربك قال له لوط عليه السلام : يا جبرئيل عجل يا جبرئيل قال : إن مواعدهم الصبح أليس الصبح بقريب ثم قال جبرئيل اخرج منها انت وولدك حتى تبلغ موضع كذا وكذا ،

قال يا جبرئيل ان حمري ضعاف قال : ارتحل و اخرج منها فارتحل حتى اذا كان السحر نزل اليها جبرئيل فادخل جناحه تحتها حتى اذا استعلت قلبها عليهم ورمى جدران المدينة بحجارة من سجيل وسمعت امرأة لوط عليه السلام الهتة فهلكت منها .

وروى الكليني والمصنف في القوي كالصحيح عن عمرو (وهو ابن ابي المقدم علي الظاهر) عن ابي جعفر عليه السلام قال : كان قوم لوط عليهم السلام من افضل قوم خلفهم الله (اي سورة او عملاً) فطلبهم ابليس الطلب الشديد و كان من فضلهم وخيرهم (او خيرتهم) انهم اذا خرجوا الى العمل خرجوا بأجمعهم وتبقى النساء خلفهم فكان ابليس (او فلم يزل) يمتادهم وكانوا اذا رجموا خرب ابليس ما يعملون فقال بعضهم لبعض تعالوا نرصد هذا الذي يخرّب متاعنا فرصدوه فاذا هو غلام احسن ما يكون من الفلما ن فقالوا له : انت الذي تخرّب متاعنا مرة بدمرة فأجمع رأيهم على ان يقتلوه فيقتلوه عند رجل فلما كان الليل صاح فقال له : مالك ؟ فقال كان ابي ينو مني على بطنه فقال له : تعال فتم على بطني .

قال : فلم يزل بذلك الرجل حتى علمه ان يفعل بنفسه فاولاً علمه ابليس

والثانية علمه هو ثم انسل فقرمتههم و اصبحوا فجعل الرجل يخبر بما فعل بالاعلام
و يعجبهم منه وهم لا يعرفونه فوضعوا ايديهم فيه حتى اكتفى الرجال بالرجال
بعضهم ببعض .

ثم جعلوا يرصدون مارة الطريق فيفعلون بهم حتى تنكب (اى اجتنب)
مدينتهم الناس ثم تركوا سائهم واقبلوا على الغلمان فلما رأى ابليس انه قد احكم
امره فى الرجال جاء الى النساء فسير (او ثم سير) نفسه امرأة ثم (اوف) قال : ان رجالكن
يفعل بعضهم ببعض ؟ قلن (قالوا - خ) نعم قد رأينا ذلك وكل ذلك يعظم لوط عليه السلام ويوصيهم
وابليس ينويهم حتى استغنى النساء بالنساء .

فلما كملت عليهم الحجة بعث الله جبرئيل وميكائيل واسرافيل عليهم السلام فى
زى غلمان وعليهم اقبية فمروا بلوط وهو يحترث قال : اين تريدون ما رأيت اجمل
منكم قط ؟ قالوا انا ارسلنا سيدنا الى رب هذه المدينة قال : اولم يبلغ سيدكم
ما يفعل اهل هذه المدينة يا بنى اهلهم والله يأخذون الرجال فيفعلون بهم حتى
يخرج الدم ؟

فقالوا امرنا سيدنا ان نمر وسطها قال : فلى اليكم حاجة قالوا : وماهى ؟ قال
تصبرون ههنا الى اختلاط الظلام قال : فجلسوا قال : فبعث ابنته فقال : جيئى لهم
بخبز وجيئى لهم بماء فى القربة و جيئى لهم عبا يتقطون بها من البرد فلما ان ذهبت
الابنة اقبل المطر والوادي .

فقال لوط عليه السلام : الساعة يذهب بالصبيان الوادي قال : قوموا حتى نمضى وجعل لوط
عليه السلام يمشى فى اصل الحائط وجعل جبرئيل وميكائيل واسرافيل عليهم السلام يمشون وسط
الطريق فقال : يا بنى امشوا ههنا فقالوا امرنا سيدنا ان نمر فى وسطها وكان لوط عليه السلام
يستغنىم الظلام .

ومر ابليس فأخذ من حجر امرأة صبياً فطرحه فى البئر فتصايح اهل المدينة

كلهم على باب لوط عليه السلام فلما ان نظروا الى الفلمان في منزل لوط عليه السلام قالوا بالوط قد دخلت في عملنا ؟ فقال هؤلاء ضيفي فلا تفضحوني في ضيفي ، قالوا هم ثلثة خذوا حداً وأعطنا اثنين قال وأدخلهم الحجرة .

وقال لوط عليه السلام لو ان اهل بيت يمنعونني منكم قال وتدافعوا على الباب وكسروا باب لوط وطرحوا لوطاً عليه السلام فقال له جبرئيل عليه السلام انا رسل ربك لن يصلوا اليك فأخذ كفا من بطحاء ف ضرب بها وجوههم وقال شامت الوجوه فسمي اهل المدينة كلهم قال لهم لوط عليه السلام يا رسل ربي فدا أمركم ربي فيهم ؟ قالوا امرنا ان نأخذهم بالسحر قال : فلى اليكم حاجة قالوا : وما حاجتك ؟ قال : تأخذوهم الساعة فاني اخاف ان يبدد ربي فيهم فقالوا بالوط ان موعدهم الصبح اليس الصبح بقريب لمن يريد ان يأخذ ؟ فعذ انت بناتك وامض ودع امرأتك .

فقال ابو جعفر عليه السلام : رحم الله لوطاً لو يدري من معه في الحجرة لعلم انه منصور حيث يقول : لو ان لي بكم قوة او آدى الى ركن شديد اى ركن اشد من جبرئيل عليه السلام معه في الحجرة ، فقال الله عز وجل لمحمد عليه السلام وما هي من الظالمين يعبدون ظالمى امتك ان عملوا ما عمل قوم لوط .

قال : وقال رسول الله صلى الله عليه وآله : من الخ في وطى الرجال لم يمت حتى يدمر الرجال الى نفسه (١) .

وفي الموثق كالصحيح ، عن ابي يزيد الحماد ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان الله بعث اربعة املاك في اهلاك قوم لوط ، جبرئيل ، وميكائيل ، واسرافيل وكردييل عليهم السلام فمروا بابراهيم عليه السلام وهم معتمون فسلموا عليه فلم يعرفهم وراى هيئة حسنة فقال لا يخدم هؤلاء الا انا بنفسى وكان صاحب ضيافة فشوى لهم عجلا

(١) الكافي باب اللواط خبر ٥ من كتاب النكاح وعقاب الاعمال باب عقاب اللوطى
والذى يمكن من نفسه الخ خبر ٢

سميناً حتى اضججه ثم قرّبه اليهم فلما وضعه بين ايديهم رأى ايديهم لا تصل اليه فكرهم
واوجس منهم خيفة

فلما رأى ذلك جبرئيل حسر العمامة عن وجهه فعرّفه ابراهيم عليه السلام فقال
انت هو؟ قال : نعم ومرت سارة امرأته فبشّرها باسحاق ومن وراء اسحاق يعقوب
فقالت ، ما قال الله عزوجل فأجابوها بما في الكتاب فقال لهم ابراهيم لما ذا
جئتم؟ قال في اهلاك قوم لوط فقال لهم ان كان فيهم مائة من المؤمنين اتهلكونهم؟
فقال جبرئيل : لا قال : فان كان فيها خمسون؟ قال : لا قال : فان كان فيهاثلثون؟
قال : لا قال : فان كان فيها عشرون؟ قال : لا قال فان كان فيها عشرة؟ قال : لا
قال : فان كان فيها خمسة؟ قال : لا قال : فان كان فيها واحد؟ قال : لا قال :
فانّ فيها لوطاً قالوا نحن اعلم بمن فيها النّجيتّه واهله الامرأته كانت من الغابرين
قال ابن فضال قال لا اعلم الاّ هو يستقيمهم وهو قول الله عزوجل يجادلنا
في قوم لوط فأتوا لوطاً وهو في زراعتة قرب القرية فسلموا عليه وهم معتمّون
فلما رأى هيئة حسنة عليهم ثياب بيض و عمام بيض فقال لهم: المنزل؟ فقالوا :
نعم فتقدمهم ومشوا خلفه فندم على عرضه المنزل عليهم فقال أي شيء صنعتُ أنى بهم
قومي وانا اعرفهم فالتفت اليهم فقال انكم لتأتون شراراً من خلق الله قال جبرئيل
لا تعجل عليهم حتى يشهد عليهم ثلث مرات فقال جبرئيل : هذه واحدة ثم مشى ساعة
ثم التفت اليهم فقال : انكم لتأتون شراراً من خلق الله قال جبرئيل هذه ثنتان فلما
بلغ باب المدينة التفت اليهم فقال انكم لتأتون شراراً من خلق الله فقال جبرئيل
هذه الثالثة ثم دخل ودخلوا معه حتى دخل منزله .

فلما رأتهم امرأته رأت هيئة حسنة فصعدت فوق السطح فصفت فلم يسمعوا
فدخلت فلما رأوا الدخان اقبلوا يهرعون حتى جاءوا الى الباب فنزلت اليهم فقالت
عنده قوم : ما رأيتم قوماً قط احسن هيئة منهم فجاءوا الى الباب ليدخلوا فلما رأهم

لوط عليه السلام قام اليهم فقال لهم : يا قوم اتقوا الله ولا تخزون في ضيفي اليس منكم رجل رشيد ؟ وقال هؤلاء بنائي هن اطهر لكم فدعاهم الى الحلال فقالوا : مالنا في بناتك من حق وانك لتعلم ما نريد فقال لهم : لو ان لي بكم قوة : او ادى الى ركن شديد فقال جبرئيل عليه السلام لو يعلم اى قوة له .

قال : فكأبروه ، فكأثروه ، حتى دخلوا البيت فصاح بهم جبرئيل عليه السلام وقال : يا لوط دعهم يدخلون فلما دخلوا هوى جبرئيل باصبعه نحوهم فذهبت اعينهم وهو قول الله عز وجل : فطمسنا على اعينهم ثم ناداه جبرئيل عليه السلام فقال : انا رسل ربك لن يصلوا اليك فأسر بأهلك بقطع من الليل وقال له جبرئيل عليه السلام : انا بعتنا في اهلاكم فقال يا جبرئيل عجل فقال : ان موعدهم الصبح اليس الصبح قريب فأمره يتحمل ومن معه الأمر أنه ثم اقلعها يعنى المدينة جبرئيل بجناحيه من سبعة ارضين ثم دفعها حتى سمع اهل السماء الديان باح الكلب وصراخ الديك ثم قلبها وامطر عليها وعلى من حول المدينة حجارة من سجيل (١) .

وفى الحسن كالصحيح عن يعقوب بن شعيب عن ابي عبد الله عليه السلام فى قول لوط عليه السلام هؤلاء بنائي هن اطهر لكم عرض عليهم التزويج ، (٢) وروى مع وطى الدبر .

وروى الكليني والمصنف فى الموثق عن طلحة بن زيد ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ من امكن من نفسه طائماً يلعب به القى الله عليه شهوة النساء - اى من فعله مرة عوقب بالابنة (٣) .

(١) الكافى باب اللواط خبره من كتاب النكاح

(٢) الكافى باب اللواط خبره ٢

(٣) اورده والتسعة التى بهته فى الكافى باب من امكن من نفسه خبره ١-٧-٩-٣-٢-٢*

وفي القوي قال شكى رجل الى ابي عبدالله عليه السلام الابنة فمسح ابو عبدالله عليه السلام على ظهره فسقطت منه دودة حمراء فبرأ .

وفي القوي عنه عليه السلام قال : ما كان في شيعتنا فلم يكن فيه ثلاثة اشياء ، من يسأل في كفه ولم يكن فيهم ازرق ، اخضر ، ولم يكن فيهم من يؤتى في دبره .
وفي الصحيح ، عن عبدالرحمان المزرمي ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قال امير المؤمنين عليه السلام ان الله عباداً لهم في اصلاهم ارحام كارحام النساء قال : فسئل فما لهم لا يحملون فقال : انها منكوسة ولهم في ادبارهم غدة كغدة الجمل (او البعير) فاذا هاجت هاجوا واذا سكنت سكنوا .

وفي القوي عن عطية قال : ذكرت لابي عبدالله عليه السلام المنكوح من الرجال فقال ليس يبلى الله بهذا البلاء احداً وله فيه حاجة ان في ادبارهم ارحاماً منكوسة وحياء ادبارهم كحياء المرأة قد شرك فيهم ابن لابلis يقال له زوال فمن شرك فيه من الرجال كان منكوحاً و من شارك فيه من النساء كانت من الموارد ، و العامل على هذا من الرجال اذا بلغ اربعين سنة لم يتركه وهم بقية سدوم (اي قرية لوط) اما ابي لست اعنى بقيتهم انهم ولدوه (او انهم ولدوه) ولكنهم من طينتهم .

قال : قلت : سدوم التي قلت ؟ قال : هي اربع مدائن ، سدوم ، و صريم ، ولدمائ ، وعميراء قال : اتاهن جبرئيل عليه السلام وهن مقلوبات (او مقلوعات) الى تخوم الارضين السابعة فوضع جناحه تحت السفلى منهن ورفعهن جميعاً حتى سمع اهل السماء الديا نباح كلابهم ثم قلبها .

وفي القوي عن ابي خديجة ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم المتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال قال : وهم المخشون

واللاتي ينكحن بعضهن بعضاً .

وفي القوي عن ابن القداح ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : جاء رجل الى ابي فقال : يا بن رسول الله اني ابتليت ببلاء فادع الله لي ف قيل له انه يؤتى في دبره فقال : ما يبلى الله عز وجل بهذا البلاء احدآله فيه حاجة ثم قال ابي : قال الله عز وجل وعزتي وجلالي لا يقعد على استبرقها وحريرها من يؤتى في دبره .

و في القوي كالصحيح ، عن عمر بن يزيد قال : كنت عند ابي عبدالله عليه السلام وعنده رجل فقال له : جعلت فداك اني احب الصبيان فقال له ابو عبدالله عليه السلام فتصنع ماذا ؟ قال : احملهم على ظهري فوضع ابو عبدالله عليه السلام يده على جبهته وولى وجهه عنه فبكى الرجل فنظر اليه ابو عبدالله عليه السلام كأنه رحمه فقال : اذا اتيت بلدك فاشتر جزوراً سميناً واعقله عقلاً شديداً وخذ السيف واضرب السنام ضربة تفسر عنه الجلد واجلس عليه بحرارته فقال عمر فقال الرجل فائيت بلدي فاشتريت جزوراً فمقلته عقلاً شديداً و اخذت السيف فضربت به السنام ضربة وفسرت عنه الجلد و جلست عليه بحرارته فسقط مني على ظهر البعير شبه الوزغ اصغر من الوزغ وسكن ما بي وفي الموثق كالصحيح ، عن اسحاق بن عمار قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام هؤلاء المنخنئون مبتلون بهذا البلاء فيكون المؤمن مبتلى والناس يزعمون انه لا يبتلى به احد الله فيه حاجة ؟ فقال : نعم قد يكون مبتلى به فلا تكلموهم فانهم يجدون لكلامكم راحة ، قلت جعلت فداك فانهم ليس يصبرون ؟ قال هم يصبرون و لكن يطلبون بذلك اللذة .

وفي القوي عن ابي جعفر عليه السلام قال : اقسم الله على نفسه ان لا يقعد على تمارق الجنة من يؤتى في دبره ، قال : فقلت لابي عبدالله عليه السلام : فلان عاقل لبيب يدعوا الناس الى نفسه قد ابتلاه الله قال : فقال فيفعل ذلك في مسجد الجامع ؟ قلت : لا قال : فيفعله في باب داره ؟ قلت لا قال : فاين يفعله ؟ قلت : اذا خلا قال ان الله لم يبتله ، هذا مثلنذ لا يقعد على تمارق الجنة .

روى حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : رجل اتى رجلاً قال ان كان محصناً فعليه القتل ، و ان لم يكن محصناً فعليه الحد ، قلت : فما على المؤمن به ؟ قال : عليه القتل على كل حال محصناً كان او غير محصن .

﴿ روى حماد بن عثمان في الصحيح والشيخان في القوي كالصحيح (١) ويدل على ان حكم اللاتط حكم الزاني في الاحصان وعدمه ، وهو خلاف المشهور بين اصحاب ، فان المشهور كاد ان يكون اجماعاً لانا لم نطلع على قائل بالفرق غير المصنف ان حد اللاتط الموقب سواء كان محصناً او غيره ، اما القتل او الرجم او القائه من شاهق او الاحراق او القاء جدار عليه او كل واحد مع الاحراق كما وقع الجميع على قوم لوط مع الاحراق بنار جهنم ، لكن الاخبار الكثيرة دالة على ما ذهب اليه المصنف .

(منها) صحيحة حماد (ومنها) ما رواه الشيخان في الصحيح ، عن ابي بصير قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : ان في كتاب علي عليه السلام ، اذا اخذ الرجل مع غلام في لحاف مجردين ضرب الرجل وادب الغلام وان كان ثقب (بالثاء او النون) و كان محصناً رجم .

وفي الموثق كالصحيح ، عن زرارة ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : الملووط (المملووط) حده حد الزاني .

وفي القوي كالصحيح ، عن الملا بن الفضيل قال : قال ابو عبد الله السلام حد الملوطي مثل حد الزاني وقال : ان كان احسن رجم والا جلد .

وروى الشيخ في الصحيح ، عن ابن ابي عمير ، عن عدة من اصحابنا ، عن

(١) اورده والخمسة التي بعده في التهذيب باب الحدود في اللواط خبر ١٠-١٢-١١

٩-١٢-١٣ من كتاب الحدود واورد الاربعة الاول في الكافي باب الحد في اللواط خبر ٢-١٢-٨-١ من

ابى عبدالله عليه السلام فى الذى يوقب ان عليه الرجم اذا كان محصناً وعليه الحد ان لم يكن محصناً .

(واما) الذى روى مطلقاً (فما رواه) الشيخ فى الصحيح ، عن الحسين بن سعيد قال : قرأت بخط رجل اعرفه الى ابى الحسن عليه السلام وقرأت جواب ابى الحسن عليه السلام بخطه : هل على رجل لمب بلام بين فخذيه حد ؟ فان بعض المصابة روى انه لا بأس بلعب الرجل باللام بين فخذيه ؟ فكتب ، لعنة الله على من فعل ذلك وكتب ايضا هذا الرجل ولم ار الجواب : ما حد رجلين تكبح احدهما الآخر طوعاً بين فخذيه فما توبته ؟ (اوفى توبته او ما توبته) فكتب ، القتل ، وما حد رجلين وجدا قائمين فى ثوب واحد ؟ فكتب : مائة سوط .

وما رواه الشيخان فى الصحيح ، عن عبد الرحمن المرزى قال : سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول وجد رجل مع رجل فى اماره عمر فهرب احدهما واخذ الآخر فجمى به الى عمر فقال للناس ماترون ؟ قال : فقال هذا : اصنع كذا ، وقال هذا : اصنع كذا ، قال فما تقول يا ابا الحسن ؟ قال : اضرب عنقه فاضرب عنقه قال : ثم اراد ان يحمله فقال : مه انه قد بقى من حدوده شيء قال : اى شيء بقى ؟ قال ادع بحطب فدعى عمر بحطب فامر به امير المؤمنين عليه السلام فاحرق به (١) .

وفى الحسن كالصحيح ، عن مالك بن عطية ، عن ابى عبدالله عليه السلام قال : بينا امير المؤمنين عليه السلام فى ملاء من اصحابه اذا ناه رجل فقال يا امير المؤمنين اتى اوقبت على غلام فطهرتني فقال له امير المؤمنين عليه السلام : يا هذا امض الى منزلك لعل مراراً حاج بك حتى فعل ذلك ثلثاً بعد مرته الاولى ، فلما كان فى الرابعة قال له : يا هذا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حكم فى مثلك بثلاثة احكام فاختر ايتهن

(١) اورده والذين بعده فى التهذيب باب الحدود فى اللواط خبر ٢-٧-١٦- واورده الاول

والثالث فى الكافى باب الحدود فى اللواط خبر ٥- والثانى فى آخره (بعده) خبر ١

سُتت قال : وما هن يا امير المؤمنين ؟ قال : ضربة بالسيف في عنقك بالغة ما بلغت اودهداه (او اهدارك - كما في رب) من جبل مشدود اليدين والرجلين اذ احراق بالنار فقال يا امير المؤمنين ايها اشد علي ؟ قال الاحراق بالنار قال : فاني قد اخترتها يا امير المؤمنين قال : فخذ لك اهبتك (اي نهياً) فقال : نعم فصلّي ركعتين ثم جلس في تشهده فقال : اللهم اني قد ائيت من الذنب ما قد علمته واني تخوفت من ذلك فبحثت الى وصي رسواك وابن عم نبيك فسألته ان يطهرني فخيرني بثلاثة اصناف من العذاب اللهم واني قد اخترت اشدّها ، اللهم فاني اسئلك ان تجعل ذلك لي كفارة لذنوبي وان لا تحرقني بنارك في آخري .

ثم قام وهو باك حتى جلس في الحفرة التي حفرها امير المؤمنين عليه السلام ويرى النار تتأجج حوله قال : فبكى امير المؤمنين عليه السلام وبكى اصحابه جميعاً فقال له امير المؤمنين عليه السلام : قم يا هذا فقد ابكيت ملائكة السماء وملائكة الارض وان الله قد تاب عليك فقم فلا تعاودن شيئاً مما قد فعلت .

وفي القوي عن عبد الرحمن عن ابي عبد الله عن ابيه عليه السلام قال : اُتي عمر برجل وقد نكح في دبره فهم ان يجلدوه فقال للشهود رأيتموه يدخله ويخرجه كما يدخل الميل في المكحلة ؟ فقالوا : نعم فقال لعلي عليه السلام : ما ترى في هذا ؟ فطلب الفعل الذي نكحه فلم يجده فقال علي عليه السلام : ارى فيه ان تضرب عنقه قال فامر به فضربت عنقه قال خذوه فقال : قد بقيت لعقوبة اخرى ، قالوا وما هي ؟ قال ادعوا بطن (اي بعزيمة) من حطب فدعوا بطن من حطب فلف فيه ثم اخرجوه فاحرقه بالنار قال : ثم قال : ان الله عبداً لهم في اصلاهم ارحام كاحام النساء قال : فما لهم - لا يحملون فيها ؟ قال : لانها منكوسة في ادبارهم غدة كفدة البعير فاذا حاجت هاجوا واذا سكنت سكنت - (والغدة) السلعة والمراد هنا علة الابنة .

وفي القوي ، عن سليمان بن هلال وقد تقدم في المتن .

وفي القوي عن ابي يحيى الواسطي رحمه قال : سأله عن رجلين يتفاخذا ان قال : حدهما حد الزاني فان ادغم احدهما على صاحبه ضرب الداغم ضربة بالسيف اخذت منه ما اخذت وتركت منه ما تركت يريد بها يقتله ، والداغم عليه يحرق بالنار (١) .

وفي القوي عن ابي بكر الحضرمي ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ائني امير المؤمنين عليه السلام برجل وامرأة وقد لاط زوجها بابنها من غيره وثقه وشهد عليه بذلك الشهود فامر به امير المؤمنين عليه السلام ف ضرب بالسيف حتى قتل ، وضرب الفلام دون الحد وقال : اما لو كنت مدركا لقتلتك لامكانك اياه من نفسك يتقبك (٢) .

وروي الشيخ في القوي ، عن سيف التمار ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ائني على بن ابي طالب عليه السلام برجل معه غلام يائيه وقامت عليهما بذلك البينة فقال : يا قنبر ، انطع والسيف ثم امر بالرجل فوضع على وجهه ووضع الفلام على وجهه ثم امر بهما ف ضربهما بالسيف حتى قدّهما بالسيف جميعاً ، قال وائني امير المؤمنين عليه السلام بامرأتين وجدتا في لحاف واحد وقامت عليهما البينة اتهما كاتتا تساحفان فدعا بالنطع ثم امر بهما فاحرقنا بالنار (٣) :

فيمكن حمل هذه الاخبار المطلقة على المقيدة ، لكن المشهور بين العامة التفصيل فيمكن حملها على التقية ، ويؤيده انه عليه السلام لم يسئل في اخبار الحد بالقتل ان له زوجة ام لا وإن امكن ان يكون عليه السلام عالماً بان لهم زوجة لكنهم

(٢-١) الكافي باب الحد في اللواط خبر ١١-٢ واورد الثاني في التهذيب باب الحدود

في اللواط خبر ١

(٣) التهذيب باب الحد في اللواط خبر ٨

وفي رواية هشام و حفص بن البختري انه دخل نسوة على ابي عبد الله عليه السلام فسألته امرأة منهن عن السحق ، فقال حدها حد الزاني فقالت امرأة ما ذكر الله ذلك في القرآن ؟ فقال بلى ، فقالت اين هو ؟ قال : هن اصحاب الرث .

عليهم السلام قليلا ما كانوا يعملون بالعلم الواقعي ، ولهذا كانوا يسألون في الزنا عن الاحسان ، وعدمه لكن الاحتياط في الدماء يقتضى القول بالتفصيل مع ان رواياته اصح .

﴿ وفي رواية هشام ﴾ في الصحيح ﴿ وحفص بن البختري ﴾ في الصحيح ورواه الشيخان في الحسن كالصحيح عنهما ، وعن محمد بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام (١) ﴿ ما ذكر الله عز وجل ﴾ ذلك ﴿ اي اصل السحق وحرمة حتى يكون الجواب مطابقاً للسؤال ولهذا رضيت بذلك الجواب ﴾ هن اصحاب الرث ﴿ الذى قال الله تعالى انه اهلكهم وكان سبب اهلاكهم عمل السحق ، ويمكن ان يكون مع اللواط كما في قوم لوط ويكون كل واحد منهما سبياً تاماً في اهلاكهم واجتمعا كما لوزنا ولاط احد يكون حدهما واحداً ، بل لا يبعد ان يكون قتل نبيهم مع ذلك كان سبياً للإهلاك .

كما روى المصنف في الحسن كالصحيح عن عبد السلام بن صالح الهروي قال : حدثني علي بن موسى الرضا عن آبائه عن الحسين بن علي عليه السلام قال : اني على بن ابي طالب عليه السلام قبل مقتله بثلاثة ايام رجل من اشراف بني نعيم يقال له عمرو فقال : يا امير المؤمنين اخبرني عن اصحاب الرث في اي عصر كانوا ، واين كانت منازلهم ، ومن كان ملكهم ، وهل بعث الله عز وجل اليهم رسولا ام لا ؟ وبما ذا اهلكوا ؟ فاتي اجد في كتاب الله ذكرهم ولا اجد خبرهم فقال له علي عليه السلام : لقد سألت عن حديث ما سألتني عنه احد قبلك ولا يحدثك به احد بعدى الا عني وما في كتاب الله عز وجل آية الا انا اعرف تفسيرها وفي اي مكان تزلت

من سهل اوجبل وفي اى وقت تزلت من ليل اونهاروان ههنا لعلماً جماً و اشار الى صدره ولكن طلاً به يسير و عن قليل يندمون لو قد دونى .

وكان من قصتهم يا اخاتيم اثم كانوا قوماً يعبدون شجرة صنوبرية يقال لها (شاه دخت) وكان يافث بن نوح غرسها على شفير عين يقال لها (روشاب) كانت انبت لتوح عليه السلام بعد الطوفان ، وانما سموها اصحاب الرس لانهم رسوا (اى - دفنوا) نبهم في الارض وذلك بعد سليمان بن داود عليه السلام وكانت لهم اثنا عشر قرية على شاطئ نهر يقال له (الرس) من بلاد المشرق (و الظاهر انه نهر ارس) وبهم سمي ذلك النهر و لم يكن يومئذ نهر اغزر ولا عذب منه ولا اقوى ولا اقرب اكبر ولا عمر منها .

تسمى احديهن (آبان) والثانية (آذر) والثالثة (دى) والرابعة (بهمن) والخامسة (اسفندار) والسادسة (فروردين) والسابعة (اردبيشت) والثامنة (خرداد) والتاسعة (تير) والعاشر (مرداد) والحادية عشرة (شهر يور) و الثانية عشرة (مهر) (١) .

وكان اعظم مدائنهم اسفندار وهى التى ينزلها ملكهم ، وكان يسمى تركوذين عابورين يارش بن سازن بن نمرود بن كنعان فرعون ابراهيم عليه السلام وجها العين والصنوبرية

(١) ذفرودين چه بگذشتى مه اردى بهشت آيد

بمان خرداد و تير آن گه چه مردادت همى آيد

پس از شهريور و مهر و آبان و آذر و دى دان

كه بر بهمن جز اسفندار مر ماهى نيفزايد

وهذه الشهور العجمية بالترتيب من اول الحمل الى الحوت وكل شهر منها ثلثون يوماً ويزيد على الشهور الهلالية سنة ايام وينقص عن الشمسية بخمسة ايام وتكتب فى التقاويم بالخمسة المسترفة - منه نور الله مرقده

و فى بعض النسخ و قد غرسوا فى كل قرية منها حبة من طلق تلك الصنوبرة
فنبئت الحبة وصارت شجرة عظيمة واجروا اليها نهراً من العين التى عند الصنوبرة
فنبئت الصنوبرة و صارت شجرة عظيمة و حرموا ماء العين و الانهار ، فلا يشربون
منها ولا اعامهم ، و من فعل ذلك قتلوه ويقولون هو حياة آلهتنا فلا ينبغى لاحد ان
ينقص من حياتها ويشربون هم ، واعامهم من نهر الرّس الذى عليه قراهم .

و قد جعلوا فى كل شهر من السنة فى كل قرية عيداً يجتمع اليه اهلها
فيضربون على الشجرة التى بها كيلة (١) (اى غشاء رقيقاً) من حرير فيها من انواع
الصور ثم يأتون بشاة وبقريذبحونها قرباناً للشجرة ويشعلون فيها النيران بالحطب
فاذا سطع دخان تلك الذبائح وقتارها (٢) فى الهواء و حال بينهم وبين النظر الى
السماء خروا للشجرة سجداً ويكون يتضرعون اليها ان ترضى عنهم فكان الشيطان
يجيبهم و يحرك اغصانها و يصبح من ساقها صياح الصبى الى قدر ضيت عنكم عبادى
فطيبوا انفساً و قرّوا عينا فبرقمون رؤسهم عند ذلك ويشربون الخمر و يضربون بالمعازف
وياخذون الدست بند فيكوبون على ذلك يومهم و ليلتهم ثم ينصرفون .

وانما سميت المعجم شهورها (بأبان ماء) و (آذرماه) وغيرها اشتقاقاً من اسماء
تلك القرى يقول اهلها بعضهم لبعض : هذا عيد شهر كذا ، او عيد قرية كذا ، وعيد
قرية او شهر كذا حتى اذا كان عيد قريتهم المعظمى اجتمع اليها صغيرهم و كبيرهم
فضربوا عند الصنوبرة والعين سرادقا من ديباج عليه من انواع الصور و جعلوا له
اثنى عشر باباً كل باب لاهل قرية منهم فيسجدون للصنوبرة خارجاً من السرادق

(١) الكلة - بالكسر والتشديد يقال لها بالقارمية (بشه بند) من حاشية العنبر المطبوع

بتم ص ٣٩ ج ١

(٢) القنارها لضم الدخان من المطبوخ ؛ وقيل دبح اللحم المشوى المحترق او النظم

او غير ذلك

و يقربون لها الذبائح اضعاف ما قربوا للشجرة التي في قراهم فيجىء ابليس عند ذلك فيحرك الصنوبرة تحريكاً شديداً ويتكلم من جوفها كلاماً جهودياً (اي عالياً) ويبدعهم ويمنيهم باكثر مما وعدتهم ومنتهم الشياطين كلها فيرفعون رؤسهم من السجود وبهم من الفرح والنشاط ما لا يفيقون ولا يتكلمون من الشرب والفرح فيكونون على ذلك اثنا عشر يوماً و لياليها بعدد اعيادهم في سائر السنة (اي باقيها) ثم ينصرفون .

فلما طال كفرهم بالله عز وجل وعبادتهم غيره بعث الله عز وجل اليهم نبياً من انبياء بني اسرائيل من ولدهودا بن يعقوب فلبث فيهم زمناً طويلاً يدعوهم الى عبادة الله عز وجل ومعرفة ربوبيته فلا يسمعون له فلما رأى شدة تماديهم في النسي والضلal وتركهم قبول ما دعاهم اليه من الرشد والنجاح وحرص عيدينهم العظيمي قال : يا رب ان عبادك ابو الالكذبي والكفرك وغداً يعبدون شجرة لا تنفع ولا تضر فاييس شجرهم اجمع وارهم قدرتك و سلطانتك فاصبح القوم و قد ييس شجرهم كلها فهاهم ذلك وقطع بهم «اي منعوا» من مرادهم وصاروا افرقتين «فرقة» قالت سحر آلهتكم هذا الرجل الذي يزعم انه رسول رب السماء والارض اليكم ليصرف وجوهكم عن آلهتكم الى الهه ، «و فرقة» قالت : لابل غضبت آلهتكم حين رأت هذا الرجل يعيها ويقع فيها ويدعوكم الى عبادة غيرها فصجبت حسنها وبهاء هالكى تنضبوا لها فتنتصر وامنها ،

فأجمع رأيهم على قتله فالتخذوا آنا ييب طوالاً من رصاص واسعة الافواه ثم ارسلوها في قرار العين الى اعلى الماء واحدة فوق الاخرى مثل البراميج (البرنج بالفارسية كام الذى يوضع على البثروا بالوعة) وتزحوا ما فيها من الماء ثم حفر وافي قرارها من الارض بثراً عميقة ضيقة المدخل وارسلوا فيها بيهم و القموا فاها صخرة عظيمة ثم اخرجوا الا ييب من الماء وقالوا نرجوا الآن ان ترضى عنا آلهتنا اذازات آنا

قد قتلنا من كان يقع فيها ويصد عن عبادتها ودفناه تحت كبيرها يشتفى (او يشفى) منه فيعود لنا نورها ونضرتها كما كان (او كانوا)

فبقوا عامة يومهم يسمعون أئين بيهم ﷺ وهو يقول سيدي قد تری ضيق مكاني وشدة كربى فارحم ضعفى كنى وقلة حيلتى وعجل بقبض روحى ولا تؤخر اجابة دعائى حتى مات ﷺ.

فقال الله تبارك و تعالى لجبرئيل ﷺ يا جبرئيل أبطن عبادى هؤلاء الذين غرهم حلمى وامنوا مكبرى وعبدوا غيرى وقتلوا رسولى ان يقوموا النفسى او يخرجوا من سلطانى؟ كيف وانا المنتقم ممن عصانى ولم يخش عقابى وانى حلفت بغيرتى لاجعلنهم عبرة ونكالا للعالمين.

فلم يرهم (او لم يدعهم) وهم فى عيد هم ذلك الأبريج عاصف شديد الحمرة فتحيروا فيها وزعروا منها ونصام بعضهم الى بعض ثم صارت الارض من تحتهم حصى كبريت يتوقد، واظلمت سحابة سوداء فالقيت عليهم كالقبة جمرات تلهب فذابت ابدانهم كما يذوب الرصاص فى النار فنعدوا بالله من غضبه وتزول قمته (١)

وروى الشيخان فى الموثق كالصحيح، عن زرارة عن ابى جعفر ﷺ قال: السحابة

تجلد (٢)

وفى الموثق كالصحيح، عن سماعة بن مهران قال: سألته عن المرأتين توجدان

فى لحاف واحد قال: يجلد كل واحدة منهما مائة جلدة

وروى الكلينى فى الصحيح، عن اسحاق بن جرير قال سألتنى امرأة ان استاذن لها

(١) علل الشرايع باب العلة التى من اجلها سعى اصحاب الرمس اصحاب الرمس الخ

خبر ١ ص ٣٨ ج ١ طبع مطبعة علمية بقم

(٢-١) الكافى باب الحد فى السحق خبر ٢-٣ من كتاب الحدود والتهذيب باب الحد

فى السحق خبر ٢-١

على ابي عبدالله عليه السلام فَاَذِنَ لَهَا فدخلت ومعهامولاة لها فقالت يا ابا عبدالله قول الله عز وجل :
(زينة لاشرقية ولاغربية) ما عني بهذا؟ قال : ايتمها المرأة ان الله لا يضرب الامثال للشجر
الما ضرب لبنى آدم صلى عما تريد من فقالت اخبرني عن اللواتي مع اللواتي ما حدثن فيه؟ قال
حد الزنا انه اذا كان يوم القيمة يؤتى بهن قد البسن مقطعات من نار وقنعن بمقاع
من نار وسردن من النار وادخل في اجوافهن الى رؤسهن اعمدة من نار وقذف
بهن في النار ايتمها المرأة ان اول من عمل هذا العمل قوم لوط فاستغنى الرجال
بالرجال فبقى النساء بشير رجال ففعلن كما فعل رجالهن (١) .

وفي القوي عن هشام الصيداني ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سأل رجل عن
هذه الآية (كذبت قبلهم قوم لوط واصحاب الرس) فقال بيده هكذا فمسح احديهما
بالاخرى فقال هن اللواتي باللواتي يعني النساء بالنساء .

وفي القوي عن بشير النبال قال : رأيت عند ابي عبدالله عليه السلام رجلا فقلت
له جعلت فداك ما تقول في اللواتي مع اللواتي ؟ فقال لا اخبرك حتى تحلف لتخبرن
بما احدثك النساء قال : فحلف له فقال هما في النار عليهما سبعون حلة من نار فوق
ملك الحلل جلد جاف غليظ من نار عليهما نطاقان من نار وتاجان من نار فوق ملك
الحلل وخفان من نار وهما في النار .

وفي القوي ، عن يعقوب بن جعفر قال : سأل رجل ابا عبدالله عليه السلام او ابا -
ابراهيم عليه السلام عن المرأة تساقق المرأة وكان متكئا فجلس فقال : مملونة مملونة
الراكبة والمركوبة فان الله تبارك وتعالى والملئكة واوليائه يلعنونهما وأنا ومن
بقي في اصلاب الرجال و ارحام النساء ، فهو والله الزنا الاكبر ولوالله ما هن توبة
قتل الله لافيس بنت ابليس ماذا جاءت به فقال الرجل هذا ما جاء به اهل العراق
فقال والله لقد كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ان يكون العراق وفيهن قال

وفي رواية السكوني ، عن جعفر بن محمد ، عن ابيه عليه السلام ان علياً عليه السلام قال : لو كان ينبغي لاحد ان يرحم مرتين لرحم اللوطي .

وروى عبدالرحمن بن ابي هاشم البجلي عن ابي خديجة قال لا ينبغي لامرأتين أن تناما في لحاف واحد الاوينهما حاجز ، فان فعلتا نهيتا عن ذلك فان وجدوهما بعد النهي في لحاف واحد جلدتا كل واحدة منهما حداً حداً وان وجدتا الثالثة في لحاف حدتنا فان وجدتا الرابعة في لحاف قتلتا .

واذا اتى الرجل امرأته فاحتملت ماءه فساقت به جاريته فحملت رجعت المرأة وجلدت الجارية والحق الولد بابيه ، روى ذلك عن علي بن ابي حمزة ، عن اسحاق بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام .

رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن المتشبهات بالرجال من النساء ولعن الله المتشبهين من الرجال بالنساء ﴿ وفي رواية السكوني ﴾ في القوي كالشيخين (١) وفي احراقه بالنار بعد الحد تشبه بالرجم مرتين ويشعر بالمساواة بين المحسن وغيره .

﴿ وفي رواية عبدالرحمان بن ابي هاشم البجلي ﴾ الثقة الثقة ، ولم يذكر ورواه الشيخان عنه في الصحيح (٢) ﴿ عن ابي خديجة ﴾ وفيهما عن ابي عبدالله عليه السلام ، وتقدم الاخبار في ذلك .

﴿ واذا اتى الرجل ﴾ روى الشيخان في الموثق كالصحيح ، عن اسحاق بن عمار عن ابي عبدالله عليه السلام قال دعانا زياد (٣) فقال : ان امير المؤمنين كتب الي ان اسلك عن هذه المسئلة فقلت : وما هي ؟ قال : رجل اتى امرأة فاحتملت

(١) الكافي باب الحد في اللواط خبر ٣ و التهذيب باب الحد في اللواط خبر ٥

(٢) الكافي باب الحد في السحق خبر ٢ و التهذيب باب الحد في السحق خبر ٧

وفيهما عن ابي عبدالله (ع) قال ليس لامرأتين ان تبيتا في لحاف واحد الخ .

(٣) يعني زياد بن عبيد الله والى المدينة من قبل هشام بن عبدالملك وهو المراد من قوله

ان امير المؤمنين كتب الخ .

ماه فباحثت به جارية فحملت فقلت له : سل عنها اهل المدينة قال : فالتى الى كتاباً فاذا فيها سل عنها جعفر بن محمد عليه السلام فإن اجابك والأفاحمله الى قال فقلت له : ترجم المرأة وتجلد الجارية ويلحق الولد بآبيه قال : ولا اعلمه الا قال : وهو الذى ابتلى بها (١) ،

وفى الصحيح ، عن محمد بن مسلم قال : سمعت ابا جعفر و ابا عبدالله عليهما السلام يقولان بينا الحسن بن علي عليه السلام فى مجلس امير المؤمنين عليه السلام اذا قبل قوم فقالوا يا ابا محمد اردنا امير المؤمنين عليه السلام قال : وما حاجتكم ؟ قالوا : اردنا ان نسأله عن مسألة قال : وما هى ؟ فتخبرونا بها فقالوا امرأة جامعها زوجها فلما قام عنها فالتت بحموتها (وفى ب فقامت بحرارة جماعه) فوقعت على جارية بكر فباحثتها فالتت النطفة فيها فحملت (فجلبت - خيب) فما تقول فى هذا ؟ فقال الحسن عليه السلام : معضلة و ابا الحسن عليه السلام لها واقول : فإن أصبت فمن الله ثم من امير المؤمنين عليه السلام وإن اخطأت فمن نفسى وارجوان لا اخطىء ان شاء الله ، يعمد الى المرأة فيؤخذ منها مهر الجارية البكر فى اول دحلة لأن الولد لا يخرج منها حتى تشق فتذهب عذرتها ثم ترجم المرأة لانها محصنة و ينتظر بالجارية حتى تضع ما فى بطنها و يرد الولد الى آبيه صاحب النطفة ، ثم تجلد الجارية الحد قال : فانصرف القوم من عند الحسن عليه السلام فلقوا امير المؤمنين عليه السلام فقال : ما قلتم لآبى محمد و ما قال لكم ؟ فاخبروه فقال لواثنى المسئول ما كان عندى فيها اكثر مما قال ابنى .

وروى الشيخ فى الصحيح ، عن عمرو بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام

مثله معنى .

وفى الموثق كالصحيح عن المعلى بن خنيس قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام

(١) اورده والذى بعده فى الكافى باب آخر منه (بعد باب الحد فى السحق) خبر

٢ - ١ من كتاب الحدود و التهذيب باب الحد فى السحق خبر ٥ - ٤ من كتاب الحدود

عن رجل وطى امرأته فنقلت ماءه الى جارية بكر فحبلت فقال : الولد للرجل ، وعلى المرأة الرجم وعلى الجارية الحد (١) .

فظهر من هذه الاخبار الصحيحة ، ان حد السحق كحد الزنا في الاحسان وغيره ، ويعمل ماورد بالجلد على غير المحصن ، لكن المشهور بالجلد مطلقا وكأنهم لم يطلعوا على الاخبار لان اكثرها في غير باب حد السحق .

وروي في الحسن كالصحيح ، عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام في امرأة اقتضت جارية بيدها قال : عليها مهرها وتجلد ثمانين .

وفي الصحيح ، عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله فقال : يا رسول الله ان امرأتي لا تدفع بدلا مني قال : فطلقها فقال يا رسول الله اني احبها قال : فامسكها .

وفي الصحيح عن عبدالله بن سنان قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل رأى امرأته تزني اُصلح له امساكها (ادان بمسكها) ؟ قال : نعم ان شاء - وهلوا دواية ان له ان يقتلها ولم نرها في الكتب والله تعالى يعلم .

وروي في القوي كالصحيح ، عن اسحاق بن عمار قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : مُحْرَمٌ قَبْلَ غُلَامٍ بِشَهْوَةٍ قَالَ : يُضْرَبُ مِائَةَ سَوْطٍ (٢) .

(١) اورده والثلاثة التي بعده في التهذيب باب الحدود في السحق غير ٦-٨-٩-١٠

واورد الثاني في الكافي باب الحد في السحق غير ٣

(٢) الكافي باب الحد في اللواط غير ٨ و التهذيب باب الحدود في اللواط

باب حد المماليك في الزنا

روى ابراهيم بن هاشم، عن الاصمغ بن الاصمغ قال: حدثني محمد بن سليمان المصري عن مروان، عن عبيد بن زرارة او عن يزيد العجلي - الشك من محمد - قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: عبد زنى فقال: يعجل نصف الحد قلت: فانه عاد، قال: فيضرب مثل ذلك قال قلت: فانه عاد قال لا يزاد على نصف الحد قال قلت: فهل يجب عليه الرجم في شيء من فعله؟ قال: نعم يقتل في الثامنة إن فعل ذلك ثمان مرات، قال: قلت:

باب حد المماليك في الزنا

قال الله تعالى: (فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ (١) اى الحرائر) روى ابراهيم بن هاشم في القوى كالشيخين (٢) عن الاصمغ بن الاصمغ قال حدثني محمد بن سليمان المصري في الوصف بالمصري ليس فيهما ولا في كتب الرجال وفي رجال الشيخ محمد بن سليمان البصري الديلمي له كتاب يرمى بالغلو روى عن الكاظم والرضا عليه السلام، والظاهر انه صحف البصري بالمصري عن هرون بن مسلم عن امرؤان بن مسلم كما هو فيهما، وفي الملل وهو ايضا تصحيف النسخ عن عبيد بن زرارة او عن يزيد العجلي وهما ثقتان الشك من محمد اى قال الاصمغ ان محمد بن سليمان شك في ان مروان بن مسلم رواه له عن احدهما؟ ولا يضر الشك قال في احدهما قلت لابي عبد الله عليه السلام عبد زنا كما في الملل وفيهما (امة ذنت) ويمكن سمع حكمهما

(١) النساء-٢٥

(٣) الكافي باب ما يجب على المماليك والمكاتبين من الحد خبر ٧ والتهذيب باب حدود الزنا خبر ٨ وعلل الشرايع باب العلة التي من اجلها يضرب العبد في الحد نصف : يضرب الحر خبر ١ ص ٢٣٢ ج ٢ طبع قم

فما الفرق بينه وبين الحر وأما فعلهما واحد؟ قال: إن الله تبارك وتعالى رحمه إن يجمع عليه ربق الرق وحد الحر قال: ثم قال: وعلى إمام المسلمين أن يدفع ثمنه إلى مولاه من سهم الرقاب

و روى الحسن بن محبوب عن الحارث بن الأحول عن بريد العجلي عن أبي

وروى مرة حكم العبد و رواه المصنف (ومرة) روى حكم الأمة ورواه الكليني وتبعه الشيخ ولا شك في تساوي حكمهما.

وعبارة الشيخين أمة زنت قال: تجلد خمسين، قلت: فإنها عادت قال: تجلد خمسين، قلت فيجب عليها الرجم في شيء من الحالات؟ قال، إذا زنت ثمان مرات يجب عليها الرجم قال: قلت: كيف صار في ثمان مرات؟ قال: لأن الحر إذا زنا أربع مرات وأقيم عليه الحد قتل فإذا زنت الأمة ثمان مرات رجمت في التاسعة، قلت: وما العلة في ذلك؟ فقال: إن الله رحمه إن يجمع عليها ربق الرق وحد الحر قال: ثم قال: وعلى إمام المسلمين أن يدفع ثمنه إلى مولاه من سهم الرقاب. وبسبب هذا الاختلاف اختلف الأصحاب في الثامنة والتاسعة، وروى الشيخان

في الحسن كالصحيح، عن بريد (١) عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا زنا العبد ضرب خمسين فإن عاد ضرب خمسين فإن عاد ضرب خمسين إلى ثمان مرات، فإن زنا ثمان مرات قتل وأدى الإمام قيمته إلى مولاه (أو مواليه) من بيت المال (٢) - وهذا الخبر يؤيد كون من روى عنه مروان هو بريد (٣) وإن القتل في الثامن وإن احتمل التاسع ﴿وروى الحسن بن محبوب﴾ في الصحيح كالشيخين (٤) ﴿عن الحرث بن الأحول﴾

(١) في الكافي (حميد بن يزيد) بدل (بريد)

(٢) الكافي باب ما يجب على المالك الخ خبر ١٠ و التهذيب باب الحد في

الزنا خبر ٨٧

(٣) و على ما في الكافي فلا تأيد

(٤) الكافي باب ما يجب على المالك الخ خبر ٢ و التهذيب باب الحد في

الزنا خبر ٨٢

جعفر عليه السلام في امة ترى ، قال : تجلد نصف الحد ، كان لها زوج اولم يكن لها زوج .

محمد بن النعمان صاحب الطاق ، وللحرث اصل من الاربعمأة فيسير الحديث حسناً او قوياً كالصحيح ، وعلى طريقة القدماء صحيح لان الاعتماد على الكتب واعتبار العصابة لها ﴿ كان لها زوج اولم يكن لها زوج ﴾ لان الله تعالى تصف حدهن ولا تنصيف في الرجم فيكون حدودهم في حقوق الله تعالى على النصف .

روى الشيخان في الحسن كالصحيح عن ابي بكر الحضرمي قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن عبد مملوك قذف حراً ؟ قال : يجلد ثمانين هذا من حقوق الناس ، واما ما كان من حقوق الله عز وجل فانه يضرب نصف الحد قلت : الذي من حقوق الله عز وجل ماهو ؟ قال : افازنا او شرب خمرأ فهذا من الحقوق التي يضرب فيها نصف الحد (١) .

وفي الحسن كالصحيح ، عن محمد بن قيس ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في العبد والامة اذ ازا احدهما ان يضرب خمسين جلدة ان كان مسلماً او كافراً او سراًياً ولا يرجم ولا ينفى .

وبهذا الاسناد قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في مملوك طلق امرأته تطليقتين ثم جامعها بعد قأمر رجلاً يضربهما ويفرق بينهما فجلد كل واحد منهما خمسين جلدة .

وفي الموثق كالصحيح ، عن سماعة قال : سألته عن المملوك يفترى على الحر قال يجلد ثمانين ، قلت : فانه زنى (او اذا زنا) قال : يجلد خمسين - وسيجيء اخبار اخر .

وروى الشيخ في الصحيح عن الحسن بن السري ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال

(١) اورده والثلاثة التي بعده في الكافي باب ما يجب على ممالك الخ خبر ١٩-٢٣

١١-١٣ واورده غير الاول والاخير في التهذيب باب حدود الزنا خبر ٨٩-٨٨ واورده الاول والاخير

في باب الحد في القرية والسب الخ خبر ٢٠-٢٩

وروى ابن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال :
 أم الولد حدّها حدّ الأمة إذا لم يكن لها ولد .
 وروى ابن محبوب ، عن نعيم بن إبراهيم ، عن مسمع أبي سيار عن أبي عبد الله عليه السلام
 قال : أم الولد جنايتها في حقوق الناس على سيدها ، قال : وما كان من

إذا زنا العبد والأمة وهما محصنان فليس عليهما الرجم إنما عليهما الضرب خمسين
 نصف الحد (١) .

وفي الموثق كالصحيح ، عن يحيى بن أبي العلاء ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال
 كان أبي يقول : حدّ المملوك نصف حدّ الحر (٢) .

﴿وروى ابن محبوب﴾ في الصحيح ﴿إذا لم يكن لها ولد﴾ ومفهومه لا يعتبر
 وروى المصنف في الصحيح بهذا الاسناد عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : سأله
 عن أم الولد قال : أمة تباع وتورث وحدّها حدّ الأمة وتقدم مع أنه لم تطلع بهذا
 الاشتراط (٣) الأ هنا ويمكن أن يكون من المصنف لكنه بعيد ، ويمكن حمل
 المفهوم على ما بعد موت المولى فإنها تعتق من نصيب ولدها وحدّها حينئذ حدّ الحرّة
 ويكفي هذا الصحة المفهوم ، و الأظهر أن قوله عليه السلام (إذا لم يكن لها ولد) صفة
 للامة أي أم الولد مثل الأمة غير ذات الولد فلا يحتاج الى هذه التكاليف .

﴿وروى ابن محبوب عن نعيم بن إبراهيم﴾ في القوي كالشيخين (٤) قال
 أم الولد جنايتها في حقوق الناس على سيدها ﴿أي استحباباً لأنها مملوكة ولا يضمن
 المولى مملوكاً أو إذا استرق للجناية فكأنه أخذ من المولى﴾ ويقاص منها
 للمالك ﴿لأنها مملوكة ولو كانت حرة لما اقتصر منها لها كما سيجيء﴾ ولقوله

(٢-١) التهذيب باب الحدود في الزنا خبر ٨٣-٨٤

(٣) يعني اشتراط حد الأمة بعدم الولد لها

(٤) الكافي باب الرجل الحر يقتل مملوك غيره الخ خبر ١٧ من كتاب الديات والتهذيب

باب القودين الرجال والنساء الخ ٧٢ من كتاب الديات من الزيادات في الحدود خبر ٥٠

حق الله عز وجل في الحدود فإن ذلك في بدنها ، وقال : ويقاس منها للممالک ولا قصاص بين الحر والعبد .

وروى ابن محبوب ، عن عبدالله بن بكير ، عن عنبسة بن مصعب قال : قلت لا يعبد الله ﷻ : إن زنت جارية لي أحدها ؟ قال : نعم وليكن ذلك في سر فاني أخاف عليك السلطان .

ولا قصاص بين الحر والعبد ﷻ فانه بمنزلة التعليل للسابق .

وروى ابن محبوب ﷻ في الضيف بعنبسة كالشيخين (۱) وروى الشيخ في الصحيح عن عبدالله بن مسكان عن عنبسة بن مصعب قال : قلت لابی عبدالله ﷻ جارية لي زنت أحدها ؟ قال : نعم ، قلت : أبيع ولدها ؟ قال : نعم ، قلت : أحج بشمته قال : نعم (۲) - ويدل على جواز إقامة الحد للمولى على مملوكه اذا لم يكن نفية .

و يؤيده ما رواه الشيخ في الموثق عن طلحة بن زيد عن جعفر عن ابيه عن علي عليهم السلام قال : اضرب خادمك في مصيبة الله عز وجل واعف عنه فيما يأتيه اليك .

وروي في الصحيح ، عن ابي بصير ، عن ابي جعفر ﷻ قال : من ضرب مملوكاً حداً من الحدود من غير حد اوجبه المملوك على نفسه لم يكن لضاربه كفارة الاثمه - ويقع بجواز الحد اذا كان مستوجباً له .

ومثله في الموثق كالصحيح ، عن اسحاق بن عمار قال : قلت لابی عبدالله ﷻ : ربما ضربت الغلام في بعض ما يجرم فقال : وكم تضربه ؟ فقال : ربما ضربته

(۱) الكافي باب ما يجب على الممالک الخ خبر ۸ من كتاب الحدود وطل الشرايع باب

طل نوادر الحدود خبر ۱۰ ص ۲۲۶ ج ۲ طبع قم

(۲) اورده والذين يهله في التهذيب باب الحدود في الزنا خبر ۸۰-۸۲-۲۵ واورد الاخير

في الكافي باب النوادر خبر ۱۷ من كتاب الحدود .

وروی ابراہیم بن ہاشم ، عن صالح بن السندی ، عن الحسين بن خالد ، عن الرضا عليه السلام انه سئل عن رجل كانت له امة فقالت الامة له ، ما اديت من مكاتبتى فاناً

مائة فقال : مائة مائة فاعاد ذلك مرتين ثم قال : حد الزنا ! اتق الله فقلت : جعلت فداك فكم ينبغي لى ان اضربه ؟ فقال و احداً فقلت : والله لو علم انى لا اضربه الا واحداً ما ترك لى شيئاً الا افسده فقال : فائتين ، فقلت : جعلت فداك هذا هو هلاكى اذا قال لم ازل اما كسه حتى بلغ خمسة ثم غضب فقال : يا اسحق ان كنت تدرى حداً ما اجرّم فاقم الحد فيه ولا تعد حدود الله (۱) .

وفى الصحيح ، عن احمد بن محمد فى مسائل اسماعيل بن عيسى عن الاخير عليه السلام وهو الهادى او العسكري عليه السلام فى مملوك يعصى صاحبه أيجلّ ضربه ام لا ؟ فقال : لا يجلّ ان تضربه ان وافقك فأمسكه والأفعل عنه (۲) .

وفى الصحيح ، عن حماد بن عثمان قال : قلت لابی عبد الله عليه السلام فى ادب العبي والمملوك فقال خمسة اوسنة وارفق .

وفى القوى عن السكونى قال : ان امير المؤمنين عليه السلام القى صبيان الكتاب الواحد بين يديه لينخير بينهم فقال : اما انها حكمة والجور فيها كالجور فى الحكم أبلغوا معلمكم ان ضربكم فوق ثلث ضربات فى الادب اتى اقتص منه .

﴿ و روى ابراہیم بن ہاشم عن صالح بن السندی ﴾ و فیہما ابن سعید و ہما مجهولان ﴿ عن الحسين ﴾ كما هو فیہما (او) الحسن كما فى بعض النسخ

(۱) الکافی باب النوادر خبر ۳۴ من کتاب الحدود

(۲) اورده واللذين بعده فى التهذيب باب من الزيادات خبر ۲۲-۲۸-۳۰ من کتاب

الحدود لكنه اورد الاول فى ذلك الباب خبر ۴۹ هكذا - محمد بن على بن محبوب عن اسماعيل بن عيسى عن ابي الحسن (ع) قال : سأله عن الاجير يعصى صاحبه الخ نعم اورده فى الکافی ايضا فى باب النوادر خبره من کتاب الحدود كما فى الاول واورد الاخير ايضا فيه

به حرة على حساب ذلك ؟ فقال لها : نعم ، فأدت بعض مكاتبها وجامعها مولاهما بعد ذلك ، قال : إن استكرهها على ذلك ضرب من الحد بقدر ما أدت من مكاتبها ودرى عنه من الحد بقدر ما بقى له من مكاتبها ، وإن كانت تابعته كانت شريكته في الحد ضربت مثل ما يضرب .

﴿عن الرضا عليه السلام﴾ وفيهما عن أبي عبدالله عليه السلام والظاهر أنهما سندان للخبر ﴿كانت له أمة﴾ وكتبها بالكتابة المطلقة وصرح بأنها ما أدت فهي بنسبتها حرة فأدت بعضها وصارت حرة بنسبتها ﴿وجامعها مولاهما بعد ذلك فقال : إن استكرهها على ذلك﴾ كما يكون القالب من حاله ضرب الحد بقدر الحرية ولا يضرب بقدر ما بقى فيها من الرقية فإنها شبهة دائرة للحد .

و روي في الصحيح بسندين ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام قال قضى أمير المؤمنين عليه السلام في مكاتبه زنت قال : ينظر ما أخذ من مكاتبها فيكون فيها حد الحر ومالم يقض فيكون فيه حد الأمة ، وقال في مكاتبه زنت وقد اعتق منها ثلثة أرباع وبقي ربع فجلدت ثلثة أرباع الحد حساب الحد على مائة فذلك خمسة وسبعون سوطاً وجلد ربعها حساب خمسين من الأمة اثني عشر سوطاً ونصف فذلك سبعة وثلاثون جلدة ونصف وأبى أن يرجعها وإن ينفيها قبل أن يبين عتقها ، وقال يونس يؤخذ السوط من نفسه فيضرب به وكذلك الأقل والأكثر (١) .

وفي الحسن كالصحيح ، عن الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام في المكاتب يزني قال : يجلد في الحد بقدر ما اعتق منه .

وفي الحسن كالصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : يجلد

(١) أورده والاربعة التي بعده في الكافي باب ما يجب على المالک والمكاتبين من الحد

غير ١٥ و ١٦ - ١٢ - ١٤ - ١٣ - ١ - ٢ من كتاب الحدود وأورد غير الأخيرين في التهذيب باب الحدود في الزنا غير ٩٢ و ٩٣ - ٩٠ - ٩١ وأورد الأخيرين في باب الحد في القرية والسب الخ غير ٣٦ - ٣٥ من الكتاب الحدود .

و سئل الصادق عليه السلام عن رجل اصاب جارية من الفىء فوطئها قبل ان يقسم، قال : تقوم الجارية و تدفع اليه بالقيمة و يحط له منها ما يصيبه منها من الفىء و يجلد الحد و يدراً عنه من الحد بقدر ما كان له فيها ، فقيل : فكيف صارت الجارية تدفع اليه بالقيمة دون غيرها؟ قال : لانه وطئها ولا يؤمن أن يكون ثم حمل

المكاتب على قدر ما اعتق منه و ذكر انه يجلد ببعض السوط ولا يجلد به كله - اى فى الكسرا وفى المجموع ويكون الحاكم مخيراً فيه .

وفى الموثق كالصحيح ، عن سماعة قال : يجلد المكاتب اذا زنا على قدر ما اعتق منه فاذا قذف المحصنة فعليه ان يجلد ثمانين ، حرأ كان او مملوكاً .

وفى الحسن كالصحيح ، عن الحلبي . عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اذا قذف العبد الحر جلد ثمانين وقال : هذا من حقوق الناس .

وسئل الصادق عليه السلام رواه الشيخان فى الحسن كالصحيح . عن عمرو بن عثمان ، عن عدة من اصحابه عن ابي عبدالله عليه السلام ، (١) و يدل على ان الحد بالنسبة .

ويؤيده ما رواه الشيخان فى الصحيح ، عن ابي ولاد الحنات قال : سئل ابو عبدالله عن جارية بين رجلين اعتق احدهما نصيبه منها فلما رأى ذلك شريكه وثب على الجارية فوق عليها قال : فقال يجلد الذى وقع عليها خمسين جلدة و يطرح عنه خمسين جلدة ويكون نصفها حرأ و يطرح عنها من النصف الباقي ، وعلى الذى لم يعتق ولكم ، عشر قيمتها ان كانت بكرأ وان كانت غير بكر فنصف عشر قيمتها و تستمى هى فى الباقي .

وفى الصحيح ، عن عبدالله بن سنان قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام 'قوم اشركوا

(١) اورده والخسة التى بعده فى الكافى باب الرجل يأتى الجارية بقول غيره فيها شرك الخ خبر ٢

٢٠- ١- ٥- ٦- ٧- من كتاب الحدود والتهذيب باب الحدود فى الزنا خبر ١٠٠- ٩٩- ٩٦-

وروى سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام في عبيدين رجلين أعتق أحدهما نصيبه ، ثم إن العبداني حداثاً من حدود الله عز وجل ، قال : إن كان العبد حيث أعتق نصفه قوم ليغرم الذي أعتقه نصف قيمته فنصفه حر يضرب نصف حد الحر و يضرب نصف حد العبد ، و إن لم يكن قوم فهو عبد يضرب حد العبد

في جارية فائتمتوا بعضهم و جعلوا الجارية عنده فوطئها قال : يجلد الحد ويدراً عنه من الحد بقدر ماله فيها و تقوم الجارية ويغرم ثمنها للشر كاه فان كانت القيمة في اليوم الذي وطئها أقل مما اشترت به فانه يلزم أكثر الثمن لانه قد افسد على شر كائه وان كانت القيمة في اليوم الذي وطئ أكثر مما اشترت به يلزم الأكثر لاستفادها .

و في الحسن كالصحيح ، عن مالك بن اعين ، عن ابي عبد الله عليه السلام في أمة بين رجلين أعتق أحدهما نصيبه فلما سمع ذلك منه شريكه وثب على الأمة فاقضتها من يومه قال : يضرب الذي اقتضها خمسين جلدة و يطرح عنه خمسين جلدة بحقه منها ويغرم للأمة عشر قيمتها لمواقفته إياها وتستسعى في الباقي .

وفي القوي كالصحيح ، عن اسماعيل بن عبد الرحمن الجعفي عن ابي جعفر عليه السلام في جارية بين رجلين وطئها أحدهما دون الآخر فاجلها قال : يضرب نصف الحد ويغرم نصف القيمة .

وفي الموثق ، عن اسماعيل الجعفي عن ابي جعفر عليه السلام في رجلين اشتريا جارية فنكحها أحدهما دون صاحبه قال : يضرب نصف الحد ويغرم نصف القيمة اذا اجل .

وروى سليمان بن خالد في الحسن كالصحيح كالشيخين و رواه الشيخ في القوي ، عن حماد بن زياد ، عن سليمان بن خالد (١) ، وهذا الخبر مخالف للأخبار المتواترة من وجوه (الاول) من حيث السراية (والثاني) لولم نقل بالاعتاق حتى

وروى عباد بن كثير البصري ، عن جعفر بن محمد عليه السلام قال : في المكاتبين إذا فجر يضربان من الحد بقدر ما أديا من مكاتبتهما حد الحر و يضربان الباقي حد المملوك .

يقوم عليه حصة الشريك فبعد التقويم يعتق كله و يضرب حد الحر (و الثالث) انه اذا لم يقوم فباعتبار الذي حرر منه يجب ان يعد حد الحرائر فكيف يضرب حد المبد .

والظاهر انه وقع سهو من حماد بن زياد فانه غير مذكور في الرجال ، و الظاهر ان المصنف اخذه من كتاب الحسين بن سعيد ، وعلى اي حال فذكر المصنف في هذا الكتاب مع قوله انه حجة بيني وبين ربي غريب الا ان يقال انه كناية عن صحة عتق هذا النصف اي ان كان عتقه للنصف عتقاً موجباً للتقويم على المعتق ، والسراية اي خالياً عن مفسدات العتق والسراية كقصد الاضرار مثلاً فنصفه حر يضرب نصف الحدين وبعد هذا ايضاً لا يخلو من شيء .

وروي في الحسن كالصحيح ، عن سليمان بن خالد عن ابي عبدالله عليه السلام انه سئل عن المكاتب افتري على رجل مسلم قال : يضرب حد الحر ثمانين ادى من مكاتبتة شيئاً اولم يؤد ، قيل له : فان زنا وهو مكاتب ولم يؤد شيئاً من مكاتبتة قال : هو حق الله يطرح عنه من الحد خمسين جلدة و يضرب خمسين (١) .

و روى عباد بن كثير البصري عليه السلام و لم يذكر ، و رواه الكليني في الموثق كالصحيح عن عباد البصري (وهو عباد بن صهيب البصري الموثق) من اصحاب ابي عبدالله عليه السلام (٢) .

والظاهر ان المصنف سأل ابن صهيب باين كثير او النساخ لانه ليس ابن كثير

(١) الكافي باب ما يجب على المالك والمكاتبين من الحد خبر ١٧ ولم نثر عليه في-

التهذيب

(٢) الكافي باب الرجل ياتي الجارية ولغيره فيها شرك الخ جزء ٧ ما هو قريب من مضمونه

باب حد من اتى بهيمة

روى الحسن بن محبوب عن اسحاق بن جرير ، عن سدير عن ابي جعفر عليه السلام في الرجل يأتي البهيمة قال : يجلدون الحد ، و يفرم قيمة البهيمة لصاحبها لانه أفسدها عليه ، و تذبح و تحرق و تدفن إن كانت مما يؤكل لحمه ، و إن كانت مما يركب ظهره أغرم قيمتها و جلدون الحد و أخرجها من المدينة التي فعل ذلك بها الى بلاد أخرى حيث لا تعرف فيبيعه فيها كي لا يعير بها .

لا في رجالنا ولا في رجال العامة من اهل البصرة و حكمه كالاخبار المتقدمة مخالف لما تقدم في خبر ابن خالد .

باب حد من اتى بهيمة

و المراد بالحد التميز ﴿ روى الحسن بن محبوب عن اسحاق بن جرير عن سدير ﴿ في الحسن كالصحيح كالشيخين (١) ﴿ و تحرق و تدفن ﴿ الظاهر ان الواو بمعنى (او) الا ان يحمل على العظام التي لا تحرق غالباً وليس في يب (و تدفن) .

وروى الكليني في القوي والشيخ في الصحيح ، عن يونس ، عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام ، والحسين بن خالد . عن ابي الحسن الرضا عليه السلام و صباح الحذاء . عن اسحاق بن عمار ، عن ابي ابراهيم عليه السلام (فصار صحيحاً و قوياً و موثقاً كالصحيح) في الرجل يأتي البهيمة فقالوا جميعاً : ان كانت البهيمة للفاعل ذبحت فاذا ماتت احرقت بالنار ولم ينتفع بها و ضرب هو خمسة وعشرين سوطاً ربع حد الزاني وان لم تكن البهيمة له قومت و اخذ ثمنها منه و دفع الى صاحبها

(١) اورده والذين بعده في الكافي خبر ٣-٢-١ من كتاب الحدود و التهذيب باب الحد

وذبحت واحرقت بالنار ولم ينتفع بها وضرب خمسة وعشرين سوطاً فقلت وما ذنب البهيمة؟
فقال: لا ذنب لها ولكن رسول الله ﷺ فعل هذا وأمر به لكيلا يجترأ الناس
بالبهائم وينقطع النسل.

وفي الموثق كالصحيح عن سماعة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتي
بهيمة شاة أو ناقة أو بقرة قال: فقال عليه السلام ان يجلد حداً غير الحد ثم تنفى من بلاده الى غيرها
وذكروا ان لحم تلك البهيمة محرم ولبنها.

وروى الشيخ في القوي عن العلابن الفضيل عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل يقع
على البهيمة قال فقال ليس عليه حد ولكن تعزير (١).

وفي القوي كالصحيح عن الفضيل بن يسار وربيع بن عبد الله عن أبي عبد الله
عليه السلام في رجل يقع على البهيمة قال: ليس عليه حد ولكن يضرب تعزيراً.
(فاما) ما رواه الشيخ في الصحيح، عن جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل
أتى بهيمة قال: يقتل.

وفي الصحيح، عن ابن مسكان عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أتى
بهيمة فأولج قال: عليه الحد.

وروى في القوي كالصحيح عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في الذي يأتي البهيمة
فيولج فقال عليه الحد حد الزاني.

(فيحمل) على ما إذا تكرر الحد ويكون ثالثة أو رابعة على الخلاف أو إذا رأى
الامام المصلحة مع ان رواية الحد يمكن حمله على التعزير.

وفي القوي عن أبي فروة عن أبي جعفر عليه السلام قال الذي يأتي الفاحشة والذي يأتي
البهيمة حدّه حد الزاني.

(١) اورده والخمسة التي بعده في التهذيب باب الحد في نكاح البهائم الخ غير ٢-٤-

٧-٩-١١-١٠- واورد الثالث في الكافي باب الحد على من يأتي البهيمة غير ٢-

وعن سليمان بن هلال قال : سأل بعض اصحابنا ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يأتي البهيمة قال : يقام قائماً ثم يضرب ضربة بالسيف اخذ السيف منه ما اخذ، قال فقلت : هو القتل قال هو ذاك - وهما كالسابق واحتمل الشيخ ان يكون الحد مع الابلاج والتعزير مع عدمه .

وروى الكليني في القوي عن ابي عبدالله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ملعون ملعون من عبد الدينار والدرهم ، ملعون ملعون من كره اعمى (اى عن الدين الحق) ملعون ملعون من نكح بهيمة (١) .

وفى الموثق عن عماد بن موسى عن ابي عبدالله عليه السلام فى الرجل ينكح بهيمة او بذلك فقال كلما اتزل الرجل ماء فى هذا وشبهه فهو زنا .

وفى القوي كالصحيح عن ابي عبدالله عليه السلام عليه السلام : قال سألت عن النخضة (اى تحريك المنى او الاستمنا باليد) فقال هى من الفواحش و نكاح الامة خير منه .

وفى القوي عن زرارة عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سألت عن ذلك قال لا نكح نفسه لاشئ عليه - اى اذا لم يستمن

وفى القوي كالصحيح ، عن على بن الريان عن ابي الحسن عليه السلام انه كتب اليه رجل يكون مع المرأة لا يباشرها الا من وراء ثيابها (وثيابه) فيحرك حتى ينزل ما الذى عليه وهل يبلغ ذلك حد النخضة فوقع عليه السلام فى الكتاب بذلك بالغ امره اى فعل الذى هو قبيح .

(١) اورده والاريمة التى بعده فى الكافى باب النخضة و نكاح البهيمة خبر - ٥ - ٣ - ١ - ٢ - ٢ - من كتاب النكاح لكن اكفى فى الخبر الاول بنقل الجملة الثالثة فقط .

باب حد القواد

روى ابراهيم بن هاشم ، عن صالح بن السندی ، عن محمد بن سليمان البصري عن عبد الله بن سنان قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : اخبرني عن القواد ما حده ؟ قال لا حد على القواد ، أليس انما يعطى الاجر على ان يقود ؟ قلت : جعلت فداك انما يجمع بين الذكر والانثى حراماً ، قال : ذاك المؤلف بين الذكر والانثى حراماً فقلت هو ذاك جعلت فداك ، قال : يضرب ثلاثة ارباع حد الزاني ، خمسة وسبعين سوطاً ، وينفى من المصر الذي هو فيه .
وفي خبر آخر : لعن رسول الله ﷺ الواصلة والموصلة - يعنى الزانية والقوادة في هذا الخبر .

باب حد القواد

وهو دلال الزنا واللواط ﴿ روى ابراهيم بن هاشم عن محمد بن سليمان ﴾ في القوي كالشيخين (١) ﴿ عن عبد الله بن سنان ﴾ يدل على ان حده خمسة وسبعين سوطاً وينفى ،
﴿ وفي خبر آخر ﴾ رواه الشيخان في الموثق كالصحيح عن سعد الاسكاف عن ابي عبد الله عليه السلام (٢) .

(١) الكافي باب النوادر خبر ١٠ من كتاب الحدود والتهذيب باب الحد في القيادة والجمع بين اهل الفجور خبر ١ وله ذيل طويل يأتي انشاء الله في كتاب الديات والتقصاص .

(٢) الكافي باب كسب الماشطة والخافضة خبر ٣ من كتاب المعيشة والتهذيب باب المكاسب

باب حد القذف

روى الملا ، عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في الذي يقذف امرأته قال يعجله ، قلت : أرايت ان عفت عنه قال : لا ولا كرامة .

باب حد القذف

اي الرمي بالزنا واللواط وتقدم الاخبار في انه من الكبائر ، والآيات الواردة في سورة النور تامة في التهديد والزجر .

﴿ روى الملا ﴾ في الصحيح كالشيخ (١) ﴿ عن محمد بن مسلم ﴾ و يدل على انه ينبغي ان لا يعفو عن القاذف اذا كان زوجاً لانه بمنزلة اقرارها بالزنا لا انه اذا عفت لا يصح عفوها حتى ينافي ما رواه الشيخان في الموثق كالصحيح عن سماعة قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يقذف الرجل بالزنا فيعفو عنه ويجعله من ذلك في حد ، ثم انه بعد يبدو له في ان يقدمه حتى يحد له قال : ليس عليه حد بعد العفو ، قلت : أرايت ان هو قال : يا ابن الزانية فمضى عنه وترك ذلك لله عز وجل ؟ فقال : ان كانت امه حية فليس له ان يعفو ، العفو الى امه متى شاءت اخذت بحقها وان كانت امه قد ماتت فانه ولي امرها يجوز عفو (٢) .

وفي الموثق عن سماعة ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سأله عن الرجل يفترى على الرجل ثم يعفو عنه ثم يريد ان يعجله بعد العفو قال : ليس ذلك له بعد العفو .

(١) التهذيب باب الحد في القرية والسب الخ خبر - ٧٥

(٢) اورده والثلاثة التي بعده في التهذيب باب الحد في القرية والسب الخ خبر - ٧٣-٧٢-٨٧

٨٨- واورد الاول والثالث في الكافي باب العفو عن الحدود خبر - ٥-٦- والثاني والرابع في باب الرجل

يعفو عن الحد الخ خبر - ١-٢

وروى ابن محبوب ، عن حماد بن زياد ، عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل قال لامرأته بعد ما دخلت عليه : لم أجذك عذراء ، قال لا حد عليه

وفي الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال : قلت له : رجل جنى على اعمى عنه ام ارفعه الى السلطان ؟ قال : هو حَقُّكَ ان عفوت عنه فحسن وان رفعتك الى الامام فانما طلبت حَقَّكَ وكيف لك بالامام ؟

وفي الموثق كالصحيح عن عمار الساباطي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام : لو ان رجلاً قال : لرجل : يا ابن الفاعلة يعني الزنا وكان للمقذوف اخ لايه و امه فعفا احدهما عن القاذف و اراد احدهما ان يقدمه الى الوالى ويبجلده اكان ذلك له ؟ فقال اليس امه هي ام الذى عفا ؟ قلت : نعم ثم قال : ان العفو اليهما جميعاً اذا كانت امهما ميتة ، والامر اليهما في العفو وان كانت حية فالامر اليها في العفو ، ويدل مع خبر سماعة على ان هذا الحد يورث .

(فما) رواه الشيخان عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال الحد لا يورث (فمحمول)

على انه ليس كسائر الاشياء التي تورث (١)

لما روي في الموثق كالصحيح ، عن عمار الساباطي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول : ان الحد لا يورث كما تورث الدية والمال والمقار ، و لكن من قام به من الورثة فطلبه فهو وليه ، ومن تركه فلم يطلبه فلا حق له وذلك مثل رجل قذف رجلاً وللمقذوف اخوان فان عفى عنه احدهما كان للآخر ان يطالبه بحقه لانها امهما جميعاً والعفو اليهما جميعاً - وسيجيء ايضاً .

و يحتمل ان يكون الغرض ، السؤال عن رفع الائم بالعفو فأجاب عليه السلام بعدم رفعه فلا منافاة .

وروى ابن محبوب عن حماد بن زياد رحمهما الله في القوي كالصحيح كالشيخ

(١) اورده والذين بعده في التهذيب باب الحد في القرية والسب الخ خبر - ٩٢- ٩١- ٩٥

واورد الاولين في الكافي باب ان الحد لا يورث خبر - ٢- ١

وفى خبر آخر قال : إن العذرة قد تسقط من غير جماع قد تذهب بالنكبة والعشرة والمقطعة .

وفى رواية وهب بن وهب ، عن جعفر بن محمد عن أبيه عليه السلام قال إن علياً عليه السلام

ويؤيده ما رواه الشيخان فى الصحيح ، عن زرارة عن أبى عبد الله عليه السلام فى رجل قال : لامرأته لم تأتنى عذراء قال ليس عليه شيء لأن العذرة تذهب بغير جماع .

﴿ وفى خبر آخر ﴾ رواه الشيخان فى الصحيح عن محمد بن القاسم بن فضيل عن أبى الحسن عليه السلام فى الرجل يتزوج المرأة على أنها بكر فيجدها ثيباً أيجوز له أن يقيم عليها؟ قال : فقال : قد تفنق البكر من المركب ومن النزوة

(فأما) ما رواه الشيخ فى الصحيح ، عن عبدالله بن سنان قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : إذا قال الرجل لامرأته : لم أجدها عذراء وليست له بيعة يجلد العبد ويغلى بينه وبينها (١) .

(فيحمل) على التعزيز ، لما رواه فى الموثق كالصحيح عن أبى بصير قال : قال أبو عبد الله عليه السلام فى رجل قال لامرأته لم أجدها عذراء قال : يضرب ، قلت : فانه عاد؟ قال : يضرب فانه يوشك أن ينتهى (٢) .

﴿ وفى رواية وهب بن وهب ﴾ عمل بها الأصحاب لتأييدها بأخبار آخر ، مثل ما رواه الشيخان فى الموثق عن اسحاق بن عمار عن أبى جعفر عليه السلام أن علياً عليه السلام كان يعزّر فى الهجاء ولا يجلد الحد إلا فى القرية المصرحة أن يقول : يا زان أو يا بن الزانية أو لست لايبك (٣) .

(١) التهذيب باب الحد فى القرية والسب الخبر ٦٦-٦٧ من كتاب الحدود

(٢) الكافى باب الرجل يقذف امرأته وولده خبر ١٢-١٣ والتهذيب باب الحد فى القرية والسب

الخ خبر ٦٣

(٣) التهذيب باب الحد فى القرية والسب الخ خبر ١٠٥-١٠٦ وأورد الثانى فى الكافى باب

ما يجب فيه التعزيز فى جميع الحدود خبر ١٧٠٣

لم يكن يحد في التعريض حتى يأتى بالفرية المصرحة مثل يازان ، ويا ابن الزانية
اولست لايبك .

وروى الحسن بن محبوب ، عن عباد بن صهيب قال : سئل ابو عبد الله عليه السلام
عن نصراني قذف مسلماً فقال له : يازان . (ويا ابا الزانية - خ) قال : يجلد ثمانين
جلدة لحق المسلم ، وثمانين جلدة الأسوطلا لحرمة الاسلام ، ويحلق رأسه ويطاف
به في اهل دينه لكي ينكل غيره .

و في الصحيح عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام :
عن رجل سب رجلاً بغير قذف بعرض به (اي يكتفى بالفرية) هل يجلد ؟ قال : عليه
تعزير . وتقدم اخبار (لم اجدك عذراء) فانها كناية عن الزنا .

وروى الحسن بن محبوب عن عباد بن صهيب رضي الله عنه في الموثق كالشيخين (١)
وبدل على انه يحد الذمي على قذف المسلم ويعزر زائداً عليه .

(ولا ينافي) ذلك ما روياه في الصحيح عن ابن مسكان عن ابي بصير قال
قال : حد اليهودي والنصراني والمملوك في الخمر والفرية سواء ، وانما صولح اهل
الذمة على ان يشربوها في ميوتهم .

وفي الموثق كالصحيح ، عن سماعة قال : سألت عن اليهودي والنصراني يقذف
صاحب ملة على ملته والمجوسي يقذف المسلم قال : يجلد الحد .

وروى الشيخ في الحسن كالصحيح ، عن بكير ، عن احدهما عليه السلام انه قال :
من اقترى على مسلم ضرب ثمانين يهودياً كان او نصرانياً او عبداً ، (لان التساوي) في اصل
الحد وجوب الحد لا ينافي وجوب التعزير لدليل آخر .

(١) اورده والثلاثة التي بعده في التهذيب باب الحد في الفرية والسب الخ خبر ٢٩-٢٨-٢٧

٣١ والاولين في الكافي باب ما يجب على اهل الذمة من الحدود وخبر ٤-٥-٥

و روى عن صفوان : عن ابى بكر الحضرمى عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل يفترى على رجل من جاهلية العرب ، قال : يضرب حداً ، قلت : يضرب حداً ؟ قال : نعم ان ذلك يدخل على رسول الله صلى الله عليه وآله .

﴿ و روى ، عن صفوان ، عن ابى بكر الحضرمى ﴾ فى الحسن كالصحيح كالشيخ (۱) ﴿ يفترى على رجل من جاهلية العرب ﴾ من آباء رسول الله صلى الله عليه وآله والحال انه ورد الروايات المتواترة انه صلى الله عليه وآله كان ينقل من الاصلاب الطاهرة الى الارحام المطهرة او الاعم ،

ويحمل الحد فى غيرهم على التعزير كما فى غير جاهلية العرب ، لما رواه الشيخان فى الموثق كالصحيح ، عن اسماعيل بن الفضل قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الافتراء على اهل الذمة واهل الكتاب هل يعجل المسلم الحد فى الافتراء عليهم ؟ قال لا ولكن يعزّر .

وفى الصحيح ، عن عبد الله بن سنان عن ابى عبد الله عليه السلام انه نهى عن قذف من ليس على الاسلام الا ان يطلق على ذلك منهم وقال : ايسر ما يكون انه كذب .

وفى الحسن كالصحيح ، عن الحلبي عن ابى عبد الله عليه السلام انه نهى عن قذف من كان على غير الاسلام الا ان تكون اطلعت (او الا ان يكون قد اطلع) على ذلك منه .

قال الظاهر انه لا بأس بنسبة معوية و زياد بن ابيه وعبيد الله بن زياد بل عمر بن الخطاب فى نسبه و أبنته (۲) كما ورد الاخبار من الطرفين لكن لم يثبت فى

(۱) اورده والثلاثة التى بعده فى التهذيب باب الحد فى القرية والسب الخ خبر-۵۳-۵۰-

۵۱-۵۲ واورد الاول فى الكافى باب ما يجب فيه من التعزير فى جميع الحدود خبر-۳-والثلاثة الاخير

باب كراهة قذف من ليس بمسلم خبر ۱-۲-۳ من كتاب الحدود

(۲) الابنة بالضم العقلة فى العود والعيب (القاموس)

الآخر مثل ما ثبت في الأولين ، فلاحوط الكف عنهم ، وإن كان أهل السنة يتفاحشون في نقل أبنته بدون شناعة و قبح عندهم ليكون عذراً لهم سيما في علمائهم .

و سمعت من ثقة أنه سمع من و اعط بخارا أنه كان ينقل من حلم عمر أنه كان نائماً و ورد عليه لوطي فاستيقظ و لم يتكلم لئلا يحصل له الخجالة ، لكن الاحتياط في الدين كف اللسان عن القذف مطلقا .

كما روي في الحسن كالصحيح . عن ابن أبي عمير ، عن أبي الحسن الحذاء قال : كنت عند أبي عبدالله عليه السلام فسألني رجل ما فعل غريمك ؟ قلت : ذاك ابن الفاعلة فنظر إلى أبو عبدالله عليه السلام نظراً شديداً قال : قلت : جعلت فداك أنه مجوسى أمه اخته قال : أوليس ذلك في دينهم نكاح ؟ .

و في القوي عن عمرو بن شمر قال : كان لأبي عبدالله عليه السلام صديق لا يكاد يفارقه إذا ذهب مكاناً ، فيينا هو يمشي معه في الحذائين ، و معه غلام له سندی يمشي خلفهما إذا التفت الرجل يريد غلامه ثلاث مرات فلم يره فلما نظر في الرابعة قال يا بن الفاعلة أين كنت ؟ قال : فرفع أبو عبدالله عليه السلام يده فصك بها جبهة نفسه ، ثم قال : سبحان الله تقذف أمه فدكنت اري (او اريتني) أن لك ورعاً فإذا ليس لك ورع فقال : جعلت فداك أن أمه سندية مشركة فقال أما علمت أن لكل أمة نكاحاً تنح عنى قال : فمارأيت يمشي معه حتى فرق بينهما الموت وفي رواية أخرى أن لكل أمة نكاحاً يحتجزون به عن الزنا .

وفي الحسن كالصحيح عن عبدالله بن سنان قال : قذف رجل رجلاً مجوسياً عند أبي عبدالله عليه السلام فقال له : مه فقال الرجل يفسح أمه واخته ؟ فقال : ذاك عندهم نكاح في دينهم .

و روى الكليني في الحسن كالصحيح ، عن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام

قال : دخل يهودى على رسول الله ﷺ وعائشة عنده فقال : السام عليكم فقال رسول الله ﷺ عليكم ، ثم دخل آخر فقال : مثل ذلك فرد عليه على ما رد على صاحبه ثم دخل آخر فقال مثل ذلك فرد رسول الله ﷺ كما رد على صاحبه ففضبت عائشة فقالت عليكم السام والغضب واللينة يا معشر اليهود ، يا اخوة القردة وا لخنازير فقال لها رسول الله ﷺ : يا عائشة : إن الفحش لو كان ممثلاً لكان مثال سوء ، ان الرفق لم يوضع على شيء قط الاذانه و لم يرفع عنه قط الاثانه . قالت : يا رسول الله اما سمعت الى قولهم : السام عليكم ؟ فقال : بلى اما سمعت ما رددت عليهم ، قلت : عليكم فاذا سلم عليكم مسلم فقولوا : السلام عليكم ، و اذا سلم عليكم كافر قولوا : عليكم (١) .

وفى الصحيح ، عن عمر بن يزيد ، عن ابي عبدالله قال : كان فى بنى اسرائيل رجل فدعا الله تعالى ان يرزقه غلاماً ثلاث سنين فلما رأى ان الله تعالى لم يعجبه (اولا يعجبه) قال : يا رب ابعدنا منك فلا تسمعنى ام قريب انت منى فلا تجيبنى ؟ قال : فانه آت فى منامه فقال : إنك تدعو (او دعوت) الله عز وجل منذ ثلاث سنين بلسان بذى و قلب عات غير نقي ونية غير صادقة فاخرج عن بذائك وليتق الله قلبك ولتحسن نيتك قال فعلم الرجل ذلك ثم دعا الله تعالى فولد له غلام (٢) .

وفى الحسن كالصحيح ، عن عبدالله بن سنان ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : اذا رأىتم الرجل لا يبالي ما قال ولا ما قيل له فانه لئيم (اى لزية) او شرك شيطان .

وفى الموثق كالصحيح ، عن ابي بصير ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : ان من علامات

(١) اصول الكافي باب التسليم على اهل الملل خبر ١- من كتاب العشرة ،

(٢) اورده والاربعة التى بعده فى اصول الكافي باب البدء خبر ٧-٢-١-٣-٤- من كتاب

وروی جعفر بن بشیر ، عن الحسين بن ابی العلاء ، عن ابی مخلد السراج عن ابي عبد الله عليه السلام انه قضی فی رجل دعا آخر ابن المجنون وقال الآخر له : بل انت ابن المجنون ، فامر الاول ان یجلد صاحبه عشرين جلدة وقال : اعلم انه ستعقب مثلها عشرين ، فلما جلده اعطی المجلود السوط فجلده عشرين ، نکالا ینکلهما .

شرك الشيطان الذي لا يشك فيه ان يكون فحاشاً لا يبالي ما قال ولا ما قيل له .
وفى القوي كاصحيح عن سليم بن قيس ، عن امير المؤمنين عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله ان الله تعالى حرم الجنة على كل فحاش بذى قليل الحياء لا يبالي ما قال ولا ما قيل له فانك ان فتشته لم تجده الا لغيره او شرك شيطان فليل يا رسول الله و فى الناس شرك شيطان ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله اما تقرأ قول الله عز وجل وشاركهم فى الاموال و الاولاد ؟ قال : و سئل رجل فقيها هل فى الناس من لا يبالي ما قيل له ؟ قال : من تعرض للناس فشتهم وهو يعلم انهم لا يتركونه فذلك لا يبالي ما قال ولا ما قيل فيه .
وعن ابی جعفر عليه السلام قال : ان الله يبغض الفاحش المتفحش الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة .

وروی جعفر بن بشیر في القوي كاصحيح كالشيخين (۱) و يدل على ان في السب التعزير للبادى وغيره و روي في الموثق كاصحيح عن ابی مريم ، عن ابی جعفر عليه السلام قال : قضی امير المؤمنين عليه السلام فى الهجاء التعزير .
و عن ابی حنيفة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قال لآخر : يا فاسق قال : لاحد عليه ويعزر .

و فى القوي ، عن جراح المدائنى عن ابی عبد الله عليه السلام قال : اذا قال الرجل

(۱) اورده والسبعة التى بعده فى الكافى باب ما يجب فيه التعزير فى جميع الحدود خبر ۱۱

۱۹-۱۵-۶-۵-۲-۳ واورد الاربعة الاول والسادس فى التهذيب باب الحدود فى الزنا خبر ۸۳

۸۲-۷۷-۸۱-۸۰ والخامس فى باب من الزیادات خبر ۱ من کتاب الحدود

وروى محمد بن عبد الله بن هلال ، عن عقبة بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال سأله عن رجل قال لامرأته : يا زانية قال بجلد حدّاً و يفرق بينهما بعد ما جلد ، ولا تكون امرأته قال وإن كان قال كلاماً أفلت منه من غير أن يعلم شيئاً أراد أن يفيظها به فلا يفرق بينهما .

للرجل انت خبيث وانت خنزير فليس فيه حد ولكن فيه موعظة و بعض العقوبة و في القوي كالصحيح ، عن حماد بن عثمان قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام كم التعزير ؟ فقال : دون الحد ، قال : قلت دون ثمانين ؟ قال : فقال : لا ولكنها دون الأربعين فانها حد المملوك . قال : قلت : و كم ذلك ؟ قال : قال علي قدر ما يرى الوالي من ذنب الرجل وقوة بدنه .

و في الموثق كالصحيح عن اسحاق بن عمار قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التعزير كم هو ؟ قال : بضعة عشر سوطاً ما بين العشرة الى العشرين - اي في الغالب .

و في الصحيح . عن عبد الله بن سنان قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجلين افتريا كل واحد منهما على صاحبه فقال : يدرأ عنهما الحد ويمزران .

و في القوي كالصحيح ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل سب رجلاً بغير قذف عرض به هل عليه حد ؟ قال : تعزير .

وروى الشيخ في القوي كالصحيح ، عن مسعدة بن صدقة ، عن جعفر عن أبيه عن علي بن الحسين قال : من قال لصاحبه : لا ب لك ولا أم لك فليصدق بشيء ومن قال : لا وأبي فليقل : أشهد أن لا إله إلا الله فانها كفارة لقوله (١) .

وروى محمد بن عبد الله بن هلال في القوي وهو كالأخبار السابقة في أن زنا المرأة سب للفسخ وهذا أبعد منه الآن تحمل المرأة على الخرساء الصماء أو يحمل على الطلاق استحباباً :

وروی الشیخان فی الصحیح ، عن عبداللہ بن سنان عن ابی عبداللہ علیہ السلام قال :
اذا قذف الرجل امرأته ثم اكدب نفسه جلد الحد وكانت امرأته وان لم يكذب
نفسه تلاعنا ويفرق بينهما (۱) .

وفی الصحیح ، عن یونس ، عن محمد بن مضارب ، عن ابی عبداللہ علیہ السلام قال
من قذف امرأته قبل ان يدخل بها جلد الحد وهي امرأته .

وفی الحسن كالصحیح ، عن ابن ابی عمیر ، عن بعض اصحابه قال : قلت
لابی عبداللہ علیہ السلام : الرجل يقذف امرأته قبل ان يدخل بها قال : يضرب الحد
ويخلى بينه وبينها .

وفی الحسن كالصحیح ، عن محمد بن مسلم قال : سألت عن الرجل يفترى
على امرأته قال : يجلد ثم يخلى بينهما ولا يلاعنها حتى يقول : اشهد اني رأيتك
تفعلين كذا وكذا .

وفی الصحیح ، عن ابی بصیر ، عن ابی عبداللہ علیہ السلام انه قال فی الرجل
يقذف امرأته يجلد ثم يخلى بينهما ولا يلاعنها حتى يقول انه قد رأى من يفجر بها
بين رجلها .

وفی الحسن كالصحیح ، عن محمد بن مسلم قال : سألت ابا جعفر علیہ السلام عن
رجل قذف ابنه بالزنا قال : لو قتله ما قتل به وإن قذفه لم يجلد له ، قلت : فان
قذف ابوه امه ؟ قال : ان قذفها واتفى من ولدها تلاعنا ولم يلزم ذلك الولد الذي
اتفى منه وفرق بينهما ولم تحل له ابداً ، قال : وان كان قال لابنه وامه حية ،
يا بن الزانية ولم يتنف من ولدها جلد الحد لها ولم يفرق بينهما ، قال : وان

(۱) اورده والسنة التي بعده في الكافي باب الرجل يقذف امرأته وولده خبر ۱۲۳۰۴

۸-۹-۱۳-۶ واورد غیر الثانی فی التہذیب باب الحد فی القرية والسب الخ خبر ۵۶-۵۷-۵۹

۶۱-۶۲-۵۸ واورد الاخیر ایضاً فی باب اللعان خبر ۲۷ من کتاب الطلاق

وقال امير المؤمنين عليه السلام : اذا كان في الحد لعل او عسى فالحد معطل .
وقال الصادق عليه السلام قاذف اللقيط يحد .

كان قال لابنه : يا بن الزانية وامه ميتة ولم يكن لها من يأخذ بحقها منه الأولدها منه فانه لا يقيم عليه الحد لان حق الحد قد صار لولده منها وان كان لها ولد من غيره فهو وليها يجلد له وان لم يكن لها ولد من غيره وكان لها قرابة يقومون بأخذ الحد يجلد لهم .

وفي الموثق كالصحيح ، عن عباد بن صهيب ، عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اوقفه الامام للامان فشهد شهادتين ثم نكل واكذب نفسه قبل ان يفرغ من اللعان قال يجلد حد القاذف ولا يفرق بينه وبين امرأته وسيجىء ايضا .

﴿ وقال امير المؤمنين عليه السلام ﴾ اي ليس في الحد تاخير ولا رافة كما قال الله تعالى ولا تأخذكم بهما رافة في دين الله .

﴿ وقال الصادق عليه السلام ﴾ روى الكليني في الحسن كالصحيح ، عن ابن محبوب والشيخ في الصحيح ، عن بعض اصحابه ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال يحد قاذف اللقيط ويحد قاذف ابن الملاعة (١) - اما اللقيط فانه وان كان الغالب ان الناس يطرحون اولاد الزنا لكنهم يطرحون للفقر وللموت الابوين او احدهما ايضا فلا يجوز قذفه بأنه ولد زنا واما ابن الملاعة فلا يعلم ان الوالد صادق فيما رماه به مع ان الوالدة دفع القذف باللعان وروى في الصحيح عن سليمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال : يجلد قاذف الملاعة (٢) .

وفي الصحيح عن ابي بصير ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن رجل قذف امرأته قتلا عنها ، ثم قذفها بعد ما تفرقا ايضا بالزنا عليه حد آخر ؟

(١-٢) الكافي باب حد القاذف خبر ١٩ - ١٣ واورد الاول في التهذيب باب اللعان

خبر ٢٨ من كتاب الطلاق والثاني في باب الحد في القرية الخ خبر ٨ .

والمرأة اذا قذفت زوجها وهو اصرم يفرق بينهما ثم لا تحل له ابداً .
 وروی ابن محبوب عن هشام بن سالم ، عن ابي بصير قال : سئل ابو عبد الله عليه السلام
 عن رجل قذف امرأته بالزنا و هي خرساء صماء لا تسمع ما قال فقال : ان كان لها
 بينة يشهدون لها عند الامام جلده الحد وفرق بينهما ثم لا تحل له ابداً وان لم يكن
 لها بينة فهي حرام عليه ما اقام معها ولا اثم عليها منه .
 وفي رواية السكوني ان علياً عليه السلام قال : من اقرب ولد ثم نفاء جلد الحد والزمر الولد .

قال : نعم عليه حد (۱) .

وفي الحسن كالصحيح ، عن الحلبي ، عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل
 قذف ملاءنة قال : عليه الحد (۲) . وقد تقدم في باب اللعان ان قذف الابن ايضاً
 موجب للحد .

﴿ والمرأة اذا قذفت ﴾ رواه الشيخان في الصحيح ، عن ابن محبوب ، عن بعض
 اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام في امرأة قذفت زوجها و هو اصرم قال : يفرق بينهما
 وبينه ولا تحل له ابداً (۳) .

وعمل به المصنف ولم يعمل به الاصحاب ، وفي عكسه روايات مع عمل
 الاصحاب عليها كما ستذكر .

﴿ وروی ابن محبوب ﴾ في الصحيح كالشيخين (۴) ﴿ قال : ان كان لها بينة ﴾
 اي بقذف الزوج وتقدم مع غيره من الاخبار .

﴿ وفي رواية السكوني ﴾ في القوي كالشيخين (۵) ﴿ قال : من اقرب ولد ﴾

(۱) الكافي باب الرجل يقذف امرأته خبر ۱۰ من كتاب الحدود والتهذيب باب اللعان خبر ۲۷
 من كتاب الطلاق وباب الحد في القرية والسب الخ خبر ۶۲ من كتاب الحدود

(۲) الكافي باب حد القاذف خبر ۸

(۳) الكافي باب اللعان خبر ۱۹ والتهذيب باب اللعان خبر ۳۳

(۴) الكافي باب اللعان خبر ۱۸ - والتهذيب باب اللعان خبر ۳۲

(۵) اورده والذين بعده في التهذيب باب الحد في القرية والسب الخ خبر ۱۰۲-۹۲-۱۰۶

وفي رواية يونس بن عبد الرحمن عن بعض رجاله عن ابي عبد الله عليه السلام قال :
كل بالغ من ذكر او انثى اقترى على صغير او كبير ، او ذكر او انثى او مسلم او حر
او مملوك فعليه حد الفرية ، وعلى غير البالغ حد الادب .

وان لم يلحق له الا بالاقرار او ينتفى عنه بالانكار كولد الامة والمتعة .
وروى الشيخان ، عن محمد بن سنان عن العلاء بن الفضيل عن ابي عبد الله
عليه السلام قال : قلت له : الرجل ينتفى من ولده وقد اقرب به ؟ فقال : ان كان الولد من
حرة جلد الحد خمسين سوطاً حد المملوك وان كان من امة فلا شيء عليه - ولم
يعمل به الاصحاب ويمكن حمل الحرة على مكاتبه اعتق منها خمسة اثمانها كما
سيجي .

وفي رواية يونس بن عبد الرحمن * فانه وان لم يذكر لكن روى ، عن
ابن الوليد ان اخبار يونس كلها صحيحة الا فيما يرويه عنه محمد بن عيسى والمصنف
ذكر مكرراً ان ما صححه فهو عندي صحيح ، مع ان الظاهر انه اخذ من كتاب يونس ورواه
الشيخ في الصحيح عنه * عن بعض رجاله * ولا يضر الارسال * عن ابي عبد الله عليه السلام قال :
كل بالغ * فلا حد على الصبي ، بل يؤذب من ذكر او انثى ولا فرق بينهما في الحد اقترى
بالنسبة الى الزنا او اللواط * على صغير * في النسب او قذف امه * او كبير او
ذكر او انثى * ولا فرق بينهما * او مسلم * وفي ياب (او كافر) اي اذا كانت
امه مسلمة لما تقدم انه لا حد في فرية الكفار او يعم الحد بحيث يشمل التعزير
* او حر او مملوك * كما سيجي .

* فعليه حد الفرية * ثمانون جلدة * وعلى غير البالغ * لو اقترى
* الادب * بحسب ما يراه الحاكم او الاب والجد للاب ، روى الشيخان في الحسن
كالصحيح ، عن عبد الله بن سنان قال قال ابو عبد الله عليه السلام قضي امير المؤمنين عليه السلام ان
الفرية ثلث يعني ثلثة وجوه رمى الرجل الرجل بالزنا واذا قال : ان امه زانية واذا ادعى

لغيرايه فذلك فيه حد، ثمانون (١).

وفي الموثق عن سماعة عن ابي عبدالله عليه السلام في الرجل اذا قذف المحصنة قال :
يجلد ثمانين حراً كان او مملوكاً (٢).

وفي الحسن كالصحيح عن الحلبي ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اذا قذف العبد الحر
جلد ثمانين وقال هذا من حقوق الناس (٣).

وفي الحسن كالصحيح ، عن سليمان بن خالد عن ابي عبدالله عليه السلام انه سئل
عن المكاتب افتري على رجل مسلم قال : يضرب حد الحر ثمانين ، أدنى من مكاتبته
شيئاً اولم يؤد، الخبر.

وفي الحسن كالصحيح ، عن ابي بكر الحضرمي قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام :
عن عبد مملوك قذف حراً قال : يجلد ثمانين هذا من حقوق الناس الخبر.
وفي الموثق كالصحيح عن سماعة قال سأله عن المملوك يفتری على الحر قال :
يجلد ثمانين قلت فانه زني قال : يجلد خمسين.

وفي القوي كالصحيح ، عن ابي الصباح الكناني ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال :
سألته عن عبدا افتري على حر قال : يجلد ثمانين .

وفي القوي كالصحيح ، عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام في مملوك قذف محصنة
حرة قال يجلد ثمانين لانه انما يجلد لحقها (٤).

وفي الموثق كالصحيح، عن سماعة قال : يجلد المكاتب اذا زني على قدر ما اعتق
منه فان قذف المحصنة فعليه ان يجلد ثمانين حراً كان او مملوكاً (٥).

(٢-١) الكافي باب حد القاذف خبر ١-٢ والتهذيب باب حد القرية والسب خبر ١-٢

(٣) اورده والثقة التي بعده في الكافي باب ما يجب على الممالك والمكاتبين من الحد خبر-

١-١٧-١٩-٢-٣ والتهذيب باب الحد في القرية والسب الخ خبر ٣٥-٣٩-٤٠-٣٦

(٤-٢) الكافي باب ما يجب على الممالك والمكاتبين من الحد خبر ٩-١٣ والتهذيب باب حد

القرية والسب الخ خبر ٣٨ - ٣٩

وروى الشيخ في الحسن كالصحيح ، عن بكير ، عن أحدهما عليهما السلام ، أنه قال : مَنْ اقترى على مسلم ضرب ثمانين يهودياً كان أو نصرانياً أو عبداً (١).

وفي الصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام قال : سألت عن العبد يفترى على الحر قال : يجلد حداً.

(فأما) ما رواه في الصحيح ، عن محمد ، عن أبي جعفر عليه السلام في العبد يفترى على الحر قال : يجلد حداً الأسوطاً أو سوطاً.

وفي الموثق كالصحيح ، عن سماعة قال : سألت عن المماوك يفترى على الحر قال عليه خصون جلدة .

وفي القوي ، عن القسم بن سليمان بسندين قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العبد إذا اقترى على الحر كم يجلد ؟ قال : أربعين وقال : إذا أتى بفاحشة فعليه نصف العذاب .

(فمحمول) على التقية لأنه مذهب أكثر العامة في التنصيف أو التعزير ، و يمكن حملها على ما إذا كان القرية بغير الزنا و كان التعزير برأى الحاكم وتقدم الأخبار في أنه لا حد في القرية على الكفار ، وإنما يعزر .

أما إذا كانت الكافرة تحت المسلم فإنه يحد لحرمة الإسلام لما روي في القوي كالصحيح ، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال : النصرانية واليهودية تكون تحت المسلم فتقذف ابنها قال : يضرب حداً (كما في في) ويضرب القاذف (كما في ب) لأن المسلم حصنها (٢) .

(١) أورده والأربعة التي بعده في التهذيب باب الحد في القرية والسب الخ خبر -

٢١ - ٢٥ - ٢٢ - ٣٦ - ٢٣ و ٢٧

(٢) أورده والأربعة التي بعده في الكافي باب حد القاذف خبر ٢١ - ٢٣ - ٣ - ٥ -

٢٥ - وأورد الأربعة الأول في التهذيب باب الحد في القرية والسب الخ خبر ١٣ - ١٧ - ٣ - ١٦ -

واما قذف غير البالغ ، فروى في الصحيح ، عن ابي بصير ، عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يقذف الصبية بجلد ؟ قال : لا حتى تبلغ

وفي القوي كالصحيح ، عن ابي بصير ، عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يقذف الرجل بالزنا قال : بجلد هو في كتاب الله عز وجل و سنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم قال : وسألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقذف الجارية الصغيرة فقال : لا يجلد الا ان تكون قد ادركت او قاربت .

وفي القوي كالصحيح ، عن ابي مريم الانصاري قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن غلام لم يحتمل يقذف الرجل هل يجلد ؟ قال : لا وذلك لو ان رجلا قذف الغلام لم يجلد .

وفي القوي كالصحيح ، عن ابي بصير قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقذف الجارية الصغيرة قال : لا يجلد الا ان تكون قد ادركت او قاربت .

اما اذا قذف مملوكاً فيعزّر ، لما روي في القوي كالصحيح ، عن عبيد بن زرارة قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : لو أنيت برجل قد قذف عبداً مسلماً بالزنا لا تعلم منه الاخيراً لضربته الحد حد الحر الأسوطاً (١) ،

وروى الشيخ في الصحيح ، عن منصور بن حازم ، عن ابي عبد الله عليه السلام في الحر يفترى على المملوك قال يسئل فان كانت امه حرة جلد الحد (اي التعزير) او اذا كانت امه حرة فهو حر (٢) .

وفي الموثق كالصحيح ، عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : من افترى على مملوك عزّ له حرمة الاسلام .

(١) الكافي باب حد القاذف خبر ١٧ والتهذيب باب الحد في القرية والسب الخبر ٣١

(٢) اورده والاربعة التي بعده في التهذيب باب الحد في القرية والسب الخبر ٣٣

و قال علي عليه السلام لا حد على مجنون حتى يفيق ولا على الصبي حتى يدرك

وفي القوي كالصحيح عن حمزة بن حمران ، عن احدهما عليه السلام قال سألت عن رجل اعتق نصف جاريته ثم قذفها بالزنا قال : فقال ادى عليه خمسين جلدة ويستغفر الله ، قلت : ارايت ان جعلته في حل وعفت عنه؟ فقال : لا ضرب عليه اذا عفت عنه من قبل ان يرفعها قلت : فيغلى رأسها منه حين اعتق نصفها؟ قال : نعم ونصلى وهي مخمرة الرأس ولا تنزوح حتى تؤدي ما عليها او يستق النصف الآخر .
والظاهر ان الخمسين باعتبار ان لنصفها الحرار بعين وللمملوك عشرة ،
تعزيراً .

وروى الشيخ في الموثق عن غياث بن ابراهيم ، عن جعفر عن ابيه عليه السلام قال : جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله : انى قلت لامتى : يا زانية فقال هل رايت عليها زنا؟ فقالت : لا فقال : اما انها سيقاد (او ستقاد) منك يوم القيمة فرجعت الى امها فاعطتها سوطاً ثم قالت : اجلدني فآبت الامة فاعتقتها ثم اتت النبي صلى الله عليه وسلم فاخبرته فقال : عسى ان يكون به .

وفي الصحيح ، عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في المملوك يدعوا الرجل لغير ابيه قال : اذى ان يعرى جلده ، قال : وقال في رجل دعى لغير ابيه اقم بينتك امكنك منه فلما اتى بالبينة قال ان امه كانت امة قال ليس عليك حد سبه كما سبك واعف عنه ان شئت .

فيمكن ان يكون لعدم عدالة الشهود او يقال بالفرق بين الاقتراء بالعلم وبين ما يقال عند الغضب من غير قصد الى الواقع ، بل لمجرد التشفى كما هو المتعارف الآن او يكون التشبيه في اصل السب كما يقول له : حماد او خنزير كما تقدم .

وقال علي عليه السلام ﴿ رَوَاهُ الشَّيْخُ فِي الْقَوَى كَالصَّحِيحِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى ،

ولا على النائم حتى يستيقظ .

وروى الحسن بن محبوب عن العلاء وابي ايوب عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر

عن جعفر بن محمد عن ابيه عن علي عليه السلام قال (۱) : ﴿ لا حد على مجنون حتى يفيق ﴾ ويزول جنونه .

هذا اذا كان السب حال الجنون فظاهر اما اذا زنا اولاً ط حال الافاق ثم صار مجنوناً فالظاهر انه يحد ، لما رواه الشيخان في الصحيح ، عن ابي عبيدة عن ابي جعفر عليه السلام في رجل وجب عليه حد فلم يضرب حتى خولط فقال : ان كان اوجب على نفسه الحد وهو صحيح لاعلة به من ذهاب عقله اقيم عليه الحد كائناً ما كان (۲) - و تقدم .

﴿ ولا على الصبي ﴾ الحد التام ﴿ حتى يدرك ﴾ ويبلغ فلا يحد المراهق ولا يترك المميز بل يؤدب ﴿ ولا على النائم حتى يستيقظ ﴾ ويحصل له الشعور التام ، فلو قام من النوم ولم يعرف احداً و كان عطشاً فآخذ شرباً وشرب فلا يحد ونحن شاهدنا اشياء غريبة من النائم من الاكل والشرب والصلوة و كان نائماً فاذا استيقظ انكر جميع ذلك ، ويمكن تعميم الحد بحيث يشمل القصاص فلو انقلب الطر على الولد او غيره على غيره او ركل برجله على غيره فمات منه فلا يقاد ولا يحد .

﴿ وروى الحسن بن محبوب ﴾ في الصحيح كالشيخين (۳) ، ويدل على انه يحد بفريق واحدة ولا يحد في الزنا حتى يقر اربع مرات كما تقدم ، وظاهره يدل على عدم التفريق بآقراره بالزنا .

(۱) التهذيب باب من الزيادات خبر ۴۰ من كتاب الحدود

(۲) التهذيب باب حدود الزنا خبر ۵۸ ولم نثر عليه في الكافي

(۳) اورده والذي بعده في التهذيب باب الحد في القرية والسب الخ خبر ۵۸ - ۶۹ واورد

الاول في الكافي باب الرجل يقذف امرأته ولده خبر ۱

في رجل قال لامرأته يا زانية انا زيت بك ، قال : عليه حد واحد لقذفه اياها
و اما قوله : انا زيت بك فلاحداً عليه فيه الآن يشهد على نفسه اربع مرات بالزنا
عند الامام .

و روى الحسن بن محبوب ، عن نعيم بن ابراهيم ، عن مسمع ابي سيار عن
ابي عبد الله عليه السلام في اربعة شهدوا على امرأة بالفجور احدثهم زوجها . قال : يجلدون
الثلاثة ، ويلاعنها زوجها ويفرق بينهما ولا تحل له ابداً .

و قد روى ان الزوج احد الشهود ، قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله -
هذان الحديثان متفقان غير مختلفين وذلك انه متى شهد اربعة على امرأة بالفجور
احدثهم زوجها ولم ينف ولدها فالزوج احد الشهود ومتى نفى ولدها مع اقامة الشهادة
عليها بالزنا جلد الثلاثة الحد ولاعنها زوجها وفرق بينهما ولم تحل له ابداً لان

و روى الحسن بن محبوب عن نعيم بن ابراهيم وهو غير موجود في كتب
الرجال لكن فيها نعيم القابوسي الثقة ، ويمكن ان يكون ذلك لكن الاحتمال لا يكفي
في الحكم بالصحة فالخبر قوي كالمصحيح للحسن بن محبوب ، ورواه الشيخ كذلك عن
مسمع ابي سيار عن ابي عبد الله عليه السلام وروى ايضا في القوي ، عن ابراهيم بن نعيم ،
عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن اربعة شهدوا على امرأة بالزنا احدثهم زوجها قال
يجوز شهادتهم (١) .

والظاهر ان ابن نعيم ابو الصباح الكتاني اولم يقع السهو عن النسخ بالتقديم
والتاخير والاسقاط لكن الاصحاب ذكروا خبر ابراهيم في الكتب الاستدلالية وغفلوا
عن هذا الخبر مع حكم الصدوق بصحته واكثرهم عملوا به .

و قد روى عن رواء الشيخ في القوي ، عن اسماعيل بن خراش (وهو مهمل)
عن زرارة ، عن ابي عبد الله عليه السلام في اربعة شهدوا على امرأة بالزنا احدثهم زوجها قال

اللعان لا يكون إلا بنفى الولد .

و إذا قذف عبد حراً جلد ثمانين جلدة لأن هذا من حقوق الناس .
وروى الحسن بن محبوب عن عبد الرحمن ، عن عبيدة بن زرارة قال : سمعت
أبا عبد الله عليه السلام يقول لو أتيت برجل قد قذف عبداً مسلماً بالزنا لأعلم منه الآخر

بلاعن الزوج ويجلد الآخرون (١)

وحمل على الاختلال بشروط الشهادة، مثل أن يدعى الزوج أو لائم يقيم الثلاثة
والأول على أنهم شهدوا مرة واحدة ، واستدلوا بالآية من الطرفين ، فللأول بقوله
تعالى (ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم) (٢) و ظاهر الاستثناء الاتصال مع صدق
وجود الشهادتين .

والآخر بقوله تعالى (لولا جاءوا بأربعة شهداء فإذ لم يأتوا بالشهداء فاولئك
عند الله هم الكاذبون) (٣) مع قوله تعالى (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا
بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة) (٤)

والحق أن المسئلة موضع اشكال والاحتياط يقتضى العمل بالآخر، والجمع
الذى ذكرها المصنف بناء على ما ذهب إليه من أن اللعان لا يكون إلا بنفى الولد ومستنده
خبر علي بن حديد و تقدم بطلانه .

﴿ وإذا قذف عبد حراً ﴾ قد تقدم الأخبار الكثيرة في ذلك مع ما يناقها
﴿ و روى الحسن بن محبوب عن عبد الرحمان ﴾ و في دفعي و يب عن
عبد العزيز العبدى (٥) و كان السهو من النساخ ﴿ عن عبيد بن زرارة ﴾ و تقدم
الأخبار فيه .

(١) التهذيب باب اللعان خبر ٢ من كتاب الطلاق و باب اليتام خبر ١٧٩ من كتاب الطلاق

(٢ - ٣ - ٤) النور - ٣ - ١٣ - ٢

(٥) الكافي باب حد القاذف خبر ١٧ و التهذيب باب الحد في القرية والسب الخ .

لضربته الحدّ الحرّ الأسوطا .

وروى الحسن بن محبوب ، عن حماد بن زياد عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سئل علي عليه السلام عن مكاتب اقترى على رجل مسلم فقال : يضرب حدّ الحرّ ثمانين جلدة أدى من مكاتبته شيئا أولم يؤدّ قيل له فان زنى وهو مكاتب ولم يؤدّ من مكاتبته شيئا؟ قال : هذا حق الله عز وجل يطرح عنه خمسون جلدة ويضرب خمسين وروى ابن محبوب ، عن مالك بن عطية ، عن أبي بصير . عن أبي عبد الله عليه السلام في امرأة قذفت رجلا قال : تجلد ثمانين جلدة ،

﴿ وروى الحسن بن محبوب عن حماد بن زياد ﴾ في القوي كالصحيح ، ورواها الكليني في الحسن كالصحيح عن الحسن بن محبوب عن حماد (١) ﴿ عن سليمان بن خالد ﴾ والظاهر ان (ابن زياد) زائد من النسخ لعدم وجوده في الرجال فالمضبر صحيح ، ويمكن ان يكون خبر الكليني قويا لما يوجد في الاخبار من رواية حماد بن زياد عن سليمان بن خالد ، وتقدم الاخبار فيه .

﴿ وروى ابن محبوب عن مالك بن عطية ﴾ في الصحيح كالشيخين (٢) ﴿ عن أبي بصير ﴾ ويدل على ان حد المرأة في القذف كحد الرجل .

وروى الشيخ في الصحيح و الكليني في الحسن كالصحيح ، عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في امرأة وهبت جاريتهما لزوجها فوقع عليها فحملت الامة فانكرت المرأة انها وهبتها له وقالت هي خادمي فلما خشيت ان يقام على الرجل الحد اقرت بأنها وهبتها له فلما اقرت بالهبة جلدها الحد بقذفها زوجها (٣) .

وفي الصحيح ، عن يونس عن بعض اصحابه رفعه قال : كان علي عهد امير -

(١) الكافي باب ما يجب على المالك والمكاتبين من الحد خبر ١٧

(٢- ٣) الكافي باب حد القاذف خبر ٢- ١٠ والتهذيب باب الحد في الفرية والسب

المؤمنين عليهم السلام رجلاً متواخياً في الله عز وجل فمات أحدهما وأوصى إلى الآخر في حفظ بنية كانت له فحفظها الرجل وأنزلها منزلة و لده في الإكرام واللفظ والتعاهد ثم حصره سفر فخرج وأوصى امرأته في الصبية فاطال السفر حتى إذا دركت الصبية و كان لها جمال و كان الرجل يكتب في حفظها و التعاهد لها فلما رأته ذلك امرأته خافت أن يقدم فيراها قد بلغت مبلغ النساء فيعجبه جمالها فيتزوجها فعمدت إليها هي ونسوة معها قد كانت أعدتهن فامسكنها لها ثم اقترعها (أي أزالته بكارتها) باصبعها فلما قدم الرجل من سفره وصار في منزله دعى البجارية فأبته أن تجيبه استحياء مما صارت إليه فألح عليها في الدعاء كل ذلك تأبى أن تجيبه فلما كثر عليها قالت له امرأته : دعها فانها تستحيى أن تأتيك من ذنب كانت فعلته قال وما هو ؟ قالت كذا وكذا ورمتها بالقبور فاسترجع الرجل ثم قام إلى البجارية فوبخها و قال لها : ويحك أما علمت ما كنت أصنع بك من اللطاف والله ما كنت أعدك إلا ببعض ولدى أداخواني وإن كنت لا تبتي فما دعاك إلى ما صنعت ؟ فقالت البجارية أما إذا قيل لك ما قيل فوالله ما فعلت الذي رمتني به امرأتك ولقد كذبت علي وإن القصة لكذا وكذا ووصفت له ما صنعت بها امرأته .

قال : فاخذ الرجل بيد امرأته و يد البجارية فمضى بهما حتى اجلسهما بين يدي أمير المؤمنين عليه السلام و أخبره بالقصة كلها و اقترت المرأة بذلك قال : و كان الحسن عليه السلام بين يدي أبيه فقال له أمير المؤمنين عليه السلام أقض فيهما فقال الحسن عليه السلام نعم ، على المرأة الحد لظنّها البجارية وعليها (مهر مثلها - خ) القيمة لا فتراعها أياها باصبعها قال فقال أمير المؤمنين عليه السلام صدقت قال أما لو كلف الجمل الطحن لفعل (١) والظاهر أنه عليه السلام ضربها مثلاً لاضطرار البجارية .

وروي في القوي عن السكوني قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام إذا سئلت الفاجرة

وروى محمد بن سنان ، عن العلاء بن الفضيل عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قلت

من فجربك ؟ فقالت فلان فَإِنَّ عَلَيْهَا حَدَّ بَفْجُورِهَا وَحَدَّ بَفْرِيتِهَا عَلَى الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ (١) .

وبالاسناد قال قال : رسول الله ﷺ لَا تَسْأَلُوا الْفَاجِرَةَ مَنْ فَجَّرَكَ ؟ فَكَمَا هَانَتْ عَلَيْهَا الْفُجُورُ يَهُونُ عَلَيْهَا أَنْ تَرْمِيَ الْبَرِيَّةَ الْمُسْلِمَ (٢) .

وفي الصحيح ، عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً غَائِبَةً لَمْ يَرَهَا فَقَذَفَهَا قَالَ يَجْلَدُ (٣) ،

وفي الصحيح ، عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام في عبد قذف امرأته وهي حرة قال : يَتْلَا عَنَّا أَنْ تَمُوتَ أَوْ تَمُوتَ الْحُرَّةُ سِوَاهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ .

وفي الصحيح ، عن محمد بن احمد بن الحسن عليه السلام قال : سَأَلْتُهُ عَنِ الْحُرِّ يَلْعَنُ الْمَمْلُوكَةَ قَالَ : نَعَمْ .

وفي الموثق كالصحيح . عن ابي بصير ، عن ابي عبد الله عليه السلام في اربعة شهداء على رجل بالزنا فلم يعدوا قال : يَضْرِبُونَ الْحَدَّ (٤) .

وروى محمد بن سنان عن العلاء بن الفضيل في القوي كالشيخين وتهدم في خبر السكوني انه يجلد الحد ويمكن حمل الخمسين على التعزير تقياً لأن بعض

(١) الكافي باب حد القاذف خبر ٢٠ والتهذيب باب الحد في القرية والسب -

الخ خبر ١٢

(٢) التهذيب باب الحدود في الزنا خبر ١٢٥

(٣) اورده والذين بعده في التهذيب باب الحد في القرية والسب الخ خبر ٦٦ -

٦٧ - ٦٨

(٤) اورده والذين بعده في التهذيب باب الحد في القرية والسب الخ خبر ٢٢ -

٩٢ - ٩٧ واورد الثاني في الكافي باب نواذر (آخر كتاب الحدود) خبر ١١ و الثالث باب

حد القاذف خبر ١٣

له الرجل ينتفى من ولده وقد اقربه قال : ان كان الولد من حرة جلد الاب خمسين سوطاً حداً للمملوك وان كان من امة فلا شيء عليه .

واذا قال رجل لرجل : انك تعمل عمل قوم لوط تنكح الرجال ضرب ثمانين جلدة وكذلك ان قال له : يامعفوج يا منكوح جلد حد القاذف ثمانين جلدة .
وان قذف رجل قوماً بكلمة واحدة فعليه حد واحد اذا لم يستهم بأسمائهم وان ساءهم فعليه لكل رجل سماء حد ، روى ذلك بريد المجلى عن ابي جعفر عليه السلام

بعض العامة لا يعدون قول الرجل لولده (لست ولدى) قذفاً ، وقد تقدم القول فى الجمع ايضاً .

﴿ واذا قال رجل ﴾ روى الشيخان فى القوى كالصحيح ، عن عباد البصرى عن جعفر بن محمد عليه السلام قال : اذا قذف الرجل الرجل فقال : انك لتعمل عمل قوم لوط تنكح الرجال قال : يجلد حد القاذف ثمانين جلدة .
وفى الموثق كالصحيح ، عن عباد بن صهيب ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سمعته يقول كان على عليه السلام يقول : اذا قال الرجل لرجل يامعفوج (اى الموطوء فى الدبر او المبروح الدبر ومخروقه بالجماع) يامنكوحاً فى دبره فان عليه الحد حد القاذف (١) .

﴿ وان قذف ﴾ رواه المصنف عن بريد المجلى وهو ثقة لم يذكر ، ورواه الشيخ فى الصحيح ، عن ابي الحسن السائى (والظاهر انه على بن سويد الثقة) عن بريد عن ابي جعفر عليه السلام فى الرجل يقذف القوم جميعاً بكلمة واحدة قال له : اذا لم يستهم فانما عليه حد واحد وان سئى فعليه لكل رجل حد (٢) .
ويؤيده ما رواه الشيخان فى الموثق كالصحيح ، عن الحسن المطار قال : قلت

(١) الكافى باب حد القاذف خبر ١٨ والتهذيب باب الحد فى القرية والسب الخبر ١٠

(٢) اورده والثقة التى بعده فى التهذيب باب الحد فى القرية والسب الخبر ٢٣-٢١ -

١٩ و ٢٠ وورد غير الاول فى الكافى باب الرجل يقذف جماعة خبر ٢ - ١ - ٢٥٣

و روى انهم ان اتوا به متفرقين ضرب لكل رجل منهم حداً واحداً و ان اتوا به مجتمعين ضرب حداً واحداً - و ان قذف رجل رجلاً فجلد ثم عاد عليه بالقذف فان كان قال : ان الذى قلت لك حق لم يجلد، و ان قذفه بالزنا بعد ما جلد فعليه الحد، و ان قذفه قبل ان يجلد بمشر قذفات لم يكن عليه الا حد واحد .

لابى عبد الله عليه السلام رجل قذف قوماً قال : قال : بكلمة واحدة ؛ قلت نعم قال يضرب حداً واحداً فان فرق بينهم فى القذف ضرب لكل واحد (او رجل منهم) حداً .

﴿ و روى ﴾ روى الشيخ فى الصحيح والكلينى فى الحسن كالصحيح عن جميل، وروى فى الصحيح . عن محمد بن حمران وروى الكلينى فى الموثق كالصحيح عن سماعة جيمعاً عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سأله عن رجل افترى على قوم جماعة قال : فقال ان اتوا به مجتمعين ضرب حداً واحداً و ان اتوا به متفرقين ضرب لكل واحد منهم حداً .

فيخص الخبران بهذه الاخبار ويكون الحاصل انه اذا قذف بلفظ واحد يكون عليه حد واحد واذا قذف بالفاظ متعددة فان جاء واجمياً كان عليه حد واحد وان جاء ومتفرقين كان لكل منهم حد، وهو مختار ابن الجنيد (ويحتمل) العكس بانه اذا قذفهم بالفاظ متعددة يتعدد الحد مطلقاً وان قذفهم بلفظ واحد فان جاءوا متفرقين يتعدد والأفلا وهذا هو المشهور بين الاصحاب (ويحتمل) ان يخص عموم كل واحد بالآخر بان يقال اذا قال بكلمة واحدة فعليه حد، ان جاؤا مجتمعين وفى التفريق، التفصيل والوسط اظهر الاحتمالات .

وروى الشيخ فى الموثق، عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام فى رجل افترى على نفر جميعاً فجلده حداً واحداً (١) وهو محمول على ما ذكرناه من التفاصيل .

﴿ وان قذف ﴾ روى الشيخان فى الصحيح عن محمد بن مسلم، عن ابي جعفر

وقال الصادق عليه السلام : لا حد لمن لا حد عليه يعني لو ان مجنوناً قذف رجلاً لم يكن عليه حد ، ولو قذفه رجل فقال له : يا زان لم يكن عليه حد ، روى ذلك ابو ايوب ، عن فضيل بن يسار عن ابي عبد الله عليه السلام .

عليه السلام في الرجل يقذف الرجل فيجلد فيعود عليه بالقذف قال : ان قال له : ان الذي قلت لك حق لم يجلد و ان قذفه بالزنا بعد ما جلد فعليه الحد و ان قذفه قبل ان يجلد بعشر قذفات لم يكن عليه الا حد واحد (۱) .

وفي القوي كالصحيح ، عن اسماعيل بن الفضل الهاشمي قال : سالت ابا عبد الله و ابا الحسن عليهما السلام عن امرأة زنت فانت بولد واقرت عند امام المسلمين بانها زنت و ان ولدها ذلك من الزنا فاقم عليها الحد و ان ذلك الولد نشأ حتى صار رجلاً فافتري عليه رجل هل يجلد من افتري عليه ؟ فقال يجلد ولا يجلد فقلت كيف يجلد ولا يجلد ؟ فقال من قال له : يا ولد الزنا لم يجلد انما يعزّر وهو دون الحد ومن قال له يابن الزانية جلد الحد تاماً ، فقلت : و كيف صار هذا هكذا ؟ فقال : انه اذا قال : يا ولد الزنا كان قد صدق فيه وعزّر على تعبيره امه ثانية (او ثالثة - خ) وقد اقيم عليها الحد و اذا قال له : يابن الزانية جلد الحد تاماً لفريقته عليها بعد اظهارها التوبة واقامة الامام عليها الحد (۲) .

وقال الصادق عليه السلام في الصحيح ، عن فضيل بن يسار (كالشيخين) قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : لا حد لمن لا حد عليه يعني لو ان مجنوناً قذف رجلاً لم ار عليه شيئاً ولو قذفه رجل فقال له : يا زان لم يكن عليه حد (۳) و الظاهر ان

(۱) الكافي باب حد القاذف خبر ۱۵ و التهذيب باب الحد في القرية و السب الخ

خبر - ۹

(۲) الكافي باب حد القاذف خبر ۷ و التهذيب باب الحد في القرية و السب الخ خبر ۱۵

(۳) اورده و الذي بعده في الكافي باب انه لا حد لمن لا حد عليه خبر ۲-۱ و التهذيب باب الحد

في القرية و السب الخ خبر ۸۸ - ۸۷

وروى هشام بن سالم، عن عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل قال لرجل يا ابن الفاعلة - يعني الزنا - فقال : ان كانت أمه حية شاهدة ثم جاءت تطلب حقها ضرب ثمانين جلدة . وان كانت غائبة انتظر بها حتى تقدم فتطلب حقها ، وان كانت قد ماتت ولم تعلم منها الأخيراً، ضرب المقرئ عليها الحد ثمانين جلدة .

وروى أبو أيوب ، عن حريز عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سأله عن ابن المنصوبة يفترئ عليها (عليه خ) الرجل فيقول له : يا ابن الفاعلة، فقال : اري (أبي عليه السلام - خ) عليه الحد ثمانين جلدة و يتوب الى الله عز وجل مما قال .

التفسير منه عليه السلام لكلام رسول الله ﷺ و يحتمل بعيداً ان يكون من الفضيل . وروى في الموثق كالصحيح ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال لاحد لمن لاحد عليه و تفسير ذلك لو ان مجنوناً قذف رجلاً لم يكن عليه شيء ولو قذفه رجل لم يكن عليه حد والظاهر انه على سبيل المثال لأن اللفظ عام شامل للمبني ايضاً .

وروى هشام بن سالم عن عمار الساباطي في الموثق كالصحيح كالشيخين (١) و يدل على ان مدار القذف بالمنسوب اليه الزنا لا المواجه به و للمواجه به التعزير ضرب المقرئ عليها مع طلب الوارث او اذا رأى الحاكم المصلحة في ذلك لكونه فعاشاً مثلاً .

وروى أبو أيوب في الصحيح والشيخان في الحسن كالصحيح (٢) عن حريز الى قوله يفترئ عليها وفيهما (عليه) وما في المتن احسن لان المنسوب اليه الزنا الأم ويطلق القرية للابن مجازاً للمواجهة .

(١) الكافي باب حد القاذف خبر ١١٩ و التهذيب باب الحد في القرية والسب

الخ خبر ٨٦

(٢) الكافي باب حد القاذف خبر ٩ و التهذيب باب الحد في القرية والسب الخ

خبر ١٢

وروى عن ابي ولاد الحنّاط انه قال : قال ابو عبد الله عليه السلام : انى امير المؤمنين عليه السلام برجلين قد قذف كل واحد منهما صاحبه فى بدنه فدرأ عنهما الحد وعزّهما

﴿وروى عن ابي ولاد الحنّاط﴾ (اوروى الحنّاط ابو ولاد الحنّاط) فى الصحيح كالشيخين (١) ويدل على سقوط الحد بالتقاذف لانه اعتدى عليه بمثل ما اعتدى عليه وان كان حراماً وعزّان وتقدم ايضاً صحيحة عبد الله بن سنان وفيهما قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول انى امير المؤمنين عليه السلام برجلين قد قذف كل واحد منهما صاحبه بالزنا فى بدنه فدرأ عنهما الحد وعزّهما كما فى بعض النسخ وما فى النسخ الكثيرة من الاسقاط فهو من النسخ.

وروى الشيخان فى الموثق كالصحيح عن اسحاق بن عمار ، عن ابي الحسن عليه السلام قال : يجلد المفترى ضرباً بين الضريين يضرب جسده كله . وفى الموثق كالصحيح ، عن سماعة بن مهران قال : سألته عن رجل يفترى كيف ينبغى للامام ان يضربه؟ قال : جلدين الجلدين . وفى الموثق كالصحيح ، عن اسحاق بن عمار عن ابي الحسن عليه السلام قال : المفترى يضرب بين الضريين يضرب جسده كله فوق ثيابه .

وفى القوى ، عن مسمع بن عبد الملك ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : الزانى اشدّ ضرباً من شارب الخمر ، وشارب الخمر اشدّ ضرباً من القاذف والقاذف اشدّ ضرباً من التعزير - اى من ضربه (٢) .

وروى الشيخ فى الموثق كالصحيح عن الشعيرى ، عن ابي عبد الله عن ابيه عن على بن ابي طالب عليهم السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : لا ينزع من ثياب القاذف الا الرداء (٣) .

(١) اورده والثلاثة التى بعده فى التهذيب باب الحد فى القرية والسب الخ خبر ٧٠
٢٨ - ٢٧ - ٢٩ واورد الثلاثة الاول فى الكافى باب صفة حد القاذف خبر ٣ - ١ - ٢ .

(٢) الكافى باب صفة حد القاذف خبر ٥

(٣) التهذيب باب الحد فى القرية والسب الخ خبر ٣٠

ورویا فی الموثق کالصحیح ، عن ابی مریم ، عن ابی جعفر علیه السلام قال : قال
امیر المؤمنین علیه السلام : لا یقام علی احد حدّ بارض العدو (۱) .

وروی الشیخ فی الموثق عن علی علیه السلام قال : لا یم علی رجل حدّاً بارض
العدو حتی ینخرج منها مخافة ان یحمله الحمیة فیلحق بالعدو (۲) .

ورویا فی القوی کالصحیح ، عن هشام بن احمر عن العبد الصالح علیه السلام
قال : کان جالساً فی المسجد وانا معه فسمع صوت رجل یضرب صلوة الفداة
فی یوم شدید البرد فقال ما هذا ؟ قالوا : رجل یضرب فقال : سبحان الله فی هذه
الساعة ؟ انه لا یضرب احد فی شیء من الحدود فی الشتاء الا فی آخر ساعة من
النهار ولا فی السیف الا فی أبرد ما یكون من النهار .

وفی القوی ، عن ابی داود المسترق عن بعض اصحابنا قال : مررت مع ابی
عبدالله علیه السلام بالمدينة فی یوم بارد فإذا رجل یضرب بالسوط فقال ابو عبدالله
علیه السلام سبحان الله فی مثل هذا الوقت یضرب ؟ قلت له : و للضرب حد ؟ قال : نعم
اذا کان فی البرد ضرب فی حرّ النهار واذا کان فی الحرّ ضرب فی برد النهار .

وفی القوی ، عن سعدان بن مسلم ، عن بعض اصحابنا قال خرج ابو الحسن
علیه السلام فی بعض حوائجه فمرّ برجل یحدّ فی الشتاء فقال سبحان الله : ما ینبئنی ،
هذا ، قلت : ولهذا حد ؟ قال نعم ینبئنی لمن یحدّ فی الشتاء ان یحدّ فی آخر النهار
ولمن حدّ فی السیف ان یحدّ فی برد النهار .

وفی القوی کالصحیح ، عن الوشاء قال : سمعت ابا الحسن علیه السلام یقول شتم

(۱) التهذیب باب حدود الزنا خبر ۱۳۶ والکافی باب الاوقات التي یحدّ فیها الخ

خبر ۲

(۲) اورده واللذین بعده فی الکافی باب الاوقات التي یحدّ فیها الخ خبر ۱-۲-۳

واورد الاولین فی یب باب حدود الزنا خبر ۱۳۴ - ۱۳۵

رجل علی عهد جعفر بن محمد علیهما السلام رسول الله ﷺ فأتى به عامل المدينة فجمع الناس فدخل عليه ابو عبدالله عليه السلام وهو قريب المهد بالعملة وعليه رداء له مورد (۱) فأجلسه في صدر المجلس واستأذنه في الاتكاء فقال لهم ما ترون ؟ فقال له عبدالله بن الحسن وزيد بن الحسن وغيرهما نرى ان يقطع لسانه فالتفت العامل الى ربيعة الرأي واصحابه فقال : ما ترون ؟ قال : يؤذّب فقال ابو عبدالله عليه السلام : سبحان الله فليس بين رسول الله صلى الله عليه وآله وبين اصحابه فرق ؟ (۲) .

وفي القوي كالصحيح ، عن علي بن جعفر قال : اخبرني اخي موسى عليه السلام قال : كنت واقفاً على رأس أبي حين اتاه رسول زياد بن عبدالله (عبيد - خ) الحارثي عامل المدينة قال يقول لك الامير : انهض الي فاعتد بعة فماداليه الرسول فقال له : قد امرت ان يفتح لك باب المقصورة فهو اقرب لخطوتك قال : فنهض ابي واعتمد علي فدخل على الوالي وقد جمع فقهاء المدينة كلهم وبين يديه كتاب فيه شهادة على رجل من اهل وادي القرى فذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال منه فقال له الوالي : يا ابا عبدالله انظر في هذا الكتاب قال : فقال له (اولهم) حتى انظر ما قالوا فالتفت اليهم .

فقال : ما قلتم ؟ قالوا : قلنا يؤذّب و يضرب ويعزر ويحبس فقال لهم : ارايتم لو ذكر رجل (او رجلا) من اصحاب النبي ﷺ بمثل ما ذكر به النبي ﷺ ما كان الحكم فيه ؟ قالوا : مثل هذا ، قال : سبحان الله فليس بين النبي ﷺ

(۱) قميص مورد صيغ على لون الورد وهو دون المضرج (الصحيح)

(۲) اورده والسته التي بعده في الكافي باب النوادر آخر كتاب (الحدود) خبر

۳۰ - ۳۲ - ۳۳ - ۴۲ - ۴۴ - ۴۳ - ۴۰ والتهذيب باب الحد في القرية والسب الخ خبر

۹۵ - ۹۲ - ۹۶ - ۹۷ - ۹۹ - ۹۸ - ۱۰۱

وَيَيْنَ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِهِ فَرَّقَ؟ قَالَ فَقَالَ الْوَالِي: دَعِ هَؤُلَاءِ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ لَوَارِدُنَا هَؤُلَاءِ
لَمْ تُرْسَلِ إِلَيْكَ قَالَ: فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَخْبِرْنِي أَبِي جَعْفَرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:
قَالَ: إِنَّ النَّاسَ فِي أَسْوَةِ سَوَاءٍ، مَنْ سَمِعَ أَحَدًا يَذْكُرُنِي فَأَلْوَاجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَقْتُلَ مَنْ
شَتَمَنِي وَلَا يَرْفَعُ إِلَى السُّلْطَانِ، وَالْوَاجِبُ عَلَى السُّلْطَانِ أَنْ يَرْفَعَ إِلَيْهِ أَنْ يَقْتُلَ مَنْ نَالَ مِنِّي،
قَالَ زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ (عَبِيد - خَل) أَخْرَجُوا الرَّجُلَ فَأَقْتُلُوهُ بِحُكْمِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَفِي الْحَسَنِ كَالصَّحِيحِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنَّ
رَجُلًا مِنْ هَذِيلٍ كَانَ يَسُبُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: مَنْ
لِهَذَا؟ فقام رجلان من الأنصار فقالا: نَحْنُ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَهُ فَأَنْطَلَقَا حَتَّى اتَّيَا عَرَبِيَّةً (١)
فَسَأَلَا عَنْهُ فَإِذَا هُوَ بِتِلْقَاءِ غَنَمِهِ فَلَحَقَاهُ بَيْنَ أَهْلِهِ وَغَنَمِهِ فَلَمْ يَسْلَمَا عَلَيْهِ فَقَالَ مَنْ أَنْتُمَا
وَمَا اسْمُكُمَا؟ فَقَالَ لَهُ: أَنْتَ فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ؟ فَقَالَ: نَعَمْ فَتَزَلَا فَضْرَبَا عُنُقَهُ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ
مُسْلِمٍ فَقُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا الْآنَ سَبَّ النَّبِيَّ ﷺ أَيْقَتُلُ؟ قَالَ
أَنْ لَمْ تَخَفْ عَلَى نَفْسِكَ فَأَقْتُلْهُ.

وَفِي الْقَوَى كَالصَّحِيحِ، عَنْ مَطَرِ بْنِ أَرْقَمٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ:
أَنَّ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عُمَرَ الْوَالِيَّ بَعَثَ إِلَى فَاتِيَّتِهِ وَيَيْنَ يَدَيْهِ رَجُلَانِ قَدْ تَنَادَلَا أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ
فَمَرَّشَ (أَيَّ خَدَشَ) وَجْهَهُ فَقَالَ: مَا تَقُولُ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ فِي هَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ؟ قُلْتُ:
وَمَا قَالَا؟ قَالَ قَالَ أَحَدُهُمَا لَيْسَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَضْلٌ عَلَى أَحَدٍ مِنْ بَنِي أُمِيَّةٍ فِي
الْحَسَبِ وَقَالَ الْآخَرُ لَهُ الْفَضْلُ عَلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ فِي كُلِّ حِينٍ، وَغَضِبَ الَّذِي نَصَرَ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَضَنَعَ بِوَجْهِهِ مَا تَرَى فَهَلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ؟ فَقُلْتُ لَهُ: إِنِّي أَظُنُّكَ
قَدْ سَأَلْتَ مَنْ حَوْلَكَ وَأَخْبَرْتُكَ، فَقَالَ: أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا قُلْتُ فَقُلْتُ لَهُ: كَانَ
يَنْبَغِي بِالَّذِي زَعَمَ أَنْ أَخَذَ مِثْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي الْفَضْلِ أَنْ يَقْتُلَ
وَلَا يَسْتَحْيِي.

قال : فقال الوالى : او ما الحسب بواحد ؟ فقلت : ان الحسب ليس النسب الا ترى لو تزلت برجل من بعض هذه الاجناس ففراك فقلت ان هذا الحسب ليجاز ذلك فقال او ما النسب بواحد ؟ قلت اذا اجتمعا الى آدم عليه السلام فان النسب واحد ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يخلطه شرك ولا بى فأمر به الوالى فقتل .

وفى الصحيح عن هشام بن سالم قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام ما تقول فى رجل سبابة لعلى عليه السلام قال : فقال لى : حلال الدم والله لولا ان يعم به بريئاً قال : قلت : فما تقول فى رجل مؤذناً ؟ قال فقال فيما ذا يؤذى ؟ قلت : يؤذينا فيك ويذكرك فقال لى له فى على عليه السلام نصيب ؟ قلت : انه ليقول ذاك ويظهره قال : لا تعرض له .

وفى القوى كالصحيح ، عن عبد الله بن سليمان العامرى قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام اى شىء تقول فى رجل سبخته يشتم علياً عليه السلام ويتبرأ منه ؟ قال : فقال لى هو والله حلال الدم وما الف منهم برجل منكم دعه لا تعرض له الا ان تأمن على نفسك .

وفى القوى كالصحيح ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : بعث امير المؤمنين عليه السلام الى بشر (كما فى فى) والى لبيد (كما فى رب وهو اظهر لما فى القاموس ان لبيد بن عطار دشام بن عطار التميمي) فى كلام يلقه فمر به رسول امير المؤمنين عليه السلام فى بنى اسد فاخذته فقام اليه نعيم بن دجاجة الاسدى فأفلقته فبعث اليه امير المؤمنين عليه السلام فأتوه به وامر به ان يضرب فقال له نعيم : اما والله ان المقام معك لذ وان فراقك لكفر ، قال فلما سمع ذلك منه قال له : يا نعيم قد عفونا عنك ان الله عز وجل يقول : ادفع بالتي هى احسن السيئة ، اما قولك ان المقام معك لذ فسيئة اكتسبتها ، واما قولك ان فراقك لكفر فحسنة اكتسبتها فهذه بهذه ثم امر ان يخلى عنه .

باب حد شرب الخمر وما جاء في الغناء والملاهي

روى الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال لو ان رجلا دخل في الاسلام فأقرب به ثم شرب الخمر وزنى وأكل الربا ولم يتبين له شيء من الحلال والحرام لم اقم عليه الحد اذا كان جاهلا الا ان تقوم عليه البينة انه قرأ السورة التي فيها الزنا والخمر وأكل الربا واذا جهل ذلك أعلمته وأخبرته ، فان ركبته بعد ذلك جلدته واقمت عليه الحد .

باب حد شرب الخمر

وما جاء في الغناء والملاهي

﴿ روى الحلبي ﴾ في الصحيح ويبدل على ان الجاهل معذور ، ان امكن الجاهل في حقه وان قوله مسموع في الجاهل مع الاحتمال كما هو ظاهر الخبر الآن تشهد البينة انه كان عالما بشيء ويبدل عليه ايضا ما رواه الشيخان في الصحيح ، عن محمد بن مسلم قال : قلت لابي جعفر عليه السلام رجل دعواته الى جملة ما نحن عليه من جملة الاسلام فأقرب به ثم شرب الخمر وزنا وأكل الربا ولم يتبين له شيء من الحلال والحرام اقيم عليه الحد اذا جهله ؟ قال : لا الا ان تقوم عليه بينة انه قد كان اقرب بتحريمها (۱) .

وفي الحسن كالصحيح عن ابي عبيدة الحذاء قال قال ابو جعفر عليه السلام لو وجدت رجلا من المعجم اقرب بجملة الاسلام لم يأت به شيء من التفسير زنى او سرق او شرب الخمر لم اقم عليه الحد اذا جهله الا ان تقوم عليه بينة انه قد اقرب بذلك وعرفه .

(۱) اورده والثلاثة التي بعده في الكافي باب من زنى او سرق او شرب الخمر بجهالة الخ خبر ۱ - ۲ - ۳ - ۴ واورد الاول في التهذيب باب الحد في السكر وشرب المسكر الخ خبر ۳۲

وفي الحسن كالصحيح، عن جميل، عن بعض أصحابه عن أحدهما عليه السلام في رجل دخل في الاسلام فشرب خمرًا وهو جاهل قال: لم اكن اقيم عليه الحد اذا كان جاهلاً ولكن اخبره بذلك واعلمه فإن عاد أقمت عليه الحد.

وفي الموثق عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لقد قضى أمير المؤمنين عليه السلام بقضية ما قضى به أحد كان قبله وكانت أول قضية قضى بها بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وذلك انه لما قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وأفضى الأمر إلى أبي بكر أتني برجل قد شرب الخمر فقال له أبو بكر أشربت الخمر؟ فقال الرجل نعم فقال له ولم شربتها وهي محرمة؟ فقال إنني لما أسلمت ومنزلي بين ظهري قوم يشربون الخمر ويستحلونها ولم أعلم انها حرام فأجتنبها.

قال فالتفت أبو بكر إلى عمر فقال ما تقول يا باحقص في امر هذا الرجل؟ فقال معضلة وأبو الحسن لها فقال أبو بكر: يا غلام ادع لنا علياً فقال عمر: بل يؤتى الحكم في منزله فاتوه ومعه سلمان الفارسي فاخبروه بقصة الرجل فاقتصر عليه قصته. فقال علي عليه السلام لأبي بكر: ابعت معه من يدور به على مجالس المهاجرين والانصار فمن كان تلا عليه آية التحريم فليشهد عليه وإن لم يكن تلا عليه آية التحريم فلا شيء عليه ففعل أبو بكر بالرجل ما قال علي عليه السلام فلم يشهد عليه أحد فخلى سبيله فقال سلمان لعلي عليه السلام: ارشدتهم؟ فقال علي عليه السلام انما اردت ان اجدد تأكيد هذه الآية في وفيهم أقم يهدي إلى الحق أحق ان يتبع أمن لا يهدي إلا ان يهدي فما لكم كيف تحكمون (١).

وفي الموثق كالصحيح، عن ابن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام مثله معني (٢).

(١) بونس ٣٥

(٢) التهذيب باب الحد في السكر وشرب السكر الخ خبر ٢٩ والكافي باب ما

يجب فيه الحد في الشراب خبر ١٦

وفي رواية عمرو بن شعمر، عن جابر يرفعه ان امير المؤمنين عليه السلام اتى بالنجاشي الحارثي الشاعر قد شرب الخمر في شهر رمضان فضربه ثمانين ثم حبسه ليلة ثم دعا به من القدر فضربه عشرين سوطاً فقال : يا امير المؤمنين ضربتني ثمانين سوطاً في شرب الخمر فهذه المشرون ماهي ؟ فقال : هذا اجرأتك على شرب الخمر في شهر رمضان .

واذا شرب الرجل الخمر او النبيذ المسكر جلد ثمانين جلدة .

وفي رواية عمرو بن شعمر عن جابر رضي الله عنه في القوي كالشيخين (۱) يرفعه رضي الله عنه وفيهما (يرفعه عن ابي مريم) و الظاهر ان المراد به ان جابر يرويه عن ابي مريم وهو يرويه مرسلًا عن امير المؤمنين عليه السلام ولو كان الرفع عن جابر لكان المناسب ان يقال الى ابي مريم ، مع ان ابا مريم لم يلق امير المؤمنين عليه السلام وهو في مرتبة جابر ، ويدل على ان الأفعال المحرمة في الاوقات المتبركة اشد قباحة ويعزّر لها بعد الحد .

و اذا شرب الرجل الخمر رضي الله عنه روى الشيخان في الصحيح ، عن عبدالله بن سنان قال : قال ابو عبدالله عليه السلام : الحد في الخمر ان شرب منها قليلا او كثيرا قال ثم قال : اتى عمر بقدامة بن مظعون و قد شرب الخمر وقامت عليه البيّنة فسأل علياً عليه السلام فأمره ان يجلد ثمانين فقال قدامة : يا امير المؤمنين ليس علي حد انا من اهل هذه الآية (ليس على الذين آمنوا و عملوا الصالحات جناح فيما طعموا) (۲) قال فقال علي عليه السلام لست من اهلها ان طعام اهلها لهم حلال ليس يأكلون ولا يشربون الا ما احل الله لهم ثم قال علي عليه السلام ان الشارب اذا شرب لم يدر ما يأكل ولا ما يشرب فاجلده ثمانين جلدة .

(۱) اورده واللذين بعده في الكافي باب ما يجب فيه الحد في الشراب خبر ۱۵ -

۲-۱۰ و التهذيب باب الحد في السكر وشرب المسكر الخ خبر ۲۰ - ۱۸ - ۱۹

(۲) المائدة - ۹۶

وفي الصحيح عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : كيف كان يجلد رسول الله صلى الله عليه وآله قال : فقال كان يضرب بالنعال ويزيد كلما أتى بالشارب ثم لم يزل الناس يزيدون حتى وقف على ثمانين أشار بذلك على عليه السلام على عمر فرضى بها .

و الظاهر انه لذلك سمي بالجلد لان الضرب أو لا كان بالجلد ، و المراد بالناس اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله بقوله عليه السلام اي كان يزيد عليه السلام حتى وصل الى الثمانين فلم يتجاوز عنها .

وفي الحسن كالصحيح ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت : ارأيت النبي صلى الله عليه وآله كيف كان يضرب في الخمر ؟ فقال : كان يضرب بالنعال ويزيد اذا أتى بالشارب ثم لم يزل الناس يزيدون حتى وقف ذلك على ثمانين أشار بذلك على عليه السلام على عمر (١) .

وفي الموثق كالصحيح ، عن اسحاق بن عمار قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل شرب حصة (٢) خمر قال : يجلد ثمانين جلدة قليلها وكثيرها حرام .

وفي الصحيح ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : ان عليا عليه السلام كان يقول ان الرجل اذا شرب الخمر سكر واذا سكر هذى واذا هذى افترى فاجلده جلد المفتري و الظاهر ان غرضه عليه السلام مما شانهم في المقايضة ليقروا بالحد و اقرؤا بذلك عليه .

(١) اوردته والتسعة التي بعده في الكافي باب ما يجب فيه الحد في الشراب غير ٥-

١ - ٧ - ٣ - ٦ - ٢ - ١٢ - ١٣ - ٩ - ٨ والتهديب باب الحد في السكر و شرب

المسكر الخ غير ١٠ - ٧ - ٣ - ٦ - ٢ - ٥ - ١٣ - ١ - ١١ - ١٢ واورد الاخير ايضاً

في الكافي باب ما يجب على اهل الذمة من الحدود غير ١

(٢) الحصة بالضم جرعة من الشراب (النهاية)

وفي الموثق كالصحيح ، عن زرارة قال : سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول اقيم عبيد الله بن عمر وقد شرب فأمر به عمر أن يضرب فلم يتقدم عليه احد يضربه حتى قام على عليه السلام بنسعة (١) مثنية فضربه بها اربعين - والظاهر أن ذلك صار سبباً لمهاجرته عن امير المؤمنين عليه السلام ولحقوه بمعاوية حتى قتل بصفين واتصل بآبيه ،

وفي القوي كالصحيح ، عن زرارة قال : سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول : ان الوليد بن عقبة حين شهد عليه بشرب الخمر قال عثمان لعلي عليه السلام : افض بينه وبين هؤلاء الذين زعموا انه شرب الخمر فأمر علي عليه السلام فجلد بسوط له شعبتان اربعين وهذا هو واليه على الكوفة فشرب الخمر وصلى الصبح اربع ركعات وقال ان اردتم ان ازيد ركعتين اخر اربعين ؟ فقالوا كفى و لهذا قال : (زعموا) مع شهادة جميع اهل الكوفة .

وفي الحسن كالصحيح ، عن بريد بن معوية قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : ان في كتاب علي عليه السلام يضرب شارب الخمر ثمانين وشارب النبيذ ثمانين . وفي الصحيح ، عن ابي الصباح الكناني ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : كل مسكر من الاشربة يجب فيه كما يجب في الخمر من الحد .

وفي الصحيح ، عن ابي بصير قال : قال حد اليهودي والنصراني والمملوك في الخمر والغربة سواء ، واما صولح اهل الذمة ان يشربوها في بيوتهم قال : وسألت عن السكران والازلي قال : يجلدان بالسياط مجردين بين الكتفين فاما الحد في القذف فيجلد (او فيجمله) على ثيابه ضرباً بين الضريين - اي لاشديد أو لاخفيفاً وفي الحسن كالصحيح عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : كان علي عليه السلام يجلد الحر والعبد واليهودي والنصراني في الخمر ثمانين .

وفي الموثق كالصحيح . عن ابي بصير عن احدهما عليه السلام قال : كان علي عليه السلام

(١) النسخ بالكسر سير ينسج عريفاً تشد به الرحال والقطعة منه نسعة

وكل ما اسكر كثيره فقليله وكثيره حرام .
والفقاع بتلك المنزلة .

يضرب في الخمر والنبيذ ثمانين ، الحر والعبد واليهودي والنصراني قلت : وما شأن اليهودي والنصراني؟ قال : ليس لهم ان يظهر وا شربها يكون ذلك في بيوتهم .

وفي الموثق كالصحيح عن ابي بصير قال : كان امير المؤمنين عليه السلام يجلد الحر والعبد واليهودي والنصراني في الخمر والنبيذ ثمانين فقلت : فما بال اليهودي والنصراني فقال : اذا اظهروا ذلك في مصر من الامصار لانه ليس لهم ان يظهر وا شربها وفي الموثق كالصحيح عن سماعة مثله ،

وفي الحسن كالصحيح . عن محمد بن قيس ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام ان يجلد اليهودي والنصراني في الخمر والنبيذ المسكر ثمانين جلدة اذا اظهروا شربه في مصر من امصار المسلمين ، وكذلك المجوسي (او المجوس) ولم يعرض لهم اذا شربوها في منازلهم وكنائسهم حتى يصيروا بين المسلمين (١) .

و في القوي كالصحيح ، عن عمر بن يزيد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في كتاب علي عليه السلام يضرب شارب الخمر وشارب المسكر ، قلت كم؟ قال حدهما واحد (٢) ﴿ وكلما اسكر كثيره ﴾ قد تقدم الاخبار المتواترة فيه .

﴿ والفقاع بتلك المنزلة ﴾ في حرمة القليل والكثير وفي وجوب الحد بشربه اما الحرمة فقد تقدم ، واما الحد - فروى الشيخ في الصحيح . عن محمد بن اسماعيل بن بزيع ، عن ابي الحسن عليه السلام قال سأله عن الفقاع فقال : خمر وفيه

(١) الكافي باب ما يجب على اهل الذمة من الحدود خبر ٧

(٢) الكافي باب ما يجب فيه الحد في الشراب خبر ١١

وشارب المسكر خمرأ كان اوبيذاً يجلد ثمانين جلدة ، فإن عاد جلد فإن عاد قتل وقد روى انه يقتل في الرابعة .

حد شارب الخمر (١) .

وفي القوي كالصحيح ، عن ابن فضال وابن الجهم عن ابي الحسن عليه السلام قال لا سألناه عن الفقاع فقال : خمر وفيه حد شارب الخمر .

وفي القوي ، عن الحسين القلاسي قال : كتبت الى ابي الحسن الماضي عليه السلام أسأله عن الفقاع فقال : لا تقربه فانه من الخمر .

وشارب المسكر الخمر عليه السلام روى الشيخان في الصحيح ، عن ابي عبيدة ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : من شرب الخمر فاجلدوه فان عاد فاجلدوه فان عاد فاقتلوه (٢) .

وفي الصحيح عن سليمان بن خالد ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : من شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد فاجلدوه فان عاد الثالثة فاقتلوه .

وفي الصحيح ، عن جميل بن دراج عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال في شارب الخمر اذا شرب ضرب فإن عاد ضرب فإن عاد قتل في الثالثة ، قال جميل : و روى بعض اصحابنا انه يقتل في الرابعة قال ابن ابي عمير كان المعنى ان يقتل في الثالثة ومن كان انما يؤتى به يقتل في الرابعة يمكن ان يكون مراده انه اذا فرغ في الثالثة واخذ في الرابعة يقتل .

وفي الحسن كالصحيح . عن ابي بصير ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال :

(١) اورده واللذين بعده في التهذيب باب الحد في السكر وشرب المسكر الخ غير

٣٧ - ٢٦ - ٣٥

(٢) اورده والخمسة التي بعده في الكافي باب ان شارب الخمر يقتل في الثالثة غير

٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ واورد الاخير ايضا في باب ان صاحب الكبيرة يقتل في الثالثة غير ٣

والتهذيب باب الحد في السكر وشرب المسكر الخ غير ٢٥ - ٢٢ - ٢٦ - ٢٢ - ٢١ - ٢٧

كان رسول الله ﷺ إذا أُمِّي بشارب الخمر ضربه ثم إن أُمِّي به ثاوية ضربه ثم إن أُمِّي به ثالثة ضرب عنقه .

وفي الموثق كالصحيح ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد فاجلدوه فإن عاد فاقتلوه .

وفي الصحيح ، عن يونس ، عن أبي الحسن الماضي عليه السلام قال أصحاب الكبائر كلها إذا أقيم عليهم الحدود مرتين قتلوا في الثالثة .

وفي الموثق كالصحيح ، عن اسحاق بن عمار ، عن أبي بصير قال : قال أبو عبد الله عليه السلام الزاني إذا زنى جلد ثلاثا و يقتل في الرابعة يعني إذا جلد ثلاث مرات (١) .

و روى الشيخ في الصحيح ، عن سليمان بن خالد قال : كان أمير المؤمنين عليه السلام يضرب في النبيذ المسكر ثمانين كما يضرب في الخمر و يقتل في الثالثة كما يقتل صاحب الخمر (٢) .

وفي القوي كالصحيح ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : كان أمير المؤمنين عليه السلام يجلد في قليل النبيذ كما يجلد في قليل الخمر ، و يقتل في الثالثة من النبيذ كما يقتل في الثالثة من الخمر .

و في الصحيح ، عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله : من شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد فاجلدوه فإن عاد الثالثة فاقتلوه .

وفي القوي كالصحيح ، عن أبي الصباح الكناني قال : قال أبو عبد الله عليه السلام :

(١) الكافي باب إن صاحب الكيرة يقتل في الثالثة خبر ٢ والتهذيب باب حدود

الزنا خبر ١٢٨

(٢) أورده و الخمسة التي يجلد في التهذيب باب الحد في السكر و شرب المسكر

الخ خبر ٣٢ - ٣١ - ٢٣ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠

والعبد اذا شرب مسكراً جلد اربعين جلدة ويقتل فى الثامنة .

كان النبى ﷺ اذا أتى بشارب الخمر ضربه ، فإن أتى به ثانية ضربه ، فإن أتى به ثالثة ضرب عنقه قلت النبيذ؟ قال : اذا اخذ شاربه قد اتشى ضرب ثمانين ، قلت أرايت ان اخذ به ثانية؟ قال : اضربه قلت : فإن اخذ به ثالثة ؟ قال : يقتل كما يقتل شارب الخمر قلت أرايت ان اخذ شارب النبيذ ولم يسكر أبجلد؟ قال : لا - فيحمل على النبيذ الحلال كما تقدم والفقهاء كما هو مذهب اكثر العامة .

و كذا ما رواه فى الصحيح عن الحلبي قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام قلت : أرايت ان اخذ شارب النبيذ ولم يسكر أبجلد ثمانين قال : لا و كل مسكر حرام .

و يمكن حمله على الجاهل بالحرمة كما تقدم من اشتباه ذلك على بعض الاصحاب لان اكثر العامة كانوا يشربونه و صار ذلك شبهة و يدرك الحدود بالشبهات .

و كذا ما رواه فى الصحيح ، عن محمد بن مسلم قال : سألت عن الشارب فقال اما رجل كان منه زلة فأتى معززه ، واما آخر يدمن فأتى كنت منه كه عقوبة لانه يستحل الحرمات كلها ولو ترك الناس وذلك لفسدوا .

ويمكن حمل التعزير على الحد وحمل العقوبة على الحد وزيادة بحسب ما يراه الامام عليه السلام قطعاً لجبرأته وادمانه او على القتل للاستحلال ، بل اذا استحلّه فكأنما استحل جميع الحرمات لانه سببها .

والعبد اذا شرب المسكر ﴿ يمكن ان يكون داخل فى قوله (١) و قد روى انه يقتل فى الرابعة اى روى هذا وان لم يعمل به لكن الظاهر انه يعمل به لما رواه الشيخان فى الحسن كالصحيح عن ابي بكر الحضرمي قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن عبد مملوك قذف حراً قال : يجلد ثمانين هذا من حقوق المسلمين ، فاما ما كان من

(١) يعنى قوله : قبل هذه الجملة : وقد روى الخ

حقوق الله عز وجل فإنه يضرب نصف الحد ، قلت الذي من حقوق الله ما هو؟ قال : اذا زنا او شرب الخمر (١) .

وفي الموثق كالصحيح عن يحيى بن ابي الملا عن ابي عبدالله عليه السلام قال : كان ابي يقول : حد المملوك نصف حد الحر .

وفي القوي كالصحيح ، عن حماد بن عثمان قال قلت لابي عبدالله عليه السلام التعزير كم هو ؟ فقال : دون الحد قال : قلت : دون ثمانين؟ قال : لا ولكنها دون الاربعين فالتا حد المملوك الخبر (٢) .

وتقدم اخبار ابي بصير وسماعة ان حد المملوك مثل حد الحر والمشهور بين اصحاب العمل بها لصحتها لان اكثرها عن ليث المرادي . مع ان خبري يحيى وحماد ليسا بصريحين في حد الخمر ، وخبر ابي بكر محمول على التقية او على الاشتباه كما فعله الشيخ ، ويؤيد المصنف قوله عليه السلام : ادرؤا الحدود بالشبهات ، والله تعالى يعلم .

واما القتل في الثامنة فرواه المصنف والشيخان في القوي عن عبيد بن زرارة او عن بريد العجلي (الشك من محمد) قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام ، عبد زنا فقال : يضرب نصف الحد ، قلت : فانه عاد قال : لا يزداد على نصف الحد ، قال : قلت : فهل يجب عليه الرجم في شئ من فعله ؟ قال : نعم يقتل في الثامنة ان فعل ذلك ثمان مرات .

قلت : فما الفرق بينه وبين الحر ، وانما فعلهما واحد ؟ قال : لان الله تبارك وتعالى ابي ان يجعل عليه ربق الرق وحد الحر قال : ثم قال وعلى امام المسلمين ان يدفع

(١) التهذيب باب الحد في القرية والسب الخ خبر ٢٠

(٢) الكافي باب ما يجب فيه التعزير في جميع الحدود خبر ٥

و قال ابى -رضى الله عنه - فى رسالته التى : اعلم ان اصل الخمر من الكرم اذا اصابته النار او غلى من غير ان تمسه النار فيصير اسفله اعلاه فهو خمر ولا يحل

ثمنه الى مولا من سهم الرقاب (١) .

ويظهر من المصنف انه عمل به من حيث النص على العلة وليس ذلك من دأب القدماء فانهم لا يعملون بالقياس مطلقا لانه يمكن ان يكون علة فى المادة الخاصة ويكون لها مدخلا فى العملية ، وتقدم الاخبار فى باب حرمة الخمر تدل على حدها وحدا النبذ والقناع .

وقال ابى رضى الله عنه فى رسالته التى اعلم ان اصل الخمر من الكرم مراده بيان ان العصير العنبى حكمه حكم الخمر بعد الغليان او مع الاشتداد .

روى الكلينى فى الموثق كالصحيح ، عن زرارة عن ابى جعفر عليه السلام قال : لما هبط نوح عليه السلام من السفينة غرس غرساً فكان فيما غرس عليه السلام الحبة (محركة القضب من الكرم) - ثم رجع الى اهله فجاء ابليس لعنه الله فقلعها ، ثم ان نوحاً عليه السلام عاد الى غرسه فوجده على حاله ووجد الحبة قد قلعت ووجد ابليس لعنه الله عندها فاتاه جبرئيل عليه السلام فأخبره ان ابليس لعنه الله قلعها .

فقال نوح عليه السلام لابليس لعنه الله : ما دعاك الى قلعها؟ فوالله ما غرست غرساً احب الى منها ووالله لا ادعها حتى اغرسها فقال ابليس لعنه الله وانا والله لا ادعها حتى اقلعها .

فقال له : اجعل لى نصيباً منها فجعل له الثلث فابى أن يرضى فجعل له النصف فابى ان يرضى فابى نوح عليه السلام ان يزيد فقال جبرئيل لنوح عليه السلام يا رسول الله أحسن فان منك الاحسان فعلم نوح عليه السلام ان قد جعل له عليها سلطاناً فجعل نوح له الثلثين .

(١) الكافى باب ما يجب على المالك والمكاتبين من الحد خبر ٧ والتهذيب باب

شربه الآن يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه .

فقال ابو جعفر عليه السلام اذا اخذت عصيراً فاطبخه حتى يذهب الثلثان وكل واشرب حينئذ فذاك نصيب الشيطان (١).

والظاهر ان المراد منه انه اذا شربه قبل ذهاب الثلثين يحصل للشيطان التسلط عليه فيوقعه في المحرمات الا ان يصير خلاً فيدخل الشراب فيه ايضاً لانه تغلي ولا يذهب شيء منه .

وفي الموثق كالصحيح ، عن سعيد بن يسار عن ابي عبدالله عليه السلام قال : ان ابليس لعنه الله نازع نوحاً عليه السلام في الكرم فأتاه جبرئيل عليه السلام فقال ان له حقاً فأعطه فأعطاه الثلث فلم يرض ابليس لعنه الله ثم أعطاه النصف فلم يرض فطرح جبرئيل عليه السلام ناراً فأحرقت الثلثين وبقي الثلث فقال : ما أحرقت النار فهو نصيبه وما بقي فهو لك يا نوح حلال .

وفي القوي كالصحيح ، عن ابي الربيع الشامي قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن اصل الخمر كيف كان بدء حلالها وحرامها ؟ ومن (او متى) اتخذ الخمر ؟ فقال : ان آدم عليه السلام لما اهبط من الجنة انتهى من ثمارها فأنزل الله عز وجل قضيبتين من عنب ففرسهما فلما ان اورقا وائمرأ وبلغا جاء ابليس لعنه الله فحاط عليهما حائطاً فقال آدم عليه السلام : ما حالك يا ملعون فقال ابليس انهما لي فقال كذبت فرضايتنهما بروح القدس فلما انتهيا اليه قس عليه آدم عليه السلام قصته واخذ روح القدس خفتاً من نار ورمى به عليهما والعنب في اخصاهما حتى ظن آدم عليه السلام انه لم يبق منها شيء وظن ابليس لعنه الله مثل ذلك قال : فدخلت النار حيث دخلت وقد ذهب منهما ثلثاهما وبقي الثلث فقال الروح اما ما ذهب منهما فحفظ ابليس لعنه الله وما بقي فلك يا آدم .

(١) اورده والاربعة التي بعده في الكافي باب اصل تحريم الخمر خبر ٢ - ٥ - ١ - ٢ -

وفي الصحيح ، عن ابن محبوب ، عن خالد بن نافع ، عن أبي عبد الله عليه السلام مثله .

وفي القوي ، عن ابراهيم ، عن أبي عبد الله عليه السلام ان الله عز وجل لما اهبط آدم عليه السلام أمره بالحرث والزرع وطرح اليه غرساً من غرس الجنة فأعطاه النخل والاعناب والزيتون والرمان ففرسه ليكون لعقبه وذريته وأكل هو من ثمارها فقال له ابليس لعنه الله يا آدم ما هذا الفرس الذي لم اكن اعرفه في الارض وقد كنت فيها قبلك؟ فقال ائذن لي أكل منها شيئاً فابى آدم عليه السلام ان يدعه فجاء ابليس عند آخر عمر آدم وقال لحوائره قد اجهدتني الجوع والعطش فقالت له حواء فما الذي تريد؟ قال : اريد ان تذيقيني من هذه الثمار فقالت له حواء عليها السلام ان آدم عليه السلام عهد الي ان لا اطعمك شيئاً من الفرس لانه من الجنة ولا ينبغي لك ان تأكل منها شيئاً فقال لها : اعصري في كفي شيئاً منه فأبت عليه ، فقال ذرني امسه ولا آكله فأخذت عنقوداً من عنب فأعطته فمسه ولم يأكل منه شيئاً لما كانت حواء قد اكدت عليه فلما ذهب بفسه اجتذبه (او جذبه) حواء من فيه .

فادعى الله تبارك وتعالى الى آدم عليه السلام : ان العنب قدمه عدوى وعدوك ابليس لعنه الله وقد حرمت عليك من عصيرة الخمر ما خالطه نفس ابليس فحرمت الخمر لان عدو الله ابليس مكر بحوائرجتي من العنب ولواكلها لحرمت الكرمة من اولها الى آخرها وجميع ثمرها وما يخرج منها .

ثم انه قال لحواء عليها السلام : فلو امصصتني شيئاً من هذا التمر كما امصصتني من العنب فأعطته ثمرة فمصها وكانت العنبية والتمر اشد رائحة واذكي من المسك الاذفر واحلى من العسل فلما مصها عدو الله ابليس لعنه الله ذهبت رائحتهما واتقصت حلاوتهما :

قال ابو عبدالله عليه السلام : ثم ان ابليس الملعون لعنه الله ذهب بعد وفاة آدم عليه السلام فبال في اصل الكرمه و النخلة فجرى الماء في عروقهما اوفى عودهما من بول عدو الله فيمن ثم ينختر العنب و التمر فحرم الله عز وجل على ذرية آدم عليه السلام كل مسكر لان الماء جرى ببول عدو الله في النخل و العنب و صار كل مخمر خمراً لان الماء اختمر في النخلة و الكرمه من رائحة بول عدو الله ابليس لعنه الله .

وروى الشيخان في الحسن كالصحيح ، عن حماد بن عثمان ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : لا يحرم العصير حتى يغلى (١) .

وفي الموثق كالصحيح ، عن ذريح قال : سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول : اذا نشّ العصير وغلا (او اغلا) حرم - والمراد بالنشّ الغليان فيكون التريد من الراوى اوبكون المراد بالنشّ ما يكون من قبل نفسه و بالغليان ما يكون بالنار ، وفي القوي كالصحيح ، عن حماد بن عثمان ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن شرب العصير فقال : اشربه مالم يغل فاذا غلا فلا تشربه قال : قلت : جعلت فداك أى شىء الغليان ؟ قال : القلب .

وفي القوي كالصحيح ، عن محمد بن عاصم ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : لا بأس بشرب العصير ستة ايام قال ابن ابي عمير : معناه مالم يغل - اى قوله عليه السلام محمول على الغالب من انه لا يغلى في اقل منها ، والمدار على الغليان .

وروى الشيخ في الصحيح و الكليني في الحسن كالصحيح ، عن عبدالله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال : كل عصير اصابته النار فهو حرام حتى يذهب

(١) اورده و الثلاثة التى بعده فى الكافى باب العصير خبر ١-٢-٣-٤ واورد الثلاثة الاول

فى التهذيب باب الذبائح و الاطعمة الخ خبر ٢٢٦-٢٢٨-٢٢٧ من كتاب الاطعمة

ثلثاء ويبقى ثلثه (١) .

وفي الصحيح ، عن محمد بن الهيثم ، عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن العصير يطبخ بالنار حتى يغلى من ساعته فيشربه صاحبه فقال : اذا تغير عن حاله وغلا فلا خير فيه حتى يذهب ثلثاء ويبقى ثلثه (٢) .

وفي الصحيح ، عن ابن أبي يعفور ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : اذا زاد الطلاء على الثلث فهو حرام (٣) - والمراد بالطلاء بالكسر والمد العصير المطبوع ويسمى دبساً وبالبخنج ذاك وقد يطلق على ما لم يذهب ثلثاء وهو معرب الخمر المطبوع .

وفي الصحيح ، عن معوية بن وهب قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن البخنج فقال اذا كان حلواً ينخضب الاناء وقال صاحبه قد ذهب ثلثاء وبقي الثلث فاشربه .

وفي الصحيح ، عن عمر بن يزيد قال قال ابو عبد الله عليه السلام : اذا كان ينخضب الاناء فاشربه .

الظاهر ان المراد به انه اذا صار دبساً ينخضب الاناء والغالب فيه ذهاب الاكثر من الثلثين ، ومن هنا قال بعض الاصحاب بأنه يحل اذا ذهب ثلثاء او صار دبساً ، ورأينا بعض العاملين له انه كان يدع العنب على شجرته حتى يطبخ ويحصل له القوام ، وبعد ما يطبخ ولما يذهب منه الثلث يصير دبساً ، قوامه اكثر مما يذهب اربعة

(٢-١) الكافي باب العصير الذي قدمته التاريخ ١-٢ من كتاب الاشرية والتهذيب

باب الذبائح والاطعمة الخ غير ٢٥١-٢٥٢ من كتاب الاطعمة

(٣) اورده والاحد عشر التي بعده في التهذيب باب الذبائح والاطعمة الخ غير ٢٥٢

٢٥٦-٢٥٨-٢٥٧-٢٦٠-٢٥٩-٢٥١-٢٦١-٢٥٣-٢٥٥-٢٥٢ - و اوردها غير العاشر

في الكافي باب الطلاء غير ٣-٦-٢-٥-٨-٧-٢-١-٩-١٠-١١

اخماسه فلا يبعد حينئذ ان يقال بالحلية، والاحتياط في ذهاب الثلثين .

وفي الحسن كالصحيح ، عن عمر بن يزيد قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام الرجل يهدى الى البختج من غير اصحابنا فقال عليه السلام ان كان ممن يستحل المسكر فلا تشربه وان كان ممن لا يستحل شربه فاقبله (او قال اشربه) :

وفي الصحيح ، عن ابن ابي يعفور ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اذا شرب الرجل النبيذ المغمور فلا تجوز شهادته في شيء من الاشربة ولو كان يصف ما تصفون - والظاهر الكراهة .

وفي الموثق كالصحيح ، عن معاوية بن عمار قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل من اهل المعرفة بالحق يأتيني بالبختج ويقول : قد طبخ على الثلث وانا علم انه يشربه على النصف أفاشربه بقوله وهو يشربه على النصف ؟ فقال : لا تشربه ، قلت : فرجل من غير اهل المعرفة ممن لا يعرفه يشربه على الثلث ولا يستحله على النصف يخبرنا ان عنده بختجاً على الثلث قد ذهب ثلثاه وبقي ثلثه نشرب منه ؟ قال : نعم . وفي الحسن كالصحيح ، عن عبدالله بن سنان قال قال ابو عبدالله عليه السلام : ان العصير اذا طبخ حتى يذهب ثلثاه وبقي ثلثه فهو حلال .

وفي الموثق ، عن ابي بصير قال : سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول وقد سئل عن الطلاء فقال : ان طبخ حتى يذهب منه اثنان ويبقى واحد فهو حلال ، وما كان دون ذلك فليس فيه خير .

وفي القوي كالصحيح ، عن ابن ابي يعفور عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اذا زاد الطلاء على الثلث اوقية فهو حرام .

الظاهر ان المراد به قدر العصير ، ويمكن ان يكون في المن منه والمبالغة في الاول اكثر والاقية سبعة مناقيل ، ويمكن ان يكون المراد منها القلة او يكون الاقل منها يذهب الى ان يبرد سيما في القدر .

فان نش من غير ان تمسه النار فدعه حتى يصير خلا من ذاته من غير ان تلقى فيه شيئاً ، فاذا صار خلا من ذاته حل اكله فان تغير بعد ذلك وصار خمراً فلا بأس أن تلقى فيه ملحاً او غيره .

وفي الصحيح ، عن علي بن جعفر عن اخيه قال سئلته عن رجل يصلي الى القبلة لا يوثق به انى بشراب زعم انه على الثلث فيحل شربه ؟ قال لا يصدق الا ان يكون مسلماً عارفاً ،

وفي القوي كالصحيح ، عن علي بن جعفر عن اخيه ابي الحسن عليه السلام قال : سألت عن الزبيب هل يصلح ان يطبخ حتى يخرج طعمه ثم يؤخذ ذلك الماء فيطبخ حتى يذهب ثلثاه و يبقى الثلث ثم يرفع ويشرب منه السنة ؟ قال لا بأس به .

وفي القوي ، عن عقبة بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال : في رجل اخذ عشرة ارطال من عصير العنب فصب عليه عشرين رطلا ماء و طبخها حتى ذهب منه عشرون رطلا وبقى عشرة ارطال اُصلح شرب ذلك ام لا ؟ فقال : ما يطبخ على ثلثه فهو حلال - الظاهر ان المراد بالجواب ثلث العصير لا الممتزج .
فان نش من غير ان تمسه النار الخ في الظاهر ان المصنف اراد بهذا القول الجمع بين الاخبار بانه لا يطرح فيه الملح وامثاله قبل ان يصير خمراً و يجوز بعده روى الشيخان في الحسن كالصحيح ، عن زرارة ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن الخمر العتيقة تجعل خلا ؟ قال : لا بأس (١) .

وفي الموثق كالصحيح ، عن عبيد بن زرارة قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأخذ الخمر فيجعلها خلا قال لا بأس وفي الموثق كالصحيح عن ابي بصير قال : سئل ابا عبد الله عليه السلام عن الخمر يصنع فيها الشيء حتى تحمض قال : اذا كان الذي صنع فيها هو الغالب على ما صنع فيها فلا بأس - اي لا يكون الملح مثلاً اكثر من الخمر .

(١) اورده والسبعة التي بعده في التهذيب باب الذبائح والاطعمة الخ خبر ٢٣٧-٢٣٨

٢٣٩-٢٤١-٢٤٢-٢٤٣-٢٤٤ اورده والاربعة الاولى في الكافي باب الطلاء خبر ٢-٣

وفى الموثق كالصحيح ، عن ابى بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الخمر
يجعل خلّاً قال : لا بأس اذا لم يجعل فيها ما يغلبها .

وروى الشيخ فى الصحيح ، عن جميل قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام
يكون لى على الرجل الدراهم فيعطينى بها خمرأ فقال : خذها ثم أفسدها - اى
اجعلها خلّاً .

وفى الصحيح ، عن عبد العزيز المهتدى قال : كتبت الى الرضا عليه السلام :
جعلت فداك المصير يصير خمرأ فيصب عليه الخل وشىء يغيره حتى يصير خلّاً قال
لا بأس به .

وفى الموثق كالصحيح ، عن عبيد بن زرارة ، عن ابى عبد الله عليه السلام انه قال
فى الرجل اذا باع عصيراً فحبسه السلطان حتى صار خمرأ فجعله صاحبه خلّاً فقال
اذا تحول عن اسم الخمر فلا بأس به .

وفى الصحيح ، عن محمد بن مسلم وابى بصير وفى الموثق ايضاً عن ابى بصير
عن ابى عبد الله عليه السلام سئل عن الخمر يجعل فيها الخل فقال : لا آما جاء من
قبل نفسه .

ويمكن حمله على الاستحباب او على غلبة الخل على الخمر كما تقدم
فى خبر ابى بصير ، وذهب بعضهم الى ان العلاج ان كان بمثل السفود (١)
الحارا وطرح الحجارة المحمأة بان لا يدخل شىء فيها يكون فيها فيجوز ولا يجوز
بمثل الخل والملح لانهما ينجسان وبعد الاقلاب يصير الخمر طاهراً لا الخل والملح
(وفيه) بعد القول بالنجاسة (انه) اذا استهلك الخل او الملح فيها بحيث لا يبقى
اثرهما فحينئذ يكون الجميع خمرأ فاذا صار خلّاً صار طاهراً ، مع هذه الاخبار
المعتبرة ،

(١) السفود بالفتح كتود الحديدة التى يشوى بها اللحم و المعروف صبيخ و صبيخ
(مجمع البحرين)

و يكره بيع العصير نسبة سبباً ممن يجعله خمرأ لئلا يكون قد اخذ ثمن الخمر - روى الشيخان في الصحيح ، عن البرزطي قال : سألت ابا الحسن عليه السلام عن بيع العصير فيصير خمرأ قبل ان يقبض الثمن قال : فقال : لو باع ثمرته ممن يعلم انه يجعله خمرأ حراماً لم يكن بذلك بأس فاما اذا كان عصيراً فلا يباع الا بالنقد (١) .

وفي الصحيح ، عن ابن مسكان عن يزيد بن خليفة قال كره ابو عبد الله عليه السلام بيع العصير بتأخير ، وفي القوي عن يزيد بن خليفة مثله .

وفي الصحيح عن محمد الحلبي قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن بيع عصير العنب ممن يجعله حراماً فقال : لا بأس به يبيعه حلالاً فيجعله ذاك حراماً فأبعده الله واسحقه .

وعن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن ثمن العصير قبل ان يغلى لمن يبتاعه ليطبخه (او يجعله) خمرأ قال اذا بعته قبل ان يكون خمرأ وهو حلال فلا بأس .

وفي الحسن كالصحيح ، عن عمر بن اذينة قال : كتبت الى ابي عبد الله عليه السلام اسأله عن رجل له كرم أبيع العنب والتمر ممن يعلم انه يجعله خمرأ؟ فقال : انما باعه حلالاً في الابتن الذي يحل شربه واكله فلا بأس يبيعه .

وروى الشيخ في الصحيح عن الحلبي ، عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن بيع العصير (٢) ممن يصنعه خمرأ فقال به ممن يطبخه (او يصنعه) خلا أحب الي ولا

(١) اورده والاربعة التي بعده في الكافي باب بيع العصور والخمر خبر ١-٥-٦-٣-٨ من

كتاب المعيشة واورده في الثلاثة الاولى في التهذيب باب الفرو المجازفة وشراء السرة الخ خبر

٨١-٧٩-٧٢ من كتاب التجارة

و ان صب في الخل خمر لم يجز أكله حتى يعزل من ذلك الخمر في أناء
ويصير حتى يصير خلا فاذا صار خلا أكل ذلك الخل الذي صب فيه الخمر .

ارى بالاول باسأ (١).

وفي الصحيح بسندين والكليني في الحسن كالصحيح ، عن محمد بن مسلم
عن ابي جعفر عليه السلام في رجل كانت له على رجل دراهم فباع خنازير او خمرأ وهو
ينظره فقضاء قال : لا بأس به اما للمقضى فحلال واما للبائع فحرام .

وفي القوي ، عن يزيد بن خليفة ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال سأله رجل وانا حاضر
فقال ان لي الكرم قال : بعه عنياً قال فانه يشتريه من يجعله خمرأ قال : فبعه اذا عصيراً
قال : انه يشتريه مني عصيراً فيجعله خمرأ في قربتي قال : بعه حلالاً فيجعله حراماً
فابعده الله ثم سكت هنيهة (او هنيئة) ثم قال : لا تذرن ثمنه عليه حتى يصير خمرأ
فتكون تأخذ ثمن الخمر .

وفي الصحيح ، عن رفاعه بن موسى قال : سئل ابو عبدالله عليه السلام وانا حاضر
عن بيع العصير ممن يخمره فقال حلال السنا بيع ثم تنام من يجعله شراباً خبيثاً؟
وفي الصحيح بسندين والكليني في الحسن كالصحيح ، عن محمد بن مسلم
عن ابي عبدالله في رجل ترك غلاماً له في كرم له يبيعه عنياً او عصيراً فانطلق
الغلام فعصره خمرأ ثم باعه قال لا يصلح ثمنه ثم قال : ان رجلاً من تقيف اهدى الى
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم راويتين من خمر فامر بهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاهريقا وقال : ان
الذي حرم شربها حرم ثمنها . ثم قال ابو عبدالله عليه السلام : ان افضل خصال هذه التي
باعها هذا الغلام ان يتصدق بثمنها - الى غير ذلك من الاخبار .

﴿وان صب في الخل خمر﴾ المشهورين الاصحاب انه يحرم الخل (اما) للنجاسة
(واما) لانه لا يعلم انه يصير خلا لا ؟ و متى يصير ؟ و ذهب المصنف الى طهارتها

(١) اورده والاربعة التي بعده في التهذيب باب الفرور والمجازفة وشراء السرقة الخ خبر
- ٧٦-٧٩-٨١-٧٢ من كتاب التجارة و اورد الاول والخامس في الكافي باب بيع العصير و
الخمر خبر ٩-٢ من كتاب المعيشة

وان الله تبارك وتعالى حرم الخمر بعينها ، وحرم رسول الله ﷺ كل شراب مسكر .

ولعن الخمر وغارسها ، وحارثها ، وحاملها ، والمحمولة اليه ، وباعها ، ومشتريها ، وآكل ثمنها ، وعاصرها ، وساقها ، وشاربها .

فلا يرد عليه الاول و الى انه يعزل من الخمر مقدار ما طرح في الخل و يلاحظ متى يصير خلا فانا صار بنفسها خلا بدون مجاورة الخل فبان يصير المطروح في الخل خلا في هذا الزمان ادلى ، و الظاهر ان له خبراً و ظنى الى رأيت الخبر ولم يكن في بالي انه من اين ؟ والاحوط الاجتناب .

﴿وان الله تبارك وتعالى حرم الخمر بعينها﴾ في القرآن ﴿و حرم رسول الله ﷺ كل شراب مسكر﴾ من قبل نفسه بالتفويض اليه ، وروى الاخبار الكثيرة في ذلك وتقدم ، وكذا في الباقي ، و الظاهر ان المراد بالشراب المسكر الابنية التي تكون من الحلويات و الفقاع الذي يكون من الحبوبات و غيرها مما كان مايعاباً لاصالة وان عرض له الجمود وهذا من المحرمات التي يحرم قليله وكثيره امامثل الجوزبوا والافيون فالقدر الذي يسكر منه حرام لموم اخبار حرمة المسكر واما البنج المتخذ من الحشيشة فهو من المحرم قليله وكثيره و ان لم يكن مايعاباً للموم ، و لخصوص ما روى فيه من الاخبار ، و لكن الظاهر انه ليس فيه الحد ، بل التعزير .

﴿ولعن﴾ اي رسول الله ﷺ كما رواه الشيخان في الموثق عن علي بن ابي طالب قال : لعن رسول الله ﷺ الخمر ، وعاصرها ، و معتصرها ، وباعها ، و مشتريها ، وساقها ، و آكل ثمنها ، وشاربها ، وحاملها ، والمحمولة اليه (١) .

و في القوي ، عن جابر ، عن ابي جعفر عليه السلام قال لعن رسول الله ﷺ في

(١) التهذيب باب الذبائح والاطعمة الخ خبر ١٨ من كتاب الاطعمة والكافي باب شارب

الخمر خبر ١٠ من كتاب الاشربة

ولها خمسة اسامي العصير وهو من الكرم ، والنقيع وهو من الزبيب ، والبتع وهو من العسل ، والمزرد (١) وهو من الشعير والنبيد وهو من التمر ، والخمر مفتاح كل شر .

الخمر عشرة غارسها ، و حارسها ، و بايعها ، و مشربها ، و شاربها والأكمل ثمنها ، وعاصر ها ، وحاملها ، والمحمولة اليه ، وساقياها (٢) .

ولعن الخمر يمكن ان يكون المراد به نجاستها (او) جعلها حراماً (او) الاعم (وبالعاصر) من يعصر العنب (وبالمعتصر) من يبالغ في عصرها حتى يستخرج ما فيه (او) العاصر من يعصر بنفسه ، والمعتصر من يعصر له (او) بالعاصر اعم منهما و المعتصر من يتخذ العصير (و بالفارس) من غرس الكرم للشراب ، و الخبر الذي رواه المصنف كأنه اخذ منهما او كان غيرهما .

ولها خمسة اسامي كما رواه الشيخان في الصحيح ، وفي القوي كالصحيح عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : الخمر من خمسة ؤ العصير من الكرم ، والنقيع من الزبيب ، و التبّع من العسل ، و المزرد من الشعير والنبيد من التمر (٣) .

وفي القوي كالصحيح بسندين عن علي بن الحسين عليه السلام قال : الخمر من خمسة اشياء من التمر ، والزبيب والحنطة والشعير والعسل .

ويحمل على الخمر الثابت في القرآن والحديث حرمة ، لا الخمر الذي في القرآن

(١) المزرد بالكسر و الزاء المعجمة ثم الراء المهملة نبيد يتخذ من الذرة وقيل من الشعير (مجمع البحرين) و قال في مادة مرز المرز بكسر الميم وسكون الراء الشراب المتخذ من الشعير انتهى

(٢) الكافي باب نوادر (آخر الحدود) خبر ٤ من كتاب الحدود

(٣) اوردته والذين بعده في الكافي . باب ما يتخذ منه الخمر خبر ١-٣٩٢ من ابواب

الابنية و اورد الاول في التهذيب باب الذبائح والاطعمة الخ خبر ١٧٧ من كتاب الاطعمة

وشاربها كما بدوثن ، و مَنْ شربها حبست صلاته اربعين يوماً . فان تاب في
الاربعين لم تقبل توبته وان مات فيها دخل النار ،
وقال الصادق عليه السلام : لا تجالسوا شراب الخمر فان اللعنة اذا نزلت عصبت مَنْ
في المجلس .

ولا تجوز الصلاة في بيت فيه خمر محصور في آية ولا بأس بالصلاة في ثوب أصابته
خمر لأن الله عز وجل حرّم شربها ولم يحرم الصلاة في ثوب أصابته .

ثلاثا في الاخبار الكثيرة التي سبقت ان الله تعالى حرّم الخمر بعينها وحرّم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
كل مسكر (١) (او) يقال انه ظهر الخمر العنبي من ظهر القرآن والبواقي من بطنه
﴿ وشاربها كما بدوثن ﴾ اي في العقوبة و يشكل القول بما دأبها بالكفر
الآن يكون للمباغة اي ائمه قريب من ائمه (او) كما ان عابد الوثن غفل عن الله
تعالى كذلك شاربها دأب لان الشيطان يلقى محبتها في قلبه بحيث لا يمكنه عادة
تركها (او) كأنها معبوده (او) للجميع .

﴿ و مَنْ شربها حبست صلاته اربعين يوماً ﴾ اي لا تكون مقبولة وان كانت
مجزية يسقط القضاء وكذا قبول التوبة ﴿ وان مات فيها ﴾ اي في الاربعين بدون
التوبة ﴿ دخل النار ﴾ اي استحق دخولها لولا الرحمة والشفاعة .

﴿ وقال الصادق عليه السلام لا تجالسوا شراب الخمر ﴾ اي في مجلس الشراب
او الاعم ويؤيد الاول قوله ﴿ فان اللعنة اذا نزلت ﴾ ويحتمل شمول اللعنة له لمخالفة
الله تعالى في الجلوس مع الفساق مطلقا كما تقدم .

﴿ ولا يجوز الصلاة ﴾ قد تقدم انه محمول على الكراهة ، و روى الشيخان
في الموثق عن عمار بن موسى ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الدن يكون
فيه الخمر هل يصلح ان يكون فيه الخل و ماء كامنخ او زيتون ؟ قال : اذا غسل
فلا بأس ، و عن الابريق و غيره يكون فيه خمر يصلح ان يكون فيه ماء ؟ فقال :

(١) راجع الثاني باب ان رسول الله (ص) حرّم كل مسكر قليل وكثير .

وقال الصادق عليه السلام: شارب الخمر إن مرض فلا تمودده ، وإن مات فلا تشهدوه وإن شهد فلا تزكوه وإن خطب اليكم فلا تزوجوه ، فإن من زوج ابنته شارب الخمر فكأنما قادهما إلى الزنا ومن زوج ابنته مخالفاً لمعلى دينه فقد قطع رحمها ، ومن

إذا غسل فلا بأس ، وقال في قدح أو إناء يشرب فيه الخمر؟ قال يغسل ثلاث مرات ، سئل أيجزیه ان یصبّ فيه الماء قال لا یجزیه حتی یدلکھ یدیه و یغسله ثلاث مرات ، و فی الاناء یشرب فيه التبیذ قال : یغسله سبع مرات (كما هو بخط الشيخ او ثلاث مرات كما هو في كثير من النسخ) وكذلك الكلب ، وعن رجل اصابه عطش حتى خاف على نفسه فأصاب خمراً؟ قال يشرب منه قوته .

و سئل عن المائدة اذا شرب عليها الخمر المسكر؟ قال : حرمت المائدة . سئل فان قام رجل على مائدة منصوبة يؤكل مما عليها ومع الرجل مسكر لم يسق احداً ممن عليها بعد قال لا يحرم حتى يشرب عليها ، فان رجع بعد ما يشرب فالزوج فكل فاتهما مائدة اخرى یعنی کل القالونج والاتصل فی بیت فيه خمر ولا مسكر لان الملائكة لا تدخله والاتصل فی ثوب اصابه خمر ومسكر حتى يغسل .

سئل عن النضوح المعتقد كيف يصنع به حتى يحل؟ قال : خذ ماء التمر فاغله حتى يذهب ثلثا ماء التمر . و عن رجلين نصرانيين باع احدهما من صاحبه خمراً او خنازير ثم اسلما قبل ان يقبض الدراهم هل يحل له الدراهم؟ قال : لا بأس ، و عن الرجل يأتي بالشراب فيقول هذا مطبوخ على الثلث قال : ان كان مسلماً ورعاً مأموناً فلا بأس ان يشرب وعن الرجل يكون مسلماً عارفاً الا انه يشرب المسكر هذا التبیذ فقال باعمار ان مات فلا تمصلّ علیه (١).

﴿وقال الصادق عليه السلام﴾ قد تقدم مضمونه في الاخبار الكثيرة وكأنه بالمعنى

(١) التهذيب باب الذبائح والاطعمة الخ خبر ٢٣٣ و ٢٣٢ و ٢٣٥ والكافي باب الاواني

يكون فيها الخمر الخ خبر (١) الى قوله) يغسله ثلاث مرات

اثمن شارب الخمر لم يكن له على الله تبارك وتعالى ضمان .
وقال الصادق عليه السلام : خمسة من خمسة محال : الحرمة من الفاسق محال ، والشفقة من
العدو محال ، والنصيحة من الحاسد محال ، والوفاء من المرأة محال ، والهيبة من
الفقير محال .

و الغناء مما اوعده الله عز وجل عليه النار وهو قوله عز وجل (ومن الناس من
يشترى لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزواً اولئك لهم عذاب
مهمين) - وسئل الصادق عليه السلام عن قول الله عز وجل : (فاجتنبوا الرجس من الاوثان
واجتنبوا قول الزور) قال الرجس من الاوثان الشطرنج ، وقول الزور الغناء .

وقال الصادق عليه السلام الحرمة من الفاسق محال لانه اذا لم يلاحظ حرمة
الله فكيف يلاحظ غيره . وكأنه على الغالب .
والغناء مما اوعده الله عليه النار اي حرام او كبيرة رواه الكليني في الحسن
كالصحيح عن محمد بن مسلم ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : سمعته يقول : الغناء مما
وعده الله (اذا وعده الله) عليه النار وتلا هذه الآية ومن الناس من يشترى لهو الحديث
ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزواً اولئك لهم عذاب مهمين (١) .

اعلم ان اكثر المفسرين على ان لهو الحديث الغناء وذهب بعضهم الى انه الغناء وجميع
ما يلهي عن الله تعالى من آلات اللهو والتقصص المفتراة كقصة رستم واسقنديار ، ويمكن
حمل هذه الاخبار على كونه فرداً منه ، والظاهر ان اللام في (ليضل) لام العاقبة اي يحصل
الاضلال به واللام يحسن الاستشهاد به ، ولو سلم ان الآية نزلت في النضرب العارث
والذي كانت له مغنية لا ضلالهما للناس عن الاسلام لان خصوص السبب لا يختص
والعمدة قول المعصومين صلوات الله عليهم .

و روى في الحسن كالصحيح بل الصحيح عن ابن ابي عمير عن مهران بن

(١) اورده واحد العشر التي بعده في الكافي الفنا خبر ٢-٥-١٦-٨-٧-١٣-١-٩-١٠-١٥-٢٢

محمد عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سمعته يقول : الفناء مما قال الله و من الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله .

وفي الحسن كالصحيح ، عن ابن ابي عمير ، عن مهران بن محمد عن الحسن بن هرون قال : سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول : الفناء مجلس لا ينظر الله الى اهله وهو مما قال الله عز وجل : و من الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله . وفي القوي كالصحيح ، عن الوشاء قال : سمعت ابا الحسن الرضا عليه السلام يسئل عن الفناء فقال : هو قول الله عز وجل : و من الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله والضمير في قوله (ويتخذها) راجع الى السبيل فانه يؤث (او) الاحاديث المستنبط من الحديث اولفظ الآيات السابق عليه .

وفي الصحيح ، عن محمد بن مسلم عن ابي الصباح الكاظمي ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال في قوله عز وجل : ولا يشهدون الزور الفناء (او قال) الفناء . وايضاً في الحسن كالصحيح عنهما عن ابي عبدالله عليه السلام عن قول الله عز وجل والذين لا يشهدون الزور قال : هو الفناء والزور الباطل - واختلف المفسرون فيه ايضاً فقال بعضهم الفناء وبعضهم كل مجلس باطل .

وفي القوي عن ابي بصير قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن قول الله عز وجل فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور قال : الفناء .

وفي القوي كالصحيح عن ابي ايوب الخزاز قال تزلنا المدينة فأتينا ابا عبدالله عليه السلام فقال لنا : اين تزلتم فقلنا على فلان صاحب القيان (اي الاماء المغنيات) فقال كونوا كراماً فوالله ما علمنا ما اراد به وظننا انه يقول تفضلوا عليه فعدنا اليه فقلنا اننا لا ندري ما اردت بقولك : كونوا كراماً فقال : اما سمعتم الله عز وجل يقول : واذا مروا باللغو مروا كراماً ؟

فيصير معنى الآية في مدح عباد الرحمن ، والذين لا يحضرون مجالس الباطل

والفناء و اذا مروا بهذه المجالس التي هي لغو وباطل مروا مكرمين انفسهم عن حضورها و سماع باطلها .

وفي الصحيح ، عن مسعدة بن زياد قال : كنت عند امي عبدالله عليه السلام فقال له رجل : بأبي انت وامى اتى ادخل كنيقالى ، دلى جيران وعندهم جوار يتغنين ويضربن بالعود - الى آخره وتقدم فى باب الفصل .

وفي الصحيح عن زيد الشحام قال : قال ابو عبدالله عليه السلام بيت الفناء لا يؤمن فيه الفجيرة ولا تجاب فيه الدعوة ولا يدخله الملك .

وفي الحسن كالصحيح ، عن ابن محبوب عن عنبسة ، وعن امي عبدالله عليه السلام قال : استماع اللهو والفناء ينبت النفاق فى القلب كما ينبت الماء الزرع .

وفي القوى كالصحيح ، عن بونس قال : سألت الخراسانى عليه السلام (اى ابا الحسن الرضا عليه السلام) وقلت : ان العباسى ذكر انك ترخص فى الفناء فقال : كذب الزنديق ما هكذا قلت له سألتنى عن الفناء فقلت له ان رجلا اتى ابا جعفر عليه السلام فسأله عن الفناء فقال : يا فلان اذا ميز الله بين الحق والباطل فأتى يكون الفناء؟ فقال : مع الباطل فقال : قد حكمت .

والظاهر انه عليه السلام اتقى و لم يصرح بحرمة قتلهم العباسى انه مكروه لان المكروهات كلها ، بل المباحات باطلة و كان الواجب عليه نقل ما سمع منه عليه السلام ، ويحتمل ان يكون عليه السلام نسب اليه الزندقة ابقاء وشقة عليه - لانه روى الكشى فى الصحيح ، عن ابي النصر قال : سألتا الحسين بن اشكيب (الثقة الثقة) عن العباسى هشام بن ابراهيم وقلنا له : أكان من ولد العباس قال : لا كان من الشيعة فطلبه (اى الخليفة) فكتب كتب الزيدية وكتب اثبات امامة العباس ثم دس الى من يغمز به واختفى ، واطلع السلطان على كتبه فقال : هذا عباسى فأمنه

وخلّى سبيله (١) .

وفي القوي عن ابي اسامة ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : الفناء عشّ النفاق - والعشّ بالضم ويفتح وكر الطائر الذي بناء من الحطب واللف وغيرهما ليبيت فيه (٢) .

وفي القوي كالصحيح ، عن كليب الصيداوي قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : صوت العيدان ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء الخضرة .

وفي الموثق كالصحيح عن عبد الاعلى قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الفناء فقلت انهم يزعمون ان رسول الله ﷺ رخص في ان يقال : جئناكم جئناكم حيثونا حيثونا نحييكم فقال : كذبوا ان الله عز وجل يقول : ما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين لو اردنا ان نتخذ لهم آيات فآياتنا من لدنا ان كنا فاعلين ، بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فاذا هو زاهق ولكم الويل مما تصفون ثم قال : ويل لفلان مما يصف رجل لم يحضر المجلس .

وهم الذين يصفون اشرف الخلائق اجمعين بانه حمل زوجته لتنظر الى ملاهي الحبشة في المسجد كما رواه الستة في صحاحهم عن عائشة .

وفي القوي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سئل عن الفناء وانا حاضر فقال لا تدخلوا بيوتاً ، الله معرض عن اهلها .

وفي القوي ، عن ياسر الخادم ، عن ابي الحسن عليه السلام قال : من تزوّ نفسه عن الفناء فإن في الجنة شجرة يأمر الله الرياح ان تعمر كها فيسمع لها صوتاً لم يسمع مثله و من لم يتزوّ عنه لم يسمعه .

(١) رجال الكشي فيما روى في هشام بن ابراهيم العباسي ص ٣١٢ طبع بمبئي

(٢) اورده والسة التي بعده في الكافي باب الفناء غير ٢-٢٠-١٢-٨-١٩-٢١-١١

وفي القوي ، عن موسى بن حبيب ، عن علي بن الحسين عليهما السلام قال : لا يقبض الله أمة فيها بربط يقمق و فاية . تفجع (أي يكون فيها عود تضرب ونائحة تنوح) .

وفي القوي ، عن عمران الزعفراني ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : من أغم الله عليه بنعمة فجاء عند تلك النعمة بمزمار فقد كفرها ومن أصيب بمصيبة فجاء عند تلك المصيبة بنائحة فقد كفرها .

﴿ وسئل الصادق عليه السلام ﴾ (١) رواه الشيخ الأعظم محمد بن يعقوب الكليني في القوي كالصحيح عن زيد الشحام ، عن أبي عبدالله عليه السلام .

و رواه أيضاً في الحسن كالصحيح ، عن ابن أبي عمير ، عن بعض أصحابه ، عن أبي عبدالله عليه السلام (٢) .

و روى في الموثق كالصحيح ، عن إسحاق بن جرير قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : إن شيطاناً يقال له القفندر و إذا ضرب في منزل الرجل أربعين يوماً بالربط و دخل عليه الرجال وضع ذلك الشيطان كل عضو منه على مثله من صاحب البيت ثم فزع فيه فخذه فلا يبار بعدها حتى تؤتى نسائه فلا يبار (٣) و رواه في الحسن كالصحيح ، عن أبي عبدالله عليه السلام .

وفي القوي كالصحيح عن أبي داود المسترق قال : من ضرب في بيته يربط أربعين يوماً سلطاناً عليه شيطاناً يقال له القفندر فلا يبقى عضو من أعضائه إلا قند عليه فإذا كان كذلك تزع منه الحياة ولم يبال ما قال ولا ما قيل فيه .

وفي القوي ، عن سماعة قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : لما مات آدم عليه السلام

(١) تقدم منه في ص ١٥٧ فراجع

(٢) الكافي باب الرد والشرع خبر ٧٠١ من كتاب الاشارة .

(٣) اوردته و الاربعة التي بعده في الكافي باب التاريخ خبر ١٧ - ٣ - ٧ - ٢٢ -

٢٢ من كتاب الاشارة .

والنرد أشد من الشطرنج ، فأما الشطرنج فإن اتعازها كفر واللعب بها شرك وتعليمها كبيرة موبقة والسلام على الالهى بها معصية ومقلبها كمقلب لحم الخنزير والناس

شمت به ابليس وقايل فاجتمعا فى الارض فجعل ابليس وقايل المعازف والملاهى شماتة بآدم عليه السلام فكلما كان فى الارض من هذا الضرب الذى يظنذ به الناس قائما هو من ذاك .

وعن السكونى قال : قال رسول الله ﷺ : انها كم عن الزفن و العز مار ، وعن الكوبات والكبرات .

(والمعازف) الدفوف وغيرها مما يضرب ، وقيل كل لعب (و الزفن) اللعب والرقص (والكوبة) النرد او الطبل او البربط (و الكبر) محرقة الطبل ذو الرأسين او الطبل الذى له وجه واحد .

وفى القوى عن الحسن بن على بن يقطين عن ابى جعفر عليه السلام قال : من اصغى الى ناطق فقد عبده فإن كان الناطق يروى عن الله عز وجل فقد عبد الله عز وجل وإن كان الناطق يروى عن الشيطان فقد عبد الشيطان .

وفى القوى عن جهم اوجهم بن حميد قال : قال لى ابو عبدالله عليه السلام : انى كنت ؟ فظننت انه قد عرف الموضع فقلت : جعلت فداك انى كنت مررت بفلان فاحتسنى فدخلت الى داره ونظرت الى جواريه فقال لى ذاك (او ذلك) مجلس لا ينظر الله الى اهله .

والنرد أشد من الشطرنج * روى الكلينى فى الصحيح ، عن مسعدة بن زياد عن ابى عبدالله عليه السلام انه سئل عن الشطرنج فقال : دعوا المجوسية لاهلها لعنهم الله (١) .

وفى الصحيح ، عن معمر بن خلاد عن ابى الحسن عليه السلام قال : النرد والشطرنج

(١) اورده والثلاثة عشر التى بعده فى الكافى باب النرد والشطرنج خبر ١٣-١٥-١٦

١٢-١٣-١٤-١٥-١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠-٢١-٢٢-٢٣ من كتاب الاشربة .

اليها كالتناظر الى فرج أمه واللاعب بالنرد فمما رأ مثله كمثل من يأكل لحم الخنزير ،
ومثل الذي يلعب بها من غير قمار مثل من يضع يده في لحم الخنزير أو دمه .

والاربعة عشر بمنزلة واحدة وما قوم فهو ميسر .

وفي الموثق كالصحيح ، عن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام انه سئل عن الشطرنج
وعن لعبة شيب (شبيب - خ) التي يقال لها لعبة الأمير ، وعن لعبة الثلاث فقال أرايتك اذا
ميز الحق والباطل من أيها تكون ؟ قلت : مع الباطل قال لا خير فيه .
وفي القوي كالصحيح عن ابن رثاب قال : دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقلت
جملت فذاك ما تقول في الشطرنج ؟ فقال : المقلب لها كالمقلب لحم الخنزير فقلت
ما على من قلب لحم الخنزير ؟ قال : يغسل يده .

وفي القوي كالصحيح عن سليمان الجعفري ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام
قال : المطلع في الشطرنج كالمطلع في النار .

وفي الصحيح . عن موسى بن القاسم ، عن محمد بن علي بن جعفر عن الرضا
عليه السلام قال : جاء رجل الى أبي جعفر عليه السلام فقال : يا أبا جعفر ما تقول في الشطرنج التي
يلعب بها الناس ؟ فقال أخبرني أبي علي بن الحسين عن الحسين بن علي عن أمير-
المؤمنين عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ من كان ناطقاً فكان منطقته بغير ذكر الله
عز وجل كان لاغياً ، ومن كان صامتاً فكان صمته لغير ذكر الله كان ساهياً ثم سكت
فقام الرجل واضرب .

وفي الحسن كالصحيح ، عن حماد بن عيسى قال : دخل رجل من البصريين
على أبي الحسن الأول فقال له : جملت فذاك الى اقدم مع قوم يلعبون بالشطرنج
ولست البب بها ولكن انظر فقال : مالك ولِمَ تجلس لا ينظر الله الى اهله .

وعن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال نهي رسول الله ﷺ عن اللعب

بالشطرنج والنرد .

وفي القوي كالصحيح ، عن الفضيل قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن هذه الاشياء

ولا يجوز اللعب بالخواتيم ، والاربعة عشر ، وكل ذلك واشباهه فمار حتى لعب

التي يلعب بها الناس النرد والشطرنج حتى انتهت الى السدر فقال : اذا ميز الله بين الحق والباطل في ايهما تكون ؟ قلت : مع الباطل . قال : فما لك وللباطل . وفي النهاية في حديث بعضهم قال : رأيت ابا هريرة يلعب بالسدر ، والسدر كقبر لربة يقامر بها وتكسر سينها وتضم وهي فارسيه معربة عن ثلاثة ابواب ، ومنه حديث يحيى بن ابي كثير ، السدر هي الشيطانة الصغرى يعنى انها من امر الشيطان فتامل .

وفي القوي كالصحيح عن الحسين بن عمر بن يزيد عن ابي عبدالله عليه السلام قال : يضر الله في شهر رمضان الالثلة صاحب مسكر او صاحب شاهين او مشاحن . وفي الحسن كالصحيح عن حفص بن البختري عن ذكره عن ابي عبدالله عليه السلام قال : الشطرنج من الباطل .

وفي القوي كالصحيح . عن ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قال امير المؤمنين عليه السلام الشطرنج والنرد هما الميسر .

وفي القوي كالصحيح ، عن عمر بن يزيد عن ابي عبدالله عليه السلام قال : ان الله في كل ليلة من شهر رمضان عتقاء من النار الأمن افطر على مسكر او مشاحن او صاحب شاهين قال : قلت وای شیء صاحب شاهين ؟ قال الشطرنج .

وفي القوي ، عن عبد الملك القمي قال : كنت انا وادريس اخي عند ابي عبدالله عليه السلام فقال ادريس جعلنا الله فداك ما الميسر ؟ فقال ابو عبدالله عليه السلام هو الشطرنج قال : فقلت انا انهم يقولون انها النرد ؟ قال والنرد ايضا .

وفي القوي كالصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال : الشطرنج ميسر والنرد ميسر .

ولا يجوز اللعب بالخواتيم الخ قد تقدم في باب المكاسب (والصنح) شيء يتخذ من صفر ليضرب احدهما بالآخر وآلة (بادنار) يضرب بهامرب (چنگك)

الصبيان بالجوز هو القمار و اياك و الضرب بالصوايح فان الشيطان ير كض معك
والملائكة تنفر عنك و من بقي في بيته طنبور اربعين صباحاً فقد باء بغضب من الله عز وجل .
وقال الصادق عليه السلام : ان الملائكة لتنفر عند الرهان ، و تلمن صاحبها خلا العافر
والخف و الريش و النصل ، و قد سابق رسول الله صلى الله عليه و آله اسامة بن
زيد و أجرى الخيل ف روى ان ناقة النبي صلى الله عليه و آله سبقت به فقال النبي صلى الله عليه و آله انها بقت (۱)
و قالت فوق رسول الله صلى الله عليه و آله .

و يطلق على الدف ذو الجلاجل .

﴿ وقال الصادق عليه السلام ﴾ قد تقدم هذا الخبر و ذكرنا ان العامة نسبت زيادة
الريش الى وهب بن وهب القرشي للمنصور و الى حفص بن غياث القاضي للرشيد ،
و على تقدير وجوده ، المراد به السهم .
وروى الكليني في القوي كالصحيح ، عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه
السلام قال : سمعته يقول : لا سبق الا في خفا و حافرا و نصل يعني النضال (۲) - و المراد
بالخف الابل و الفيل ، و بالحافر الفرس و البغل و الحمار ، و بالنصل ، الرمح و
السيف و السهم .

و في الحسن كالصحيح ، عن حفص ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : لا سبق الا
في خفا و حافرا و نصل يعني النضال - اي في المغالبة .
و في الحسن كالصحيح ، عن حفص بن البختری ، عن ابي عبدالله عليه السلام انه كان
يحضر الرمي و الرهان .

و في الموثق عن طلحة بن زيد بسنديين ، عن ابي عبدالله عليه السلام ان

(۱) اي السبب لمسبقيتها انها بقت و تكبرت على ناقة اسامة من حيث ان فوقها
رسول (ص) ولذا اذله الله بالمسبوقية .

(۲) اورده و التسعة التي يهد في الكافي باب فضل ارتباط الخيل و اجرائها و الرمي خبر
۷-۱۵-۶۵-۸-۱۱ (الى) ۱۴-۱۷ من كتاب الجهاد و اورده الاخير في التهذيب .

رسول الله صلى الله عليه وآله أجرى الخيل التي اضرمت من الحفيا الى مسجد بنى زريق
وسبقها من ثلاث نخلات فاعطى السابق عذفاً واعطى المصلى عذفاً ، واعطى
الثالث عذفاً .

(والحفيا) بالمد ويقصر موضع بالمدينة (و العذق) النخلة بحملها (و
السابق) المقدم بالرأس والعنق (والمصلى) بعده بأن يكون رأسه محاذياً لصلوبه
وهما المظلمان في وسط الدابة او ما انحدر من الوركين او ما عن يمين الذنب وشماله و
هو الاكثر (والثالث) من كان بعدهما .

وفي الموثق ، عن غياث بن ابراهيم عن ابي عبدالله عن ابيه ، علي بن الحسين
عليهما السلام ان رسول الله ﷺ أجرى الخيل وجعل سبقها أدنى من فضة - والسبق بالسكون
المسابقة ومحركة الموض لها .

وفي القوي كالصحيح ، عن ابي بصير ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : ليس شيء
تحضره الملائكة الا الرهان وملاعبة الرجل اهله .

وفي الموثق ، عن طلحة بن زيد ، عن ابي عبدالله عليه السلام ، عن آبائه عليهم السلام قال
الرمي سهم من سهام الاسلام - اى جزؤه ولا يخفى لطفه .

وفي الصحيح عن عبدالله بن المغيرة رفعه قال : قال رسول الله ﷺ في قول الله
عز وجل وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل قال : الرمي اى منه ثلاثين في
مارواه ان الغضاب منه لعموم (ما) .

وفي الحسن كالصحيح عن علي بن اسماعيل رفعه والشيخ اسنده ايضاً في القوي
قال : قال رسول الله ﷺ : اركبوا وادموا وان ترموا احب الي من ان تركبوا ثم
قال كل لهو المؤمن باطل الا في ثلثة في تأديب الفرس ورميه عن قوسه وملاعبة امرأته
فانهن حق الا ان الله عز وجل ليدخل بالسهم الواحد الثلثة الجنة عامل الخشبة و
المقوى (١) به في سبيل الله والرامي به في سبيل الله .

(١) المقوى به كمن يشتري المهام ويعطيها غيرها ليرميها في سبيل الله .

وفي الموثق عن طلحة بن زيد عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اغار المشركون على سرح المدينة (اي ماشيتها) فنادى فيها مناد ، يا سوء صباحاً (١) فسمعها رسول الله ﷺ في الخيل (او الجبل) فركب فرسه في طلب العدو وكان اول اصحابه لحقه ابو قتادة على فرس له وكان تحت رسول الله ﷺ سرج دقتاه ليف ليس له فيه أثر ولا بطر فطلب العدو فلم يلقوا احداً وتابعت الخيل فقال ابو قتادة : يا رسول الله ان العدو قد اسرف فان رأيت ان تستبق ؟ فقال : نعم فاستبقوا فخرج رسول الله ﷺ سابقاً عليهم ثم اقبل عليهم فقال : انا ابن الموائك من قريش انه لهو الجواد البحر يعني فرسه .

والموائك جمع عاتكة واصلها المتضمنة المعجزة من الطيب ، والموائك في جدات النبي ﷺ تسع ، ثلاث من سليم بنت هلال ام جدها شمس ، و بنت مرة بن هلال ام هاشم ، و بنت الاوقس بن مرة بن هلال ام وهب بن عبد مناف ، والبواقي من غير بنى سليم ، ويقال (عتك) كرفي القتال وهو الانسب بالمقام ، و الاولى من الموائك عمة الثانية ، و الثانية عمة الثالثة ، و بنو سليم تفخر بهذه الولاة و لبنى سليم مفاخر اخرى .

(منها) انها الفت معه يوم فتح مكة - اي شهد منهم الف ، و ان رسول الله ﷺ قدم لوائهم يومئذ على الالوية وكان احمر (ومنها) ان عمر كتب الى اهل الكوفة والبصرة . ومصر والشام ان ابعثوا الي من كل بلد افضله رجلا (فبعث) اهل الكوفة عروة بن فرقان السلمي ، (وبعث) اهل البصرة مجاشع بن مسعود السلمي ، و (بعث) اهل مصر معن بن يزيد السلمي ، (وبعث) اهل الشام ابا الاعور السلمي .

(١) يعني تعال فهذا او انك ينادى بمثله في محل التنبه (الوافى) .

و حق على الله عز وجل ان لا يبغى شىء على شىء الا اذن له الله ، ولو ان جبلا بغى على جبل لهداه الله الباغى منهما .

﴿ و حق على الله عز وجل ان لا يبغى ﴾ اى لا يتناول كما قال الله تعالى : تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علواً فى الارض ولا فساداً والعاقبة للمتقين (١) .

وروى الشيخان فى القوي ، عن ابن القداح ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : دعارجل بعض بنى هاشم الى البراز فابى ان يبارزه فقال له امير المؤمنين عليه السلام : ما منعك ان تبارزه ؟ قال : كان فارس العرب خشيت ان يغلبنى فقال له امير المؤمنين عليه السلام فانه بغى عليك ولوبارزته لغلبته ولوبغى جبلاً على جبل لهداه الباغى (٢) .

وفى الحسن كالصحيح للكليني ، عن ابن رثاب و يعقوب السراج ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال امير المؤمنين عليه السلام : ايها الناس ان البغى يقود اصحابه الى النار ، وان اول من بغى على الله عناق ، بنت آدم واول قتيل قتله الله عناق و كان مجلسها جريباً فى جريب و كان لها عشرون اصبعاً فى كل اصبع ظفران مثل المنجلين فسلط الله عليها اسداً كالفيل وذئباً كالبعير وسراً مثل البغل فقتلتها وقد قتل الله الجبابرة على افضل احوالهم وآمن ما كانوا (٣) .

وفى الحسن كالصحيح ، عن مسع ابي سيار ان ابا عبد الله عليه السلام كتب اليه فى كتاب : انظر ان لا تكلمن (اولا تكلم) بكلمة بغى ابداً وان اعجبتك نفسك و عشيرتك .

وفى القوي كالصحيح ، عن السكوني ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : يقول ابليس

(١) القصص - ٨٣ .

(٢) التهذيب باب النوادر خبر ٢ من كتاب الجهاد والكافي باب طلب المبارزة خبر ٢ من كتاب الجهاد .

(٣) اورده والثلاثة التى بعده فى اصول الكافي باب البغى خبر ٢ - ٣ - ٤ - ١ من كتاب

الايمان والكفر .

وهى رسول الله ﷺ عن تحريش البهائم ما خلا الكلاب .
وسأل رجل على بن الحسين عليه السلام عن شراء جارية لها صوت ، فقال : ما عليك
لو اشتريتها فذكرتك الجنة ، يعنى بقراءة القرآن و الزهد و الفضائل التى ليست
بغناء فاما الغناء فمحظور .

لجنوده القوا بينهم الحسد والبغى فانهما يدان عند الله الشريك .
وفى القوى ، عن ابن القداح . عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ :
ان اعجل الشر عقوبة ، البغى .

﴿ وهى ﴾ روى الكلينى فى الموثق كالصحيح ، عن ايان بن عثمان (فانه اجتمعت
العصابة عليه مع ان نادوسيته منقولة عن على بن الحسن ، الفاسد المذهب ، واكثر
ما نقول فى الموثق كالصحيح لاجله بما للمشهور) عن ابي العباس ، عن ابي عبدالله عليه السلام
قال : سأله عن التحريش بين البهائم فقال كله مكروه الا الكلب (١) .
وبالاسناد ، عن مسمع قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن التحريش بين البهائم
فقال اكره ذلك الا الكلاب (٢) . وفى النهاية فيه انه نهى عن التحريش بين البهائم وهو الاغراء
وهيج بعضها على بعض كما يفعل بين الجمال والكباش والديوك وغيرها ،

﴿ وسئل رجل (الى قوله) فذكرتك الجنة ﴾ اى تذكرك ان فى الجنة
اصواتا حسنة او تقرأ القرآن والذكر وامثالهما مما يذكرك الله والجنة ، ويظهر من
المصنف ان امثال هذه لا تسمى غناء واما الغناء ما كان فى باطل ، ويؤيده العرف
ومادواه الكلينى فى الموثق كالصحيح ، عن ابي بصير قال : قلت لابي جعفر عليه السلام
اذا قرمت القرآن فرفت به صوتى جاءنى الشيطان فقال : انما ترائى بهذا اهلك و
الناس قال : يا ابا محمد اقرء قراءة ما بين القرائتين تسمع اهلك و رجع

(١ و ٢) الكافى باب التحريش بين البهائم خبر ١ و ٣ من كتاب الدواجن (قبل

كتاب الوصايا) .

بِالْقُرْآنِ صَوْتِكَ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَحِبُّ الصَّوْتَ الْحَسَنَ فَرَجِّعْ فِيهِ تَرْجِيعاً (١) -
والتَّرجِيعُ تَرْدِيدُ الصَّوْتِ .

وَفِي الْحَسَنِ كَالصَّحِيحِ ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ ذَكَرِهِ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ : إِنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ بِالْحَزَنِ فَاقْرَأْهُ بِالْحَزَنِ .

وَفِي الْقَوَى كَالصَّحِيحِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْكَانٍ عَنْ أَبِي جَبْرِ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ : إِنَّ مِنْ أَجْمَلِ الْجَمَالِ الشَّعْرَ الْحَسَنَ أَوْضَمَ الصَّوْتِ الْحَسَنَ .

وَفِي الْقَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَنَانٍ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : إِنْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَوْحَى إِلَى مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ عليه السلام : إِذَا وَقَفْتَ بَيْنَ يَدَيْ قَفِّ مَوْقِفِ الذَّلِيلِ الْفَقِيرِ وَإِذَا قَرَأْتَ التَّوْرَةَ فَاسْمِعْنِيهَا بِصَوْتِ حَزِينٍ .

وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّوْفَلِيِّ ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام قَالَ : ذَكَرْتُ الصَّوْتَ عِنْدَهُ فَقَالَ إِنْ عَلِيٌّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام كَانَ يَقْرَأُ قَرِيباً يَمُرُّ (مَرَّ - خ ل) بِهِ الْمَارُ فَصَعِقَ مِنْ صَوْتِهِ ، وَإِنْ الْأَمَامُ لَوَاطَهَرَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً لَمَا احْتَمَلَهُ النَّاسُ مِنْ حَسَنِهِ ، قُلْتُ وَلَمْ يَكُنْ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله يَصَلِّي بِالنَّاسِ وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالْقُرْآنِ ؟ فَقَالَ : إِنْ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله كَانَ يَحْمِلُ النَّاسُ مِنْ خَلْفِهِ مَا يُطِيقُونَ .

وَفِي الْقَوَى ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَنَانٍ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله لِكُلِّ شَيْءٍ حَلِيَّةٌ وَحَلِيَّةُ الْقُرْآنِ الصَّوْتُ الْحَسَنُ .

وَفِي الْقَوَى ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : مَا بَعَثَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ نَبِيًّا إِلَّا أَحْسَنَ الصَّوْتَ .

وَفِي الْقَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَنَانٍ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله :

(١) أوردته والثمانية التي بعده في أصول الكافي باب ترتيل القرآن بالصوت الحسن

لم يعط امتي أقل من ثلاث ، الجمال ، والصوت الحسن ، والحفظ .

وفي القوي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال : كان علي بن الحسين عليهما السلام أحسن الناس صوتاً بالقرآن وكان السقاؤون يمرّون فيقفون ببابه يستمعون قرائته (وفي نسخة) وكان أبو جعفر عليه السلام أحسن الناس صوتاً .

وفي القوي كالصحيح ، عن عبد الله بن سليمان قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام يَنْبَغِي نَبِيَّاناً وَلَا تَهْذِهِ هَذَا الشَّعْرُ وَلَا تَنْثَرُهُ نثر الرمل ولكن اقرعوا قلوبكم القاسية ولا يكن هم أحدكم آخر السورة .

أي اقرأه بالتأني ولا تسرع في قرائته كقراءة الشعر ولا تنثره بسبب السرعة حروفه وأعرابه كما إذا كان الرمل في يدك ينتثر كثير منه من خلال الأصابع ، ورواه علي بن إبراهيم في التفسير ، وكذلك العامة نثر الدقل وهو النمر الردي وينثر من الشجر بأدنى حركة من الريح .

وفي مجمع البيان (١) عن أمير المؤمنين عليه السلام كما في الكافي وروى عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال الترتيل هو أن تتمكث فيه وتحسن به صوتك ، وعن البراء بن عازب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله زينوا القرآن بأصواتكم .

وعن أس (٢) عن النبي صلى الله عليه وآله قال : لكل شيء حلية وحلية القرآن الصوت الحسن وعن عبد الرحمن بن سائب قال قدم سعد بن أبي وقاص فأتيته مسلماً عليه فقال : مرحباً يا بن أخي بلغني أنك حسن الصوت بالقرآن ، قلت نعم والحمد لله قال :

(١) راجع الجزء العاشر ص ٣٧٨ طبع صيدا عند تفسير قوله تعالى ورتل القرآن ترتيلاً

(٢) نقل البخاري في صحيحه في كتاب فضائل القرآن باب من لم يتغن بالقرآن عن

أبي هريرة عن النبي (ص) قال : ما أذن الله (شيء) ما أذن للنبي (ص) أن يتغن بالقرآن قال سفيان : تفسيره يستغنى به انتهى

فأني سمعت رسول الله ﷺ يقول إن القرآن نزل بالعزن فاذا قرأتموه فابكوا فإن لم تبكوا قباكوا وتغنوا به فمن لم يتغن به فليس منا وتأول بعضهم تغنوا به بمعنى استغنوا ، واكثر العلماء على انه تزيين الصوت وتحزينه .

وعن علقمة بن قيس قال : كنت حسن الصوت بالقرآن وكان عبدالله بن مسعود يرسل اليّ فاقراء عليه فاذا فرغت من قرائتي قال : زدنا من هذا فذاك ابي دامي فأني سمعت رسول الله ﷺ يقول : ان حسن الصوت زينة القرآن .

(فاما) ما رواه الكليني في القوي ، عن عبدالله بن سنان ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : اقرءوا القرآن بالحن العرب واصواتها واياكم ولحنون اهل الفسق واهل الكبائر (اهل الفسوق واهل الكتاين) فانه سيجي من بعدى اقوام يرتجون القرآن ترجيع الفناء والنوح والرهباية لايجوز تراقبهم قلوبهم مقلوبة وقلوب من يعجبه (اديعجهم) شأنهم (١) .

ومثله ما رواه الطبرسي ، عن حذيفة بن اليمان قال : قال رسول الله ﷺ اقرءوا القرآن بلحنون العرب واصواتها ، واياكم ولحنون اهل الفسق واهل الكتاين وسيجي قوم من بعدى يرتجون بالقرآن ترجيع الفناء والرهباية والنوح لايجاوز حناجرهم مفتونة قلوبهم وقلوب الذين يعجبهم شأنهم .

(فالظاهر) (٢) ان المراد به ان يقرأ بعنوان (دوييتي) كما ذكره الجوهري في تفسير الفناء كما يقرءون اهل الفسق عوضاً عن مزخرفاتهم عند المعازف بحيث يسقط بعض الحروف حتى يوافق مقاماتهم والآلجز والاول يكون منافياً للآخر لان لحن العرب واصواتها عين الفناء كما صرح به اهل اللغة .

وفي النهاية (٣) اقرءوا القرآن بلحنون العرب واصواتها واياكم ولحنون اهل العشق

(١) اصول الكافي باب ترتيل القرآن بالصوت الحسن خبر ٣ من كتاب فضل القرآن

(٢) جواب لقوله ره فاما ما رواه الكليني .

(٣) في مادة لحن .

ولحنون اهل الكتاين، اللحن والألحان جمع اللحن وهو التطريب وترجيع الصوت وتحسين القراءة والشعر والفناء ويشبه ان يكون اراد هذا الذي يفعله قراء الزمان من اللحن التي يقرءون بها النظائر في المحافل فان اليهود والنصارى يقرءون كتبهم نحواً من ذلك انتهى .

وقال الجوهري لحن في قرائته اذا طرب بها وغرد وهو الحن الناس اذا كان احسنهم قراءة او غناء انتهى .

وقال الفيروز آبادي: اللحن من الاصوات المصوغة (المصنوعة - خ) الموضوعه جميعه الحان ولحن ولحن في قرائته طرب بها انتهى وفي السجاح الطرب خفة نصيب الانسان لشدة حزن او سرور والتطريب في الصوت مثله وتحسينه انتهى وفي القاموس الطرب معر كة الفرح والحزن ضد، والعركة والشوق (انتهى).

فظهر ان الفناء في القرآن اذا كان على جهة القراءة بالحزن لا بأس به لو لم يكن مطلوباً وعلى جهة الفرح ليس بمطلوب ، وما يتوهم ان ما كان بالمقامات الاثنى عشر (١) فهو باطل لان كل صوت حتى اصوات الحيوانات له مقام بل اخذوا المقامات من اصواتها والحاصل انه ورد تحريم الفناء والقدر المعلوم منه هو ما كان لاهل الفسق سيما اذا كان مع آلانهم سيما اذا كان المقتنى امرأة كما كان الشايع في زمان رسول الله ﷺ والائمة عليهم السلام ويظهر من هذه الاخبار والاحاديث التي تقدمت في التجارة ، والباقي في محل التوقف (اما) لانه لا يطلق عليه الفناء (واما) لتخصيصه بهذه الاخبار والله تعالى يعلم والاحتياط ظاهر .

باب حد السرقة

روى عن ابي الحسن الرضا عليه السلام انه قال : لا يزال العبد يسرق حتى اذا استوفى دية يده اظهره الله عز وجل عليه .
وفي رواية السكوني ، عن جعفر بن محمد عن ابيه عليه السلام قال : لا يقطع السارق في عام مجدبة - يعني في المأكول دون غيره .
وفي رواية غياث بن ابراهيم عن ابي عبدالله عن ابيه عليه السلام ان علياً عليه السلام اثنى

باب حد السرقة

روى عن ابي الحسن الرضا عليه السلام رواه الشيخان في الحسن عن ياسر عن بعض الفلمان عن ابي الحسن عليه السلام (١) وكأنه على القالب .
وفي رواية السكوني في القوي كالصحيح كالشيخين (٢) الجذب انقطاع المطر والقطر ، ولا يقطع للمعذر ويؤيده ما رواه الشيخان في الصحيح عن عاصم بن حميد عن اخبره عن ابي عبدالله عليه السلام قال : كان امير المؤمنين عليه السلام لا يقطع السارق في ايام المجاعة .
وفي الموثق عن زياد القندي عن ذكره عن ابي عبدالله عليه السلام قال لا يقطع السارق في سنة المعوق في شئ يؤكل مثل الخبز واللحم واشباه ذلك .
وفي رواية غياث بن ابراهيم في الموثق كالشيخين (٣) لا يقطع في

(١) التهذيب باب من الزيادات خبر ٢٠ من كتاب الحدود و الكافي باب النوادر خبر ٣

من كتاب الحدود .

(٢) اورده والذين بعده في الكافي في باب انه لا يقطع السارق في المجاعة خبر ٢-٣-١

والتهذيب باب الحد في السرقة الخ خبر ٦٠-٦٢-٦١ .

(٣) اورده والذين بعده في الكافي باب ما لا يقطع فيه من السارق خبر ١-٢-٤

والتهذيب باب الحد في السرقة الخ خبر ٥٢-٥٠-٥١ .

بالكوفة برجل سرق حنماً فلم يقطعه وقال : لا قطع (اقطع-خ) في الطير .
 وروى سعد بن طريف ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : قطع على عليه السلام في بيضة حديد
 وفي جنة وزنها ثمانية وثلاثون رطلا .

و روى حماد ، عن الحلبي ، عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اتى رجلاً فقال :
 أرسلني فلان اليك لترسل اليه بكذا وكذا فأعطاه وسدقه ، فلقى صاحبه فقال له :
 ان رسولك اتاني فبعثت اليك معه بكذا وكذا فقال : ما ارسلته اليك ولا اتاني أحد
 بشيء فزعم الرسول انه قد ارسله وقد دفعه اليه . قال : ان وجد عليه بينة انه
 لم يرسله قطعت يده ، وان لم يجد عليه بينة فيمينه بالله ما ارسله ويستوفي الآخر من
 الرسول المال ، قلت : فان زعم انه حمله على ذلك الحاجة ، قال : يقطع لابه
 سرق مال الرجل .

الطير ﴿ حمل على الغالب من اخذها وقت الطيران ، لاعن الحرز (او) على ما اذا
 لم يبلغ النصاب ، ويؤيده ما روي في القوي كالصحيح عن السكوني قال : قال امير المؤمنين
 لا قطع في ريش يعني الطير كله .

وبالاسناد قال : قال رسول الله ﷺ لا قطع على من سرق الحجارة يعني الرخام
 واشباه ذلك - وهو كالسابق في الحمل بأنه اذا لم يسرق من الحرز .

﴿ وروى سعد بن طريف ﴿ في الموثق ولا يظهر منه انه عليه السلام قطعه لهما او لكل
 واحد منهما ما رأى قيمة كان لهما او لاحدهما ولهذا يذكروا الشيطان وسيذكر القدر .

﴿ وروى حماد ﴿ في الصحيح والشيطان في الحسن كالصحيح (١) ﴿ عن
 الحلبي (الي قوله) قطعت يده ﴿ لان افعال المسلمين محمولة على الصحة ، ويمكن
 البينة اذا كان محصوراً بان يقول ارسلتني عند الزوال من يوم الجمعة وكان
 العدلان حاضرين عنده في ذلك الوقت ، واما قطع اليد هنا فيماسبغيء فخلاف المشهور
 بين الاصحاب والروايات فيمكن حمله على من تكرر ذلك منه بعد اقامة التعزير مكرراً .

وروی عن احدهما عليه السلام انه قال : لا يقطع السارق حتى يقرّ بالسرقة مرتين فإن رجع ضمن السرقة ولم يقطع اذا لم يكن له شهود .

وروی عن احدهما عليه السلام رواه الشيخان ، عن علي بن حديد ، عن جميل بن دراج ، عن بعض اصحابنا ، عن احدهما عليه السلام في رجل اقرّ على نفسه بالزنا اربع مرات وهو محصن يرجم الى ان يموت او يكذب نفسه قبل ان يرجم فيقول لم افعل فاذا قال : ذلك ترك ولم يرجم ، وقال : لا يقطع السارق حتى يقرّ بالسرقة مرتين فان رجع ضمن السرقة ولم يقطع اذا لم تكن شهود وقال لا يرجم الزاني حتى يقرّ اربع مرات بالزنا اذا لم يكن شهود فان رجع ترك ولم يرجم (۱) .

وروی الشيخ في الموثق كالصحيح ، عن ابان بن عثمان ، عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال : كنت عند عيسى بن موسى فأتني سارق وعنده رجل من آل عمر فاقبل يسألتني ، فقلت : ما تقول في السارق اذا اقرّ على نفسه انه سرق قال : يقطع قلت : فما تقولون في الزنا اذا اقرّ على نفسه اربع مرات قال يرجمه قلت : فما يمنعكم من السارق اذا اقرّ على نفسه مرتين ان تهطموه فيكون بمنزلة الزاني . الظاهر انه عليه السلام الزمه بالقياس لانه قاس .

وفي الحسن كالصحيح : عن جميل ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال لا يقطع السارق حتى يقرّ بالسرقة مرتين ولا يرجم الزاني حتى يقرّ اربع مرات هذا هو المشهور بين اصحاب ولم ينقلوا مخالفاً الا المصنف وهو معهم الا ان يكون قاله في المقتنع .

وروی الشيخان في الصحيح ، عن خريس ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : العبد اذا اقرّ على نفسه عند الامام مرة انه سرق قطعه ، و الامة اذا اقرت على نفسها بالسرقة قطعها .

(۱) اورده والسة التي بهله في التهذيب باب الحد في السرقة الخ خبر ۱۳۲ وصدر

خبر ۱۰۸-۱۲۲-۵۹-۵۸-۱۳۲-۱۳۲ واورد الاول والرابع والخامس في الكافي باب ما يجب على من اقر على نفسه بالسرقة الخ خبر ۲-۷-۹ ولكن اورد الاول مقطوعاً من قوله (ع) لا يقطع

وروى الشيخ في الصحيح ، عن الفضيل ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اذا اقر الحر على نفسه بالسرقه مرة واحدة عند الامام قطع - فيمكن الحمل على انه بمرة واحدة يجوز القطع والمفوء مرتين يتحتم القطع .

روى الشيخ في الموثق ، عن طلحة بن زيد ، عن جعفر عليه السلام قال : حدثني بعض اهلى ان شاباً اتى امير المؤمنين عليه السلام فأقر عنده بالسرقه قال فقال له عليه السلام انى اراك شاباً لا بأس بهيتك فهل تقرأ شيئاً من القرآن ؟ قال : نعم سورة البقرة قال . فقد وهبت يدك لسورة البقرة قال : وانما منعه ان يقطعه لانه لم يقم عليه بينة - اى كان باقراره وما كان بالاقرار فالخيار الى الامام فى المفو والحد سيما اذا كان مرة واحدة وفى الصحيح ، عن ابي عبدالله البرقى عن بعض اصحابه عن بعض الصادقين عليه السلام قال : جاء رجل الى امير المؤمنين عليه السلام فأقر بالسرقه فقال له امير المؤمنين عليه السلام أقره شيئاً من كتاب الله ؟ قال : نعم سورة البقرة قال : قد وهبت يدك لسورة البقرة قال : فقال الاشعث بن قيس أتعطل حداثاً من حدود الله ؟ فقال : وما يدريك ما هذا اذا قامت البينة فليس للامام ان يمفو ، واذا اقر الرجل على نفسه فذلك الى الامام ان شاء عفى وان شاء قطع - ويمكن ان يكون المفو للتوبة او لعدم طلب المسروق منه .

روى الكليني فى الحسن كاصحيح والشيخ فى الصحيح ، عن عبدالله بن سنان ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال . السارق اذا جاء من قبل نفسه تائباً الى الله عز وجل ورد سرقته على صاحبها فلا قطع عليه (١) .

وفى الحسن كاصحيح (او الصحيح) عن الفضيل بن يسار ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال من أقر على نفسه عند الامام بحق احدهم حقوق المسلمين فليس على الامام ان يقيم

(١) اورده والذي بعده فى الكافى باب ما يجب على من اقر على نفسه بعد الخ حبر ٨-٩ واورد الاول فى التهذيب باب الحد فى السرقه الخ خبر ١٠٧ وباب من الزيادات خبر ١١ من كتاب الحدود .

عليه الحد الذي اقرب به عنده حتى يحضر صاحب حق الحد او وليه فيطلبه .

(فاما) ما رواه الشيخ في الصحيح ، عن الحلبي ، وفي الصحيح ، عن محمد بن مسلم ، وفي القوي كالصحيح ، عن ابي الصباح الكناني ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا اقر الرجل على نفسه انه سرق ثم جحد فاقطعه وان رغب انفه ، وان اقر على نفسه بخمر او فرية ثم جحد فاجلده ، قلت : ارايت ان اقر على نفسه بحد يبلغ فيه الرجم ثم جحد اكننت راجمه ؟ قال : لا ولكنني كنت ضاربه (١) .

وفي الموثق كالصحيح ، عن الحلبي ، عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اقر على نفسه بحد ثم جحد بعد فقال : اذا اقر على نفسه عند الامام انه سرق ثم جحد قطعت يده وان رغب انفه ، وان اقر على نفسه انه شرب الخمر او بفرية فاجلده ثمانين جلدة ، قلت : فان اقر على نفسه بحد يجب فيه الرجم اكننت ترجمه ؟ قال : لا ولكن كنت ضاربه الحد (٢) وفي الحسن كالصحيح عن الحلبي ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا اقر الرجل على نفسه بحد او فرية ثم جحد جلد ، قلت : ارايت ان اقر بعد على نفسه يبلغ فيه الرجم اكننت ترجمه ؟ قال : لا ولكن كنت ضاربه .

وفي الحسن كالصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : من اقر على نفسه بحد اقمته عليه الا الرجم فانه اذا اقر على نفسه ثم جحد لم يرجم . فليس (في هذه الاخبار) انه اقر مرة او مرتين ولو كان لحملنا على انه له عليه السلام ان يحد ، على انه يمكن ان يكون عدم اللزوم الانكار .

وفي الحسن كالصحيح ، عن جميل ، عن بعض اصحابه عن احدهما عليه السلام قال : اذا اقر الرجل على نفسه بالقتل قتل اذا لم يكن عليه شهود فان رجع و قال : لم افعل ترك ولم يقتل .

(١) التهذيب باب الحد في السرقة الخ خبر ١٣١

(٢) اورده والاربعة التي بعده في الكافي باب ما يجب على من اقر على نفسه بحد

الخ خبر ١-٢-٣-٤-٥-٦

و في رواية السكوني قال : قال علي عليه السلام كل مدخل يدخل اليه
بغير اذن فسرقة منه السارق فلا قطع عليه ، يعني الحمامات والخانات والارحية
والمساجد .

وفي الحسن كالصحيح بل الصحيح ، عن محمد بن قيس ، عن ابي جعفر عليه السلام عن
علي امير المؤمنين عليه السلام في رجل اقر على نفسه بعد ولم يسم اي حدهو ؟ قال : امران
يعجل حتى يكون هو الذي ينهي عن نفسه الحد اي يقول (بس) ولو نهي عنه قبل بلوغ
حد من الحدود فالظاهر انه لا يضرب بعده لانه يمكن ان يكون مراده التعزير وان كان
التعزير برأى الامام للمساهلة في الاقرار وعموم الخبر .

﴿ وفي رواية السكوني ﴾ في القوي كالشيخين (١) وبدل على انه يشترط
في الحد ان يكون السرقة من الحرز ولا قطع في المواضع التي يدخلها كل احد
بدون الاذن

وعن السكوني قال : قال امير المؤمنين عليه السلام في السارق اذا اخذ و قد اخذ
المتاع وهو في البيت لم يخرج بعد فقال : ليس عليه القطع حتى يخرج به من الدار .
وبالاسناد قال : لا يقطع الا من نقب بيتاً او كسر قفلاً .

وروي في الحسن كالصحيح ، عن الحلبي قال : سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل
نقب بيتاً فاخذ قبل ان يصل الى شيء قال : يعاقب فان اخذ وقد اخرج متاعاً فعليه
القطع قال : وسأله عن رجل اخذوه وقد حمل كارة من ثياب وقال صاحب البيت
اعطايها قال : يدرأ عنه القطع الا ان تقوم عليه البينة فان قامت عليه البينة قطع وقال :
يقطع اليد والرجل ثم لا يقطع بعد ولكن ان عاد حبس وانفق عليه من بيت مال
المسلمين .

(١) اورده والثلاثة التي بعده في التهذيب باب الحد في السرقة الخ خبر ٢٠-٣٥
٣٢ - ٣٣ واورد الاول في الكافي باب ما لا يقطع فيه السارق خبر ٥ والثاني والرابع باب حد
القطع وكيف هو خبر ١١-١٠

و روى العلاء ، عن محمد بن مسلم ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : سألته عن الصبي يسرق ، قال : ان كان له سبع سنين اواقل رفع عنه ، فإن عاد بعد السبع قطعت بنانه او حكت حتى تدمى ، فإن عاد قطع منه اسفل من بنانه ، فإن عاد بعد ذلك ، وقد بلغ تسع سنين قطعت يده ولا يضيّع حذ من حدود الله عز وجل .

وروى الشيخ في الموثق عن اسحاق بن عمار عن جعفر عن ابيه عليه السلام ان عليا عليه السلام كان يقول : لا قطع على السارق حتى يخرج بالسرقة من البيت ويكون فيها ما يجب فيه القطع - (والكارة) ما يحمل على الظاهر من الثياب وسيجيء .

﴿وروى العلاء﴾ في الصحيح والشيخ في القوي (١) ﴿عن محمد بن مسلم﴾ اعلم ان الاخبار في الصبي مختلفة ظاهرا - روى الشيخان في الصحيح ، عن عبدالله بن سنان ، عن ابي عبدالله عليه السلام في الصبي يسرق قال : يعفى عنه مرة فإن عاد قطعت انامله (او حكت) حتى تدمى فإن عاد قطعت اصابعه فإن عاد قطع اسفل من ذلك (٢).

وفي الصحيح ، عن عبدالله بن سنان قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الصبي يسرق قال : يعفى عنه مرة ومرتين ويعزر في الثالثة ، فإن عاد قطعت اطراف اصابعه فإن عاد قطع اسفل من ذلك .

وفي الصحيح عن محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام قال : سألت عن الصبي يسرق قال : اذا سرق مرة وهو صغير عفى عنه فإن عاد عفى عنه فإن عاد قطع بنانه ، فإن عاد قطع اسفل من ذلك .

وفي القوي ، عن محمد بن مسلم قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن الصبي يسرق قال : ان كان له تسع سنين قطعت يده ولا يضيّع حذ من حدود الله تعالى .

(١) التهذيب باب الحد في السرقة الخ خبر ٩٢

(٢) اورده والثمانية التي بعده في الكافي باب حد الصبيان في السرقة خبر ٩-٢-٥-٦

٣-٧-٨-١٠-١١ واورد الاولين والرابع الى السابع في التهذيب باب الحد في السرقة الخ

خبر ٩٨-٩٧-٩٣-٩٥-٩٦-١٠٠

وفي الحسن كالصحيح ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : اذا سرق الصبي عفى عنه فان عاد عزّر فان عاد قطع اطراف الاصابع فان عاد قطع اسفل من ذلك وقال أتى علي عليه السلام بسلام يشك في احتلامه فقطع اطراف الاصابع .
وفي الموثق كالصحيح ، عن اسحاق بن عمار قال : قلت لأبي ابراهيم عليه السلام : الصبيان اذا اتى بهم على قطع انا ملهم من اين يقطع ؟ فقال : من المفصل ، مفصل الاامل .
وفي الموثق عن زرارة قال : سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول : أتى علي عليه السلام بسلام قد سرق فطرف اصابعه ا ثم قال : لئن عدت لاقطعنها ، ثم قال : اما انه ما عمله الا رسول الله ﷺ وانا .

وفي الموثق كالصحيح ، عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا سرق الصبي ولم يحتلم قطعت اطراف اصابعه قال : وقال : لم يصنعه الا رسول الله ﷺ وانا .
وفي القوي كالصحيح ، عن زرارة قال : سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول : أتى علي عليه السلام بسلام قد سرق فطرف اصابعه ثم قال : لئن عدت لاقطعنها قال : ثم قال اما انه ما عمله الا رسول الله ﷺ وانا .

وفي القوي كالصحيح ، عن محمد بن خالد القسري قال : كنت على المدينة فأتيت بسلام قد سرق فسألت ابا عبد الله عليه السلام عنه فقال : سله حيث سرق كان يعلم ان عليه في السرقة عقوبة ؟ فان قال : نعم قيل له أي شيء ؟ تلك العقوبة ؟ فان لم يعلم ان عليه في السرقة قطعاً فخلّ عنه قال : فاخذت السلام فسألته وقلت له : اكنيت تعلم ان في السرقة عقوبة ؟ قال : نعم قلت أي شيء ؟ هو ؟ قال : الضرب فخلّيت عنه .

وروي الشيخ في الموثق كالصحيح ، عن سماعة قال اذا سرق الصبي ولم يبلغ الحلم قطعت انا مله وقال ابو عبد الله عليه السلام أتى أمير المؤمنين عليه السلام بسلام قد سرق ولم يبلغ الحلم فقطع من لحم اطراف اصابعه ثم قال : ان عدت قطعت يدك (۱) .

(۱) اورده واللذين بعده في التهذيب باب الحد في السرقة خبر ۱۰۱- ۱۰۳- ۱۰۲

وفي الموثق كالصحيح ، عن السكوني عن ابي عبد الله عن ابيه عليه السلام قال : انى
امير المؤمنين عليه السلام بجارية لم تحص قد سرقت فضر بها اسواط ولم يقطعها .
وعن اسحاق بن عمار ، عن ابي الحسن عليه السلام قال : قلت : الصبي يسرق قال : يعفى
عنه مرتين فان عاد الثالثة قطعت انا مله فان عاد قطع المفصل الثاني فان عاد قطع المفصل
الثالث وتركت راحته وابهامه .

والظاهر ان هذه الاختلافات لكونها تعزيراً ، والتعزير برأى الامام ومصلحته ،
والحكمة فى تعزير الصبي بأمثال هذه لكون السرقة تصير عادة ، والظاهر ان شروط
السرقة لازمة فى تعزير الصبي واذا كان بحيث يمكنه السرقة من الحرز بالنقب وكسر
القفل والاخذ خفية بحيث لا يطلع احد عليها ينزجر بالتعزيرات ويتركها وان لم
يعزّر يصير سارقاً لا يمكنه مفارقتها مادام حياً ونحن جربنا كل سارق فانه كان يسرق
فى حال صفوه وصارت ملكة له بحيث لا يمكنه تركها وان صار من المتعبدين كما ان
الله تعالى كلف النساء فى التسع مع نقصان عقولهن لانهن بحيث لا يزيد عقولهن بعدها
اللتجارب ، ومن المجرّب ان المرأة فى التسع يزيد عقلها على الرجل اذا كان له
خمس عشرة سنة وان كان فكراه وشيطة لان مدار التكليف على هذا العقل لا الكامل
الذى عبده الرحمان واكتسب به الجنان .

كما رواه المصنف والكليني انه سئل ابو عبد الله عليه السلام ما العقل؟ قال : ما عبده
الرحمن واكتسب به الجنان قيل : فما الذى فى معوية؟ فقال : تلك النكرى (١) تلك
الشيطة وهى شبيهة بالعقل وليس بالعقل (٢) .

(١) النكرى الدهاء و الفطنة وهى جودة الرأى وحسن الفهم واذا استعملت فى مشتهيات
جنود الجهل يقال لها الشيطة ونبه عليه السلام عليه بقوله : تلك الشيطة بعد قوله تلك النكراء
(مرآت القول)

(٢) اصول الكافى كتاب العقل والجهل خبر ٣

وجاء رجل الى امير المؤمنين عليه السلام فأقر بالسرقة ، فقال له امير المؤمنين عليه السلام أتقرأ شيئاً من كتاب الله عز وجل ؟ قال : نعم سورة البقرة فقال : قد وهبت يدك لسورة البقرة ، فقال الاثمت : أتعطلّ حدّاً من حدود الله تعالى ؟ فقال : وما يدريك ماهذا ، اذا قامت البينة فليس للامام ان يعفو ، واذا أقر الرجل على نفسه فذاك الى الامام ان شاء عفا وان شاء قطع .
وفي رواية السكوني قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : لا قطع في ثمر ولا كثر .

فتدبر في احكامه تعالى ولا تكن من الجاهلين الذين ينظرون بعقولهم الضعيفة (فتارة) ينكرونها (وتارة) يردون الاخبار المتواترة بأنها مخالفة للخبر الذي وردانه رفع القلم عن الصبي والمجنون و لهذه الآراء لعن ابليس وصار عبرة للخلائق اجمعين ومع هذا يريد كل احد ان يكون احكامه تعالى موافقة لعقله ولهذا ورد في الاخبار الصحيحة عن الصادقين عليهم السلام ان الله تبارك وتعالى خص عباده بآيتين من كتابه ، الأولى يقولوا حتى يعلموا ولا يردوا ما لم يعلموا وقال عز وجل ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ان لا يقولوا على الله الا الحق (١) وقال بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله (٢) و روى عنهم عليهم السلام متواتراً ان حديثنا صعب مستصعب لا يحتمله الا ملك مقرب او نبي مرسل او مؤمن امتحن الله قلبه للايمان (٣) الى غير ذلك من الاخبار الواردة في ذم العمل بالآراء والاقيسة .

﴿وجاء رجل﴾ رواه البرقي مرسل عن بعض الصادقين عليهم السلام وتقدم .
﴿وفي رواية السكوني قال﴾ اي ابو عبد الله عليه السلام ، كما هو دأبه ودأبنا للاختصار

(١) الاعراف - ١٦٩

(٢) يونس - ٣٩

(٣) راجع باب فيما جاء ان حديثهم صعب مستصعب من كتاب الحجة من اصول

والكثر هو الجمار .

ورواه الشيخان أيضاً في القوي كالصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام (١) قال قال رسول الله ﷺ لا قطع في ثمر (أو ثمر) كما في بعض النسخ و الأول أكثر عندنا وعند العامة بل الظاهر أنهم لم يرووا بالنار المثناة ولا أكثر محررة والكثر هو الجمار كرمان شحم النخل وهو شحمه الذي يكون في رأسه بمنزلة الدماغ في الحيوان وباخراجه يموت النخل بل لو تجاوز الماء عن رأسه يموت وبهذه المشابهة للإنسان يقال لها عمة الإنسان .

ولما كان من نخالة بدن الإنسان مخلوقاً يقال النخلة فكأنها اخت ايننا آدم فتكون عمة ولما كان لفظه موثاقيل لها عمة لآلم والكثر شحم النخل في في ويب فالظاهر ان المصنف نقل بالمعنى او توهم انه من الراوى فقير بما هو أكثر استعمالاً وقيد به بعض الاصحاب بما لا يكون في حرز او كان في عام مجاعة .
و روى بالاسناد عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال قضى النبي ﷺ فيمن سرق الثمار في كمه فما اكل منه فلا شيء عليه وما حمل فيعزر ويغرم قيمته مرتين (٢) يمكن ان يكون المرثان ، لما اكل ، ولما حمل لان جواز الاكل مشروط بعدم الحمل .

وروى الشيخ في القوي عن الفضيل بن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام قال : اذا اخذ الرجل من النخل و الزرع قبل ان يصرمه (او يصرم) فليس عليه قطع فاذا صرم النخل واخذ وحصد الزرع فاخذ قطع (٣)

(١) الكافي باب ما لا يقطع فيه السارق خبر ٧ و التهذيب باب الحد والسرقة والخيانة

الخ خبر ٢٨

(٢) الكافي باب ما لا يقطع فيه السارق خبر ٣ و التهذيب باب الحد في السرقة الخ

خبر ٢٩

(٣) اوردته والاربعة التي بعده في التهذيب باب الحد في السرقة الخ خبر ١٢٧-١٢٩

١٢١ - ١٢٥

و روى محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قضى امير المؤمنين عليه السلام في نفر نحرُوا بغيراً فاكلوه فامتنحوا ايهم نحر فشهدوا على انفسهم انهم نحره جميعاً لم يخصوا أحداً دون أحد ، فقضى ان تقطع ايماهم .
وروى ، يونس عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قلت له : رجل سرق من المغنم الشيء الذي يجب عليه القطع ، قال ينظر كم الذي يصيبه (نصيبه - نخ ل) فان كان الذي اخذ اقل من نصيبه عزّر ودفع اليه تمام ماله وان كان اخذ مثل الذي له فلا شيء عليه ، وان كان اخذ فضلاً بقدر ثمن مجزّ وهو ربع دينار قطع

وفي الحسن ، عن الاصمغ ، عن امير المؤمنين عليه السلام قال : لا يقطع من سرق شيئاً من الفاكه واذا مربها قلياً كل ولا يفسد .

وعن اسحاق بن عمار قويا ، عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل سرق من بستان عذفاً قيمته درهمان قال يقطع به .
فيحمل على ما اذا سرق من الحرز و كان قيمة الدينار ثمان دراهم او عشرة ويقال بالخمس كما سيجي . فظهر ان عدم القطع بناء على الغالب من عدم العيطان على البساتين في بلاد العرب ، وتقدم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يهدم جدران البساتين وقت الثمرة للمارة .

وروى محمد بن قيس في الحسن كالصحيح والشيخ في الصحيح نحرُوا بغيراً و يحمل على الاخذ من الحرز ، و يمكن ان يكون الحكم فيه كذلك مطلقاً لما تهدم الاخبار انه لا يتعرض للبعير في الماء والكلاء لان خفه حذائه و كرشه منقائه .

وروى يونس لم يذكر و رواه الشيخ في الصحيح (١) عن عبدالله بن سنان و يدل على انه يقطع في سرقة الغنيمة من لا يكون له فيها شركة و من

(١) اورده والاربعة التي جده في التهذيب باب الحد في السرقة الخ خبر ٢٨ - ٢٣

٢٥ - ٢٧ - ٢٦ وورد الثاني في الكافي باب حد القطع كيف هو خبر ٧ والثالث في

و روى موسى بن بكر عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال : سأله عن رجل اكترى حماراً وأقبل الى اصحاب الثياب فابتاع منهم ثوباً وترك النعمار عندهم قال : يرد النعمار على اصحابه و يتبع الذي ذهب بالثوب و ليس عليه قطع اما هي خيانة .

كان له فيها شركة في الزائد على حصته اذا كان نصيباً و انه الربع و به يجمع بين الروايات .

(منها) ما رواه الشيخان الاعظماني في الحسن كالصحيح عن محمد بن قيس ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين في رجل امر به ان يقطع يمينه فقدمت شماله فقطعوها وحسبوها يمينه و قالوا انما قطعنا شماله اتقطع يمينه ؟ قال : فقال لا تقطع يمينه وقد قطعت شماله ، وقال : في رجل اخذ بيضة من المغنم و قالوا قد سرق اقطعه ؟ فقال اني لم اقطع احداً له فيما اخذ شرك او شركاء . وفي القوي عن مسمع ابي سيار ، عن ابي عبدالله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام اتى برجل سرق من بيت المال فقال : لا تقطعه فان له فيه نصيباً .

وعن السكوني عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قال امير المؤمنين عليه السلام اربعة لا قطع عليهم المختلس . و الغلول ، و من سرق من الغنيمة ، و سرقة الاجير فانها خيانة .

و روى الشيخ في الموثق كالصحيح ، عن ابان ، عن عبد الرحمن بن ابي عبدالله عن ابي عبدالله عليه السلام قال سأله عن البيضة التي قطع فيها امير المؤمنين عليه السلام فقال كانت بيضة حديد سرقها رجل من المغنم فقطعه .

﴿ و روى موسى بن بكر عن زرارة ﴾ و رواه الشيخان عن موسى بن بكر ، عن علي بن سعيد . وعلى أي حال فهو مجهول لكنه معمول به و امثال هذه خيانة ولكن

باب ما لا يقطع فيه السارق غير ٦ والرابع في باب ما يجب على الطرار والمختلس من الحد

وقال الصادق عليه السلام كان امير المؤمنين عليه السلام اذا سرق الرجل اولاً قطع يمينه ، فان عاد قطع رجله اليسرى ، فان عاد ثالثة خلد السجين وانفق عليه من بيت المال . وروى انه ان سرق في السجن قتل .

ينافى ذلك ما رواه الحلبي وتقدم الجمع وسيجي .

وقال الصادق عليه السلام ﴿ روى الكليني في القوي عن النضر بن سويد عن القسم (والظاهر انه القاسم بن سليمان) ، ورواه الشيخ في الصحيح عن النضر عن ابي القاسم ، والظاهر انه معوية بن عمار وما في الكافي اظهر) عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سألت عن رجل سرق فقال : سمعت ابي يقول : أتى علي عليه السلام في زمانه برجل قد سرق فقطع يده ثم أتى به ثانية فقطع رجله من خلاف ثم أتى به ثالثة فخلده في السجن وانفق عليه من بيت مال المسلمين وقال : هكذا صنعه رسول الله ﷺ (۱) قوله (من خلاف) اي خلاف اليد فانه يقطع اليد اليمنى ويقطع الرجل اليسرى . وروى في الصحيح ، عن ابي بصير ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : يقطع رجل السارق بعد قطع اليد ثم لا يقطع بعد ، فان عاد حبس في السجن وانفق عليه من بيت مال المسلمين .

وفي الحسن كالصحيح ، عن محمد بن قيس ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : فني امير المؤمنين عليه السلام في السارق اذا سرق قطعت يمينه ، واذا سرق مرة اخرى قطعت رجله اليسرى ثم اذا سرق مرة اخرى سجنه وترك رجله اليمنى يمشى عليها الى الفائط ويده اليسرى يأكل بها ويستنجى بها وقال : انى لاستحيى من الله ان اتركه لا ينتفع بشيء ولكنى اسجنه حتى يموت في السجن وقال ما قطع رسول الله ﷺ من سارق بعد يده ورجله ﴿ وروى انه ﴾ ورواه الشيخان في الموثق كالصحيح ، عن سماعة بن مهران قال : قال ابو عبدالله عليه السلام اذا اخذ السارق قطعت يده من وسط الكف فان عاد قطعت

(۱) اورده والثلاثة التي يده في الكافي باب حد القطع وكيف هو خبر ۵ - ۶ - ۷

۸ - والتهذيب باب الحد في السرقه والخيانة الخ خبر ۲۳ - ۲۱ - ۲۰ - ۱۷

وسئل عليه السلام عن أدنى ما يقطع فيه السارق قال ربع دينار.

رجله من وسط القدم فان عاد استودع السجن فإن سرق في السجن قتل .
 ﴿وسئل﴾ روى الشيخان في الصحيح عن محمد بن مسلم قال : قلت لابي عبدالله
 عليه السلام في كم يقطع السارق ؟ فقال : في ربع دينار قال : قلت له : في درهمين ؟ فقال :
 في ربع دينار ، بلغ الدينار ما بلغ قال : فقلت له : أرايت من سرق اقل من ربع
 دينار هل يقع عليه حين سرق اسم السارق وهل هو عند الله سارق ؟ في تلك الحال ؟
 فقال : كل من سرق من مسلم شيئا قد حواه وأحرزه فهو يقع عليه اسم السارق وهو
 عند الله سارق ولكن لا يقطع الا في ربع دينار اذا كثر ، ولو قطعت ايدي السارق (او
 السارق) لالقيت (بالفاء اي وجدت) عامة الناس مقطعين (١) .

وفي الصحيح عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال لا يقطع يد السارق الا
 في شئتي يبلغ قيمته مجنا وهو ربع دينار .

وفي الموثق كالصحيح ، عن سماعة بن مهران ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال :
 قطع امير المؤمنين عليه السلام في بيضة قال : قلت : وما بيضة ؟ قال بيضة قيمتها ربع دينار قلت :
 هو ادنى حد السارق ؟ فسكت والظاهر ان السكوت للتقية كما سيجيء .

وعن علي بن ابي حمزة ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : لا يقطع يد السارق حتى تبلغ
 سرقته ربع دينار وقد قطع علي عليه السلام في بيضة حديد قال علي : وقال ابو بصير
 سألت ابا عبدالله عليه السلام عن أدنى ما يقطع فيه السارق . فقال : في بيضة حديد ، قلت
 وكم ثمنها ؟ قال : ربع دينار .

وروى الشيخ في الموثق كالصحيح ، عن ابي بصير ، عن ابي عبدالله عليه السلام
 قال : قطع امير المؤمنين عليه السلام رجلا في بيضة . قلت : و اي بيضة ؟ قال :

(١) اورده والعشرة التي بعده في التهذيب باب الحد في السرقة والخيانة الخ خبر

١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٠-١١ (الى) ١٢ واورد الاربعة الاول والثامن والتاسع في

الكافي باب قيمة ما يقطع فيه السارق خبر ٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٠-١١-١٢-١٣-١٤-١٥-١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠-٢١-٢٢-٢٣-٢٤-٢٥-٢٦-٢٧-٢٨-٢٩-٣٠-٣١-٣٢-٣٣-٣٤-٣٥-٣٦-٣٧-٣٨-٣٩-٤٠-٤١-٤٢-٤٣-٤٤-٤٥-٤٦-٤٧-٤٨-٤٩-٥٠-٥١-٥٢-٥٣-٥٤-٥٥-٥٦-٥٧-٥٨-٥٩-٦٠-٦١-٦٢-٦٣-٦٤-٦٥-٦٦-٦٧-٦٨-٦٩-٧٠-٧١-٧٢-٧٣-٧٤-٧٥-٧٦-٧٧-٧٨-٧٩-٨٠-٨١-٨٢-٨٣-٨٤-٨٥-٨٦-٨٧-٨٨-٨٩-٩٠-٩١-٩٢-٩٣-٩٤-٩٥-٩٦-٩٧-٩٨-٩٩-١٠٠-١٠١-١٠٢-١٠٣-١٠٤-١٠٥-١٠٦-١٠٧-١٠٨-١٠٩-١١٠-١١١-١١٢-١١٣-١١٤-١١٥-١١٦-١١٧-١١٨-١١٩-١٢٠-١٢١-١٢٢-١٢٣-١٢٤-١٢٥-١٢٦-١٢٧-١٢٨-١٢٩-١٣٠-١٣١-١٣٢-١٣٣-١٣٤-١٣٥-١٣٦-١٣٧-١٣٨-١٣٩-١٤٠-١٤١-١٤٢-١٤٣-١٤٤-١٤٥-١٤٦-١٤٧-١٤٨-١٤٩-١٥٠-١٥١-١٥٢-١٥٣-١٥٤-١٥٥-١٥٦-١٥٧-١٥٨-١٥٩-١٦٠-١٦١-١٦٢-١٦٣-١٦٤-١٦٥-١٦٦-١٦٧-١٦٨-١٦٩-١٧٠-١٧١-١٧٢-١٧٣-١٧٤-١٧٥-١٧٦-١٧٧-١٧٨-١٧٩-١٨٠-١٨١-١٨٢-١٨٣-١٨٤-١٨٥-١٨٦-١٨٧-١٨٨-١٨٩-١٩٠-١٩١-١٩٢-١٩٣-١٩٤-١٩٥-١٩٦-١٩٧-١٩٨-١٩٩-٢٠٠-٢٠١-٢٠٢-٢٠٣-٢٠٤-٢٠٥-٢٠٦-٢٠٧-٢٠٨-٢٠٩-٢١٠-٢١١-٢١٢-٢١٣-٢١٤-٢١٥-٢١٦-٢١٧-٢١٨-٢١٩-٢٢٠-٢٢١-٢٢٢-٢٢٣-٢٢٤-٢٢٥-٢٢٦-٢٢٧-٢٢٨-٢٢٩-٢٣٠-٢٣١-٢٣٢-٢٣٣-٢٣٤-٢٣٥-٢٣٦-٢٣٧-٢٣٨-٢٣٩-٢٤٠-٢٤١-٢٤٢-٢٤٣-٢٤٤-٢٤٥-٢٤٦-٢٤٧-٢٤٨-٢٤٩-٢٥٠-٢٥١-٢٥٢-٢٥٣-٢٥٤-٢٥٥-٢٥٦-٢٥٧-٢٥٨-٢٥٩-٢٦٠-٢٦١-٢٦٢-٢٦٣-٢٦٤-٢٦٥-٢٦٦-٢٦٧-٢٦٨-٢٦٩-٢٧٠-٢٧١-٢٧٢-٢٧٣-٢٧٤-٢٧٥-٢٧٦-٢٧٧-٢٧٨-٢٧٩-٢٨٠-٢٨١-٢٨٢-٢٨٣-٢٨٤-٢٨٥-٢٨٦-٢٨٧-٢٨٨-٢٨٩-٢٩٠-٢٩١-٢٩٢-٢٩٣-٢٩٤-٢٩٥-٢٩٦-٢٩٧-٢٩٨-٢٩٩-٣٠٠-٣٠١-٣٠٢-٣٠٣-٣٠٤-٣٠٥-٣٠٦-٣٠٧-٣٠٨-٣٠٩-٣١٠-٣١١-٣١٢-٣١٣-٣١٤-٣١٥-٣١٦-٣١٧-٣١٨-٣١٩-٣٢٠-٣٢١-٣٢٢-٣٢٣-٣٢٤-٣٢٥-٣٢٦-٣٢٧-٣٢٨-٣٢٩-٣٣٠-٣٣١-٣٣٢-٣٣٣-٣٣٤-٣٣٥-٣٣٦-٣٣٧-٣٣٨-٣٣٩-٣٤٠-٣٤١-٣٤٢-٣٤٣-٣٤٤-٣٤٥-٣٤٦-٣٤٧-٣٤٨-٣٤٩-٣٥٠-٣٥١-٣٥٢-٣٥٣-٣٥٤-٣٥٥-٣٥٦-٣٥٧-٣٥٨-٣٥٩-٣٦٠-٣٦١-٣٦٢-٣٦٣-٣٦٤-٣٦٥-٣٦٦-٣٦٧-٣٦٨-٣٦٩-٣٧٠-٣٧١-٣٧٢-٣٧٣-٣٧٤-٣٧٥-٣٧٦-٣٧٧-٣٧٨-٣٧٩-٣٨٠-٣٨١-٣٨٢-٣٨٣-٣٨٤-٣٨٥-٣٨٦-٣٨٧-٣٨٨-٣٨٩-٣٩٠-٣٩١-٣٩٢-٣٩٣-٣٩٤-٣٩٥-٣٩٦-٣٩٧-٣٩٨-٣٩٩-٤٠٠-٤٠١-٤٠٢-٤٠٣-٤٠٤-٤٠٥-٤٠٦-٤٠٧-٤٠٨-٤٠٩-٤١٠-٤١١-٤١٢-٤١٣-٤١٤-٤١٥-٤١٦-٤١٧-٤١٨-٤١٩-٤٢٠-٤٢١-٤٢٢-٤٢٣-٤٢٤-٤٢٥-٤٢٦-٤٢٧-٤٢٨-٤٢٩-٤٣٠-٤٣١-٤٣٢-٤٣٣-٤٣٤-٤٣٥-٤٣٦-٤٣٧-٤٣٨-٤٣٩-٤٤٠-٤٤١-٤٤٢-٤٤٣-٤٤٤-٤٤٥-٤٤٦-٤٤٧-٤٤٨-٤٤٩-٤٥٠-٤٥١-٤٥٢-٤٥٣-٤٥٤-٤٥٥-٤٥٦-٤٥٧-٤٥٨-٤٥٩-٤٦٠-٤٦١-٤٦٢-٤٦٣-٤٦٤-٤٦٥-٤٦٦-٤٦٧-٤٦٨-٤٦٩-٤٧٠-٤٧١-٤٧٢-٤٧٣-٤٧٤-٤٧٥-٤٧٦-٤٧٧-٤٧٨-٤٧٩-٤٨٠-٤٨١-٤٨٢-٤٨٣-٤٨٤-٤٨٥-٤٨٦-٤٨٧-٤٨٨-٤٨٩-٤٩٠-٤٩١-٤٩٢-٤٩٣-٤٩٤-٤٩٥-٤٩٦-٤٩٧-٤٩٨-٤٩٩-٥٠٠-٥٠١-٥٠٢-٥٠٣-٥٠٤-٥٠٥-٥٠٦-٥٠٧-٥٠٨-٥٠٩-٥١٠-٥١١-٥١٢-٥١٣-٥١٤-٥١٥-٥١٦-٥١٧-٥١٨-٥١٩-٥٢٠-٥٢١-٥٢٢-٥٢٣-٥٢٤-٥٢٥-٥٢٦-٥٢٧-٥٢٨-٥٢٩-٥٣٠-٥٣١-٥٣٢-٥٣٣-٥٣٤-٥٣٥-٥٣٦-٥٣٧-٥٣٨-٥٣٩-٥٤٠-٥٤١-٥٤٢-٥٤٣-٥٤٤-٥٤٥-٥٤٦-٥٤٧-٥٤٨-٥٤٩-٥٥٠-٥٥١-٥٥٢-٥٥٣-٥٥٤-٥٥٥-٥٥٦-٥٥٧-٥٥٨-٥٥٩-٥٦٠-٥٦١-٥٦٢-٥٦٣-٥٦٤-٥٦٥-٥٦٦-٥٦٧-٥٦٨-٥٦٩-٥٧٠-٥٧١-٥٧٢-٥٧٣-٥٧٤-٥٧٥-٥٧٦-٥٧٧-٥٧٨-٥٧٩-٥٨٠-٥٨١-٥٨٢-٥٨٣-٥٨٤-٥٨٥-٥٨٦-٥٨٧-٥٨٨-٥٨٩-٥٩٠-٥٩١-٥٩٢-٥٩٣-٥٩٤-٥٩٥-٥٩٦-٥٩٧-٥٩٨-٥٩٩-٦٠٠-٦٠١-٦٠٢-٦٠٣-٦٠٤-٦٠٥-٦٠٦-٦٠٧-٦٠٨-٦٠٩-٦١٠-٦١١-٦١٢-٦١٣-٦١٤-٦١٥-٦١٦-٦١٧-٦١٨-٦١٩-٦٢٠-٦٢١-٦٢٢-٦٢٣-٦٢٤-٦٢٥-٦٢٦-٦٢٧-٦٢٨-٦٢٩-٦٣٠-٦٣١-٦٣٢-٦٣٣-٦٣٤-٦٣٥-٦٣٦-٦٣٧-٦٣٨-٦٣٩-٦٤٠-٦٤١-٦٤٢-٦٤٣-٦٤٤-٦٤٥-٦٤٦-٦٤٧-٦٤٨-٦٤٩-٦٥٠-٦٥١-٦٥٢-٦٥٣-٦٥٤-٦٥٥-٦٥٦-٦٥٧-٦٥٨-٦٥٩-٦٦٠-٦٦١-٦٦٢-٦٦٣-٦٦٤-٦٦٥-٦٦٦-٦٦٧-٦٦٨-٦٦٩-٦٧٠-٦٧١-٦٧٢-٦٧٣-٦٧٤-٦٧٥-٦٧٦-٦٧٧-٦٧٨-٦٧٩-٦٨٠-٦٨١-٦٨٢-٦٨٣-٦٨٤-٦٨٥-٦٨٦-٦٨٧-٦٨٨-٦٨٩-٦٩٠-٦٩١-٦٩٢-٦٩٣-٦٩٤-٦٩٥-٦٩٦-٦٩٧-٦٩٨-٦٩٩-٧٠٠-٧٠١-٧٠٢-٧٠٣-٧٠٤-٧٠٥-٧٠٦-٧٠٧-٧٠٨-٧٠٩-٧١٠-٧١١-٧١٢-٧١٣-٧١٤-٧١٥-٧١٦-٧١٧-٧١٨-٧١٩-٧٢٠-٧٢١-٧٢٢-٧٢٣-٧٢٤-٧٢٥-٧٢٦-٧٢٧-٧٢٨-٧٢٩-٧٣٠-٧٣١-٧٣٢-٧٣٣-٧٣٤-٧٣٥-٧٣٦-٧٣٧-٧٣٨-٧٣٩-٧٤٠-٧٤١-٧٤٢-٧٤٣-٧٤٤-٧٤٥-٧٤٦-٧٤٧-٧٤٨-٧٤٩-٧٥٠-٧٥١-٧٥٢-٧٥٣-٧٥٤-٧٥٥-٧٥٦-٧٥٧-٧٥٨-٧٥٩-٧٦٠-٧٦١-٧٦٢-٧٦٣-٧٦٤-٧٦٥-٧٦٦-٧٦٧-٧٦٨-٧٦٩-٧٧٠-٧٧١-٧٧٢-٧٧٣-٧٧٤-٧٧٥-٧٧٦-٧٧٧-٧٧٨-٧٧٩-٧٨٠-٧٨١-٧٨٢-٧٨٣-٧٨٤-٧٨٥-٧٨٦-٧٨٧-٧٨٨-٧٨٩-٧٩٠-٧٩١-٧٩٢-٧٩٣-٧٩٤-٧٩٥-٧٩٦-٧٩٧-٧٩٨-٧٩٩-٨٠٠-٨٠١-٨٠٢-٨٠٣-٨٠٤-٨٠٥-٨٠٦-٨٠٧-٨٠٨-٨٠٩-٨١٠-٨١١-٨١٢-٨١٣-٨١٤-٨١٥-٨١٦-٨١٧-٨١٨-٨١٩-٨٢٠-٨٢١-٨٢٢-٨٢٣-٨٢٤-٨٢٥-٨٢٦-٨٢٧-٨٢٨-٨٢٩-٨٣٠-٨٣١-٨٣٢-٨٣٣-٨٣٤-٨٣٥-٨٣٦-٨٣٧-٨٣٨-٨٣٩-٨٤٠-٨٤١-٨٤٢-٨٤٣-٨٤٤-٨٤٥-٨٤٦-٨٤٧-٨٤٨-٨٤٩-٨٥٠-٨٥١-٨٥٢-٨٥٣-٨٥٤-٨٥٥-٨٥٦-٨٥٧-٨٥٨-٨٥٩-٨٦٠-٨٦١-٨٦٢-٨٦٣-٨٦٤-٨٦٥-٨٦٦-٨٦٧-٨٦٨-٨٦٩-٨٧٠-٨٧١-٨٧٢-٨٧٣-٨٧٤-٨٧٥-٨٧٦-٨٧٧-٨٧٨-٨٧٩-٨٨٠-٨٨١-٨٨٢-٨٨٣-٨٨٤-٨٨٥-٨٨٦-٨٨٧-٨٨٨-٨٨٩-٨٩٠-٨٩١-٨٩٢-٨٩٣-٨٩٤-٨٩٥-٨٩٦-٨٩٧-٨٩٨-٨٩٩-٩٠٠-٩٠١-٩٠٢-٩٠٣-٩٠٤-٩٠٥-٩٠٦-٩٠٧-٩٠٨-٩٠٩-٩١٠-٩١١-٩١٢-٩١٣-٩١٤-٩١٥-٩١٦-٩١٧-٩١٨-٩١٩-٩٢٠-٩٢١-٩٢٢-٩٢٣-٩٢٤-٩٢٥-٩٢٦-٩٢٧-٩٢٨-٩٢٩-٩٣٠-٩٣١-٩٣٢-٩٣٣-٩٣٤-٩٣٥-٩٣٦-٩٣٧-٩٣٨-٩٣٩-٩٤٠-٩٤١-٩٤٢-٩٤٣-٩٤٤-٩٤٥-٩٤٦-٩٤٧-٩٤٨-٩٤٩-٩٥٠-٩٥١-٩٥٢-٩٥٣-٩٥٤-٩٥٥-٩٥٦-٩٥٧-٩٥٨-٩٥٩-٩٦٠-٩٦١-٩٦٢-٩٦٣-٩٦٤-٩٦٥-٩٦٦-٩٦٧-٩٦٨-٩٦٩-٩٧٠-٩٧١-٩٧٢-٩٧٣-٩٧٤-٩٧٥-٩٧٦-٩٧٧-٩٧٨-٩٧٩-٩٨٠-٩٨١-٩٨٢-٩٨٣-٩٨٤-٩٨٥-٩٨٦-٩٨٧-٩٨٨-٩٨٩-٩٩٠-٩٩١-٩٩٢-٩٩٣-٩٩٤-٩٩٥-٩٩٦-٩٩٧-٩٩٨-٩٩٩-١٠٠٠-١٠٠١-١٠٠٢-١٠٠٣-١٠٠٤-١٠٠٥-١٠٠٦-١٠٠٧-١٠٠٨-١٠٠٩-١٠١٠-١٠١١-١٠١٢-١٠١٣-١٠١٤-١٠١٥-١٠١٦-١٠١٧-١٠١٨-١٠١٩-١٠٢٠-١٠٢١-١٠٢٢-١٠٢٣-١٠٢٤-١٠٢٥-١٠٢٦-١٠٢٧-١٠٢٨-١٠٢٩-١٠٣٠-١٠٣١-١٠٣٢-١٠٣٣-١٠٣٤-١٠٣٥-١٠٣٦-١٠٣٧-١٠٣٨-١٠٣٩-١٠٤٠-١٠٤١-١٠٤٢-١٠٤٣-١٠٤٤-١٠٤٥-١٠٤٦-١٠٤٧-١٠٤٨-١٠٤٩-١٠٥٠-١٠٥١-١٠٥٢-١٠٥٣-١٠٥٤-١٠٥٥-١٠٥٦-١٠٥٧-١٠٥٨-١٠٥٩-١٠٦٠-١٠٦١-١٠٦٢-١٠٦٣-١٠٦٤-١٠٦٥-١٠٦٦-١٠٦٧-١٠٦٨-١٠٦٩-١٠٧٠-١٠٧١-١٠٧٢-١٠٧٣-١٠٧٤-١٠٧٥-١٠٧٦-١٠٧٧-١٠٧٨-١٠٧٩-١٠٨٠-١٠٨١-١٠٨٢-١٠٨٣-١٠٨٤-١٠٨٥-١٠٨٦-١٠٨٧-١٠٨٨-١٠٨٩-١٠٩٠-١٠٩١-١٠٩٢-١٠٩٣-١٠٩٤-١٠٩٥-١٠٩٦-١٠٩٧-١٠٩٨-١٠٩٩-١١٠٠-١١٠١-١١٠٢-١١٠٣-١١٠٤-١١٠٥-١١٠٦-١١٠٧-١١٠٨-١١٠٩-١١١٠-١١١١-١١١٢-١١١٣-١١١٤-١١١٥-١١١٦-١١١٧-١١١٨-١١١٩-١١٢٠-١١٢١-١١٢٢-١١٢٣-١١٢٤-١١٢٥-١١٢٦-١١٢٧-١١٢٨-١١٢٩-١١٣٠-١١٣١-١١٣٢-١١٣٣-١١٣٤-١١٣٥-١١٣٦-١١٣٧-١١٣٨-١١٣٩-١١٤٠-١١٤١-١١٤٢-١١٤٣-١١٤٤-١١٤٥-١١٤٦-١١٤٧-١١٤٨-١١٤٩-١١٥٠-١١٥١-١١٥٢-١١٥٣-١١٥٤-١١٥٥-١١٥٦-١١٥٧-١١٥٨-١١٥٩-١١٦٠-١١٦١-١١٦٢-١١٦٣-١١٦٤-١١٦٥-١١٦٦-١١٦٧-١١٦٨-١١٦٩-١١٧٠-١١٧١-١١٧٢-١١٧٣-١١٧٤-١١٧٥-١١٧٦-١١٧٧-١١٧٨-١١٧٩-١١٨٠-١١٨١-١١٨٢-١١٨٣-١١٨٤-١١٨٥-١١٨٦-١١٨٧-١١٨٨-١١٨٩-١١٩٠-١١٩١-١١٩٢-١١٩٣-١١٩٤-١١٩٥-١١٩٦-١١٩٧-١١٩٨-١١٩٩-١٢٠٠-١٢٠١-١٢٠٢-١٢٠٣-١٢٠٤-١٢٠٥-١٢٠٦-١٢٠٧-١٢٠٨-١٢٠٩-١٢١٠-١٢١١-١٢١٢-١٢١٣-١٢١٤-١٢١٥-١٢١٦-١٢١٧-١٢١٨-١٢١٩-١٢٢٠-١٢٢١-١٢٢٢-١٢٢٣-١٢٢٤-١٢٢٥-١٢٢٦-١٢٢٧-١٢٢٨-١٢٢٩-١٢٣٠-١٢٣١-١٢٣٢-١٢٣٣-١٢٣٤-١٢٣٥-١٢٣٦-١٢٣٧-١٢٣٨-١٢٣٩-١٢٤٠-١٢٤١-١٢٤٢-١٢٤٣-١٢٤٤-١٢٤٥-١٢٤٦-١٢٤٧-١٢٤٨-١٢٤٩-١٢٥٠-١٢٥١-١٢٥٢-١٢٥٣-١٢٥٤-١٢٥٥-١٢٥٦-١٢٥٧-١٢٥٨-١٢٥٩-١٢٦٠-١٢٦١-١٢٦٢-١٢٦٣-١٢٦٤-١٢٦٥-١٢٦٦-١٢٦٧-١٢٦٨-١٢٦٩-١٢٧٠-١٢٧١-١٢٧٢-١٢٧٣-١٢٧٤-١٢٧٥-١٢٧٦-١٢٧٧-١٢٧٨-١٢٧٩-١٢٨٠-١٢٨١-١٢٨٢-١٢٨٣-١٢٨٤-١٢٨٥-١٢٨٦-١٢٨٧-١٢٨٨-١٢٨٩-١٢٩٠-١٢٩١-١٢٩٢-١٢٩٣-١٢٩٤-١٢٩٥-١٢٩٦-١٢٩٧-١٢٩٨-١٢٩٩-١٣٠٠-١٣٠١-١٣٠٢-١٣٠٣-١٣٠٤-١٣٠٥-١٣٠٦-١٣٠٧-١٣٠٨-١٣٠٩-١٣١٠-١٣١١-١٣١٢-١٣١٣-١٣١٤-١٣١٥-١٣١٦-١٣١٧-١٣١٨-١٣١٩-١٣٢٠-١٣٢١-١٣٢٢-١٣٢٣-١٣٢٤-١٣٢٥-١٣٢٦-١٣٢٧-١٣٢٨-١٣٢٩-١٣٣٠-١٣٣١-١٣٣٢-١٣٣٣-١٣٣٤-١٣٣٥-١٣٣٦-١٣٣٧-١٣٣٨-١٣٣٩-١٣٤٠-١٣٤١-١٣٤٢-١٣٤٣-١٣٤٤-١٣٤٥-١٣٤٦-١٣٤٧-١٣٤٨-١٣٤٩-١٣٥٠-١٣٥١-١٣٥٢-١٣٥٣-١٣٥٤-١٣٥٥-١٣٥٦-١٣٥٧-١٣٥٨-١٣٥٩-١٣٦٠-١٣٦١-١٣٦٢-١٣٦٣-١٣٦٤-١٣٦٥-١٣٦٦-١٣٦٧-١٣٦٨-١٣٦٩-١٣٧٠-١٣٧١-١٣٧٢-١٣٧٣-١٣٧٤-١٣٧٥-١٣٧٦-١٣٧٧-١٣٧٨-١٣٧٩-١٣٨٠-١٣٨١-١٣٨٢-١٣٨٣-١٣٨٤-١٣٨٥-١٣٨٦-١٣٨٧-١٣٨٨-١٣٨٩-١٣٩٠-١٣٩١-١٣٩٢-١٣٩٣-١٣٩٤-١٣٩٥-١٣٩٦-١٣٩٧-١٣٩٨-١٣٩٩-١٤٠٠-١٤٠١-١٤٠٢-١٤٠٣-١٤٠٤-١٤٠٥-١٤٠٦-١٤٠٧-١٤٠٨-١٤٠٩-١٤١٠-١٤١١-١٤١٢-١٤١٣-١٤١٤-١٤١٥-١٤١٦-١٤١٧-١٤١٨-١٤١٩-١٤٢٠-١٤٢١-١٤٢٢-١٤٢٣-١٤٢٤-١٤٢٥-١٤٢٦-١٤٢٧-١٤٢٨-١٤٢٩-١٤٣٠-١٤٣١-١٤٣٢-١٤٣٣-١٤٣٤-١٤٣٥-١٤٣٦-١٤٣٧-١٤٣٨-١٤٣٩-١٤٤٠-١٤٤١-١٤٤٢-١٤٤٣-١٤٤٤-١٤٤٥-١٤٤٦-١٤٤٧-١٤٤٨-١٤٤٩-١٤٥٠-١٤٥١-١٤٥٢-١٤٥٣-١٤٥٤-١٤٥٥-١٤٥٦-١٤٥٧-١٤٥٨-١٤٥٩-١٤٦٠-١٤٦١-١٤٦٢-١٤٦٣-١٤٦٤-١٤٦٥-١٤٦٦-١٤٦٧-١٤٦٨-١٤٦٩-١٤٧٠-١٤٧١-١٤٧٢-١٤٧٣-١٤٧٤-١٤٧٥-١٤٧٦-١٤٧٧-١٤٧٨-١٤٧٩-١٤٨٠-١٤٨١-١٤٨٢-١٤٨٣-١٤٨٤-١٤٨٥-١٤٨٦-١٤٨٧-١٤٨٨-١٤٨٩-١٤٩٠-١٤٩١-١٤٩٢-١٤٩٣-١٤٩٤-١٤٩٥-١٤٩٦-١٤٩٧-١٤٩٨-١٤٩٩-١٥٠٠-١٥٠١-١٥٠٢-١٥٠٣-١٥٠٤-١٥٠٥-١٥٠٦-١٥٠٧-١٥٠٨-١٥٠٩-١٥

وفي خبر آخر خمس دينار .

فإذا دخل السارق دار رجل فجمع الثياب واخذ في الدار ومعه المتاع فقال (إذا-خ) دفعه الى رب الدار فليس عليه قطع ، فإذا اخرج المتاع من باب الدار

بيضة حديد قيمتها ثلث دينار فقلت : هذا ادنى حد السارق؟ فسكت - وحمل على انه وقع كذلك .

ويحمل عليه ما رواه في الموثق كالصحيح ، عن سماعة قال : سأله على كم يقطع السارق؟ قال : ادفاه على ثلث دينار - مع انه يمكن ان يكون للادنى ادنى كما تقدم .

وفي الموثق كالصحيح ، عن ابان ، عن سلمة . عن ابي عبدالله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام كان يقطع السارق في ربع دينار .

وفي خبر آخر خمس دينار روى الشيخان في الصحيحين بسندين ، عن محمد بن مسلم ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : ادنى ما يقطع فيه السارق خمس دينار .

وروى الكليني في القوي والشيخ في الموثق كالصحيح عن ابان عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال اقل ما يقطع فيه الرجل خمس دينار .

وروى الشيخ في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام قال يقطع السارق في كل شئ بلغ قيمته خمس دينار ان سرق من سوق او زرع (اوضرع) .

وفي الصحيح (على الظاهر) ، عن محمد بن مسلم قال : قال ابو جعفر عليه السلام ادنى ما يقطع فيه يد السارق خمس دينار والخمس آخر الحد الذي لا يكون القطع في دونه ويقطع فيه وفيما فوقه - فيحمل على انه يجوز ان يقطع في الخمس ويجب في الربع وحمل الشيخ هذه الاخبار على التقية ويشكل الحمل لان العامة مختلفون فيه كالخاصة ، ونقل عن المصنف انه يقول بالخمسة ويشعر هذه العبارة؟ به ايضاً ومال اليه ابن الجنييد وما ذكرته اظهر في الجمع بين الاخبار الصحيحة .

فإذا دخل السارق فقد تقدم الاخبار في ذلك واذا امر الامام تقدم في خبر

فعليه القطع اويجى بالمخرج منه - واذا أمر الامام بقطع يمين السارق فقطع يساره بالغلط فلا يقطع يمينه اذا قطعت يساره .

وروى الحسن بن محبوب ، عن علي بن رئاب عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام في رجل سرق فقطعت يده اليمنى ، ثم سرق فقطعت رجله اليسرى ، ثم سرق الثالثة قال : كان امير المؤمنين عليه السلام يخلده في السجن ويقول انى لاستحيى من ربى ان ادعه بلا يد يستنظف بها ولا رجل يمشى بها الى حاجته .

محمد بن قيس .

وروى الحسن بن محبوب عن علي بن رباب في الصحيح عن زرارة وروى الشيخان في الموثق كالصحيح ، عن زرارة ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : كان علي عليه السلام لا يزيد على قطع اليد والرجل ويقول : انى لاستحيى من ربى ان ادعه ليس له ما يستنجى به (او يتطهر به) قال : وسألته ان هو سرق بعد قطع اليد والرجل فقال استودعه على السجن ابداً واغنى عن الناس شره (١) .

وروى الشيخ في الصحيح ، عن عبد الرحمن بن العجاج قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن السارق يسرق فيقطع يده ثم يسرق فيقطع رجله ، ثم يسرق هل عليه قطع ؟ فقال في كتاب علي عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله مضى قبل ان يقطع اكثر من يد ورجل وكان علي عليه السلام يقول : انى لاستحيى من ربى ان لا ادع له يداً يستنجى بها او رجلا يمشى عليها قال : قلت له : لو ان رجلاً قطعت يده اليسرى في قصاص فسرق ما يصنع به ؟ قال : فقال : لا يقطع ولا يترك بغير ساق (وفي الاستبصار ساق) (اي بشدة) قال قلت : فلو ان رجلاً قطعت يده اليمنى في قصاص ثم قطع يده رجلاً أبقتص منه ام لا ؟ فقال انما

قال : و كان اذا قطع اليد قطعها دون المفصل و اذا قطع الرجل قطعها من الكعب
قال : و كان لا يرى ان يعفى عن شئ من الحدود .

يترك في حق الله عز وجل و اما في حقوق الناس فيقتصر منه في الاربعة جميعا (١)
﴿ قال ﴾ اي ابو جعفر عليه السلام في الصحيح ﴿ و كان اذا قطع اليد قطعها دون المفصل ﴾
اي اسفل منه اي لا يقطع من الزند كما يقطعها العامة منه ، او المراد به مفصل
الاصابع و حيثئذ يكون (دون) بمعنى (عند) ﴿ و اذا (فاذاخ) قطع الرجل قطعها من
الكعب ﴾ و هذه الصحيحة مؤيدة لما ذهب اليه العلامة من ان الكعب ، المفصل دون
الساق لانه لا يمكن القطع من المظم الثاني .

وروى الشيخان في الصحيح ، عن الكلبي ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال
قلت له من اين يجب القطع ؟ قال : فبسط اصابعه ، و قال : من ههنا يعنى من
مفصل الكف (٢) .

و كأن التفسير من الرواة و هو مجمل او مفيد لخلاف المراد لانه لو كان المراد
الزند فلا معنى لبسط الاصابع ، ولو كان مراد المفسر مفصل الاصابع فالتعبير عنه
بذلك مجمل ، ولو كان من المعصوم عليه السلام فللتقية بعد اظهار الحق .

وروى في الموثق كالصحيح ، عن اسحاق بن عمار ، عن ابي ابراهيم عليه السلام
قال : يقطع يد السارق و يترك ابهامه و صدر راحته و يقطع رجله و يترك له عقبه -
يمشى عليها (٣) .

وفي الموثق ، عن ابي بصير ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : القطع من وسط
الكف ولا يقطع الا بهام و اذا قطعت الرجل ترك المقب لم يقطع - و تقدم ايضا في
خبر سماعة ..

(١) التهذيب باب الحد في السرقة والخيانة خبر ٣٨

(٢) الكافي باب حد القطع كيف هو خبر ١ و التهذيب باب الحد في السرقة خبر ١٥

(٣) اورده واللذين بعده في الكافي باب حد القطع و كيف هو خبر ١٣ - ٢ - ١٧

و التهذيب باب الحد في السرقة والخيانة الخ خبر ١٧ - ١٦ - ١٩

وروى الحسن بن محبوب عن علي بن الحسن بن رباط ، عن ابن مسكان عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال إذا أقيم على السارق الحد نفى الى بلدة اخرى .

وفي القوي ، عن عبد الله بن هلال ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : اخبرني عن السارق لم تقطع يده اليمنى ورجله اليسرى ولا تقطع يده اليمنى ورجله اليمنى ؟ فقال عليه السلام : ما أحسن ما سألت ، اذا قطعت يده اليمنى ورجله اليمنى سقط على جانبه الأيسر ولم يقدر على القيام فاذا قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى اعتدل واستوى قائماً قلت له : جعلت فداك وكيف يقوم وقد قطعت رجله ؟ قال : ان القطع ليس حيث رأيت يقطع ، انما يقطع الرجل من الكعب ويترك (له - خ) من قدمه ما يقوم عليه يصلي ويبعد الله ، قلت له : من اين يقطع اليد ؟ قال : يقطع الاربع الاصابع ويترك الابهام يعتمد عليها في الصلوة ويفسل بها وجهه للصلوة قلت : فهذا القطع من اول من قطع ؟ قال قد كان عثمان بن عفان حسن ذلك لمعوية ،

والظاهر ان القرض انه اذا قطعتا من جانب واحد يضر بالبدن بحيث يصير مزماً غالباً ، والمراد بالسقوط ان الانسان سيما مثل هذا اذا اراد القيام يعتمد على العضو الصحيح فاذا حصل للبدن مثل هذا الضعف فاذا اراد القيام واعتمد على اليسرى يسقط عليها وهو كذلك في الغالب مع انه عليه السلام تكلم معه على قدر عقله وبهذا السؤال ايضاً يمكن ان يفهم مقدار عقل الراوى ولقد قال سيد البرية نحن معاشر الانبياء امرنا ان نكلم الناس على قدر عقولهم وان كان امثال هذه خطابة في يادى الراى ، لكن اولى الالباب عند التأمل يعرفون حقيقتها ودلائلها .

﴿وروى الحسن بن محبوب﴾ في الصحيح كالشيخين (١) ، ويدل على ان السارق بعد اقامة الحد نفى من بلده الى بلدة اخرى لينزجر ويترك ولكن لم يعمل به الاصحاب غير المصنف حتى انه لم يذكره بعنوان الرواية الا الاخباريون ، وبما

(١) الكافي باب نفى السارق خبر ١ والتهذيب باب الحد في السرقة والخيانة

وان سرق رجل فلم يقدر عليه حتى سرق مرة أخرى فأخذ فجاءت البيئة فشهدوا عليه بالسرقة الاولى والاخيرة فإنه تقطع يده بالسرقة الاولى ولا تقطع رجله بالسرقة الاخيرة لأن الشهود شهدوا عليه جميعاً في مقام واحد بالسرقة الاولى والاخيرة قبل ان تقطع يده بالسرقة الاولى و لو أن الشهود شهدوا عليه بالسرقة الاولى فقطعت يده ، ثم شهدوا عليه بعد بالسرقة الاخيرة قطعت رجله اليسرى .
وقال علي عليه السلام : لا قطع في الدغارة المعلننة - وهي الخلسة - ولكن اعزّه ، ولكن

كان لاجمالها فانه ليس فيها مدة الاخراج لكنه لا يكفى ذلك عذراً لانه يكفى الاخراج بأن يستقى اخراجاً ولو بأن يكون ساعة عن ذلك البلد .

وروى الشيخ في الموثق عن سماعة قال : ينفي الرجل اذا قطع (١) ويمكن حمله على اللص الذي جرد السيف او السلاح فيكون حينئذ معارباً وينفي سنة كما يجب ويؤيده انه لم يذكر في اخبار السرقة النفي ولو كان لازماً مطلقاً لذكر .

﴿ وان سرق رجل الخ ﴾ روى الشيخان في الحسن كالصحيح بل الصحيح عن بكير بن اعين عن ابي جعفر عليه السلام في رجل سرق فلم يقدر عليه ثم سرق مرة اخرى فلم يقدر عليه وسرق مرة اخرى فاخذ (وهي - يب في رجل سرق فلم يقدر عليه ثم سرق مرة اخرى فاخذ) فجاءت البيئة فشهدوا عليه بالسرقة الاولى والسرقة الاخيرة فقال : تقطع يده بالسرقة الاولى وقال ولا تقطع رجله بالسرقة الاخيرة ف قيل : كيف ذلك ؟ فقال لان الشهود شهدوا جميعاً في مقام واحد بالسرقة الاولى والاخيرة قبل ان يقطع بالسرقة الاولى ولو أن الشهود شهدوا عليه بالسرقة الاولى ثم أمسكوا حتى يقطع ثم شهدوا بالسرقة الاخيرة قطعت رجله اليسرى (٢) .

﴿ وقال علي عليه السلام ﴾ روى الشيخان في الحسن كالصحيح ، عن محمد بن قيس

(١) التهذيب باب الحد في السرقة الخ خبر ١٣٥
(٢) الكافي باب حد القطع كيف هو خبر ١٢ والتهذيب باب الحد في السرقة الخ

يقطع من يأخذ ويخفي - وليس على الذي يسلب الثياب قطع وليس على الطرار قطع اذا طر من القميص الأعلى فإن طر من القميص الأسفل فعليه القطع .

عن ابي جعفر عليه السلام قال قضى امير المؤمنين عليه السلام في رجل اختلس ثوباً من السوق فقالوا : قد سرق هذا الرجل فقال اني لا اقطع في الدغارة المغلقة ولكن اقطع يد من يأخذ ثم يخفي (١) .

(والدغارة) بالدال المهملة والعين المعجمة اخذ الشيء اختلاساً دسلاً وفي بعض النسخ الصحيحة بالزاي المعجمة والعين المهملة ، وهو تصحيف وان امكن التصحيح فان (الزغارة) الشراسة وسوء الخلق ولا صفة اقبح من هذه لكنه رواه العامة والخاصة بأسانيد متكررة بما ذكرناه اولاً مع صحة المعنى بلا تكلف ، مع ان صورتها متقاربان ، وربما يوجد بالدال المهملة مع العين المهملة بمعنى الفساد ، ومع المعجمة بمعنى الدفع ، وبالمعجمة مع المهملة بمعنى الخوف ، ويصح مع التكلف ، والتصحيف فيها اظهر .

وفي الموثق كالصحيح ، عن ابي بصير ، عن احدهما عليه السلام قال : سمعته يقول : قال امير المؤمنين عليه السلام لا اقطع في الدغارة المغلقة وهي الخلصة ولكن اعزده .

وفي الموثق كالصحيح ، عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله (وكتب الشيخ (٢) في الحاشية عن ابي عبد الله عليه السلام ولم يكتب عليه صح ولا نسخة ولكن الظاهر انه كان في خاطره ان يكتب عليه ظ ونس ، وليس في الكليني ، مع ان الشيخ نقل عنه لكنه مراد البتة فانهم لا يذكرون شيئاً من قبل انفسهم) قال : ليس على الذي يستلب قطع وليس

(١) اورده والخمسة التي بعده في الكافي باب ما يجب على الطرار والمختلس من الحد خبر ٢ - ١ - ٣ - ٢ - ٧ - ٥ والتهذيب باب الحد في السرقة والخيانة خبر ٧٠ - ٧١ - ٦٨ - ٦٩ - ٦٦ - ٧٣ .

(٢) وفي النسخة المطبوعة من الكافي والتهذيب عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله (ع) .

على الذي يطرّ الدراهم من ثوب الرجل قطع .

و في الموثق كالصحيح ، عن سماعة قال : قال : من سرق خلسة اختلسها لم يقطع ، ولكن يضرب ضرباً شديداً .

وعن السكوني ان امير المؤمنين عليه السلام أتى برجل اختلس درة من اذن جارية فقال هذه الدغارة المعلنة فضربه و حبسه ، وقال : قال امير المؤمنين عليه السلام : اربعة لا قطع عليهم ، المختلس ، والفلول ، و من سرق من الغنيمة ، وسرقه الاجير فانها خيانة .

وفي القوي كالصحيح ، عن السكوني ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اتى امير المؤمنين عليه السلام بطرّار قدطر (اي شق) دراهم من كم رجل قال : فقال ان كان طرّ من قميصه الاعلى لم اقطعه وان كان طرّ من قميصه الداخل قطعته .

وفي الموثق عن مسمع ابي سيار عن ابي عبدالله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام اتى بطرّار قدطر من رجل من رده دراهم قال : ان كان طرّ من قميصه الاعلى لم تقطعه وان كان طرّ من قميصه الاسفل قطعناه .

(والردن) بالضم اصل الكم يقال : قميص واسع الردن وبخط الشيخ (من ردائه) وهو سهو القلم والمسموع من المشايخ ان المراد من القميص الاعلى اعلى القميص فانه لا يلبس قميصان ، والمراد بأعلى القميص ان يوضع الدراهم في باطن القميص و يشد من ظاهره ، فتكون حينئذ بمنزلة الخارج من الحرز وبالاسفل عكسه ولما كان الشد حينئذ من الباطن فكأنه اخذها من الحرز ، وذهب بعض الاصحاب الى ظاهر الخبر وقال : كلما سرق من الثوب الاعلى سواء كان باب الجيب من الظاهر او الباطن وكذا الشد لا يقطع ، و في الثوب الاسفل القطع مطلقا ونسبه الى ظاهر الخبرين و المسموع انب بظاهرهما .

وليس على الأجير ولا على الضيف قطع لأتهما مؤتمنان ، وقد روى أنه إن أضاف

﴿وليس على الأجير ولا على الضيف قطع﴾ روى الشيخان في الموثق كالصحيح عن سماعة قال : سأته (و في أكثر نسخ الكافي قال سألت أبا جعفر عليه السلام و الظاهر انه من النسخ لان سماعة لم يلق أبا جعفر عليه السلام على ما في كتب الرجال والاختبار و ان امكن ان يكون وصل اليه عليه السلام وسمع منه هذا الخبر ولم يذكر لندره) عن رجل استأجر اجيراً و اخذ الاجير متاعه فسرقة قال : هو مؤتمن ثم قال : الاجير والضيف أمناء وليس يقع عليهم حد السرقة لأتهما مؤتمنان (١) اى جعلهما المجرور والمضيف امينان ، وكل من وضع شيئاً عند رجل فقد ائتمنه سواء كان بالاجارة او العارية او الضيافة او بالامانة ، والامين مصدق يمين وان ظهر خيانه فهو خائن لاسارق .

و روى في الصحيح ، عن سليمان بن خالد قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يستأجر اجيراً فيسرق من بيته هل تقطع يده ؟ قال : هذا مؤتمن ليس بسارق هذا خائن .

وفي الحسن كالصحيح عن الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال : في رجل استأجر اجيراً فأقدمه على متاعه فسرقة قال : هو مؤتمن بالخبر .

وفي الحسن كالصحيح بل الصحيح لان الكليني روى اكثر رواياته عن محمد بن قيس عن عدة من اصحابه عن سهل بن زياد ، وعن علي بن ابراهيم ، عن ابيه جميعاً ، عن ابن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن محمد بن قيس واختصره الشيخ رحمه الله وقال : سهل بن زياد عن ابن محبوب النخ فذكر اكثر العلماء ان هذا الخبر ضعيف بسهل بن زياد ولم ينظر والى الكافي والى انه اختصر الشيخ ، مع ان الظاهر القريب من العلم ان الكليني رواه عن كتاب ابن محبوب وبذكر هذين الطريقين وغيرهما لاتصال السند .

(١) اوردته واللذين بعده في التهذيب باب الحد في السرقة والخيانة خبر ٢٢-٢٣-
٢٢ والكافي باب الاجير والضيف خبر ١-٣-٥

الضيف ضيفاً فسر ققطع .

وايضاً ذكروا ان محمد بن قيس مشترك وغفلوا ان صاحب كتاب قضايا امير المؤمنين عليه السلام هو الثقة ولا مثال هذه الغفلات حكموا بضعف اكثر الاخبار المنقولة عن الصادقين عليهم السلام و تراهم رضي الله تعالى عنهم (نارة) يحكمون بصحة امثال هذه الاخبار اذا كان المتن مشتهراً بينهم واذا لم تكن مشتهراً بينهم يتشبهون بامثال هذه مع عدم التبع .

والفرض ان يكون الفقيه متيقظاً لا يعتمد على غيره ، بل يجب ان يتتبع بقاية وسمعه ولا يعتمد على تتبع غيره ولا يذكر اساميهم واغلاطهم خوفاً من الفية ، ولما كان اظهار الغلط واجباً في الامور الدينية نشير اليها اخبائاً و نكتفي بذكر ما هو الصحيح غالباً والفظن المتتبع بتقطن ما فعله في كل مسألة وخبر تجاوز الله عنا وعنهم وعصمنا واباكم من الغلط والسهو والنسيان ومن يغلو منها وما أبرئ نفسي منها) عن ابي جعفر عليه السلام قال : الضيف اذا سرق لم يقطع وان اضاف الضيف ضيفاً فسر ققطع ضيف الضيف (١) .

والظاهر انه يقطع لانه ليس بمؤمن المضيف وهذا الخبر الذي اشار المصنف اليه بقوله ﴿وقد روى﴾ .

وروي في الحسن كالصحيح عن ابي بصير قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن قوم اضطحبوا في سفر رفقاء فسرق بعضهم متاع بعض فقال : هذا خائن لا يقطع ولكن يتبع بسرقة وخيائه قيل له : فان سرق من منزل ابيه ؟ قال : لا يقطع لان ابن الرجل لا يحجب عن الدخول الى منزل ابيه ، هذا خائن ، وكذلك ان سرق من منزل اخيه او اخته اذا كان يدخل عليهم فلا يحجبانه عن الدخول (٢) .

(١) الكافي باب الاجير والضيف خبر ٥ و التهذيب باب الحد في السرقة والخيانة الخ خبر ٢٦ .

(٢) الكافي باب الاجير والضيف خبره و التهذيب باب الحد في السرقة الخ خبر ٢٧

والأشل اذا سرق قطعت يمينه على كل حال شلاء كانت او صحيحة ، فإن عاد فسرق قطع رجله اليسرى ، فإن عاد خلد السجن وأجرى عليه من بيت مال المسلمين وكف عن الناس - روى ذلك الحسن بن محبوب ، عن علاء ، عن محمد بن مسلم ، عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام ورواه الحسن بن محبوب ، عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام .

واعلم ان مثل هذه الاخبار المعتبرة التي لا منافى لها من الاخبار وقلما يوجد خبر لامعارض له لم يعمل بها اكثر الاصحاب وحملوها على ما لو سرقوا من غير الحرز لعموم الاخبار الدالة على انه اذا سرق من الحرز يقطع ويشمر الاخبار ايضاً بذلك لان فيها انه مؤتمن وخائن و لا يوجدان إلا فيما لم يحرز عنه ، ولو عملت باطلاقها وخصص العمومات بها لم يكن بعيداً كما ذهب اليه جماعة و يصدق عليهما انهما مؤتمنان بادخالهما الدار ولو سرقا من البيت او الخزنة او الصندوق مع قوله عليه السلام : ادرءوا الحدود بالشبهات .

﴿ والأشل اذا سرق ﴾ رواه المصنف في الصحيح عن زرارة وفي الصحيح ، عن عبدالله بن سنان (١) والظاهر ان المتن لزراعة وبعض معناه عن عبدالله لما رواه الشيخان في الصحيح ، عن عبدالله بن سنان في رجل اشل اليد اليمنى او اشل الشمال سرق قال يقطع يده اليمنى على كل حال - ويؤيده العمومات المتقدمة .

وروى الشيخ عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اذا سرق الرجل ويده اليسرى شلاء لم يقطع يمينه ولا رجله ، وان كان اشل ثم قطع يده رجل قص منه - يعني لا يقطع في السرقة ولكن يقطع في القصاص .

وتقدم صحيحة عبدالرحمان الحجاج ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قلت له لو ان

(١) علل الشرايع باب العلة التي من اجلها لا يزداد السارق على قطع اليد والرجل خبر ٤

(٢) اورده واللذين بعده في التهذيب باب الحد في السرقة والخيانة الخ خبر ٣٧ -

٣٨ ذيل ٣٩ وورد الاول في الكافي باب القطع كيف تقطع خبر ١٦ .

وليس على العبد اذا سرق من مال مولاه قطع لانه مال الرجل سرق بعضه بعضاً.

رجلا قطعت يده اليسرى في قصاص فسرق ما يصنع به؟ قال : لا يقطع - ويؤيده عمومات قوله عليه السلام انى لاستحيى من ربي ان لا ادع له يداً يستنجى بها او رجلا يمشى عليها ولهذا اختلف الاصحاب في قطع الشلاء سيما اذا اخبر جماعة من الاطباء او عدلان منهم او واحد يعتمد على قوله بانه اذا قطعت لا ينحسم الدم ويموت ، واما في قطع الصحيحة اذا كانت اليسار شلاء فباعتبار انه يبقى بلا يد ولا يمكنه الطهارة والاكل وحملوا اخبار القطع على ما لو بقي له يد صحيحة وظن اقطاع الدم والله تعالى يعلم .

﴿ وليس على العبد ﴾ روى الشيخان في الحسن كالصحيح عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في عبد سرق واختان (١) من مال مولاه قال : ليس عليه قطع (٢).

وفي القوي عن السكوني قال : قال امير المؤمنين عليه السلام عبدى اذا سرقنى لم اقطعه وعبدى اذا سرق غيرى قطعتاه وعبد الامارة اذا سرق لم اقطعه لانه فى .
وفي القوي كالصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال المملوك اذا سرق من مواله لم يقطع واذا سرق من غير مواله قطع .

وروى الشيخ في الصحيح عن محمد بن قيس ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : قال : اذا اخذ رقيق الامام لم يقطع واذا سرق واحد من رقيقى من مال الامارة قطعت يده قال : وسمعتة يقول : اذا سرق عبد او اجير من مال صاحبه فليس عليه قطع (٣).

(١) من باب الافتعال خان يخون .

(٢) اورده واللذين بعده فى الكافى باب ما يجب على المالك والمكاتبين من الحد

خير ٥٠-٢٢ والتهذيب باب الحد فى السرقة والخيانة الخ خير ٥٣-٥٢ .

(٣) التهذيب باب الحد فى السرقة الخ خير ٥٦ .

والنباش اذا كان معروفاً بذلك قطع .

والنباش اذا كان معروفاً بذلك قطع . روى الشيخان في الصحيح عن حفص بن البختري قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول حد النباش حد السارق (١) .
وفي الصحيح عن منصور بن حازم قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول يقطع النباش والطرار ولا يقطع المختلس . وحمل الطرار على انه طر من القميص الاسفل .
وفي القوي عن ابي جعفر عليه السلام قال : قال امير المؤمنين يقطع سارق الموتى كما يقطع سارق الاحياء .

وفي القوي عن زيد الشحام عن ابي عبد الله عليه السلام قال اخذ نباش في زمن معاوية فقال لاصحابه ماترون؟ قالوا نعماقبه ونخلى سبيله فقال رجل من القوم ما هكذا فعل علي بن ابي طالب عليه السلام قالوا او ما فعل؟ قال : فقال يقطع النباش وقال هو سارق وهناك للموتى وفي القوي عن عبد الله بن محمد الجعفي قال كنت عند ابي جعفر عليه السلام وجاءه كتاب هشام بن عبد الملك في رجل نبش امرأة فسلبها ثيابها ثم نكحها فان الناس قد اختلفوا علينا ههنا طائفة قالوا : اقتلوه ، وطائفة قالوا احرقوه . فكتب اليه ابو جعفر عليه السلام ان حرمة الميت كحرمة الحي حده ان يقطع يده لنبشه وسلبه الثياب ويقام عليه الحد في الزنا ان احسن رجم وان لم يكن احسن جلد مائة .

وروى الشيخ في الصحيح ، عن عبد الرحمن العزمي ، عن ابي عبد الله عليه السلام ان علياً عليه السلام قطع نباشاً (٢) .

وفي الصحيح ، عن عيسى بن صبيح قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الطرار والنباش والمختلس فقال يقطع الطرار والنباش ولا يقطع المختلس .

وفي الصحيح ، عن عيسى بن صبيح قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الطرار والنباش

(١) اورده و الاربعة التي بعده في الكافي باب حد النباش خبر ١-٦-٢-٥-٢ و التهذيب باب الحد في السرقة والخيانة الخ خبر ٧٥-٧٨-٧٥-٧٧-٧٩ .

(٢) اورده والخسة التي بعده في التهذيب باب الحد في السرقة الخ خبر ٧١-٨٠ .

وروى ان علياً عليه السلام قطع: بباش القبر ف قيل له : أتقطع فى الموتى ؟ فقال : إنا لنقطع
لأمواتنا كما نقطع لأحياءنا .

وروى ان امير المؤمنين عليه السلام أتى بنباش فأخذ بشعره وجلد به الارض ، ثم قال :

والمختلس قال : لا يقطع .

وحمل على ما لم يمتدها ، لما رواه فى الصحيح ، عن الفضيل عن ابي عبدالله
عليه السلام قال : النباش اذا كان معروفاً بذلك قطع .

وفى القوى كالصحيح عن على بن سعيد قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن النباش
قال اذا لم يكن النبش له بعادة لم يقطع ويغزر .

وفى الموثق كالصحيح ، عن ابن بكير عن بعض اصحابنا ، عن ابي عبدالله عليه السلام
فى النباش اذا اخذ اول مرة عزرقان عاد فقطع .

وفى القوى كالصحيح عن على بن سعيد عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألت عن
رجل اخذ وهو نبش قال : لا ارى عليه قطعاً إلا ان يؤخذ وقد نبش مراراً فاقطعه على
انه ليس فى هذه الاخبار انه اخذ الكفن ، بل ظاهر الخبر الاخير عدم الاخذ فيمكن
ان يكون التعزير لمجرد النبش او اخذ ولم يبلغ قيمته النصاب .

وروى في روى رواه الشيخ فى الموثق ، عن اسحاق بن عمار عن ابي عبدالله
عليه السلام ان علياً عليه السلام (۱)

وروى في روى رواه الشيخان فى الحسن كالصحيح ، عن ابن ابي عمير عن غير واحد من
اصحابنا قال : أتى امير المؤمنين عليه السلام برجل بباش فاخذ امير المؤمنين عليه السلام بشعره ،
ف ضرب به الارض ثم امر الناس ان يطأوه بأرجلهم اى يضربوه بالرجل او يمشون
عليه فوطأوه حتى مات .

وروى الشيخ فى القوى ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : أتى امير المؤمنين عليه السلام بنباش

(۱) اورده واللذين بعده فى التهذيب باب الحد فى السرقه الخ خبر ۸۱-۸۷-۸۸

والكافى باب حد النباش خبر ۳

طئوا عليه عباد الله فوطئ حتى مات
والعبد الآبق إذا سرق لم يقطع ، وكذلك المرتد إذا سرق ، ولكن يدعى العبد
الى الرجوع الى مواليه ، و المرتد يدعى الى الدخول فى الاسلام ، فإن ابى واحد
منهما قطعت يده فى السرقة ثم قتل .

وسئل الصادق عليه السلام عن قول الله عز وجل : (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله
ويسعون فى الارض فساداً ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وأرجلهم من خلاف او
ينفوا من الارض) فقال : اذا قتل ولم يحارب ولم يأخذ المال قتل ، واذا حارب وقتل

فأخر عذابه الى يوم الجمعة فلما كان يوم الجمعة القاء تحت اقدام الناس فما زالوا يبطأونه
(يتواطئون - خ) بأرجلهم حتى مات - فيحمل على من تكرر منه السرقة او النيش او كان مع
الوطئ وكان محصناً او رأى عليه المصلحة فى قتله لوجوه يعلمه الله والعبد الآبق
النخ روى الشيخان فى الصحيحين عن ابى عبيدة عن ابى عبد الله عليه السلام قال : العبد
اذا ابى من مواليه ثم سرق لم يقطع وهو آبق لانه مرتد عن الاسلام ولكن يدعى الى
الرجوع الى مواليه و الدخول فى الاسلام فان ابى الرجوع الى مواليه قطعت يده
بالسرقة ثم قتل ، والمرتد اذا سرق بمنزله - (١) ولم يعمل به اكثر الاصحاب وتقدم .
وسئل الصادق عليه السلام روى الشيخان فى الصحيحين ، عن محمد بن مسلم
عن ابى جعفر عليه السلام قال : من شهر السلاح فى مصر من الامصار فمقر اقتص منه ونفى من
تلك البلدة ومن شهر السلاح فى غير الامصار وضرب وغر (اي جرح) واخذ المال
ولم يقتل فهو محارب فجزائه جزاء المحارب و امره الى الامام ان شاء قتله وان
شاء صلبه وان شاء قطع يده ورجله قال : وان ضرب و قتل واخذ المال فعلى الامام
ان يقطع يده اليمنى بالسرقة .

ثم يدفعه الى اولياء المقتول فيتبعونه بالمال ثم يقتلونه قال : فقال له ابو عبيدة :
اصلحك الله ارايت ان عفى عنه اولياء المقتول ؟ قال : فقال ابو جعفر عليه السلام ان عفا

قتل وصلب ، واذا حارب واخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله ، واذا حارب ولم يقتل ولم يأخذ المال نفى - وينبغي ان يكون نفياً يشبه الصلب والقتل ، يتقل رجله ويرمى في البحر .

عنه فان على الامام ان يقتله لانه قد حارب وقتل و سرق قال : فقال ابو عبيدة : ارأيت ان اراد اولياء المقتول ان يأخذوا منه الدية ويدعوه ألهم ذلك ؟ قال : فقال لاعليه القتل (١) .

وفي الصحيح ، عن يزيد بن معاوية قال : سأل رجل ابا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل : إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الى آخر الآية ؟ قال : ذلك الى الامام يفعل به ما يشاء ، قلت فمفوض ذلك اليه ؟ قال : لا ولكن نحو الجناية .

وفي القوي كالصحيح عن عبد الله بن اسحاق المدائني عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال : سئل عن قول الله عز وجل : إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله يسمون في الارض فساداً ان يقتلوا الآية فما الذي اذا فعله استوجب واحدة من هذه الاربعة ؟ فقال : اذا حارب الله ورسوله وسمى في الارض فساداً فقتل قتل به ، وان قتل واخذ المال قتل وصلب ، وان اخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف وان شهر السيف حارب الله ورسوله وسمى في الارض فساداً ولم يقتل ولم يأخذ المال ، نفى من الارض ، قلت : كيف ينفي ؟ وما حد نفيه ؟ قال ينفي من المصر الذي فعل فيه ما فعل الى مصر غيره ، ويكتب الى اهل ذلك المصر بأنه منفي فلا تجالسوه ولا تبايعوه ولا تناكحوه ولا تأكلوا من ثماره ولا تشاربوه فيفعل ذلك به سنة فان خرج من ذلك المصر الى غيره كتب اليهم بمثل ذلك حتى تتم السنة ، قلت : فان توجه الى ارض الشرك ليدخلها

(١) اورده والتسعة التي بعده في الكافي باب حد المحارب خبر ١٢-٥-٨-٩-١٠-

١١-١٣-١-٣-٢ واورده غير الخامس في التهذيب باب الحد في السرقة والخيانة والخلسة

الخ خبر ١٢١-١٢٦-١٢٣-١٢٢-١٥٣-١٦٣-١٦١-١٦٩-١٥٩

قال إن توجه إلى أرض الشرك ليدخلها فقتل أهلها.

وفي القوي ، عن أبي الحسن عليه السلام مثله إلا أنه قال في آخره : بفعل به ذلك سنة فإنه سيئوب قبل ذلك وهو صاغر قال : فقلت : فإن أم أرض الشرك يدخلها قال : يقتل .

وفي القوي ، عن عبد الله بن طلحة ، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا الآية هذا نفى المحاربة غير هذا النفى قال : يحكم عليه الحاكم بقدر ما عمل وينفى ويحمل في البحر ثم يقتل به لو كان النفى من بلد إلى بلد كان يكون إخراجهم من بلد إلى بلد آخر عدل القتل والصلب والقطع ولكن يكون حداً يوافق القطع والصلب .

وفي القوي كالصحيح ، عن عبيدة بن بشر الخنعمي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قاطع الطريق فقلت : إن الناس يقولون إن الإمام فيه مخير أي شيء شاء صنع؟ قال : ليس أي شيء شاء صنع ولكنه يصنع بهم على قدر جنايتهم ، من قطع الطريق فقتل وأخذ المال قطعت يده ورجله وصلب ، ومن قطع الطريق فقتل ولم يأخذ المال قتل ومن قطع الطريق وأخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله (من خلاف - خ) ، ومن قطع الطريق ولم يأخذ ولم يقتل نفى من الأرض .

وفي القوي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن المحارب وقلت له : إن أصحابنا يقولون إن الإمام مخير فيه إن شاء قطع وإن شاء صلب وإن شاء قتل فقال : لأن هذا شيء محدود في كتاب الله عز وجل ، فإذا ما هو قتل وأخذ قتل وصلب وإذا قتل ولم يأخذ قتل ، وإذا أخذ ولم يقتل قطع وإذا هو فرّ ولم يُقدر عليه ثم أخذ قطع الآن بتوب فإن تاب لم يقطع .

وفي الموثق عن أبي صالح (والظاهر أنه عجلان الثقة) عن أبي عبد الله عليه السلام قال قدم على رسول الله ﷺ قوم من بني ضبة مرضى فقال لهم رسول الله ﷺ اقيموا

عندي فاذا برأتم بعثتكم في سرية فقالوا أخرجنا من المدينة فبعث بهم الى ابل الصدقة يشربون من ابوالها و يأكلون من الباتها فلما برأوا اشتدوا قتلوا ثلثة ممن كان في الابل فبلغ رسول الله ﷺ الخبر فبعث اليهم علياً عليه السلام وهم في واد قد تحيروا ليس يقدرّون ان يخرجوا منه قريباً من ارض اليمن فاسرهم وجاء بهم الى رسول الله ﷺ فنزلت عليه هذه الآية : إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ، فاختار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أَلْقَطَعَ فَقَطَّعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ مِنْ خِلَافٍ .

وفي الحسن كالصحيح ، عن جميل بن دراج قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ قُلْتُ : أَيُّ شَيْءٍ عَلَيْهِمْ مِنْ هَذِهِ الْعُدُودِ الَّتِي سَمَّى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ؟ قَالَ : ذَلِكَ إِلَى الْإِمَامِ إِنْ شَاءَ قَطَعَ وَإِنْ شَاءَ صَلَبَ وَإِنْ شَاءَ نَفَى وَإِنْ شَاءَ قَتَلَ . قُلْتُ النَّفَى إِلَى أَيْنَ ؟ فَقَالَ : يَنْفَى مِنْ مِصْرَ إِلَى مِصْرٍ آخَرَ وَقَالَ إِنْ عَلِيّاً عليه السلام نَفَى رَجُلَيْنِ مِنَ الْكُوفَةِ إِلَى الْبَصْرَةِ .

وفي الموثق عن حنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ قَالَ : لَا يَبَاعُ وَلَا يُؤَدَّى وَلَا يُتَصَدَّقُ عَلَيْهِ .

وروى الشيخ في القوي عن عبد الله المدائني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قُلْتُ لَهُ جَعَلْتَ فِدَاكَ أَخْبَرَنِي عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ، قَالَ فَمَقْدُ يَدِهِ ثُمَّ قَالَ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ خُذْهَا أَرْبَعاً بِأَرْبَعٍ ثُمَّ قَالَ : إِنَّا حَارِبُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَنَسَمَى فِي الْأَرْضِ فَسَاداً قَتَلْتُ قَتْلًا ، وَإِنْ قَتَلَ وَاخْتَذَ الْمَالَ قَتَلَ وَصَلَبَ ، وَإِنْ اخْتَذَ الْمَالَ وَلَمْ يَقْتُلْ قَطَّعَتْ يَدُهُ وَرَجُلُهُ مِنْ خِلَافٍ ، وَإِنْ حَارِبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فِي الْأَرْضِ

وقال الصادق عليه السلام المصلوب يُنزل عن الخشبة بعد ثلاثة أيام يغسل ويدفن ، ولا يجوز صلبه أكثر من ثلاثة أيام .

وفي رواية السكوني ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه عليه السلام ان علياً عليه السلام صلب رجلاً بالحيرة ثلاثة أيام ، ثم انزله يوم الرابع فصلى عليه ودفنه .

فساداً ولم يقتل و لم يأخذ من المال نفى في الأرض قال : قلت وما حد نفية قال : سنة ينفي من الأرض الذي فعل فيه إلى غيره ثم يكتب إلى ذلك المصرب أنه منفي فلا تأكلوه ولا تشاربوه ولا تأكلوه حتى يخرج إلى غيره فيكتب إليهم أيضاً بمثل ذلك فلا يزال هذه حاله سنة فإذا فعل بذلك تاب وهو صاغر (١) .

واعلم ان ظاهر الآية وموثقة أبي صالح وحسنة جميل التخيير وباقي الاخبار على الترتيب و يمكن حمل التخيير على الترتيب بأن يكون مفرقاً على الحالات وهو اظهر والله تعالى يعلم .

﴿وقال الصادق عليه السلام﴾ روى الشيخان في القوي عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال : لا تدعوا المصلوب بعد ثلاثة أيام حتى ينزل ويدفن (٢) .

﴿وفي رواية السكوني﴾ روى الشيخان في القوي عنه قال : ان امير المؤمنين عليه السلام صلب رجلاً بالحيرة ثلاثة أيام ثم انزله يوم الرابع فصلى عليه و دفنه (٣) .

(١) التهذيب باب الحد في السرقة والحياة الخ خبر ١٥١ .

(٢) التهذيب باب من الزیادات خبر ٣٠ من كتاب الحدود والكافي باب التوادد خبر ٣٩ من كتاب الحدود .

(٣) اورده والخمسة التي بعده في التهذيب باب الحد في السرقة الخ خبر ١٦٢ -

١٢٧-١٥٢-١٥٥-١٢٩-١٥٠ واورد الاولين والسادس في الكافي باب المحارب

وروى علي بن رئاب ، عن خريس عن أبي جعفر عليه السلام قال من حمل السلاح بالليل فهو محارب الآن يكون رجلا ليس من أهل الريبة .

وروى صفوان بن يحيى ، عن طلحة النهدي ، عن سودة بن كليب قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل يخرج من منزله يريد المسجد أو يريد الحاجة ، فيلقاه رجل أو يستقبله فيضربه ويأخذ ثوبه ، قال : آى شيء يقول فيه من قبلكم ؟ قال : قلت يقولون : هذم دغارة معلنة ، وإنما المحارب فى قرى مشركيه (مشر كذخ) فقال : ايها اعظم حرمة دار الاسلام اودار الشرك ؟ قال : فقلت : دار الاسلام ، قال : هؤلاء من اهل هذم الآفة : (انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله) الى آخر الآية .

وروى عن طريف بن سنان الثورى . قال : سألت جعفر بن محمد عليه السلام عن

﴿وروى علي بن رئاب﴾ فى الصحيح والشيخان فى القوى كالصحيح ﴿عن خريس الكناسى (الى قوله) فهو محارب﴾ اى كالمحارب ويمزد او يكون على الحقيقة وينفى من البلد ،

وروى الشيخ فى القوى ، عن جابر عن ابي جعفر عليه السلام قال : من اشار بحديته فى مصر قطعت يده ومن ضرب فيها قتل .
وفى الصحيح ، عن منصور عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اللص محارب لله ورسوله فاقتلوه فما دخل عليكم فعلى .

وفى الموثق ، عن غياث بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه عليهما السلام قال اذا دخل عليك اللص يريد اهلك ومالك فإن استطعت ان تبدره وتضربه فابدده واضربه وقال اللص محارب لله ورسوله فاقتله فما منك (مسك خول) منه فهو على (او عليه) اى ما وصل منك اليه بسبب دخوله عليك فلو كان آتماً على سبيل الفرض المحال فهو على .

﴿وروى صفوان بن يحيى عن طلحة النهدي﴾ فى الموثق كالصحيح كالشيخين
﴿عن سودة بن كليب﴾ ويدل على ان الدغارة فى حكم المحاربة ويمكن حمله على المحاربة بل يظهر من الخبر ايضاً ﴿وروى عن طريف بن سنان - الثورى﴾ لم

رجل سرق حرة فباعها ، فقال : فيها اربعة حدود ، اما اولها فسارق تقطع يده والثانية ان كان وطئها جلد الحد ، وعلى الذى اشترى ان كان وطئها وقد علم ، ان كان محصنا رجم ، وان كان غير محصن جلد الحد ، وان كان لم يعلم فلا شيء عليه ولا عليها ، وان كان استكرهها فلا شيء عليها وان كانت طاوغة جلدت الحد .
وروى محمد بن عبدالله بن هلال ، عن ابيه عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قلت له أخبرني عن السارق لم تقطع يده اليمنى ورجله اليسرى ولا تقطع يده اليمنى ورجله اليمنى ؟

→ يذكروا رواه الشيخان في القوي من اهل هذه الآية : (انما جزاء الذين يحاربون الله كالمصحح (۱) ويدل على القطع في سرقة الحرة وبيعها وعمل به الشيخ وجماعة .
وروى الشيخ في الصحيح ، عن يونس بن عبد الرحمن عن سنان بن طريف (طريف - خ) (وهو ممدوح) قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل باع امرأته قال على الرجل ان يقطع يده ، وعلى المرأة الرجم ان كانت وطئت وعلى الذى اشتراها ان وطئها كان محصنا ان يرمي ان علم بذلك وان لم يكن محصنا ضرب مائة جلدة .
وروى في القوي ، عن عبدالله بن طلحة قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يبيع الرجل و هما حران يبيع هذا هذا ، وهذا هذا ويفران من بلد الى بلد فيبيعان انفسهما ويفران بأموال الناس قال يقطع ايديهم مالا يملكهما سارقا انفسهما وأموال الناس (او المسلمين) .

وعن السكوني عن ابي عبدالله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام أتى برجل قد باع حراً فقطع يده

وروى محمد بن عبدالله بن هلال ، ولم يذكر ، وتقدم مسند آفي القوي عن الشيخين

(۱) اورده والثلاثة التي بعده في التهذيب باب الحد في السرقة والخيانة الخ خبر

۶۳ - ۶۲ - ۶۱ واورد الاولين والرابع في الكافي باب حد من سرق حراً فباعه

خبر ۱- ۳ - ۲ .

فقال : ما أحسن ما سألت اذا قطعت يده اليمنى ورجله اليمنى سقط على جانبه الايسر ولم يقدر على القيام ، واذا قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى اعتدل واستوى قائماً ، قال : قلت : جعلت فداك كيف يقوم وقد قطعت رجله ؟ قال : ان القطع ليس من حيث رأيت تقطع انما تقطع الرجل من الكعب ويترك له من قدمه ما يقوم عليه يصلي و يعبد الله عز وجل ، قلت : فمن اين تقطع اليد ؟ قال تقطع الاربع الاصابع ويترك له الابهام يعتمد عليها في الصلاة ينسل بها وجهه للصلاة .

وروى اسحاق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل سرق من بستان عذق قيمته درهمان ، قال : يقطع به .

وروى علي بن رثاب ، عن زريس الكناسي عن ابي جعفر عليه السلام قال : العبد اذا اقرت على نفسه عند الامام مرقاة سرق قطعها ، و الامة اذا اقرت على نفسها عند الامام بالسرقة قطعها ، قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - متى كان العبد ممن

مشروحاً (١) .

وروى اسحق بن عمار في الموثق كالصحيح والشيخان في القوي وبدل على القطع في الثمرة الآن يحمل عليها ما لم يكن على الشجرة بل على ما بعد الجذاز ويحمل على ما كان محرراً وعلى القطع في درهمين والغالب كونهما خمس الدينار وقد تقدم اخبار الخمس وقد يكونان ربعا ايضاً فانه كان قيمة الدراهم مختلفة غاية الاختلاف ﴿ وروى علي بن رباب ﴾ في الصحيح كالشيخين ﴿ عن زريس الكناسي ﴾ ويخالف المشهور من وجهين ، من قبول اقراره مرة ويمكن ان يكون مخصوصاً بالملوك او يرجح المرة ومن قبول اقرار المملوك فانه اقرار في حق الغير وقد تقدم الاخبار

(١) اورده والذين بعده في التهذيب باب الحد في السرقة والخيانة خبر ١٩ - ١٧
٥٩ واورد الاول في الكافي باب حد القطع وكيف هو خبر ١٧ والاخيرين في ما يجب على من اقر على نفسه بحد الخ خبر ٧ - ٨ واورد الثالث ايضاً في باب ما يجب على المالك والمكاتبين من الحد خبر ٨ .

يعلم انه يريد الاضرار بسيدّه لم يقطع اذا أقرّ على نفسه بالسرقه ، فإن شهد عليه شاهدان قطع .

روى ذلك الحسن بن محبوب ، عن ابي أيوب ، عن الفضيل بن يسار قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : اذا أقرّ المملوك على نفسه بالسرقه لم يقطع ، وان شهد عليه شاهدان قطع .

باب اقامة الحدود على الاخرس و الاصم والاعمى

روى يونس ، عن اسحاق بن عمار قال : سئل أحدهما عليهما السلام عن حد الاخرس والاصم والاعمى ، قال : عليهم الحدود اذا كانوا يعقلون ما يأتون .

في انه لا يسمع ويحمل على تصديقه المولى ، وحمله المصنف على ما لم يرد الاضرار بالقرائن ﴿روى ذلك الحسن بن محبوب﴾ في الصحيح كالشيخين (١) ويحمل على ما اذا لم يصدق المولى او على ما اذا اراد الاضرار بالقرائن كما فعله المصنف .

باب اقامة الحدود على الاخرس الخ

﴿روى يونس﴾ لم يذكر والظاهر انه من كتابه ﴿عن اسحق بن عمار﴾ الى قوله (عليهم الحدود) لانهم مكلفون اذا كانوا يعقلون ما يأتون فلو ادعى الاعمى انها اشبهت على و كان ظنى انها زوجتى قبل منه وكذا الاصم والاخرس اذا ادعيا افادتها بالاشارة يسمع لقوله ﴿عليه السلام﴾ ادرك والحدود بالشبهات .

باب حد آكل الربا بعد البينة

روى اسحق بن عماد ، وسماعة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قلت له :
(ما حد - خ) آكل الربا بعد البينة ؟ قال : يؤدب ، فإن عاد أدب ، فإن عاد قتل .

باب ←

﴿ حد ﴾ أي تعزير ﴿ آكل الربا بعد البينة ﴾ أي بعد العلم بحرمة كما قال الله تعالى
فَمَنْ جَاءَهُ يَنْتَهَ مِنْ رَبِّهِ فَاتَّهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ (١) .

﴿ روى اصحابه بن عماد ﴾ في الموثق كالصحيح ﴿ وسماعة ﴾ في الموثق ورواه
الشيخان عنهما في القوي (٢) ﴿ عن ابي بصير ﴾ ويدل على ان صاحب الكبيرة يقتل
في الثالثة وتقدم صحيحة يونس في الكبائر مطلقا انه يقتل في الثالثة .

و روى الشيخان في الصحيح ، عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : من
أخذ في شهر رمضان وقد افطر فرقع الى الامام يقتل في الثالثة (٣) .

وفي القوي عن السكوني عن جعفر عن ابيه عليه السلام ان عليا عليه السلام اتى بأكل
الربا فاستتابه فتاب ثم خلى سبيله ثم قال يستتاب آكل الربا من الربا كما يستتاب من
الشرك (٤) وظلوا انه روى في الرابعة لكن لم تطلع عليه مسنداعاما .

(١) البقرة - ٢٧٥

(٢) الكافي باب ما يجب فيه التعزير في جميع الحدود خير ٩ والتهذيب باب الحد

في السكر وحد السكر الخ خير ٣٨ ورواه ايضا في باب من الزيادات خير ٢

(٣) الكافي باب من افطر متعمدا من غير عذر الخ خير ٤ من كتاب الصوم والتهذيب

باب الكفارة في اعتماد افطار يوم من شهر رمضان الخ خير ٥ من كتاب الصوم .

(٤) التهذيب باب من الزيادات خير ٣٥ من كتاب الحدود .

باب حد آكل الميتة والدم ولحم الخنزير

روى اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال : آكل الميتة والدم ولحم الخنزير عليه ادب ، فإن عاد ادب ، قلت : فإن عاد ؟ قال : يؤدب وليس عليه قتل

باب ما يجب في اجتماع الحدود على رجل

روى على بن رثاب ، عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال : ايمان رجل اجتمعت عليه حدود فيها القتل يبدأ بالحدود التي هي دون القتل ثم يقتل بعد ذلك .

باب حد آكل الميتة والدم ولحم الخنزير

﴿ روى اسحق بن عمار ﴾ في الموثق كالصحيح و الشيخان في القوي (١) ويدل على انه لا يقتل في الثالثة لان اكلها ليس من الكبائر ، و روى الشيخان في القوي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال : أتى امير المؤمنين عليه السلام برجل نصراني كان اسلم ومعه خنزير قد شواه وادرجه بريحان قال : ما حملك على هذا ؟ قال الرجل مرضت فقرمت الى اللحم (اي اشتهيته) فقال : اين امت من لحم الماعز وكان خلفاً منه ثم قال لو انك اكلته لافقت عليك الحد ، ولكن سأضربك ضرباً فلا تعد ضربيه حتى شقري يوله اي بال على ثيابه .

باب ما يجب في اجتماع الحدود على رجل

﴿ روى على بن رثاب ﴾ في الصحيح ﴿ عن زرارة ﴾ و روى الشيخان في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يؤخذ وعليه حدود احدها القتل

(١) اورده والذي بعده في الكافي باب ما يجب فيه التعزير في جميع الحدود خبر ١٠

وباب النوادر خبر ٢٩ والتهذيب باب الحد في السكر وحد السكر الخ خبر ٣٩ - ٤٠ .

باب نوادر الحدود

روى سليمان بن داود المنقرى ، عن حفص بن غياث قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام من يقيم الحدود السلطان أو القاضي ؟ فقال : إقامة الحدود إلى من إليه الحكم .

فقال كان على عليه السلام يقيم عليه الحدود ثم يقتله ولا يخالف علياً عليه السلام (۱) .
وفى الحسن كالصحيح ، عن حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام فى الرجل يكون عليه الحدود منها القتل ؟ فقال : يقام عليه الحدود ثم يقتل .
وفى الحسن كالصحيح والشيخ فى الصحيح ، عن عبد الله بن سنان و ابن بكير ، عن أبي عبد الله عليه السلام فى رجل اجتمعت عليه حدود فيها القتل قال : يبدأ بالحدود التى دون القتل ثم يقتل .
وفى الموثق ، عن سماعة . عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام فىمن قتل وشرب خمرأ و سرق فأقام عليه الحد فجلده لشربه الخمر و قطع يده فى سرقته وقتله بقتله .

باب نوادر الحدود

(روى سليمان بن داود المنقرى) فى القوى كالصحيح كالشيخ بسندين (۲)
(عن حفص بن غياث (الى قوله) الى من إليه الحكم) أى يقيم الامام و الحاكم ايضاً

(۱) اورده و اللثة التى بعده فى الكافى باب من وجب عليه حدود أحدها القتل خبر ۱ - ۲ - ۳ و اورد اللثة الاول فى التهذيب باب حدود الزنا خبر ۱۶۰ - ۱۶۱ - ۱۶۲ .

(۲) اورده فى التهذيب بسندين فى باب من الزيادات فى القضايا و الاحكام خبر ۷۸ من كتاب القضاء و السند الآخر فى باب من الزيادات خبر ۵۲ (آخر الباب) من كتاب الحدود .

وروى أن رجلاً جاء برجل إلى أمير المؤمنين عليه السلام فقال : يا أمير المؤمنين
إن هذا زعم أنه احتلم بأمي ، فقال : إن الحلم بمنزلة الظل فإن شئت جلدت لك ظله
ثم قال عليه السلام : لكنني أوجعه ثلاثين يوم يؤذي المسلمين .

وروى أنه دنا من أمير المؤمنين عليه السلام صبيان يدهما لوحان ، فقالا : يا أمير-
المؤمنين خاير بيننا ، قال أمير المؤمنين عليه السلام : إن الجور في هذا كالجور في

ولاشك في المنصوب الخاص اما العام كالفقيه فالظاهر منه انه يقيم الحدود للاخبار
السالفة في باب القضاء من قوله عليه السلام (قد جعلته حاكماً) ويحتمل كونه منصوباً
لرفع المنازعة لكن اللفظ عام ولا مخصص ظاهراً .

﴿ وروى ﴾ روى الكليني في الموثق كالصحيح ، عن سماعة قال : قال ان
رجلاً قال لرجل على عهد أمير المؤمنين عليه السلام : إني احتلمت بأمك فرفعها إلى أمير المؤمنين
عليه السلام وقال : ان هذا افتري على أمي فقال له وما قال لك ؟ قال : زعم أنه احتلم بأمي
فقال له أمير المؤمنين عليه السلام : في العدل ان شئت اقمته لك في الشمس فاجلد ظله فان
الحلم مثل الظل ولكننا سنضربه (او سنؤذيه) حتى لا يعود يؤذي المسلمين (١) وفي
رواية أخرى ضربه ضرباً وجميعاً روى الشيخ في الحسن كالصحيح ، عن الحسين بن
أبي العلاء عن أبي عبد الله عليه السلام أن رجلاً قال لرجل على عهد أمير المؤمنين عليه السلام فقال :
ان هذا افتري علي ؟ قال : وما قال لك ؟ قال : انه احتلم بأم الآخر قال : ان في العدل
ان شئت جلدت ظله فان الحلم انما هو مثل الظل ولكننا سنوجهه ضرباً وجميعاً حتى
لا يؤذي المسلمين فضربه ضرباً وجميعاً (٢) - والظاهر ان ضرب الظل كناية عن عدم
موجب الحد ، ويمكن ان يكون مطابقة .

﴿ وروى ﴾ روى الشيخان في القوي ، عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال :
ان أمير المؤمنين عليه السلام التقى صبيان الكتاب الواحد بين يديه ليخير بينهم فقال : اما

(١) الكافي باب النواذر غير ١٩ من كتاب الحدود

(٢) التهذيب باب الحد في القرية والسب الخ غير ٧٦

الاحكام، ابلغا مؤدبكم اعني انه ان ضربكم فوق ثلاث كان ذلك قصاصاً يوم القيامة.
 وروى صفوان بن يحيى، عن يونس عن ابي الحسن الماضي عليه السلام قال : اصحاب
 الكيائير كلها اذا اقيم عليهم الحد مرتين قتلوا في الثالثة .
 وقال الصادق عليه السلام : من ضربناه حداً من حدود الله فمات فلا دية له علينا ، ومن
 ضربناه حداً من حدود الناس فمات فإن دية علينا .
 وروى الحسن بن محبوب ، عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال : جاء
 رجل الى رسول الله عليه السلام فقال : ان امي لا تدفع يد لامس قال : فاحبسها قل : قد
 فعلت : قال : فامنع من يدخل عليها ، قال : قد فعلت ، قال : فقيدها فانك لا تبرأ
 بشيء افضل من أن تمنعها من محارم الله عز وجل .

انها حكومة الجور فيها كالجور في الحكم ابلغوا معلمكم ان ضربكم فوق ثلاث
 ضربات في الادب اني اقتص منه (١) (وفي باب بدون اني) وكأنه نقل بالمعنى ، والظاهر
 انه خبر آخر للاختلاف معنى وتقدم الاخبار في ذلك وحمل على الكراهة .
 وروى صفوان بن يحيى في الحسن كالصحيح ، ورواه الشيخان في الصحيح (٢)
 وتقدم مع اخبار أخرى .

وقال الصادق عليه السلام ورواه الشيخان عن الحسن بن صالح الثوري (وهو ضعيف)
 عن ابي عبدالله عليه السلام قال : كان على عليه السلام يقول (٣) ﴿ فَإِنْ دَبَّتْهُ عَلَيْنَا ﴾ اي تبرأ لما
 سيحجى الاخبار انه لادية على الحاكم مطلقاً .

ووروى الحسن بن محبوب في الصحيح ، عن عبدالله بن سنان ان امي
 لا تدفع يد لامس كناية عن انها زاية ولا تمنع احداً من الدخول عليها قال : فامنع
 من يدخل عليها و لو بالضرب و الجرح والقتل قال فقيدها حتى لا يمكنها

(١) الكافي باب النوادر خبر ٣٨ والتهذيب باب من الزيادات خبر ٣٠ .

(٢) الكافي باب ان صاحب الكيرة يقتل في الثالثة خبر ٢

(٣) التهذيب باب القضاء في قتل الزحام و من لا يعرف قائله الخ خبر ٢٥ من

وروى الحسن بن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن خريس عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا يعفى عن الحدود التي لله عز وجل دون الامام ، فأما ما كان من حق الناس في حد فلا بأس ان يعفى عنه دون الامام .

الخروج ، وبدل على انه ينفع الترك ولولم يكن بالاختيار ولولم يكن لله فانه لاشك ان المكلف يستحق العقاب بفعل المعاصي فاذا لم يفعلها لا يستحق العقاب ، اما الثواب فالظاهر اشتراطه بأن يكون الترك لله الأفي ترك الخمر كما تقدم .

وروى الحسن بن محبوب في الصحيح كالشيخين في الحسن كالصحيح (١) على المشهور لا يعفى عن الحدود التي لله عز وجل دون الامام اي عنده اي ليس لاحد أن يعفو بأن يشفع في الاسقاط واما الامام فله العفو اذا ثبت بالاقرار لامانته بالبينة ، ويمكن ان يكون المراد بالدون (الغير) يعنى ليس لغيره العفو فيما كان من حقوقه تعالى واما هو بالتفصيل ، واما ما كان من حقوق الناس كالقذف والسرقة فلهم العفو قبل الوصول الى الامام واما بعد الوصول باثباتهم بالبينة فليس لهم العفو . كما رواه الشيخان في الصحيح عن الفضيل بن يسار ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : من اقر على نفسه عند الامام بحق احد من حقوق المسلمين فليس على الامام ان يقيم عليه الحد الذي اقر به عنده حتى يحضر صاحب حق الحد او وليه فيطلبه بحقه (٢) .

وروى الشيخ في الصحيح ، عن الفضيل قال : سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول : من اقر على نفسه عند الامام بحق حد من حدود الله مرة واحدة حراً او عبداً او حرة كانت اداة فعلى الامام ان يقيم الحد عليه للذى اقر به على نفسه كائناً من كان الا الزانى المحصن فانه لا يجرمه حتى يشهد عليه اربعة شهداء فاذا شهدوا ضربه الحد مائة جلدة ثم يجرمه . قال : وقال ابو عبدالله عليه السلام : ومن اقر على نفسه عند الامام بحق حد من حدود الله في حقوق المسلمين فليس على الامام ان يقيم عليه الحد الذي اقر به

(١) الكافي باب العفو عن الحدود خبر ٢ والتهذيب باب حدود الزنا فاطمة من خبر ٢٠

(٢) الكافي باب ما يجب على من اقر على نفسه بحد الخ خبر ٩

عنده حتى يحضر صاحب الحق او وليه فيطالبه بحقه قال : فقال له بعض اصحابنا : يا
 باعبدالله فما هذه الحدود التي اذا اقربها عند الامام مرة واحدة على نفسه اقيم عليه
 الحد فيها ؟ فقال : اذا قر على نفسه عند الامام بسرقه قطعه ، فهذا من حقوق الله و اذا
 اقر على نفسه انه شرب خمر او هذا من حقوق الله ، و اذا اقر على نفسه بانزنا وهو
 غير محصن فهذا من حقوق الله قال : واما حقوق المسلمين فاذا اقر على نفسه عند الامام
 بفرقة لم يعتقه حتى يحضر صاحب الفرية او وليه ، و اذا اقر بقتل رجل لم يقتله حتى
 يحضر اولياء المقتول فيطالبوا بدم صاحبه (١) .

اعلم ان على الاقرار في الزنا محمول على ما دون الاربعة وقوله عليه السلام : ان
 السرقة من حقوق الله فلا يضافي كونه من حقوق الناس ايضاً ويظهر منه ان زنا المحصن
 من حقوق الناس .

وروى الشيخ في الصحيح والكليني في الحسن كالصحيح : عن عبدالله بن سنان
 عن ابي عبدالله عليه السلام قال : السارق اذا جاء من قبل نفسه تاباً الى الله عز وجل ورد سرقته
 على صاحبها فلا قطع عليه (٢) .

وفي الصحيح ، عن محمد بن قيس ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : كان لامسلة زوجة
 النبي صلى الله عليه وآله امة فرقت من قوم قاضي بها النبي صلى الله عليه وآله فكلمتها ام سلمة فيها فقال
 النبي صلى الله عليه وآله : يا ام سلمة هذا حد من حدود الله عز وجل لا يصح قطعها رسول الله
 صلى الله عليه وآله (٣) .

(١) التهذيب باب حدود الزنا خبر ٢٠

(٢) الكافي باب ما يجب على من اقر على نفسه بحد خبر ٨ والتهذيب باب الحد في

السرقه والخيانة الخ خبر ٢٧ وباب من الزيادات خبر ١١

(٣) التهذيب باب الحد في السرقه والخيانة الخ خبر ١١٥ والكافي باب انه لا يقطع

في حد خبر ٢

و في الموثق كالصحيح ، عن ابان بن عثمان عن سلمة (و كأنه سالم بن مكرم) عن ابي عبدالله عليه السلام قال كان اسامة بن زيد يشفع في الشيء الذي لاحد فيه فأني رسول الله صلى الله عليه وآله : بانسان قد وجب عليه حد فشفع له اسامة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله : لا تشفع في حد (١) .

و في القوي عن مثني الحنطا ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله لاسامة بن زيد لا تشفع في حد (٢) .

و في الموثق كالصحيح ، عن سماعة بن مهران ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : من اخذ سارقاً فعفى عنه فذلك له فإن رفع الى الامام قطعه فان قال الذي سرق منه : انا اهب له لم يدعه الامام حتى يقطعه اذا رفع اليه ، و اما الهبة قبل ان يرفع الى الامام وذلك قول الله عز وجل : والحافظون لحدود الله فإذا انتهى الحد الى الامام فليس لاحد ان يتركه (٣) .

وفي الصحيح ، عن الحسين بن ابي العلاء قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يأخذ للسر يدعه افضل ام يرفعه ؟ قال : ان صفوان بن امية كان متكئاً في المسجد على رداءه فقام يبول فرجع وقد ذهب به فطلب صاحبه فوجده فقدمه الى رسول الله صلى الله عليه وآله فقال اقطعوا يده فقال صفوان يا رسول الله انا اهب ذلك له فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله : لا كان ذلك قبل ان ينتهي به الى قال : وسألته عن العفو عن الحدود قبل ان ينتهي به الى الامام فقال : حسن (٤) .

وفي الحسن كالصحيح عن الحلبي ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سألت عن الرجل

(٢-١) الكافي باب انه لا يشفع في حد خبر ٢-١

(٣) الكافي باب العفو عن الحدود خبر ١ و التهذيب باب الحد في السرقة والخيانة

خبر ١١١

(٢) اوردته والذي بعده في الكافي باب العفو عن الحدود خبر ٣-٢ و التهذيب باب الحد

في السرقة والخيانة الخ خبر ١١٣-١١٢

بأخذ اللص برفعه أو يتركه ؟ فقال : ان صفوان بن امية كان مضطجماً في المسجد الحرام فوضع رداءه وخرج يهريق الماء فوجد رداءه قد سرق حين رجع اليه فقال : من ذهب بردائي ؟ فذهب يطلبه فأخذ صاحبه فرفعه الى النبي ﷺ فقال النبي ﷺ : اقطعوا يده فقال صفوان تقطع يده من اجل ردائي يا رسول الله ؟ قال : نعم قال : فانا احبه له فقال رسول الله ﷺ : فهلا كان هذا قبل ان ترفعه الي ، قلت : فالامام بمنزلة اذا رفع اليه ؟ قال : نعم ، قال : وسألته عن العفو قبل ان ينتهي الى الامام فقال : حسن .

اعلم ان هذين الخبرين يناهزان اخبار الحرز فحتملاً بأنه يمكن ان يكون وضعه في حرز كان معه كالصندوق او يكون ملاحظاً له بنفسه او بوكيله والملاحظة ايضاً حرز كما ذهب اليه بعض اصحاب وكأنه لهذا الخبر ، والتوبة في حكم العفو لانه عفو من الله تعالى وتقدم صحيحة عبدالله بن سنان .

وروي في الصحيح ، عن ابن ابي عمير عن جميل بن دراج ، عن رجل ، عن احدهما ﷺ في رجل سرق او شرب او زنا فلم يعلم بذلك منه ولم يؤخذ حتى تاب وصلاح فقال اذا صلح وعرف منه امر جميل لم يقم عليه الحد ،

قال محمد بن ابي عمير قلت : فان كان امراً قريباً لم يقم ؟ قال : لو كان خمسة اشهر او اقل منه وقد ظهر منه امر جميل لم يقم عليه الحدود (١) .

وروي ذلك عن بعض اصحابنا عن احدهما ﷺ .
وعمل باعتبار الخمسة اشهر بعد التوبة بعض اصحابنا وأيده بقوله تعالى (الَّذِينَ تَابُوا وَاصْلَحُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ فَاُولَئِكَ انُوبَ عَلَيْهِمْ) (٢) وتقدم الاخبار في تفسيرها ان

(١) الكافي باب من اتى حداً فلم يقم عليه الحد حتى تاب خبر ١ والتهذيب باب الحد

في السرقه الخ خبر ١٠٨

(٢) البقرة - ١٦٠

المراد بها اظهار الكذب في القذف عند الحد (و أجيب) بانه يمكن ان يكون
الاصلاح في القذف كذلك والآية عامة وان ورد في القذف بناءً على ان خصوص السبب
لا يخص عموم اللفظ ، وفيه ما فيه .

وفي الصحيح ، عن صفوان بن يحيى ، عن بعض اصحابه ، عن ابي بصير ، عن ابي
عبدالله عليه السلام في رجل اقيمت عليه البينة بانه زنا ثم هرب قبل ان يضرب قال : ان
تاب فما عليه شيء ، وان وقع في يد الامام اقام عليه الحد ، وان علم مكانه بعث
اليه (١) .

وينبغي ان يحمل التوبة بأن كان رد ما سرق الى صاحبه كما هو في خبر ابن سنان
وحينئذ يندفع الدعوى غالباً .
وروي في الصحيح ، عن سليمان بن خالد قال : قال ابو عبدالله عليه السلام : اذا سرق
السارق قطعت يده وغرم ما اخذ (٢) .

وفي القوي ، عن احدهما عليه السلام قال : سأله عن رجل يسرق فتقطع يده باقامة
البينة عليه ولم يرد ما سرق كيف يصنع به في مال الرجل الذي سرقه منه وليس عليه
ردّه وان ادعى انه ليس عنده قليل ولا كثير وعلم ذلك منه ؟ قال : يستمى حتى يرد
آخر درهم سرقه (٣) .

وروي الشيخ في الموثق كالصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن ابي جعفر
عليه السلام قال : السارق يتبع بسرقة وان قطعت يده ولا يترك ان يذهب بمال امرئ

(١) الكافي باب من اتى حداً فلم يقم عليه الحد حتى تاب خبر ٢

(٢) الكافي باب حد القطع كيف هو ؟ خبر ١٥ و التهذيب باب الحد في السرقة

الخ خبر ٢٩

(٣) التهذيب باب الحد في السرقة الخ خبر ١٢٦

وسئل الصادق عليه السلام عن رجل قال لامرأة يا زانية، فقالت: انت أزنى مني، قال عليها الحد فيما قدفته به، وأما في إقرارها على نفسها فلا تعد حتى تقرر بذلك عند الامام اربع مرات.

مسلم (١)

وفي القوي، عن عيسى بن عبدالله قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام: السارق يسرق العام فيقدم الى الوالى ليقطع فيوهب (او فيذهب) ثم يؤخذ في قابل وقد سرق الثانية ويقدم الى السلطان فبأى السرقين يقطع؟ قال: يقطع بالاخيرة ويستسمى بالمال الذي سرقه أولاً حتى يرقه الى صاحبه (٢).

وفي القوي كالصحيح، عن حمزة بن حمران قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن سارق عدا على رجل من المسلمين فقره ونصب ماله ثم ان السارق بعد تاب فنظر الى مثل المال الذي كان نصبه من الرجل فعمله اليه وهو يريد ان يدفعه اليه ويتحلل منه مما صنع به فوجد الرجل قد مات فسأل معارفه هل ترك وادثاً؟ وقد سألتى ان اسئلك عن ذلك حتى ينتهى الى قولك قال: فقال ابو عبدالله عليه السلام ان كان الرجل الميت تولى الى رجل من المسلمين فضمن جريرته وحدثه واشهد بذلك على نفسه فان ميراث الميت له وان كان الميت لم يتوال الى احد حتى مات فان ميراثه لامام المسلمين فقلت له فما حال الغاصب فيما بينه وبين الله تعالى؟ فقال: اذا هو اوصل المال الى امام المسلمين فقد سلم، وأما الجراحة فان الجروح تقتص منه يوم القيمة (٣).

وسئل الصادق عليه السلام (الى قوله) عليها الحد ولا ينافي ان يكون عليه الحد وتخصيصها بالذكر لما يتضمن من اقرارها بزناها كما تقدم في صحيحة محمد بن مسلم في باب القذف والظاهر ان المراد بالحد التعزير كما تقدم في صحيحة

(١-٢) التهذيب باب الحد في السرقة والخيانة الخ غير ٣٠-٣١

(٣) التهذيب باب الحد في السرقة والخيانة الخ غير ١٣٩

وقال رسول الله ﷺ : لا يحل لوال يؤمن بالله واليوم الآخر ان يجلد اكثر من عشرة اسواط الا في حد .

عبدالله بن سنان وابي ولاد الحنات ان في التقاض يسقط الحد ويثبت التعزير .
 وقال رسول الله ﷺ (الى قوله) الا في الحد (حد-خل) وكأنه في التأديب او المبالغة في التخفيف وتقدم ان التعزير يجب ان يكون اقل من الحد ولو بوسط والظاهر ان الاقلية بالنسبة الى ما يماثله فقيما كان من مقدمات الزنا من المضاجعة والتقبيل يكون اقل من مائة وفيما كان من اشباه القذف يكون اقل من ثمانين .
 ولو كان له مقدر فالمقدر هو الحد روى الشيخان في الموثق كالصحيح عن سماعة قال سألته عن شهود الزور قال : فقال : يجلدون حداً (او جلداً) ليس له وقت (اي مقدر) وذلك الى الامام ويطاف بهم حتى يعرفهم الناس ، واما قول الله عز وجل : ولا تقبلوا لهم شهادة ابداً الا الذين تابوا ، قال : قلت كيف تعرف توبته ؟ قال : يكذب نفسه على رؤس الناس حين يضرب ويستغفر ربه ، فاذا فعل ذلك فقد ظهرت توبته ، (١) وفي الموثق كالصحيح عن سماعة ايضاً مثله معنى وتقدم ثمن حد الزاني في تزويج الامة على الحرية والذمية على المسلمة بدون اذنهما وتقدم في وطى الصائم ضرب خمسة وعشرين سوطاً ومع الاكرام الخمسين .

وروي في الصحيح عن يزيد المجلي قال : سئل ﷺ عن الرجل شهد عليه شهود انه افطر في شهر رمضان ثلثة ايام فقال : يستل هل عليك في افطارك اثم ؟ فان قال : لا ، فان على الامام ان يقتله ، وان هو قال نعم فان على الامام ان ينهاه ضرباً (٢) فيمكن حمله على المحدود وان يكون فرداً من التعزير :

(١) الكافي باب ما يجب فيه التعزير في جميع الحدود خبر ١٦٥٧ والتهذيب باب من الزيادات خبر ٢ من كتاب الحدود الى قوله حتى يعرفهم الناس
 (٢) الكافي باب من افطر متعمداً من غير عذر او جامع الخ خبر ٥ من كتاب الصوم و التهذيب باب المرتد والمرتدة خبر ١٩ من كتاب الحدود

وروي في القوي ، عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يأتى المرأة وهي حائض قال : يجب عليه في استقبال الحيض دينار وفي استدباره نصف دينار قال : قلت جعلت فداك يجب شيء ومن الحد ؟ قال : نعم خمسة وعشرون سوطاً ربع حد الزاني لانه أتى سفاحاً (١) .

وفي القوي ، عن اسماعيل بن الفضل الهاشمي قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل أتى أهله وهي حائض قال يستغفر الله ولا يعود قلت فعليه ادب ؟ قال : نعم خمسة وعشرون سوطاً ربع حد الزاني لانه أتى سفاحاً .

وفي الموثق كالصحيح عن ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله فقال يا رسول الله أتى سأل رجلًا بوجه الله فضربني خمسة أسواط فضربه النبي صلى الله عليه وآله خمسة أسواط أخرى وقال سل بوجهك اللئيم . وفي الحسن كالصحيح عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن أمير المؤمنين رأى قاصاً في المسجد فضربه بالحدّة وطرده .

وفي القوي ، عن رزين قال كنت اتوضأ في ميضاة الكوفة فإذا رجل قد جاء فوضع يديه فوقه فوضأ معه فزحمته فوق علي يديه فتعوض ولم ينطق حتى توضأ فلما فرغ ضرب رأسه بالحدّة ثلاثاً قال : أياك إن توقع فتكسر فتعزم ثم خرج فقلت من هذا ؟ فقالوا أمير المؤمنين عليه السلام فذهبت اعتذر إليه فمضى ولم يلتفت إلى (٢) .

(١) أورده والثلة التي بعده في التهذيب باب من الزیادات خبر ٧-٦-٢٥-٢٦ من كتاب الحدود وأورد الأولين في الكافي باب ما يجب فيه التعزير في جميع الحدود خبر ٢٠-١٢ والآخرين في باب النواذر خبر ١٨-٢٠

(٢) أورده والذي بعده في الكافي باب النواذر خبر ٢١-٢٥ من كتاب الحدود وأورد الأول في التهذيب باب الحد في نكاح البهائم الخ خبر ١٦

واذن فی ادب المملوك من ثلاثة الى خمسة .
و من ضرب مملوكه حدّاً لم یجب علیه لم یكن له كفارة الاّعتقه

وفی القوی عن طلحة بن زید ، عن ابی عبد الله علیه السلام قال ان امیر المؤمنین علیه السلام
أتی برجل عبث بذکره فضر به یدیه حتی احمرت ثم زوجته من بیت المال .
وروی الشیخ فی الصحيح ، عن ثعلبة بن میمون وحسین بن زرارة قال : سألت
ابا جعفر علیه السلام عن الرجل یضرب یدیه حتی ینزّل قال : لا یأثم به و لم یبلغ ذلک
به شیئاً (۱) .

وحمل الشیخ نفی الشیء علی نفی الحد .

لما رواه الشیخ فی الموثق كالصحيح عن زرارة عن ابی جعفر علیه السلام قال :
أتی علی علیه السلام برجل عبث بذکره حتی أقرل فضر به بالیدة حتی احمرت ولا
اعلمه الاّ قال وزوجه من بیت مال المسلمین (۲) و یمكن حمل المعرّم علی وطی
یده والمحلّل علی مس ذکره کما هو شأن الشباب سیما المزاب .
واذن فی ادب المملوك من ثلاثة الى خمسة قد تقدم فی موثقی وقویة حماد
بن عثمان (۳) فی التعزیر .

ومن ضرب مملوكه حدّاً رواه الشیخان فی الصحيح عن ابی بصیر ، عن
ابی جعفر علیه السلام (۴) .

وروی الشیخان ، عن السکونی عن ابی عبد الله علیه السلام قال : قال رسول الله صلی الله علیه وآله
من بلغ حدّاً فی غیر حدّ فهو من المعتدین .

(۱-۲) التهذیب باب الحد فی نکاح الیھائم الخ خبر ۹۷-۱۸

(۳) الکافی باب النوادر خبر ۳۶ و التهذیب باب من الزیادات خبر ۲۸ من

کتاب الحدود .

(۴) اورده و الخمسة التي بعده فی الکافی باب النوادر خبر ۱۷ - ۳۷ - ۲

۱ - ۳ - ۵ واورد الاربعة الاخيرة فی التهذیب باب من الزیادات خبر ۱۹-۱۸-۲۰-۲۲

وفي رواية زياد بن مروان القندي ، عن ذكره عن ابي عبد الله عليه السلام قال : لا يقطع السارق في سنة المحق في شيء يؤكل ، مثل الخبز واللحم والقثاء .
 وروى عن آدم بن اسحاق ، عن عبد الله بن محمد الجعفي قال : كنت عند ابي جعفر عليه السلام وجاءه كتاب هشام بن عبد الملك : في رجل نبش امرأة فسلبها ثيابها ونكحها فان الناس قد اختلفوا علينا هي هنا ، طائفة قالوا اقتلوه ، وطائفة قالوا : احرقوه ، فكتب عليه السلام اليه ان حرمة الميت كحرمة الحي ، حده ان تقطع يده لتبش به وسلبه الثياب ، ويقام عليه الحد في الزنا ، ان احسن رجم ، وان لم يكن احسن جلدماً .

وبالاسناد قال : قال رسول الله ﷺ ان ابغض الناس الى الله جل وعز رجل جرد ظهر رجل مسلم بغير حق .

وفي القوي كالصحيح . عن الحسن بن صالح الثوري عن ابي جعفر عليه السلام قال ان امير المؤمنين عليه السلام امر قنبراً ان يضرب رجلاً حداً فزاده ثلثة اسواط (اي سهواً) فاقتاده على عليه السلام من قنبر ثلثة اسواط .

وفي القوي قال : نهى رسول الله ﷺ عن الادب عند الغضب .
 بل يستحب ان لا يضربه كما روي في الصحيح ، عن احمد بن محمد في مسائل اسماعيل بن عيسى عن الاخير (اي الهادي عليه السلام) في مملوك بعصى صاحبه ايجل ضربه ام لا ؟ فقال لا يجل ان تضربه ان وافقك فأمسكه والا فجل عنه ولا ينافي ذلك ما تقدم من جواز في حق الله لان هذا عصيان المالك فقط .

وفي رواية زياد بن مروان القندي في الموثق في سنة المحق في اي القسط والشاة (او القثاء) وفيهما (واشباهه) (او اشباه ذلك) فوق التصحيف وتقدم الاخبار فيه .

وروى عن آدم بن اسحاق في الثقة ولم يذكر ، ورواه الشيخان في الحسن كالصحيح عنه (١) عن عبد الله عليه السلام وفيه ضعف وتقدم الاخبار فيه ويدل على ان

(١) الكافي باب حد النباش خبر ٢ والتهذيب باب الحد في السرقة والخيانة

الزنا بالميتة كالزنا بالحية ، بل هو افحش لزيادة الحرمة بالموت لانه يحرم على زوجها وطبها .

و يؤيده ما رواه الشيخ في الموثق كالصحيح ، عن ابن ابي عمير ، عن بعض اصحابنا عن ابي عبدالله عليه السلام في الذي يأتى المرأة وهي ميتة فقال : وزره اعظم من ذلك الذى يأتىها وهي حية (١) .

وروى عن ابي حنيفة قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل زنا بميتة قال : لاحد عليه (٢) وحمل على الزنا بزوجه واطلق عليه الزنا تجوزاً مع احتمال التقية وكذب الراوى فانه اكذب الكاذبين على الله ورسوله فكيف يبالي ان يروج مذهبه بالرواية عنه عليه السلام وسيجيء الاخبار المستفيضة وتقدم ايضاً ان حرمة المؤمن ميتا كحرمة وهو حي .

وروى المصنف ، عن عبدالرحمان بن غنم قال : دخل معاذ بن جبل على رسول الله صلى الله عليه وسلم (ص) يا كيا فسلم فرد عليه السلام ثم قال : ما يبكيك يا معاذ؟ فقال يا رسول الله ان بالباب شاباً طرأ الجسد قى اللون حسن الصورة يبكى على شبابه بكاء الشكلى على ولدها يريد الدخول عليك فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ادخل على الشاب يا معاذ فادخله عليه صلى الله عليه وسلم فسلم فرد عليه السلام ثم قال : ما يبكيك يا شاب؟ قال : وكيف لا ابكى وقد ركبت ذنوباً ان اخذنى الله عز وجل ببعضها ادخلنى نار جهنم ولا ارانى الا سيأخذنى بها ولا يغفر لى ابداً ،

فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هل أشركت بالله شيئاً؟ قال : اعوذ بالله ان اشرك بربى شيئاً قال : افقتلت النفس التى حرم الله؟ قال لا فقال النبي صلى الله عليه وسلم يغفر الله لك ذنوبك وان كانت مثل الجبال الراسى قال الشاب فانه اعظم من الجبال الراسى فقال النبي صلى الله عليه وسلم يغفر الله لك ذنوبك وان كانت مثل الارضين السبع و بحارها ورمالها

واشجارها وما فيها من الخلق قال: فانها اعظم من الارضين السبع و بحارها و رمالها
واشجارها وما فيها من الخلق فقال النبي ﷺ يغفر الله لك ذنوبك وان كانت مثل
السموات ونجومها ومثل العرش والكرسي قال : فانها اعظم من ذلك .

قال فنظر النبي ﷺ اليه كهيئة النضبان ثم قال ، ويحك يا شاب ذنوبك اعظم
ام ربك ؟ فغمر الشاب لوجهه و هو يقول سبحان ربي ما شيء اعظم من ربي ، ربي
اعظم يا بئى الله من كل عظيم فقال النبي ﷺ فهل يغفر الذنب العظيم الا الرب
العظيم ؟ فقال الشاب لا والله يا رسول الله ثم سكت الشاب فقال له النبي ﷺ ويحك
يا شاب ألا تخبرنى بذنب واحد من ذنوبك فقال بلى اخبرك .

اتى كنت ابش القبور سبع سنين اخرج الاموات و اترع الاكفان فماتت
جارية من بعض بنات الانصار فلما حملت الى قبرها ودقنت وانصرف عنها اهلها وجن
عليهم الليل أتيت قبرها فنبشتها ثم استخرجتها وترعت ما كان عليها من اكفانها وتركتها
متجردة على شفير قبرها ومضيت منصرفاً فاتانى الشيطان فاقبل يزنيها لى و يقول
اماترى بطنها وبياضها ؟ اماترى دركيها ؟ فلم يزل يقول لى هذا حتى رجعت اليها
ولم املك نفسى حتى جامعها وتركتها مكانها فاذا انا بصوت من ورائى يقول يا شاب
ويل لك من ديان يوم الدين يوم يقضى و اباك كمنى عريانة فى عاكرا الموتى
وترعتنى من حفرتى وسلبتنى اكفامى وتركتنى اقوم جنبه الى حسابى فويل لشبابك
من النار فما اظن ائى اشم رائحة الجنة ابداً فما ترى لى يا رسول الله .

فقال النبي ﷺ تنح عنى يا فاسق ائى اخاف ان احترق بنارك فما اقربك
من النار فلم يزل والله ﷻ يقول : ويشير اليه حتى امعن (اى ابعد) من بين يديه
فذهب فأتى المدينة فتزود منها ثم اتى بعض جبالها فتعبد فيها و لبس مسحاً وغل
يديه جميعاً الى عنقه و نادى يارب هذا عبدك بهلول بين يديك مغلول يارب انت
الذى تعرفنى وذل منى ما تعلم سيدى يارب ائى اصبعت من النادمين وائيت بئيك

تائباً فطردني وزادني خوفاً فأستلجك باسمك وجلالك وعظم سلطانك ان لا تخيب رجائي سيدي ولا تبطل دعائي ولا تقنطنني من رحمتك فلم يزل يقول ذلك اربعين يوماً وليلة تبكي له السباع والوحوش .

فلما تمت له اربعون يوماً وليلة رفع يدي الى السماء وقال : اللهم ما فعلت في حاجتي ان كنت استجبت دعائي وغفرت خطيئتي فأرح الي بيك وان لم تستجب لي دعائي و لم تغفر خطيئتي و اردت عقوبتي فمبجل بنار تحرقني او عقوبة في الدنيا يهلكني و خلصني من فضيحة يوم القيمة فانزل الله تبارك و تعالي على نبيه ﷺ .

والذين اذا فعلوا فاحشة (يعني الزنا) او ظلموا انفسهم يعني بارتكاب ذنب اعظم من الزنا بش القبور واخذوا كفان (ذكر والله فاستغفروا الذنوب بهم يقول : خافوا الله فمجلوا التوبة) ومن يغفر الذنوب الا الله (يقول الله عز وجل اناك عبيد يا محمد تائباً فطردته فاين يذهب والي من يقصد ؟ ومن يسأل ان يغفر له ذنباً غيري ؟

ثم قال عز وجل) ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون (يقول لم يقيموا على الزنا وبش القبور واخذوا الكفان) اولئك جزائهم مغفرة من ربهم وجنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها ونعم اجرا للعاملين .

فلما نزلت هذه الآية على رسول الله ﷺ خرج وهو يتلوها ويتبسم فقال لاصحابه من يدلني على هذا الشاب التائب فقال معاذ يا رسول الله بلغنا انه في موضع كذا وكذا فمضى رسول الله ﷺ باصحابه حتى انتهوا الى ذلك الجبل فصعدوا اليه يطلبون الشاب فاذا هم بالشاب قائم بين الصخرتين مغلوله يدها الى عنقه قد اسود وجهه وتساقطت اشفا رعينيه من البكاء وهو يقول :

سيدي قد احسنت خلقي واحسنت ضورتي فليت شعري ماذا تريد بي افي النار تحرقني اوفي جوارك تسكنني ، اللهم انك قد اكرمت الاحسان الي و انعمت علي فليت

و قال رسول الله ﷺ : إدر ثوا الحدود بالشبهات ، ولاشفاعة ولا كفالة و
لا يمين في حد .

شعري ماذا يكون آخر امرى الى الجنة ترزقنى ام الى النار تسوقنى ، اللهم ان خطيئتي
اعظم من السموات والارضين ومن كرسيك الواسع وعرشك العظيم فليت شعري تفقر
خطيئتي ام تفضحنى بها يوم القيمة .

فلم يزل يقول نحو هذا وهو يبكي ويحشوا التراب على رأسه وقد حاطت به
السباع وصفت فوقه الطير وهم يبكون لبكائه فدنا رسول الله ﷺ فاطلق يديه
من عنقه ونفض التراب عن رأسه وقال : يا بهلول أبشر فانك عتيق الله من النار ، ثم قال
ﷺ : هكذا تداركوا الذنوب كما تداركها بهلول ، ثم تلا عليه ما أنزل الله عز وجل
فيه وبشره بالجنة (١) .

﴿ وقال رسول الله ﷺ ادرءوا ﴾ اذفعوا ﴿ الحدود ﴾ شاملة للحدود والتزير
والقصاص ﴿ بالشبهات ﴾ بكل ما اشتبه عليكم حتى في المسئلة اذا كانت مشبهة لتعارض
الادلة اولد منها ظاهراً .

روى الكليني في القوي والشيخ في الصحيح ، عن محمد بن ابي عمير ، عن
بعض اصحابنا ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : جاء رجل الى امير المؤمنين عليه السلام برجل
وقال : يا امير المؤمنين هذا قد فتى فقال له : ألك بينة ؟ فقال : لا ولكن استخلفه فقال
امير المؤمنين عليه السلام لا يمين في حد ، ولا قصاص في عظم (٢) .

وروى الشيخان في القوي ، عن ابي روح ان امرأة تشبهت بامه لرجل وذلك ليلا
فواقها وهو يرى انها جاريتها فرفع الى عمر فارسل الى علي عليه السلام فقال :
اضرب الرجل حداً في السر ، واضرب المرأة حداً في العلانية (٣) والظاهر ان المراد

(١) الامالى للصدوق المجلس الحادى عشر خبر ٣ ص ٢٦ طبع قم .
(٢) الكافى باب انه لا يمين في حد خبر ١ والتهذيب باب الحد في القرية والسب
الخ خبر ٧٣ .
(٣) الكافى باب النواذر خبر ١٣ والتهذيب باب حدود الزنا خبر ٦٧

و في رواية السكوني ، عن جعفر بن محمد عن أبيه عليه السلام ان علياً عليه السلام أتى بشارب فاستقرأه القرآن فقرأه فأخذ ردائه فألقاه مع أردية الناس ثم قال له : خلّص ردائك فلم يخلصه فحده .

وروى أبو أيوب ، عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ان في كتاب علي عليه السلام انه كان يضرب بالسوط وبنصف السوط وبيعضه ، يعني في الحدود ، اذا أتى بعلام او جارية لم يدركا ، ولم يكن يبطل حدّاً من حدود الله ، ف قيل له : كيف كان يضرب بيعضه ؟ قال : كان يأخذ السوط بيده من وسطه فيضرب به ، او من ثلثه فيضرب به على قدر اسنانهم كذلك يضربهم بالسوط ولا يبطل حدّاً من حدود الله عز وجل .

وخطب امير المؤمنين عليه السلام الناس فقال : ان الله تبارك وتعالى حدّ حدوداً فلا تمتدوها وفرض فرائض فلا تنقصوها ، وسكت عن اشياء ، لم يسكت عنها شيئاً لها فلا تتكلفوها

بالحد في السراية لالتعزير للتقصير في التقصير

﴿ وفي رواية السكوني ﴾ في القوي مثلها (١) والظاهر ان الامر بتخليص الرداء وتمييزه كان لزيادة الوثوق ويمكن ان لا يكون الشاهد اثنين .

﴿ وروى أبو أيوب ﴾ في الصحيح كالشيخين (٢) ﴿ انه كان يضرب بالسوط ﴾ في البالغ مثلاً ﴿ وبنصف السوط وبيعضه ﴾ في الصبي مثلاً بان كان عليه السلام يضربهم في القذف ثمانين ولكن كان يضرب بثلثي السوط لمن كان قريباً من البلوغ وبنصفه لمن كان ابعد ، وهكذا ربما كان يضربهم بالسوط تماماً ولكن كان ينقص من العدد وربما كان ينقصهما معاً وتقدم ان التعزير منوط برأي الامام وكان يعزّر بحسب حالاتهم في السن والقوة والضعف والعقل .

﴿ وخطب امير المؤمنين عليه السلام الناس ﴾ مضمون هذه مذکور في روايات كثيرة

(١) التهذيب باب الحد في السكر وشرب المسكر الخ خبر ٣٢ ولم نشر عليه في الكافي فلاحظ وتنبع .

(٢) الكافي باب التهذيب خبر ٢٣ والتهذيب باب من الزیادات خبر ١٠

رحمة من الله لكم ، فاقبلوها ثم قال على عليه السلام : حلال بين وحرام بين وشبهات بين ذلك فمن ترك ما اشتبه عليه من الاثم فهو لما استبان له أترك ، والمعاصي حمى الله عز وجل فمن يرتع حولها يوشك ان يدخلها .

مذكورة في روضة الكافي وفي باب نفى القول بالرأى والقياس (١) ﴿ فلا تنقصوها ﴾ بالمعجمة والمهملة ﴿ فمن ترك ما اشتبه عليه من الاثم ﴾ كالاختياط في الاجتناب عن المعاصي المشبهة كالغيبه على بعض الوجوه وكالاختياط في الاجتناب عن ترك الاوامر المشبهة كفصل الجمعة ، والسورة ، والقنوت ، والسلام في الصلوة سواء كان بالفتوى او الترك ، فالاختياط في المحرمات المشبهة ان يتركها الله ، وفي الواجبات ان يوقعها الله ، وفي النزع في غير المنصوص ان لا يحكم بوجوب شيء وينزع الكل احتياطاً ، والحاصل ان سبيل الاحتياط واضح لا يضل سالكه ، وتقدم ما يدل عليه ايضاً .

﴿ والمعاصي حمى الله عز وجل ﴾ ومنع الناس ان يدخلوها فالشرك حمى ، حوله الكبائر فمن دخلها ادشك ان يدخل فيه ، والصائغ ما حول البكائر ، والمكروهات ما حول المعاصي ، والمباحات ما حول المكروهات فالاختياط في ان لا يرتكب المباح الابغض الواجب او التذب كالاكل والشرب لحفظ النفس وللتقوى على طاعة الله تعالى ولا يدخل في المكروهات حتى لا يدخل في الشرك تدريجاً وهو معلوم بالتجربة .

وبقى اخبار في الحدود

أحييت ذكرها لفوائد كثيرة

روى الشيخان عن الاصمعي بن نباتة في الحسن كالصحيح رفعه قال اتى عمر بخمسة نفر اخذوا في الزنا فامر ان يقام على كل واحد منهم الحد وكان امير المؤمنين عليه السلام حاضراً فقال يا عمر ليس هذا حكمهم قال : فاقم انت عليهم الحكم فقدم واحداً

(١) راجع اصول الكافي باب البدع والرأى والمقائيس من كتاب فضل العلم

فضرب عنقه، وقدم الثاني فرجمه، وقدم الثالث فضربه الحد، وقدم الرابع فضر به نصف الحد، وقدم الخامس فعززه، فتخير عمر وتعجب الناس من فعله فقال عمر: يا أبا الحسن خمسة نفر في قضية واحدة اقامت عليهم خمسة حدود وليس شيء منها يشبه الآخر فقال أمير المؤمنين عليه السلام: (أما الأول) فكان ذمياً خرج عن ذمته لم يكن له حكم أحد الأسياف (وأما الثاني) فرجل محصن كان حده الرجم (وأما الثالث) فغير محصن حده الجلد (وأما الرابع) فعبد ضربناه نصف الحد (وأما الخامس) فمجنون مغلوب على عقله (١).

وفي القوي، عن السكوني عن جعفر عن أبيه قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام إذا كان الرجل كلامه كلام النساء ومشيه مشية النساء ويمكن من نفسه فينكح كما ينكح المرأة فارجموه ولا تستحيوه (٢).

وفي القوي، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال أتى أمير المؤمنين عليه السلام يقوم لصوم قدسرقوا فقطع أيديهم من نصف الكف وترك الأبهام ولم يقطعها وأمرهم أن يدخلوا دار الضيافة وأمر بأيديهم أن تعالج فاطمهم السمن والعسل واللحم حتى يرأوا فدعاهم وقال: يا هؤلاء إن أيديكم قد سبقت إلى النار، فإن تبتم وعلم الله منكم صدق النية تاب عليكم وجردتم أيديكم إلى الجنة وإن أنتم لم تتوبوا ولم تعلقوا عما أنتم عليه جردتكم أيديكم إلى النار (٣).

وفي القوي عن الحرث بن حصيرة قال: مررت بحبشي وهو يستقي بالمدينة وإذا هو أقطع قنلت له: من قطعك؟ فقال قطعني خير الناس أنا أخذنا في سرقة ونحن

(١) الكافي باب النوادر خير ٢٦ والتهذيب باب حدود الزنا خير ١٨٥

(٢) الكافي باب النوادر خير ٣٦ والتهذيب باب من الزيادات خير ٣٠

(٣) الكافي باب النوادر خير ٣١ والتهذيب باب الحد في السرقة والخيانة الخ

ثمانية نفر فذهب بنا الى علي بن ابي طالب عليه السلام فأقر دنا بالسرقة فقال لنا تعرفون انها حرام ؟ قلنا : نعم فأمر بنا فقطعت اصابعنا من الراحة وخليت الابهام ، ثم امر بنا فحبسنا في بيت يطعمنا فيه السمن والعسل حتى برئت ايدينا ، ثم امر بنا فأخرجنا وكسانا فأحسن كسوتنا ثم قال لنا ان تتوبوا وتصلحوا فهو خير لكم يا حقاكم الله بأيديكم في الجنة وان لا تفعلوا يلحقكم الله بأيديكم في النار (۱).

وفي الحسن كالصحيح ، عن محمد بن قيس ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في رجلين سرقا من مال الله احدهما عبد لمال الله والاخر من عرض الناس ؟ قال : اما هذا فمن مال الله ليس عليه شيء ، مال الله اكل به بضع بضع ، واما الاخر فقدمه قطع يده ثم امر ان يطعم السمن واللحم حتى برئت يده . وروى الشيخ ، عن خديفة بن منصور عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اتى امير المؤمنين عليه السلام يقوم سراقة قد قامت عليهم البيعة واقرا وقال : تقطع (الوقف قطع) ايديهم ثم قال يا قنبر ضمتهم اليك قد اعز كلوهم (اي جراحا منهم) واجسن القيام عليهم فاذا برءوا فاعلمنى قلنا برءوا فانه فقال : يا امير المؤمنين ، القوم الذين اقامت عليهم الحدود قد برئت جراحا منهم قال : اذهب فاكس كل رجل منهم ثوبين واثنتي بهم قال : فكاسهم ثوبين ثوبين فأتى بهم في احسن هيئة متردين مشتملين (اي من الشملة وهي الكساء) كأنهم قوم محرمون فمئلا بين يديه قياماً فاقبل على الارض ينكتها باصبعه ملياً ثم رفع رأسه اليهم فقال اكشفوا ايديكم ثم قال : ارفعوا الى السماء فقولوا اللهم ان عليا فطمنا ، ففعلوا فقال اللهم على كتابك ومنه نبيك ثم قال لهم : يا هؤلاء ارسلتم (اورسلتم) ايديكم والآن تتوبوا الحقتم بها ، ثم قال : يا قنبر خل سبيلهم وأعط كل واحد منهم ما يكفيه الى

(۱) اورده والذي بعده في الكافي باب النواذر خير ۲۲-۲۴ واورد الثاني باب الحد

(١) .

وفي القوي كالصحيح ، عن علي بن أبي رافع قال : كنت على بيت مال علي بن أبي طالب عليه السلام وكاتبه وكان في بيت ماله عقد لؤلؤ كان أصابه يوم البصرة قال فأرسلت إلى بنت علي بن أبي طالب عليها السلام فقالت لي بلغني أن في بيت مال أمير المؤمنين عليه السلام عقد لؤلؤ وهو في يدك وأنا أحب أن تعيريه أنجمل به في أيام عيد الأضحى فأرسلت إليها عارية مضمونة مردودة يا بنت أمير المؤمنين فقالت : نعم عارية مضمونة مردودة بعد ثلثة أيام فدفعته إليها وإن أمير المؤمنين عليه السلام رآه عليها فعرفه فقال لها : من أين صار إليك هذا العقد فقالت : استعرت من علي بن أبي رافع خازن بيت مال أمير المؤمنين عليه السلام لأتزين به في العيد ثم أردته ، قال : فبعثت إلى أمير المؤمنين عليه السلام فبعثته فقال لي أخون المسلمين يا بن أبي رافع ؟ فقلت له : معاذ الله إن أخون المسلمين فقال : كيف اعرت بنت أمير المؤمنين العقد الذي في بيت مال المسلمين بغير إذني ورضاهم ؟ فقلت : يا أمير المؤمنين إنما ابنتك وسألتني أن أعيرها إياه فتزين به فأعرتها إياه عارية مضمونة مردودة فضمنته في مالي وعلي أن أردته سليماً إلى موضعه قال : فردّه من يومك ، وإياك أن تعود لمثل هذا فتنا لك عقوبتي .

ثم أدلى لابنتي (أي قارنها) ما يهلكها لو كانت أخذت النقد على غير عارية مضمونة مردودة لكانت إذا أدل هاشمية قطعت يدها في سرقة قال : فبلغ مقالته ابنته فقالت له : يا أمير المؤمنين أنا ابنتك وبضعة منك فمَن أحق بلبسه مني ؟ فقال لها أمير المؤمنين عليه السلام : يا بنت علي بن أبي طالب لا تنهين بنفسك عن الحق أكل نساء المهاجرين تزين في هذا العيد بمثل هذا ؟ قال فقبضته منها ورددته إلى موضعه (٢) .

(١) التهذيب باب الحد في السرقة والخيانة الخ خبر ٣٦

(٢) التهذيب باب من الزیادات خبر ٣٧ من كتاب الحدود .

فتدبر في هذا الخبر وانظر الى زعمه ، وورعه وتقوا مساوات الله وسلامه عليه ،
والى انه لا يجوز المساهلة في امثال ذلك .

وفي القوي ، عن السكوني عن جعفر عن ابيه عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ
لا كفالة في حد (١) .

وفي الصحيح ، عن جميل بن دراج قال : اشتريت انا والمعلبي بن خنيس بالمدينة
طعاما فادر كتنا المساء قبل ان ننقله فتر كناه في السوق في جواليقه وانصرفنا فلما
كان من القدغدونا الى السوق فاذا اهل السوق مجتمعون علي اسود قد اخذوه وقد
سرق جوالقنا من طعامنا فقالوا : ان هذا قد سرق جوالقنا من طعامكم فارفعوه الى الوالي
فكرهنا ان نتقدم على ذلك حتى نعرف رأي ابي عبدالله عليه السلام فدخل المعلبي على
ابي عبدالله عليه السلام فذكر ذلك له فامرنا ان نرفعه فرفعناه فقطع (٢)

فيمكن ان يكون بالرفع اليه عليه السلام استحق القطع وكان الوالي بمنزلة النائب
والظاهر من احوالهم انهم كانوا يقطعون من الزبد فتجوز به من باب (الزموهم بما
الزموا به انفسهم) .

وفي الموثق كالصحيح ، عن ابان بن عثمان ، عن علي بن حرة (الحسين خليف
اوخيرة او ابن ابي حمزة على الظاهر) عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سأله عن رجل سرق
فقامت عليه البينة ارفعه يقطع وهو يقطع في غير حده ؟ قال : نعم ارفعه - ويمكن
حملة على التقية .

وفي القوي ، عن ابي جعفر وابي عبدالله عليه السلام ابي الحسن عليهم السلام وعن المفضل بن
صالح عن ابي عبدالله عليه السلام (يب) قال : اذا سرق البارقي من البيدر من امام جائر فلا قطع عليه

(١) التهذيب باب من الزبادات خبر ٣ والكافي باب انه لا كفالة في حد خبر ١

(٢) اورده والثلة التي بعده في التهذيب باب الحد في السرقة والخيانة الخبر ١٣٥

انما اخذ حقه فاذا كان مع امام عادل ، عليه القطع .

وفى الموثق، عن اسحاق بن عمار ، عن جعفر عن ابيه عليه السلام ان عليا عليه السلام كان يقول لا قطع على احد تخوف من ضرب ، ولا قيد ، ولا سجن ، ولا تعنيف الا ان يعترف فان اعترف قطع وان لم يعترف سقط عنه لمكان التخويف (۱).

وروى فى الحسن كالصحيح ، عن سليمان بن خالد قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل سرق سرقة فكابر عنها فضرب فجاء بها بعينها هل يجب عليه القطع ؟ قال : نعم و لكن اذا اعترف و لم يجيء بالسرقه لم يقطع يده لانه اعترف على العذاب.

ومع هذا ففيه اشكال لانه يمكن ان يكون الخارج من الحرز غيره ، لكن الظاهر انه ان كان غيره كان عليه ان يقول : فلما اعترف بانه هو يحصل القطع بانه فعله ،

وروى الشيخ ، عن ابى البختري ، عن ابى عبدالله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام قال : من اقر عند تجريد او حبس او تخويف او تهديد فلاحده عليه (۲) .

وعمل اكثر الاصحاب عليه وضعفه منجبر بالشهرة ، وبموافقته للاصول ويمكن الجمع بحمل الاقرار بدون الاثيان بالسرقه .

وفى الموثق عن على عليه السلام قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الساحر فقال : اذا جاء رجلان عدلان فشهدا عليه فقد حلّ دمه .

(۱) التهذيب باب الحد فى السرقة الخ خبر ۲۹ والكافى باب حد القطع وكيف

هو خبر ۲

(۲) اورده والسبعة التى بعده فى التهذيب باب من الزيادات خبر ۲۳ - ۱۶ - ۱۷

۱۵-۳۲-۳۳-۲۳-۲۳

وفي الموثق عن اسحاق بن عمار ، عن جعفر عن ابيه عليه السلام ان عليه السلام كان يقول : مَنْ تعلم من الحر شيئا كان آخر عهده برّبه اى ليس له فى رحمته نصيب وحده القتل الا ان يتوب و كان يقول لا يقام الحدود بارض العدو مخافة ان يلحقه الحمية فيلحق بأرض العدو .

وروي فى الصحيح ، عن زيد الشحام ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : الساحر يضرب بالسيف ضربة واحدة على رأسه - وتقدم خبر السكونى ان ساحر المسلمين يقتل ، وساحر الكفار لا يقتل .

وفي الموثق ، عن غياث بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه عن امير المؤمنين عليه السلام فى قول الله عز وجل : ولا تأخذكم بهما رأفة فى دين الله قال : فى اقامة الحدود - وفى قوله تعالى : وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين قال : الطائفة واحد ، وقال : لا يستحلف صاحب الحد .

وفي القوى ، عن يعقوبى عن ابيه قال : ائى امير المؤمنين عليه السلام وهو بالبصرة برجل يقام عليه الحد قال : فاقبل جماعة من الناس (اى للتفرج لالا اعتبار) فقال امير المؤمنين عليه السلام : يا قنبر انظر ماهذه الجماعة ؟ قال : رجل يقام عليه الحد قال : فلما قربوا ونظر فى وجوههم قال : لامر حياً بوجوه لا ترى الا فى كل سوءة هؤلاء فضول الرجال امطهم عنى يا قنبر .

وعن السكونى ان رجلين شهدا على رجل عند على عليه السلام انه سرق فقطع يده ثم جاءا برجل آخر فقالا : اخطأنا هو هذا فلم يقبل شهادتهما و غرمهما دية الاول . و فى القوى كالصحيح ، عن ابي محمد الواشى قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قوم ادعوا على عبد لرجل جنابة تحيط برقبته فاقر العبد بها قال : لا يجوز اقرار العبد على سيده ان اقاموا البينة على ما ادعوا على العبد اخذوا العبد بها و يقتديه مولا .

وفي الموثق كالصحيح ، عن حمزان قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام أو أبا جعفر عليه السلام عن رجل أقيم عليه الحد في الدنيا أيعاقب في الآخرة فقال : الله أكرم من ذلك (١) .



مركز بحوث ودراسات إسلامية

كتاب الديات

باب دية جوارح الانسان و مفاصله و دية النطفة

والعلقة والمضغة والعظام والنفس

روى الحسن بن علي بن فضال ، عن ظريف بن ناصح ، عن عبدالله بن ايوب قال :
حدثني حسين الرواسي ، عن (ابن ابي عمير الطيب (١)) قال : عرضت هذه الرواية
على ابي عبدالله عليه السلام فقال : نعم هي حق .

كتاب الديات

باب دية جوارح الانسان (الى قوله) والنفس

على ما في كتاب ظريف ولم يجره كما جزأه الكليني رضي الله عنه واورده في
كل باب اخباراً يناسبه وسيد كرام المصنف الابواب برأسها .

وروى الحسن بن علي بن فضال ، عن ظريف بن ناصح ، عن عبدالله بن ايوب قال
حدثني حسين الرواسي ، عن ابي عمير المطيب (١) او الطيب في الموثق كالصحيح قال

(١) ابي عمرو المطيب خ - ابن ابي عمر الطيب خ - ابي عمير الطيب - خ

عرضت هذه الرواية على ابي عبد الله عليه السلام فقال نعم هي حق .
و روى الكليني في القوي كالصحيح ما كان من هذه النسخة ، و روى
نسخة اخرى في الصحيح وفي الحسن كالصحيح ، عن يونس وابن فضال والحسن
بن الجهم قالوا : عرضنا هذه الرواية على ابي الحسن الرضا عليه السلام فقال :
هي حق (١) .

والروايتان متفقتان الا في مواضع سنشير اليها ، ورواه الشيخ بطرق متعددة
في الموثق كالصحيح عن ظريف بن ناصح كالمتمن ، ورواه في الصحيح عن يونس
وفي الحسن كالصحيح ، عن ابن فضال عن ابي الحسن الرضا عليه السلام ، وما يقع
في كلام الاصحاب من انه ضعيف باعتبار رواية محمد بن عيسى ، عن يونس ورواية
ابراهيم بن هاشم ، عن ابن فضال وفي الطريق الاول باعتبار ابن فضال لكنهم يميلون
عليه فيما لم يكن له معارض ، وفيما كان له معارض ينسبونه الى الضعف بالاضافة
الى المعارض . .

و مع هذه الطرق المعتبرة حكم الكليني والمصنف بصحته ، لكنه مع قطع
النظر عن السند يوجد في متنه اختلافات صارت سبباً للحكم بالضعف ايضاً وسند كرها ،
ولما ذكر المصنف الاخبار الاخر برأسها لم يذكرها في ضمن هذا الخبر ، بل تقتصر
على تصحيحه وتفسيره .

(١) الكافي باب ٣٨ من كتاب الديات والسند هكذا على بن ابراهيم ، عن ابيه ،
عن ابن فضال ومحمد بن عيسى ، عن يونس جميعاً قالوا عرضنا كتاب الفرائض عن امير المؤمنين
(ع) على ابي الحسن الرضا (ع) فقال : هو صحيح وكذلك في التهذيب باب ديات الشجاج
الخ خبر ١٣ من كتاب الديات .

وقد كان امير المؤمنين عليه السلام يأمر عماله بذلك قال : أفنى عليه السلام في كل عظم له منع فريضة مسماة اذا كسر فجبر على غير عظم ولا عيب جعل فريضة الدية سنة اجزاء .

وجعل في الجروح والجنين والاشفار والشلل والاعضاء والابهام لكل جزء

﴿ وقد كان امير المؤمنين عليه السلام يأمر عماله بذلك ﴾ كما في ب (١) ، وفي في عن المتطبب قال عرضته على امي عبدالله عليه السلام فقال أفنى امير المؤمنين عليه السلام فكتب الناس فتياه وكتب به امير المؤمنين عليه السلام الى امرائه ورؤس اجناده (٢) ﴿ قال عليه السلام أفنى في كل عظم له منع ﴾ وهو ما يكون في العظم المجوف من القصابات وقد يطلق على الاعم كما يكون في رؤس العظام ويخرج بالمضغ ﴿ فريضة مسماة ﴾ سيد كرها ﴿ فجبر ﴾ و صلح ﴿ على غير عظم ﴾ يقال عظم العظم المكسور او ينقض باليد الجبر على غير استواء ﴿ ولا عيب ﴾ اي له فريضة مقدرة ﴿ جعل فريضة الدية ﴾ اي في العظم ﴿ ستة اجزاء ﴾ غالباً من كسره وقبه ، وموضحته ، وقفه وسدعه ورثه ﴿ وجعل في الجروح ﴾ في الرأس والبدن الستة المذكورة ﴿ والجنين ﴾ في احواله الستة (إمّا) باعتبار النطفة ، والعلقه ، والمضغة ، والعظام ، واللحم ، وبعد نفخ الروح (وإمّا) باعتبار الخمسة الاول مع عزل النطفة مجازاً ﴿ والاشفار ﴾ بتجزئتها ستة اجزاء لمر الزائد عليها ويعرف الزائد القليل بالمقايسة ﴿ والشلل ﴾ باعتبار مراتبه كالسابق ﴿ والاعضاء ﴾ من الرأس واليدين والرجلين والبدن مع قطع النظر عن الخمسة ﴿ والابهام ﴾ بخصوصها لما سيأتي من ان حكمها بخلاف حكم سائر الاصابع ﴿ لكل جزء ﴾ من هذه الستة ﴿ ستة فرائض ﴾ من الديات باعتبار احوالها الستة اذ ستة اجزاء كما في بعض النسخ لكن التهذيب موافق للاول وليس المجموع في الكافي الى هنا و كانه اسقطها لاضطرابها معنى

(١) التهذيب باب ديات الشجاج وكسر العظام الخ غير ٢٧ من كتاب الديات.

(٢) الكافي باب آخر (بعد باب الخلقة التي تقسم عليها الدية) حديث ٢

سنة فرائض ، جعل دية الجنين مائة دينار .

وجعل دية منى الرجل الى ان يكون جنيناً خمسة اجزاء ، فاذا كان جنيناً قبل ان تلجه الروح مائة دينار ، وجعل للنطفة عشرين ديناراً وهو الرجل يفرع عن عرسه فيلقى نطفته وهي لا تريد ذلك ، فجعل فيها امير المؤمنين عليه السلام عشرين ديناراً الخمس ، وللعلقه خمس ذلك اربعين ديناراً وذلك للمرأة ايضاً تطرق او تضرب فتلقيه ، ثم للمضغة ستين ديناراً اذا طرحته ايضاً فى مثل ذلك ، ثم للعظم ثمانين ديناراً اذا طرحته المرأة ، ثم للجنين ايضاً مائة دينار اذا طرقتهم عدواً سقطت النساء فى مثل هذا .

ولفظاً ﴿ جعل دية الجنين مائة دينار ﴾ اذا تمت الخلقة ولم تلجه الروح .
 ﴿ جعل دية منى الرجل الى ان يكون جنيناً خمسة اجزاء ﴾ وسادسها اذا ولجته الروح او النطفة قبل الإلقاء فى الرحم كما تقدم ﴿ يفرع عن عرسه ﴾ اى اذا حصل له الخوف من الجاني حالة الجماع وفى بعض النسخ بالفين المعجمة اى يفرغ من الجماع وهو وقت الاتزال ﴿ فيلقى نطفته ﴾ من خارج ﴿ وهي لا تريد ذلك ﴾ اى والحال ان المرأة لم تأذن فى العزل - وفى يب (وهو لا يريد ذلك) وهو انسب وكأنه سقط شئ .

فقى الكافى بهذه الاسانيد عن امير المؤمنين عليه السلام قال : جعل دية الجنين مائة دينار وجعل منى الرجل الى ان يكون جنيناً خمسة اجزاء فاذا كان جنيناً قبل ان تلجه الروح مائة دينار وذلك ان الله عز وجل خلق الانسان من سلالة وهي النطفة فهذا جزء ثم علقه فهو جزء ان ثم مضغة ثلثة اجزاء ثم عظماً فهو اربعة اجزاء ثم يكسى لحماً فحينئذ تم جنيناً فكملت له خمسة اجزاء مائة دينار والمائة دينار خمسة اجزاء فجعل للنطفة خمس المائة ، عشرين ديناراً و للعلقه خمس المائة اربعين ديناراً وللمضغة ثلاثة اخماس المائة ستين ديناراً وللعظم اربعة اخماس المائة ثمانين ديناراً فاذا كسى اللحم كانت له مائة دينار كاملة .

فاذا اثنى فيه خلق آخر وهو الروح فهو حينئذ نفس فيه الف دينار دية كاملة ان كان ذكراً وان كان اثنى فخمسمائة دينار ، وان قتلت امرأة وهي حبلى

واوجب على النساء ذلك من جهة (١) المعقلة (العلقة-خ) مثل ذلك .
واذا ولد المولود واستهلّ - وهو البكاء - فيبتوا بهم فقتلوا الصبيان ففيهم الف
دينار للذكر ، والاثنى على مثل هذا الحساب على خمس مائة دينار .

مَنْ لم يسقط ولدها ولم يعلم اذكر هو ام اثنى و لم يعلم ابعدا مات او قبلها فديته
نصفين نصف دية الذكر ونصف دية الاثنى ودية المرأة كاملة بعد ذلك وذلك ستة
اجزاء من الجنين .

واقضى ^(٢) في منى الرجل يفرغ عن عرس فيعزل عنها الماء ولم يرد ذلك
نصف خمس المائة عشرة دنانير : واذا فرغ فيها عشرون دينارا وقضى في دية جراح
الجنين من حساب المائة على ما يكون من جراح الذكر والاثنى الرجل والمرأة
كاملة وجعل له في قصاص جراحته ومقتلته على قدر ديته وهي مائة دينار (٢) .
فظهر من الكافي ان العبارة الاولى زائدة او سقط منه ما ذكره اخيراً ويمكن ان
يكون المراد بها انه القى نطفته بافراع شخص بعد افراع الرجل مائه و يكون
الفرض بيان وقت الجنابة وكيفيتها وتكون العبارة الاخيرة مفصلة للاولى .
﴿واوجب على النساء﴾ اى كما انه يجب الدية للنساء اذا ضربهن غيرهن
كذلك يجب عليهن اذا اسقطن الجنين الدية لازواجهن .

﴿واذا ولد المولود واستهلّ وهو لبكاء﴾ الفرض منه انه لا يعلم حيوة الجنين
الآبى ولادته واستهلاله وهو رفع صوته بالبكاء فاذا بيت المدّ على جماعة فخافت
نسوة واسقطن اولادهن فإن بكوا ثيقن حياتهم ، و كذا اذا وقع منهم حركة
الاحياء بحيث يعلم حياتهم ثم ماتوا فعلى الاعادى دية الاجنة كاملة والافبال تفصيل
السابق هذا هو المشهور بين الاصحاب و يظهر من بعض الاخبار والتجارب انه
يمكن العلم بحيوة البطن و معه يثبت دية الاحياء سيما اذا كان للجنين ستة اشهر

(١) المعقلة بضم القاف ، الدية (الصحيح) .

(٢) الكافي باب ٣٠ دية الجنين خبر ١ من كتاب الديات .

واما المرأة اذا قتلت وهي حامل متم ولم يسقط ولدها ولم يعلم هو ذكراً أم أنثى ولم يعلم بعدها مات او قبلها فديته نصفين - نصف دية الذكر ونصف دية الانثى ، ودية المرأة كاملة بعد ذلك - واقتى في منى الرجل يفرغ عن عرسه فيمزل عنها الماء ولم ترد ذلك نصف المأة من دية الجنين عشرة دنانير ، وان افرغ فيها عشرون ديناراً .

وجعل في قصاص جراحته ومقتلته على قدر ديته وهي مأة دينار ، وقضى في دية جراح الجنين من حساب المأة على ما يكون من جراح الرجل و المرأة كاملة

فصاعداً بل ربما يحصل العلم في الاربعة الاشهر ايضاً الا ان يقال مناط الديات على السقوط حياً لا على كونهم احياء وسيجيء الاخبار في ذلك .

﴿ فديته ﴾ يؤديها الجاني ﴿ نصفين ﴾ ففي الكلام تقدير اى بقدر نصفين او يعطى نصفين او يؤدى ، هذا اذا ولدت بعد الجناية حياً ، وذهب به السبع ونحوه ولولم يعلم ، وظاهره انه يمكن العلم (١) بحيوته في بطن امه ولولم تلجه الروح فلا فرق في الجنين بين الذكر والانثى لان الدية متساوية فيهما الى ان تبلغ الثلث وغاية دية الجنين مأة وهو اقل من ثلث الثلث .

﴿ وجعل في قصاص جراحته ومقتلته ﴾ اى ديته ﴿ على قدر ديته ﴾ فاذا ولجته الروح وضرب على بطن المرأة واسقطت يد الجنين وولدت بعد ذلك وعلم انه رجل وكان حياً وقت الجناية اقتصر يد الجاني وكان ديتها خمس مأة دينار ولو كان انثى وكان الجاني امرأة اقتصر منها ويكون ديتها ذهباً مأتين وخمسين ديناراً وعلى هذا القياس ولو كان قبل ولوج الروح فديتها خمسون ديناراً ويمكن ان يكون المراد

(١) يمكن ان يكون المراد من لفظة (بحيوته) تمامية اعضائه خلقة بحيث تشرف على الحياة فيكون التعبير مجازاً بالمشاركة ، ويمكن ان تكون فى اصل النسخة (بتماميته) بدل (بحيوته) اى يمكن العلم بتماميته خلقة ولولم يلجه الروح - والله العالم

واقى عَلَيْهِ السَّلَامُ في الجسد وجمله ستة فرائض ، النفس ، والبصر ، والسمع ، والكلام ، ونقص الصوت من الفتن والبصع . والشلل من اليدين والرجلين ، وجعل هذا بقياس ذلك الحكم .

ثم جعل مع كل شئ من هذه قسامة على نحو ما بلغت الدية ، والقسامة جعل في النفس على العمد خمسين رجلاً ، وعلى الخطاء خمسة وعشرين رجلاً على ما بلغت ديته الفدينار من الجروج بقسامة ستة نفر ، فما كان دون ذلك فحسابه على ستة نفر ،

بالقصاص الدية ويكون معقلته تفسيراً له وهذا يكون اظهر معنى ، والاول اظهر لفظاً واعم نفعاً .

واقى عَلَيْهِ السَّلَامُ في الجسد وجمله ستة ﴿ فرائض ﴾ اوست ﴿ فرائض ﴾ اى ذكر منها الستة واحال الباقي عليها ﴿ النفس ﴾ بالقتل ﴿ والبصر ﴾ بقلعها او عماها ﴿ والسمع ﴾ بابطاله او بقطع الاذن والاول اظهر ﴿ والكلام ﴾ مثله وفيه بدله العقل (١) ﴿ ونقص الصوت بالفتن ﴾ وهو ان يخرج صوته من خياشيمه ﴿ والبصع ﴾ محرقة خشونة وغلظ في الصوت ﴿ والشلل ﴾ بابطال المنفعة ﴿ من اليدين والرجلين ﴾ او احديهما .

﴿ وجعل ﴾ (او فجعل) هذا ﴿ بقياس ذلك الحكم ﴾ اى حكم الجنين في الفرق بين الذكر والاثني اوفى غير النفس بتجزئتها ستة اجزاء (او) يكون ذلك مبهماً يفسره حكم القسامة (او) يكون هذا اشارة الى الخمسة الاخيرة من الستة المذكورة غير النفس وذلك الى النفس اى جعل حكم هذه الخمسة بقياس حكم النفس فنصف البصر نصف النفس وهكذا ولم يذكر الكلىنى هذه الجملة .

﴿ ثم جعل ﴾ اى جعل القسامة في النفس خمسين اذا كان عمداً وخمسة وعشرين في الخطأ ؛ وجعل القسامة في المنافع والأعضاء فيما كان دية النفس على ستة نفر فانما قطع الجاني الذكر والانثى او اليدين او الرجلين او اعماء او صممه فيحلف

والقسامة في النفس والسمع والبصر والعقل والصوت من الفتن والبحج ونقص اليدين والرجلين فهذه ستة اجزاء الرجل - والدية في النفس الفدينار ، والانف الفدينار والصوت كله من الفتن والبحج الف دينار ، وشلل اليدين الف دينار ، وذهاب السمع كله الف دينار ، وذهاب البصر كله الفدينار ، والرجلين جميعاً الفدينار ، والشفقين اذا استوصلتا الفدينار

والظهر اذا حذب الفدينار ، والذكرفيه الفدينار ، واللسان اذا استوصل الفدينار ، والاثني عشر الف دينار - وجعل ^{للكلا} دية الجراحة في الاعضاء كلها في الرأس والوجه وسائر الجسد من السمع والبصر والصوت والعقل واليدين والرجلين في القطع والكسر والصدع والبطط والموضحة والدامية ونقل العظام والناقبة تكون في شيء من ذلك ، فما كان من عظم كسر فجبر على غير عظم ولا عيب لم تنقل منه العظام فان ديته معلومة .

فاذا اوضح ولم تنقل منه العظام فدية كسره ودية موضحته .

المعنى عليه مع خمسة نفر . ولو قطع يداً واحدة فيحلف هو واثنان ، ولو قطع اصبعاً فيحلف هو وحده وعلى هذا القياس وهذا المعنى من متفرقات هذا الكتاب والمشهور ان الاطراف كالنفس ، ففي الانف مثلاً يحلف هو وتسعة واربعون رجلاً وسيدكر .

والظهر اذا حذب الحذب محركة خروج الظهر ودخول الصدر والبطن حذب كفرح والصدع وهو شق العظم والبطط وهو شق الجرح والدمل والموضحة وهو ما ظهر به العظم والدامية ما يخرج به الدم ونقل العظام في الرأس ما ينقل قشور العظام التي تكون على اطرافها وتكون سبب ارتباط العظام كالمنشار والناقبة بان يدخل السهم مثلاً في عظم الرأس ويحصل به ثقب . فاذا اوضح ولم ينقل منه العظام فدية كسره ودية موضحته وفي (فان

ولكل عظم كسر معلوم فديته ، ونقل عظامه نصف دية كسره ، ودية موضحته ربع دية كسره مما وارت الثياب من ذلك غير قصبتى الساعد والاصابع ، وفي فرحة لا تبرء ثلث دية ذلك العظم الذى هو فيه .

فاذا أصيب الرجل فى احدى عينيه فإنما تقاس ببيضة تربط على عينه المصابة وينظر ما منتهى بصر عينه الصحيحة ، ثم تغطى عينه الصحيحة وينظر ما منتهى بصر عينه المصابة فتعطى ديته من حساب ذلك ، والقسامة مع ذلك من الستة الاجزاء القسامة على ستة نفر على قدر ما أصيب من عينه ، فإن كان سدس بصره حلف الرجل وحده وأعطى ، وان كان ثلث بصره حلف هو وحلف معه رجل آخر ، وان كان نصف بصره حلف هو وحلف معه رجلان آخران ، فان كان ثلثى بصره حلف هو وحلف معه ثلاثة رجال ، وان كان اربعة اخماس بصره حلف هو وحلف معه اربعة

اوضح ولم ينقل منه عظام فان كسر فدية كسره دية موضحته) ويمكن ان يكون زيادة الواو من النسخ او يكون الخبر مقدرة (١) وهو اظهر وهو (معلومتان) وحذف بقرينة السابق ،

ولكل عظم كسر معلوم فديته) وفي (فان دية كل عظم كسر معلومة ديته) ونقل عظامه نصف دية كسره ودية موضحته ربع دية كسره فما (اد) مما وارت الثياب من ذلك غير قصبتى الساعد والاصابع) اى له حكم وفيما لم يوارد الثياب كالوجه له حكم آخر وسيجىء وعلى النسخة كما هو فى ب يعنى هذا الحكم فيما ستر بها وسيجىء فى بيان الجميع ما يظهر احكامها .

فاذا أصيب الرجل فى احدى عينيه) اى وقع نقص بالجناية فى احديهما) فانما يقاس ببيضة) نعمة وهذه المقاييس لحصول اللوث حتى يكون فيه القسامة كما سيجىء والقسامة على الستة بناء على ما تقدم ولقوله) والقسامة مع ذلك من الستة الاجزاء القسامة) وليس فى فى القسامة الاخيرة) وحلف معه خمسة رجال) وفى خمسة نفر وكذلك القسامة كلها فى الجروح وان لم يكن للمصاب بصره الح

(١) هكذا فى جميع النسخ التى عندنا والصحيح (مقدراً) بدون التاء

رجال، وان كان بصره كله حلف هو و حلف معه خمسة رجال ذلك في القسامة في العين .

قال : وافتي عليها السلام فيمن لم يكن له من يحلف معه ولم يوثق به على ما ذهب من بصره انه تضاعف عليه اليمين ان كان سدن بصره حلف واحدة ، وان كان الثلث حلف مرتين ، وان كان النصف حلف ثلاث مرات ، وان كان الثلثين حلف اربع مرات وان كان خمسة اسداس حلف خمس مرات ، وان كان بصره كله حلف ست مرات ثم يعطى ، وان أبى ان يحلف لم يُعط الا ما حلف عليه ووثق منه بصدق ، والوالى يستعين في ذلك بالسؤال والنظر والتثبت في القصاص والحدود والقود .

وان اصاب سمعه شيء فعلى نحو ذلك يضرب له بشيء لكي يعلم منتهى سمعه ثم يقاس ذلك ، والقسامة على نحو ما ينقص من سمعه وان كان سمعه كله فعلى نحو ذلك ، وان خيف منه فجور ترك حتى يتفقد ثم يصاح به فان سمع عاودوه الخصومة الى الحاكم والحاكم يعمل فيه برأيه ويحيط عنه بعض ما اخذ - وان كان النقص في الفخذ او في العضد فانه يقاس بخيط يقاس رجله الصحيحة او يده الصحيحة ثم يقاس به المصابة فيعلم ما نقص من يده او رجله .

وعبارة الشيخ في الجميع قريبة من عبارة المصنف ﴿ وان أبى ﴾ مما ادعى ﴿ وان يحلف له لم يُعط الا ما حلف عليه ﴾ بالقسامة ووثق منه ﴿ يصدق ﴾ اى يحصل الوثوق بصدقه ﴿ والوالى يستعين ﴾ وسيجىء في الاخبار ما يدل عليه وليست هذه الجملة في الكافي .

﴿ وان اصاب سمعه شيء فعلى نحو ذلك ﴾ (او فعل نحو ذلك) وسيجىء ان الضرب من الاطراف الاربعة ﴿ وان كان النقص في الفخذ او العضد ﴾ بسبب الجناية والقالب انه ينتقص قوتهما بقدر نقص العضو بالتشنج فيقاس الصحيحة بخيط ليعلم طولها وعرضها بالمساحة ثم ينظر المصابة وبأخذ بنسبته من الدية .

وإن أُصيب الساق أو الساعد فمن الفخذ أو العضد يقاس ، وينظر المحاكم قدر فخذ .

وقضى عليه السلام في صدغ الرجل اذا اصاب فلم يستطع أن يلتفت الأمام حرف الرجل نصف الدية خمس مائة دينار ، وما كان دون ذلك فبحسابه .
وقضى في شُر العين الأعلى ان اصاب فشتر فديته ثلث دية العين مائة دينار وستة وستون ديناراً وثلثا دينار ، وان اصاب شُر العين الأسفل فديته نصف دية العين مائة دينار وخمسون ديناراً .

﴿فان اصاب الساق أو الساعد﴾ فالغالب انه يؤثر في نقص الفخذ و العضد فيلا حظ من منتهى الفخذ الى الساق ، ومن منتهى العضد الى الزند و يمكن ان يكون المراد من ابتدائهما .

﴿وقضى على عليه السلام في صدغ الرجل﴾ و الصدغ بالضم ما بين العين والاذن ﴿وما كان دون ذلك فبحسابه﴾ من الخمسة فيلا حظ ان مستوى الخلقة الى اى قدر يمكنه ان يلوى عنقه فان كان المصاب يلوى نصفه فله مائة وخمسون ديناراً بعد القسامة مرتين بناء على الستة فانه لا يمكن تبصيف القسم .

﴿وقضى في شفر﴾ بالضم ويفتح ، الجلدة التي هي غطاء العين ﴿العين الأعلى﴾ صفة الشفر ﴿ان اصاب فشتر﴾ بالمجهول و الشتر محركة انقلاب الجفن من اعلى واسفل وانشقاقه او استرخاء اسفله ﴿فديته﴾ (الى قوله) نصف دية العين ﴿ينقص السدس ولذا لك لم يعمل به كثير من الاصحاب واكثرهم على ان لكل جفن ربع دية النفس و ذهب جماعة الى ان في الأعلى ، الثلثان وفي الأسفل الثلث و مستند القولين غير ظاهر فالعمل على ما في كتاب ظريف ، لصحته وان حكم بعض الاصحاب بالضعف والجهالة للجهالة (١) وقدمنا اول طرقه بل يمكن ان يقال بتواتره .

(١) الظاهر أن قوله : للجهالة متعلق بقوله (وان حكم) والله العالم

و إن أُصيب الحاجب فذهب شعره كله فديته نصف دية العين مائة دينار وخمسون ديناراً ، فما أصيب منه فعلى حساب ذلك .
 وإن قطعت روثة الألف فديتها خمسمائة دينار نصف الدية - قال مصنف هذا الكتاب رحمه الله - الروثة من الألف مجتمع مائة ، وإن انفذت فيه نافذة لا تنسبهم أو برمح فديته ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث ، وإن كانت نافذة فبرئت والثأمت فديتها خمس دية روثة الألف مائة دينار فما أصيب فعلى حساب ذلك .

﴿وإن أُصيب الحاجب﴾ وعمل به بعض الأصحاب وادعى بعضهم الإجماع عليه وذكر بعض المحققين أن مستنده غير معلوم لكن عذره واضح ، وذهب بعضهم إلى أن فيهما الدية وفي كل واحد نصفها للخبر العام الذي سيذكر لكن الخاص مقدم والظاهر أن هذا الحكم مع عدم الثبات والآءة لحكومة ، ويمكن القول بالعموم لا إطلاقه .

﴿وإن قطعت روثة الألف﴾ وفي (وهي طرفه) (١) وهو الموافق لقول أكثر أهل اللغة وفي الصحاح (الروثة الحاجزين المنخرين) وبه فسرها المحقق والظاهر أنها مشتركة بينهما ، والمراد بها هنا طرفه بالنص وفيه (النصف) وإذا قيل بالحاجز قيل بالثلث لأن الألف مركب من المنخرين والحاجز ، والظاهر أن المراد (بمجتمع المارن) طرف الألف ، (والمارن) ما لأن منه مادون العظم وبعيد أن يراد بالمجتمع الجميع فإن فيه الدية كاملة بلا خلاف للروايات الكثيرة وهذه الرواية أيضاً كما تقدم آنفاً .

﴿فديتها عشر دية روثة الألف لانه النصف والحاجزين المنخرين خمسون ديناراً﴾ وفي (٢) (وإن كانت نافذة في أحد المنخرين إلى الخيشوم وهو الحاجزين المنخرين فديتها عشر دية روثة الألف خمسون ديناراً لانه النصف) وهو أظهر والغرض أن دية النافذة ، الخمس فإذا انفذت في جميع الروثة وهي مركبة من المنخرين

و ان كانت النافذة في احدى المنخرين الى الخيشوم - و هو الحاجز بين المنخرين - فديتها عشر دية روثة لانف لانه النصف والحاجز بين المنخرين خمسون ديناراً ، وان كانت الرمية نفذت في احدى المنخرين والخيشوم الى المنخر الآخر فديتها ستة وستون ديناراً وثلاثاً ديناراً .

واذا قطعت الشفة العليا فاستوصلت فديتها نصف الدية خمسمائة دينار فما قطع منها فبحساب ذلك ، فإن انشقت فبدا منها الاسنان ثم دويت فبرئت و التأمّت فدية

والحاجز ففيه خمس الدية مائة دينار ، واذا نفذت في احد المنخرين ولم يصل الى الحاجز ففيه الثلث وإن نفذت في احد المنخرين ووصلت الى الحاجز ونقبه لكن لم يتجاوز عنه فحينئذ يكون فيه نصف الدية خمسون ديناراً لانه نفذ في النصف وهو احد المنخرين ونصف الحاجز فان تجاوز عنه ولم يصل الى المنخر الآخر بأن يجرحه فحينئذ يكون النافذة في ثلثي روثة الانف فيكون فيه ثلثا المائة .

و على نسخة الاصل والتهذيب يكون الواو بمعنى (مع) تعليلاً للعشر مع ان فيها الخمس بأنه نفذ في احد المنخرين ونصف الحاجز وهو نصف المارن او الروثة فيكون فيه العشر ولو نفذ في الجميع لكان فيه الخمس .

ويظهر منه ان في جميع الانف الدية كاملة ، وفي الروثة نصف الدية لانه بمنزلة نصف الانف وان كان اقل لبطلان زينة الوجه بقطعها ويكون النافذة فيها بالنسبة ، ويحتمل العبارة معنى آخر كما يظهر من كلام المصنف في تفسير الروثة بأن يكون المراد بها مالان من الانف ويكون الانف المجموع من القصة ومالان منه لكنه خلاف كثير من الروايات واجماع المسلمين مع انه لا يمكن قطع العظم ولا يقال له القطع ، بل يقال في القصة انها كسرت لا قطعت .

﴿ واذا قطعت الشفة العليا ﴾ ففي الجميع نصف الدية وفي بعضها بحسابها ﴿ وان شرت ﴾ اي بقي انشقاقها قليلاً او استرخت او تقلصت كما ذكره جماعة

جرحها و الحكومة فيه خمس دية الشقة مائة دينار ، وما قطع منها فبحساب ذلك فإن شترت وشينت شيئاً قبيحاً فديتها مائة دينار وستة وستون ديناراً أو ثلثاً ديناراً - قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - الشتر انشقاق الشقة من أسفلها إما خلقه وإما من شيء أصابها ، ويقال : شقة شتراء إذا كانت كذلك .

ودية الشقة السفلى إذا قطعت واستوصلت ثلثا الدية كملاً ستمائة دينار وستة وستون ديناراً و ثلثا دينار فما قطع منها فبحساب ذلك ، فإن انشقت حتى تبدو منها الاسنان ثم برئت والتأمت فمائة دينار وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار . وإن أصيبت فشينت شيئاً فاحشاً فديتها ثلاثمائة دينار وثلاثة وثلاثون ديناراً .

من الأصحاب ❊ وشينت ❊ كبيعت ، فبعت فديتها الثلث لأنه بمنزلة الشلل وهو ذهاب المنفعة ومنها حسن الوجه ، ولو كان شللاً فيها الثلثان وفيه ثلثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار نصف ما في المتن وكأنه من النسخ وفيه يب كما في المتن ،

❊ ودية الشقة السفلى ثلثا الدية ❊ وهو زيادة بالسدس ولا استبعاد فيه بعد النص والتعليل ، ولا تعارض بين العام والخاص مع التساوي في السند ، فإن حسنة ابن سنان فيه (ابراهيم بن هاشم) وهذا الكتاب حسن به (وصحيح) بمحمد بن عيسى عن يونس ، ومدارهم على تصحيحه (وموثق) بابن فضال ولم يرد أحد من الأصحاب سوى بعض المتأخرين ومروى بطرق كثيرة غيرها ، ومدارهم على تضعيف هذا الخبر في بعض الموارد ، وعلى العمل به في كثير من الموارد ، والحق أنه إن عارضه خبر يكون أصح منه (فإنما) أن يقال بالتخيير (أو) العمل بالأصح والأقل العمل ليس إلا ، فتدبر ولا تمكن من الغافلين فيما فعلوا .

❊ فديتها ثلثمائة دينار وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار ❊ ، نصف الدية ولا يناسب العليا لأنه كان في شين العليا ثلث الدية فيمكن أن يكون لزيادة القبح ، فإن العليا يستر شينها غالباً بالشارب بخلاف السفلى .

وثلاث دينار .

قال : و سألت ابا جعفر عليه السلام عن ذلك فقال : بلغنا ان امير المؤمنين عليه السلام فضلها لانها تمسك الماء والطعام مع الاسنان فلذلك فضلها في حكومته .

وفي الخد اذا كانت فيه نافذة ويرى منها جوف الفم فديتها مائة دينار فان دوى فبرىء والتأم وبه اثر بين وشين فاحش فديته خمسون ديناراً ، فان كانت نافذة في الخدين كليهما فديتها مائة دينار وذلك نصف دية التي يرى منها الفم - وان كانت رمية بنصل نشبت في المعظم (الفم - خ) حتى تنفذ الى الحنك فديتها مائة وخمسون ديناراً جمل منها خمسين ديناراً لموضعها ، وان كانت ناقبة ولم تنفذ فديتها مائة دينار ، فان كانت موضحة في شيء من الوجه فديتها خمسون ديناراً ، فان كانت لها شين فدية

﴿ قال : و سألت ابا جعفر عليه السلام كما في يب (وفي في) وفي رواية ظريف قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام (١) ويؤيده ان ظريفاً لم يلق ابا جعفر عليه السلام ، ويمكن ان يكون المستر راجعاً الى ابن فضال واخراجه ممن روى عن الرضا عليه السلام ويكون ابو جعفر هو الجواد عليه السلام وان لم يذكر المصنف الطرق الى الرضا عليه السلام لانه كثيراً ما يفعل مثل هذا ، والظاهر انه من النسخ .

﴿ وفي الخد (الى قوله) مائة دينار ﴾ كما في (وفي) او مائة دينار كما في يب (٢) ، والظاهر انه غلط لما سيجيء ، فيما لا يرى مائة دينار ، وقوله : (وذلك نصف الدية التي يرى منها الفم) ﴿ فان ، دوى ﴾ اي عولج ، وفي كثير من النسخ بواو واحدة من باب رسم الخط في داود ولا يدغم فرقاً بين فوعل وفعل ﴿ فديتها مائة دينار ﴾ اي بعد ماد دوى وصلح ، ولو بقي الثقبان ففيهما اربع مائة دينار ﴿ وان كانت رمية بنصل نشبت ﴾ اي لم تنفذ وفي (مثبت) وفي يب تنفذ وما في المتن

(١) الكافي باب الشفتين خيرا و التهذيب باب ديات الشجاج الخ خبر ٢٧ في

حديث طويل .

(٢) الكافي باب الخد حديث ١ و التهذيب باب ديات الشجاج خبر ٢٧

شينها ربع دية موضحتها وان كان جرحاً ولم يوضح ثم برء و كان فى الخدين أثر فديته عشرة دنائير .

وان كان فى الوجه صدع فديته ثمانون ديناراً . فان سقطت منه جذوة لحم ولم توضح و كان قدرا الدرهم فما فوق ذلك فديتها ثلاثون ديناراً . و دية الشجة اذا كانت توضح ، اربعون ديناراً اذا كانت فى الجسد ، وفى مواضع الرأس خمسون ديناراً ، فان نقل منها العظام فديتها مائة دينار وخمسون ديناراً ، فان كانت ناقبة فى الرأس فذلك تسمى المأمومة و فيها ثلث الدية ثلاثمائة دينار و ثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار .

و جعل فى الاسنان فى كل سن خمسين ديناراً و جعل الاسنان سواء ، و كان قبل ذلك يجعل فى الثانية خمسين ديناراً و فيما سوى ذلك من الاسنان فى الرابعة

اظهر و الباقي تصحيف النسخ ﴿ فى العظم ﴾ كما هو فيها او فى الفم وهو تصحيف ﴿ فان كان لها شين فدية شينها ربع دية موضحتها ﴾ اى اذا دأ عليها او بعد برئها .
﴿ وان كان فى الوجه صدع ﴾ بأن ينشق عظم منه ﴿ فديته ثمانون ديناراً ﴾ اربعة اخماس دية كسره فاتهاماً ديناراً ﴿ فان سقطت منه جذوة لحم ﴾ او جذمة كما فى رفى و هما بمعنى القطعة ﴿ فان نقل منها العظام ﴾ اى تحرك او خرجت رؤسها او قطعت قشورها ﴿ فديتها مائة دينار وخمسون ديناراً ﴾ للنقل مائة وللإيضاح خمسون ﴿ فاذا كانت ناقبة ﴾ او ناقبة بالمثلثة نسخة فى الجميع كما هى فيها بمعنى واحد ﴿ فى الرأس فذلك تسمى المأمومة ﴾ لوصول الشجة الى ام الدماغ حتى يبقى بينه وبين الدماغ جلد رقيق ، ولو وصلت اليه فهو القاتل ، بل لو لم يصل اليه ايضاً فالغالب القتل به و لهذا ليس فيها القصاص فى العمد ايضاً اذالم يقتل و فيها ثلث الدية .

﴿ و جعل فى الاسنان فى كل سن خمسون ديناراً ﴾ سيحجىء الاخبار بالمساواة و بأن فى الاثنى عشر المقادير من الثنايا والرباعيات والاياب فى كل منها خمسون

اربعين ديناراً ، وفي الناب ثلاثين ديناراً ، وفي الضرس خمسة وعشرين ديناراً .
 فاذا اسودت السن الى الحول فلم تسقط فديتها دية الساقطة خمسون ديناراً ،
 وان الصدعت فلم تسقط فديتها خمسة وعشرون ديناراً ، فما انكسر منها فبحسابه
 من الخمسين الدينار ، وان سقطت بعد و هي سوداء فديتها خمسة وعشرون ديناراً ،
 فان الصدعت و هي سوداء فديتها اثناعشر ديناراً ونصف ، فما انكسر منها من شيء
 فبحسابه من الخمسة والعشرين الدينار ،

وفي الترقوة اذا انكسرت فجبرت على غير عثم ولا عيب اربعون ديناراً ، فان
 انصدعت فديتها اربعة اخماس كسرها ، اثنان وثلاثون ديناراً ، فان اوضحت فديتها خمسة
 وعشرون ديناراً وذلك خمسة اجزاء من ثمانية اجزاء من ديتها اذا انكسرت ، فان نقل منها

ديناراً وفي الستة عشر الباقيات من الضواحيك والاضراس في كل واحد منها خمس
 وعشرون ديناراً ويصير المجموع الف ديناراً وعمل به اكثر الاصحاب وخملوا الاخبار
 الواردة بالمسادة على المقادير ﴿ وكان قبل ذلك ﴾ اي في ازمة لصوص الخلافة
 فانهم كانوا يعملون بالاستحسانات العقلية ومع هذا ينقص عن الدية وان انضم اليها
 الزوائد الاربعة .

﴿ فاذا اسودت السن الى الحول ﴾ اي بقى سوادها الى سنة فهو في حكم
 الساقطة وسيجيء صحيحه عبدالله بن سنان ان فيها ثلثي الدية فيمكن حمل هذا على
 انه كان قبل هذا كذلك بأن يكون من تنمة المحكى .

﴿ وفي الترقوة ﴾ بتخفيف الواو ولا تنضم تاء . العظم بين ثفرة النحر والعائق
 جمعه التراقي و التراقي ﴿ وذلك خمسة اجزاء ﴾ من مائة كما هو في رفي
 ﴿ عشرون ديناراً ﴾ اي للنقل اذ لم يوضح ومعه الجمع بينهما كما سيجيء في غيرها
 ﴿ فان نقلت ﴾ الى قوله ﴿ للموضحة ﴾ كما هو فيها اول لكسر مائة دينار ، ولنقل العظام
 خمسون ديناراً اول للموضحة خمسة وعشرون ديناراً كما هو في بعض النسخ ﴿ فان
 كان فك ﴾ اي تحرك العظم من موضعه واصلح ﴿ فديته ثلثون ديناراً ﴾ او الاعم لانه

العظام فديتها نصف دية كسرها عشرون دينارا ، وان تقبت فديتها ربع دية كسرها عشرة دنائير .

ودية المنكب اذا كسر خمس دية اليد مائة دينار ، فان كان في المنكب صدع فديته اربعة اخماس دية كسره ثمانون دينارا ، فما اوضح فديته ربع دية كسره خمسة وعشرون دينارا ، فان نقلت منه العظام فديته مائة دينار وخمسة وسبعون دينارا ، منها مائة دينار دية كسره وخمسون دينارا لنقل العظام وخمسة وعشرون دينارا للموضحة فان كانت ناقبة فديتها ربع دية كسرها خمسة وعشرون دينارا ، فان رضى فمشم فديته ثلث دية النفس ثلاثمائة دينار وثلاثة وثلاثون دينارا وثلث دينار ، فان كان فك فديته ثلاثون دينارا .

وفي العضد اذا كسرت فجبرت على غير عظم ولا عيب فديتها خمس دية اليد مائة دينار ، ودية موضعها ربع دية كسرها خمسة وعشرون دينارا ، ودية نقل عظامها

قابل للإصلاح ﴿ وفي العضد ﴾ بالحركات الثلاث و ككف و لدس و عنق ، ما بين اليرفق الى الكتف .

﴿ وفي اليرفق ﴾ كمنبر و مجلس موصل الذراع في العضد ﴿ وفي الساعد ﴾ اى الذراع ﴿ اذا كسر فجبر على غير عظم ولا عيب ثلث دية النفس ﴾ والظاهر ان هنا سقطا او لفظة (غير) زائدة

(والساعد اذا كسر ثم جبر على غير عظم ولا عيب فديته خمس دية اليد ، مائة دينار فان كسرت قسبة الساعد فديتها خمس دية اليد مائة دينار وفي الكسر لاحدى الزندين خمسون دينارا) والمراد بها رأس قسبة الساعد المتصل بالكف والظاهر (لاحدى القصبتين) بدل (احدى الزندين) ﴿ وفي احديهما ايضاً ﴾ والظاهر زيادته من النساخ .

﴿ فان اسدع ﴾ (الى قوله) ثمانون دينارا ﴿ وهذه العبارة مؤيدة لما في الكافي

نصف دية كسرها خمسون ديناراً ، ودية نقبها ربع دية كسرها خمسة وعشرون ديناراً
وفى المرفق اذا كسر فجبر على غير عثم ولا عيب فديته مائة دينار وذلك خمس
دية اليد ، فإن الصدع فديته اربعة اخماس دية كسره ثمانون ديناراً ، فان اوضح
فديته ربع دية كسره خمسة وعشرون ديناراً ، فإن نقلت منه العظام فديته مائة دينار
وخمسة وسبعون ديناراً ، للكسر مائة دينار ولنقل العظام خمسون ديناراً ، وللموضحة
خمسة وعشرون ديناراً ، فان كانت فيه ناقبة فديتها ربع دية كسرها خمسة وعشرون
ديناراً ، فإن رصّ المرفق فعثم فديته ثلث دية النفس ثلاثمائة دينار وثلاثة وثلاثون ديناراً
وثلث دينار ، فإن كان فكك فديته ثلاثون ديناراً .
وفى المرفق الآخر مثل هذا سواء .

وفى الساعد اذا كسر فجبر على غير عثم ولا عيب ثلث دية النفس ثلاثمائة دينار
وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث دينار ، فان كسر احدى القصبتين من الساعد فديته
خمس دية اليد مائة دينار ، وفى احدىهما ايضا فى الكسر لاحد الزندين خمسون

وان ثلث دية النفس غلط من النساخ وكان بدله العشر او مثله ، وفى الكافى (اربعون
ديناراً) بدل الثمانين ، وهو اظهر لانه فى بيان احدى قصبتى الساعد فان لكل ساعد
قصبتان فاذا كسرتا فالدية مائة ، خمس دية اليد واذا كسرت واحدة منهما فالدية
خمسون واذا الصدع احدى القصبتين فالدية اربعون اربعة اخماس دية احدىهما ،
وعلى الثمانين يحمل على اصداعهما ، ويظهر ان فى احدىهما اربعين وان امكن
تصحيحه بأن يكون المراد باحدى القصبتين رأسهما وهو الزند لو لم يقع الغلط فى
الزند ، والظاهر ان بقاء هذه الاغلاط لعدم اعتناء بعض الاصحاب بهذا الخبر ولو
فيل بضعفه من جهة المتن لكان اولى من نسبة الضعف اليه من جهة السند ودية نقل عظامها
مائة دينار الخ وفى (ودية نقل عظامها) ربع دية كسرها خمسة وعشرون ديناراً
ودية نقبها نصف دية موضحتها اثني عشر ديناراً ونصف دينار ودية نافذتها خمسون ديناراً

دينارا و في كليهما مائة دينار . فإن انصدع احدى القصبتين ففيها اربعة اخماس دية احدى قصبتى الساعد اربعون (ثمانون-خ) دينارا .

و دية موضحتها ربع كسرها خمسة وعشرون ديناراً (ودية نفل عظامها مائة دينار ، و ذلك خمس دية اليد ، و ان كانت ناقبة فديتها ربع دية كسرها خمسة وعشرون دينارا) و دية نقبها نصف دية موضحتها اثنا عشر دينارا ونصف دينار ، و دية نافذتها خمسون دينارا ، فان صارت فيه قرحة لا يبرأ فديتها ثلث دية الساعد ثلاثة وثلثون ديناراً و ثلث دينار و ذلك ثلث دية الذى هو فيه .

و دية الرسغ اذا رشح فجبر على غير عثم ولا عيب ثلث دية اليد مائة دينار وستة وستون ديناراً و ثلثا دينار - (قال الخليل بن احمد : الرسغ مفصل ما بين الساعد والكف و في خلق الانسان للتيرائى - الرسغ - كردن دست و الارساغ جماعة) .

و في الكف اذا كسرت فجبرت على غير عثم و لا عيب خمس دية اليد مائة دينار فان فككت الكف فديتها ثلث دية اليد مائة دينار وستة وستون ديناراً و ثلثا دينار

فان كانت فيه قرحة لا يبرأ فديتها ثلث دية الساعد ثلثة و ثلثون ديناراً و ثلث دينار و ذلك ثلث دية اليد التى هي فيه) و في رب كما في المتن والظاهر انه سقط من الكافي لفظة (مائة دينار و ذلك خمس دية اليد و ان كانت ناقبة فديتها ربع الخ) و يحمل الناقبة على النقب في القصبتين والثانية على النقب في احديهما وقوله : و ذلك ثلث دية اليد اى كسر ساعدها التى هو فيها .

﴿ و دية الرسغ ﴾ و في بعض النسخ بالصاد بمعنىناه .

﴿ و في خلق الانسان ﴾ اسم كتاب في اللغة ﴿ للتيرائى ﴾ اسمه محمد بن عبدالله وهو لقوى مشهور .

﴿ و في الكف ﴾ يمكن ان يكون المراد بها اليمنى و فيما سيجيء بعد اليسرى واختلاف حكمهما لشرف اليمنى و لقوة بطشها (او) يحمل على ما قرب من الزند و في

وفى موضعها ربع دية كسرها خمسة وعشرون ديناراً .

ودية نقل عظامها مائة دينار وثمانية وسبعون ديناراً ونصف دية كسرها وفى نافذتها ان لم تنسد خمس دية اليد مائة دينار ، فان كانت نافذة فديتها ربع دية كسرها خمسة وعشرون ديناراً .

ودية الاصابع والقصب الذى فى الكف فى الابهام اذا قطع ثلث دية اليد مائة دينار وستة وستون ديناراً وثلثا دينار، ودية قسبة الابهام التى فى الكف تجبر على

الآخرى على ما بعد منه وقرب من الاصابع ﴿ فَإِنْ فَكَّتِ الْكَفَّ ﴾ فصارت اليد شلاء فديتها حينئذ ثلثا دية اليد فيحمل على ما لم تصر شلاء .

﴿ ودية نقل عظامها ﴾ (الى قوله) ونصف دية كسرها ﴿ وليست الواو فى رب والمناسب لما تهدم خمسة وسبعون ، بأن يكون مائة للكسر وخمسون للنقل وخمسة وعشرون للإيضاح ، والظاهر ان قوله (ونصف دية كسرها) زيادة من النسخ ، وفى روى (ودية نقل عظامها خمسون ديناراً نصف دية كسرها) وهو بناء على دية النقل فقط فانها نصف دية الكسر حينئذ يكون صحيحاً ، ويمكن ان يكون الاصل هكذا واصلح قياساً على نظائره وبقى الباقي (او) سقط قوله (لنقل بعد كسرها) .

﴿ وفى نافذتها ﴾ (الى قوله) نافذة ﴿ وانسدت ، وفى روى ﴾ (نافذة) وهو اظهر والفرق بينهما ان النافذة ثقبه تدخل فى المظم ولا تخرج من طرفه الآخر والنافذة تخرج .

﴿ ودية الاصابع والقصب الذى فى الكف ﴾ فَإِنْ لِكُلِّ اصْبَعٍ قَسْبَةٌ فى الراحة غير ظاهرة ﴿ فى الابهام اذا قطع ثلث دية اليد ﴾ هذا من متفرقات هذا الكتاب وسيجىء الاخبار بخلافه فيمكن حمله على التخيير ، واذا قلنا بالتخيير فالعمل على الاخبار الاخرى اولى لكونها اصح واكثر الآن يقال ان اسأيد هذا الخبر لا يفرض عن اسأيد معارضه وسيذكر ان .

غير عثم (وعيب - خل) خمس دية الابهام ثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاث ديناراً إذا استوى جبرها وثبت ، ودية صدعها ستة وعشرون ديناراً وثلاث دينار ، ودية موضعتها ثمانية دنانير وثلاث دينار ،

ودية نقل عظامها ستة عشر ديناراً وثلاث دينار ودية نقبها ثمانية دنانير وثلاث دينار نصف دية نقل عظامها ودية موضعتها نصف دية ناقلتها ثمانية دنانير وثلاث دينار ودية فكها عشرة دنانير .

ودية المفصل من اعلى الابهام ان كسر فجبر على غير عثم ولا عيب ستة عشر ديناراً وثلاث دينار، ودية الموضحة اذا كان فيها اربعة دنانير وسدس دينار، ودية نقبه اربعة دنانير وسدس دينار ، ودية صدعه ثلاثة عشر ديناراً وثلاث دينار ، ودية نقل عظامها خمسة دنانير وما قطع منها فبحسابه على منزلته .

وفي الاصابع في كل اصبع سدس دية اليد ثلاثة وثمانون ديناراً وثلاث دينار واصابع الكف الاربع سوى الابهام دية كل قسبة عشرون ديناراً وثلاث دينار .

﴿ ودية المفصل ﴾ الثاني كما في في فان للابهام مفصلان وهو على النصف من السابق فان السابق لكبره بمنزلة قسبتين .

﴿ ودية نقل عظامها خمسة دنانير ﴾ و الموافق للقاعدة ان في النقل نصف دية الكسر فينبغي ان يكون فيه ثمانية دنانير وثلاث دينار ، و الظاهر انه ليس لها قاعدة كلية يرجع اليها بل هو الاكثرى ، لكن اكثر الاصحاب عملوا بهذه الرواية بالقاعدة الكلية (ان في كسر كل عضو خمس دية ذلك العضو ، وفي صدعه اربعة اخماس دية كسره وفي نقله نصف دية كسره ، وفي موضحته ونقبه ربع دية كسره) وتتخلف في كثير من الاعضاء وتقدم بعضها وسنشير اليه في الباقي ﴿ وما قطع منها فبحسابه ﴾ اي لما كان في قطع الابهام ثلث دية اليد فلو قطع بعضها كان دية بالنسبة .

﴿ وفي الاصابع في كل اصبع سدس دية اليد ﴾ وفي كل الملة منها ثلث السدس سبعة عشرون ديناراً وثلاث دينار وتسع دينار ﴿ دية كل قسبة عشرون ديناراً وثلاث دينار ﴾

و دية كل موضحة في كل قسبة من القصب من الاربع الاصابع اربعة دناير
وسدس ودية نقل كل قسبة منهن ثمانية دناير وثلاث دينار .
ودية كسر كل مفصل من الاصابع الاربع التي تلى الكف ستة عشر ديناراً
وثلاث دينار .

هذا مخالف للقاعدة فانه ان اريد به القطع فديته ما تقدم وهي ازيد منها وسيذكره
ايضاً ، وان اريد الكسر فالقاعدة هي الخمس ويكون خمس السدس ستة عشر ديناراً
وثلاث دينار ان اريد كسر القصبات الثلاث من كل اصبع ، ولو اريد كل قسبة منها
يكون ديتها خمسة دناير وثلاث دينار وتسعا دينار وسيذكر في كل قسبة خمسة
دناير واربعة اخماس دينار فانه مع انه مخالف للقاعدة ويزيد عليها مخالف لما
تهدمه ايضاً ، ويمكن ان يكون المراد من القصبات هنا القصبات التي تكون في
الراحة لا ما ظهر في الاصابع .

﴿ و دية كل موضحة (الى قوله) وسدس ﴾ وهذا موافق لما ذكرناه
من ان خمس السدس ستة عشر ديناراً وثلاث دينار لان في الموضحة ، الربع
فيمكن ان يكون القلط من الكائب او لا يكون الاول موافقاً للقاعدة وهو اظهر
لان الكتب الثلاثة متفقة في العشرين ديناراً وثلاث دينار ، ومن المحال العادي
اتفاق نساخ الكتب الثلاثة في غلط واحد ﴿ ودية نقل كل قسبة ﴾ وهذا ايضاً
كالسابق .

﴿ ودية كسر كل مفصل (الى قوله) وثلاث دينار ﴾ وهذا ايضاً مخالف لها
ان اريد به مفصل واحد الا ان يقال ان كسر المفصل الذي يلي الكف يصير
سبباً لبطلان منفعة الباقيتين فكأنه كسر الجميع او يكون المراد كسر القصبات
الثلاث و يؤول قوله : (التي يلي الكف) بما ظهر لا ما بطن في الراحة ، والاول
اظهر ومخالفة القاعدة اسهل .

وفي صدع كل قصبة منهن ثلاثة عشر ديناراً أو ثلث ديناراً وإن كان في الكف قرحة لا يترأ فديتها ثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث ديناراً وفي ثقل عظامها ثمانية دنانير وثلث ديناراً وفي موضعها أربعة دنانير وسدس وفي ثقبها أربعة دنانير وسدس ديناراً، وفي فكها خمسة دنانير،

و دية المفصل الاوسط من الاصابع الاربع اذا قطع فديته خمسة و خمسون ديناراً و ثلث دينار، وفي كسر واحد عشر ديناراً و ثلث دينار .

وفي صدعه ثمانية دنانير ونصف وفي موضحته ديناراً و ثلثا دينار وفي ثقل عظامه

﴿ وفي صدع كل قصبة منهن ﴾ أربعة اخماس دية الكسر ثلثة عشر ديناراً و ثلث دينار والبواقي موافق للقاعدة .

﴿ و دية المفصل الاوسط من الاصابع الاربع اذا قطع ﴾ يقطع بسببه مفصلان ويكون فيه دية ائمتين ﴿ فديته خمسة و خمسون ديناراً و ثلث دينار ﴾ وتسعا دينار كما ذكرناه سابقاً في كل ائمة سبعة وعشرون ديناراً وتسع دينار فبال مضاعفة يزيد التسعان وهذا وإن كان مخالفاً لكنه سهل ﴿ وفي كسره ﴾ خمس المجموع ﴿ احد عشر ديناراً و ثلث دينار ﴾ والمناسب لما ذكره خمس ثلث دينار، ولما ذكرناه خمس ثلث دينار وخمس تسع دينار او تسع دينار، ويمكن تبديل التسع بالثلث من النسخ. ﴿ وفي صدعه ثمانية دنانير ونصف ﴾ دينار كما في رقى، والموافق لما ذكرناه ثمانية دنانير وتسعا دينار، ولما ذكره ثمانية دنانير واربعه اخماس دينار و اربعة اخماس ثلث دينار او تسعة دنانير و جزء من خمسة عشر جزء من الدينار ﴿ وفي موضحته دينار ﴾ وفي رقى ديناران وهو الصواب ﴿ و ثلثا دينار ﴾ والمناسب لما ذكره زيادة (سدس دينار)، ولما ذكرناه ديناران وسبعة انصاع دينار وربع تسع دينار ﴿ وفي ثقل عظامه خمسة دنانير و ثلث دينار ﴾ والمناسب للقاعدة خمسة دنانير ونصف دينار ونصف تسع دينار، ولما ذكره خمسة دنانير و ثلثا دينار ﴿ وفي ثقبه ﴾ او ثقبه ﴿ ديناران و ثلثا دينار ﴾ والمناسب لما ذكره زيادة (سدس دينار) وللقاعدة، ديناران وسبعة انصاع دينار ونصف تسع دينار ﴿ وفي

خمس دناير وثلث دينار ، وفي نقيه ديناران وثلثا دينار وفي فكّه ثلاثة دناير وثلثا دينار .

وفي المفصل الاعلى من الاصابع الاربع اذا قطع سبعة وعشرون ديناراً ونصف دينار وربع عشر دينار وفي كسره خمس دناير واربعة اخماس دينار . وفي نقيه دينار وثلث وفي فكّه دينار واربعة اخماس دينار . وفي ظفر كل

فكّه ﴿ الثلث ﴾ ثلاثة دناير وثلثا دينار ﴿ والمناسب لما ذكره زيادة ﴾ (وتسع دينار) وللقاعدة زيادة ، ثلث تسع دينار .

﴿ وفي المفصل الاعلى ﴾ (الى قوله) وربع عشر دينار ﴿ وفي رفق وربع ونصف عشر دينار والمناسب للقاعدة ﴾ (ونصف تسع دينار) اوسبعة وعشرون وثلثا دينار وتسع دينار اوسبعة وعشرون وسبعة اشباع دينار ، فما في رفق اقرب اليها ﴿ وفي كسره خمس دناير واربعة اخماس دينار ﴿ وهذا ايضا لا يناسب لما ذكره ، وللقاعدة ولما ذكره الكليني ، وعلى الثلاثة لا يصل الى ثلثة اخماس ، والمناسب للقاعدة خمس دناير وخمسا دينار وخمس تسع دينار .

وفي الكافي بزيادة قوله (وفي صدعه اربعة دناير وخمس دينار ، وفي موضعه ديناران وثلث دينار ، وفي ثقل عظامه خمس دناير وثلث ، وفي نقيه ديناران وثلثا دينار وفي فكّه ثلثة دناير وثلثا دينار) وهو ايضا لا يناسب القاعدة ولما تقدم ، والمناسب في الصدع اربعة دناير واربعة اخماس خمس دينار واربعة اخماس خمس تسع دينار ويصح من مأتين وخمسة وعشرين فله بالصدع اربعة دناير وخمسة وتسعون جزءاً من ذلك ، وفي الموضحة دينار وربع دينار ونصف خمس دينار وربع خمس تسع دينار ، ويصح من تسعمائة فله دينار وثلثمائة واربعون جزءاً من تسعمائة جزء من الدينار فالظاهر دينار ، وكذا في النقب ، وفي النقل نصف ما في الكسرو هنا جملة قريباً منه .

﴿ وفي نقيه دينار وثلث ﴾ وهو اظهر مما في رفق ، وكذا الموضحة ويضعف في المنقلة

أصبح منها خمسة دلائير .

وفي الكف اذا كسرت فجبرت على غير عثم ولا عيب فديتها اربعون ديناراً
ودية صدعها اربعة اخماس دية كسرها اثنان وثلاثون ديناراً .

ودية موضعتها خمسة وعشرون ديناراً ودية نقل عظامها عشرون ديناراً ونصف
ديناراً ودية نقبها ربع دية كسرها عشرة دلائير ودية قرحة فيها لا يبرأ ثلاثة عشر
ديناراً وثلاث ديناراً .

وفي الصدر اذا رض قثنى شقاء كلاهما فديته خمسمائة دينار ، ودية احدى
شقيه اذا أثنى مائة ديناراً وخمسون ديناراً وان اثنى الصدر والكتفان فديته مع الكتفين الف
دينار ، وان اثنى احدى الكتفين مع شق الصدر فديته خمسمائة دينار ، ودية الموضحة في
الصدر خمسة وعشرون ديناراً ، ودية موضحة الكتفين والظهر خمسة وعشرون ديناراً ،
و ان اعترى الرجل من ذلك صعر ولا يقدر على ان يلتفت فديته خمسمائة دينار ،
و ان كسر الصلب فجبر على غير عثم ولا عيب فديته مائة دينار ، و ان عثم فديته
الف دينار .

واكتفى باللقب عنهما ﴿ وفي فكّه دينار واربعة اخماس دينار ﴾ وهو اظهر مما في
رفي فانه يصير قريباً من الثلث كما هو في الفك غالباً فان دية ثلثة اجزاء من عشرة
اجزاء من دية الكسر .

﴿ وفي الكف ﴾ تقدم حكم الكف وحمل على اليمنى وهنا على اليسرى
او الاول على مطلق اليد وهنا على الراحة .

﴿ ودية موضعتها خمسة وعشرون ديناراً ﴾ والمناسب لما هنا عشرة دلائير
هو موافق للسابق ، لما كان في الكسر مائة كان ربعها ذلك ﴿ ودية نقل عظامها عشرون
ديناراً ونصف دينار ﴾ والمناسب زيادة النصف لان في النقل النصف (والصعر) محرّكة
ميل في الوجه او في احدى الشفتين (والاثناء) الاعناء ﴿ اذا كسر منها ضلع ﴾ كعقب
وجذع ﴿ فديته خمسة وعشرون ديناراً ﴾ والمناسب لما سيجي خمسة عشر ﴿ ودية صدعه

وفي الاضلاع فيما خالط القلب من الاضلاع اذا كسر منها ضلع فديته خمسة وعشرون دينارا ، ودية صدعه اثنا عشر دينارا ونصف ، ودية ثقل عظامه سبعة دنانير ونصف دينار وموضحته على ربع كسره ودية نقبه مثل ذلك .
وفي الاضلاع مما يلي المضدين دية كل ضلع عشرة دنانير اذا كسر ودية صدعه سبعة دنانير ودية ثقل عظامه خمسة دنانير .

وموضحة كل ضلع ربع دية كسره ديناران ونصف دينار ، وان نقب ضلع منها فديته ديناران ونصف دينار ، وفي الجايقة ثلث دية النفس ثلاثمائة دينار وثلاثة وثلاثون دينارا وثلث دينار وان نقب من الجابين كليهما برمية او طعنة وقمت في الشقاق فديتها اربعمائة دينار وثلاثة وثلاثون دينارا (وثلث دينار - خ) .

وفي الاذن اذا قطعت فديتها خمسمائة دينار وما قطع منها فبحسب ذلك .
وفي الورك اذا كسر فجبر على غير عثم ولا عيب خمس دية الرجلين مائة دينار فان صدع الورك فديته مائة دينار وستون دينارا اربعة اقسام دية كسره ، وان ارضحت فديته ربع دية كسره خمسون دينارا ، ودية ثقل عظامه مائة وخمسة وسبعون دينارا ، منها الكسرها مائة دينار ، ولثقل عظامها خمسون دينارا ، ولموضحتها خمسة وعشرون دينارا ، ودية فكها ثلاثون دينارا ، فان رضت فعثمت فديتها ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون دينارا وثلث دينار .
وفي الفخذ اذا كسرت فجبرت على غير عثم ولا عيب خمس دية الرجلين مائة دينار ، فان عثمت الفخذ فديتها ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون دينارا وثلث دينار ثلث دية النفس ، ودية صدع الفخذ اربعة اقسام دية كسرها مائة دينار وستون دينارا ، وان كانت قرحة لا تبرأ فديتها ثلث دية كسرها ستة وستون دينارا وثلث دينار ، ودية

سبعة دنانير * والمناسب ثمانية .

* وفي الورك * الظاهر ان المراد به الوركين .

* وكذا * في الفخذ (الى قوله) فان عثمت الفخذ * اي احديهما لانه شللها وفيه

ثلاث دية المضو كما سيجي .

موضحتها ربع دية كسرها خمسون ديناراً ، ودية ثقل عظامها نصف دية كسرها مائة دينار
ودية ثقبها ربع دية كسرها خمسون ديناراً .

وفي الركبة اذا كسرت فجبرت على غير عظم ولا عيب خمس دية الرجلين ما تآ
دينار ، فان الصدعت فديتها اربعة اخماس دية كسرها مائة وستون ديناراً ، ودية
موضحتها ربع دية كسرها خمسون ديناراً ، ودية ثقل عظامها مائة دينار وخمسة
وسبعون ديناراً منها في دية كسرها مائة دينار وفي ثقل عظامها خمسون ديناراً ، وفي
موضحتها خمسة وعشرون ديناراً ، ودية ثقبها ربع دية كسرها خمسون ديناراً ، فاذا
رضت فعمت ففيها ثلث دية النفس ثلاثمائة وثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار ، فان
فكت ففيها ثلاثة اجزاء من دية الكسر ثلاثون ديناراً .

وفي الساق اذا كسرت فجبرت على غير عظم ولا عيب خمس دية الرجلين ما تآ
دينار ، ودية صدعها اربعة اخماس دية كسرها مائة وستون ديناراً ، وفي موضحتها
ربع دية كسرها خمسون ديناراً ، وفي ثقل عظامها ربع دية كسرها خمسون ديناراً
وفي ثقبها نصف دية موضحتها خمسة وعشرون ديناراً ، وفي تمورها ربع دية كسرها
خمسون ديناراً ، وفي فرجة فيها لا يبرأ ثلاثة و ثلاثون ديناراً ، فان عمت الساق فديتها
ثلث دية النفس ثلاثمائة وثلاثة و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار .

وفي الكعب اذا رض فجب على غير عظم ولا عيب ثلث دية الرجلين ثلاثمائة وثلاثة
و ثلاثون ديناراً و ثلث دينار .

وفي القدم اذا كسرت فجبرت على غير عظم ولا عيب خمس دية الرجلين ما تآ
دينار ، وفي ناقبته فيها ربع دية كسرها خمسون ديناراً .

ودية الاصابع والقصب التي في القدم للابهام ثلث دية الرجلين ثلاثمائة و ثلاثة

﴿ وفي الركبة ﴾ اي كليهما على الظاهر ﴿ و ﴾ كذا ﴿ في الساق ﴾ (الى قوله)
وفي ثقل عظامها ﴿ من واحدة منهما ﴾ ربع دية كسرها ﴿ اي الركبتين والـ
فالمناسب النصف ﴾ وفي تمورها ﴿ اي عيبها ، وفيهما ﴾ (وفي نفوذها) وهو الاظهر ،
بل الصواب وان امكن حمله عليه لكن الظاهر انه تصحيف النسخ .

و ثلاثون ديناراً وثلث دينار .

ودية كسر الابهام، القصبة التي تلى القدم خمس دية الابهام ستة وستون دينارا وثلثا دينار ، وفي صدعها ستة وعشرون دينارا وثلثا دينار ، وفي موضعها ثمانية دنانير وثلث دينار ، وفي نقل عظامها ستة وعشرون دينارا وثلثا دينار ، وفي نقبها ثمانية دنانير وثلث دينار ، وفي فكها عشرة دنانير .

ودية المفصل الاعلى من الابهام و هو الثاني الذي فيه الظفر ستة عشر دينارا وثلثا دينار ، وفي موضعته اربعة دنانير و سدس دينار ، وفي نقل عظامه ثمانية دنانير وثلث دينار ، وفي ناقبته اربعة دنانير و سدس ، وفي صدعه ثلاثة عشر دينارا وثلث ، وفي فكها خمسة دنانير .

ودية كل اصبع منها سدس دية الرجل ثلاثة و ثمانون ديناراً وثلث دينار .
ودية قسبة الاصابع الاربع سوى الابهام دية كسر كل قسبة منها ستة عشر دينارا وثلث .

ودية موضحة كل قسبة منهن اربعة دنانير و سدس ، ودية نقل كل عظم قسبة منهن ثمانية دنانير وثلث .

ودية صدعها ثلاثة عشر دينارا وثلث .

ودية نقب كل قسبة منهن اربعة دنانير و سدس ، ودية قرحة لا تبرأ في القدم ثلاثة و ثلاثون دينارا وثلث .

ودية كسر المفصل الذي يلى القدم من الاصابع ستة عشر ديناراً وثلث .

ودية صدعها ثلاثة عشر دينارا وثلث دينار .

ودية نقل عظم كل قسبة منهن ثمانية دنانير وثلث .

﴿ وفي صدعها ستة وعشرون ديناراً ﴾ ، والمناسب اثنان وخمسون ديناراً و اربعة اخماس ثلثي دينار ، ان كان المراد بها كليهما ، والظاهر ان المراد بها احديهما فلا يكون الاختلاف الا في الكسر ﴿ وفي موضعتها ﴾ اي احديهما لانها ربع دية كسر

ودية موضحة كل قسبة اربعة دنانير وسدس دينار ودية ثقبها اربعة دنانير وسدس دينار ودية فكها خمسة دنانير .

و في المفصل الاوسط من الاصابع الاربع اذا قطع فديته خمسة و خمسون ديناراً وثلاث دينار ودية كسره احد عشر ديناراً وثلاث دينار ودية صدعه ثمانية دنانير واربعة اخماس دينار ودية موضحته ديناران .
ودية ثقل عظامه خمسة دنانير وثلاث دينار و دية فكها ثلاثة دنانير وثلاث دينار ودية ثقبه ديناران وثلاث دينار .

وفي المفصل الاعلى من الاصابع الاربع التى فيها الظفر اذا قطع فديته سبعة وعشرون ديناراً و اربعة أخماس دينار و دية كسره خمسة دنانير و اربعة أخماس دينار ودية صدعه اربعة دنانير وخمس دينار، ودية موضحته دينار وثلاث دينار، ودية ثقل عظامه ديناران و خمس دينار ، ودية ثقبه دينار وثلاث دينار و دية فكها دينار واربعة اخماس دينار و دية كل ظفر عشرة دنانير .

واقفى عليه السلام فى حلقة ثدى الرجل ثمن الدية مائة دينار وخمسة وعشرون ديناراً وفى خصية الرجل خمسمائة دينار قال : فان اصاب رجل فأدّر خصيتاه كلتا هما فديته اربعمائة دينار وان فحج ولم يقدر على المشى الأمشياً لا ينفعه فديته اربعة اخماس دية النفس ثمانمائة دينار ، فان احبب منها الظهر فحينئذ تمت دية الف دينار - والقسامة فى كل شىء من ذلك ستة نفر على ما بلغت دية .

احديهما وهى ثلثة وثلثون ديناراً وثلاث دينار ، والبواقي كالأيد فى الموافقة والمخالفة ،

﴿ ودية كل ظفر عشرة دنانير ﴾ و كانت فى اليد خمسة دنانير وسيجيء ،
﴿ وفى خصية الرجل ﴾ أى فى احديهما ﴿ فأدّر ﴾ أى حصل الفتق ﴿ وان فحج ﴾
تدانى صدور قدميه وتباعده عقباه .

واقفی **فی الوجبة** اذا كانت فی العانة فخرق الشقاق (الصفاق - خ ل) فصارَت أدرة فی احدی الخصیتین فديتها مائة دينار خمس الدية ، وفي النافذة اذا نفذت من رمح او خنجر فی شيء من الرجل من اطرافه فديتها عشرة دية الرجل مائة دينار .

وقضى **عليه** انه لا قود لرجل اصابه و الدية فی امر يعتب فيه عليه فأصابه عيب من قطع وغيره ويكون له الدية و لا يقاد ولا قود . لامرأة اصابها زوجها فعميت ففرم العيب على زوجها و لا قصاص عليه .

وقضى **عليه** فی امرأة ركلها زوجها فأعفلها ان لها نصف ديتها مائتان و خمسون ديناراً .

وقضى **عليه** فی رجل اقتض جارية باصبه فخرق مثاتها فلا تملك بولها فجعل لها ثلث نصف الدية مائة وستة وستين ديناراً وثلثا دينار .

وقضى **عليه** لها عليه صداقها مثل نساء قومها و اكثر رواية اصحابنا فی ذلك ، الدية كاملة .

﴿ واقفی فی الوجبة ﴾ ای الضربة ﴿ فخرق الشقاق ﴾ ای كالشقاق وفي (في الصفاق) وهو الاظهر فی القاموس ككتاب الجلد الاسفل تحت الجلد الذي عليه الشعر او ما بين الجلد والمصران (۱) او جلد البطن كله ، وفي رب السین و كانهما من النساخ ﴿ فعميت عليه ﴾ او عميت فيه عليه او عيب فيه ، وفي يب (يصيب عليه فيه او يصيب عليه فيه) ﴿ ركلها ﴾ اوركلها ای ضربها بالرجل ﴿ واكثر رواية اصحابنا ﴾ الظاهر انه من المصنف .

(۱) الواحد المصير كرفيف والجمع المصران كرففان وهو المعاء

باب تحريم الدماء والاموال بغير حقها والنهي عن التعرض لما لا يحل ، والتوبة عن القتل اذا كان عمداً او خطأ

روى زرعة عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ان رسول الله ﷺ وقف بمنى حين قضى مناسكه في حجة الوداع فقال : ايها الناس اسمعوا ما اقول لكم واعقلوه فاني لا ادري لعلني لا الفاكم في هذا الموقف بعد عامنا هذا ، ثم قال : أي يوم اعظم حرمة ؟ قالوا : هذا اليوم ، قال : فأى شهر اعظم حرمة ؟ قالوا : هذا الشهر قال : فأى بلدة اعظم حرمة ؟ قالوا : هذه البلدة ، قال : فإن دماءكم واموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم

باب تحريم الدماء والاموال بغير حقها الخ

﴿ روى زرعة عن سماعة ﴾ في الموثق كالكليني (١) ﴿ عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ان رسول الله ﷺ وقف بمنى ﴾ على المنبر في مسجد الخيف ادعى راحلته ﴿ حين قضى مناسكه ﴾ الظاهر مناسك منى يوم النحر ، وروى يوم النفر ايضاً وهو الثاني عشر وحينئذ يكون الضمير راجعاً الى رسول الله ﷺ ﴿ في حجة الوداع ﴾ وهي السنة العاشرة من الهجرة وحج مع جميع اصحابه الا ماشاء وكان الفرض الاعظم من هذا الحج تعليم مناسك الحج ونسب خليفته ووداع المسلمين وهذه من المتواترات الدالة على نبوته لاخباره بالغيب ﴿ قالوا هذا اليوم ﴾ والظاهر انه كان يوم العيد ويجب تعظيمه واحترامه بايقاع العبادات سيما صلوة العيد والاجتناب عن المحرمات سيما اذا كان في الحج ﴿ هذا الشهر ﴾ والله تعالى عظمه وامر الناس بايقاع الحج فيه ولاجله حرم عليهم القتال كما تقدم .

وجعل فيه الايام المعظمة ففي اوله ولد ابراهيم عليه السلام ، وفيه يوم التروية من وعرفة والعيد ، وايام التشريق ويوم غدیر خم ، ويوم المباهلة واعطاء الخاتم ، وتزول

(١) الكافي باب آخر منه (بعد باب القتل) خبره من كتاب الديات

هذا في بلدكم هذا الى يوم تلقونه فيسألکم عن اعمالکم ، اهل بلغت ؟ قالوا : نعم ، قال :
اللهم اشهد ، الا من كانت عنده امانة فليؤدها الى من ائتمنه عليها فانه لا يجعل له
دم امرء مسلم ولا ماله الا بطيية نفسه فلا تظلموا انفسكم ولا ترجعوا بعدي كفاراً .

سورة هل ائني وغير ذلك من الحرمات الموفورة والفضائل المشهورة فبهذه الخصائص
يكون اعظم حرمة من غيره ولا ينافي ذلك افضلية شهر رمضان من وجوه آخر ويمكن
ان يكون المقصود بالذات حرمة القتال و التعرض للاعادي بقرينة ما جعله
توطئة لذكره .

﴿فانه لا يجعل دم امرئ مسلم ولا ماله﴾ تفريع حرمة الدم على الامر باداء
الامانة يمكن ان يكون باعتبار نقض العهد والامان فانها من الامانة ويمكن ان يكون
ذكر الدم استطراداً او يكون كلاماً برأسه او يكون متعلقاً بما تقدم ﴿الاطيية
نفسه﴾ اي برضاها ﴿ولا تظلموا انفسكم﴾ بمخالفة الله او غيركم فانهم بمنزلة انفسكم
﴿ولا ترجعوا بعدي كفاراً﴾ بالمخالفة سيما في امر الوصي لانه تواتر عنه رواه الشيخان
انه قال في مني ائني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي اهل بيتي اذ ذكركم الله
في اهل بيتي ثلثاً - وكان يعرض بامثال هذه التاكيدات الى ان امر علي عليه السلام على
سبيل التهديد بقوله تعالى يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك من ربك وان لم تفعل فما
بلغت رسالته والله يعصمك من الناس (١) .

وروى الكليني في الحسن كالصحيح عن زيد الشحام عن ابي عبد الله عليه السلام
قال : ان رسول الله صلى الله عليه وآله وقف بمنى حين قضى مناسكه في حجة الوداع فقال ايها
الناس اسمعوا ما اقول لكم واعقلوه عني فاني لا ادري لعلي لا الفاكم في هذا الموقف
بعد عامنا هذا ثم قال : اي يوم اعظم حرمة ؟ قالوا : هذا اليوم قال : فاي شهر اعظم
حرمة ؟ قالوا هذا الشهر قال فاي بلد اعظم حرمة ؟ قالوا هذا البلد قال : فان دمائكم
واموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا الى يوم

وروی محمد بن ابی عمیر عن منصور بزرج ، عن ایحمة الثعالی عن علی بن الحسین علیه السلام قال : قال رسول الله صلی الله علیه و آله : لا یفرّکم رجب الذراعین بالدم فان له عند الله قاتلاً لا یموت ، قالوا : یا رسول الله وما قاتل لا یموت ؟ قال : النار .
وروی هشام بن سالم ، عن ابی عبد الله علیه السلام قال : لا یرال المؤمن فی فسحة من دینه ما لم یصب دماً حراماً ، وقال : لا یوفق قاتل المؤمن متعمداً للتوبة .

تلقونه فیسألکم عن اعمالکم الاهل بلغت ؟ قالوا : نعم قال : اللهم اشهد ، الأمن کانت عنده امانة فلیثودها الی من ائتمنه علیها فانه لا یحل دم امری مسلم ولا ماله الا بطیبة نفسه ولا تظلموا انفسکم ولا ترجعوا بعدی کفاراً (۱) .

وروی محمد بن ابی عمیر عن منصور بن یونس بزرج معرب بزرج فی الموثق کالصحیح لا یفرّکم رجب الذراعین بالدم ای لا تفرّوا بأعمال الله تعالی من کان و اسع الیدین بدماء المسلمین فان قاتله حی یطلبه و هو نار جهنم لم یخدم من یوم خلقت .

وروی الكلینی فی القوی کالصحیح ، والمصنف فی الصحیح ، عن ابی عبیدة عن ابی جعفر علیه السلام قال : قال رسول الله صلی الله علیه و آله لا یعجبک رجب الذراعین بالدم فان له عند الله قاتلاً لا یموت .

وروی هشام بن سالم فی الصحیح والشیخان فی القوی کالصحیح لا یرال المؤمن فی (اد) من فسحة ای سعة فی دینه ای لا یرج من الدین ویمکن ان یوقه الله تعالی للتوبة قاتل المؤمن متعمداً لا یماته او مطلقاً غالباً و هذا احد الوجوه فی تأویل قوله تعالی فجزائه جهنم خالداً فیها (۲) .

(۱) اورده والذین بعده فی الکافی باب القتل خبر ۱۲ - ۵ - ۷ - من کتاب الدیات

و اورد الثانی فی عقاب الاعمال باب عقاب من شرک فی دم امری مسلم اورضی به خبر ۲

(۲) النساء - ۹۳

وروى حماد بن عثمان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : يجرى يوم القيامة رجل إلى رجل حتى يقطعن بالدم والناس في الحساب ، فيقول : يا عبد الله مالي ذلك ؟ فيقول : أعت على يوم كذا وكذا بكلمة فقتلت .

وفي رواية العلاء ، عن الثعالبي قال : لو أن رجلاً ضرب رجلاً سوطاً لضربه الله سوطاً من النار .

وروى جميل ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لعن رسول الله صلى الله عليه وآله من أحدث بالمدينة حدثاً ، أو آوى محدثاً ، قلت : وما ذلك المحدث ؟ قال : القتل .

وروى ابن أبي عمير ، عن غير واحد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : من أعان على مؤمن بشطر كلمة جاء يوم القيامة وبين عينيه مكتوب آيس من رحمة الله .

وروى إبان عن أبي إسحاق إبراهيم الصيقل قال : قال لي أبو عبد الله عليه السلام وجد

﴿ وروى حماد بن عثمان ﴾ في الصحيح ، ويدل على أن السبب للقتل وإن كان بعيداً في حكم القاتل وسبجى .

﴿ وفي رواية العلاء ﴾ في الصحيح ﴿ عن الثعالبي ﴾ أبي حمزة ﴿ لضربه الله سوطاً من النار ﴾ وتأخذه النار ولا تنطفئ إلا أن يرحمه الله أو يشفع .

﴿ وروى جميل ﴾ في الصحيح كالكليني (١) ﴿ أو آوى محدثاً ﴾ أي أخفى القاتل في منزله أو صار القاتل دخیلاً له فأداه كما هو الشايخ عند العرب سيما الأعراب

﴿ وروى ابن أبي عمير ﴾ في الصحيح ﴿ عن غير واحد ﴾ ولا يضار سألهم سيما مثل هذا الإرسال ، ورواه الكليني في الحسن كالصحيح (٢) ﴿ من أعان ظالماً

على ﴿ ظلم ﴿ مؤمن ﴾ أوقته ﴿ بشطر كلمة ﴾ أي ببعضها بحيث يصير سبباً لظلم الظالم أو للمبالغة (أو) وإن قال غيره أيضاً وإن كان الفأ .

﴿ وروى إبان ﴾ في الموثق كالصحيح كالكليني (٣) ﴿ عن أبي إسحاق إبراهيم

(١) الكافي باب آخر منه (بعد باب القتل) خبر ٤ من كتاب الديات

(٢) عقاب الأعمال باب من أعان على قتل مؤمن بشطر كلمة خبر ١ .

(٣) الكافي باب آخر منه (بعد باب القتل) خبر ٤ من كتاب الديات .

في ذوابة سيف رسول الله ﷺ صحيفة فإذا فيها مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم أن اعنى الناس على الله يوم القيامة من قتل غير قاتله ، وضرب غير ضاربه ، ومن تولى غير مواليه فهو كافر بما أنزل الله على محمد ﷺ ومن أحدث حدثاً أو آوى محدثاً لم يقبل الله تعالى منه يوم القيامة صرفاً ولا عدلاً قال : ثم قال اندرى ما يعنى بقوله (من تولى غير مواليه) ؟ قلت : ما يعنى به ؟ قال : يعنى اهل الدين (البيت - خ ل) (والصرف التوبة في قول ابي جعفر عليه السلام) والعدل الفداء في قول ابي عبد الله عليه السلام).

الصيقل مجهول ولا يضر وفي ذوابة سيف رسول الله ﷺ وذوابة المز والشرف وكل شئ اعلاه ، والجلدة المعلقة على آخرة الرجل والظاهر ان المراد به الجراب الصغير المعلق على سير السيف و بالفارسية (كيسه كمر) و تعليق هذه الكلمات على السيف للتعليم لمن علق سيفاً فليعلم انه لا يجوز سله الا في المواضع التي امرها الله تعالى (ان اعنا الناس) اي اظلمهم و اشقاهم ، يقال : عتاعوا استكبر و جاوز الحد (من قتل غير قاتله) من اراد قتله تجوزاً (و ضرب غير ضاربه) اي من يريد ضربه او قصاصاً (ومن تولى غير مواليه) اي اتم بمن لم يجعله الله امامه (فهو كافر) خبر لمن في (من تولى) او يكون متفرعاً على الجميع مباينة يعنى اهل الدين وهم الائمة الهداة وفي بعض النسخ اهل البيت (والصرف التوبة) الظاهر انه كلام ابراهيم ، ويحتمل ان يكون كلام ابا ن (والعدل الفداء) اي ليس كالدينا بان ينفع التوبة او يقبل الفداء (او) وان تاب في الدنيا وكفر كفارة الجمع لا يقبلان منه يوم القيمة ما لم ير من الوارث بتسليم النفس او الدية او مبالغة .

وروى الكليني في الصحيح ، عن كليب الاسدي (وهو ممدوح) عن ابي عبد الله عليه السلام قال : وجد في ذوابة سيف رسول الله ﷺ صحيفة مكتوب فيها : لعنة الله والملائكة على من أحدث حدثاً أو آوى محدثاً ومن ادعى الى غير ابيه فهو كافر بما أنزل الله عز وجل ومن ادعى الى غير مواليه فعليه لعنة الله (١)

(١) اورده والثلاثة التي بعده في الكافي باب آخر منه (بعد باب القتل) خبر ٧-٢-١-٣ من كتاب الديات .

و روى عن حنان بن سدير عن ابي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل (انه من قتل نفساً بغير نفسٍ افساد في الارض فكأنما قتل الناس جميعاً) قال هو واد في جهنم لو قتل الناس جميعاً كان فيه ولو قتل نفساً واحدة كان فيه .

وفي الحسن كالصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : ان اعنى الناس على الله عز وجل من قتل غير قاتله ومن ضرب من لم يضربه . وفي القوي كالصحيح ، عن مثنى عن ابي عبد الله عليه السلام قال : وجد في قائم سيف رسول الله ﷺ صحيفة ، ان اعنى الناس على الله عز وجل القاتل غير قاتله والضارب غير ضاربه ومن ادعى لغير ابيه فهو كافر بما انزل الله عز وجل على محمد ﷺ ومن احدث حدثاً او آوى محدثاً لم يقبل الله عز وجل منه يوم القيمة صرفاً ولا عدلاً .

وفي القوي عن الوشاء قال : سمعت الرضا عليه السلام يقول : قال رسول الله ﷺ لمن الله من قتل غير قاتله او ضرب غير ضاربه وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لمن الله من احدث حدثاً او آوى محدثاً قلت : وما المحدث ؟ قال : من قتل . وروى عن حنان بن سدير رضي الله عنه في الموثق رضي الله عنه (من قتل نفساً بغير نفس) بان يقتله قصاصاً (او افساد في الارض) اي بغير فساد فيها كالمشركين وقطاع الطريق فانهم مفسدون ويجب قتلهم (فكأنما قتل الناس جميعاً) لانهن القتل فكل من يقتل نفساً بغيره شركة فيه ، ولو قتل آخر ضوعف عليه العذاب .

كما رواه الكليني في الحسن كالصحيح ، عن حمزان قال : قلت لابي جعفر عليه السلام قول الله عز وجل (من اجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل انه من قتل نفساً بغير نفس افساد في الارض فكأنما قتل الناس جميعاً) قال : قلت : وكيف فكأنما قتل الناس جميعاً والما قتل واحدا ؟ قال يوضع في موضع من جهنم اليه ينتهي شدة عذاب اهلها لو قتل الناس جميعاً كان اما يدخل ذلك المكان قلت : فانه قتل آخر ؟ قال : يضاعف عليه (۱) .

وروى انه يوضع في موضع من جهنم اليه ينتهي شدة عذاب اهلها لو قتل الناس جميعاً لكان انما يدخل ذلك المكان ، قيل : فانه قتل آخر ؟ قال : يضاعف عليه .
وروى العلاء ، عن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : مَنْ قَتَلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ ، قال : وقال لو كُنْتُ اَنَا لَتَرَكْتُ الْمَالَ وَلَمْ أَقَاتِلْ .

وفي الصحيح عن محمد بن مسلم قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن قول الله عز وجل (مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا) قال : له في النار مقعد لو قتل الناس جميعاً لم يزد على ذلك المقعد .

وروى العلاء في الصحيح عن محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : مَنْ قَتَلَ دُونَ مَالِهِ فِي الدَّفْعِ عَنْهُمْ ظَنَ السَّلَامَةِ فَهُوَ شَهِيدٌ اى يشبه الله تعالى بفضله ثواب الشهداء عوضاً عن قتله ظلماً ولكن ترك القتال افضل سيما مع الشك في السلامة .

وروى الكليني والشيخ في الصحيح ، عن عبد الله بن سنان ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : مَنْ قَتَلَ دُونَ مَظْلَمَتِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ (١) .

وفي الصحيح ، عن ابي مريم ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : مَنْ قَتَلَ دُونَ مَظْلَمَتِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ ثُمَّ قَالَ : يَا بَا مَرِيْمُ هَلْ تَدْرِي مَا دُونَ مَظْلَمَتِهِ ؟ فَقُلْتُ : جَعَلْتُ فِدَاكَ : الرَّجُلُ يَقْتُلُ دُونَ أَهْلِهِ وَدُونَ مَالِهِ وَاشْبَاهَ ذَلِكَ فَقَالَ : يَا بَا مَرِيْمُ إِنَّ مِنَ الْفَقْهِ عَرَفَانَ الْحَقِّ .

يمكن ان يكون ذلك تحسيناً له في الفهم او المراد انه يجب ان يعلم انه متى يجب القتال ومتى يكون شهيداً فلو علم او ظن ان السارق قوى ولا يطلب غير المال فلا يحسن القتال حينئذ .

(١) اورده والثلة التي بعده في الكافي باب من قتل دون مظلمته خبر ١ (الى ٢) من كتاب الجهاد .

وفي الحسن كالصحيح عن الحسين بن ابي العلاء قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقاتل دون ماله ؟ فقال : قال رسول الله ﷺ : مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الشَّهِيدِ ، قلت : أَيُقَاتِلُ أَفْضَلَ أَوْ لَمْ يُقَاتِلْ ؟ فقال اما نالو كنت لم اقاتل وتركته .

وفي الصحيح عن اربعة بن حبيب الاسدي عن رجل عن علي بن الحسين عليهما السلام قال : مَنْ اعْتَدَى عَلَيْهِ فِي صَدَقَةِ مَالِهِ فَقَاتِلْ فَهُوَ شَهِيدٌ - اى مع ظن السلامة .

وفي القوي كالصحيح ، عن الحلبي ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال امير المؤمنين عليه السلام : اذا دخل عليك اللص المحارب فاقتله فما اصابك قدمه في عنق (۱) .

و في القوي عن انس (اوهيتم) بن براء قال : قلت لابي جعفر عليه السلام : اللص يدخل في بيتي يريد نفسي ومالي ؟ قال : اقتل فاشهد الله و مَنْ سَمِعَ ان دَمَهُ فِي عُنْقِي .

وفي القوي عن السكوني قال : قال امير المؤمنين عليه السلام : ان الله عز وجل لم يمتك الرجل يدخل عليه اللص في بيته فلا يحارب .

وقال : ان امير المؤمنين عليه السلام اتاه رجل فقال : يا امير المؤمنين ان لصاً دخل على امرأتى فسرق حليها فقال امير المؤمنين عليه السلام : اما انه لو دخل على ابن صفة لمارضى بذلك حتى يعمه (او يعممه) بالسيف - والظاهر ان ابن صفة هو الزبير بن العوام .

وفي القوي كالصحيح عن الرضا عليه السلام عن الرجل يكون في السفر ومعه جارية له فيجىء قوم يريدون اخذ جاريته أيمنع جاريته من ان تؤخذ وان خاف على نفسه القتل

(۱) اورده والثلاثة التي بعده في الكافي باب الرجل يدفع عن نفسه اللص خبر ۴ -

۱ - ۲ - ۳ من كتاب الجهاد واورد الثاني ايضاً باب قتل اللص خبر ۵ وله ذيل طويل

وروى ابن ابي عمير ، عن محسن بن احمد ، عن عيسى الضعيف قال : قلت
لابي عبدالله عليه السلام : رجل قتل رجلاً ما توبته ؟ فقال : يمكن من نفسه ، قلت :

قال : نعم ، قلت : وكذلك ان كانت معه امرأته ؟ قال نعم و كذلك الام والبنات
وابنة العم والقراة بمنهه وان خاف على نفسه القتل ؟ قال : نعم قلت وكذلك المال
يريدون اخذه في سفر فيمنعه وان خاف القتل ؟ فقال : نعم (١) .

وفي الحسن كالصحيح ، عن البرزطي ، عن بعض اصحابنا عن ابي عبدالله عليه السلام
انه قال : اذا قدرت على اللص فابدره وانا شريكك في دمه (٢) .

وفي الموثق ، عن ابي بصير قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن الرجل يقاتل عن
ماله ؟ فقال : ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : من قتل دون ماله فهو بمنزلة
شهيد قتل له : أفى قاتل افضل ؟ فقال : ان لم يقاتل فلا بأس اما انالو كنت لتر كنه
ولم اقاتل .

وفي القوى كالصحيح . عن احمد بن اسحاق انه كتب الى ابي محمد عليه السلام يسأله عن
الصعاليك فكتب اليه : اقتلهم والظاهر ان المراد منهم السراق الذين يجيئون بمنوان
السؤال فان ظفروا على شيء اخذوه .

وفي الصحيح ، عن احمد البرقي انه كتب اليه يسأله عن الاكراد فكتب اليه :
لاتنبهوهم الا بحد السيف .

وروى ابن ابي عمير في الصحيح والشيخان في الحسن كالصحيح (٣)
عن محسن بن احمد وفيهما (عن حسين بن احمد) المنقري عن عيسى الضعيف

(١) الكافي باب من قتل دون مظلمته خبر ٥ من كتاب الجهاد

(٢) اورده و الثلاثة التي بعده في الكافي باب قتل اللص خبر ١ (الى) ٢ من
كتاب الديات .

(٣) الكافي باب في القاتل يريد التوبة خبر ١ من كتاب الديات و التهذيب باب
القضايا في الديات والقصاص خبر ٣٢

يخاف ان يقتلوه ؟ قال : فليعطهم الدية ، قلت : يخاف ان يعلموا بذلك ؟ قال : فليتزوّج اليهم امرأة ، قلت : يخاف ان تطلعهم على ذلك ؟ قال : فلينظر الى الدية فيجعلها صرراً ثم لينظر مواقيت الصلاة فليلقها في دارهم .

كما في باب وفي (الضرب) كما في الرجال ورواه الكليني مرة اخرى (عن عيسى الضعيف (١) .

والظاهر انه كان ضعيف البصر فيطلقان عليه وهما مجهولان ويدل على جواز اعطاء الدية عوضاً عن القصاص ، والمشهور بين الاصحاب ، وفي الروايات ان الخيار الى ورثة المجنى عليه .

وروى الشيخان في الحسن كالصحيح ، عن ابن ابي عمير ، عن هشام بن سالم وابن بكير وغير واحد قالوا كان علي بن الحسين عليهما السلام في الطواف فنظر الى ناحية المسجد الى جماعة فقال : ما هذه الجماعة ؟ فقالوا : هذا محمد بن شهاب الزهري اختلط عقله فليس يتكلم فأخرجه اهله لعله اذا رأى الناس ان يتكلم فلما قضى علي بن الحسين عليه السلام طوافه خرج حتى دنا منه فلما رآه ، محمد بن شهاب عرفه فقال له علي بن الحسين عليه السلام مالك ؟ فقال : وليت ولاية فأصبت دماً قتل رجلاً فدخلني ما ترى فقال له علي بن الحسين عليه السلام لآنا عليك من بأسك من رحمة الله اشدّ خوفاً مني عليك مما آيت ثم قال له : اعطهم الدية قال : قد فعلت فابوا قال : فاجعلها صرراً ثم انظر مواقيت الصلوة فآلقها في دارهم .

وفي القوي عن الزهري قال : كنت عاملاً لبني امية فقتلت رجلاً فسألت علي

(١) اورده والذي بعده في الكافي باب في القاتل يريد التوبة خبر ٣ - ٢ واورد

الاول في التهذيب باب القضايا في الديات والقصاص خبر ٣٣ من كتاب الدييات واورد الاول ايضاً مرة اخرى في الكافي باب ان من قتل مؤمناً على دينه فليست له توبة خبر ٢ .

وروى الحسن بن محبوب ، عن ابي ولاد العنّاط قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : من قتل نفسه متعمداً فهو في نار جهنم خالداً فيها .

وروى الحسن بن محبوب ، عن عبد الله بن سنان ، وابن بكير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سئل عن المؤمن يقتل المؤمن متعمداً له توبة ؟ فقال : ان كان قتله لا يمانه فلا توبه له ، وان كان قتله لغضب او لسبب شئ من امر الدنيا فإن توبته ان يقاد منه ، وان لم يكن علم به أحد أطلق الى اولياء المقتول فأقرّ عندهم بقتل صاحبهم فإن عفوا عنه فلم يقتلوه أعطاهم

بن الحسين عليه السلام بعد ذلك كيف اصنع به ؟ فقال : الدية اعرضها على قومه قال فعرضت فأبوا وجهدت فأبوا فاخبرت على بن الحسين عليه السلام فقال : اذهب معك بنفرك من قومك فاشهد عليهم قال : ففعلت فأبوا فشهدوا عليهم (اى بعدم اخذهم حقهم) فرجعت الى على بن الحسين عليه السلام فاخبرته قال : فخذ الدية فصرّها متفرقة ثم ائت الباب فى وقت الظهر والفجر فالتفتها فى الدار فمن اخذ شيئاً فهو يحسب لك فى الدية فان وقت الظهر والفجر ساعة يخرج فيها اهل الدار ، قال الزهرى ففعلت ذلك ولولا على بن الحسين عليه السلام لهلكت قال : وحدثني بعض اصحابنا ان الزهرى كان ضرب رجلاً كان به قروح فمات من ضربه .

فخبر الزهرى يمكن ان يكونوا لا يجترئون على القصاص منه و كان سلم نفسه له ، ويمكن حمل خبر عيسى على ان المقتول كان من النواصب كما سيجىء .
وروى الحسن بن محبوب ﴿ فى الصحيح ﴾ كالشيخين و يدل على ان عقاب قتل نفسه كقتل غيره لعموم الآية .

وروى الحسن بن محبوب ﴿ فى الصحيح ﴾ والموتق كالشيخين (١) عن عبد الله بن سنان (الى قوله) فلا توبه له ﴿ لانه حينئذ كافر ولا يقبل توبة المرتد اذا كان

(١) اورده والذي بعده فى الكافى باب ان من قتل مؤمناً على دينه فليست له توبة

خبر ٣-٢ و التهذيب باب القضايا فى الديات والقصاص خبر ٣٩ - ٣١ من كتاب الديات

الدية واعتق لسة ، وصام شهرين متتابعين وأطعم ستين مسكيناً توبة الى الله عز وجل .

وروى ابن ابي عمير ، عن سعيد الازرق عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يقتل رجلاً مؤمناً ؟ قال : يقال له : ميت أى ميتة شئت ، إن شئت يهودياً ، وإن شئت نصرانياً ، وإن شئت مجوسياً .

وروى جابر عن ابي جعفر عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : أول ما يحكم الله عز وجل فيه يوم القيامة الدماء ، فيوقف أبنا آدم عليه السلام فيفصل بينهما الذين يلوئهما من اصحاب الدماء حتى لا يبقى منهم أحد من الناس بعد ذلك حتى يأتي المقتول بقاتله فيشخب دمه في وجهه فيقول : أنت قتلتني فلا يستطيع ان يكتم الله حديثاً .

عن فطرة (او) الاعم بمبالغة او لا ينفع القصاص والكفارة حينئذ ، بل لا بد من الرجوع أو لأعن الكفر ثم الكفارة والتسليم وجوباً على الظاهر وروياً أيضاً في الصحيح ، عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل قتل مؤمناً وهو يعلم انه مؤمن من غير انه حملته القضب على قتله هل له توبة ان (او اذا) اراد ذلك او لا توبة له ؟ فقال : يقاد به وان لم يعلم به اطلق الى اوليائه فأعلمهم انه قتله فإن عفوا عنه اعطاهم الدية واعتق رقبة وصام شهرين متتابعين وتصدق على ستين مسكيناً .

﴿ وروى ابن ابي عمير ﴾ في الصحيح كالشيخ والكليني في الحسن كالصحيح (١) ﴿ عن سعيد الازرق ﴾ وهو مجهول ﴿ ان شئت يهودياً ﴾ يحمل على انه قتله لا يمانه او للمبالغة كما في الآيات .

﴿ وروى جابر ﴾ في القوي كالكليني (٢) ﴿ أول ما يحكم الله فيه ﴾ لشدة شناعته ولكونه من اعظم حقوق الناس ،

(١) الكافي باب القتل خبر ٩ و التهذيب باب القضايا في الديات و القصاص

خبر ٣٧ .

(٢) اورده والذين بعده في الكافي باب القتل خبر ٢-٣-١٠

وروى حماد عن الحلبي ، عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل قتل رجلاً مملوكاً كما
متعمداً قال : يفرم قيمته ويضرب ضرباً شديداً ، وقال في رجل قتل مملوكاً قال :

و روى الكليني في القوي عن ابي جعفر عليه السلام قال : ما من نفس تقتل برّة
ولا فاجرة الا وهى تحشر يوم القيمة متعلقة بقاتله بيده اليمنى و رأسه بيده اليسرى
و ادواجه تشخب دماً فيقول يارب سل هذا فيم قتلنى فان كان قتله في طاعة الله
اثيب القاتل الجنة و اذهب بالمقتول الى النار و ان قال في طاعة فلان قيل له :
اقتله كما قتلك ثم يفعل الله عز وجل فيهما بعد بمشيئته .

وفي الصحيح عن محمد بن مسلم ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : ان الرجل ليأتى
يوم القيمة ومعه قدر محجمة من دم فيقول : و الله ما قتلت ولا شركت في دم قال
بلى ذكرت عبيد فلاناً فترقى ذلك حتى قتل فاصابك من دمه ؟

وفي الصحيح ، عن سليمان بن خالد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ادعى الله
عز وجل الى موسى بن عمران عليه السلام يا موسى قل للملاء من بنى اسرائيل اياكم
و قتل النفس الحرام بغير حق فان من قتل منكم نفساً في الدنيا قتله في النار مائة
الف قتلة مثل قتلة صاحبه (١) .

وفي القوي ، عن عبد الرحمن بن اسلم عن ابيه قال : قال ابو جعفر عليه السلام من قتل
مؤمناً متعمداً اثبت الله على قاتله جميع الذنوب و يرى المقتول منها وذلك قول الله
عز وجل اِنِّي اُرِيدُ اَنْ تَبُوْءَ يٰ اٰمِي و اثمك فتكون من اصحاب النار (٢) .

﴿ وروى حماد ﴾ في الصحيح كالشيخ والشيخان في الحسن كالصحيح (٣)
﴿ عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل ﴾ حر ﴿ قتل رجلاً مملوكاً كما قال يفرم قيمته ﴾
ولا تنقص بين الحر و العبد ولا يقتل الحر بالعبد و يقتل العبد بالحر كما سيبيء
﴿ ويضرب ضرباً شديداً ﴾ بحسب رأى الحاكم و يجب عليه الكفارة ولم يذكر اكتفاء

(١-٢) عقاب الاعمال باب عقاب من قتل نفساً متعمداً خبر ٨-٩

(٣) الكافي باب الرجل الحر يقتل مملوك غيره الخ خبر ٣ و التهذيب باب

القوديين الرجال والنساء الخ ذيل خبر ٢٥.

يعتق رقبة ، ويصوم شهرين متتابعين ، ويطعم ستين مسكيناً ، ثم التوبة بعد ذلك .

بما سيأتى ﴿وقال فى رجل قتل مملوكه﴾ يضرب ضرباً شديداً لغصوم ما تقدم ﴿قال يعتق رقبة﴾ كفارة قتل العمد الثلاثة ﴿ثم التوبة بعد ذلك﴾ أى لا يكفى الكفارة عنها الآن يكون نادماً على فعله و كفر ويكون عازماً على أن لا يفعل ذلك فحينئذ لا يعذبه الله تعالى بعد ذلك ، والمراد بالبعدية ما ذكرناه لأنها تجب بعدها لأن وجوب التوبة فوري .

وروى الشيخان فى الصحيح عن أبى أيوب عن حمران (و سقط من قلم الشيخ (١) لوجوده فى الكافى و عدم رواية أبى أيوب عن أبى جعفر عليه السلام) فى الرجل يقتل مملوكه قال : يعتق رقبة ويصوم شهرين متتابعين و يتوب الى الله عز وجل (٢) .

وفى الصحيح عن أبى عبد الله عليه السلام قال : من قتل عبده متعمداً فعليه أن يعتق رقبة وأن يطعم ستين مسكيناً ويصوم شهرين متتابعين .
وروى الشيخ فى الصحيح ، عن أبى أيوب الخزاز قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل ضرب مملوكاً له فمات من ضربه قال : يعتق رقبة ويظهره الخطأ شبه العمد ولم يقصد بالضرب القتل .

وروى فى الموثق كالصحيح ، عن سماعة بسندين . عن أبى عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل قتل مملوكاً له قال : يعتق رقبة ويصوم شهرين متتابعين و يتوب الى الله والظاهر أن عدم ذكر الإطعام كان للظهور أو من سهو الرواة .
وفى القوى كالصحيح ، عن الفتح بن يزيد الجرجاني عن أبى الحسن عليه السلام فى رجل قتل مملوكه أو مملوكه كته قال : أن كان المملوك له أذى وجب الآن يكون

(١) فى النسخة التى عندنا من التهذيب لفظة (عن حمران) موجودة أيضاً .

(٢) أورده و الثلاثة التى بعده فى التهذيب باب قتل السيد عبده الخ خبر ١-٢-١٠

- ٣ وأورد غير الثالث فى الكافى باب الرجل الحر يقتل مملوكه الخ خبر ٢ - ٥ - ٦

وروى عثمان بن عيسى ، وزرعة ، عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سأله عن قتل مؤمناً متعمداً هل له التوبة ؟ فقال : لا حتى يؤدي دية الى اهله ، ويعتق رقبة ، ويصوم شهرين متتابعين ، ويستغفر الله عز وجل ، ويتوب اليه ويتضرع فأني ارجو أن يتاب عليه اذا هو فعل ذلك ، قلت : جعلت فداك فان لم يكن له مال يؤدي دية ؟ قال : يسأل المسلمين حتى يؤدي دية الى اهله .

معروفاً بقتل الممالك فيقتل به (١) ،
وعن مسمع ، عن أبي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام رفع اليه رجل عذب عنده حتى مات فضربه مائة كالأرجس سنة وأغرمه قيمة العبد فتصدق بها عنه (٢) .
وفي القوي كالصحيح ، عن يونس عنهم عليهم السلام قال سئل عن رجل قتل مملوكه قال : ان كان غير معروف بالقتل ضرب ضرباً شديداً و اخذ منه قيمة العبد و يدفع الى بيت مال المسلمين و ان كان متعوداً للقتل قتل به -
وسيجيء ايضاً :

﴿وروى عثمان بن عيسى و زرعة﴾ كلاهما في الموثق كالصحيح و الشيخ في الموثق (٣) ﴿عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام﴾ وروى الشيخ في الموثق كالصحيح عن اسماعيل الجعفي قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام الرجل يقتل الرجل متعمداً قال عليه ثلاث كفارات يعتق رقبة ويصوم شهرين متتابعين ويطعم ستين مسكينا وقال أفتى علي بن الحسين عليهما السلام بمثل ذلك ، (٤) ورواه ايضا في القوي عن اسماعيل الجعفي مثله .

(١) الكافي باب الرجل يقتل مملوكه الخ خبره و التهذيب باب القود بين الرجال

والنساء خبر ٥٢

(٢) اورده و الذي بعده في التهذيب باب قتل السيد جده الخ خبر ٥-٨ والكافي باب

الرجل يقتل مملوكه الخ خبر ٧ - ٨

(٣-٢) التهذيب باب القضايا في الديات والقصاص خبر ٣٥-٢٩

وفى الصحيح ، عن عبدالله بن سنان قال : قال ابو عبدالله عليه السلام : كفارة الدم اذا قتل الرجل مؤمناً متعمداً فعليه ان يمكن نفسه من اوليائه فان قتلوه ففدأدى ما عليه اذا كان نادماً على ما كان منه عازماً على ترك العود وان عفى عنه فعليه ان يعتق رقبة ويصوم شهرين متتابعين ويصوم ستين مسكينا وأن يندم على ما كان منه ويعزم على ترك العود ويستغفر الله ابدأ ما بقى ، واذا قتل خطأ أدى دية الى اوليائه ثم اعتق رقبة فان لم يجد صام شهرين متتابعين فان لم يستطع اطعم ستين مسكينا مدأماً وكذلك اذا وهبت له دية المقتول فالكفارة عليه فيما بينه وبين ربه لازمة (١) .

وفى الصحيح ، عن ابن سنان ، عن ابي عبدالله عليه السلام انه سئل عن رجل مؤمن قتل مؤمناً وهو يعلم انه مؤمن غير انه حملته الغضب على انه قتله هل له من توبة ان اراد ذلك او لا توبة له ؟ قال : يقاديه فان لم يعلم اطلق الى اوليائه فأعلمهم انه قتله فان عفى عنه اعطاهم الدية واعتق رقبة وصام شهرين متتابعين وتصدق على ستين مسكينا (٢) .

وفى الموثق عن معلى و ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام انهما سمعا يقول : من قتل عبده متعمداً فعليه ان يعتق رقبة او يصوم شهرين متتابعين او يطعم ستين مسكينا (٣) و يحمل على نعد الضرب بما لا يقتل غالباً فأدى الى القتل والتخيير على الترتيب كما تقدم .

وفى القوى ، كالصحيح ، عن ابي بكر الحضرمي قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام رجل قتل رجلاً متعمداً قال : جزائه جهنم قال : قلت : هل له من توبة ؟ قال : نعم يصوم شهرين متتابعين ويطعم ستين مسكيناً ويعتق رقبة ويؤدى دية قال قلت

(١) التهذيب باب الكفارات خبر ١٢ من كتاب الايمان والنذور الكفارات

(٢) الكافي باب ان من قتل مؤمناً على دينه الخ خبر ٣

(٣) اورده والذي بعده التهذيب باب الكفارات خبر ١٨ - ١٩ من كتاب الايمان والنذور

لا يقبلون منه الدية قال : يتزوج اليهم ثم يجعلها صلة يصلهم بها قال : قلت لا يقبلون منه ولا يزوجه قال : يصرها صرراً ثم يرمى بها في دارهم .

وفي الحسن عن ابي اسامة ، عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل قتل رجلاً متعمداً وهو يعرف انه مؤمن غير انه حمله الغضب على انه قتله هل له من توبة ؟ وما توبته ؟ ان اراد أن يتوب او لا توبة له ؟ قال : يقاد منه فان لم يعلم به انطلق الى اوليائه فأعلمهم بانه قتله فان عفو اعنه اعطاهم الدية واعتق نسمة وصام شهرين متتابعين وتصدق على ستين مسكيناً (١) .

و في الصحيح ، عن علي و ابي المعز عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يقتل العبد خطأ قال عليه عتق رقبة و صيام شهرين متتابعين و صدقة على ستين مسكيناً قال : فان لم يقدر على الرقبة كان عليه الصيام ، فان لم يستطع الصيام فعليه الصدقة (٢) والظاهر ان الواو هنا للترتيب لبيان عليه السلام ، ويمكن حمل الجمع على الاستحباب و الاول اظهر ،

و في الحسن عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يقتل عبده متعمداً اى شىء عليه من الكفارة ؟ قال : عتق رقبة و صيام شهرين و صدقة على ستين مسكيناً (٣) .

و في القوي عن جابر عن ابي جعفر عليه السلام في الرجل يقتل ابنه او عبده قال : لا يقتل به ولكن يضرب ضرباً شديداً و ينفي عن مسقط رأسه .

و في الصحيح والكليني في الحسن كالصحيح عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في امرأة قطعت ثدي وليدها انها حرة ولا سبيل

(٢-١) التهذيب باب القضايا في الديات والقصاص خبر ٣٠-٣٢

(٣) اورده و اللذين بعده في التهذيب باب قتل السيد عبده و الوالد ولده خبر

وروى القاسم بن محمد الجوهري ، عن كليب الاسدي قال : سألت
أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقتل في شهر حرام (رمضان - خ ل) ماديته ؟ فقال :
دية وثلاث .

وروى محمد بن أبي عمير ، عن منصور بن يونس ، عن أبي حمزة عن أحدهما
عليهما السلام قال : أتى رسول الله ﷺ فقيل : يا رسول الله قتيل في جهينة ، فقام رسول الله
ﷺ حتى انتهى إلى مسجدهم وتسامع به الناس فأثروا ، فقال ﷺ : من قتل

لمولاتها عليها دفنى فيمن نكل مملوكه فهو حر لا سبيل له عليه سائبة يذهب فيتوالى
من أحب فاذا ضمن جريرته فهو يرثه .

وروى القسم بن محمد الجوهري عن كليب الاسدي ﴿ وروى الكليني
في الحسن كالصحيح عن كليب الاسدي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل
يقتل في الشهر الحرام ماديته ؟ قال دية وثلاث (١) .

وروى الشيخ في الحسن كالصحيح عن كليب بن معوية قال : سمعت أبا عبد الله
عليه السلام يقول : من قتل في شهر حرام فعليه دية وثلاث (٢) وتقدم أن الأشهر الحرم
رجب وذو القعدة وذو الحجة ومحرم وسيجيء أن القتل في الحرم كذلك .

وروى محمد بن أبي عمير عن منصور بن يونس ﴿ في الموثق كالصحيح
كالشيخين (٣) ﴿ بين ظهر إلى المسلمين ﴿ أي وسطهم وسيجيء حكم ديته ﴿ ورضوا
به ﴿ أي (أرضوا به) اذبيان لقتل الجميع كأن من رضى بقتله فهو كالقاتل كما
قال تعالى : فَلَمْ تَقْتُلُوا النَّبِيَّ اللَّهَ مُخَاطَبًا لِلْيَهُودِ الَّذِينَ كَانُوا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ
مع انهم لم يقتلوا و لكن لما كانوا اراضين بفعل السابقين فكأنهم كانوا قاتلين

(١) الكافي باب الدية في قتل العمد والمخاطبة ٧

(٢) التهذيب باب القاتل في الشهر الحرام خبر ١

(٣) أورده والذين بعده في الكافي باب القتل خبر ٨-١١

ذا ؟ قالوا : یا رسول اللہ ما ندري ، قال : قتل من المسلمين من ظهراى (۱)
المسلمين لا يدري من قتله ؟ والذي بعثنى بالحق لو ان اهل السماء و اهل الارض
اجتمعوا فشرکوا فى دم امرىء مسلم ورضوا به لكتبهم الله عزوجل على مناخرهم
فى النار ۔ او قال على وجوههم ۔

وسال سماعة ابا عبد الله عليه السلام عن قول الله عزوجل : (ومن يقتل مؤمناً متعمداً
فجزاؤه جهنم) قال : من قتل مؤمناً على دينه فذاك المتعمد الذى قال الله عزوجل
فى كتابه : و أعدله عذاباً عظيماً ، قلت : فالرجل يقع بينه وبين الرجل شىء فيضربه
بسيفه فيقتله ، قال : ليس ذاك المتعمد الذى قال الله عزوجل ۔

وروى حماد بن عيسى ، عن ابى السفاج عن ابي عبد الله عليه السلام فى قول الله
عزوجل : (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم) قال : ان جازاه ۔

ومن هذا الباب فى القرآن كثير.

وروى الكليني فى القوى كالصحيح ، عن عبد الله بن سنان عن رجل عن ابى
عبد الله عليه السلام قال : لا يدخل الجنة سافك الدم ولا شارب الخمر ولا مشاء بنميم
﴿ لا كتبهم الله ﴾ اى القاهم مقلوباً مقدماً ناسهم وعبر عنه بالمنخر لان الانف اشرف
الاعضاء والذلة فيه اكثر ولهذا يستحب الارغام والترديد من الراوى **﴿ وسال سماعة ﴾**
فى الموثق كالصحيح كالشيخين (۲) ويدل على كفر اهل الخلاف جميعاً كالاخبار
السابقة فانهم يستحلون قتل الشيعة لدينهم الحق مع رضاهم بقتلهم مع كفرهم الواقى
﴿ وروى حماد بن عيسى ﴾ فى الصحيح كالشيخ (۳) **﴿ عن ابى السفاج ﴾** ابراهيم
او اسحاق بن عبد الله و كلاهما مجهولان ولا يضر **﴿ قال ان جازاه ﴾** اى جزاءه جهنم

(۱) وهو بين ظهر بهم وظهر انبهم (بفتح النون) وبين اظهرهم اى وسطهم وفى معظمهم (القاموس)

(۲ - ۳) التهذيب باب القضايا فى الدیات والقصاص خبر ۳۶-۳۸ واورد الاول

فى الكافى باب ان من قتل مؤمناً على دينة الخ خبر ۱

وفى رواية ابراهيم بن ابي البلاد ، عن ذكره عن ابي عبد الله عليه السلام قال :
 كانت في زمن أمير المؤمنين عليه السلام امرأة صدق يقال لها أم فتان ، فأتاها رجل من اصحاب
 علي عليه السلام عليها فوافقها مهتمة فقال لها : مالي اراك مهتمة ؟ قالت : مولاة لي
 دفنتها فنبذتها الارض مرتين ، قال فدخلت علي أمير المؤمنين عليه السلام فأخبرته فقال : ان
 الارض لتقبل اليهودي والنصراني فمالها الا ان تكون تعذب بمذاب الله عز وجل
 ثم قال : اما لله لو أخذت تربة من قبر رجل مسلم فألقى على قبرها لقرت ، قال :
 فأبيت أم فتان فأخبرتها فأخذت تربة من قبر رجل مسلم فألقى على قبرها فقرت
 فسألت عنها ما كانت تفعل فقالوا : كانت شديدة الحب للرجال لا تزال قدولدت
 وألقت ولدها في التنور .

وروى علي بن الحكم ، عن الفضيل بن سعدان عن ابي عبد الله عليه السلام قال : كانت

من جهة الاستحقاق لولم يتفضل الله عليه بعفوه او بشقاعة الشافعين وهذا احد التأويلات
 للآية والتأويل الآخر ، ان المراد بالخلود المكث الطويل وفى بالى اتى رأيت
 منصوفاً عن الائمة المعصومين وذكر التأويلات الثلاث عامة المفسرين سوى الوعيدية
 من المعتزلة والخوارج فانهم على ظاهرها ، والاخبار المتواترة والآيات حجتان عليهم
 ولكن لا ينفع الشمس للاكمة والكل لتركهم متابعة من جعلهم الله مع القرآن .

وفى رواية ابراهيم بن ابي البلاد في الصحيح كالكليني (١) عن
 ذكره عن ابي عبد الله عليه السلام واستدل به على استحباب وضع التربة الحسينية صلوات الله
 على مشرفها ، مع المؤمن في قبره .

وروى علي بن الحكم عن الفضيل بن سعدان او معدان ، والظاهر التصحيح
 فى القوى عن ابي عبد الله عليه السلام (الى قوله) وان دق ورواه الكليني (٢) فى

(١) الكافي باب النوادر خبر ٢ من كتاب الديات

(٢) ونقل نحوه فى الكافي باب آخر منه (بعد باب القتل) خبر ١ عن متى من

في ذوابة سيف رسول الله ﷺ صحيفة مكتوب فيها لعنة الله والملائكة والناس أجمعين على من قتل غير قاتله ، او ضرب غير ضاربه ، او أحدث حدثاً ، او آوى محدثاً . وكفر بالله العظيم الانتفاء من حسب وإن دق .

القوى كالصحيح ، عن ابن عمير وابن فضال عن رجال شتى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليه السلام انهما قالا كفر بالله العظيم الانتفاء من حسب وإن دق (١).

وفي الحسن كالصحيح ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كفر بالله تعالى من تبرأ من نسب وإن دق .

وفي الموثق كالصحيح ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كفر بالله من تبرأ من نسب وإن دق .

والظاهر ان المراد من الانتفاء من النسب ان ينفي من قرابته من كان منهم وان كان بعيداً ، ويحتمل ان يكون المراد به الحسب وهو ان يكون احدى امهاته البعيدة من اولاد سيد المرسلين او امير المؤمنين عليه السلام مثلاً وهذه نعمة عظيمة وهيبة لا يمكن اكسابها فنفياها كفر نعمة الله تعالى او استخفافها كفر والانتفاء منه استخافه او يكون للمبالغة .

واما الحسب فيمكن ان يكون حسب النسب او الاعم مثل ان ينتفى من العلم والصلاح والجود والشجاعة وامثالها مما نعم الله تعالى عليه بها (فاظهارها) على ان يكون اظهار نعمة الله لقوله تعالى : وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ (مستحب) ، وعلى التفاخر والتكبر مذموم ويرجع ذلك الى القصد .

وروى المصنف في الصحيح ، عن حمزة بن البختری ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال ان امرأة عذبت في هرة ربطتها حتى ماتت عطشاً .

(١) اورده واللذين بعده في اصول الكافي باب الانتفاء خبر ٣ - ٢ - ١ من كتاب

باب القسامة

روى الحسن بن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن الله تبارك وتعالى حكم في دمائكم بغير ما حكم في أموالكم ، حكم في أموالكم أن البيّنة على من ادّعى واليمين على من ادّعى عليه وحكم في دمائكم أن اليمين على من ادّعى ، والبيّنة على من ادّعى عليه لئلا يبطل دم امرئ مسلم .

باب القسامة

بافتحة القسم ، والمراد بها هنا الجماعة يحلفون لاثبات الجناية روى الحسن بن محبوب ، عن علي بن رئاب في الصحيح والشيخان في الموثق كالصحيح (١) عن أبي بصير (إلى قوله) لئلا يبطل دم امرئ مسلم فإن الغالب أن القاتل له عدوة مع المقتول ، والقبيلة سبباً الوارث مطلعون عليه فإذا كان لوث وهو القرينة الدالة على أن فلاناً القاتل وحلفوا عليه قتلوا القاتل أو أخذوا الدية فكل من أراد القتل إذا عرف أنهم يحلفون ويقتلونه صار ذلك مانعاً عن الإقدام عليه كالقصاص وقال الله تعالى : ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب (٢) وذلك كالحكم بالبيّنة واليمين والقرعة ضابطة لرفع التنازع ولو حلفوا كاذبين وقتلوا إذا أخذوا الدية كانت العقوبة في الآخرة .

وروى الشيخان في الصحيح ، عن عبد الله بن سنان قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام

(١) الكافي باب القسامة خبر من كتاب الديات والتهذيب باب كيفية الحكم والقضاء خبر

٥ من كتاب القضاء .

(٢) البقرة - ١٧٩

عن القسامة هل جرت فيها سنة ؟ قال فقال : نعم ، خرج رجلان من الانصار يصبيان من الثمار ففترقا فوجد احدهما ميتاً (او قتيلاً كما فى يب) فقال اصحابه لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اما قتل صاحبنا اليهود فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يحلف اليهود .

فقالوا : يا رسول الله كيف يحلف اليهود على صاحبنا وهم قوم كفار ؟ قال : فاحلفوا اثم ، قالوا : كيف يحلف على ما لم نعلم ولم نشهد ؟ قال : فوداه النبي ﷺ من عنده ، قال : قلت : كيف كانت القسامة ؟ قال : فقال انها حق ولو لاذلك لقتل الناس بعضهم بعضاً وانما القسامة حوط يحاط بها للناس (١) .

وفى الصحيح ، عن عبدالله بن مسكان ، عن سليمان بن خالد قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن القسامة هل جرت فيها السنة ؟ قال : فذكر مثل حديث ابن سنان وقال فى حديثه هى حق وهى مكتوبة عندنا .

وفى الحسن كالصحيح عن الحلبي ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سألت عن القسامة كيف كانت ؟ فقال : هى حق وهى مكتوبة عندنا ولو لاذلك لقتل الناس بعضهم بعضاً وانما القسامة نجاة للناس .

وفى الحسن كالصحيح والمصنف فى الصحيح ، عن يزيد بن معاوية عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سألت عن القسامة فقال : الحقوق كلها ، البيعة ، على المدعى واليمين على المدعى عليه الا فى الدم خاصة فان رسول الله ﷺ بينما هو بخيبر اذ فقدت الانصار رجلاً منهم فوجدوه قتيلاً فقالت الانصار ان فلانا اليهودى قتل صاحبنا فقال رسول الله ﷺ للطلالين : اقيموا رجلين عدلين من غيركم اقدمه (او اقيده) برمته فان لم تجدوا شاهدين فاقيموا قسامة خمسين رجلاً اقدمه (او اقيده)

(١) اورده والثلاثة التى بعده فى الكافى باب القسامة خبر ٢-١-٣-٤ واورد الاول

والاخير فى التهذيب باب اليناب على القتل خبر ٥-١

وروى منصور بن يونس ، عن سليمان بن خالد قال : قال أبو عبد الله عليه السلام :
سألني عيسى بن موسى وابن شبرمة معه عن القتل يوجب في أرض القوم وحدهم

برمته فقالوا يا رسول الله : ما عندنا شاهدان من غيرنا وأنا لنكره أن نحلف على
مال لم نره فوداه رسول الله ﷺ من عنده وقال : إنما حقن دماء المسلمين بالقسامة
لكي إذا رأى الفاجر الفاسق فرصة من عدوه ججزه مخافة القسامة أن يقتل به
فكف عن قتله والأحلف المدعى عليه قسامة خمسين رجلاً ما قتلنا ولا علمنا له قاتلاً
والآن فرموا الدية إذا وجدوا قتيلاً بين أظهرهم إذا لم يقسم المدعون .

قوله (برمته) أي كله والرمة بالضم قطعة جبل يشد بها الأسير أو القاتل
إذا قيد إلى القصاص أي يسلم إليهم بالجبل الذي شذبته تمكناً لهم منه لئلا يهرب
ثم اتسموا فيه حتى قالوا : أخذت الشيء برمته أي كله ويقال (وداه) مخففة أي
أعطى دبه .

وفي الصحيح إذا الحسن كاصحيح عن زرارة قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن
القسامة فقال : هي حق أن رجلاً من الأنصار وجد قتيلاً في قليب من قليب
لمت اليهود فأتوا رسول الله ﷺ فقالوا يا رسول الله أنا وجدنا رجلاً منا قتيلاً في
قليب من قليب اليهود فقال : اتنوني بشاهدين من غيركم فقالوا : يا رسول الله ما لنا
شاهدان من غيرنا فقال لهم رسول الله ﷺ : فليقسم خمسون رجلاً منكم على رجل
تدفعه إليكم قالوا : يا رسول الله وكيف تقسم على ما لم نره قال : فتقسم اليهود قالوا : يا رسول الله :
وكيف يرضى باليهود وما فيهم من الشرك أعظم فوداه رسول الله ﷺ قال زرارة : قال
أبو عبد الله عليه السلام : إنما جعلت القسامة احتياطاً لدماء الناس لكيما إذا أراد الفاسق
أن يقتل رجلاً أو يقتل رجلاً حيث لا يراه أحد خاف ذلك فامتنع من القتل .

وروى منصور بن يونس في الموثق عيسى بن موسى كان والياً
على المدينة وابن شبرمة من قضاة العامة وأصحاب الرأي (والساقية) النهر

قلت : وجد الانصار رجلا في ساقية من سواقي خيبر فقالت الانصار : اليهود قتلوا صاحبنا ، فقال لهم رسول الله ﷺ : لكم بينة ؟ فقالوا : لا ، فقال : أفتقسمون ؟ قالت الانصار : كيف نقسم على ما لم نره ، فقال : فاليهود يقسمون ، قالت الانصار يقسمون على صاحبنا ؟ قال : فوداه النبي ﷺ من عنده فقال ابن شبرمة : أفرأيت لو لم يؤده النبي ﷺ قال : قلت : لا نقول لما قد صنع رسول الله ﷺ لو لم يصنعه ، قال : قلت له : فعلى من القسامة ؟ قال : على اهل القتيل .

وروى محمد بن سهل ، عن ابيه ، عن بعض اشياخه عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ان امير المؤمنين عليه السلام سئل عن رجل كان جالسا مع قوم (١) فمات وهو معهم ، اورجل وجد في قبيلة او على دار قوم فادعى عليهم ، قال : ليس عليهم قود ولا بطل دمه ، عليهم الدية .

الصغير ﴿ لو لم يؤده ﴾ او (لم يده) وهو اظهر .

وروى الشيخان في الموثق ، عن حنان بن سدير قال : قال لي ابو عبد الله عليه السلام سألتني ابن شبرمة ما تقول : في القسامة في الدم ؟ فاجبته بما صنع رسول الله ﷺ فقال : ارأيت لو ان النبي ﷺ لم يصنع هذا كيف كان القول ؟ قال : قلت له : اما ما صنع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقد اخبرتك به واما ما لم يصنع فلا علم لي به (١) .

﴿ وروى محمد بن سهل عن ابيه ﴾ في الحسن ﴿ عليهم الدية ﴾ اي بعد القسامة للوث ، فيكون محمولا على غير العمد او عليهم الدية ولكن يؤدبها الامام كما فعله رسول الله ﷺ او من بيت المال .

روى الشيخ في الصحيح والكليني في القوي ، عن محمد بن قيس قال : سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول : لو ان رجلا قتل في قرية او قريبا من قرية ولم يوجد بينة على اهل

(١) في اكثر النسخ مع قوم ثقات ونفر معهم

(٢) الكافي باب القسامة خبر ٢ والتهذيب باب الينات على قتل خبر ٢

تلك القرية انه قتل عندهم فليس عليهم شيء (۱).

وفي الموثق كالصحيح ، عن محمد بن مسلم عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال : في رجل كان جالسا مع قوم فمات وهو معهم او رجل وجد في قبيلة او على باب دار قوم فادعى عليهم قال : ليس عليهم شيء ولا يبطل دمه .

وفي الموثق عن ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام قال : ان وجد قتيل بارض فلاة ادبت ديته من بيت المال فان امير المؤمنين عليه السلام كان يقول : لا يبطل دم امرئ مسلم .

وفي الحسن كالصحيح ، عن الحلبي ، وفي الموثق كالصحيح ، عن سماعة بن مهران ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألته : عن رجل يوجد قتيلا في القرية او بين القريتين فقال : يقاس ما بينهما فايهما كانت اقرب ضمنت - اي مع القسامة للوث .

وفي الصحيح وفي الموثق كالصحيح عن عبدالله بن سنان و عبدالله بن بكير عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في رجل وجد مقتولا لا يدري من قتله قال : ان كان عرف و كان له اولياء يطلبون ديته اعطوا ديته من بيت مال المسلمين ولا يبطل دم امرئ مسلم لان ميراثه للامام عليه السلام فكذلك تكون ديته على الامام ويصلون عليه ويدفنونه ، وقضى في رجل زحمته الناس يوم الجمعة في زحام الناس فمات ان ديته من بيت مال المسلمين .

وروى الشيخ في الصحيح ، عن عبدالله بن سنان بسنديين ، عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال في رجل كان جالسا مع قوم فمات وهو معهم او رجل وجد في قبيلة وعلى باب دار قوم فادعى عليهم فقال ليس عليهم شيء ولا يبطل (او لا يبطل) دمه ولكن يعقل

(۱) اورده و الثمانية التي بعده في التهذيب باب القضاء في قتل الزحام الخ خبر ۱۲

۱۳-۹-۱۰-۱۱-۱۲-۱۶ واورد الستة الاولى في الكافي باب المقتول لا يدري من

قتله والباين اللذين بعده من كتاب الديات .

وروى موسى بن بكر ، عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : انما جعلت القسامة ليغلظ بها في الرجل المعروف بالشر المتهم ، فان شهدوا عليه جازت شهادتهم .
وروى القاسم بن محمد ، عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن القسامة اين كان بدؤها ؟

فقال : كان من قبل رسول الله صلى الله عليه وآله لما كان بعد فتح خيبر تخلف رجل من الانصار عن اصحابه فرجموا في طلبه فوجدوه متشحطاً في دمه قتيلاً فجاءت الانصار

(اي بودى) الدية اليهم - (والطل) الهدر .

وفي الصحيح عن مسعدة بن زياد ، عن جعفر عليه السلام قال كان ابي رضى الله عنه اذا لم يقم القوم المدعون البينة على قتل قتيلاهم ولم يقسموا بان المتهمين قتلوه حلف المتهمين بالقتل خمسين يمينا بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا ثم تؤدي الدية الى اولياء القتل وذلك اذا قتل في حى واحد فاما اذا قتل في عسكر او سوق مدينة فديته تدفع الى اوليائه من بيت المال .
وفي القوي كالصحيح ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا وجد رجل مقتول في قبيلة قوم حلفوا جميعاً ما قتلوه ولا يعلمون له قاتلا فان ابوا ان يحلفوا اغرموا الدية فيما بينهم في اموالهم سواء سواء بين جميع القبيلة من الرجال المدركين - والظاهر انه بعد قسامة المدعين على انهم قتلوه خطأ .

﴿ وروى موسى بن بكر ﴾ في القوي كالشيخ (١) ﴿ عن زرارة ﴾ والمراد به العلة المذكورة في الاخبار السابقة .

﴿ وروى القاسم بن محمد عن علي بن ابي حمزة ﴾ في الضعيف ، ورواه الشيخان في الموثق (٢) ﴿ عن ابي بصير (الى قوله) فاننا اذا أدبى ﴾ اي اعطى الدية وفي كثير من نسخ الكتب الثلاثة (اودى) اي الدية بحذف المفعول ، و الظاهر انه تصحيف

(١) التهذيب باب من الزيادات خبر ١٧ من كتاب الديات

(٢) الكافي باب القسامة خبر ٨ والتهذيب باب البيئات على القتل خبر ٣

الى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله قتل اليهود صاحبنا ، فقال : لي قسم منكم خمسون رجلا على انهم قتلوه ، قالوا : يا رسول الله انقسم على ما لم نره؟ قال : فيقسم اليهود؟ فقالوا : يا رسول الله من صدق اليهود؟ فقال : انا اذا ادى (اودى - غل) صاحبكم ، قتلته : كيف الحكم فيها؟ قال : ان الله عز وجل حكم في الدماء ما لم يحكم في شيء من حقوق الناس لتعظيمه الدماء ، لو ان رجلا ادعى على رجل عشرة آلاف درهم ، اقل من ذلك او اكثر لم يكن اليمين على المدعى وكانت اليمين على المدعى عليه ، فلما ادعى الرجل على القوم الدم انهم قتلوا كانت اليمين على مدعى الدم قبل المدعى عليهم ، فعلى المدعى ان يجيء بخمسين يحلفون ان فلانا قتل فلانا فيدفع اليهم الذي حلف عليه فان شأوا عفوا عنه وان شأوا قتلوا ، وان شأوا قبلوا الدية ، فان لم يقسموا فإن على المدعى عليهم ان يحلف منهم خمسون رجلا ما قتلنا ولا علمتاله قاتلاً ، فان فعلوا ادى اهل القرية التي وجد فيها ديتهم ، وان كان بارض فلاة ادبت ديتهم من بيت المال فان امير المؤمنين عليه السلام كان يقول : لا يطل دم امرئ مسلم .

وسال سماعة ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يوجد قتيلا في قرية اوين قريش قال : يناس بينهما فأيتهما كانت اليه اقرب ضمنت .

وروى زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اما جعلت القسامة احتياطاً للناس لكيما

﴿ومدعى الدم﴾ كما هو فيهما او للمدعى او على مدعى الدم ، والظاهر انه من النسخ (فان فعلوا) اي حلفوا (اوى) اي استجبوا بالظاهر انه سقط (والا) كما هو موجود في خبر يريد الآن يكون حلفهم على نفى العمد لا مطلقاً (لا يبطل) او لا يطل كما في ب وهو اظهر كما هو التابع في بطلان الدم وكأنه من النسخ في كل موضع وقع هكذا .

﴿وسال سماعة﴾ في الموثق كالصحيح وتقدم عن الحلبي ايضاً مع التاويل .

﴿وروى زرارة﴾ في الصحيح كالشيخين (١) على الظاهر او في الحسن

إذا اراد الفاسق ان يقتل رجلاً او يقتال رجلاً حيث لا يراه احد خاف ذلك فامتنع من القتل .

باب من لادية له في جراح او قتل

روى حماد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال : بينا رسول الله ﷺ في بعض

كالصحيح ﴿ ان يقتل رجلاً ﴾ سراً ﴿ او يقتال رجلاً ﴾ خدعة ومكرأ او الترديد من الرواة وتقدم بعض احكام القسامة في خبر ظريف و ان القسامة في العمد خمسون وفي الخطأ خمس وعشرون .

و روى الشيخان في الصحيح ، عن عبد الله بن سنان قال : قال ابو عبد الله عليه السلام القسامة خمسون رجلاً في العمد وفي الخطأ خمسة وعشرون رجلاً وعليهم ان يحلفوا بالله (١) .

وروى الشيخ عن ليث المرادي قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن القسامة على من هي ؟ أعلى اهل القاتل او على اهل المقتول ؟ قال : على اهل المقتول يحلفون بالله الذي لا اله الا هو لقتل فلان فلاناً اى ابتداءً عليهم فان لم يحلفوا فعلى اهل القاتل ، فان لم يحلفوا قضى عليهم بالنكول و قيل يحلف اهل المقتول حينئذ كما في كل نكول ، ويمكن ان يكون هذا الخبر شاهداً لهم .

باب من لادية له في جراح او قتل

﴿ روى حماد بن عيسى ﴾ في الصحيح ﴿ وبيد رسول الله ﷺ مدار ﴾ اى الذى يفزل منه الصوف و يدور باليد وهو مفزل الرجال غالباً (او منذرة) بالمعجمة وهي

(١) اوردته والذي بعده في التهذيب باب الينات على القتل خير ٧-٦ والكافي باب

حجراته اذا اطلع رجل في شق الباب ويبد رسول الله ﷺ مذراة فقال : لو كنت قريباً منك لفقات به عينك .

و روى القاسم بن محمد الجوهري ، عن علي بن ابي حمزة ، عن ابي بصير قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اطلع على قوم لينظر الى عوراتهم فرموه فقتلوه او

التي لها اسنان كاسنان المشط ويحك بها الظهر ﴿ لفقات به عينك ﴾ اي اعيتها بما في يدي . .

والضمير المذكر يؤيد النسخة الاولى ، مع ما رواه الكليني في الموثق كالصحيح عن حماد بن عيسى ، عن الحسين بن المختار . عن عبيد بن زرارة قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : ينار رسول الله ﷺ في حجراته مع بعض ازواجه ومعها مغازل يغطيها اذ بهر بعينين يطلعان فقال : لو اعلم انك ثبت لغمت حتى ابخصك (او ابخصك) فقلت تفعل مثل هذا ان فعل مثله بنا ؟ قال : ان خفي لك فافعله (١) والبخص بالباء الموحدة والنهاء المعجمة فقوى العين بالاصبع وغيرها وكذا بالصاد المهملة .

﴿ وروى القاسم بن محمد الجوهري ﴾ في الضعيف ، لكن الظاهر انه كان في كتاب الحسين بن سعيد وكان الاصحاب يعتمدون عليه كما قاله المصنف اولاً وذكر النجاشي ان كتب الحسين بن سعيد والحسن بن سعيد كلها حسنة معمولة عليها وهي ثلثون كتاباً ، (٢) والظاهر ان الجميع من الاصول الاربعاء التي كان مدار الاصحاب عليها مع تأييده بأخبار آخر .

روى الشيخان في الحسن كالصحيح ، عن الحلبي ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال :

(١) الكافي باب من لاديه له خير ١١

(٢) في رجال النجاشي ص ٢٢ طبع بمسند الحسين بن سعيد بن حماد بن مهران مولى علي بن الحسين (ع) ابو محمد الاهوازي شارك اخاه الحسن في الكتب الثلاث المصنفة وانما كثر اشتهار الحسين اخيه بها (الي ان قال) وكتب بنى سعيد كتب حسنة معمولة عليها وهي ثلثون كتاباً انتهى .

جر حوه او فقاوا عينه فقال: لاديه له ان رسول الله ﷺ اطلع رجل في حجرته من خلالها فجاء رسول الله ﷺ بمشقص ليفقا به عينه فوجده قد انطلق فناداه يا خبيث لو ثبت لي لفقات عينك به .

وقال ابو جعفر وابو عبد الله عليه السلام من قتله القصاص فلاديه له .

ايما رجل اطلع على قوم في دارهم لينظر الى عوراتهم فرموه ففقوا عينيه (او عينه) اجر حوه فلاديه له ، وقال من بدأ فاعتدى فاعتدى عليه فلا فودله (١) .

وفي الموثق كالصحيح ، عن عبيد بن ذرارة قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اطلع رجل على النبي ﷺ من الجريد (و الظاهر ان باب الدار كان من جريد النخل) فقال له النبي ﷺ لو اعلم انك تثبت لي لقمتم اليك بالمشقص حتى افقا به عينيك قال : فقلت له : اذاك لنا ؟ فقال ويحك او ويلك اقول لك : ان رسول الله ﷺ فعل ذلك تقول ذلك لنا ؟

اي لا يحتاج الى السؤال فان احكامه ﷺ للامة جارية الا ما خص به ﷺ ولو كان مخصوصا به ﷺ لقلته كما تقدم في خبر عبيد .

وفي القوي كالصحيح ، عن العلابن الفضيل قال : قال ابو عبد الله عليه السلام اذا اطلع رجل على قوم يشرف عليهم او ينظر من خلل شئ لهم فرموه قاصا بوه فقتلوه او فقوا عينيه فليس عليهم غرم ، وقال : ان رجلا اطلع من خلل حجرة رسول الله ﷺ فجاء رسول الله ﷺ بمشقص ليفقا عينه فوجده قد انطلق فقال رسول الله ﷺ اي خبيث اما والله لو ثبت لي لفقات عينك (والمشقص) بكسر الميم نصل عريض او سهم فيه ذلك .

وقال ابو جعفر وابو عبد الله عليهما السلام : من قتله القصاص فلاديه له .

(١) اورده والسة التي بعده في الكافي باب من لاديه لعذيل خبر ١-٨-٢٣ وصدر

خبر ١-٧-٣-١٠- والتهذيب باب القضاء في قتل الزحام ذيل خبر ١٨-٢٥-٢٣ وصدر

روى الشيخان في الحسن كالصحيح ، عن الحلبي ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ايما رجل قتله الحد في القصاص فلا دية له .

وفي القوي كالصحيح ، عن ابي الصباح الكناي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل قتله القصاص هل له دية ؟ فقال : لو كان ذلك لم يقتصر احد من احد ومن قتله الحد فلا دية له .

وعن زيد الشحام قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قتله القصاص هل له دية ؟ قال : لو كان ذلك لم يقتصر من احد ومن قتله الحد فلا دية له .

وروي في الصحيح ، عن ابن محبوب ، عن الحسن بن صالح الثوري ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : كان علي عليه السلام يقول : من ضربناه حداً من حدود الله فمات فلا دية له علينا ، ومن ضربناه حداً في شيء من حقوق الناس فمات فإن دية علينا .
ويحمل على التفصيل لا الوجوب لما تقدم ولما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام قال : من قتله القصاص فلا دية له (١) .

فاما ما روي في الموثق عن يعقوب بن سالم ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : كانت امرأة بالمدينة تؤتي فبلغ ذلك عمر فبعث اليها فرعها فامر (ادوا امر) ان يجاء بها اليه ففرغت المرأة فاخذها الطلق فانطلقت الى بعض الدور فولدت غلاماً واستهل الغلام ثم مات فدخل عليه من روعة المرأة ومن موت الغلام ما شاء الله تعالى فقال له بعض جلسائه يا امير المؤمنين ، ما عليك من هذا شيء ، وقال بعضهم : وما هذا فقال : سلوا ابا الحسن عليه السلام فقال لهم ابو الحسن عليه السلام لئن كنتم اجتهدتم فما اصبتم ولئن كنتم قلمتم

(١) التهذيب باب القضاء في قتل الزحام ذيل خبر ٢٣ وصدده قال في الرجل يسقط على رجل

فيقتله ؟ فقال : لا شيء عليه وقال الخ واورده ايضاً في باب القصاص خبر ٧ اولفظه هكذا

من ابي جعفر عليه السلام قال : من قتله القصاص بامر الامام فلا دية له في قتل ولا

جراحة .

وروى هشام بن سالم ، عن سليمان بن خالد قال : قال ابو عبد الله عليه السلام : مَنْ
بدا فاعتدى فاعتدى عليه فلا قود له .
وروى الملا ، عن محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام في الرجل يسقط على الرجل
فيقتله ، قال : لاشيء عليه .

برأيكم لقد أخطأتم ، ثم قال عليه دية الصبي (١) .
فلا ينافي ما تقدم لأن عمر لم يكن حاكماً ومع هذا لم يثبت عنده انها زمت ولو ثبت
دخول الرجال عليها فيمكن ان يكون لمطلب آخر او للمصلحة ، بل الظاهر انه وصل اليه
انها كانت تتمتع وكان منع عنها فادان بما قبلها .
وفي القوي عن السكوني ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : من اقتصر منه فهو
قتيل القرآن (٢) .

وروى هشام بن سالم في الصحيح كالشيخين (٣) عن سليمان بن خالد
قال : قال ابو عبد الله عليه السلام مَنْ بدأ فاعتدى عليه فاعتدى عليه بمثله كما قال الله
تعالى : فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم (٤) او دفعاً عن نفسه كما اذا ضرب احداً
بعضاً فدفع عن نفسه بالسيف فلا قود له .

وروى الملا في الصحيح كالشيخ (٥) عن محمد بن مسلم (الي قوله لاشيء

(١) التهذيب باب من الزيادات خبر ٦ من كتاب الديات و الكافي باب الثوار

خبر ١١ .

(٢) التهذيب باب القصاص خبر ١٦ وفيه من اقتصر منه ثبات فهو الخ

(٣) التهذيب باب القضاء في قتل الزحام الخ خبر ٢٦ والكافي باب من لاذية

له خبر ٩ .

(٤) البقرة - ١٩٢

(٥) التهذيب باب القصاص صدر خبر ١٧

وروى محمد بن الفضيل ، عن أبي الصباح الكناني عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان صبيان في زمن أمير المؤمنين عليه السلام يلعبون بأخطار لهم فرمى أحدهم بخطرته فدق رباعية صاحبه ، فرفع ذلك إلى أمير المؤمنين عليه السلام فأقام الرامي البينة بانه قد قال : حذار ، فدرأ أمير المؤمنين عليه السلام عنه القصاص ، ثم قال : قد أعذر من حذر .

عليه السلام أي على الساقط ، ويحتمل الأسفل إذا كان دفماً عن نفسه بأن يكون فاعل قتله الأسفل والمفعول : الأعلى .

وروى الشيخان في الصحيح ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل دفع رجلاً على رجل فقتله فقال : الدية على الذي وقع على الرجل فقتله لأولياء المقتول وقال : ويرجع المدفوع بالدية على الذي دفعه قال : وإن أصاب المدفوع شيئاً فهو على الدافع أيضاً (١)

وفي الصحيح والكليني في القوي كالصحيح ، عن عبيد بن زرارة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل وقع على رجل فقتله فقال ليس عليه شيء (٢) .

وفي القوي كالصحيح عن عبيد بن زرارة قال . سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل وقع على رجل من فوق البيت فمات أحدهما قال : ليس على الأعلى شيء ولا على الأسفل شيء (٣) .

وروى محمد بن الفضيل في القوي كالصحيح كالشيخين (٤) عن أبي الصباح الكناني (والأخطار) جمع خطرة وهي الدرة من المنديل ، يلف ويضرب بها والغالب على الصبيان اللعب بهامع الكعب وقد يلعبون بدونه ، و(حذار) أي احذر قد أعذر أي أتى بعذره من حذر بقوله : حذار أمثله وهو عام وإن كان

(١-٢-٣) الكافي باب الرجل يقع على الرجل فيقتله خبر ٢-١-٣ والتهذيب باب القضاء في

قتل الزحام الخ خبر ٣٨-٣٩

(٢-٤) الكافي باب من لاديه له خبر ٧-١٩ والتهذيب باب القضاء في قتل الزحام

وروى صفوان بن يحيى ، عن عبدالله بن سنان قال : سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول : في رجل اراد امرأة على نفسها حراماً فرمته بحجر فأصابته منه مقتلاً ، قال : ليس عليها شيء فيما بينها وبين الله عز وجل ، فإن قدمت الى امام عدل أهدر دمه .

المورد خاصاً .

وروى صفوان بن يحيى في الحسن كالصحيح ، درواه الشيخان في الصحيح عن الحسن بن محبوب عن عبدالله بن سنان قال سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول في رجل اراد امرأة في يخط الشيخ (راود) وهو اظهر وان قدمت الى امام عادل يعمل بعلمه بالحبيب كصاحب الامراء امير المؤمنين عليه السلام اجاباً اودع البينة بأرادته لها والا فقد تقدم اخير داود بن فرقد في سعد .

وروى الشيخان في الصحيح ، عن ابن مسكان ، عن ابي مخط (١) ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : كنت عند داود بن علي فأتني برجل قد قتل رجلاً فقال له داود بن علي ما تقول قلت هذا الرجل ؟ قال : نعم انا قتلته قال : فقال داود : لم قتلته ؟ فقال انه يدخل علي في منزلي بغير اذني فاستعديت عليه الولاة الذين كانوا قبلك فأمروني ان هو دخل بغير اذني ان اقله فقتلته قال : فالتفت داود الي فقال : يا ابا عبدالله ما تقول في هذا ؟ قال : فقلت له : انه قد اقر بقتل رجل مسلم فاقطعه قال : فأمر به فقتل .

ثم قال ابو عبدالله عليه السلام ان انساناً من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله كان فيهم سعد بن عباد فقالوا : يا سعد ما تقول لو ذهبت الى منزلك فوجدت فيه رجلاً على بطن امرأتك ما كنت صاعلاً به ؟

قال : فقال سعد : كنت والله اضرب رقبة بالسيف قال : فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وهم في هذا الكلام فقال يا سعد من هذا الذي قلت اضرب عنقه بالسيف ؟ قال : فاخبره بالذي قالوا وما قال سعد قال فقال رسول الله صلى الله عليه وآله عند ذلك يا سعد فآمن

وروى حماد، عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ايمّا رجل عدا على رجل ليضربه ، فدفعه عن نفسه فبحرجه او قتله فلا شيء عليه .

الشهود الاربعة الذين قال الله عز وجل قال : فقال سعد يا رسول الله بعد رأي عيني وعلم الله فيدانه قد فعل فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اي والله يا سعد بعد رأي عينك وعلم الله عز وجل انه قد فعل ان الله عز وجل قد جعل لكل شيء حداً ، وجعل على من تعدى حدود الله حداً وجعل مادون الشهود الاربعة مستوراً على المسلمين (١) .

وروى الشيخ في القوي ، عن سعيد بن المسيب ان معوية كتب الى ابي موسى الاشعري ان ابن ابي الجسرين وجد رجلاً مع امرأته فقتله وقد اشكل على القضاء فسل لي علياً عليه السلام عن هذا الامر قال ابو موسى فلقيت علياً عليه السلام قال : فقال : والله ما هذا في هذه البلاد يعني الكوفة ولا هذا بصرى (او بخرنوب على الظاهر) فمن ابن جارك هذا ، قلت : كتب الى معوية ان ابن ابي الجسرين وجد مع امرأته رجلاً فقتله وقد اشكل على القضاء فيه فأريك في هذا فقال : انا ابو الحسن ان جاء بأربعة يشهدون على ما شهد ، والادفع برأيه (٢) .

﴿ وروى حماد ﴾ في الصحيح والشيخان في الحسن كالصحيح (٣) ﴿ عن الحلبي ﴾ ويدل على جواز دفع الضرب بالقتل والجرح كما تقدم .

وروي في الموثق كالصحيح ، عن ابان بن عثمان ، عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل ضرب رجلاً ظلماً فرده الرجل عن نفسه فأصابه شيء انه قال : لا شيء عليه (٤) .

(١) الكافي باب النوادر خبر ١٥ والتهذيب باب من الزيادات خبر ٧

(٢) التهذيب باب من الزيادات خبر ٩

(٣) الكافي باب من لادية له ذيل خبر ١ والتهذيب باب القضاء في قتل الزحام

ذيل خبر ١٨

(٤) اورده والذي بعده في الكافي باب من لادية له خبر ٦-٣ والتهذيب باب القضاء في قتل

الزحام الخ خبر ٢١ - ٢٢

وروی الحسن بن محبوب ، عن علی بن رئاب ، عن ابی بصیر قال : سألت ابا جعفر علیه السلام عن رجل قتل مجنوناً ، قال : ان كان اراده دفعه عن نفسه بقتله فلا شیء علیه من قود ولادیه ، ویعطى ورثته دیتہ من بیت مال المسلمین ، قال : فإن كان قتله من غیر ان یكون المجنون اراده فلا قود لمن لا یقاد منه ، واری ان علی قاتله الدیة فی ماله یدفعها الی ورثة المجنون ویستغفر الله عز وجل ویتوب الیه ؛

وفی القوی عن العلابن الفضیل قال : قال ابو عبدالله علیه السلام : اذا اراد رجل ان یضرب رجلاً ظلماً فألقاه الرجل اودفعه عن نفسه فأصابه ضرر فلا شیء علیه .
 وروی الحسن بن محبوب عن علی بن رئاب علیه السلام فی الصحیح کالشیخ والکلینی فی الحسن کالصحیح (۱) یدل علی جواز دفع المجنون وان انجر الی قتله ، وعلی انه لا یقتل العاقل بالمجنون .

وروی فی الحسن کالصحیح ، عن ابی الورد قال : قلت لابی عبدالله علیه السلام ادابی جعفر علیه السلام : أصلحك الله رجل حمل علیه رجل مجنون بالسيف فضربه المجنون ضربة فتناول الرجل السيف من المجنون فضربه فقتله فقال : اری ان لا یقتل به ولا یغرم دیتہ وتكون دیتہ علی الامام ولا یبطل دمه .

وروی الشیخ فی الصحیح ، عن محمد بن مسلم ، عن ابی جعفر علیه السلام قال : كان امیر المؤمنین علیه السلام یجعل جنایة المعتوه علی عاقلته خطاء كان او عمداً (۲) .
 وعن السکونی ، عن ابی عبدالله علیه السلام ان محمد بن ابی بکر کتب الی امیر المؤمنین علیه السلام یسأله عن رجل مجنون قتل رجلاً عمداً فجعل الدیة علی قومه وجعل عمده وخطاه سواء (۳) .

وروی فی الصحیح عن ابن محبوب عن خضر الصیرفی (وهو مجهول) عن برید

(۱) اورده والذی یمده فی الکافی باب الرجل الصحیح العقل یقتل المجنون خبر ۲-۱ والتهذیب باب ضمان النفوس خبر ۲۲-۲۵
 (۲-۳) التهذیب باب ضمان النفوس خبر ۵۱-۲۷

وروى جعفر بن بشير ، عن معلى ابى عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل غشيته دابة فأرادت ان تطأه و خشي ذلك منها فزجر الدابة فنفرت بصاحبها فصرعته فكان جرح او غيره ، فقال : ليس عليه ضمان إنما زجر عن نفسه وهى الجبار .

بن معوية العجلي قال : سئل ابو جعفر عليه السلام عن رجل قتل رجلاً عمداً فلم يقم عليه الحد ولم يصح الشهادة حتى خولط وذهب عقله ثم ان قوماً آخرين شهدوا عليه بعد ما خولط انه قتله فقال : ان شهدوا عليه انه قتله حين قتله وهو صحيح ليس به علة من فساد عقل ، قتل به وان لم يشهد عليه بذلك وكان له مال يعرف دفع الى ورثة المقتول الدية من مال القاتل وان لم يترك مالاً اعطى الدية من بيت مال المسلمين ولا يبطل دم امرىء مسلم (١) .

وروى جعفر بن بشير عن معلى بن عثمان رضي الله عنه او ابى عثمان وهو كنية المعلى فى الصحيح كالشيخ لكن الشيخ رواه ، فى الصحيح ، عن الحسن بن محبوب ، عن المعلى عن ابى بصير (٢) ، فالظاهر انه من النسخ ، ويمكن ان يكون خبرين (و الجبار) بالضم الهدر الذى لا قود فيه .

وروى فى الصحيح والكلينى فى الحسن كالصحيح عن الحلبي عن ابى عبد الله عليه السلام قال : ايما رجل فزع رجلاً من الجدار او نقر به عن دابته فخر فمات فهو ضامن لذيته وان انكسر فهو ضامن لدية ما ينكسر منه (٣) .

وروى الشيخ فى الصحيح ، عن الحلبي ، عن ابى عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل ينفر برجل فيعقره ويمقر دابته رجلاً آخر قال هو ضامن لما كان من شئ . وعن الشئ . يوضع على الطريق فتمر الدابة فتنفربصاحبها فتعقره فقال : كل شئ مضر بطريق المسلمين فصاحبه ضامن لما يصيبه (٤) .

(١) الكافى باب الرجل يقتل فلم تصح الشهادة عليه الخ خبر ١ و التهذيب باب

ضمان النفوس خبر ٢٧

(٢-٣-٢) التهذيب باب ضمان النفوس خبر ١٠ - ٩ - ٢٦ واورد الثانى فى الكافى

باب ضمان ما يصيب الدواب الخ خبر ٩

وروى الحسن بن محبوب ، عن ابي ايوب عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال :
عودة المؤمن على المؤمن حرام ، وقال : من اطلع على مؤمن في منزله فميناها مباح
للمؤمن في تلك الحال .

ومن دمر على مؤمن في منزله بغير اذنه قدمه مباح للمؤمن في تلك الحال
ومن جحد نبياً مرسلًا نبوته وكذبه قدمه مباح .

وفي القوي ، عن ابي بصير قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل كان راكباً
على دابة فغشى رجلاً ماشياً حتى كاد أن يوطئه فزجر الماشي الدابة عنه فخر عنها
فأصابه موت او جرح قال ليس الذي زجرنا من المازجر عن نفسه وسيجيء
حكم الدابة في بابها .

وروى الحسن بن محبوب عن ابي ايوب عليه السلام في الصحيح عن محمد بن مسلم
عن ابي جعفر عليه السلام (الى قوله) في تلك الحال عليه السلام اي ان رمى شيئاً عليه وعمى عيناه فليس
على الراعي شيئ وان ذهب به الى الوالي فيعزده الوالي بما يراه ولا يعمى عينيه ولا احدايهما
وتقدم الاخبار فيه .

ومن دمر عليه السلام اي دخل بغير اذن وهجم هجوم السارق عليه السلام قدمه مباح عليه السلام مع الامن ، لما
تقدم : ولما روي في القوي عن الفتح بن يزيد الجرجاني عن ابي الحسن عليه السلام
في رجل دخل دار آخر للتخلص او الفجور فقتله صاحب الدار أ يقتل ام لا ؟ فقال اعلم
ان من دخل دار غيره فقد اهدر دمه ولا يجب عليه شيء .

ومن جحد نبياً مرسلًا معلوماً نبوته من القرآن او الاخبار المتواترة
وكذبه عليه السلام الظاهر ان الواو بمعنى (او) ولا شك في كفره ايضاً اذا ثبت يقيناً منه
عليه السلام كأن يكذب المعراج الجسماني او كذبه في حدوث العالم بعد العدم او في
امامة الائمة المعصومين او في واحد منهم ، لكن المشهور بين الاصحاب في الثالث
الكفر بمعنى الخلود في النار لكن ظاهر الاخبار الصحيحة بل المتواترة الكفر مطلقاً
والضابط في الكفر الذي يترتب عليه النجاسة ان ينكر ضرورياً من ضروريات الدين وقال

قال : فقلت له : أرايت من جحد الامام منكم ما حاله ؟ فقال : من جحد اماماً برأمن الله وبرأمنه ومن دينه فهو كافر مرتد عن الاسلام ، لان الامام من الله ، ودينه دين الله ، ومن برأمن دين الله فهو كافر ، ودمه مباح في تلك الحال الا ان يرجع ويتوب الى الله عز وجل مما قال .

قال : ومن فتك بمؤمن يريد ماله ونفسه فدمه مباح للمؤمن في تلك الحال .

بعضهم ادبكم ما اجمع المسلمون عليه كالوطى في الحيض وحرمة ، و الحق ان ذلك يوجب الكفر لمن كان عالماً ويعذر الجاهل في امثاله .

﴿ فقال من جحد اماماً من الله ﴾ و ظاهره انه لافرق بين العالم و الجاهل و يدل على كفر اهل الخلاف وعلى قبول توبتهم بعد الاستبصار اما اذا كان اولاً مؤمناً ثم ارتد و صار مخالفاً ففى قبول توبته خلاف و يظهر من قبول امير المؤمنين عليه السلام توبة الخوارج قبوله ، الا ان يقال باختلاف الحكم بين مبادئ الاسلام والآن ﴿ ومن فتك ﴾ اى انتهز فرصة للقتل او الجرح بالخدعة والتغريير كما رواه الشيخان فى القوى كالصحيح عن ابي الصباح الكنانى قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام ان لنا جاراً من همدان يقال له : الجعد بن عبدالله وهو يجلس اليافذ كرعلياً امير المؤمنين عليه السلام وفضله فيقع فيه أفتأذن لي فيه ؟ قال : فقال : يا ابا الصباح او كنت فاعلاً ؟ فقلت : اى والله لئن اذنت لي فيه لارصدته فاذا صار فيها اقتحمت عليه بسيفي فخبطته (اى ضربته ضرباً شديداً) حتى اقتله قال : فقال : يا ابا الصباح هذا الفتك وقد نهى رسول الله ﷺ عن الفتك يا ابا الصباح ان الاسلام قيد الفتك (اى منعه كانه جعله فى القيد) ولكن دعه فستكفى بغيرك قال ابو الصباح فلما رجعت من المدينة الى الكوفة لم البث بها الا ثمانية عشر يوماً فخرجت الى المسجد فصليت الفجر .

ثم عقت فاذا برجل يعركنى برجله فقال : يا ابا الصباح ، البشرى فقلت : بشرك الله بغيري فما ذاك : فقال : ان الجعد بن عبدالله بات البارحة فى داره التى فى

الجبانة فأيقظوه للصلوة فإذا هو مثل الزرق المنفوخ ميتاً فذهبوا يحملونه ، فازأحمه يسقط عن عظمه فجمعوه في نطح ، فازأحمته اسود فدفنوه (١) والظاهر ان عدم الرخصة لاثارة الفتنة كما تقدم الاخبار فيه

وروي في الصحيح ، عن يزيد العجلي قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن مؤمن قتل رجلاً ناصباً معروفاً بالنصب على دينه غضباً لله تبارك وتعالى ولرسوله أيقتل به فقال : أما هؤلاء فيقتلونه به و لو رفع الى امام عادل ظاهر (اي بالولاية والسلطنة) لم يقتله ، قلت : فيبطل دمه ؟ قال : لا ولكن ان كان له ورثة فعلى الامام ان يعطيهم الدية من بيت المال لان قاتله إنما قتله غضباً لله عز وجل ، وللإمام ، ولدين المسلمين (٢) والظاهر انه عليه السلام انتهى في الدية - لما روي في القوي عن بعض اصحاب ابي عبدالله عليه السلام انه اظنه ابا عاصم السجستاني قال : زاملت عبدالله بن النجاشي وكان يرى رأى الزيدية فلما كان بالمدينة ذهب الى عبدالله بن الحسن وذهبت الى ابي عبدالله عليه السلام فلما اصرف رأيتهم مقفلاً فلما أصبح قال : استأذن لي على ابي عبدالله عليه السلام فدخلت على ابي عبدالله عليه السلام وقلت ان عبدالله بن النجاشي يرى رأى الزيدية وانه ذهب الى عبدالله بن الحسن وقد سألتني ان استأذن له عليك .

فقال : أئذن له فدخل عليه وسلم وقال : يا بن رسول الله اني رجل اتوا لاكم واقول : ان الحق فيكم وقد قتل سبعة ممن سمعته يشتم امير المؤمنين علياً عليه السلام فسألت عن ذلك عبدالله بن الحسن فقال لي انت مأخوذ بدمائهم في الدنيا والآخرة قلت

(١) التهذيب باب القضاء في قتل الزحام الخ خبر ٢٩ والكافي باب النوادر خبر

١٩ من كتاب الدييات

(٢) الكافي باب النوادر خبر ١١ والتهذيب باب القضاء في قتل الزحام الخ

وروى ابن فضال ، عن ابن بكير عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يقع على الرجل فيقتله فمات الاعلى ، قال : لاشيء على الاسفل .

فعلى م تعادى الناس اذا كنت مأخوذاً بدماء من سمعته يشتم على بن ابي طالب عليه السلام ؟ فقال له ابو عبد الله عليه السلام : فكيف قتلته ؟ قال : منهم من جمع بينى وبينهم الطريق فقتلته ، ومنهم من دخلت عليه بيته فقتلته وقد خفى على ذلك كله ، فقال له ابو عبد الله عليه السلام : يا با خدائش عليك بكل رجل منهم قتلته كبش تذبجه بمنى لآنك قتلتهم بغير اذن الامام ، ولو انك قتلتهم باذن الامام لم يكن عليك شيء في الدنيا والآخرة (١) .

والظاهر ان الاذن اعم من العام والخاص وانه لم يؤذن بأحدهما وسيجيء ان دية الكلب كبش فقررها لهذا الكلب ، والظاهر انه ايضاً على الاستحباب ، وقتلهم مع الامن كفارة لجميع الذنوب كما تقدم في صحيحة هشام وغيرها .

وروى ابن فضال في الموثق كالصحيح عن ابن بكير وتقدم الاخبار في ذلك .

باب القود و مبلغ الدية

روى هشام بن سالم عن سليمان بن خالد قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل ضرب بعصا فلم ترفع عنه حتى قتل أيدفع القاتل الى اولياء المقتول ؟ قال : نعم ، ولكن لا يترك ان يعيث به ولكن يجاز عليه .

باب القود

اي القصاص **﴿ ومبلغ الدية ﴾** **﴿ وروى هشام بن سالم ﴾** في الصحيح كالشيخ (١) ورواه ايضاً في الصحيح **﴿ عن ابن مسكان عن سليمان بن خالد ﴾** (الى قوله) فلم ترفع عنه **﴿ اي كان يضربه حتى قتل ﴾** ولكن لا يترك ان يعيث به **﴿ اي يقطع انفه واذنه ويده ورجله مثلاً الى ان يموت ﴾** ولكن يجاز **﴿ اي يجهز ﴾** عليه **﴿ ويسرع قتله بضرب عنقه ، ويدل على ان ما يقتل به غالباً فهو عمد وان لم يقصد القتل به . والضابط فيه انه اذا قصد القتل او ضرب بما يقتل غالباً فهو عمد ، وان لم يقصد القتل وجنى بما لا يقتل غالباً فاتفق الموت به فهو شبه عمد او شبه خطأ ، وان لم يقصد الفعل فهو خطأ محض كأن يرمى على طير فوقه على اسنان فقتله .**

وروى الشيخ في الموثق كالصحيح عن ابي العباس وزارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ان العمدان يتعمده فيقتله بما يقتل مثله والخطأ ان يتعمده ولا يريد قتله ، يقتله بما لا يقتل مثله ، والخطأ الذي لاشك فيه ان يتعمد شيئاً آخر فيصيبه وروى الشيخان في الصحيح ، عن الحلبي قال : قال ابو عبد الله عليه السلام : العمد كلما اعتمد شيئاً فأصابه بحديدة او بحجر او عصا او بوز كزة فهذا كله عمد ، والخطأ من اعتمد

(١) اورده والاربعة التي بعده في التهذيب باب القضايا في الديات والاحكام خبر

١١-٢٢-١-٢-٦ و اورد الثلاثة الاخيرة في الكافي باب قتل العمد وشبه العمد والخطاء

خبر ١-٣-٢

شيئاً فأصاب غيره .

اعلم ان الظاهر من هذا الخبر وامثاله ادخال شبه العمد في العمد وقد يدخل في الخطأ لكن الاول أكثر ، ويمكن ان يكون الاول للعمد فقط ويكون المراد بالشيء في (شيئاً) القتل ادباً يقتل غالباً .

وفي الصحيح ، عن جميل بن دراج ، عن بعض اصحابه ، عن احدهما عليهما السلام قال : قتل العمد كلما عمد به الضرب فعليه القود ، وانما الخطأ ان يريد الشيء فيصيب غيره . وقال : اذا أقر على نفسه بالقتل قتل وان لم يكن عليه يئنة .

وفي الصحيح ، عن عبدالرحمن بن الحجاج قال : قال لي ابو عبدالله عليه السلام يخالف يحيى بن سعيد قضاةكم ؟ قلت : نعم قال : هات شيئاً مما اختلفوا فيه ، قلت اقتل غلامان في الرحبة فمض احدهما صاحبه فعمد المعضوض الى حجر فضرب به رأس صاحبه الذي عنه فشجّه فكثر فمات ، فرفع ذلك الى يحيى بن سعيد فاقاده فمظم ذلك على ابن ابى ليلى وابن شبرمة وكثر فيه الكلام وقالوا : انما هذا الخطأ فوداه عيسى بن على من ماله قال فقال عليه السلام : ان من عندنا ليقيدون بالوكزة . وانما الخطأ ان يريد الشيء فيصيب غيره .

يقال كثر فمات ، الكزاز اذا عتول من شدة البرد . وفي يب فو كزه ، و الو كز

الضرب بجمع الكف .

اعلم ان يحيى بن سعيد كان قاضياً وكان من اصحاب ابي عبدالله عليه السلام وغلط في الحكم بالقود لانه كان قصد الجاني دفع العض ولم يتنبهوا لذلك واخطأوه في ان الو كزة لانكون عمداً فخطأهم عليه السلام في هذا الحكم ولم يبين خطأ يحيى لان اصحابه عليه السلام كانوا يعلمون او كان ذكره عليه السلام ولم يذكره الراوى لان قصده بيان انه لا يلزم في الممدان يكون بالسيف كما توهمه اكثر العامة ، ولهذا ورد كثير من الاخبار في ردّه .

وفی الموثق کالصحیح عن ابی العباس ، عن ابی عبد الله علیه السلام قال : قلت له :
ارمی الرجل بالشیء الذی لا یقتل . مثله قال : هذا خطأ ثم اخذ حصاة صغيرة فرمی بها قلت
ارمی الشاة فأصاب رجلاً قال : هذا الخطأ الذی لاشک فیہ والعمد الذی یضرب بالشیء
الذی یقتل . بمثله (۱) .

وروی الشیخ عن السکونی ، عن ابی عبد الله علیه السلام انه قال : جمیع الحدید
هو عمد (۲) .

وروی فی الحسن کالصحیح عن الحلبي وفی القوی کالصحیح ، عن ابی الصباح
الکنانی جمیعاً عن ابی عبد الله علیه السلام قال سألتہ عن رجل ضرب رجلاً بمصا فلم یقلع عنه
حتى مات أیدفع الی ولی المقتول فیقتله ؟ قال : نعم ولا یرکب عبث بدولکن یجیز علیہ
بالسيف (۳) (ای یقتله سربماً) .

وفی القوی کالصحیح عن ابی العباس عن ابی عبد الله علیه السلام قال : سألتہ عن
الخطأ الذی فیہ الدیة و الکفارة أھو أن یتعمد ضرب رجل ولا یتعمد قتله ؟ قال :
نعم ، قلت : رمی شاة فأصاب انساناً قال : ذلک الخطأ الذی لاشک فیہ (ای لا یشبه العمد)
علیہ الدیة و الکفارة .

وفی القوی عن موسی بن بکر عن عبد صالح علیہ السلام فی رجل ضرب
رجلاً بمصا فلم یرفع المصا حتی مات قال : یدفع الی اولیاء المقتول و لکن

(۱) الکافی باب قتل العمد وشبه العمد خبر ۱۰ و التہذیب باب القضا یا فی الدیات

و القصاص خبر ۱۰

(۲) التہذیب باب القضا یا فی الدیات الخ خبر ۲۷

(۳) اورده و السنة التي بعده فی التہذیب باب القضا یا فی الدیات و القصاص خبر

۹-۳-۸-۷-۵-۲-۲۸ و اورده غیر الاخير فی الکافی باب قتل العمد وشبهه خبر ۴-۵

۶-۹-۷-۸ .

وروى الفضل بن عبد الملك عنه عليه السلام انه قال : اذا ضرب الرجل بالحديدة فذلك العمد ، قال : وسألته عن الخطأ الذي فيه الدية والكفارة أهو الرجل يضرب الرجل فلا يتعمد قتله ؟ قال : نعم ، قلت : فاذا رمى شيئاً فأصاب رجلاً قال : ذلك الخطأ الذي لا يشك فيه وعليه كفارة ودية .

وروى النضر ، عن عبد الله بن سنان قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : قال أمير

لا يترك يظنذ (بالمعجمتين) أو بالمهملتين أي بخاصمه بما يريد من العذاب) به ولكن يجاز عليه بالسيف .

وفي الصحيح عن يونس ، عن بعض أصحابه ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ان ضرب رجل رجلاً بعصا أو بعجر فمات من ضربة واحدة قبل ان يتكلم فهو شبه العمد ، والدية على القاتل وان علاه والحد عليه بالعصا أو بالعجاجة حتى يقتله فهو عمد يقتل به وان ضربه ضربة واحدة فتكلم ثم مكث يوماً أو أكثر من يوم ثم مات فهو شبه العمد .

وفي الموثق ، عن أبي بصير قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : لو أن رجلاً ضرب رجلاً بنزف أو آجرة أو بعود فمات كان عمداً .

وفي القوي كالصحيح ، عن الملا بن الفضيل ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : العمد الذي يضرب بالسلاح أو العصا لا يقطع عنه حتى يقتل ، والخطأ الذي لا يتعمده وفي الموثق كالصحيح ، عن ابن فضال ، عن بعض أصحابنا ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كل من قتل شيئاً (أي بشيء) صغيراً أو كبيراً بعد أن يتعمد فعله القود ﴿وروى الفضل بن عبد الملك﴾ في الصحيح ﴿عنه﴾ أي عن أبي عبد الله عليه السلام الذي تقدم ﴿انه قال اذا ضرب الرجل بالحديدة﴾ أو بالجريدة اذا قصد القتل بها فذلك العمد لان الغالب في السيف وامثاله القتل ، وقد ذكر فيه الانواع الثلاثة .
﴿وروى النضر﴾ في الصحيح والشيخ في الصحيح ، عن عبد الله بن المغيرة

المؤمنين عليهم السلام في الخطأ شبه العمد ان يقتل بالسوط او بالحجر او بالعصا ، ان دية ذلك تغلف وهي مائة من الابل فيها اربعون خلفه بين ثنية الى بازل عامها ، و ثلاثون حقة و ثلاثون ابنة لبون ، والخطأ يكون فيه ثلاثون حقة و ثلاثون ابنة لبون وعشرون ابنة مخاض وعشرون ابن لبون ذكر .
 وقيمة كل بعير من الورق مائة وعشرون درهما ، او عشرة دنانير ، ومن الغنم قيمة كل واحد من الابل عشرون شاة .

والنضر والكليني في القوي كالصحيح جميعاً (١) ﴿ عن عبدالله بن سنان (الى قوله) او بالحجارة ﴾ بما لا يقتل غالباً فانفق القتل به ﴿ ان دية ذلك تغلف ﴾ بالنظر الى الخطأ ﴿ وهي مائة من الابل ﴾ والكل مشترك فيها لكن تختلف بالاسنان ﴿ فيها اربعون خلفه ﴾ بكسر اللام وهي الحامل من الناقة ﴿ بين ثنية ﴾ وهي الناقة الداخلة في السنة السادسة تلقى ثنيتهما ﴿ الى بازل عامها ﴾ البازل من الابل الذي تم ثمانى سنين ودخل في التاسعة وحينئذ يطلع نابه وتكمل قوته ثم يقال له بعد ذلك بازل عام و بازل عامين ، فالمراد بها ان لا تنقص من الخمس سنين ولا تزيد على عشر سنين .
 ﴿ وقيمة كل بعير من الورق ﴾ اى اذا ادّى القيمة او ازم ان يكون قيمته ﴿ مائة وعشرون درهماً ﴾ فتصير اثنى عشر الفاً ويمكن ان يكون في ذلك الوقت قيمة كل دينار اثنى عشر درهماً ﴿ او عشرة دنانير ﴾ فتكون الفاً ﴿ عشرون شاة ﴾ فتصير الفين ويمكن ان يكون في الوقت قيمة كل شاة نصف دينار ولم يذكروا دية العمد ، اذا اُصل فيه القصاص ، والدية فيه على التراضى فلولم يرض الولي الأبماء الف ابل يؤدّيها ان امكنه واراد الحياة ، وكذا في طرف النقصان .

و تظهر الفائدة فيما لو عفا عن القصاص وصالحوا بالدية فانه حينئذ لا يتجاوز و لا ينقص عن المقدّر كما روى الشيخ في الصحيح ، عن الحلبي ، عن ابي عبدالله

(١) الكافي باب الدية في قتل العمد والخطاء خبر ٣ والتهذيب باب القضايا في

عنه عليه السلام ، وفي الصحيح ، عن عبدالله بن المغيرة والنضر بن سويد ، عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال سمعته يقول : مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا قِيدَ مِنْهُ الْآنَ يَرْضَىٰ اَوْ لِيَاءَ الْمَقْتُولِ اِنْ يَقْبَلُوا الدِّيَةَ فَانْ رَضُوا بِالْـدِّيَةِ وَ احَبَّ ذَلِكَ الْقَاتِلُ فَالْـدِّيَةُ اثْنَى عَشَرَ اَلْفًا اَوْ اَلْفَ دِينَارٍ اَوْ مِائَةَ مِنَ الْاِبِلِ وَاِنْ كَانَ فِي اَرْضٍ فِيهَا الدَّنَائِرُ فَالْعَدْلُ دِينَارٌ ، وَاِنْ كَانَ فِي اَرْضٍ فِيهَا الْاِبِلُ فَمِائَةُ مِنَ الْاِبِلِ وَاِنْ كَانَ فِي اَرْضٍ فِيهَا الدَّرَاهِمُ فَدَرَاهِمٌ بِحَسَابِ اثْنَى عَشَرَ اَلْفًا (١) ،

وفي الصحيح ، عن معاوية بن وهب قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن دية العمد فقال : مائة من فحول الابل المسان (اي الكبار) فان لم يكن ابل فمكان كل حمل عشرون من فحولة الغنم .

وفي الصحيح و الكليني في الحسن كالصحيح ، عن جميل بن دراج قال : الدية الف دينار او عشرة آلاف درهم ويؤخذ من اصحاب الحلل ، الحلل ، ومن اصحاب الابل الابل ، ومن اصحاب الغنم : الغنم ، ومن اصحاب البقر : البقر .

وفي الموثق كالصحيح ، عن ابي بصير قال : سأله عن دية العمد الذي يقتل الرجل عمدًا قال : فقال : مائة من فحول الابل المسان فان لم يكن ابل فمكان كل حمل عشرون من فحولة الغنم .

وفي الموثق عن ابي بصير قال : دية الرجل مائة من الابل فان لم يكن فمن البقر بقيمة ذلك فان لم يكن فالف كبش هذا في العمد وفي الخطاء مثل العمد الف شاة مخلطة (اي النفيسة والخيسة معًا) .

و روي في الصحيح ، عن يونس عن بعض اصحابنا عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال : مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَانْهَ يَقَادِبُهُ الْآنَ يَرْضَىٰ اَوْ لِيَاءَ الْمَقْتُولِ اِنْ يَقْبَلُوا الدِّيَةَ

(١) اورده والخمسة التي بعده في التهذيب باب القضايا في الديات والقصاص خبر ١٧-١٥-١٦-٢١-٢٣-٢٠ واورد الثالث والخامس في الكافي باب الدية في قتل العمد والخطأ خبر ٢-٨

اور تراضوا بأكثر من الدية ادا قل من الدية فإن فعلوا ذلك بينهم جاز، وإن تراجعوا اقيدوا ،
وقال الدية عشرة آلاف درهم ادا الف دينار او مائة من الابل .

وفى الحسن كالصحيح ، عن جميل عن ابي عبدالله عليه السلام وفى الحسن كالصحيح
عن الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام قال الدية عشرة آلاف درهم او الف دينار قال
جميل قال ابو عبدالله عليه السلام الدية مائة من الابل (۱) ،

وفى الصحيح ، عن على بن حديد و ابن ابي عمير جميعاً عن جميل بن دراج
عن محمد بن مسلم و زرارة وغيرهما عن احدهما عليه السلام فى الدية قال : هى مائة من
الابل وليس فيها دنائير ولا درهم ولا غير ذلك ، قال ابن ابي عمير : فقلت لجميل : هل
للابل اسنان معروفة ؟ فقال : نعم ثلاث وثلاثون حقة وثلاث وثلاثون جذعة واربع وثلاثون
ثنية الى بازل عامها كلها خليفة الى بازل عامها قال : وروى ذلك بعض اصحابنا عنهما
عليه السلام وزاد على بن حديد فى حديثه ان ذلك فى الخطأ وقال قيل لجميل فان قبل
اصحاب العمد الدية كم لهم ؟ قال مائة من الابل الآن يصطلحوا على مال او على
ماشاءوا من غير ذلك (۲) .

وفى الموثق ، عن ابي بصير قال : قال ابو عبدالله عليه السلام دية الخطأ اذا لم يرد
الرجل (وفى باب القتل) مائة الابل او عشرة آلاف من الورق او الف من الشاة
وقال دية المغلظة التى تشبه العمد وليس بعمد افضل من دية الخطاء باسنان الابل
ثلاث وثلاثون حقة وثلاث وثلاثون جذعة ، واربع وثلاثون ثنية كلها طروقة الفحل
قال وسألته عن الدية فقال دية المسلم عشرة آلاف من الفضة والف مثقال من الذهب

(۱) الكافى باب الدية فى قتل العمد والخطأ خبر ۵

(۲) اورده والذين بعده فى الكافى باب الدية فى قتل العمد والخطأ خبر ۸-۷-۶ واورد

الاخيرين فى التهذيب باب القضايا فى الديات والقصاص خبر ۱۲-۳

او الف من الشاة على اسنانها اثلاثا ، ومن الابل مائة على اسنانها ، ومن البقر مائتان .
 و في الصحيح عن يونس عن محمد بن سنان عن العلابن الفضيل عن ابي عبدالله
 عليه السلام انه قال : في قتل الخطاء مائة من الابل او الف من الغنم او عشرة آلاف درهم
 او الف دينار فان كانت الابل فخمس وعشرون ابنة مخاض وخمس وعشرون ابنة
 لبون ، وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة ، والدية المغلظة في الخطأ الذي
 يشبه العمد الذي يضرب بالحجر او بالعضا الضربة والضربتين لا يريد قتله فهي اثلاث ،
 ثلاث وثلثون حقة ، وثلاث وثلثون جذعة واربع وثلثون ثنية كلها خلفه طروقة الفعل
 وان كان من الغنم فالف كبش ، والعمد هو القود او رضى ولى المقتول .

و روى الشيخ في القوى كالصحيح ، عن عبيد بن زرارة عن ابي عبدالله عليه السلام
 قال : الدية الف دينار او اثني عشر الف درهم او مائة من الابل وقال اذا ضربت الرجل
 بحديدة فذلك العمد (١) ،

فاما اختلاف الدراهم فيمكن ان يحمل على اختلافها كما تقدم انه ضربت
 بالخمسة دوايق فحينئذ يزيد القان .

ويؤيده ما روى الشيخ في الصحيح عن الحسين بن سعد واحمد بن محمد بن
 عيسى معا انه روى اصحابنا ان ذلك من وزن ستة .

اي ضرب الخمسة بالسته وكذلك في الشاة يحمل على اختلاف القيمة وذكر الشيخ
 انهم اذا كانوا من اهل الابل لزمهم الابل او مكان كل ابل عشرون شاة فالظاهر
 انه لا يلزم احداً فرداً من افراد الدية بل الخيار الى الجاني فالحمل على نقصان القيمة
 حينئذ اولى ، ويمكن ان يكون التفليظ بالنسبة الى الاشخاص في القدرة او باعتبار
 العمد و شبه العمد والخطاء كما يغلظ في الابل واما اختلاف الاسنان فيمكن

(١) اورده والثلة التي بعده في التهذيب باب القضايا في الديات و القصاص غير

وسأل معاوية بن وهب أبا عبد الله عليه السلام عن دية العمد فقال : مائة من فحولة الأبل المسان ، فإن لم يكن فمكان كل جمل عشرون من فحولة الغنم .
وروى الحسن بن محبوب ، عن خضر الصيرفي عن بريد المجلي قال : سئل أبو جعفر عليه السلام عن رجل قتل رجلاً متعمداً فلم يبق عليه الحد ولم تصح الشهادة حتى خولط وذهب عقله ، ثم إن قوماً آخرين شهدوا عليه بعدما خولط أنه قتله ، فقال : إن شهدوا عليه أنه قتله حين قتله وهو صحيح ليس به علة من فساد عقل قتل وإن لم يشهدوا عليه بذلك وكان له مال يعرف دفع إلى ورثة المقتول الدية من مال القاتل ، وإن لم يترك ما لأعطي الدية من بيت مال المسلمين ولا يبطل دم امرء مسلم . وسأل سليمان بن خالد أبا عبد الله عليه السلام

حمله على التخيير لو لم يرجح صحيحه ابن سنان بالاصحية ، واحتمل الشيخ التخليط بأن يكون مخصوصاً بالعبد إذا قتل جراً .

لما رواه في القوي عن زبید الشحام عن أبي عبد الله عليه السلام في العبد يقتل حرّاً عمدًا قال : مائة من الأبل المسان فإن لم يكن أبل فمكان كل جمل عشرون من فحولة الغنم (١) .

﴿ وسأل معاوية بن وهب ﴾ في الحسن كالصحيح والشيخ في الصحيح وتقدم .
﴿ وروى الحسن بن محبوب عن خضر الصيرفي ﴾ في القوي كالصحيح وتقدم .
في أخبار المجنون ﴿ وسأل سليمان بن خالد ﴾ في الحسن كالصحيح والشيخ في الصحيح .
﴿ أبا عبد الله عليه السلام ﴾ (إلى قوله) والظن لا تكافي ﴿ لأنها لم تقتل الولد عمدًا حتى تقتل به بل فعلت محرماً أن استوجرت بأن ترضعها بنفسها وكذا مع الإطلاق على الظاهر ولو جاز أن تستاجر ظنراً أخرى لأن ترضعها فلا يجوز دفع الولد إليها على الظاهر لأن وليه إنما أئتمنها دون غيرها .

روى الشيخان في القوي عن محمد بن مسلم قال : قال أبو جعفر عليه السلام إيمانظر قوم قبلت صبيّاً لهم وهي نائمة فاهلبت عليه فقتلته فإن عليه الدية من مالها خاصة

عن رجل استأجر ظئراً فأعطاها ولده فكان عندها فانطلقت الظئر فاستأجرت
 أخرى فغابت الظئر بالولد فلا يدري ما صنع به والظئر لا تكافي، قال : الدية كاملة.
 وروى الحسن بن محبوب، عن الحسن بن حي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام
 عن رجل وجد مقتولاً فجاء رجلان إلى وليه فقال أحدهما : أنا قتلته عمداً وقال
 الآخر : أنا قتلته خطأ فقال : إن هو أخذ بقول صاحب العمد فليس له على صاحب
 الخطأ شيء ، وإن هو أخذ بقول صاحب الخطأ فليس له على صاحب العمد شيء .

إن كانت اما ظائرت طلب العز والفخر وإن كانت اما ظائرت من الفقر فإن الدية
 على عاقلتها وروى الشيخ في القوي عن أبي جعفر عليه السلام مثله وفي القوي عن الحسين
 بن خالد وغيره عن أبي الحسن الرضا عليه السلام مثله .

وفي الصحيح عن الحلبي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل استأجر ظئراً
 فدفع إليها ولده فغابت بالولد سنين ثم جاءت بالولد وزعمت أمه أنها لا تعرفه وزعم
 أهلها أنهم لا يعرفونه قال : ليس لهم ذلك فليقبلوه فانما الظئر مأمونة - هذا إذا
 لم يعرفوه ، أما إذا علموا أن هذا الولد غيره فلهم إثباته بالقسامة ولزمها الدية من
 مالها لاهاشبيهة بالعمد وليس بعمد .

﴿ وروى الحسن بن محبوب ﴾ في الصحيح ﴿ عن الحسن بن حي ﴾ وهو
 الحسن بن صالح بن حي فإنه وإن نقل أنه زيد بن نسيب إليه الصالحة منهم إلا أنه
 من أصحاب الأصول وكتابه معتمد أصحابنا المتقدمين رضي الله عنهم أجمعين ويدل
 على أنه إذا اقترانان بقتل واحد واقرأ أحدهما بقتله عمداً والآخر بقتله خطأ كان
 الولي بالخيار في الأخذ بأيهما شاء .

وروى الشيخان في الصحيح عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : سأله عن
 رجل قتل فحمل إلى الوالي وجاء قوم فشهدوا عليه الشهود (وليس الشهود في -
 يب) أنه قتل عمداً فدفع الوالي القاتل إلى أولياء المقتول ليقاد به فلم يراعوا

فلم يراعوا (او) فلم يروا (او) فلم يزعوا (١) - (اى لم يكفوا - وفى باب بخط الشيخ فلم يريتموا بالياء اى لم يتباعدوا وبالثاء فى كثير من النسخ اى لم يتكلموا بكلمة وهذا اظهر) حتى اتاهم رجل فأقرّ عند الوالى انه قتل صاحبهم عمداً وأن هذا الرجل الذى شهد عليه الشهود برى من قتل صاحبكم فلان فلا تقتلوه وخذولى بدمه (او به) قال فقال ابو جعفر عليه السلام : ان اراد اولياء المقتول أن يقتلوا الذى اقرّ على نفسه أن يقتلوه ولا سبيل لهم على الآخر .

ثم لا سبيل لورثة الذى اقرّ على نفسه على ورثة الذى شهد عليه فإن ارادوا أن يقتل الذى شهد عليه فليقتلوه ولا سبيل لهم على الذى اقرّ ثم ليؤد الذى اقرّ على نفسه الى اولياء الذى شهد عليه نصف الدية ، قلت : رأيت ان ارادوا ان يقتلوهما جميعاً ؟ قال : ذاك لهم وعليهم ان يدفعوا الى اولياء الذى شهد عليه نصف الدية خاصاً دون صاحبه ثم يقتلوهما به .

قلت فإن ارادوا ان يأخذوا الدية ؟ قال : فقال : الدية بينهما نصفان لأن احدهما اقرّ ، و الآخر شهد عليه قلت : كيف جعلت لاولياء الذى شهد عليه على الذى اقرّ على نفسه نصف الدية حين قتل ولم تجعل لاولياء الذى اقرّ على اولياء الذى شهد عليه ولم يقتل قال : فقال : لان الذى شهد عليه ليس مثل الذى اقرّ ، الذى شهد عليه لم يقرّ ولم يبرىء صاحبه والآخر اقرّ و ابرأ صاحبه فلزم الذى اقرّ و ابرأ صاحبه مالم يلزم الذى شهد عليه ولم يقرّ ولم يبرىء صاحبه (٢) .

(١) زعا يزعو زعوا واوى : عدل واقسط (اقرب الموارد)

(٢) التهذيب باب البيئات على القتل خبر ١٨ و الكافى باب نادر بعد باب الرجل يقع على الرجل فيقتله خبر ٣ من كتاب الديات

وروى الحسن بن محبوب ، عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : سمعت ابن ابي ليلى يقول . كانت الدية في الجاهلية مائة من الابل فأقرها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم انه فرض على اهل البقر مائتي بقرة ، و فرض على اهل الشاة الف شاة ، وعلى اهل الحلل مائة حلة ، قال عبد الرحمن : فسألت ابا عبد الله عليه السلام عمارواه ابن ابي ليلى ، فقال : كان على عليه السلام يقول : الدية الف دينار وقيمة الدينار

وتقدم في باب القضايا قضية الحسن عليه السلام في اقرار اثنين بأنه قتله وكذا قضية مات الدين وغيرهما .

وروى الحسن بن محبوب عن عبد الرحمان بن الحجاج في الصحيح كالشيخين ولا يضر ضعف ابن ابي ليلى لانه عرضه على الصادق عليه السلام ولم يردّه مع ان الصادق عليه السلام ذكر ما قاله الا الحلل ، وعباراتهم مختلفة .

ففي الكافي قال : سمعت ابن ابي ليلى يقول : كانت الدية في الجاهلية (اي قبل البعثة والظاهر انه كان من بقايا شريعة ابراهيم عليه السلام) مائة من الابل فأقرها رسول الله ﷺ .

ثم انه فرض على اهل البقر مائتي بقرة و فرض على اهل الشياة (او الشاة) الف شاة ثنية ، وعلى اهل الذهب الف دينار ، وعلى اهل الورق عشرة آلاف درهم ، وعلى اهل اليمن الحلل مائة حلة .

قال عبد الرحمان بن الحجاج : سألت ابا عبد الله عليه السلام عماروى ابن ابي ليلى فقال كان على عليه السلام يقول : الدية الف دينار وقيمة الديار عشرة دراهم ، وعشرة آلاف لاهل الامصار ، وعلى اهل البوادي الدية مائة من الابل ولاهل السواد مائتا بقرة او الف شاة (١) .

وفي باب قال : سمعت ابن ابي ليلى يقول كانت الدية في الجاهلية مائة من الابل فأقرها رسول الله ﷺ ثم انه فرض على اهل البقر مائتي بقرة و فرض على

عشرة دراهم ، وعلى اهل الذهب الف دينار ، وعلى اهل الورق عشرة آلاف درهم ، وعشرة آلاف لاهل الامصار ، ولاهل البوادي الدية مائة من الابل ، ولاهل السواد مائتي بقرة ، او الف شاة .

وسمع كليب بن معوية ابا عبد الله عليه السلام يقول من قتل في شهر حرام فعليه دية وثلاث .

و روى ابان ، عن زرارة انه قال : سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول : اذا قتل الرجل في شهر حرام صام شهرين متتابعين من اشهر الحرم .

اهل الشام (بالهمزة بنقطه وبالهاء في غيرها) الف شاة . وعلى اهل اليمن الحلل مائتي حلة قال عبد الرحمان فسألت ابا عبد الله عليه السلام عما روى ابن ابي ليلى فقال كان على عليه السلام يقول : الدية الف دينار وقيمة الدناير عشرة آلاف درهم ، وعلى اهل الذهب الف دينار وعلى اهل الورق عشرة آلاف درهم لاهل الامصار (اى - همالهم) ولاهل البوادي الدية مائة من الابل ولاهل السواد مائتا بقرة او الف شاة (١) وعلى أى حال فالظاهر ان قوله (وعشرة آلاف) زائد من النسخ ،

﴿ وسمع كليب بن معوية ﴾ في الحسن كالصحيح كالشيخين (٢) وتقدم منه .
﴿ وروى ابان ﴾ في الموثق كالصحيح كالشيخ (٣) ﴿ عن زرارة ﴾ وروى الشيخ ايضاً في الموثق كالصحيح عن زرارة قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : رجل قتل في الحرم ؟ قال : عليه دية وثلاث ويصوم شهرين متتابعين من اشهر الحرم قال : قلت (او قلنا) هذا يدخل فيه العيد و ايام التشريق ؟ قال : فقال : يصوم فانه حق لزمه (٤) .

(١) التهذيب باب القضايا في الديات والقصاص خبر ١٨

(٢-٣-٤) التهذيب باب القاتل في الشهر الحرام وفي الحرم خبر ١-٢-٣ واورد لأول

في الكافي باب الدية في قتل العمد والخطاء خبر ٧

وروى الحسن بن محبوب ، عن ابي ولاد قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل رجلاً مسلماً عمداً فلم يكن للمقتول اولياء من المسلمين الا اولياء من اهل الذمة من قرابته ، فقال : على الامام ان يمرض على قرابته من اهل بيته الاسلام ، فمن اسلم منهم فهو وليه يدفع الفائل اليه ، فإن شاء قتل وان شاء عفا ، وان شاء اخذ الدية ، فإن لم يسلم من قرابته احد كان الامام ولي امره ، ان شاء قتل وان شاء اخذ الدية فجعلها في بيت مال المسلمين ، لان جناية المقتول كانت على الامام فكذلك تكون دية الامام المسلمين ، قلت : فإن عفا عنه الامام ؟ فقال : انما هو حق لجميع المسلمين ، وانما على الامام ان يقتل او يأخذ الدية وليس له ان يعفو .

وروى ابن محبوب ، عن علي بن رثاب ، عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام

وسيجى صحيفه ذرارة في الشهر الحرام ، ويحمل على انه يصوم الشهرين وان لم يحصل القتايح بدخول العيد و ايام التشريق وعمل به جماعة في القتل في الاشهر الحرم لافي الحرم وبعضهم فيهما ، ويمكن ان يكون سقط من الخبر شيء .

وروى الحسن بن محبوب في الصحيح والشيخان في الصحيح ، وفي الحسن كالصحيح عنه (١) عن ابي ولاد الحنط عن رجل مسلم كما هو فيهما فقال على الامام الظاهر انه على التفضل ليرغبوا في الاسلام والافميرائه له فانه وارث من لا وارث له ولا يرث كافر مسلماً ، وكذاله المفووان كان المشهود المدم لانه ماله وانقى لان مذهب العامة انه في بيت المال وتقدم وسيجي ان ما يطلق في الاخبار في انه لبيت المال بيت مال الامام لا المسلمين .

وروى ابن محبوب عن علي بن رثاب في الصحيح كالشيخ وفي القوي

(١) الكافي باب بعد (باب الرجل يصدق بالدية الخ) خبر ١ والتهذيب باب القضاء

في رجل دفع رجلاً على رجل فقتله ، فقال : الدية على الذي وقع (دفع - خ) على الرجل فقتله لا ولياء المقتول ، قال : ويرجع المدفوع بالدية على الذي دفعه ، قال : وان اصاب المدفوع شيء فهو على الدافع ايضاً ،

وروى ابن محبوب ، عن ابي ولاد عن ابي عبد الله عليه السلام قال : كان امير المؤمنين عليه السلام يقول : تستأدى دية الخطأ في ثلاث سنين ، وتستأدى دية العمد في سنة .

وروى جعفر بن بشير . عن معلى ابي عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن قول الله عز وجل : (فمن تصدق به فهو كفارة له) قال : يكفر عنه من ذنوبه على قدر ما عفا

كالصحيح للكلينى (١) ﴿ عن ابي عبد الله عليه السلام ﴾ (الى قوله) الذي وقع الظاهر ان المراد به ان الدية على الدافع فانه وان كان قتل المدفوع عليه بالمدفوع وبوقوعه عليه فكان المدفوع قتله للمباشرة لكن لما كان السبب اقوى يتعلق بذمة الدافع ، ويحتمل ان يكون المراد به ظاهره وان لم يكن موافقاً للاصول ولكن امثال هذه التجوزات شائعة ولهذا عدلنا عن ظاهره مع ما تقدم من الاخبار انه ليس على المدفوع شيء .

﴿ وروى ابن محبوب ﴾ في الصحيح كالشيخين (٢) ﴿ عن ابي ولاد ﴾ الحناط ﴿ عن ابي عبد الله عليه السلام ﴾ (الى قوله) تستأدى بالتخفيف يطلب الدية او يطلب الاداء ﴿ دية الخطأ ﴾ المحض على المشهور ، ويحتمل التعميم ، والمشهور انه تستأدى دية شبه العمد في سنتين .

﴿ وروى جعفر بن بشير ﴾ في الصحيح ﴿ عن معلى ابي عثمان ﴾ او ابن عثمان وهما واحد ﴿ فمن تصدق به فهو كفارة له ﴾ بعد قوله : (وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين والانف بالانف والاذن بالاذن والسن بالسن والجروح قصاص) ﴿ على قدر

(١) الكافي باب الرجل يقع على الرجل فيقتله خبر ٢ والتهذيب باب القضاء في قتل

الزحام خبر ٢٠

(٢) التهذيب باب القضايا في الديات و القصاص خبر ٢٦ و الكافي باب الدية

في قتل العمد والخطأ خبر ٩

عن العمد - وفي العمد يقتل الرجل بالرجل الآن يعفو او يقبل الدية ، وله ما تراضوا عليه من الدية ، وفي شبه العمد المغلظة ثلاث و ثلاثون حقة و اربع و ثلاثون جذعة و ثلاث و ثلاثون ثنية خلفه طروقة الفعل ، ومن الشاة في المغلظة الف كبش اذا لم يكن ابل .

ما عفى عن العمد ~~فان~~ فان عفى مطلقا فكفارة لجميع الذنوب او كثير منها ومن عفى عن القصاص ورضى بالدية فبقدره ، ومن عفى عن بعضها فبقدر ما عفى و اسنان الابل فيها مخالفة لما تقدم لكنه اصح من اكثره فعند المصنف مخير بينه وبين ما في خبر ابن سنان وان كان الظاهر من طريقة القدماء التخيير بين الجميع لكن الظاهر من طريقة الكليني والمصنف انهما يقدمان ما يذكرا ان في الكتابين على غيره .
وروي في الموثق عن ابي بصير قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ ؟ قال يكفر عنه من ذنوبه بقدر ما عفى من جراح او غيره قال وسألت عن قول الله عز وجل : فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ اخِيهِ شَيْئًا فَاتَّبَاعَ بِالْمَعْرُوفِ وَاَدَاءَ اِلَيْهِ بِاِحْسَانٍ قال هو الرجل يقبل الدية فينبغي للطالب ان يرفقه ولا يعسره وينبغي للمطلوب ان يؤدي اليه باحسان ولا يمتطله اذا قدر (١) .

وفي الحسن كالصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن قول الله عز وجل : فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ فقال : يكفر عنه من ذنوبه بقدر ما عفى ، وسألت عن قول الله عز وجل : فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ اخِيهِ شَيْئًا فَاتَّبَاعَ بِالْمَعْرُوفِ وَاَدَاءَ اِلَيْهِ بِاِحْسَانٍ قال : ينبغي المذئ له الحق ان لا يعسرا خاء اذا كان قد صالحه على دية وينبغي للمذئ عليه الحق ان لا يمتطل اخاء اذا قدر على ما يعطيه ويؤدي اليه باحسان قال وسألت عن قول الله عز وجل : فَمَنْ اعْتَدَى بِكَ فَلَ عَذَابُ الِمْ ؟ فقال هو الرجل يقبل الدية او يعفو او يصلح ثم يعتدي فيقتل فله عذاب اليم كما قال الله عز وجل وسيجيء

(١) اورده والذي بعده في الكافي باب الرجل يتصدق بالدية على القاتل خبر ٢-١

وروى ابن محبوب ، عن ابي ايوب ، عن حريز عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سأله عن رجل قتل رجلاً عمداً فرُفع الى الوالى فدفعه الوالى الى اولياء المقتول ليقتلوه فوثب عليهم قوم فخلصوا القاتل من ايدي الاولياء . فقال : ادى ان يحبس الذين خلصوا القاتل من ايدي الاولياء ابداً حتى يأتوا بالقاتل ، قيل له : فإن مات القاتل وهم فى السجن ؟ فقال : إن مات فعليهم الدية يؤدونها الى اولياء المقتول .

وروى هشام بن سالم ، عن زياد بن سوفة ، عن الحكم بن عتيبة قال : قلت لابي جعفر عليه السلام : ما تقول فى العمد والخطأ فى القتل وفى الجراحات ؟ فقال : ليس الخطأ مثل العمد ، العمد فيه القتل ، والجراحات فيها القصاص . والخطأ فى القتل والجراحات فيهما الدية ، وقال : ثم قال لى : يا حكم اذا كان الخطأ من القاتل أو الخطأ من الجراح وكان بدوياً فدية ما جنى البدوى من الخطأ على اولياءه من البدوين ، قال : واذا كان الجراح قروباً فان دية ما جنى من الخطأ على اولياءه القرويين . و روى ابن

وروى ابن محبوب عن ابي ايوب رضي الله عنه فى الصحيح كالشيخين (١) عن حريز رضي الله عنه ويدل على ان من خلص القاتل من ايدي اولياء الدم يكون كقيلالة ويحبس الى ان يحضر القاتل فإن مات لزمه الدية وان كانوا جماعة وهذا مخصوص بالدم بخلاف سائر الحقوق ، وهل حكم القصاص فى الاطراف حكمه ؟ فيه اشكال .

وروى هشام بن سالم عن زياد بن سوفة رضي الله عنه فى الصحيح كالشيخ (٢) عن الحكم بن عتيبة رضي الله عنه بالثناء المثناة من فوق وان كان فى بعض النسخ بالياء المثناة لكن الظاهر انه غلط لانه من علماء العامة وهم اعرف باسم ابيه وصححوه بالياء ولا يضر ضعفه لصحته عن هشام وزياد ، وهما من اصحاب الاصول وكان من اصحاب زين العابدين و باقر العلوم والصادق عليهم السلام عن الله ، وله انقطاع اليهم ، ويمكن ان يكون شيعياً وكان يتقى لشهرته بينهم عليه السلام على اولياءه رضي الله عنه اى ورائه ارضمان جريته

(١) الكافى باب الرجل يخلص من وجب عليه القود خبر ١

(٢) التهذيب باب الينات على القتل خبر ٢١

محبوب . عن علي بن رثاب ، عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام في رجل امر رجلاً حراً ان يقتل رجلاً فقتله ، قال : يقتل به الذي ولي قتله ، ويحبس الذي امر بقتله في السجن ابدًا حتى يموت .

وروى ابن محبوب ، عن علي بن رثاب ، عن ابي عبيدة قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل قتل امه ، قال : لا يرثها ويقتل بها صاغراً . ولا تظن قتله بها

مع فقد الوارث من النسب ﴿ من البدويين ﴾ اذا لم يكن له وارث من اهل القرى ، والظاهر منه العموم ، والمشهور ، البسط على ورائه جميعاً ادعى الاقرب فالاقرب كما سيجيء .

﴿ وروى ابن محبوب ، عن علي بن رثاب في الصحيح كالشيخ (١) ﴾ عن زرارة ﴿ ويدل على انه يحبس الامر في السجن الى ان يموت ويقتل القاتل . وسيجيء ايضا ما يؤيده وما يخالفه . ﴾

﴿ وروى ابن محبوب عن علي بن رثاب في الصحيح كالشيخ والكليني في القوي كالصحيح (٢) لا يدواه عن المدة ، عن سهل بن زياد ، عن ابن محبوب ، والظاهر القريب من العلم انه ايضا رواه عن كتاب الحسن و كان متواتراً عندهم و كان له طرق كثيرة الى كتبه ولتفنن الطريق يروي في كل مرة بطريق من طرقه ، وقد يجمع جميع طرقه عنه ومن تكلم على قوايين المتأخرين والافندنا لاشك في صحة امثاله وسند كراهية الله في الفهرست ما يبصر ك فيما لدنى ﴿ عن ابي عبيدة (الى قوله) ويقتل بها صاغراً ﴾ بدون ان يعطى نصف الدية والظاهر ان هذا صغاره ويمكن ان يكون المراد به ان يضرب او لا ضرباً شديداً ثم يقتل ﴿ ولا تظن ﴾ اى اعلم على الظاهر اى بدون التوبة

(١) التهذيب باب الاثنين اذا قتل واحد الخ خبر ١١ والكافي باب الرجل يأمر رجلاً بقتل رجل خبر ١
(٢) الكافي باب الرجل يقتل ابنه الخ خبر ٢ والتهذيب باب قتل السيد عبده والوالد ولده

كفارة لذبه .

وروى ابن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن زرارة قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل قتل رجلاً خطأ في أشهر الحرم ، قال : عليه الدية وصوم شهرين متتابعين من أشهر الحرم ، قلت : إن هذا يدخل فيه العيد وأيام التشريق ؟ فقال : يصومه فانه حق لزمه .

وفي رواية أبان ، عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام عليه دية وثلاث .
وروى ظريف بن ناصح ، عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير قال قال : أبو عبد الله

ومعها فالظاهر انه مغفور بعد القتل ، بل قبله ايضاً اذا كفر وتدارك ما فات من أمه من العبادات كما تقدم في خبر محمد بن مسلم وغيره .
﴿وروى ابن محبوب عن علي بن رئاب﴾ في الصحيح كالشيخ (١) ﴿عن زرارة﴾ ويدل على وجوب صوم أشهر الحرم ان قتل فيها خطأ والظاهر انه بعد المعز عن المتق وظاهره الأعم وهو احوط ، وعلى وجوب صوم العيد وأيام التشريق ولا يستبعد بأن يكون هذا الخاص مقدماً على العام لكنه ليس بصريح في صوم هذه الايام ، ويمكن ان يكون المراد انه يصوم ذال الحجة ومحرم مثلاً وان لم يحصل التابع بخلاف غير هذه الصورة فانه لا يجوز انشاء الكفارة في زمان لا يسلم فيه شهر ويوم من الشهر الآخر وهذا احسن من طرح الاخبار الصحيحة وتقدم ايضاً قريباً .

﴿وفي رواية أبان﴾ في الموثق كالصحيح كالشيخ (٢) ﴿عن زرارة﴾ (الى قوله) دية وثلاث ، ﴿اي لو قتل في الشهر الحرام والمذكور في هذا الخبر عن زرارة ، القتل في الحرم وتقدم فكأنه غيره وتقدم في خبر الاسدي ايضاً .
﴿وروى ظريف بن ناصح ، عن علي بن أبي حمزة﴾ والشيخان في الموثق (٣)

(٢-١) التهذيب باب القاتل في الشهر الحرام وفي الحرم خبر ٣-٢

(٣) التهذيب باب القضاء في الديات والقصاص خبر ٥

عليه السلام : لو أن رجلاً ضرب رجلاً بخزفة أو بأجرّة فمات كان متعمداً .

وروى ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، وغير واحد عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن امرأة أعنف عليها الرجل فزعم أنها ماتت من عنفه عليها قال : الدية كاملة ولا يقتل الرجل .

وفي نوادر إبراهيم بن هاشم أن الصادق عليه السلام سئل عن رجل أعنف على امرأة أو امرأة أعنف على زوجها فيقتل أحدهما الآخر ، قال : لا شيء عليهما إذا كانا مأموين فإن اتهمتا لزمهما اليمين بالله أنهما لم يريدا القتل .

عن أبي بصير (إلى قوله) أو بأجرّة ﴿ أو بعود كما هو فيهما فمات ﴾ (كان متعمداً) أو (عمداً) كما هو فيهما وحمل على قصد القتل أو بما يقتل غالباً كما تقدم .

وروى ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم وغير واحد ﴿ في الصحيح ، ورواه الشيخ في الصحيح ، عن الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن حماد ، عن الحلبي وهشام والنضر ، (عطف على ابن أبي عمير ،) وعلى بن النعمان ، عن ابن مسكان جميعاً (أي الحلبي وهشام وابن مسكان) ، عن سليمان بن خالد (١) ﴾ عن أبي عبد الله عليه السلام والظاهر أن المصنف أخذه من كتاب الحسين ، وتوهم أن ابن أبي عمير يروي عن الجميع ﴿ ولا يقتل الرجل ﴾ للشبهة - ولا ينافي ذلك أن يكون عليه الدية لما روياه في القوي كالصحيح ، عن يونس ، عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال سئل عن رجل أعنف على امرأته أو امرأة أعنف على زوجها فقتل أحدهما الآخر قال : لا شيء عليهما إذا كانا مأموين فإن اتهمتا لزمما اليمين بالله أنهما لم يريدا القتل (٢) .

﴿ وفي نوادر إبراهيم بن هاشم ﴾ رواه عن صالح بن سعيد ، عن يونس عن بعض أصحابنا كما تقدم آتفاً .

وروی داود بن سرحان عن ابی عبد اللہ علیہ السلام فی رجلین قتلا رجلاً قال : ان شاء اولیاء المقتول ان يؤدوا دية ویقتلوهما جميعاً قتلوهما .
 وروی سماعة ، عن ابی بصیر عن ابی جعفر علیہ السلام فی قوله عز وجل : (فمن عفی له من اخیه شیء فاتباع بالمعروف) ماذاک الشیء قال : هو الرجل یقبل الدية فأمر الله عز وجل الذی له الحق ان یتبعه بمعروف ولا یعسره ، وأمر الذی علیه الحق ان لا یظلمه ، وان یؤدیه الیه باحسان إذا أسر ، فقلت : أرايت قوله عز وجل : (فمن اعتدی بعد ذلك فله عذاب الیم) قال : هو الرجل یقبل الدية او یصلح ثم یجیء بعد فیمثل او یقتل فوعده الله عز وجل عذاباً الیماً .

وروی داود بن سرحان عن ابی عبد اللہ علیہ السلام فی رجل حمل علی رأسه متاعاً فأصاب أنساناً

﴿ وروی داود بن سرحان ﴾ فی الصحیح کالشیخ (۱) ، ویندل علی جواز قتل الاثنين بواحد بعد رد فاضل الدية وسیجیء فی بابہ .
 ﴿ وروی سماعة عن ابی بصیر ﴾ فی الموثق ﴿ عن ابی جعفر علیہ السلام ﴾ ورواه الشیخان فی الموثق کالصحیح عن سماعة عن ابی عبد اللہ علیہ السلام (۲) ، ورویا ، عن ابی بصیر ما یقرب منه ، و تقدم قریباً ، فالظاهر انه كان عن سماعة و ابی بصیر و وقع هذا التبديل من تبديل اسم المعصوم من النساخ ، و لیس بیعید كما اطلعت علیه کثیراً .
 ورویا فی القوی کالصحیح عن الحلبي عن ابی عبد اللہ علیہ السلام فی قول الله عز وجل فَمَنْ عَتَدَىٰ مَعَدَّةَ ذَٰلِكَ فَله عَذَابُ الیم فقال : الرجل یعفو ، او یأخذ الدية ثم یجرح صاحبه او یقتله فله عذاب الیم و تقدم حسنة الحلبي و غیرها قریباً .

﴿ وروی داود بن سرحان ﴾ فی الصحیح و الشیخان فی القوی کالصحیح ﴿ قال هو مأمون ﴾ و فیهما قال هو ضامن ، و کذا رواه الاصحاب فی الکتب الفقهية

(۱) التهذیب باب الاثنين اذا قتلوا واحداً الخ خبره

(۲) اورده و اللذين بعده فی التهذیب باب القضاء فی اختلاف الاولیاء خبر ۱۲-۱۵-

والکافی باب الرجل یصدق بالدية الخ خبر ۲-۳-

فمات او كسر منه شيئاً قال هو مأمون .

وروى محمد بن أسلم عن علي بن ابي حمزة عن ابي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام قال : قلت له : جعلت فداك رجل قتل رجلاً متعمداً او خطأ وعليه دين و مال فاراد اولياؤه ان يهبوا دمه للقائل فقال : ان يهبوا دمه ضمنوا الدين قلت : فان هم ارادوا قتله فقال : ان قتل عمداً قتل قاتله وأدى عنه الامام الدين من سهم الغارمين قلت : فانه قتل عمداً وصالح اولياؤه قاتله على الدية فعلى من الدين ؟ على اولياؤه من الدية او على امام المسلمين ؟ فقال : بل يؤدون دينه من دينه التي صالحوا عليها اولياؤه فانه احق بدينه من غيره .

والظاهر ان ذلك من اصلاح النسخ لما رواه انه مخالف للاصول و طرحه الاصحاب بالضعف و لم ينظروا الى هذا الكتاب ، و يمكن ان يكون نسختهم هكذا لكن لو كانوا نظروا لذكروا ذلك ، وحمل الضمان على التفسير في الحذار ، والضبط ، وعلى ذلك خطأ ، ويكون على العاقلة ، لكن الظاهر انه قصر في الحمل والضرب بل عمد الضرب كما يكون عادة المحالين ، وعليها يحمل الخبر ، وعلى هذا النسخة لا يحتاج الى الحمل لكن اطلاق المأمون على ما كسر منه في موقعه و اما على اصابته انساناً آخر فغير شايع الا ان يكون المراد ان القول قوله في عدم قصد الضرب سيما اذا كان الحمل ثقيلاً فحينئذ ينحنون ، ولا يمكنهم النظر الى الاطراف غالباً لكن لا شك في ان النسخة غلط .

و روى محمد بن أسلم عن علي بن ابي حمزة عليه السلام في القوي عليه السلام من ابي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام و يدل على انه اذا كان على المقتول دين و كان القتل خطأ فلا يجوز ان يهبوا دينه من القاتل لان الدية حقه ، ولو هبوا يبقى ذمته مرتبهة بالدين ولو كان القتل عمداً فيجوز لهم القصاص لان وضعه للنشفي اما لو صالحوا حينئذ على مال فيصير في حكم مال الميت ويؤدي منه دينه . و يؤيده ما رواه الشيخ في الصحيح . عن ابن مسكان ، عن ابي بصير

وفي رواية ابن بكير قال: قال ابو عبدالله عليه السلام: كَلَّ مَنْ قَتَلَ شَيْءً صَغِيرًا وَكَبِيرًا بَعْدَ أَنْ يَتَعَمَّدَ فَعَلِيهِ الْقَوْدُ .

وروى البرز نطلي عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل ضرب رجلاً بمصا على رأسه فقتل لسانه ، قال : يُعْرَضُ عَلَيْهِ حُرُوفُ الْمُعْجَمِ فَمَا أَفْصَحَ مِنْهَا فَلَا شَيْءَ فِيهِ وَمَا لَمْ يَفْصَحْ بِهِ كَانَ عَلَيْهِ الدِّيَّةُ وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ حَرْفًا .

قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل قتل وعليه دين و ليس له مال فهل لاوليائه ان يهبوا دمه لقائله ؟ فقال : ان اصحاب الدين هم الخصماء للقائل فان وهب اوليائه دمه للقائل ضمنوا الدية للغرماء والافلا (١) .

وفي رواية ابن بكير رحمته الله في الموثق كالصحيح . ويدل على انه مع قصد القتل فهو عامد وان لم يكن بشيء يقتل به غالباً .

وروى البرز نطلي رحمته الله في الصحيح ورواه الكليني في الصحيح عن عبدالله بن المغيرة والشيخ في الصحيح عن حماد بن عيسى (٢) عن عبدالله بن سنان (الى قوله) وهي ثمانية وعشرون حرفاً وفيهما (تسعة وعشرون حرفاً) والظاهر انه من اصلاح النسخ لما اشتهر ذلك توهماً ان النسخة غلط فافسدت بظن الاصلاح وهذا بناء على ان مخرج الهمزة والالف مختلفان فان الهمزة من اقصى الحلق ، والالف من الجوف الا ان يقال لامدخل لللسان فيها وحينئذ لا خصوصية لها بذلك فان الحروف الشفوية والجوفية ايضاً كذلك ولا شك ان لللسان مدخلا في حسنه ان لم يكن له مدخل في صحته .

هذا اذا قطع اللسان اما اذا ضرب المضي على رأسه فلا يختص الضرر باللسان نعم روى الشيخ عن السكوني ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال اني امير المؤمنين عليه السلام

(١) التهذيب باب القضاء وفي اختلاف الاولياء خبر ١٨

(٢) الكافي باب ما يمتحن من يصاب في سمعه وبصره الخ خبر ٢ و التهذيب باب

برجل ضرب فذهب بعض كلامه وبقى البعض فجعل ديته على حروف المعجم ثم قال : تكلم بالمعجم فماتقص من كلامه فبحساب ذلك، والمعجم ثمانية وعشرون حرفاً فجعل ثمانية وعشرين جزءاً فماتقص من كلامه فبحساب ذلك (١) .

فيمكن ان يكون التفسير من السكوني لا المعصوم عليه السلام مع انه لا يعارض خبره خبر ابن سنان ويمكن ان يكون الاصلاح من المصنف بهذا الخبر كما يقع منه احياناً لكنه بعيد منه .

وروى الشيخان في الصحيح ، عن سليمان بن خالد ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : في رجل ضرب رجلاً في رأسه فتقل لسانه انه يُعرض عليه حروف المعجم كلها ثم يعطى الدية بحصة مالم يفصح منها .

وروى الكليني في الحسن كالصحيح والشيخ في الصحيح ، عن الحلبي ، عن ابي عبدالله قال اذا ضرب الرجل على رأسه فتقل لسانه عُرض عليه حروف المعجم يقرأ ثم قسمت الدية على حروف المعجم فما لم يفصح به الكلام كانت له الدية بالقياس (بالقصاص - خ) من ذلك .

وروى الشيخ في الموثق ، عن سماعة قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في رجل ضرب غلاماً على رأسه فذهب بعض لسانه و أفصح ببعض الكلام و لم يفصح ببعض فاقراء المعجم قسم الدية عليه فما افصح به طرحه ومالم يفصح به الزمه اياه .

وروى في الموثق كالصحيح عن سماعة عن ابي عبدالله عليه السلام قال قلت لرجل ضرب بفلام ضربة [او طرق بفلام طرقة بخطه] (٢) فقطع بعض لسانه فافصح ببعض ولم يفصح ببعض ؟ قال يقرأ المعجم فما افصح به طرح من الدية ومالم يفصح به الزم الدية قال : قلت كيف

① اورده والاربعة التي بعده في التهذيب باب ديات الاعضاء والجوارح الخ خبر ٧٥-٧٢

٧١-٧٢-٧٦ و اورد الاولين في الكافي باب ما يمتحن به من يصاب في سمعه وبصره الخ

(٢) ما بين المعقنين لا يوجد في التهذيب (طباطباتي)

هو؟ قال : على حساب الجمل (الف) ديته واحد (والباء) ديتها اثنان (والجيم) ثلاثة (والدال) اربعة (والهاء) خمسة (والواو) ستة (والزاي) سبعة (والحاء) ثمانية (والطاء) تسعة (والياء) عشرة (والكاف) عشرون (واللام) ثلثون (والميم) اربعون (والنون) خمسون (والسين) ستون (والعين) سبعون (والفاء) ثمانون (والصاد) تسعون (والقاف) مائة (والراء) مائتان والشين ثلثمائة (والتاء) اربعمائة و كل حرف يزيد بعد هذا من الف - بت - ث زدت له مائة درهم .

فهذا الخبر يخالف ظاهر الاخبار الصحيحة السابقة لانه لو حوسب بالدنانير يصير الفاً وخمسمائة وخمسة وستون ديناراً ولو حوسب بالدراهم كان ذلك دراهم وهو سدس المقدّر تقريباً فيمكن التوزيع بأن يوزع هذا العدد على العشرة آلاف بان يكون كل واحد منها ستة دراهم وثلاثا درهم تقريباً لانه يزيد خمسة وعشرين درهماً على العشرة آلاف درهم لأن الحروف الزائدة كانت سبعة وحوسب بسبعين ديناراً او سبعمائة درهم بناء على ان (الالف) غير (الهمزة) واذا وزع الخمسة والعشرين درهماً في النقص على العشرة آلاف يصير نقص كل درهم جزء من اربعمائة جزء ومن درهم فيكون للالف ستة دراهم و ثلثا درهم الأجزاء من اربعمائة جزء من درهم ويكون للباء مثليها وللجيم ثلثه امثاله وهكذا ولا يزيد ولا ينقص ولم يطرح الخبر وقد قدمنا ان الدرهم نصف مثقال الصيرفي و جزء من اربعين جزء من المثقال، و الدينار ثلثة ارباع المثقال الصيرفي وهو المثقال الشرعي فان الدينار لم يتغير في جاهلية ولا اسلام كما ذكره اصحابنا والعامه وكذا في كتب الحساب ايضاً .

وكان في زمان النبي ﷺ قيمة كل دينار عشرة دراهم وعندنا الآن يزيد غالباً على عشرين درهماً ويصير الدية بالدراهم ثلثة وستين تومانا بالتومان المعجمة ويصير بالذهب مائة وستة وعشرين تومانياً و نصف تومان غالباً و قد يزيد النصف و قد ينقص، ولما كان الخيار الى الجاني سيما اهل الامصار بالنسبة الى الدراهم والدنانير

باب من خطأ عمد

روى الحسن بن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال سئل عن الفلام لم يدرك وامرأة قتلا رجلا فقال : ان خطأ المرأة والفلام عمد ، فإن أحب أولياء المقتول ان يقتلوهما قتلوهما ويردون على أولياء الفلام خمسة آلاف درهم ، وإن أحبوا أن يقتلوا الفلام قتلوه وترد المرأة على أولياء الفلام ربع الدية ، قال : وإن أحب أولياء المقتول ان يقتلوا المرأة قتلوها ، ويرد الفلام على أولياء المرأة ربع الدية ، قال : وإن أحب أولياء المقتول أن يأخذوا الدية كان على الفلام نصف الدية وعلى المرأة نصف الدية

وروى ابن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن خريس الكناسي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة وعبد قتلا رجلاً خطأ فقال : ان خطأ المرأة والعبد مثل العمد ، فإن أحب أولياء المقتول ان يقتلوهما قتلوهما ، قال : وإن كان قيمة العبد أكثر من خمسة آلاف درهم ردوا على سيد العبد ما يفضل بعد الخمسة آلاف درهم ، فإن أحبوا ان يقتلوا المرأة ويأخذ العبد فعلوا إلا أن يكون قيمته أكثر من خمسة آلاف درهم

فللجاني اولماقلته ان يؤدي الاقتص .

باب من خطأ عمد

﴿روى الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم﴾ في الصحيح كالشيخين (١)
 ﴿عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام﴾ .
 ﴿وروى ابن محبوب عن أبي أيوب﴾ في الصحيح كالشيخين ﴿عن خريس الكناسي﴾
 قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام ويدلان ظاهراً على ان خطأ الفلام الذي لم يبلغ والمرأة

(١) اورده والذي بعده في الكافي باب من خطأ عمد الخ خبر ٢-١ والتهذيب

باب اشتراك الاجرار والعبيد والنساء الخ خبر ٣-٢

فيردوا على مولى العبد ما يفضل بعد الخمسة آلاف درهم ويأخذ العبد اربقتديه سيده ،
وان كانت قيمة العبد أقل من خمسة آلاف درهم فليس لهم الا العبد .
وروى ابو اسامة ، عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال : في امرأة قتلت
رجلاً متعمدة فقال : ان شاء اهلها ان يقتلوا قتلها وليس يجنى أحد جناية على أكثر
من نفسه .

والعبد بمنزلة العمد وهما مخالفان لظاهر الآية والاخبار الكثيرة فيمكن ان يكونا
ورداً للثنية ويكون في ذلك الوقت مذهب من العامة او كان سهواً من الرواة او يكون
المراد بخطأهما ما صدر عنهما لنقصان رأيهما ، والمراد بالغلط غير المدرك غير تام
العقل او كان الحكم هكذا ويخص الآية والاخبار بهما والتوقف اولى .

وروى ابو اسامة الثقة وفي الطريق ضعف عن عبدالله بن سنان والصواب
و او العطف فانه لم يعهد رواية ابي اسامة عن ابن سنان مع انها روى عن ابي
عبدالله عليه السلام .

روى الشيخ عن ابي اسامة زيد الشحام ، عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل قتل امرأة
متعمداً قال : ان شاء اهلها ان يقتلوه قتلوه ويؤدوا الى اهل نصف الدية (١) ، فانه
وان كان عكسه لكن الفرض روايته عنه عليه السلام في هذا الباب .

روى الشيخان في الصحيح ، عن عبدالله بن سنان قال : سمعت ابا عبدالله يقول
في رجل قتل امرأته متعمداً فقال : ان شاء اهلها ان يقتلوه ويؤدوا (او) (يؤدوا بدون
الواو) الى اهل نصف الدية وان شاءوا اخذوا نصف الدية خمسة آلاف درهم ، وقال
في امرأة قتلت زوجها متعمدة فقال : ان شاء اهلها ان يقتلوا قتلها وليس يجنى احد
أكثر من جنايته على نفسه (٢) .

(١) التهذيب باب القودين الرجال و النساء الخ خبر ١١

(٢) اورده و الثلاث عشر التي بعده في التهذيب باب القودين الرجال و النساء

الخ خبر ٢-١-٢٠-٥-٦-٣-٩-١٠-٧-٨-١٢-١٣-١٢ و اورد الستة الاول في

الكافي باب الرجل يقتل المرأة الخ خبر ٢-١-٢-٥-٩-١١

وفي الصحيح ، عن عبدالله بن مسكان ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اذا قُتِلَت المرأة رجلاً قُتِلَتْ به ، واذا قُتِلَ الرجل المرأة فإن ارادوا القود أدوا فضل دية الرجل واقادوه بها وان لم يفعلوا قبلوا من القاتل الدية دية المرأة كاملة ودية المرأة نصف دية الرجل .

وفي الحسن كالصحيح ، عن العلي بن ابي عبدالله عليه السلام قال : في رجل يقتل امرأة متعمداً فأراد اهل المرأة ان يقتلوه قال : ذلك لهم اذا أدوا الى اهل نصف الدية فان قبلوا الدية فلهم نصف دية الرجل وان قُتِلَت المرأة الرجل قُتِلَتْ به ليس لهم الا نفسها وقال : جراحات الرجال والنساء سواء ، سن المرأة بسن الرجل ، وموضحة المرأة بموضحة الرجل ، واصبع المرأة باصبع الرجل حتى تبلغ الجراحة ثلث الدية فاذا بلغت ثلث الدية اضعفت دية الرجل على دية المرأة .

وفي الصحيح عن العلي بن ابي عبدالله عليه السلام قال : سئل عن رجل قتل امرأة خطأ وهي على رأس الولد تمخض قال : عليه الدية خمسة آلاف درهم وعليه للذي في بطنها غرة وصيف او وصيفة او اربعون ديناراً - وسيذكر حكم الجنين .

وفي الصحيح ، عن ابي مريم ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : أتى رسول الله صلى الله عليه وآله رجل قد ضرب امرأة حاملاً بعمود الفسطاط فقتلها فخير رسول الله صلى الله عليه وآله اولياها ان يأخذوا الدية خمسة آلاف درهم وغرة وصيف او وصيفة للذي في بطنها او يدفموا الى اولياء القاتل او الرجل خمسة آلاف درهم ويقتلوه .

وفي الصحيح ، عن ابن مسكان عن ابي بصير عن احدهما عليه السلام قال : ان قُتِلَ رجل امرأة واراد اهل المرأة ان يقتلوه أدوا نصف الدية الى اهل الرجل .

وفي الموثق عن ابي بصير قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الجراحات فقال : جراحات المرأة مثل جراحة الرجل حتى تبلغ ثلث الدية ، فاذا بلغت ثلث الدية

سواء اضعفت جراحة الرجل ضعفين (١) على جراحة المرأة وسن الرجل وسن المرأة سواء وقال : ان قتل رجل امرأته عمداً فأراد اهل المرأة ان يقتلوا الرجل ردوا الى اهل الرجل نصف الدية و قتلوه ، قال : و سأئبه عن امرأة قتلت رجلاً قال : تقتل به ولا يفرم اهلها شيئاً .

وروى الشيخ في الصحيح ، عن هشام بن سالم عن ابي عبدالله عليه السلام في المرأة تقتل الرجل ما عليها ؟ قال : لا يجزي البالي على اكثر من نفسه .

وفي الصحيح ، عن محمد بن قيس ، عن ابي جعفر عليه السلام في الرجل يقتل المرأة قال : إن شاء اولياءها قتلوه وغرموا خمسة آلاف درهم لاولياء المقتول (او القاتل) وان شاءوا اخذوا خمسة آلاف درهم من القاتل .

وفي القوي كالصحيح ، عن ابي مريم قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن جراحة المرأة فقال : على النصف من جراحة الرجل من الدية فما دونها ، قلت : فامرأة قتلت رجلاً ؟ قال يقتلونها ، قلت فرجل قتلت امرأة ؟ قال : ان شاءوا قتلوا واعطوا نصف الدية .

وفي القوي عن ابي العباس وغيره عن ابي عبدالله عليه السلام قال : ان قتل رجل امرأة خيراً لاولياء المرأة ان شاءوا ان يقتلوا الرجل ويغرموا نصف الدية لورثته وان شاءوا ان يأخذوا نصف الدية .

و في القوي كالصحيح ، عن محمد بن مسلم قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن امرأتين قتلتا رجلاً عمداً قال : تقتلان به ما يختلف في هذا احد .

و عن السكوني ان امير المؤمنين عليه السلام قتل رجلاً بامرأة قتلها عمداً و قتل امرأة قتلت رجلاً عمداً (٢) .

(١) في الكافي نقله الى هنا

(٢) اورده و الذي بعده في التهذيب باب القوديين الرجال والنساء خبر ١٢-١٣

وروى السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل و غلام اجتمعا في قتل رجل فقتلاه فقال : قال امير المؤمنين عليه السلام : اذا بلغ الغلام خمسة اشبار أقتص منه واقتص له ، وان لم يكن بلغ الغلام خمسة اشبار فقتل (لمخ) بالدية .

(فاما) ما رواه الشيخ في الموثق عن أبي مريم الانصاري عن أبي جعفر عليه السلام قال : في امرأة قتلت رجلا ؟ قال تقتل و يؤدى وليها بقية المال ، وفي رواية بقية الدية (فمحمول) على التقية مع انه مخالف لظاهر الآية قوله تعالى ان النفس بالنفس النع وان ذكرها الله تعالى حكاية عن التوراة لان حكمها جارية كما رواه الشيخ في الموثق كالصحيح عن زرارة عن احدهما (ع) في قول الله عز وجل : النفس بالنفس والعين بالعين والالف بالالف الآية ؟ قال : هي محكمة .

﴿ وروى السكوني ﴾ في القوي كالشيخين (١) ﴿ عن أبي عبد الله عليه السلام ﴾ ويدل على البلوغ اذا كان للصبي خمسة اشبار وعمل به بعض الاصحاب وحمل الشيخ الخبرين السابقين عليه ولا ينفع وظاهره خلافهما كما رواه الشيخ في الموثق عن اسحاق بن عمار عن جعفر عن ابيه (ع) ان علياً عليه السلام كان يقول : عمد الصبيان خطأ تحمله العاقلة (٢) .

وفي الصحيح ، عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : عمد الصبي وخطأ واحد (٣) والظاهر ان المراد ان العمد مثل الخطأ لتقديمه .

(١) التهذيب باب اشتراك الاحرار والعبيد الخ خبر ٢ والكافي باب نادر (بعد باب

من خطأ عمد الخ) خبر ١ واورده ايضاً في التهذيب باب ضمان النفوس خبر ٥٣

(٢-٣) التهذيب باب ضمان النفوس خبر ٥٢-٥١

باب مَنْ عَمَدَهُ خَطَأً

روى الحسن بن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن عمار الساباطي عن أبي عبيدة قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن أعمى فقأ عين صحيح متعمداً ، فقال : يا أبا عبيدة ان عمد الأعمى مثل الخطأ هذا فيه الدية من ماله ، فان لم يكن له مال فان دية ذلك على الامام ولا يبطل حق مسلم .

باب مَنْ عَمَدَهُ خَطَأً

روى الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن عمار الساباطي في الموق كالصحيح كالشيخين (١) عن أبي عبيدة (الى قوله) ان عمد الأعمى اذا قصد الفعل ولم يقصد القتل مثل الخطأ .

وروى الشيخ في القوي كالصحيح ، عن محمد الحلبي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل ضرب رأس رجل بمعول فسالت عيناه على خديه فوثب المضروب على ضاربه فقتله قال : فقال أبو عبد الله عليه السلام هذان متعديان جميعاً فلا أرى على الذي قتل الرجل قوداً لانه قتله حين قتله وهو أعمى . والأعمى جنايته خطأ تلزم عاقلته ، يؤخذون بهافي ثلاث سنين في كل سنة نجماً فان لم يكن للأعمى عاقلة لزمته دية ماجنى في ماله يؤخذ بهافي ثلاث سنين ويرجع الأعمى على ورثة ضاربه بدية عينيه (٢) .

فيمكن حمله على انه صار بمنزلة المجنون لا يعقل شيئاً للضرب على رأسه ، ويمكن ان يخص الاخبار بهذين الخبرين كما فعله المشايخ الثلاثة والله تعالى يعلم .

(١) التهذيب باب ضمان النفوس خبر ٢٨ والكافي باب من خطأه عمد ومن عمد

خطأه خبر ٣

(٢) التهذيب باب ضمان النفوس خبر ٢٩

وروى اسمعيل بن ابي زياد عن ابي عبد الله عليه السلام ان محمد بن ابي بكر - رضى الله عنه - كتب الى امير المؤمنين عليه السلام يسأله عن رجل مجنون قتل رجلاً عمداً فجعل عليه السلام الدية على قومه ، وجعل خطاه وعمده سواء .

باب فيمن أتى حداً ثم التجأ إلى الحرم

روى ابن ابي عمير ، عن هشام بن الحكم عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يجنى في غير الحرم ثم يلجأ إلى الحرم قال : لا يقيم عليه الحد ولا يطعم ولا يسقى ولا يكلم ولا يبايع فإنه اذا فعل ذلك به يوشك ان يخرج فيقام عليه الحد ، وان جنى في الحرم جناية أقيم عليه الحد في الحرم فإنه لم ير للحرم حرمة .

وروى اسمعيل بن زياد الجزبي السكوني في القوي و تقدم الاخبار في حكم المجنون.

باب فيمن أتى ما يوجب حداً ثم التجأ إلى الحرم

وروى ابن ابي عمير في الصحيح كالشيخ (١) عن هشام بن الحكم في الصحيح وروى في الصحيح ، عن معوية بن عمار قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل رجلاً في الحل ثم دخل الحرم فقال : لا يقتل ولا يطعم ولا يسقى ولا يبايع ولا يؤذى حتى يخرج من الحرم فيقام عليه الحد ، قلت : فما تقول في رجل قتل في الحرم اذ سرق ؟ قال : يقام عليه الحد صاغراً لأنه لم ير للحرم حرمة وقد قال الله عز وجل ! فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فقال هذا هو في الحرم فقال : لأعدوان الأعلى الظالمين (٢) وفي الحسن في الصحيح ، عن الحلبي ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن قول

(١) التهذيب باب القاتل في الشهر الحرام وفي الحرم خير

(٢) التهذيب باب من الزیادات فی فقه الحج خبر ١٠٢ و الكافي باب في قوله

تعالى ومن دخله كان آمناً خبر ١ من كتاب الحج والآيتين في البقرة ١٩٢-١٩٣

باب حكم الرجل يقتل الرجلين او اكثر

و القوم يجتمعون على قتل رجل

روى القاسم بن محمد عن ابان ، عن الفضيل بن يسار قال : قلت لابي جعفر عليه السلام

الله عز وجل : ومن دخله كان آمناً قال : اذا حدث العبد جنابة في غير الحرم ثم فر الى الحرم لم يسغ (اولم ينبغ) لأحد ان يأخذه في الحرم ولكن يمنع من السوق ولا يبيع ولا يطعم ولا يسقى ولا يكلم فانه اذا فعل ذلك به يوشك ان يخرج فيؤخذ ، واذا جنى في الحرم جنابة اقيم عليه الحد في الحرم لانه لم ير (او لم يرع) للحرم حرمة (١) .

وعن علي بن ابي حمزة ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن قول الله عز وجل : « ومن دخله كان آمناً » قال : ان سرق سارق بغير مكة او جنى جنابة على نفسه ففر الى مكة لم يؤخذ مادام في الحرم حتى يخرج منه ، ولكن يمنع من السوق فلا يبيع ولا يجالس حتى يخرج منه فيؤخذ وإن احدث بالحرم ذلك المحدث اخذ فيه (٢) .
الى غير ذلك من الاخبار ، وقد تقدم في باب الحرم (٣) ، والحق به بعض اصحاب مشاهد الائمة المعصومين عليهم السلام لانها اطلق عليها في الاخبار الكثيرة انها حرم الله تعالى وكذا في حرم المدينة مع ما تقدم فيه بخصوصه (٤) .

باب حكم الرجل يقتل الرجلين او اكثر

والقوم يجتمعون على قتل رجل

قد تقدم قريباً صحيحة داود بن سرحان روى القاسم بن محمد والظاهر

(١-٢) الكافي باب في قوله تعالى ومن دخله كان آمناً خبر ٢-٣ من كتاب الحج

(٣) راجع ص ١٥٨ من المجلد الرابع

(٤) راجع ص ٣٢٠ من المجلد الخامس باب تحريم المدينة وفضلها

عشرة قتلوا رجلاً ، قال : إن شاء أوليائه قتلوه جميعاً وغرموا تسع ديات ، وإن شاءوا
أن يتخيروا رجلاً فيقتلوه قتلوه ، وأدى التسعة الباقيون إلى أهل المقتول الأخير عشر
الدية كل رجل منهم قال : ثم إن الوالي يلى أديهم وحبسهم .

أما الجوهرى ونقله من كتاب الحسين بن سعيد (عنه) عن أبان (عنه) ورواه الشيخان في
الموثق كالصحيح (١) (عنه) عن الفضيل بن يسار (عنه) ويدل على جواز قتل العشرة بواحد مع
دفع ديات على كل واحد منهم تسعة أعمار الدية ، وروى في الصحيح ، عن الحلبي ،
عن أبي عبد الله (عليه السلام) في عشرة اشترى كوا في قتل رجل قال : يتخير أهل المقتول فأيهم شاءوا
قتلوا ويرجع أوليائه على الباقيين بتسعة أعمار الدية .

وفي الصحيح ، عن عبد الله بن مسكان ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في رجلين قتل
رجلاً قال : إن أراد أولياء المقتول قتلها أدا دية كاملة وقتلوهما وتكون الدية
بين أولياء المقتولين ، وإن لم يردوا قتل أحدهما فقتلوه أدى المتردك نصف الدية إلى
أهل المقتول وإن لم يؤد دية أحدهما ولم يقتل أحدهما قبل دية صاحبه من كليهما .
وفي الصحيح ، عن ابن مسكان ، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : إذا قتل الرجلان
والثلاثة رجلاً فإن أرادوا قتلهم (أو فإن أراد أوليائه قتلهم) نرادوا فضل الدية ، والّا
أخذوا دية صاحبهم (وفي باب وبعض نسخ الكافي نرادوا فضل الدية وإن قبل أولياء
الدية كانت عليهما والّا أخذوا دية صاحبهم).

فعلى هذا يكون المراد أن لم يقتلوا الجميع ولا قبلوا من الجميع الدية ،
وإن أرادوا قتل البعض أخذوا أوليائه تمة الدية من البعض الآخر أو من أولياء الدم مع
عدم الكفاية بأن يقتلوا أزيد من واحد .

وفي الصحيح ، عن أبي مريم الأصباري عن أبي جعفر (عليه السلام) في رجلين اجتماعاً
على قطع يد رجل قال : إن أحب أن يقطعها أدى إليهما دية يد فاقسما ثم يقطعها وإن

(١) أورده والثلاثة التي بعده في الكافي باب الجماعة يجتمعون على قتل واحد خبر

وروى حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قضى على رجلين امسك احدهما وقتل الآخر فقال : يقتل القاتل ويحبس الآخر حتى يموت غماً كما حبسه عليه حتى مات غماً - وقال في عشرة اشترى كوا في قتل رجل قال : يتخير اهل المقتول فأيهم شأوا قتلوه ويرجع اوليائه على الباقيين بتسعة اعشار الدية .

أحب أخذ منهما دية يد وقال : وان قطع يدا احدهما ردّ الذي لم يقطع يده على الذي قطع يده ربع الدية (١) .

(فاما) ماروياء في القوي كالصحيح . عن ابي العباس وغيره ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا اجتمع المدة على قتل رجل واحد حكم الوالي ان يقتل ايهم شاءوا وليس لهم ان يقتلوا اكثر من واحد ، وان الله عز وجل يقول : ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل .

(فيحمل) على ما لو كان لهم الفضل ولم يؤدوه اليهم او على التقية .

وروى حماد في الصحيح كالشيخين (٢) عن الحلبي ويدل على قتل القاتل وحبس الأمر ابداً .

وروى الشيخان في الصحيح ، عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام في رجل أمر رجلاً بقتل رجل فقال يقتله به الذي قتله ويحبس الأمر بقتله في الحبس او السجن حتى يموت (٣) .

وروى الشيخ في الصحيح ، عن محمد بن قيس ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى

(١) الكافي باب الجماعة يجتمعون على قتل واحد خبر ٧ والتهذيب باب الاشتراك في الجنايات خبر ٧

(٢) التهذيب باب الاثنين اذا قتلوا واحداً الخ خبر ٥ والكافي باب الجماعة يجتمعون على قتل واحد خبر ٩

(٣) الكافي باب الرجل يأمر رجلاً بقتل رجل خبر ١ و التهذيب باب الاثنين اذا قتلوا رجلاً الخ خبر ١١

وقضى امير المؤمنين عليه السلام في ستة نفر كانوا في الماء ففرق منهم رجل فشهد ثلاثة منهم على اثنين انهما غرقاه ، وشهد اثنان على ثلاثة انهم غرقوه ، فالزمهم الدية جميعاً الزم الاثنين بثلاثة اسهم بشهادة الثلاثة عليهما والزم الثلاثة سهمين بشهادة الاثنين عليهم .

امير المؤمنين عليه السلام في رجل شدد على رجل ليقتله والرجل فادمنه فاستقبله رجل آخر فامسكه عليه حتى جاء الرجل فقتله بقتل (اد) يقتل الرجل الذي قتله ، وقضى على الآخر الذي امسكه عليه ان يطرح في السجن ابداً حتى يموت فيه لانه امسك على الموت (١) .

وفي الموثق كالصحيح عن سماعة كالكلينى قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام الى آخر ما ذكره ابو جعفر عليه السلام (٢) .

وقضى امير المؤمنين عليه السلام بظهر منه انه مروى العلبى ، ولكن الظاهر انه ليس منه ، لما رواه الشيخان في القوى عن السكونى ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : رفع الى امير المؤمنين عليه السلام ستة غلمان كانوا في الفرات ففرق واحد منهم فشهد ثلاثة منهم على اثنين انهما غرقاه وشهد اثنان على الثلاثة انهم غرقوه فقضى عليه السلام بالدية اخماساً ، ثلاثة اخماس على الاثنين ، وخمسين على الثلاثة - ورواه الشيخ في الصحيح ، عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام عن علي عليه السلام مثله (٣) .

وذكر الاصحاب ان احكامه في الوقايح لا تعدى لانه يمكن ان يكون عليه السلام يعمل بعمله فيها او يكون على جهة الاستصلاح لانه مخالف للاخبار المتقدمة في القضاء انه لا تقبل شهادة الظنين وانه مع التعارض يحكم بالاكثر .

وروي عن السكونى ، عن ابي عبدالله عليه السلام في رجلين ادعيا بغلة فاقام احدهما

(١-٢) التهذيب باب الاثنين اذا قتل رجلا الخ خبر ٧-٨ واورد الثاني في الكافي باب

الرجل يمسك الرجل الخ خبر ٢

(٣) الكافي باب الجماعة يجتمعون على قتل واحد خبر ٤ والتهذيب باب الاشتراك

في الجنايات خبر ٣

وقضى على عليه السلام في اربعة نفر اطلعوا في زبية الاسد فخر احدهم فاستمسك
بالثاني ، واستمسك الثاني بالثالث ، واستمسك الثالث بالرابع حتى اسقط بعضهم
بعضاً على الاسد . فقضى بالاول انه فريسة الاسد ، وغرم اهله ثلث الدية لاهل الثاني ،
وغرم اهل الثاني لاهل الثالث ثلثي الدية ، وغرم اهل الثالث لاهل الرابع الدية كاملة

على صاحبه شاهدين والآخر خمسة فقضى لصاحب الشهود الخمسة خمسة اسهم ولصاحب
الشاهدين سهمين (١) ، ولعله على الصلح .

﴿ وقضى عليه السلام ﴾ رواه الكليني ، عن محمد بن قيس ، و الظاهر اخذه من
كتابه ، ورواه الشيخ في الصحيح ، عن محمد بن قيس ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى
امير المؤمنين عليه السلام (٢) ﴿ في اربعة نفر اطلعوا في زبية الاسد ﴾ وهي بالضم حفرته
﴿ فخر ﴾ اى سقط ﴿ احدهم فاستمسك بالثاني ﴾ اى اخذه حتى لا يسقط فاستمسك
الثاني بالثالث ، واستمسك الثالث بالرابع حتى اسقط بعضهم بعضاً على الاسد فقتلهم
الاسد ﴿ فقضى بالاول انه فريسة الاسد ﴾ اى قتيله و طعمته لانه سقط من نفسه فكأنه
اطعمه الله الاسد ﴿ وغرم اهله ثلث الدية ﴾ للثاني لانه تلف بجذب الاول اياه وجذبه
لثالث والرابع على نفسه فكأنه تلف بثلاثة اثنان منها من نفسه و واحدة من غيره
﴿ وغرم الثاني لاهل الثالث ثلثي الدية ﴾ فانه جذب الثالث وصار سبباً لان يجذب
الثالث الرابع وهدر الثالث لجذبه الرابع على نفسه ، ولولم يجذبه لامكن ان يتخلص
ولا يستقيم هذا على وفق السابق ﴿ وغرم الثالث لاهل الرابع الدية كاملة ﴾ فانه تلف
بمحض جذب الثالث فقط و كأن الواقع انه لولم يكن الجذب لكان امكن التخلص فصار
الجذب سبباً لهلاك المجذوب .

(١) التهذيب باب اليتيم تتقابلان الخ خبر ١٢ من كتاب القضاء والكافي باب النوادر

خبر ٢٣ من كتاب القضاء

(٢) التهذيب باب الاشتراك في الجنایات خبر ١

و روى الشيخان في القوي ، عن مسمع بن عبد الملك (وكان ثقة معتمداً عليه وكان كتابه معتمداً لأصحاب فلا يضر ضعف طريقه على ما ذكره ولنا في كل ما ذكره كلمات سنذكرها ان شاء الله في الفهرست وهذا الخبر اشهر من الاولين قدمائنا والعامه وان كان طريق الاول صحيحاً على مصطلح المتأخرين ، مع ان بعضهم تكلم في محمد بن قيس انه مشترك و لم يتفطن ان صاحب كتاب القضايا لامير المؤمنين عليه السلام اثنان وهما ثقتان ، بل هما واحد عند التدبر ، ولو كانا اثنين فالكتاب المشهور من واحد يرويه عاصم بن حميد و يوسف بن عقيل فتدبر و لاتكن من المقلدين الجاهلين) .

عن ابي عبد الله عليه السلام ان قوماً احتفروا زبية للأسد باليمن فوق فيها الاسد فازدحم الناس عليها ينظرون الى الاسد ، فوق فيها رجل فتعلق الآخر بآخر ، و الآخر بالآخر فجرحهم الاسد فممنهم من مات من جراحة الاسد ، ومنهم من اخرج فمات فتشاجروا في ذلك حتى اخذوا السيوف فقال امير المؤمنين عليه السلام : هلموا افض بينكم ، ففضي ان للاول ربع الدية والثاني ثلث الدية ، والثالث نصف الدية والرابع الدية كاملة وجعل ذلك على قبائل الذين ازدحموا فرضى بعض القوم وسخط بعض فرفع ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم واخبر بقضاء امير المؤمنين عليه السلام فأجازه (١) .

والظاهر انه فرق بين الزبية الاولى والثانية فان الاولى كانت حفرها الاسد لنفسه و كان يمكن الخروج منها بخلاف الثانية فانها احتفرت لسيد الاسد كما هو المصرح فيها و كانت لا يمكن الخروج منها فالاول تلف بفعل حافر الزبية و يجذبه الثاني الذي كان سبباً للثالث و الرابع قتل باربعة كان هو سبباً لثلاثة

(١) التهذيب باب الاشتراك في الجنايات خبر ٢ والكافي باب الرجل يقتل رجلين او

وروى عن عمرو بن ابي المقدام قال : كنت شاهداً عند البيت المحرام ورجل ينادى بابي جعفر الدوايقى وهو يطوف ويقول يا امير المؤمنين ان هذين الرجلين طرقا اخي ليلاً فأخرجاه من منزله فلم يرجع الى ووالله ما درى ما صنعاه ، فقال لهما : ما صنعتما به ؟ فقالا : يا امير المؤمنين كلّمناه ثم رجع الى منزله ، فقال لهما : وافياني (١) غداً

فهدر ما كان بسببه وهو ثلثة ارباع وبقي له ربع على الحافر ، ولما لم يقصد الحافر وقوع الانسان فيها كان خطأ وكانت الدية على عاقلته ، والثاني تلف بثلثة وهو جذب الاول وجذبه للثنتين فيكون له الثلث وهدر بفعله الثلثان والثالث تلف بجذب الثاني له ، وجذبه الرابع فيكون له النصف على الثاني وهدر نصفه بفعله ويكون للرابع الكل على الثالث .

ولما لم تكن تلك الجذبات باختيارهم كان خطأ وكانت الديات على قبائلهم من كانت عاقلة منهم ، وظاهر الخبر ان الجميع على قبائل المزدحمين ويحمل على الثلثة غير الاول فان دبره على قبيلة الحافر ، وعلى ذلك لا يحتاج الى طرح الخبر لعدم التدبر .

فتدبر ايها المنصف انه هل يجوز العمل بالأراء بعد ورود النص الصحيح من ائمة الهدى عليهم السلام ، وبعد القول بصحته عنهم ولم يحصل فينا الا بمتابعة العامة واردة ان يكون التصايف فينا كثيرة كما كانت لهم ، وای تصنيف احسن من آثار الصادقين عن الله تبارك وتعالى والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا ان هدانا الله .

وروى عن عمرو بن ابي المقدام في القوي كالصحيح كالشيخين (٢) و يدل على ان من اخرج بالليل احداً من الدار فهو ضامن له حتى يرجع به الى

(١) وافي فلان اي اتى (الصحيح)

(٢) الكافي باب الرجل يسلك الرجل فيقتله آخر خبر ٣ والتهذيب باب ضمان

عند صلاة العصر في هذا المكان فوافوه صلاة العصر من الغد، فقال لا يعبد الله ﷺ وهو قابض على يده يا جعفر أفض بينهم فقال : أفض بينهم انت ، قال له بحق عليك الا قضيت بينهم قال : فخرج جعفر ﷺ فطرح لمصلّى من قصب فجلس عليه ثم جاء النصفاء فجلسوا قدامه فقال للمدعي : ما تقول ؟ فقال : يا ابن رسول الله ان هذين طرقا اخي ليا لافا خرجاه من منزله ووالله ما رجع الى ووالله ما ادري ما صنعاه ، فقال : ما قولان ؟ فقال : يا ابن رسول الله كلّمناه ثم رجع الى منزله فقال ابو عبد الله ﷺ : يا غلام اكتب بسم الله الرحمن الرحيم قال رسول الله ﷺ : كل من طرق رجلا بالليل فأخرجه من منزله فهو له ضامن الآن يقيم البيّنة انه قدره الى منزله . يا غلام نَحْ هذا الواحد منهما واضرب عنقه فقال : يا ابن رسول الله ﷺ ما انا قتلته ولكني امسكته ثم جاء هذا فوجأه فقتله ، فقال : انا ابن رسول الله ﷺ يا غلام نَحْ هذا فاضرب عنقه للاخر ، فقال : يا ابن رسول الله ﷺ والله ما عذبتّه ولكني قتلته بضربة واحدة فأمر اخاه فاضرب عنقه ، ثم امر بالآخر فاضرب جنبيه وحبسه في السجن ووقع على راسه بحبس عمره ، يضرب كل سنة خمسين جلدة . وروى السكوني عن ابي عبد الله ﷺ قال : كان قوم يشربون فيسكرون فتباعبوا بسكاكين كانت معهم فرفعوا الى امير المؤمنين عليه السلام فمات منهم رجلان

منزله، ويدل على حبس الممسك ابدأ .

وروى الشيخ في القوي ، عن عبد الله بن ميمون عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا دعا الرجل اخاه بليل فهو له ضامن حتى يرجع الى بيته (١) ويمكن ان يكون ذلك مع التهمة او يكون لوئاً يثبت بالبيّنة وحكم الصادق عليه السلام ما كان بمجرّد ذلك، بل باقرارهما .

وروى السكوني في القوي كالشيخ (٢) وروى بعده في القوي ، عن عبد الله بن الجعد قال : كنت انا رابعهم ففضى على عليه السلام هذه القضية فينا .

(١) التهذيب باب ضمان النفوس خبر ٢

(٢) التهذيب باب الاشتراك في الجنايات خبر ٥

وبقي رجلا ن فقال اهل المقتولين : يا امير المؤمنين اقدمهما صاحبينا فقال علي عليه السلام
للقوم : ماترون ؟ فقالوا نرى ان تقيدهما فقال علي عليه السلام : لعل ذنبك اللذين ماتا قتل
كل واحد منهما صاحبه ؟ قالوا : لا ندري فقال علي عليه السلام : بل انا جعل دية المقتولين
على قبائل الاربعة فاخذ دية جراحة الباقي من دية المقتولين .
ورفع الى امير المؤمنين عليه السلام ثلاثة نفر واحد منهم امسك رجلا واقبل الآخر

و روى الشيخان في الصحيح عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال :
قضى امير المؤمنين عليه السلام في اربعة شربوا فسكروا فاخذ بعضهم على بعض السلاح
فاقتتلوا فقتل اثنان وجرح اثنان فامر المجرور حين ضرب كل واحد منهما ائمة من
جلدة وقضى بدية المقتولين على المجرورين وامر ان يقاس جراحة المجرورين
(اي تسقط منهما قترفع من الدية) فان مات احد المجرورين فليس على احد من
اولياء المقتولين شيء (١) .

واعلم ان العالمين بالنصوص من قدماء اصحابنا عملوا بهما ، واما المتأخرون
فلمخالفتهم للاصول والقواعد ، قالوا : ان هذا حكم في واقعة ولا تعدى ، بل المناسب
لها القرعة في اخراج القاتل ، والدية على المقرع ، والعمل على المنصوص مقدم
على العمل بالعمومات . ولمخالفة كل خبر للآخر يعمل بخبر محمد بن قيس لمصلحة
وبعد عن مخالفة الأصول لانه لو لم يكن فعل السكران عمداً باعتبار ايجاد السبب
باختياره فلا اقل من كونه شبهة بالعمد والله تعالى يعلم .

﴿ورفع﴾ تنمة خبر السكوني ، ورواه الشيخان في القوي حصص ابي عبد الله
عليه السلام ان ثلثة نفر دفعوا الى امير المؤمنين عليه السلام (٢) وتقدم في باب القضاء وفي

(١) التهذيب باب الاشتراك في الجنايات خبر ٤ والكافي باب الجماعة يجتمعون على قتل

واحد خبر ٥

(٢) التهذيب باب الاشتراك في الجنايات خبر ١٠ والكافي باب الرجل يمسك الرجل

فيقتله آخر خبر ٢

فقتله ، و الآخر يراهم ، فقتل عليه السلام في صاحب الرؤية ان تشمل عيناه ، و قضي في الذي أمسك ان يستجن حتى يموت كما أمسكه ، و قضي في الذي قتل ان يقتل .

وقضى عليه السلام في رجل امر عبده أن يقتل رجلاً ، فقال : و هل عبد الرجل إلا كسيفه وسوطه يقتل السيد به ، ويستودع العبد السجن حتى يموت .

هذا الباب اخبار صحيحة في القتل والعبس ، اما قلع عين الرائي فمخصوص بهذا الخبر كما اعترف به الاصحاب ايضاً وعملوا به .

وقضى عليه السلام في رجل امر عبده ان يقتل رجلاً فقال امير المؤمنين عليه السلام :
وروي في الموثق كالصحيح عن اسحاق بن عمار ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال امير المؤمنين عليه السلام في رجل امر عبده ان يقتل رجلاً فقتله فقال امير المؤمنين عليه السلام : و هل عبد الرجل إلا كسوطه (او كسيفه) يقتل السيد به ويستودع العبد السجن (٢) .
واعلم ان المصنف عمل بالخبر المتقدم ان خطأ العبد عمد وجعل هنا عمد العبد كالأعدم فيمكن ان يخفى العبد هنا بغير البالغ او بمن ذهب اختياره لتخويف السيد سيما اذا كان مولاه ثم كما (٣) .

(١) التهذيب باب الاثني اذا قتل واحداً الخ خبر ١٢ والكافي باب الرجل يمسك

الرجل فيقتله آخر خبر ٣

(٢) التهذيب باب الاثني اذا قتل واحداً الخ خبر ١٣ والكافي باب الرجل يامر

رجلاً بقتل رجل خبر ٢

(٣) الترتيب (بالضم) جيل من الترتيب الواحد تركي (اقرب الموارد) - الترتيب

يتأخرون الترتيب الواحد ترى (اقرب الموارد) (الترتيب) قوم مقامهم بين بحر الخزر والصين

والهندستان الواحد ترى (المنجد)

باب الجراحات والقتل بين النساء والرجال

روى عبدالرحمن بن الحجاج ، عن ابان بن تغلب قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام ما تقول في رجل قطع اصبعاً من اصابع المرأة كم فيها ؟ قال : عشرة من الابل ، قلت : قطع اثنين ؟ فقال عشرون ، قلت : قطع ثلاثاً ؟ قال ثلاثون ، قلت : قطع اربعا ؟ قال : عشرون ، قلت : سبحان الله يقطع ثلاثاً فيكون عليه ثلاثون ، فيقطع اربعا فيكون عليه عشرون ؟ إن هذا كان يبلغنا ونحن بالمراق فنبرأ ممن قاله ، ونقول الذي قاله شيطان . فقال : مهلاً يا ابان ان هذا حكم رسول الله ﷺ ان المرأة تعاقب الرجل الى ثلث الدية ، فاذا بلغت الثلث رجعت المرأة الى النصف ، يا ابان انك اخذتني بالقياس و السنة اذا قيست بحق الدين .

باب الجراحات و القتل بين النساء و الرجال

او بالعكس (روى عبدالرحمن بن الحجاج) في الحسن كالصحيح والشيخان في الصحيح ، عن ابان بن تغلب (١) (ان هذا كان) اي ان كان هذا (فقال : يا ابان مهلاً) اي تأن في التكلم : وتفكر فيما تقوله ولا تكلم بما سبق الى لسانك من الهجر والهديان فكانه عليه السلام أدبه واعذره بانك ما تفهم ما تقول في (قاله شيطان) او في القياس او فيهما ، ويدل على عدم جواز رد الخبر بمخالفته للاصول والقواعد كما هو دأب جماعة تجاوز الله عنا وعنهم .

ومما وقع علينا في هذا الباب اني كنت اباحث مع بعض المشايخ وكلما كنت اورد خبراً كان يرقه بأنه خبر واحد فاغتممت كثيراً وسألت الله تعالى ان يؤدبه بسوء الادب بأخبار الائمة المعصومين عليه السلام فحصل له في الحال بلامضى زمان انه حصل له

(١) الكافي باب الرجل يقتل المرأة والمرأة تقتل الرجل الخ خبره والتهذيب باب

القتل بين الرجال والنساء خبره ١٦

وسأل جميل ومحمد بن حمران ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة بينها وبين الرجل قصاص؟ قال: نعم في الجراحات حتى يبلغ الثلث سواء فاذن بلغ الثلث سواء ارتفع الرجل وسفلت المرأة.

وجع عظيم في عينه وضره حتى لا يمكنه التكلم فقام ودخل بيته ثم غدوت اليه فخرج باكياً وقال: يا فلان ما نمت البارحة من الوجع الذي حصل لي من امس وما تألمت مدة عمري بمثل هذا الالم ثم دخل بيته فكتبت اليه انه حصل بسوء ادبك ثب الى الله تعالى منه حتى يشفيك فخرج بلا فصل و قال: ما رأيت مثل هذا لما تبث ذهب الوجع بالكلية والله تعالى هو الشاهد.

وروى الكليني في القوي كالصحيح والشيخ في الصحيح عن الحلبي قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن جراحات الرجال والنساء في الديات و القصاص فقال: الرجال والنساء في القصاص سواء السن بالسن، والشجة بالشجة والا صبح بالاصبح سواء حتى تبلغ الجراحات ثلث الدية فاذا جاوزت الثلث صير دية الرجال في جراحات ثلثي الدية، ودية النساء ثلث الدية (۱) - اي تصير النساء نصف الرجل على سبيل المثال.

﴿ وسأل جميل ﴾ في الصحيح ﴿ و محمد بن حمران ﴾ في الصحيح وهو النهدي الثقة كما صرح به في ابواب الطهارة وهو شريك جميل في الكتاب الذي صنفاه معاً ورواه الشيخ في الصحيح بسندين والكليني في الحسن كالصحيح عن جميل عن ابي عبد الله عليه السلام.

وروي في الموثق كالصحيح، عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال: جراحات

(۱) اورده والخمسة التي بعده في التهذيب باب القود بين الرجال والنساء خبر ۲۲

۱۷ - ۱۸ - ۲۱ - ۱۹ - ۲۲ و اورد غير الخامس في الكافي باب الرجل يقتل المرأة

والمرأة تقتل الرجل الخبر ۸ - ۷ - ۱۱ - ۱۲ - ۱۲

و روى أبو بصير عن أحدهما عليهما السلام قال : قلت : رجل قتل امرأة فقال : ان اراد اهل المرأة ان يقتلوه أدوا نصف دية و قتلوه والأقبلوا الدية :

المرأة والرجل سواء الى ان تبلغ ثلث الدية فاذا جاز ذلك تضاعف جراحة الرجل على جراحة المرأة ضعفين .

وفي الموثق كالصحيح ، عن ابن ابي يعفور قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قطع اصبع امرأة قال : يقطع اصبعه حتى ينتهي الى ثلث دية المرأة (او الى ثلث المرأة كما في التهذيب) فإن جازا الثلث كان في الرجل الضعف (وفي التهذيب ضعف الرجل) وتقدم حسنة الحلبي وموثقة ابي بصير في ذلك ايضاً .

وروى الشيخ في الموثق كالصحيح عن سماعة قال : سألت عن جراحة النساء فقال : الرجال والنساء في الدية سواء حتى يبلغ الثلث فاذا جازت الثلث فانهما مثل نصف دية الرجل .

وروي في الحسن كالصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل فقأ عين امرأة قال : ان شاءوا ان يفقشوا عينه و يؤدوا اليه ربع الدية وان شاعت ان تأخذ ربع الدية وقال : في امرأة فقئت عين رجل انه ان شاء فقأ عينها و الاخذ دية عينه . ويدل هذا الخبر و امثاله على ان خيار القصاص والدية الى المجنى عليه كما ذهب اليه بعض الاصحاب ويحمل على التراضي جمعاً بين الاخبار فانه تقدم اخبار كثيرة ان الدية في العمد على التراضي وللجاني ان يسلم نفسه للقصاص ولا يرضى بالدية وان كان سفيهاً .

وروى أبو بصير رحمته الله في الموثق كالصحيح كالشيخين (١) ، و تقدم مثله من الاخبار الكثيرة .

(١) الكافي باب الرجل يقتل البرثة الخ خبر ١٠ والتهذيب باب القود بين الرجال والنساء الخ خبر ٤

وقال الصادق عليه السلام في امرأة قتلت زوجها متعمدة ، فقال : ان شاء الله ان يقتلوا قتلوها وليس يجزى احدٌ اكثر من جنايته على نفسه .
وروى محمد بن سهل بن اليسع ، عن ابيه ، عن الحسين بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن امرأة دخل عليها لص وهي حبلى فوقع عليها ، فقتل ما في بطنها فوثبت المرأة على اللص فقتلته ، فقال : اما المرأة التي قتلت فليس عليها شيء ، ودية سخلتها على عصبه المقتول السارق .

باب الرجل يقتل ابنه او اباه او امه

روى القاسم بن محمد ، عن علي بن ابي حمزة . عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : لا يقتل الاب بأبنه اذا قتله ، ويقتل الابن بأبيه اذا قتل أباه وقال : لا يتوارث رجلان قتل احدهما صاحبه .

﴿ وقال الصادق عليه السلام ﴾ روى الشيخان في الصحيح عن ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام (۱) .
﴿ وروى محمد بن سهل بن اليسع ﴾ في الضعيف بالحسين بن مهران وسيعي .
في باب مختص به .

باب الرجل يقتل ابنه او اباه او امه

﴿ روى القاسم بن محمد ، عن علي بن ابي حمزة ﴾ روى الشيخان في الموثق (۲) .
﴿ عن ابي بصير ﴾ ويدل على انه لا يقتل الاب بالابن ووجه بانه لما صار الاب سبباً لوجود

(۱) التهذيب باب القود بين الرجال والنساء الخ ذيل خبر ۲ والكافي باب الرجل

يقتل المرأة الخ ذيل خبر ۲

(۲) اورده والثلاثة التي بعده في الكافي باب الرجل يقتل ابنه الخ خبر ۲-۱-۵

والتهذيب باب قتل السيد عبده والوالد ولده خبر ۱۵-۱۶-۱۹

وروی محمد بن قیس عن ابی جعفر علیه السلام انه قال فی رجل قتل امه ، قال : اذا كان خطأ فإن له نصيباً من ميراثها ، وان كان قتلها متعمداً فلا يرث منها شيئاً .

الابن فاقتضت الحكمة الا يكون الابن سبباً لفناء الاب لكن ليس له من ميراث الابن شيء لانه لا ميراث للقاتل و حكمته ظاهرة .

وروی الكلینی فی الحسن كالصحيح والشيخ فی الصحيح عن الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سألت عن الرجل يقتل ابنه أيقتل به ؟ قال : لا .

وروی فی الحسن كالصحيح ، عن حمران ، عن احدهما عليه السلام قال : لا يقاتل والد بولده ويقتل الولد اذا قتل والده .

وفی القوی كالصحيح عن العلاء بن الفضيل قال : قال ابو عبدالله عليه السلام لا يقتل الوالد بولده و يقتل الولد بوالده ولا يرث الرجل الرجل اذا قتله وان كان خطأ .

وفی الصحيح عن سليمان بن خالد قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل ضرب ابنته وهي حامل فطرح ولدها فاستعدي زوج المرأة على ايها فقالت المرأة : ان كان لهذا السقط دية فان ميراثي منه هبة لابي فقال : يجوز لايها ما جعلت له من حظها قال : ويؤدى ابوها الى زوجها ثلثي دية السقط (۱) وسيجيء الاخبار في ذلك في باب الميراث ايضاً .

﴿ وروی محمد بن قیس ﴾ فی الحسن كالصحيح والشيخ فی الصحيح ويدل على ان القاتل يرث اذا كان القتل خطأ (فما تقدم) فی خبر العلاء انه لا يرث من الخطأ (فمحمول) على الخطأ شبه العمد ، وسيجيء في الميراث .

(۱) اورده والاربعة التي بعده في التهذيب باب قتل السيد عبده الخ خبر ۲۰-۱۸-۱۱

۲۲-۱۷ واورد الاخير في الكافي باب الرجل يقتل ابنه الخ خبر ۲

وروی عمر و بن شمر ، عن جابر عن ابی جعفر علیه السلام فی الرجل یقتل ابنه او عبده قال : لا یقتل به ولكن یضرب ضرباً شديداً وينفی من مسقط رأسه .
و روى على بن رئاب ، عن ابي عبيدة قال : سألت ابا جعفر علیه السلام عن رجل قتل امه ، قال : لا يرثها ویقتل بها وهو صاغر ، ولا یظن قتله بها كفارة لذبه .

باب المسلم یقتل الذمی او العبد او المدبر او المكاتب او یقتلون المسلم

روى الحسن بن محبوب ، عن علی بن رئاب ، عن محمد بن قیس عن ابی جعفر علیه السلام قال : لا یقاد مسلم بذمی فی القتل ولا فی الجراحات ، ولكن یؤخذ من المسلم فی جنايته للذمی بقدر جنايته علی الذمی علی قدر دية الذمی ثمانمائة درهم .

﴿ وروی عمر و بن شمر عن جابر ﴾ كالشیخ عن ابی جعفر علیه السلام ، ویبدل علی عدم قتل الاب بالابن و کذا عدم قتل الحر بالعبد ، لكن یعززان علی الظاهر ویمکن ان یکون الضرب مختصاً بقتل الحر العبد لقربه به .

وروی الشیخ فی الموثق ، عن اسحاق بن عمار ، عن جعفر عن ابيه ان علیاً علیه السلام كان یقول : لا یقتل والد بولده اذا قتله ویقتل الولد بالوالد اذا قتله ولا یحد الوالد للولد اذا قذفه ، ویحد الولد للوالد اذا قذفه .

﴿ وروی علی بن رئاب ﴾ فی الصحیح كالشیخین و تقدّم بعینه .

باب المسلم یقتل الذمی الخ

﴿ وروی الحسن بن محبوب ﴾ فی الصحیح كالشیخین (۱) ﴿ لا یقاد مسلم بذمی ﴾ لشرف الاسلام ﴿ فی القتل ولا فی الجراحات ﴾ ولكن یؤخذ من المسلم الدية للذمی

(۱) اورده والسبعة التي بعده فی التهذيب باب القود بین الرجال والنساء والمسلمين والكفار الخ خبر ۳۵- ۲۷- ۳۶- ۲۴- ۲۵- ۲۶- ۲۸- ۲۹ واورد الخمسة الاول غیر الثاني فی الكافي باب المسلم یقتل الذمی خبر ۱۰- ۱۲- ۶- ۱

وروى ابن مسكان عن ابي بصير قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن دية اليهودي والنصراني والمجوسي ، قال : هم سواء ثمانمائة ثمانمائة ، قال : قلت : جعلت فداك ان اخذوا في بلد المسلمين وهم يعملون الفاحشة أيقام عليهم الحد ؟ قال : نعم يحكم فيهم باحكام المسلمين .

وروى ابن ابي عمير ، عن سماعة بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام قال : بعث النبي صلى الله عليه وآله خالد بن الوليد الى البحرين فأصاب بهادماً قوم من اليهود والنصارى والمجوس ، فكتب الى رسول الله صلى الله عليه وآله : اني اصببت دماء قوم من اليهود والنصارى فوديتهم ثمانمائة ثمانمائة ، واصببت دماء قوم من المجوس ولم تكن عهدت الي فيهم عهداً ، قال : فكتب اليه رسول الله صلى الله عليه وآله ان ديتهم مثل دية اليهود والنصارى وقال : انهم اهل كتاب .

ديته تماماً ان قتله ونسبة الدية في الجراحات فلو قطع يده فعليه اربعمئة درهم وهكذا **﴿ وروى ابن مسكان ﴾** في الصحيح والشيخ في القوي **﴿ عن ابي بصير ﴾** ليت المرادى الرواية ابن مسكان عنه ، ويدل على ان دية اهل الكتاب والمجوس ثمانمائة درهم ويجرى عليهم احكام المسلمين .

وروى الشيخان في الصحيح عن ليث المرادي قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن دية النصراني واليهودي والمجوسي ؟ قال : ديتهم جميعاً سواء ثمانمائة درهم ثمانمائة درهم .

وفي الصحيح ، عن ابن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام قال : دية اليهودي والنصراني والمجوسي ثمانمائة درهم .

وفي الصحيح . عن ابان بن تغلب قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : ابراهيم يزعم ان دية اليهودي والنصراني والمجوسي سواء ؟ قال : نعم ، الحق (وفي التهذيب قال : الحق) .

﴿ وروى ابن ابي عمير ﴾ كالشيخ في الموثق كالصحيح **﴿ عن سماعة بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام ﴾** قال : بعث النبي صلى الله عليه وآله خالد بن الوليد الى البحرين فأصاب

وروى الحسن بن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن ضريس الكناسي عن أبي جعفر عليه السلام في نصراني قتل مسلماً فلما اخذ اسلم اقبله به ؟ قال : نعم ، قيل فان لم يسلم ؟ قال : يدفع الى اولياء المقتول فان شائوا قتلوا وان شائوا عفاوا وان شائوا استرقوا ، وان كان معه مال عين له دفع الى اولياء المقتول هو وماله .

بهاد ماء قوم من اليهود والنصارى والمجوس فكتب الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم : الى اصب دماء قوم من اليهود والنصارى فوديتهم ثمانمائة . ثمانمائة ، واصبت دماء قوم من المجوس ولم يكن عهدت الي فيهم عهداً قال : فكتب اليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان ديتهم مثل دية اليهود والنصارى وقال : انهم اهل الكتاب وفي الموثق كالصحيح عن سماعة قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام : كم دية الذمي ؟ قال : ثمانمائة درهم .

وفي الصحيح ، عن ليث المرادي وعبد الأعلى بن اعين عن ابي عبدالله عليه السلام قال : دية اليهودي والنصراني ثمانمائة درهم ، ثمانمائة درهم .

وروى الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب في الصحيح كالشيخ والكليني في الحسن كالصحيح (١) عن ضريس الكناسي عن ابي جعفر عليه السلام ورواه الشيخ في الصحيح عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام في نصراني قتل مسلماً فلاشك في قتله به فلما اخذ اسلم اقبله به ؟ قال : نعم لانه لو كان وقت القتل مسلماً لكان يقتل به فهنا اولي مع عموم قوله تعالى : النفس بالنفس قيل فان لم يسلم ؟ قال : يدفع الى اولياء المقتول لخرقه الذمة بقتل المسلم فيكون مخيراً بين القتل والاسترقاق والعفو وان كان معه مال عين له وفي التهذيب عين مال اي مال بان تكون الاضافة بيانية ويمكن ان يكون المراد ، الذهب او الفضة او المنقول بان يكون الفيد لخراج غير المنقول فانه يكون بخرقه الذمة فيثماً للمسلمين او الامام (وفي الكافي وان كان معه مال) يدفع الى اولياء المقتول هو وماله وهو المعمول

(١) التهذيب باب القود بين الرجال والنساء خبر ٢٢ والكافي باب المسلم يقتل الذمي

عليه ، وظاهر الخبر أن المال لهم مطلقا وذهب بعضهم انه لهم لو استرقوه ، لا لو قتلوه لانهم لو استرقوه يكون مال العبد لمولاه بخلاف ما لو قتلوه ، وهو استنباط ضعيف وخروج عن النص .

فظهر ان الخبر وارد بطريقتين صحيحين في هذا الكتاب والتهذيب ، وبطريق حسن في الكافي ، والظاهر صحة ايضاً لان فيه ابراهيم بن هاشم عن ابن محبوب ، والظاهر انه منقول من كتاب الحسن مع اعتماد القميين على نقل كتب ابراهيم اعلى مراتب التوثيق ، ولوسلم فروايتة (١) الشيخ والمصنف كاف في الصحة ، فانهما روياه في الصحيح ، عن الحسن (وعلى وضريس) ثقتان .

وبطريق آخر عن عبدالله بن سنان ايضاً صحيح بلاشك فالحكم بحسن الخبر كما فعله بعض الاعلام غير حسن فتدبر والغرض اظهار سهوهم في هذه الاحكام كثيراً فلا يجوز تقليدهم فيها ، بل يجب الرجوع ، وحاشا ان نقول بفسقهم بل الظاهر انهم كانوا يكتبون بأمثال هذه النقائشات وكانوا لا يوجبون التفحص اكثر مما فعلوا كما يظهر من اقوالهم في شروط الاجتهاد ، وظنى انه يجب التفحص اكثر مما فعلوا لانه اذا وقع الخطأ كثيراً منهم وعلمنا خطأهم من التقصيرات فكيف يجوز الاعتماد عليه مع قوله تعالى (ولا تقف ما ليس لك به علم) (٢) - وقوله تعالى (ان يتبعون الا الظن) (٣) وان الظن لا يقنى من الحق شيئاً (٤) .

والغرض ان بعض الاعلام المشتهر في هذا الزمان بأفضليته على اكثر الاصحاب وقع منه الاغلاط الكثيرة والمتأخرون عنه مطبقون على تقليده مع انه رحمه الله كان

(١) هكذا في النسخ كلها ولعل الصواب ورواية الشيخ والمصنف له كاف

(٢) الاسراء - ٣٦

(٣) الانعام - ١١٦

(٤) النجم ٢٨

وروى القاسم بن محمد ، عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : دية اليهودى والنصرانى اربعة آلاف ، اربعة آلاف ودية المجوسى ثمانمائة درهم ، وقال : اما ان للمجوس كتابا يقال له : جاماسف (ماست خل) .
وقد روى ان دية اليهودى والنصرانى والمجوسى اربعة آلاف درهم اربعة آلاف درهم لانهم اهل الكتاب .

اكثر تصايفه حال الاختفاء من اعادى الدين ولم يكن عنده من الكتب غالباً ان يتفحص مع تشويش البال فوق منه ما وقع فعن لم يكن مثله لا يكون معذوراً ، ولما كان ذلك من الامور الدينية وكان الواجب اظهار اظهرته منع اعتقادى فيه انه من الربانيين حشرنا الله واياء مع الائمة المعصومين عليهم السلام .

﴿وروى القاسم بن محمد الجوهري﴾ الضعيف ، ولا يحتمل الاشتراك كالشيخ (١) ﴿جاماست﴾ (٢) و تقدم من الشيخ بالباء الموحدة وذكره الشيخ هنا بالسين فقط وبالباء اظهر ، وهذا الخبر مع ضعفه ومخالفته للاخبار المتواترة السابقة ، مخالفة لما رواه الشيخ فى الموثق كالصحيح عن زرارة قال : سألت عن المجوس ما حدثهم؟ فقال: هم من اهل الكتاب ومجربهم مجرى اليهود والنصارى فى الحدود والديات والخبر الذى تقدم عن رسول الله صلى الله عليه وآله (ان سنوا بهم سنة اهل الكتاب) .

﴿وقد روى (الى قوله) لانهم اهل الكتاب﴾ تعليل لاستواء المجوس اياهما وهو كالسابق ويؤيد الاخبار الاولى ماسيجى عن الاخبار فى ان دية ولد الزنا دية الذمى

(١) اورده و الثلاثة التى بعده فى التهذيب باب القود الرجال والنساء والمسلمين و

الكفار خبر ٣٢ - ٣٢ - ٣٠ - ٣٣

(٢) فى الاستبصار ج ٢ ص ٩١ جاماس كما فى التهذيب وفى بعض نسخ الكتاب جاماست وفى بعض نسخ الحديث جاماسب وفى نوادر جهاد التهذيب خبر ٢٩ عن ابي يحيى الواسطى قال سئل ابو عبد الله (ع) عن المجوس ؟ فقال كان لهم نبي قتلوه وكتاب احرقوه اتاهم نبيهم بكتابتهم فى اثني عشر الف جلد ثور و كان يقال له جاماس (ست - خل)

وروى عبدالله بن المغيرة ، عن منصور ، عن ابان بن تغلب عن ابي عبدالله عليه السلام قال :
 دية اليهودى والنصرانى والمجوسى دية المسلم قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله -
 هذه الاخبار اختلفت لاختلاف الاحوال وليست هى على اختلافها فى حال واحدة ،
 متى كان اليهودى والنصرانى والمجوسى على ما عهدوا عليه من ترك اظهار شرب
 الخمر واثبات الزنا واكل الربا والميتة ولحم الخنزير و تكاح الاخوات واظهار
 الاكل والشرب بالنهار فى شهر رمضان واجتناب صعود مساجد المسلمين واستعملوا
 الخروج بالليل عن ظهرانى المسلمين والدخول بالنهار للتسوق وقضاء الحوائج ،
 فعلى من قتل واحداً منهم اربعة آلاف درهم ، ومن المخالفون على ظاهر الحديث فأخذوا
 به ولم يعتبروا الحال ، ومتى آمنهم الامام وجعلهم فى عهده وعقده وجعل لهم ذمة ولم -

ثمانمائة درهم ، ويمكن حمل الخبرين على التقية او على المتعود لقتلهم .

﴿وروى عبدالله بن المغيرة﴾ فى الصحيح كالشيخ . ويدل على ان ديتهم دية
 المسلم ، وحمل الاخبار الثلاثة على المتعود زجرآله وتكالاغيره ، لما رواه الشيخ فى
 الموثق كالصحيح . عن سماعة قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن مسلم قتل ذمياً قال : فقال
 هذا شئ شديداً لا يحتمله الناس فليعط اهله دية المسلم حتى ينكح عن قتل اهل
 السواد (اى المجوس) وعن قتل الذمى ، ثم قال : لو ان مسلماً غضب على ذمى فاراد ان
 يقتله و يأخذ ارضه و يؤدى الى اهله ثمانمائة درهم اذا يكثر القتل فى الذميين ،
 ومن قتل ذمياً ظلماً فانه ليحرم على المسلم ان يقتل ذمياً حراماً ، ما آمن بالجزية
 وادأها ولم يجدها .

ويشعر بانه اذا كثر القتل فيهم جاز للامام أن يأخذ لهم الدية تماماً وان
 لم يكن القاتل متعوداً لقتلهم كما سيجىء ايضاً .

﴿ واجتناب صعود مساجد المسلمين ﴾ اى الاشراف عليها ليطلعوا على
 كيفية عباداتهم تنزهاً وتفرجاً اذ الدخول فيها ، ولم يذكر الاصحاب ذلك فى الشروط
 الا بالمعنى الثانى ﴿ واستعملوا الخروج بالليل عن ظهرانى المسلمين ﴾ اى يخرجون

• ينقضوا ما عاهدتهم عليه من الشرائط التي ذكرناها وأقرها بالجزية وأدوها فعلى من قتل واحداً منهم خطأة دية المسلم .

وتصديق ذلك - ما رواه الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن ابان ، عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : من اعطاه رسول الله ﷺ ذمة فديته كاملة ، قال زرارة : فهو لاء ما قال ابو عبد الله عليه السلام ، وهم من اعطاهم ذمة ، وعلى من خالف الامام في قتل واحد منهم متعمداً ، القتل لخلافه على امام المسلمين لا الحرمه الذمى .

بالليل من بين المسلمين و يدخلون بالنهار لحوائجهم لتلايقح منهم حيلة و غيلة (او) اذا ارادوا الخروج من بينهم الى بلاد الكفار فليكن منخفاً بالليل لتلاينظر المسلمون اليهم ويحصل لهم و هن من خروجهم وهو كالسابق وكذا في الدخول بالنهار للتسوق ﴿ اي اذا جاءوا من القرى في البلد ان للبيع و الشراء فليكن بالنهار لتلا يخاف منهم فان الدخول بالليل ريبة .

ويمكن ان يحمل ذلك على بلادهم كالحرمين التي لا يجوز لهم ان يسكنوها لما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال : سأله عن اليهودى والنصراني والمجوسى هل يصلح ان يسكنوا في دار الهجرة ؟ قال : اما ان يلبثوا بها فلا يصلح و قال : ان تزلوا نهاراً وخرجوا بالليل فلا بأس .

﴿ ومرا المخالفون ﴾ اي اخذوا بظاهر هذا الخبر عن رسول الله ﷺ ولم يعلموا انه عليه السلام قاله لهؤلاء لا مطلقاً فالحمل على التقية اظهر لكن الظاهر ان المصنف يعتقد صحة هذا الخبر عن رسول الله ﷺ وهو لا يتقى .

﴿ ما رواه الحسين بن سعيد ﴾ في الموثق كالصحيح بابان كالشيخ (١) ﴿ وعلى من خالف الامام ﴾ كانه من كلام المصنف لانه ليس في التهذيب من

(١) اورده و الثلثة التي بعده في التهذيب باب القود بين الرجال والنساء والمسلمين والكفار الخ خبر ٣٣ - ٢١ - ٢٢ - ٣٩ - واورد الثلثة الاخيرة في الكافي باب المسلم يقتل الذمى الخ خبر ٢ - ٥ - ٢

كما رواه علي بن الحكم ، عن أبي المغيرة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال :
إذا قتل المسلم النصراني فأراد أهل النصراني أن يقتلوه قتلوه وأدوا فضل ما بين الدينين
و كذلك إذا كان المسلم متعمداً لقتلهم قتل لخلافه على الإمام عليه السلام وإن كانوا
مظهرين العداوة والفش للمسلمين .

وروى علي بن الحكم ، عن أبان ، عن اسماعيل بن الفضل قال : سألت
أبا عبد الله عليه السلام عن دماء المجوس واليهود والنصارى هل على من قتلهم شيء إذا غشوا
المسلمين وإظهار العداوة والفش لهم ؟ قال : لا ، إلا أن يكون متعمداً لقتلهم قال :
وسألته عن المسلم يقتل بأهل الذمة وأهل الكتاب إذا قتلهم ؟ قال : لا ، إلا أن يكون
متعمداً لذلك لا يدع قتلهم فيقتل وهو صاغر .

تمة الخبر .

كما رواه علي بن الحكم في الصحيح كالشيخ عليه السلام وكذلك من كلام
المصنف وهو تأويل آخر للأخبار .

وروى علي بن الحكم ، عن أبان في الموثق كالصحيح كالشيخ والكليني
في القوي كالصحيح لأنه رواه في الصحيح ، عن أحمد بن محمد ، عن علي بن الحكم
أخبره ، وشهادة الشيخين كافية لكونه عن علي بن الحكم وسهوا بعيد ، ورواه
الكليني في الصحيح عن محمد بن الفضل (وهو مجهول الحال) ورواه الشيخ في
الصحيح عن محمد بن الفضل (مكبراً وهو ثقة) عن أبي الحسن الرضا عليه السلام مثله
وفي الموثق كالصحيح أيضاً عن اسماعيل بن الفضل .

و روى الشيخان في الصحيح عن ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام قال :
إذا قتل المسلم يهودياً أو نصرانياً أو مجوسياً فأرادوا أن يقتلوه ، ردوا فضل دية
المسلم وأقادوه .

وفي الصحيح ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا قتل المسلم

و متى لم يكن اليهود والنصارى والمجوس على ما عاهدوا عليه من الشرائط التي ذكرناها فعلى مَنْ قتل واحداً منهم ثمانمائة درهم ولا يقاد لهم من مسلم في قتل ولا جراحة كما ذكرته في اول هذا الباب ، والخلاف على الامام والامتناع عليه بوجوب القتل فيما دون ذلك . كما جاء في المؤلى اذا وقف بعد اربعة اشهر امره الامام بأن يفي او يطلق ، فمتى لم يفي وامتنع من الطلاق ضربت عنقه لامتناعه على امام المسلمين - وقد قال النبي ﷺ من آذى نعمتي فقد آذاني - فاذا كان في ايذائهم ايذاء النبي ﷺ فكيف في قتلهم ، وانما اراد النبي ﷺ بذلك فاطمة صلوات الله عليها وقال : اذا كان من آذى نعمتي فقد آذاني لمنع من ظلمه وايذائه فكيف من آذى ابنتي

النصراني فاراد اهل النصراني ان يقتلوه قتلوه وأدوا فضل ما بين الدينين (١) .

وفي الموثق عن اسماعيل بن الفضل قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام هل يقتل المسلم بأهل الذمة ؟ قال : لا الا ان يكون متعمداً لقتلهم فيقتل وهو صاغر (٢) .

وفي الموثق كالصحيح عن سماعة ، عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل مسلم قتل رجلاً من اهل الذمة فقال : هذا حديث شديد لا يحمله الناس ولكن يعطى الذمي دية المسلم ثم يقتل به المسلم (٣) .

و روى الشيخ في الصحيح . عن جرير و ابن مسكان ، عن ابي بصير قال : سأله عن ذمي قطع يده ان شاء اوليائه و يأخذون فضل ما بين الدينين و ان قطع المسلم يد المعاهد خير او ليا المعاهد فان شاءوا اخذوا دية يده وان شاءوا قطعوا يد المسلم و أدوا اليه فضل ما بين الدينين و اذا قتل المسلم صنع كذلك (٤) و متى لم يكن كلام المصنف .

(١) الكافي باب المسلم يقتل الذمي الخ خبر ٩

(٢-٣) التهذيب باب القوديين الرجال والنساء الخ ذيل خبر ٢١ - ٣٩

(٤) التهذيب باب القصاص خبر ٢٢

وواحدتى التى هى بضعة منى وسيدة نساء الاولين و الآخرين ، واتبع عليه السلام ذلك بأن قال : من آذاها فقد آذانى ، ومن غاضها فقد غاضنى ومن سرها فقد سرنى .
وروى ابن محبوب ، عن على بن رثاب ، عن يزيد المجلى قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن مسلم فقأ عين نصرانى فقال : ان دية عين الذمى اربعمائة درهم ، هذا لمن دية نفسه ثمانمائة درهم .

وروى عثمان بن عيسى ، عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : يقتل العبد بالحر ، ولا يقتل الحر بالعبد ، ولكن يفرم قيمته ويضرب ضرباً شديداً حتى لا يعود .
وروى حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال فى رجل يقتل مملوكه متممداً قال : يعجبني ان يعتق رقبة ، ويصوم شهرين متتابعين ، ويطعم ستين مسكيناً

وروى ابن محبوب عن على بن رثاب في الصحيح كالشيخين (١) عن يزيد المجلى ويدل على ان دية الذمى ثمانمائة ، وفى الاطراف بالنسبة اليها ، هذا كلام المصنف وروى فى القوى عن مسمع عن ابي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام قضى فى جنين اليهودية والنصرانية والمجوسية عشر دية امه .
وفى القوى عن السكونى عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان امير المؤمنين عليه السلام كان يقول : يقتص للنصرانى واليهودى والمجوسى بعضهم من بعض و يقتل بعضهم ببعض اذا قتلوا عمداً .

وروى عثمان بن عيسى في الموثق كالصحيح كالشيخين (٢)
عن سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال يقتل العبد بالحر سواء كان قنأ ومديراً او ام ولد او مكاتباً مشروطاً او مطلقاً ولا يقتل الحر بالعبد مطلقاً ولكن

(١) اورده والذى بعده فى التهذيب باب القود بين الرجال والنساء الخ خبر ٤١-٢٢ -

٢٣- والكافى باب المسلم يقتل الذمى الخ خبر ١٠-١٣-٦

(٢) اورده واللذين بعده فى الكافى باب الرجل الحر يقتل مملوك غيره الخ خبر ٢-٣-٢

والتهذيب باب القود بين الرجال والنساء الخ خبر ٤٩-٢٧

ثم تكون التوبة بعد ذلك .

و سأل حمran ابا جعفر عليه السلام عن رجل ضرب مملوك كاله فمات من ضربه ، قال : يعتق رقبة .

وروى يحيى بن ابي الملاء عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا قتل العبد الحر فلاحل المقتول ان شائوا قتلوا وان شائوا استعبدوا .

يفرم قيمته ﴿ لمولاه ان كان غيره ويصدق به ان كان عبده و جوباً او استحباباً على الخلاف ﴾ ويضرب ﴿ الحر ﴾ ضرباً شديداً ﴿ برأى الحاكم في الشدة ﴾ حتى لا يعود هو وغيره .

﴿ وروى حماد ﴾ في الصحيح كالشيخين ﴿ عن الحلبي ﴾ و تقدم بعينه في اول الباب مع اخبار آخر .

﴿ وسأل حمran ﴾ في الحسن كالصحيح ﴿ قال : يعتق رقبة ﴾ لانه شبه العمد ويحمل على انه لم يضربه بما هو قاتل غالباً او لاينا في وجوب شيء آخر كما روياه في الحسن كالصحيح . عن حمran عن ابي جعفر عليه السلام في الرجل يقتل مملوكه قال يعتق رقبة ويصوم شهرين متتابعين ويتوب الى الله عز وجل .

﴿ وروى يحيى بن ابي الملاء ﴾ في الموثق كالصحيح كالشيخ ، و يدل على ان العبد اذا قتل حراً فلهم ان يقتلوه او يستعبدوه ولا يضمن المولى جنايته لكن للمولى ان يفكه بما يرضون .

وروى الشيخان في الحسن كالصحيح عن زرارة عن احدهما عليه السلام في العبد اذا قتل الحر دفع الى اولياء المقتول فان شاءوا قتلوه وان شاءوا استرقوه (١) وروى الشيخ في الصحيح عن ابن مسكان ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا قتل العبد الحر

(١) الكافي باب الرجل يقتل مملوك غيره الخ خبر ٧ . والنهذيب باب القوديين الرجال

وقضى امير المؤمنين عليه السلام في مكاتب قتل ، فقال بحسب ما عتق منه فيؤدى دية الحر ، ومارق منه فتؤدى دية العبد وقال: العبد لا يفرم اهله وراء نفسه شيئاً ، و روى ابن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن الفضيل بن يسار عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في عبد جرح حراً ، قال : **إن شاء الحر اقتص منه وإن شاء اخذه**

فدفع الى اولياء الحر فلا شيء على مواليه (١) .

وفي الحسن عن مثنى عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال : العبد اذا قتل الحر دفع الى اولياء المقتول فإن شاء واقتلوا وإن شاءوا استحيوا .

و روى في الصحيح عن يونس عن ابان بن تغلب عن رواء عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا قتل العبد الحر دفع الى اولياء المقتول فإن شاء واقتلوه وإن شاءوا حبسوه وإن شاءوا استرقوه يكون عبداهم .

وقضى امير المؤمنين عليه السلام رواء الشيخان في الصحيح عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في مكاتب قتل قال بحسب ما عتق منه فيؤدى دية الحر ومارق منه فدية العبد (وفي التهذيب قال بحسب ما عتق منه فيؤدى به دية الحر ومارق منه دية العبد (٢)) وقال عليه السلام الظاهر انه من تمة الخبر وليس فيهما وتقدم مضمونه و سيجىء و روى الشيخ في الصحيح عن عبيد عن ابراهيم (وكأنه ابو الصباح الكنانى) قال : قال على المولى قيمة العبد ليس عليه اكثر من ذلك .

وروى ابن محبوب عن علي بن رئاب عليه السلام في الصحيح كالشيخ والكليني في الحسن كالصحيح عليه السلام عن الفضيل بن يسار (الى قوله) يباع العبد عليه السلام مع التراضى

(١) اورده والذين بعده في التهذيب باب القودين الرجال والنساء الخ خبر ٦٥ - ٦٣ - ٦٠

(٢) واورده والثلاثة التي بعده في التهذيب باب القودين الرجال والنساء الخ خبر ٨٣

٦٩ - ٧٠ - ٧١ واورد الاول في الكافي باب المكاتب يقتل الحر الخ خبر ٢ والثاني الثالث والرابع في باب الرجل الحر يقتل مملوك غيره الخ خبر ١٢ - ١٤ - ١٥

ان كانت الجراحة تحيط برقبته ، و ان كانت لا تحيط برقبته افتداء مولا فان ابى مولا ان يقتديه كان للحر المجروح من العبد بقدر دية جراحته والباقي للمولى يباع العبد فيأخذ المجروح حقه ويرد الباقي على المولى .

وروى الحسن بن محبوب ، عن عبد العزيز العبدى عن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام فى رجل شج عبدأ موضحة . قال : عليه نصف عشر قيمته .

والأف يكون بينهما بالنسبة .

وروى فى القوى كالصحيح عن الحسن بن صالح قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن عبد قطع يدرجل حر له ثلاث اصابع من يده شلل فقال : وما قيمة العبد ؟ قلت : اجعلها ما شئت قال ان كان قيمة العبد اكثر من دية الاصبعين الصحيحتين و الثلاث الاصابع الشلل رد الذى قطعت يده على مولى العبد ما فضل من القيمة واخذ العبد وان شاء اخذ قيمة الاصبعين الصحيحتين و الثلاث الاصابع الشلل . قلت : وكم قيمة الاصبعين الصحيحتين مع الكف و الثلاث الاصابع ؟ قال : قيمة الاصبعين الصحيحتين مع الكف الف درهم وقيمة الثلاث الاصابع الشلل مع الكف الف درهم لانها على الثلث من دية الصحاح قال : وان كان قيمة العبد اقل من قيمة دية الاصبعين الصحيحتين و الثلاث الاصابع الشلل دفع العبد الى الذى قطعت يده او يقتديه مولا و يأخذ العبد .

وفى الصحيح ، عن يونس عن رواه قال : قال : يلزم مولى العبد قصاص جراحة عبده من قيمة دية على حساب ذلك بصير ارش الجراحة و اذا جرح الحر العبد فقيمة جراحته من حساب قيمته .

﴿ وروى الحسن بن محبوب عن عبد العزيز العبدى ﴾ فى القوى كالصحيح كالشيخين (١) ﴿ قال عليه نصف عشر قيمته ﴾ لأن دية الموضحة نصف العشر من

(١) الكافى باب الرجل الحر يقتل مملوك غيره خبر ١٢ و التهذيب باب القودين الرجال

وروى ابن محبوب عن علي بن رثاب ، عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام في عبد جرح رجلين ، قال : هو بينهما ان كانت جنايته تحيط بقيمته ، قيل له : فان جرح رجلا في اول النهار وجرح آخر في آخر النهار ؟ قال : هو بينهما ما لم يحكم الوالى فى المجرورح الاول فان كان الوالى قد حكم فى المجرورح الاول فدفعه اليه بجنايته فجنى بعد ذلك جناية فان جنايته على الاخير .

وروى علي بن رثاب ، عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا قتل الحر العبد

الدية فيحسب من العبد من قيمته ، والحاصل ان الحر اصل العبد فيما له مقدر ، والعبد اصل الحر فيما لم يكن له مقدر .

وروى ابن محبوب عن علي بن رثاب في الصحيح كالشيخ (١) فان جنايته على الاخير اي هو له ، وروى الشيخ فى القوى ، عن علي بن عقبة ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن عبد قتل اربعة احرار واحدا بعد واحد قال : فقال : هو لاهل الاخير من القتلى ان شاء واقتلوه وان شاء استرقوه لانه اذا قتل الاول استحق اوليائه فاذا قتل الثانى استحق من اولياء الاول . فصار لاولياء الثانى فاذا قتل الثالث استحق من اولياء الثانى فصار لاولياء الثالث فاذا قتل الرابع استحق من اولياء الثالث فصار لاولياء الرابع ، ان شاء واقتلوه وان شاء استرقوه (٢) .

ويحمل على بعد حكم الحاكم او على اخذه اولياء الدم عوضاً عن حقهم كما يحمل الاول على كونه فرداً :

وروى علي بن رثاب في الصحيح كالشيخ والكليني فى القوى كالصحيح (٣)

(٢-١) التهذيب باب القودين الرجال والنساء خبر ٥١-٧١

(٢-٣) التهذيب باب القود بين الرجال والنساء الخ خبر ٥٨-٥١ والكافى باب الرجل الحر يقتل مملوك غيره الخ خبر ٣-١ ولكن فى التهذيب فى الخبر الاول على بن رثاب عن ابي عبد الله (ع) ولعل لفظة (الحلبى) سقطت من النسخ

غرم قيمته وادب ، قيل له : فإن كانت قيمته عشرين ألفاً ؟ قال : لا يجاوز بقيمة عبد عن دية حر .

﴿ عن الحلبي ﴾ وروى الشيخان في الصحيح ، عن أبي بصير عن أحدهما عليه السلام قال : قلت له : قول الله عز وجل : كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَتْلُ فِي الْقَتْلَى ، الحر بالحر والعبد بالعبد والائى بالائى ، قال فقال : لا يقتل حرٌ بعبد ولكن يضرب ضرباً شديداً ويغرم ثمنه دية العبد .

وفي الصحيح عن ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : دية العبد قيمته وإن كان نفساً فأفضل قيمته عشرة آلاف درهم ولا يجاوز به دية الحر (١) - وفي الموثق عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يقتل حرٌ بعبد وإن قتله عمداً ولكن يغرم ثمنه ويضرب ضرباً شديداً إذا قتله عمداً وقال : دية المملوك ثمنه (٢) أى قيمته .

وروى الشيخ في الصحيح ، عن معلى بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يقتل حرٌ بعبد فإذا قتل الحر العبد غرم ثمنه وضرب ضرباً شديداً ومن قتله القصاص أو الحد لم يكن له دية .

وفي القوى كالصحيح عن مسمع بن عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا قصاص من الحر للعبد (أو بين الحر والعبد) .

وروى في الموثق كالصحيح عن اسماعيل بن أبي زياد عن جعفر عن أبيه عن آبائه عن علي عليه السلام أنه قتل حرّاً بعبد قتله عمداً - فيمكن أن يكون قتله لا يمانه أو يكون متعمداً لقتل المماليك كما تقدم الأخبار في ذلك في قتل مملوكه .

(١) التهذيب باب القود بين الرجال والنساء الخ خبر ٢٩ ولكن الراوى أبو بصير

(٢) أورده والأربعة التى بعده فى التهذيب باب القود بين الرجال و النساء الخ

خبر ٢٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٧ - ٦١ وأورد الأخير فى الكافى باب الرجل الحر يقتل مملوك غيره

وفي رواية السكوني قال : قال امير المؤمنين عليه السلام : جراحات العبيد على نحو جراحات الاحرار في الثمن .

وروى ابن محبوب ، عن ابي محمد الواشي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوم ادعوا على عبد جنابة تخيط برقبته فأقرّ العبد بها ، قال : لا يجوز إقرار العبد على سيّده ، قال : فإن أقاموا البيّنة على ما ادّعوا على العبد أخذوا العبد بها او يقتديهم مولا .

وروى ابن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن ابي بصير قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن مدبر قتل رجلاً عمداً ، قال : يقتله ، قلت : فإن قتلته خطأ ؟ قال : يدفع الى اولياء المقتول فيكون لهم رقاً فإن شائوا سترقوا وإن شائوا باعوا وليس لهم أن يقتلوه ثم قال : يا أبا محمد ان المدبر مملوك .

﴿ وفي رواية السكوني ﴾ كالشيخ ﴿ في الثمن ﴾ خبر اجراحات العبيد اي جراحاتهم بالنسبة الى الثمن كنحو جراحات الاحرار في الدية فاذا قطع اذن عبد للمولى نصف قيمته وان نقص قيمته عن النصف وقد تقدم خبر يونس وغيره في ذلك .

﴿ وروى ابن محبوب عن ابي محمد الواشي ﴾ في القوي كالصحيح كالشيخين ويدل على عدم قبول اقرار العبد بالجنابة لانه اقرار على الغير واقرار العقلاء على انفسهم جائز وعلى ان للمولى فك العبد في الخطأ بأرض الجنابة او قيمة العبد اذا كان ارض الجنابة اكثر .

﴿ وروى ابن محبوب عن هشام بن سالم ﴾ في الصحيح كالشيخين (۱) ﴿ عن ابي بصير ﴾ ويدل على ان المدبر مملوك ولا يعقله المولى ويقتص منه في العمد من الحر والمملوك ولا يقتص منه في الخطأ مطلقا بل يسترق منه بنسبة الجنابة .

(۱) اورده والثلة التي يده في الكافي باب الرجل الحر يقتل مملوك غيره الخ خبر ۸

۱۶-۹ - ۲۰ والتهذيب باب القود بين الرجال والنساء الخ خبر ۷۹- (الى) ۸۲

وروی ابن محبوب عن ابی ایوب ، عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا جعفر عليه السلام

ورویا فی الحسن کالصحیح ، عن جمیل قال . قلت لابی عبدالله عليه السلام مدبر قتل رجلاً خطأً من یضمن عنه ؟ قال : یصالح عنه مولاه فإن أبی دفع الی اولیاء المقتول ینخدمهم حتی یموت الذی دبره ثم یرجع حراً لاسبیل علیه وفی رواية اخرى ویستسعی فی قیمته .

وحمل علی الاستحباب لما تقدم آتفاً ، ولما روى متواتراً أن التدبیر وصیة او بمنزلة الوصیة وان ارش الجنایة مقدم علی الدیون وغیرها .

و کذا ما رواه الشیخان فی القوی کالصحیح عن جمیل ، وفی الصحیح ، عن محمد بن حمران جمیعاً عن ابی عبدالله عليه السلام فی مدبر قتل رجلاً خطأً قال : ان شاء مولاه ان یؤدی الیهم الدبۃ والأدفعه الیهم ینخدمهم فاذا مات مولاه یعنی الذی اعتقه یرجع حراً وفی رواية یونس لاشیء علیه هذا من کلام الکلبینی .

ورویا فی القوی عن یونس عن الخطاب بن سلمة عن هشام بن احمر (۱) ورواه الشیخ فی القوی ایضاً عنه قال : سألت ابا الحسن عليه السلام عن مدبر قتل رجلاً خطأً قال : ای شیء رویتم فی هذا ؟ قال : قلت : روینا عن ابی عبدالله عليه السلام انه قال : یتل برمته (ای یدفع بکله) الی اولیاء المقتول فاذا مات الذی دبره اعتق قال : سبحان الله فیطل (ادفیل) دم امریء مسلم؟ قال قلت هکذا رویناه قال : قد غلطتم به علی ابی ، یتل برمته الی اولیاء المقتول فاذا مات الذی دبره استسعی فی قیمته ، والاحوط العمل علیه .

وروی ابن محبوب عن ابی ایوب رضی الله عنه فی الصحیح کالشیخین (۳) عن محمد

(۱) فی التهذیب هشام بن احمد

(۲) تل الشیء الیه دفعه الیه (اقرب الموارد)

(۳) اورده والذي بعده فی التهذیب باب القودین الرجال والنساء الخ خبر ۸۲-۵۹-

واورد الاول فی الکافی باب المكاتب یقتل الحر الخ خبر ۳

عن مكاتب قتل رجلاً خطأ فقال : إن كان مولاه حين كاتبه اشترط عليه انه ان عجز فهو رد الى الرق فهو بمنزلة المملوك يدفع الى اولياء المقتول فإن شائوا استرقوا وإن شائوا باعوا ، وإن كان مولاه حين كاتبه لم يشترط عليه وكان قد أدى من مكاتبته شيئاً فإن علياً عليه السلام كان يقول : يستحق من المكاتب بقدر ما أدى من مكاتبته ، وعلى الامام ان يؤدي الى اولياء المقتول بقدر ما اعتق من المكاتب ولا يبطل دم امرئ مسلم ، وارى ان يكون بما بقى على المكاتب مما لم يؤده رقاً لاولياء المقتول يستخدمونه حياته بقدر ما بقى عليه وليس لهم ان يبيعوه .

وروى ابن محبوب ، عن علي بن رثاب عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل حمل عبداً له على دابة فوطئت رجلاً ، قال : الغرم على المولى .

وروى ابن محبوب ، عن علي بن رثاب عن ابي الورد قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل قتل عبداً خطأ قال : عليه قيمته ولا يجاوز بقيمته عشرة آلاف درهم ، قلت : ومن يقوته وهو ميت ؟ قال : ان كان لمولاه شهود ان قيمته يوم قتله كذا وكذا أخذ بها قاتله ، وان لم يكن لمولاه شهود كانت القيمة على الذي قتله مع يمينه ، يشهد اربع مرات بالله ماله قيمة اكثر مما قوته ، وإن أبى أن يحلف ورد اليمين على المولى

بن مسلم (الى قوله) وعلى الامام ان يؤدي عليه السلام لانه عليه السلام وارثه اذا لم يكن له وارث ولا ضامن جريرة عليه السلام وليس لهم ان يبيعوه عليه السلام اى بجميعه او على الاستحباب .
وروي في القوي كالصحيح . عن عبد الله بن سنان ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : في مكاتب قتل رجلاً خطأ قال : عليه من دينه بقدر ما اعتق ، وعلى مولاه ما بقى من قيمة المملوك فإن عجز المكاتب فلا عاقلة له ، انما ذلك على امام المسلمين - وتقدم صحيحة محمد بن قيس اول الباب .

عليه السلام وروى ابن محبوب عن علي بن رباب عن ابي الورد عليه السلام في الحسن كالصحيح كالشيخ عليه السلام يشهد اربع مرات بالله عليه السلام ليس في التهذيب (اربع مرات) والظاهر انه غلط من النسخ عليه السلام واطعم ستين مسكيناً عليه السلام ليس في التهذيب والصواب وجوده ولو

أعطى المولى ما حلف عليه ولا يجاوز بقيمته عشرة آلاف درهم ، قال : و ان كان العبد مؤمناً فقتله عمداً اغرم قيمته ، واعتق رقبة ، وصام شهرين متتابعين ، و اطعم ستين مسكيناً و تاب الى الله عز وجل .

لم يكن لكان مراداً كما الآية في كفارة الخطأ فانه ليس فيها الاطعام وثبت من الاخبار كما تقدمت ، وربما يطرح للظهور ﴿ و تاب الى الله عز وجل ﴾ مع الكفارة ولا يكفى الكفارة عنها كما تقدم ، ويدل على ان القول قول منكر الزيادة مع اليمين وان له الرد على المدعى ويظهر منه انه لا يحلف المدعى مع تكوله ما لم يرد عليه ، ويمكن ان يكون المراد بالاباء الاباء بالرّد ويكون تفسيره فلا يمكن الاستدلال عليه .

وروى الشيخان في الموثق كالصحيح ، عن ابي مريم عن ابي جعفر عليه السلام قال قضى امير المؤمنين عليه السلام في انف العبد اذ ذكره اوشىء يحيط بقيمته انه يؤدى الى مولاه قيمة العبد و يأخذ العبد (١) - وعمل به الاصحاب .

ويؤيده ، ما رواه الشيخ في الموثق عن غياث ، عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام قال اذا قطع انف العبد اذ ذكره اوشىء يحيط بقيمته أدى الى مولاه قيمة العبد واخذ العبد (٢) - و ذكر و اوجه الحكمة انه لئلا يجمع بين العوض والمعوض .

و روى في الموثق كالصحيح ، عن اسحاق بن عمار قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل له مملوك كان قتل احدهما صاحبه اله ان يقتله به دون السلطان ان احب ذلك ؟ قال : هو ماله يفعل به ما شاء ان شاء قتل وان شاء عفى (٣) .

وفي القوي عن السكولي قال : قال امير المؤمنين عليه السلام في عبد فقام عين حر

(١) الكافي باب الرجل الحر يقتل مملوك غيره الخ خبر ٢١ و التهذيب باب القود بين

الرجال والنساء الخ خبر ٦٣

(٢) التهذيب باب ديات الاعضاء والجوارح الخ خبر ٦٢

(٣) اورده والذي بعده في التهذيب باب القود بين الرجال والنساء الخ خبر ٨٣ - ٧٨ -

واورد الثاني في الكافي باب الرجل الحر يقتل مملوك غيره الخ خبر ١٩

وروى ابن محبوب ، عن ابي ولاد قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن مكاتب جنى على رجل حرّ جناية فقال : إن كان أدّى من مكاتبته شيئاً غرم في جنايته بقدر ما أدّى من مكاتبته للحر ، وإن عجز عن حق الجناية اخذ ذلك من المولى الذى كاتبه قلت : فإن كانت الجناية لعبد ، قال : على مثل ذلك يدفع الى مولى العبد الذى جرحه المكاتب ، ولا يقاس بين المكاتب وبين العبد اذا كان المكاتب قد أدّى من مكاتبته شيئاً فان لم يكن أدّى من مكاتبته شيئاً فانه يقاس للعبد منه او يفرم المولى

وعلى العبد دين : ان على العبد حداً للمفقوع عينه و يبطل دين الغرماء - ويدل على تقدم ارض الجناية على الديون كما عمل به الاصحاب .

وروى الشيخ عن جابر عن ابي جعفر عليه السلام قال قضى امير المؤمنين فى عبد قتل حراً خطأ فلما قتله اعتقه مولاه قال فاجاز عتقه وضمنه الدية - وعلل بانه لما اعتقه فكأنه اختار فكه بأرض الجناية وان لم يكن قصده ذلك وسيجىء حكم ام الولد فى باب يختص بها و كان الاولى ذكره هنا .

﴿وروى ابن محبوب﴾ فى الصحيح كالشيخين (١) ﴿عن ابي ولاد الحنطاط قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن مكاتب جنى﴾ وفيهما (عن مكاتب اشترط عليه مولاه حين كاتبه جنى) وما فى المتن اصوب ومع وجوده يحمل الجواب على انه عليه السلام يسن حكم مطلق الكتابة وقدم حكم المطلق وذكر بعده حكم المشروط لكن لم يذكره الراوى ﴿جنى على رجل آخر﴾ او حر وليسا فيهما ﴿فقال : إن كان أدّى من مكاتبته شيئاً﴾ و كان مطلقاً حرّ رمته بازائه ﴿غرم﴾ او (اغرم) كما هو فيهما اى فى ماله لانه حر البعض ﴿وان عجز﴾ الى قوله ﴿كاتبه﴾ اى يستحب له ان يفديه بارش جنايته واخذ مابقى من العبد مملو كافيه فانه من مال المولى فكأنه اخذ من المولى ﴿فان لم يكن أدّى من مكاتبته شيئاً﴾ او كان مشروطاً ﴿فانه﴾ عبد حينئذ و يقاس للعبد

(١) الكافى باب المكاتب يقتل الحر الخ خبر ٢ و التهذيب باب القود بين الرجال

كل ما جنى المكاتب لانه عبده مالم يؤمن مكاتبته شيئاً ، قال : وولد المكاتبه كأمه
ان رقت رق وان عتقت عتق .

منه او يفرم المولى * ان اراد فكّه بأرش الجناية او بقيمته ان كانت اقل .
وروى الشيخ في القوي كالصحيح ، عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر
عليه السلام في مكاتب فقاعين مكاتب او كسر سنّه ما عليه ؟ قال : ان كان ادّى نصف
مكاتبته فديته دية حر وان كان دون النصف فبقدر ما عتق ، وكذا اذا فقاعين حر ،
وسألته عن حر فقأ عين مكاتب او كسر سنّه ؟ قال اذا ادّى نصف مكاتبته يفقأ عين
الحر اوديته او كان خطأ هو بمنزلة الحر وان كان لم يؤد النصف قوم فأدّى بقدر ما
عتق منه ، وسألته عن المكاتب اذا ادّى نصف ما عليه قال : هو بمنزلة الحر في الحدود
وغير ذلك من قتل او غيره ، وسألته عن مكاتب فقأ عين مملوك و قد ادّى نصف
مكاتبته قال : يقوم المملوك ويؤدى المكاتب الى مولى المملوك نصف ثمنه (١) .
فهذا الخبر مخالف للاخبار المتواترة في ان المكاتب المطلق يتحرر منه بقدر ما
يؤديه وللأخبار الكثيرة في انه اذا ادّى النصف فقد تحرر منه نصفه وتقدمت في باب
الكتابة وسيجيء ايضاً في الميراث فينبغي ان يحمل على انه يستحب ان يعمل معه
معاملة الحر والله تعالى يعلم .

باب ما يجب فيه الدية

و نصف الدية فيما دون النفس

في رواية السكوني ، ان امير المؤمنين عليه السلام قال : في ذكر الصبي الدية وفي (ذكر - خ) العنين الدية .

وروى عبدالله بن ميمون ، عن ابي عبدالله عليه السلام عن أبيه عليه السلام قال : أتى امير المؤمنين عليه السلام برجل قد ضرب رجلا حتى انتقص من بصره ، فدعا برجال من أسنانه ثم أراهم شيئا فنظر ما انتقص من بصره فأعطاه دية ما انتقص من بصره .

باب ما يجب فيه الدية ونصف الدية فيما دون النفس

﴿ في رواية السكوني ﴾ في القوي كالشيخين (١) ﴿ ان امير المؤمنين عليه السلام قال في ذكر الصبي الدية ، وفي العنين ﴿ وفيهما ﴾ (وفي ذكر العنين) ﴿ الدية ﴾ والمشهور بين الاصحاب ان في ذكر العنين ثلث دية النفس لان العنن شلل وفي العضو الاشل ، الثلث كما تقدم وسيجيء ويمكن حمله على دية الاشل فانها دية ايضا .

وروى الشيخان في الصحيح ، عن بريد العجلي عن ابي جعفر عليه السلام قال في ذكر الغلام الدية كاملة (٢) .

﴿ وروى عبدالله بن ميمون ﴾ في الحسن والشيخ في القوي ، (٣) ويدل على انه اذا انتقص البصر من الجناية فانه يقاس بذوي اسنانه .

(١-٢) التهذيب باب ديات الاعضاء والجوارح الخ خبر ١٥ - ١٢ والكافي

باب ما يجب فيه الدية كاملة الخ خبر ١٢ - ١٥

(٣) التهذيب باب ديات الاعضاء والجوارح الخ خبر ٨٧

وروى موسى بن بكر ، عن العبد الصالح عليه السلام في رجل ضرب رجلاً بعصا فلم يرفع عنه العصا حتى مات ، قال . يدفع الى او لواء المقتول ولكن لا يترك يتلذذ به ولكن يجاز عليه بالسيف .

وروى ابن المغيرة . عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال : دية اليد اذا قطعت خمسون من الابل ، فما كان جروحاً دون الاصطلام فيحكم به ذوا عدل منكم ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون .

وروى محمد بن قيس ، عن احدهما عليه السلام في رجل فقأ عين رجل وقطع أنفه

﴿وروى موسى بن بكر﴾ في القوى كالصحيح كالشيخين (١) ، وتقدم (٢) ولا مناسبة له بهذا الباب .

﴿وروى ابن المغيرة﴾ في الصحيح ﴿عن عبدالله بن سنان (الى قوله) دون الاصطلام﴾ اي لم يقطع عضواً ﴿فيحكم ذوا عدل﴾ اي عادلان ﴿منكم﴾ من المؤمنين بأن يعتبر نسبة ما قطع من الاصل بالمساحة ويقطع من الجاني بتلك النسبة او يؤدى دية بالنسبة وان لم يكن في عضو مقدار له الدية فيعتبران بانه اذا كان الحر عبداً كم كان قيمته صحيحاً وكم كانت معيباً ويلاحظ النسبتان فيقدر ما نقص يؤخذ من الدية ، ويمكن ان يكون (ذو عدل) كما تقدم في الصحيح انه من خطاه القراء (او) يكون بالثنائية و يكون المراد به حينئذ النبي او الامام و هما قدرا لنا بما ذكر كما تقدم وسيأتي ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله﴾ بل يحكم بالرأى والقياس والاستحسانات العقلية كما هو شأن العامة ﴿فأولئك هم الكافرون﴾ بما أنزل الله .

﴿وروى محمد بن قيس﴾ في الحسن كالصحيح كالشيخين (٣) ﴿عن احدهما

(١) التهذيب باب القضايا في الديات والاحكام الخ خبر ٨

(٢) في اول باب القود و مبلغ الدية

(٣) الكافي باب آخر (بعد باب الرجل يضرب الرجل فيذهب سمعه الخ) خبر ١

والتهذيب باب ديات الاعضاء الخ خبر ٣٢

وأذيه ثم قتله ، فقال : ان كان فرق ذلك عليه أقتص منه ثم قتل ، وان كان ضربه ضربة واحدة فأصابه ذلك ، ضربت عنقه ولم يقتص منه .

وروى ابن محبوب ، عن أبي أيوب ، عن يزيد العجلي ، عن أبي جعفر عليه السلام قال :
ان في لسان الاخرس وعين الاعمى وذكر الخصى الحرواثيه تلك الدية ، وفي ذكر

عليه السلام ويؤيده ما رواه الشيخ في الحسن كالصحيح ، عن حفص بن البختري قال :
سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل ضرب على رأسه فذهب سمعه وبصره واعتقل لسانه
ثم مات فقال : ان كان ضربه ضربة بعد ضربة اقتص منه ثم قتل وان كان اصابه هذا من ضربة
واحدة قتل ولم يقتص منه (١) .

هذا اذا مات ، اما اذا لم يميت فله القصاص في الجميع للآية والاخبار ودبة
المجموع كذلك مع الخطأ .

ولما رواه الشيخان في الحسن كالصحيح ، عن ابراهيم بن عمر ، عن أبي عبد الله عليه السلام
قال قضي امير المؤمنين عليه السلام في رجل ضرب رجلا بعصى فذهب سمعه وبصره
ولسانه وعقله وفرجه وانقطع جماعه وهو حي بست ديات (٢) .

وروى ابن محبوب عن أبي أيوب عليه السلام في الصحيح والشيخان في الحسن
كالصحيح (٣) عن يزيد العجلي (الى قوله) في لسان الاخرس فانه شل عليه السلام وعين
الاعمى بان يقطع مالم يكن لها نور عليه السلام وذكر الخصى فانه كالشل لانه لا فائدة
له عليه السلام وانثيه اذا لم يكن له ذكر او اذا كان موجوعاً (او) الجلدة بدون البيضتين
تلك الدية عليه السلام فذكر العنين كذكر الخصى ولا يقاس به ، بل بما سيجيء عليه السلام وفي ذكر

(٢-١) التهذيب باب ديات الاغضاء والجوارح الخ خبر ٣٢ - ٣١ واورد الثاني في

الكافي باب الرجل يضرب الرجل فيذهب سمعه وبصره وعقله خبر ٢

(٢-٣) الكافي باب دية عين الاعمى الخ خبر ٧ - ٦ والتهذيب باب دية عين الاور

الخ خبر ٧-٨

الغلام الدية كاملة .

الغلام الدية كاملة ^(١) لانه وان لم يكن له فائدة في الحال لكنها مرجوة له في المال بخلاف المؤف .

وروى الشيخان في الصحيح ، عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال : سألته بعض آل زرارعة عن رجل قطع لسان اخرس قال : فقال : ان كان ولدته امه وهو اخرس فعليه ثلث الدية وان كان لسانه ذهب به وجع او آفة بعد ما كان يتكلم فإن على الذي قطع لسانه ثلث دية لسانه قال : وكذلك القضاء في العينين و الجوارح قال هكذا وجدنا في كتاب علي عليه السلام .

و الذي نفهم منه (والله تعالى يعلم) ان الغرض بيان التسوية بين ان تكون خلقه او ذهبت بأفة بعد الصحة هذا في العين العمياء واما العين الصحيحة من الاعور فان فيه الدية كاملة .

كما رواه الشيخان في الصحيح عن محمد بن قيس قال : قال ابو جعفر عليه السلام فضى امير المؤمنين عليه السلام في رجل اعور اصببت عينه الصحيحة ففقأت ان تفتأ احدى عينى صاحبه ويعقل له نصف الدية وان شاء اخذ دية كاملة ويعفى عن عين صاحبه (١) وفي الحسن كالصحيح عن الحلبي ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال في عين الاعور الدية كاملة (٢) .

و في الموثق من ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام قال في عين الاعور الدية (٣) .

و روى الشيخ عن عبد الحكم (٤) عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن

(١-٢-٣) الكافي باب دية عين الاعمي ويد الاشل الخ خبر ١-٣-٢ والتهذيب باب

دية عين الاعور الخ خبر ٢-١-٤

(٤) هكذا في النسخ التي عندنا ولكن في التهذيب (عبد الله بن الحكم)

رجل صحيح فقأعين رجل اعور قال : عليه الدية كاملة فإن شاء الذي فقئت عينه ان يقتص من صاحبه ويأخذه منه خمسة آلاف درهم فعل لان له الدية كاملة وقد اخذ نصفها بالقصاص (١) .

(فاما) ما روياه في القوي ، عن عبدالله بن سليمان (وله اصل) عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل فقأعين رجل ذاهبة وهي قائمة قال عليه ربع دية العين (٢) اي كليهما ، لما روياه عن عبدالله بن ابي جعفر عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال في العين الموراء تكون قائمة فتخسف فقال : قضى فيها على بن ابي طالب عليه السلام بنصف الدية في العين الصحيحة (٣) .

(فيمكن) الجمع بانه ان خسفت بان تصير يابسة بعد ان تكون عميا قائمة يكون فيها الثلث وان قلعهما يكون فيها النصف لذهاب الحسن و للجرح ويكون السدس للجرح (او) يحمل بان في قلع المخسوفة الثلث وفي قلع القائمة النصف و يكون ذلك مخصوصاً من القاعدة ، ولم يعمل بهما اكثر الاصحاب ، ومن عمل بهما لم يعمل بالاخبار الصحيحة ، ولو قيل بالتخيير كان انسب .

وروي في القوي كالصحيح ، عن سليمان بن خالد ، (وفي يب عن ابي عبدالله عليه السلام) في رجل قطع يدرجل شلاء قال عليه ثلث الدية .

وروي الشيخ في القوي كالصحيح ، عن عبدالرحمان المرزقي ، عن جعفر عن ابيه عليه السلام انه جعل في السن السوداء ثلث ديتها وفي اليد الشلاء ثلث ديتها ، وفي العين القائمة اذا طمست ثلث ديتها ، وفي شحمة الاذن ثلث ديتها وفي الرجل

(١) التهذيب باب دية عين الاعور الخ خبر ٣

(٢) الكافي باب دية عين الاعمي الخ خبر ٨ والتهذيب باب دية عين الاعور الخ

خبر ٦

(٣) التهذيب باب دية عين الاعور الخ خبر ٥

وروى ابن محبوب عن اسحاق بن عمار قال : سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول :
قضى أمير المؤمنين عليه السلام في الرجل يضرب على عجلانه فلا يستمسك غايطه ولا بوله،
ان في ذلك الدية كاملة .

المرجاء ثلث ديتها ، وفي حشاش الانف في كل واحد ثلث الدية (١) .
والظاهر ان المراد بالحشاش ، الشلل واليبس وهما قطع الانف الاشل اليابس
او جعله سلاء ، وفيه ثلثا الدية ، وفي كل جاب منه الثلث وهو اظهر لفظاً والاول
انسب بما تقدم ويدل على ما ذكرناه من الجمع .

وروي في الحسن كالصحيح ، عن محمد بن قيس قال : قلت لابي جعفر عليه السلام اعور
فقأ عين صحيح قال نفقا عينه ، قال : قلت يبقى اعشى قال الحق اعماه (٢) .

و في الموثق كالصحيح ، عن ابان عن رجل ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال :
سألته عن اعور فقأ عين صحيح متممداً فقال نفقا عينه قلت : يكون اعشى قال :
فقال : الحق اعماه (٣) .

و روى ابن محبوب عن اسحاق بن عمار عليه السلام في الموثق كالصحيح
كالشيخين (٤) في الرجل يضرب على عجلانه وهو ككتاب حلقة الدبر والقضيب
الممدود من الخصية الى الدبر فلا يستمسك غايطه ولا بوله عليه عمل الاصحاب
لكن يمكن ان يكون الواو بمعنى (او) فان ذهاب كل واحدة من المنفعتين سبب
للدية لما سيجيء .

و لما رواه الكليني و الشيخ في الصحيح ، عن سليمان بن خالد قال : سألت

(١) التهذيب باب دية عين الاعور خبر ١٨

(٢-٣) الكافي باب ان الجروح قصاص خبر ٣-٩ والتهذيب باب دية عين الاعور الخ

خبر ٥-٢

(٤) اورده والذين بعده في الكافي باب ما يجب فيه الدية كاملة الخ خبر ١٣ -

١٢ - ٢٢ والتهذيب باب ديات الاعضاء والجوارح الخ خبر ١٣-١٢-٢٦ .

و روى ابن محبوب عن جميل بن صالح ، عن أبي عبيدة الحذاء قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل ضرب رجلاً بعمود فسطاط على رأسه ضربة واحدة فأجافه حتى وصلت الضربة إلى دماغه فذهب عقله ، فقال : إن كان المضروب لا يعقل منها الصلاة ولا يعقل ما قال ولا ما قيل له فإنه ينتظر به سنة ، فإن مات فيما بينه وبين السنة أقيد به ضاربه ، وإن لم يمت فيما بينه وبين السنة ولم يرجع إليه عقله أغرم ضاربه الدية في ماله لذهاب عقله ، قال : فقلت له : فما ترى عليه في الشجة شيئاً ؟ فقال :

أبا عبد الله عليه السلام عن رجل كسر به صوصه (أي عظم الورك كعصفور) فلم يملك استمه فما فيه من الدية ؟ فقال الدية كاملة قال : وسألته عن رجل وقع بجارية فافضاها وكانت إذا نزلت بتلك المنزلة لم تلد قال : الدية كاملة .

وروي في القوي عن إسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سأله رجل وأنا عنده في رجل ضرب رجلاً فقطع بوله فقال له إن كان البول يمر إلى الليل فعليه الدية لأنه قد منعه المعيشة وإن كان إلى آخر النهار فعليه الدية وإن كان إلى نصف النهار فعليه ثلثا الدية وإن كان إلى ارتفاع النهار فعليه ثلث الدية ،

و روى الشيخ في الموثق عن غياث بن إبراهيم ، عن جعفر عن أبيه عليه السلام أن علياً عليه السلام قضى في رجل ضرب حتى سلس بوله ، بالدية كاملة (١) .

✽ و روى ابن محبوب عن جميل بن صالح ✽ في الصحيح كالشيخين (٢) ✽ عن أبي عبيدة الحذاء ✽ ويدل على أن في ذهاب العقل الدية كاملة ، وعلى أنه بعد ذهابه ينتظر به سنة فإن مات والغالب الموت فإنه يقتل به وإن لم يمت فيؤخذ منه دية ذهاب العقل وإن رجع عليه عقله في السنة فيؤخذ منه الأرض لذهابه في هذه المدة ويؤخذ منه دية الشجة وهي ثلث الدية ومع أخذ الدية الكاملة لا يؤخذ دية

(١) التهذيب باب ديات الأعضاء الخ خبر ٢٧

(٢) الكافي باب الرجل يضرب الرجل فيذهب سمعه الخ خبراً والتهذيب باب

ديات الأعضاء الخ خبر ٣٥ .

لا ، لانه لما ضربه ضربة واحدة فجنحت الضربة جنايتين فالزمته أغلظ الجنايتين و هي الدية ولو كان ضربه ضربتين فجنحت الضربتان جنايتين لازمته جناية ما جنحت الضربتان كائناً ما كانتا إلا أن يكون فيهما الموت فيقاد به ضاربه وتطرح الاخرى قال : وان ضربه ثلاث ضربات واحدة بعد واحدة فجنبن ثلاث جنايات الزمته جناية ما جنبن الثلاث الضربات كائنات ما كن ما لم يكن فيهن الموت فيقاد به ضاربه قال : وان ضربه عشر ضربات فجنبن جناية واحدة ألزمته تلك الجناية التي جنحتها العشر الضربات كائنة ما كانت ما لم يكن فيها الموت .

الشعبة وكذا اذا جنى جنايتين او اكثر فانه يؤخذ دية كل واحدة منها ، ما لم يمت فانه يتداخل حينئذ في الدية او الفصاير اذا كان عمداً .

و روى في القوي عن مسمع بن عبد الملك عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال امير المؤمنين عليه السلام قال رسول الله ﷺ في القلب اذا رعد فطار (اى ذهب عقله) الدية قال وقال رسول الله ﷺ في الصعر الدية و الصعر ان يشنى عنقه فيصير في ناحية (١) .

و روى الشيخ في القوي ، عن ابي حمزة الثمالي عن ابي جعفر عليه السلام قال : قلت له جعلت فداك ما تقول في رجل ضرب رأس رجل بعمود فسطاط فامه؟ يعني ذهب عقله قال عليه الدية قلت : فانه عاش عشرة ايام او اقل او اكثر فرجع اليه عقله أله ان يأخذ الدية؟ قال : لا قدمت الدية بما فيها ، قلت فانه مات بعد شهرين او ثلاثة قال اصحابه تريد ان تقتل الرجل الضارب قال ان ارادوا ان يقتلوه و يردوا الدية ما بينهم وبين سنة (اى ان مات) فلهم ذلك فاذا مضت السنة فليس لهم ان يقتلوه ومضت الدية بما فيها (٢) .

(١) الكافي باب ما يجب فيه الدية كاملة الخ خبر ٢٠ والتهذيب باب ديات الاعضاء الخ خبر ٢٠ .

(٢) التهذيب باب ديات الاعضاء والجورح خبر ٣٣ .

وروى ابن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن حبيب السجستاني قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل قطع يدين لرجلين اليمينين ، فقال : يا حبيب تقطع يمينه للرجل الذي قطع يمينه أولاً ، ويقطع يساره للذي قطع يمينه آخرأ ، لانه انما قطع يد الرجل الاخير و يمينه قصاص للرجل الاول ، فقلت : ان امير المؤمنين عليه السلام انما كان يقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى ، فقال : انما كان يفعل ذلك فيما يجب من حقوق الله عز وجل ، فأما حقوق المسلمين يا حبيب فإنه يؤخذ لهم حقوقهم في قصاص اليد باليد اذا كانت للقاطع يد ، والرجل باليد اذا لم يكن للقاطع يد ان ، فقلت له : اما توجب عليه الدية وتترك له رجله ؟ فقال : انما توجب عليه الدية اذا قطع يد رجل وليس للقاطع يدان ولا رجلان ، فتم توجب عليه الدية لانه ليست له جارحة يقاص منها

يظهر من هذا الخبر انه ان اعطوا الدية لذهاب العقل ثم رجع من قرب فليس لهم الرجوع الا ان يحمل الدية على دية المأمومة و هي تلك الدية فان سببه حال ،

وروي في القوي عن رفاة قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام ما تقول في رجل ضرب رجلاً فنقص بعض نفسه (اي عقله) بأي شيء يعرف ذلك ؟ قال : بالساعات ، قلت : وكيف بالساعات ؟ قال : فان النفس يطلع الفجر وهي في الشق الايمن من الانف فاذا مضت الساعة صار الى الشق الايسر فتتظر ما بين نفسك ونفسه ثم تحسب فيؤخذ بحسب ذلك منه (١) اي اذا كان الجنون دورياً و يمكن ان يقرء بفتح الفاء .

وروى ابن محبوب عن هشام بن سالم عن حبيب السجستاني عليه السلام في الحسن كالصحيح كالشيخين (٢) ويدل على انه يقتصر اليد اليسرى باليمنى اذا لم يكن له اليمنى ، وكذا الرجلان :

(١) التهذيب باب ديات الاعضاء الخ خبر ٨٦ والكافي باب ما يمتحن به من بصاب في سمعه الخ خبر ١٠

(٢) الكافي باب ان الجروح قصاص خبر ٣ والتهذيب باب ديات الاعضاء خبر ٥٥

وروى ابن ابي عمير ، عن القاسم بن عروة ، عن ابن بكير ، عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : في اليد نصف الدية وفي اليدين جميعاً الدية وفي الرجلين كذلك ، وفي الذكر اذا قطعت الحشفة وما فوق ذلك الدية ، وفي الانف اذا قطع المارن الدية (قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - : وجدت في كتاب ابن الاعرابي في صفة خلق الانسان ان المارن مالان من غضروفه ، والغضروف هو الرفيق الابيض كالعظم يكون في المارن والمارن كله غضاريف) وفي الشفتين الدية ، وفي العينين الدية ، وفي احديهما نصف الدية .

وروي في الموثق كالصحيح عن اسحق بن عمار ، عن ابي بصير قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : يقطع يد الرجل ورجلاه في القصاص (١) .

و روى ابن ابي عمير عن القسم بن عروة رضي الله عنه في القوي كالصحيح كالشيخين (٢) عن ابن بكير عن زرارة (الى قوله) وما فوق ذلك رضي الله عنه . و يظهر منه ان في جميعه وفي بعضه اذا قطعت الحشفة ، الدية وليس في الزائد على الحشفة حكومة كما ذكره بعض .

وروى الشيخان في الصحيح ، عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في الانف اذا استوصل جدعه (اي قطعه) الدية ، وفي العين اذا فقت نصف الدية ، وفي الاذن اذا قطعت نصف الدية ، وفي اليد نصف الدية ، وفي الذكر اذا قطع من موضع الحشفة الدية .

وفي الحسن كالصحيح ، عن الحلبي ، عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يكسر ظهره فقال : فيه الدية كاملة وفي العينين ، الدية وفي احديهما نصف الدية ، وفي

(١) الكافي باب ان الجروح قصاص خبر ٢ والتهذيب باب القصاص خبر ٤

(٢) اورده والسبعة التي بعده في التهذيب باب ديات الاعضاء والجوارح الخ خبر ٣-

٢-٢١-٥-٨-٩-٣٠ والكافي باب ما يجب فيه الدية كاملة الخ خبر ٧-٥-٢-

الاذنين الدية ، وفي احديهما نصف الدية و في الذكر اذا قطعت الحشفة وما فوق ،
الدية ، وفي الانف اذا قطع المارن ، الدية ، وفي الشفتين ، الدية - وفي يب بدله
(وفي البيضتين الدية) .

وفي الحسن كالصحيح ، عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال : ما كان
في الجسد منه اثنان ففي الواحد نصف الدية مثل اليدين او العينين ، قلت : رجل
ذهبت احدي بيضتيه قال : ان كانت اليسار ففيه الدية قلت : و لم ؟ اليس قلت :
ما كان في الجسد اثنان ففي كل واحد نصف الدية ؟ قال : لان الولد من
البيضة اليسرى .

وفي الموثق كالصحيح ، عن سماعة قال : سألته عن اليد فقال : نصف الدية
وفي الاذن نصف الدية اذا قطعها من اصلها .

وفي الموثق كالصحيح عن سماعة عن ابي عبدالله عليه السلام في الرجل الواحدة
نصف الدية و في الاذن نصف الدية اذا قطعها من اصلها واذا قطع طرفها ففيها قيمة
عدل ، وفي الانف اذا قطع الدية كاملة ، وفي الظهر اذا انكسر حتى لا ينزل صاحبه
الماء . الدية كاملة ، وفي الذكر اذا قطع الدية كاملة ، و في اللسان اذا قطع
الدية كاملة .

و في القوي كالصحيح عن الملا بن الفضيل ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اذا
قطع الانف من المارن ففيه الدية تامة ، وفي اسنان الرجل الدية تامة ، وفي اذنيه
الدية كاملة ، والرجلان والعينان بتلك المنزلة .

وفي الحسن كالصحيح ، بل الصحيح ، عن ابي بصير ، عن ابي جعفر عليه السلام
في رجل قطع ندى امرأته قال : اذا اغرمه لها نصف الدية - اي ديتها .

وفي الحسن كالصحيح ، عن سورة بن كليب ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال :
سئل عن رجل قتل رجلاً عمداً و كان المقتول اقطع اليد اليمنى فقال : ان كانت

وروى ابن محبوب ، عن ابي جميلة ، عن ابان بن تغلب عن ابي عبد الله عليه السلام قال :

يده قطعت في جناية جناها على نفسه او كان قطع فأخذ دية يده من الذي قطعها فان اراد اوليائه ان يقتلوا قاتله ادوا الى اولياء قاتله دية يده التي قيد منها (وان كان اخذ دية يده) (١) ويقتلوه وان شاءوا طرحوا عنه دية يده واخذوا الباقي قال : و ان كانت يده قطعت من غير جناية جناها على نفسه ولا اخذ لها دية قتلوا قاتله ولا يفرم شيئا و ان شاءوا اخذوا دية كاملة قال : وهكذا وجدناه في كتاب علي عليه السلام (٢) .

وفي القوي عن الحسن بن عباس بن الحريش عن ابي جعفر عليه السلام قال قال ابو جعفر عليه السلام لعبد الله بن عباس بن عباس انشدك الله هل في حكم الله تعالى اختلاف ؟ قال : فقال : لا ، قال فما ترى في رجل ضرب رجلاً أصابعه بالسيف حتى سقطت فذهبت واني رجل آخر فاطار كف يده وأتى به اليك وانت قاض كيف انت صانع ؟ قال : اقول لهذا القاطع : اعطه دية كف واقول لهذا المقطوع : صالحه على ما شئت او ابعت لهما ذوى عدل فقال له : جاء الاختلاف في حكم الله نقضت القول الاول امي الله ان يحدث في خلقه شيء من الحدود وليس تفسيره في الارض اقطع يد قاطع الكف اصلاً ، ثم اعطه دية الاصابع هكذا (هذا خل) حكم الله عز وجل والحديث طويل ذكره الكليني في باب انا انزلناه (٣) وحكم بصحته ، وعمل بهذا المضمون اصحابنا وليس لهم خبر الا هذا .

وروى ابن محبوب عن ابي جميلة عليه السلام و ضعفه بعض الاصحاب ، لكن عمل

(١) قوله : وان كان اخذ دية يده (ليس في التهذيب والمعنى اودية اليد التي اخذ

ديتها) وفي العبارة حرازة (مرآة القول)

(٢) التهذيب باب القصاص خبر ٩ و الكافي باب الرجل يقتل الرجل وهو ناقص

الخلقة خبر ١

(٣) الكافي باب نادر (بعد باب الرجل يقتل الرجل وهو ناقص الخلقة) خبر ١ والتهذيب باب

القصاص خبر ٨

في الشفة السفلى ستة آلاف وفي العليا اربعة آلاف لان السفلى تمسك الماء .
وروى عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قضى امير المؤمنين عليه السلام في
رجل اصيب احدى عينيه ان تؤخذ بيضة نعامة فيمشى بها وتوثق عينه الصحيحة حتى
لا يبصر بها وينتهي بصره ثم يحسب ما بين منتهى بصر عينه التي اصببت وبين عينه الصحيحة
فيؤدى بحساب ذلك .

باخباره جل الاصحاب عليه السلام عن ابان بن ثعلب عليه السلام كالشيخين (١) و تقدم في كتاب
ظريف ان في العليا ، الثلث و في السفلى النصف والاكثر على التسوية لما تقدم
في خبر ابن سنان ولما سيجي عن صحيفة هشام و العمل بكتاب ظريف اولى لصحته
وان كان يزيد على الدية بسدس لانه خاص وهو مقدم .

و روى الشيخ في الموثق عن سماعة قال : سأله عن اليد فقال نصف الدية
وفي الاذن نصف الدية اذا قطعها من اصلها ، واذا قطع طرفاً منها قيمة عدل والعين
الواحدة نصف الدية ، و في الانف اذا قطع المارن ، الدية كاملة ، و في الذكر
اذا قطع الدية كاملة ، والشفتان العليا والسفلى سواء (٢) و التخيير محتمل والله
تعالى يعلم .

عليه السلام و روى محمد بن قيس عليه السلام في الحسن كالصحيح و الشيخ في الصحيح (٣)
عليه السلام عن ابي جعفر عليه السلام و تقدم مثله في كتاب ظريف .

و روى الشيخان في الصحيح عن معوية بن عمار قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام
عن الرجل يصاب في عينه فيذهب بعض بصره اى شىء يعطى؟ قال : تربط احديهما
ثم يوضع له بيضة ثم يقال له : انظر فما دام يدعى انه يبصر موضعها حتى اذا انتهى
الى موضع ان جازه قال : لا يبصر قربها حتى يبصر ثم يعلم ذلك المكان ثم يقاس

(١-٢) التهذيب باب ديات الاعضاء والجوارح الخ خبر ٧-٨ والكافي باب ما يجب
فيه الدية كاملة الخ خبر ٥-٢ الى قوله من اصلها .

(٣) التهذيب باب ديات الاعضاء والجوارح الخ خبر ٨٢

وروى ابن ابي عمير ، عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال : كل ما كان في الانسان اثنين ففيهما الدبة ، وفي احديهما نصف الدبة ، وما كان واحداً ففيه الدبة

بذلك القياس من خلفه ، وعن يمينه ، وعن شماله فان جاء سواء والاقل له : كذبت حتى يصدق قال : قلت : اليس يؤمن ؟ قال : لا ولا كرامة ويصنع بالعين الاخرى مثل ذلك ثم يقاس ذلك على دبة العين (۱) .

وفي القوي كالصحيح ، عن الحسين بن كثير عن ابيه قال : قال اصيبت عين رجل وهي قائمة فأمر امير المؤمنين عليه السلام فربطت عينه الصحيحة واقام رجلاً بهذا يده بيضة يقول : هل تراها ؟ قال : فجعل اذا قال نعم تأخر قليلاً حتى اذا خفيت عليه علم ذلك المكان قال : وعصبت عينه المصابة وجعل الرجل يتباعد وهو ينظر بعينه الصحيحة حتى خفيت عليه ثم قيس ما بينهما فأعطى الارض على ذلك .

وفي القوي كالصحيح عن سليمان بن خالد ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سأله عن العين يدعى صاحبها انه لا يبصر قال : يؤجل سنة ، ثم يستحلف بعد السنة انه لا يبصر ثم يعطى الدية قال : قلت : فان هو ابصر بعد ؟ قال : هوشية اعطاه الله اياه رواه الشيخ .

﴿وروى ابن ابي عمير﴾ في الصحيح ﴿عن هشام بن سالم﴾ كالشيخ (۲)
﴿عن ابي عبد الله عليه السلام﴾ وفي التهذيب (عن هشام بن سالم قال كلما) ولم يلاحظ بعض الاصحاب اتصاله في هذا الكتاب فحكم بوقفه (۳) .

(۱) اورده و اللذين بعده في التهذيب باب ديات الاعضاء و الجوارح الخ خبر ۷۹ - ۸۰ - ۸۱ واورد الاولين في الكافي باب ما يمتحن به من يصاب في سمعه الخ خبر

۵ - ۸

(۲) التهذيب باب ديات الاعضاء و الجوارح الخ خبر ۵۳

(۳) مبنی حکم بكونها موقوفة لكونها في التهذيب كذلك ولم يلاحظ لفظه الذي اتصله الى

المعصوم عليه السلام

وروى ابن محبوب ، عن عبد الوهاب بن صباح ، عن علي ، عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام انه قال : في رجل وجيء في اذنه فادعى ان احدى اذنيه نقص من سمعه بهاشيء ، قال : تشد التي ضربت شداً جيداً وتفتح الصحيحة فيضرب له بالجرس حبال وجهه و يقال له : اسمع فاذا خفى عليه صوت الجرس علم مكانه ، ثم يذهب بالجرس من خلفه فيضرب به من خلفه حتى يخفى عليه الصوت فاذا خفى عليه علم مكانه ، ثم يقاس ما بينهما فان كانا سواء علم انه قد صدق ثم يؤخذ به عن يمينه فيضرب به حتى يخفى ، ثم يعلم ، ثم يؤخذ به عن يساره فيضرب به حتى يخفى ، ثم يعلم به ثم يقاس ما بينهما فان كانا سواء علم انه قد صدق ، قال : ثم تفتح اذنه المعتلة وتشد الاخرى شداً جيداً ، ثم يضرب بالجرس من قدامه ثم يعلم حتى يخفى يصنع به كما صنع اول مرة باذنه الصحيحة ، ثم يقاس ما بين الصحيحة والمعتلة فيقوم من حساب ذلك .

وروى ابن محبوب عن ابيه ، عن حماد بن زياد ، عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن رجل وجأ اذن رجل بعظم فادعى انه ذهب سمعه كله ، قال : يؤجل سنة و يترصد بشاهدي عدل فان جأ فشهدا انه سمع وانه اجاب على

واعلم ان رأيي ان لا اذكر خطأ اصحاب وقلما يوجد في خبر او مسألة ان لم يقع من احدهم خطأ وانا اذكر الصحيح ويفهم منه الخطأ فلا تغفل ﴿﴾ قال كلما كان ﴿﴾ شامل للاعضاء والمنافع الا ما اخرجته دليل .

﴿﴾ وروى ابن محبوب عن عبد الوهاب بن صباح ﴿﴾ في القوي كالصحيح كالشيخ (١) وفي بعض نسخ الكافي في الموثق و في بعضها في القوي كالصحيح ﴿﴾ عن علي ﴿﴾ بن أبي حمزة ﴿﴾ عن أبي بصير ﴿﴾ وهو كالعين .

﴿﴾ وروى الحسن بن محبوب عن ابيه ﴿﴾ زائد من النسخ لعدم روايته عن ابيه ابداً ولما تقدم كثير أمن رواية ابن محبوب ﴿﴾ عن حماد بن زياد ﴿﴾ بلا واسطة ، ولما

(١) التهذيب باب ديات الاعضاء والجوارح الخ خبر ٧٨ والكافي باب ما يمتحن به من

بصاب في سمعه الخ خبر ٣

سمع فلا حوله ، وان لم يشر على انه سمع استحلف ثم انه اعطى الدية ، قال : قلت : فانه يسمع بعدما اعطى الدية ؟ قال : هو شيء اعطاه الله تعالى اياه ، قال : وسألته عن العين يدعى صاحبها انه لا يبصر بها ، قال : يؤجل سنة ثم يستحلف بعد السنة انه لا يبصر ثم يعطى الدية قلت : فانه ابصر بعد ذلك ؟ قال : هو شيء اعطاه الله اياه .

في التهذيب هنا من عدم الوساطة لكنه مبعض فيه فروى في العين عن ابن محبوب عن حماد بن زياد (عنه) عن سليمان بن خالد (١) (عنه) وتقدم آنفاً .

وروي في الصحيح ، عن ابن محبوب عن ابي ايوب عن سليمان بن خالد عن ابي عبدالله (عليه السلام) انه قال : في رجل ضرب رجلاً في اذنه بمظلم فادعى انه لا يسمع قال : يترصد و يستغل و ينتظر به سنة فان سمع اوشهد عليه رجلان انه سمع ، والاحلف واعطاء الدية ، قيل يا امير المؤمنين : فان عثر عليه بعد ذلك انه يسمع قال : ان كان الله رد عليه سمعه لم ار عليه شيئاً (٢) .

والظاهر ان المراد بالتحليف القسامة ، وتقدم ايضاً في كتاب ظريف .

وروي عن الاصمعي بن نباته قال : سئل امير المؤمنين (عليه السلام) عن رجل ضرب رجلاً على هامته فادعى المضروب انه لا يبصر شيئاً وانه لا يشم الرائحة وانه قد ذهب بلسانه فقال امير المؤمنين (عليه السلام) : ان صدق فله ثلاث ديات ف قيل : يا امير المؤمنين وكيف يعلم انه صادق ؟ فقال : (اما) ما ادعاه انه لا يشم رائحة فانه يدني منه الحراق فان كان كما يقول والآنحى رأسه ودمعت عينه (واما) ما ادعاه في عينيه فانه يقابل بعين الشمس فاذا كان كاذباً لم يتمالك حتى يغمض عينه و ان كان صادقاً بقيتا مفتوحتين (واما) ما ادعاه في لسانه فانه يضرب على لسانه بالابرة فان خرج الدم احمر فقد كذب وان خرج الدم اسود فقد صدق (٣) .

(١) التهذيب باب ديات الاعضاء الخ خبر ٨١

(٢-٣) التهذيب باب ديات الاعضاء و الجوارح الخ خبر ٧٧-٨٦ والكافي باب

من يمنن به من يصاب سمعه الخ خبر ٣-٧ .

وفي رواية السكوني ان امير المؤمنين عليه السلام قضى في الصلب اذا انكسر الدية .
 وروى هشام بن سالم ، عن سليمان بن خالد قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل
 كسر بعصوه فلم يملك استه ما فيه من الدية ؟ فقال : الدية كاملة قال : و سألته
 عن رجل وقع بجارية فافضاها و هي اذا تزلت بتلك المنزلة لم تلد ، فقال : الدية
 كاملة .

وحمله الاصحاب على ان ما ذكره عليه السلام يثبت به اللوث ويحلف لكل واحد
 خمسين اوستة كما في كتاب ظريف وبأخذ ديتها .

﴿ وروى السكوني ﴾ في القوي كالشيخين (١) وتقدم في كتاب ظريف ان
 فيه الدية و كذا في حسنة الحلبي . (٢) وفي موثقة سماعة (٣) وفي الخبرين
 العامين .

وروى الشيخ في الصحيح والكليني في الحسن كالصحيح عن بريد المجلي
 عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في رجل كسر صلبه فلا يستطيع
 ان يجلس ان فيه الدية (٤) .

واعلم ان ما كان كسراً للعظم فليس فيه قصاص و انما هو الدية لانه خطير
 يمكن قتله بخلاف القطع فانه يمكن حسم الدم بالدهن المغلى وغيره .

﴿ وروى هشام بن سالم ﴾ في الصحيح كالشيخين (٥) ﴿ عن سليمان بن خالد ﴾
 و البعوص عظم الورك و يدل ايضاً على ان في الافشاء و هو صيرورة مسلك البول
 والحيف واحد دية المرأة .

(١) التهذيب باب ديات الاعضاء والجوارح الخ خبر ٦٠

(٢-٣) التهذيب باب ديات الاعضاء الخ خبر ٦١-٦٢ .

(٤-٥) التهذيب باب ديات الاعضاء و الجوارح الخ خبر ١٠-١٢ و الكافي باب

ما يجب فيه الدية كاملة الخ خبر ٩-١٢

وروى حماد ، عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل تزوج جارية فوقع عليها فأفضاها ، قال : عليه الاجراء عليها مادامت حية .
وفى رواية السكوني قال : قال امير المؤمنين عليه السلام : لا تقاس عين في يوم غيم .

﴿وروى حماد﴾ فى الصحيح كالشيخ (۱) ﴿عن الحلبي﴾ (الى قوله) فوقع عليها ﴿قبل تسع سنين﴾ ﴿عليه الاجراء﴾ اى النفقة والكسوة وما يلزمه .
وروى فى القوى كالصحيح عن بريد بن معوية ، عن ابي جعفر عليه السلام فى رجل اقتضى جارية معنى امرأته فأفضاها قال عليه الدبة ان كان دخل بها قبل ان تبلغ تسع سنين قال : فان امسكها و لم يطلقها فلا شىء عليه و ان كان دخل بها ولها تسع سنين فلا شىء عليه ان شاء امسك وان شاء طلق (۲) ويظهر منه التخيير بين الدبة والامساك لا الجمع الآن لا يعمل بهذا الخبر .
و روى الشيخ فى القوى عن السكوني عن علي عليه السلام ان رجلا افضى امرأة فقرومها قيمة الامة الصحيحة و قيمتها مفضاة ثم نظر ما بين ذلك فجعل من دبتها و اجبر الزوج على امساكها (۳) .

وبهذا الاسنادان عليا عليه السلام رفع اليه جاريستان دخلتا الحمام فافضت (اوفاقتت) احديهما الاخرى باصبعها ففضى على التى فعلت عقلمها .
﴿وفى رواية السكوني﴾ فى القوى والشيخ فى الموثق كالصحيح عنه عن ابي عبد الله عن ابيه عن علي عليه السلام ، ورواه فى القوى كالصحيح ، عن محمد بن الفضيل عن ابي الحسن عليه السلام قالا : لا يقاس عين في يوم غيم . و كانه للاختلاف .

(۱-۲) التهذيب باب ديات الاعضاء الخ خبر ۱۷-۱۶ واورد الثانى فى الكافى باب

ما يجب فيه الدبة كاملة الخ خبر ۱۹

(۳) اورده و الثلاثة التى بعده فى التهذيب باب ديات الاعضاء و الجوارح الخ

خبر ۱۷-۱۸-۸۴-۸۵ .

باب دية الاصابع والاسنان والعظام

روى عثمان بن عيسى ، عن سماعة عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سألت عن الاصابع هل لبعضها على بعض فضل في الدية ؟ قال هن سواء في الدية .

باب دية الاصابع والاسنان والعظام

﴿روى عثمان بن عيسى﴾ ولم يذكر و رواه الشيخ في الموثق (١) عن سماعة (الى قوله) سواء في الدية ﴿و حمل على غير الابهام كما تقدم في كتاب ظريف ان في الابهام الثلث وفي الاربع الثلثين وعمل بظاهره كثير .

وروي في الحسن كالصحيح عن الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام قال في الاصبع عشر الدية اذا قطعت من اصلها ادشلت قال : وسألت عن الاصابع أسواء هن في الدية ؟ قال : نعم قال وسألت عن الاسنان فقال ديتهن سواء .

وروي الشيخان في الصحيح ، عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال الاسنان كلها سواء في كل سن خمسمائة درهم .

وفي الموثق كالصحيح عن سماعة قال : سألت عن الاسنان فقال : هي سواء في الدية .

وروي في الصحيح عن زياد بن سودة عن الحكم بن عتيبة قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن اصابع اليدين واصابع الرجلين ادأيت ما زاد فيها على عشرة اصابع ادقص عن عشرة فيها دية ؟ قال : فقال لي يا حكم : الخلقة التي قسمت عليها الدية عشرة

(١) اورده والاربعة التي يمد في التهذيب باب ديات الاعضاء والجوارح الخ خبر

٥٦-٣٨-٣٩-٣٦ واورد الثاني في الكافي باب دية الجراحات والشجاج خبر ١٠ والرابع في باب الخلقة التي يقسم عليها الدية خبر ٢ والاول والثالث والرابع ايضاً في باب الشفتين

وروى عاصم بن حميد ، عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن السن والذراع يكسران عمداً ألهما أرض أو قود ؟ فقال : قود ، قال : قلت فإن اضعفوا له الدبة ؟ فقال : ان ارضوه بما شاء فهو له .

اصابع في اليدين ، فما زاد اذ نقص فلادبة له وعشرة اصابع في الرجلين فما زاد اذ نقص فلادبة له وفي كل اصبع من اصابع اليدين الف درهم وفي كل اصبع من اصابع الرجلين الف درهم وكلما كان من شلل فهو على الثلث من دبة الصحاح وروى الشيخ في الموثق عن سماعة قال : سألت عن الاصابع هل لبعضها على بعض فضل في الدبة ؟ فقال : هن سواء في الدبة (١) .

وعن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام كان يقضى في كل مفصل من الاصبع بثلاث عقل تلك الاصبع الا الابهام فانه كان يقضى بنصف عقل تلك الابهام لان لها مفصلين (٢) .

وروى عاصم بن حميد في الحسن كالصحيح والشيخان في الصحيح (٣) عن ابي بصير ويدل على انه يقاس في كسر السن والذراع وحمل الجواب على السن لانه يمكن لظهوره ان يكسر بقدر المكسور بخلاف الذراع فانه لا يمكن عادة ، ويمكن حمله على من يعتاد الكسر لما تقدم عن امير المؤمنين عليه السلام : انه لا يمين في حد ولا قصاص في عظم ، وغيره من الاخبار وسيأتي اما الجروح من غير هشم ففيه القصاص كما في القرآن المجيد والجروح قصاص (٤) .

و روي في القوي كالصحيح ، عن جميل بن دراج ، عن بعض اصحابنا عن احدهما عليه السلام في رجل كسر يد رجل ثم برأت يد الرجل قال : ليس في هذا

(١) تقدم آفوا و كانه تكرر

(٢) التهذيب باب ديات الاعضاء والجوارح الخ خبر ٥١

(٣) التهذيب باب القصاص خبر ٢ والكافي باب ان الجروح قصاص خبر ٧

(٤) المائدة ٢٥

وفى رواية ابن بكير ، عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : فى الاصبع عشر من الابل انا قطعت من اصلها اوشلت .
وفى رواية جميل ، عن بعض اصحابنا عن احدهما عليه السلام قال : فى سن الصبي يضربها

قصاص ولكن يعطى الارثى (١) .

وفى الموثق كالصحيح ، عن اسحاق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام فيما كان من جراحات الجسد ان فيها القصاص او يقبل المجروح دية الجراحة فيعطاه .

وفى القوى كالصحيح ، عن رفاعه ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ان عثمان (٢) اثناء رجل من قيس بمولى له قد لطم عينه فانزل الماء فيها وهى قائمة ليس يبصر بها شيئا فقال له : اعطيك الدية فأبى قال : فارسل بهما الى على عليه السلام وقال : احكم بين هذين فأعطاه الدية فأبى قال : فلم يزالوا يعطونه حتى اعطوه ديتين قال فقال ليس اريد الا القصاص قال : فدعا على عليه السلام بمرآة فحماها ثم دعا بكرسف قبله ثم جملة على اشفار عينيه وعلى حوالها ثم استقبل بعينه عين الشمس وقال : وجاء بالمرآت فقال انظر فنظر فذاب الشحم وبقيت عينه قائمة وذهب البصر .

وفى رواية ابن بكير فى الموثق كالصحيح عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ويدل كحسنة الحلبي وصحيحة ظريف على ان شلل الاصابع كالقطع ويجمع بينها وبين ماسيجى ان فى الشلل الثلثين بان الشلل ان كان كالقطع بان لا ينتفع به حتى فى الزينة كان فيه الدية وان بقى منه نفع وان كان بمجرد الزينة كان فيه الثلثان ،

وفى رواية جميل رواه الشيخان فى الصحيح عن جميل بن دراج عن بعض اصحابنا عن احدهما عليه السلام انه قال فى سن الصبي يضربه الرجل فيسقط ثم

(١) اورده واللذين بعده فى التهذيب باب القصاص خبر ١٢٥٢-٢-٧ والكافى باب

ان الجروح قصاص خبر ١-٥-١٠ .

(٢) فى التهذيب عمر (بدل) عثمان .

الرجل فتسقط ثم تثبت ، قال : ليس عليه قصاص و عليه الارش ، وقال في الرجل
تكرس يده ثم تبرأ يده ، قال : لا يقتصر منه ولكن يعطى الارش ، وسئل جميل كم الارش
في سن الصبي وكسر اليد ؟ قال : شئ يسير - ولم يرد فيه شيئاً معلوماً .

ثم ثبت قال ليس عليه قصاص و عليه الارش قال : وسئل جميل كم الارش في سن الصبي
وكسر اليد ؟ فقال : شئ يسير ولم يرد فيه شيئاً معلوماً (١) .
وتقدم ان المراد بالارش ان يفرض الحر عبداً وينظر قيمته صحيحاً ومعيوباً
بهذا العيب الذي يرجى زواله فما نقص من القيمة فنسبته من الدية ارش ، واما
كان في سن الصبي الارش دون الدية لانه كالمضو الزائد لانه يسقط غالباً ثم ثبت :
والظاهر ان جميل لما لم يسمع من المعصوم معنى الارش هنا ولم يمكنه القياس
على البيع وشبهه توقف ولو لم يكن يقول (بشئ يسير) لكان انسب بالنسبة الى
ورعه وتقواه فانه كان من اركان الدين ومن العلماء الربانيين .

وروى انه رأى عبادة ايوب بن نوح وسهره ونضره احد من الاصحاب فتعجب
منه فقال : لو كنت رأيت عبادة جميل لاستقلت عبادتي ، وكذا تعجبت انا من عبادة
جميل فقال : لو كنت رأيت عبادة زرارة لاستقلت عبادتي (٢) ولهذا اجمعت العصابة
على تصحيح ما يصح عن امثالهم ولا ينظرون الى ما رددوا عنه لانهم لا يروون الا ما تحقق
صدوره عن المعصوم (إما) بالتواتر وكان سهلاً عندهم (وإما) بالقرائن المفيدة

(١) الكافي باب ان الجروح قصاص خبره والتهذيب باب ديات الاعضاء الخ

خبر ٥٨ ،

(٢) في رجال الكشي ص ١٦٢ في ترجمة جميل هكذا : نصر بن الصباح قال : حدثني الفضل بن
شاذان قال : دخلت على محمد بن ابي عمير وهو ساجد فاطال السجود فلما رفع رأسه ذكر له الفضل طول
سجوده فقال كيف لو رأيت جميل بن دراج ثم حدثه انه دخل على جميل بن دراج فوجده ساجداً فاطال
السجود جداً فلما رفع رأسه قال له محمد بن ابي عمير اطلت السجود فقال : وكيف لو رأيت
مرووف بن خربوذ - انتهى .

وروى ابن محبوب ، عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اصابع اليدين والرجلين في الدية سواء ، وقال : في السن اذا ضربت انتظر بها سنة ، فان وقعت اغرم الضارب خمسمائة درهم ، وان لم تقع واسودت اغرم ثلثي ديتها .

للعلم وكانت عندهم كثيرة ، والغالب من احواله انه كان يسأل من المعصوم كلما كان سمع من غيره مسنداً او مرسلأ ولو بعرض الكتاب عليه .

﴿وروى ابن محبوب﴾ في الصحيح كالشيخين (١) ﴿عن عبدالله بن سنان (الى قوله) سواء﴾ وعمل به جماعة من الاصحاب لتأييده بأخبار آخر تقدم بعضها وسيجيء ، وحمله بعضهم على ان المراد بالاصابع غير الابهام جمعاً بينها وبين صحيحة ظريف والتخيير محتمل ﴿وقال في السن اذا ضربت﴾ ولم تسقط والسن مؤنث في الانسان وغيره ، لكن قد يذكر مأولاً بالضرس كما هو دأبهم في امر التذكير والتأنيث ويسهلون امرهما ﴿انتظر بها سنة﴾ فانه ان كانت تسقط فتسقط الى سنة ﴿فان وقعت اغرم الضارب خمسمائة درهم﴾ وبظهر منه ان الأسنان متساوية لعدم التفصيل ، ويمكن حملها على المقادير كما هو المتعارف في اطلاق السن عليها والضرر على المآخير ﴿وان لم تقع واسودت اغرم ثلثي ديتها﴾ لان اسودادها بمنزلة شللها .

وروى الشيخان في الصحيح ، عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال : اصابع اليدين والرجلين سواء في الدية ، في كل اصبع عشر من الابل وفي الظفر خمسة دنائير (٢) .

(١) الكافي باب دية الشفتين خبر ٧ وباب دية الجراحات خبر ١١ و التهذيب باب ديات الاعضاء والجوارح الخ خبر ٣٨ و ٤٠ وكان الصدوق قد لفقهما وجعلهما خبراً واحداً لاتحاد سنديهما

(٢) التهذيب باب ديات الاعضاء الخ خبر ٢٩ والكافي باب دية الجراحات والشجاج خبر ١١ .

و في الصحيح ، عن عبدالله بن سنان ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : الأسنان كلها سواء في كل سن خمسة درهم وقال : السن اذا ضربت انتظر بها سنة فان وقعت اغرم الضارب خمسة درهم وان لم تقع واسودت اغرم ثلثي ديتها (١) .
اعلم ان المصنف اسقط جزء الخبر ، (في كل اصبع عشر من الابل) ليتمكن الجمع بينه وخبر الحكم بن عتيبة وغيرهما ، وبين خبر ظريف لانه اذا قيل بالثلث والثلثين لا يكون في كل اصبع عشر من الابل اذ الف درهم كما في خبر الحكم بل يكون في كل اصبع غير الابهام ثلثا ذلك وفي الابهام مثلاما في غيره لكن يمكن تأويل الاسنان بالمقادير لانه روى ان في الاسنان ، الدبة وتقدم واذا كان في كل سن خمسة درهم فانه يزيد على الدبة بكثير واما الاسوداد ففي كتاب ظريف ان ديتها دبة الساقطة .

وروى في الموثق كالصحيح عن ابان ، عن بعض اصحابه ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : كان امير المؤمنين عليه السلام يقول : اذا اسودت الثنية جمل فيها الدبة (٢) .
فيجمع بينهما بانه اذا كان شيئا قبيحا يكون فيهما الدبة واذا لم يكن كذلك يكون فيه الثلثان كما في الشلل .

واما الاظفار ففي كتاب ظريف ان دبة اظفار اليد من لكل ظفر خمسة دنائير وللارجلين عشرة دنائير ، وتقدم في صحيحة عبدالله خمسة دنائير فيحمل على اصابع اليد .

ويمكن حملهما على ما رواه الشيخان عن مسمع عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في الظفر اذا قطع ولم ينبت او خرج اسودا عشرة دنائير

(١) وكأنه تكرر لما اشار اليه آنفا .

(٢) اورده و الذي بعده في التهذيب باب ذيات الاعضاء و الجوارح الخ خبر

وقضى امير المؤمنين عليه السلام في الأسنان التي تقسم عليها الدية انها ثمانية وعشرون سناً ، ستة عشر في مواخير الفم واثنا عشر في مقاديمه . فدية كل سن من المقاديم اذا كسر حتى يذهب خمسون ديناراً فيكون ذلك ستمائة دينار ، ودية كل سن من المواخير اذا كسر حتى يذهب على النصف من دية المقاديم خمسة وعشرون ديناراً فيكون ذلك اربعمائة دينار فذلك الفدينار ، فما نقص فلا دية له وما زاد فلا دية له .

فان خرج ايض فخمسة دنانير .

وروى الشيخ في القوي عن عجلان ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : دية السن الاسود ربع دية السن (١) وكذا في رواية ظريف ، وتقدم في خبر عبدالرحمن العزمي ان فيها الدية كما في قطع اليد السلام والرجل العرجاء فيحمل على ان السوداء اذا كانت قبيحة فالربع و الا فالثلث .

وروي في القوي ، عن مسمع بن عبدالملك ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال ان علياً عليه السلام قضى في سن الصبي قبل ان يتغر (بالثاء المشددة او الثاء كذلك اي قبل ان تسقط وتثبت) بغيراً (بغيراً - يب) في كل سن .

وروى الشيخ في القوي عن السكوني ، عن ابي عبدالله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام قضى في سن الصبي اذا لم يتغر بغير فيجمع بينهما وبين خبر جميل بالثخير لو لم يحمل خبر جميل عليهما كما حمله جماعة من الاصحاب .

وقضى امير المؤمنين عليه السلام * لم تطلع عليه مسنداً وسيجيء مضمونه في خبر الحكم * واذا اصبحت الزائدة مفردة عن جميعها * اي عن الاصلية فلو كانت متصلة بها لم يكن اهادية ، وكذا ذكره جماعة من الاصحاب .

(١) اورده والثلاثة التي بعده في التهذيب باب ديات الاعضاء والجوارح الخ خبر

٦٢-٢٢-٦٦-٥٠ واورد الثاني في الكافي باب دية الشفتين خبر ٨ والرابع في باب دية الجرحات والشجاج خبر ٩ ،

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - اذا اصببت الاسنان كلها فمازاد على الخلقة المستوية - وهي ثمانية وعشرون سنّاً - فلا ذیة لها ، واذا اصببت الزائدة مفردة عن جميعها ففيها ثلث ذیة التي تليها .

وروى ابن محبوب ، عن علي بن رثاب ، عن فضيل بن يسار قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الذراع اذا ضرب فانكسر منه الزند ، فقال : اذا يبت منه الكف او شلت اصابع الكف كلها فإن فيها ثلثی ذیة اليد ، قال : وان شلت بعض الاصابع وبقي بعض فإن فی کل اصبع شلت ثلثی ذیة لها ، قال : وكذلك الحكم فی الساق و القدم اذا شلت اصابع القدم .

وروى محمد بن يحيى الخزاز ، عن غياث بن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام قال : فی الاصبع الزائدة اذا قطعت ثلث ذیة الصحيحة .

وروى ابن محبوب عن علي بن رثاب في الصحيح كالشيخ والكليني في الحسن كالصحيح عن فضيل بن يسار ويدل على ان في شلل اليدين والرجلين واصابعها ثلثی ذیة ذلك العضو ، وعمل به الاصحاب و يظهر منه تداخل ذیة الشجة والكسر في ذیة الشلل .

وروى محمد بن يحيى الخزاز عن غياث بن ابراهيم في الموثق كالشيخين (۱) ورواه الشيخ ايضاً في الموثق عن غياث ، عن جعفر ، عن ابيه ، عن علي عليه السلام انه قضی فی شحمة الاذن ثلث ذیة الاذن وفي الاصبع الزائدة ثلث ذیة الاصبع وفي كل جانب من الالف ثلث ذیة الالف .

وروى عن مسمع ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ان علياً عليه السلام قضی فی شحمة الاذن ثلث ذیة الاذن .

(۱) اورده والثلثة التي بعده في التهذيب باب ذیات الاعضاء والجوارح الخ خبر ۲۳-۶۷-۴۶-۴۷ واورد الاولين في الكافي باب ذیة الشفتين خبر ۹-۲ والثالث في باب آخر بعد باب الخلقة التي تقسم عليها الذیة الخ خبر ۳ .

و روى ابن محبوب ، عن اسحاق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في الجرح في الاصابع اذا اوضح العظم عشرين اصبع اذا لم يرد المجر ورح ان يقتص .

وروى ابن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن زياد بن سوفة ، عن الحكم بن عتيبة قال : قلت لابي جعفر عليه السلام : اصلحك الله ان بعض الناس له في فيه اثنان وثلاثون سنّاً وبعضهم له ثمانية وعشرون سنّاً فعلى كم تقسم دية الاسنان ؟ فقال : الخلفة انما هي ثمانية وعشرون سنّاً اثنا عشر سنّاً في مقادير الفم وستة عشر سنّاً في مواخيرها . فعلى هذا قسمت دية الاسنان ، فدية كل سن من المقادير اذا كسر حتى يذهب خمسمائة درهم وهي اثنا عشر سنّاً فديتها ستة آلاف درهم ، ودية كل سن من الاضراس اذا كسر حتى يذهب مائة وخمسون درهما وهي ستة عشر سنّاً فديتها كلها اربعة آلاف درهم فجميع دية المقادير والمواخير من الاسنان عشرة آلاف درهم وانما وضعت الدية على هذا فما زاد على ثمانية وعشرين سنّاً فلا دية له وما نقص فلا دية له ، وهكذا وجدناه في كتاب امير المؤمنين عليه السلام

وعن مسمع عن ابي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام قضى في خرم الالف ثلث دية الالف .

وروى ابن محبوب عن اسحاق بن عمار في الموثق كالصحيح كالشيخين ، ويدل على انه - يجوز القصاص في الموضحة ، ودية موضحة الاصبع عشرين اصبع والذي في كتاب ظريف ، ان في موضحة كل عضو ربع دية كسره وهي الخمس ففي الموضحة نصف العشر .

وروى ابن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن زياد بن سوفة ، عن الحكم بن عتيبة في القوى كالصحيح ويدل على التفصيل وعمله به الاصحاب وضعفه بالحكم منجبر بصحته عن الفضلاء الثلاثة وعمل الاصحاب .

واعلم انه لا خلاف في ان لكل من المقادير الاثني عشرة (اما) خمسة من

قال الحكم : فقلت : ان الديات انما كانت تؤخذ قبل اليوم من الابل والبقر والغنم ، فقال : انما كان ذلك في البوادي قبل الاسلام فلما ظهر الاسلام وكثر الورق في الناس قسمها امير المؤمنين عليه السلام على الورق .
قال الحكم : فقلت له : رأيت من كان اليوم من اهل البوادي ما الذي يؤخذ منه في الدية اليوم ، الورق او الابل ؟ فقال : الابل هي مثل الورق بل هي افضل من

الابل (او) خمسون ديناراً (او) شبههما ، وهذه هي الغالب في السقوط بالجنابة نعم يمكن في الضاحكان ، السقوط ، وفي الاضرار ان وقعت الجنابة عليها الاحوط الصلح في الزائد على خمسة وعشرين ديناراً لصحة الروايات المتقدمة وإن امكن الجمع بما ذكرناه من حمل الاسنان على المقادير ، ولولم تحمل عليها لكان يزيد على الدية .
لكن روى الشيخ في القوي كالصحيح ، عن العلاء بن الفضيل ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : في انف الرجل اذا قطع من المارن فالدية تامة ، وذکر الرجل ، الدية تامة ، ولسانه الدية تامة ، واذ به الدية تامة ، والرجلان بتلك المنزلة ، والعينان بتلك المنزلة ، والعين الموراء الدية تامة ، والاصبع من اليد او الرجل فعشر الدية ، والسن من الثنايا والاضرار سواء نصف العشر ، والموضحة خمسة من الابل ، والسمحاق اربعة من الابل ، والدامية صلح او قصاص اذا كان عمداً كان دية او قصاصاً ، واذا كان خطأ كان الدية ، والمنقلة خمسة عشر ، والجائفة ثلث الدية والمأمومة ثلث الدية .

وجراحة المرأة والرجل سواء الى ان يبلغ ثلث الدية فاذا جاز ذلك فالرجل يصف على المرأة ضعفين .

والخطأ مائة من الابل او الف من الغنم او عشرة آلاف درهم او الف دينار وان كانت الابل فخمسة وعشرون ، بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون ، وخمس وعشرون حقة ، وخمس وعشرون جذعة ، والدية المقلطة في الخطأ الذي يشبه العمد الذي يضرب بالحجر والمصا ، الضربة والائستين فلا يريد قتله فهي اثلاث ، ثلاث وثلثون حقة

الورق في الدية انهم كانوا يأخذون منهم في دية الخطأ مائة من الابل ، بحسب لكل بصير ما قدرهم فذلك عشرة آلاف درهم . قلت : فما اسنان المائة البعير ؟ فقال : ما حال عليها الحول ذكر ان (١) كلها .

وثلاث وثلاثون جذعة ، واربعة وثلاثون ثنية كلها خلفه طروقة الفحل ، وان كانت من النعم فالف كبش والعمدهو القود ادرضى ولي المقتول (٢) .

وفي الموثق ، عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبدالله عليه السلام قال : في السن خمس (او خمسة) من الابل ادناها ، واقصاها (٣) وهو نصف عشر الدية ان كانت دنائير فدناير . وان كانت دراهم فدراهم ، وان كانت بقرأ فبقرأ ، وان كانت غنماً فغنماً ، وان كانت ابلأ فابلأ على الدية مأتابقة ، وفي السن عشرة من البقر ، وفي الاصبع عشر الدية ، عشر من الابل (٤) .

وحملوها على التساوي في اصل الدية والعمل بالاحتياط اولى والتخيير اظهر وعن السكوني عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قال امير المؤمنين عليه السلام للاسنان واحد وثلاثون ثقرة ، وفي كل ثقرة ثلاثة ابعرة وخمس بعير ، وحمل على التقية لموافقته لبعض العامة .

وروى عن ابي بصير ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : في السن خمسة من الابل اقصاها وادناها سواء وفي الاصبع عشرة من الابل .

(١) على وزن لقمان نظير قوله تعالى اوزوجهم ذكر انا وانانا

(٢) التهذيب باب ديات الاعضاء والجوارح الخ خبر ٩ .

(٣) يعني ان ادنا الاسنان واقصاها سواء في الدية .

(٤) لورده والذين بعده في التهذيب باب ديات الاعضاء والجوارح الخ خبر ٦٣

باب الرجل يقتل فيعفو بعض اوليائه

ويريد بعضهم القود وبعضهم الدية

في رواية جميل بن دراج قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في رجل قتل
وله وليان فمعا احدهما واراد الآخر ان يقتل . قال : يقتل ويرد على اولياء المقتول
المقاد نصف الدية .

وروى الحسن بن محبوب عن ابي ولاد الحنات قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
رجل قتل وله أب وأم وابن ، فقال الابن انا اريد ان اقتل قاتل أبي ، و قال الآخر
انا اعفو ، و قال الآخر : أنا اريد أن آخذ الدية ، قال : فليعط الابن أم المقتول
السدس من الدية ، و يعطى ورثة القاتل السدس من الدية حق الاب الذي عفا
ويقتله .

باب الرجل يقتل (الى قوله) وبعضهم الدية

في رواية جميل بن دراج في الصحيح كالشيخين لكنهما قالا عن جميل
بن دراج . عن بعض اصحابه رفعه الى امير المؤمنين عليه السلام في رجل قتل وله وليان فعفى
احدهما وابى الآخر ان يعفو قال : ان اراد الذي لم يعف ان يقتل قتل ورد نصف الدية
على اولياء المقتول المقاد منه (١) . وكان المصنف نقل بالمعنى .

وروى الحسن بن محبوب ، عن ابي ولاد الحنات في الصحيح كالشيخين
ويدل على جواز ان يقتل البعض مع عفو البعض عن القصاص في حصته بعد الرد .

(١) اوردته والخمسة التي بعده في الكافي باب الرجل يقتل وله وليان او اكثر الخ غير

١ - ٢ - ٣ - ٨ - ٧ - ٤ و التهذيب باب القضاء في اختلاف الاولياء خبر ٩ - ١ - ٢

وروى الحسن بن محبوب عن أبي ولاد قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل وله اولاد صغار وكبار أرأيت ان عفا اولاده الكبار ، فقال : لا يقتل ويجوز عفو الكبار في حصصهم فاذا كبر الصغار كان لهم أن يطلبوا حقهم من الدية .
وقد روى انه اذا عفا واحد من الاولياء عن الدم ارتفع القود .

وروى الحسن بن محبوب عن أبي ولاد عليه السلام في الصحيح ويدل كالشيخين بظاهره على ان غير العاقب لا يقتله ، ولكن يأخذ الدية ، وحمل على الاستحباب ويمكن ان يقال : جواز طلب الدية لا ينافي جواز القتل .

وقد روى عليه السلام روى الشيخان في الصحيح ، عن عبد الرحمن ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل قتل رجلين عمداً واهما او ليا فغنى او ليا احدهما واهي الآخرون قال : فقال : يقتل الذي لم يعف وان أحبوا ان يأخذوا الدية اخذوا قال عبد الرحمن : فقلت لابي عبد الله عليه السلام : فرجلان قتلا رجلاً عمداً وله وليان فغنى احد الوليين قال : فقال : اذا غنى بعض الاولياء درىء عنهما القتل وطرح عنهما من الدية بقدر حصة من غنى وادباً الباقي من اموالهما الى الذي لم يعف .

وفي القوي كالصحيح ، عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في رجلين قتلا رجلاً عمداً وله وليان فغنى احد الوليين فقال : اذا غنى عنهما بعض الاولياء درىء عنهما القتل وطرح عنهما من الدية بقدر حصة من غنى وادباً الباقي من اموالهما الى الذي لم يعف وقال عفو كل ذي سهم جائز .

وفي الموثق كالصحيح ، عن أبي مریم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام فيمن غنى من ذي سهم فإن عفوه جائز وقضى في اربعة اخوة غنى احدهم قال : يعطى بقيتهم الدية ويرفع عنهم بقصة الذي غنى .

وروى الشيخ في الموثق ، عن اسحاق بن عمار ، عن جعفر عن ابيه عليه السلام ان علياً عليه السلام كان يقول : من غنى عن الدم من ذي سهم له فيه فعفوه جائز و

سقط الدم وتصير دية ويرفع عنه حصة الذي عفى (۱) .
ويحمل الجميع على الاستحباب اوعلى انه لايجوز القصاص مالم يؤد حصة
العافی جمعاً بين الاخبار .

وبؤيده مارواه الشيخ في الموثق ، عن اسحاق بن عمار ، عن جعفر عن ابيه
عليه السلام ان علياً عليه السلام قال : انتظروا بالصغار الذي قتل ابوهم ان يكبروا فانابلقوا
خيروا ، فان احبوا قتلوا ادعفوا او صالحوا .

وروي في الصحيح عن زرارة قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل قتل وله
اخ في دار الهجرة وله اخ في دار البدو ولم يهاجر ارايت ان عفا المهاجري واراد
البدوي ان يقتل اله ذلك ؟ قال : فقال : ليس للبدوي ان يقتل مهاجرياً حتى يهاجر
قال : واذا عفا المهاجري فان عفوه جائز ، قلت فللبدوي من الميراث شيء ؟ قال :
اما الميراث فله حظه من دية اخيه ان اخذت .

وفي القوي كالصحيح ، عن ابي العباس ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : ليس للنساء
عفو ولا قود .

وفي الصحيح ، عن ابي ولاد الحنات قال : قال ابو عبدالله عليه السلام في الرجل يقتل
وليس له ولي الا الامام انه ليس للامام ان يعفوه ان يقتل او يأخذ الدية فيجعلها
في بيت مال المسلمين لان جناية المقتول كانت على الامام و كذلك يكون دية
لامام المسلمين .

ويحمل على التقية كما يظهر من آخره ، لكن عمل به الاصحاب سوى ابن
ادريس ووجهه ظاهر - اما قوله عليه السلام (ليس للنساء عفو ولا قود) فحمل على الزوجة

(۱) اورده والاربعة التي بعده في التهذيب باب القضاء في اختلاف الاولياء خبر ۱۰ -

۵ - ۶ - ۷ - ۱۱ و اورد الثالث والرابع في الكافي باب الرجل يقتل وله وليان الخ

باب العاقلة

روى الحسن بن محبوب ، عن مالك بن عطية ، عن أبيه عن سلمة بن كهيل قال : أتى على بن ابيطالب عليه السلام برجل قد قتل رجلاً خطأ ، فقال على عليه السلام من عشيرتك وقرابتك ؟ فقال : مالى بهذه البلدة قرابة ولا عشيرة ، فقال : من أى أهل البلدان انت فقال : انا رجل من أهل الموصل ولدت بها ولّى فيها قرابة وأهل بيت

لما تقدم من الاخبار وحمله بعضهم على من يتقرب بالام لما سيحىء من انهم لا يرون من الدية .

وفى الصحيح ، عن جميل عن بعض اصحابنا ، عن احدهما عليه السلام قال : اذا مات ولّى المقتول قام ولده من بعده مقامه بالدم (١) ويدل على ان القصاص يورث وفى القوى ، عن اسحاق بن عمار قال : قلت لابي الحسن عليه السلام ان الله عز وجل يقول فى كتابه : (وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَاناً فَلْيُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ اِنَّهٗ كَانَ مَنصُوراً) فما هذا الاسراف الذى نهى الله عنه ؟ قال : نهى ان يقتل غير قاتله ويمثل بالقاتل ، قلت فما معنى قوله : انه كان منصوراً ؟ قال و اى نصره اعظم من ان يدفع القاتل الى ولّى المقتول فيقتله ولا تبعه تلزمه من قتل فى دين ولاديا (٢) وتقدم الاخبار فى ذلك .

باب العاقلة

روى الحسن بن محبوب عن مالك بن عطية عن أبيه في القوى كالصحيح عن سلمة بن كهيل والظاهر انهما اثنان وذكر العلامة وابن داود انه كان

(١) التهذيب باب القضاء فى اختلاف الاولياء خبر ١٧ و باب اليناث على القتل

فسأل أمير المؤمنين عليه السلام عنه فلم يجد له بالكوفة قرابة ولا عشيرة ، قال : فكتب الى عامله على الموصل .

(أما بعد فإن فلان بن فلان ، و حليته كذا و كذا قتل رجلا من المسلمين خطأ وقد ذكر انه رجل من اهل الموصل وان له بها قرابة واهل بيت ، وقد بعثت به اليك مع رسولي فلان بن فلان و حليته كذا و كذا فاذا وردا عليك ان شاء الله فقرأت كتابي فافحص عن أمره و سأل عن قرابته من المسلمين ، فان كان من اهل الموصل ممن ولد بها وأصب له بها قرابة من المسلمين فاجمعهم اليك ثم انظر فان كان هناك رجل يرثه له سهم في الكتاب لا يحجبه عن ميراثه أحد من قرابته فالزمه الدية و خذ به في ثلاث سنين ، و ان لم يكن له من قرابته احد له سهم في الكتاب سواء في النسب ، ففض الدية على قرابته من قبل أبيه و على قرابته من قبل أمه من الرجال المدركين المسلمين ، ثم اجعل على قرابته من قبل أبيه ثلثي الدية ، واجعل على قرابته من قبل أمه ثلث الدية و ان لم تكن له قرابة من أمه ففض الدية على قرابته من قبل أبيه من الرجال المدركين المسلمين ثم خذهم بها واستأدهم الدية في ثلاث سنين ، و ان لم يكن له قرابة من قبل أبيه ولا قرابة من

من خواص أمير المؤمنين عليه السلام و روى فيه ذموم ولا يعرف ان المذموم ايها وعلى أي حال فقد حكم الكليني (١) والمصنف بصحة الحديث وعمل به الاصحاب متفرقا كما سيشار اليه .

﴿أما بعد فإن فلان بن فلان و حليته كذا و كذا﴾ يدل على جواز العمل بالحلية والصورة والظاهر ايها مع الكتابة التي يعرفها الوالي انه خطه عليه السلام وشهادة الرسول مع كتابه حليته يحصل العلم المادي بأنه هو . كما كان الاصحاب يعملون بمكاتيبهم عليه السلام بالقرآن المفيدة للعلم ، و كما يجوز العمل بالوجادة بخط الشيخ وبالكب المتواترة عن المشايخ و ان لم يسمعها من الشيخ .

قبل امه ففضّ الدية على اهل الموصل ممن ولد بها ونشأ ولاندخلن فيهم غيرهم من اهل البلدان ، ثم استأد ذلك منهم في ثلاث سنين في كل سنة نجماً حتى تستوفيه انشاء الله ، وان لم يكن لفلان بن فلان قرابة من اهل الموصل ولم يكن من اهلها وكان مبطلا فردّه الى مع رسولي فلان بن فلان انشاء الله فانا وليه والمؤدى عنه ولا يبطل دم امرى مسلم .

وروى الحسن بن محبوب ، عن ابي ولاد عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ليس بين اهل الذمة معاقلة فيما يجنون من قتل او جراحة انما يؤخذ ذلك من اموالهم

ويدل على تقديم الوارث الذي له سهم في القرآن بخصوصه لاما كان بعمومه من ذوى الارحام ، على غيره من القرابة ، والمشهور البسط على الجميع لئلا يلزم الاجحاف عليهم سيما اذا قيل بالمقدر كما ذهب اليه الاكثر ، وهو نصف مثقال من الذهب المسكوك على الفنى ، وربع على غيره ولو لم يكن فيقسط على المتقرب بالاب كالا عمام واولادهم ، وعلى المتقرب بالام كالاخوال واولادهم بان يكون الثلثان على المتقرب بالاب والثلث على المتقرب بالام وعمل على هذا التفصيل بعض الاصحاب . والمشهور بينهم انها على العصبة وهم الاخوة واولادهم ، والاعمام واولادهم الا ان يأول المتقرب بالام باولاد البنات من الاعمام من الذكور الباقيين وذكور اولاد العمات فانهم متقربون اليه بالاب على قول جماعة ، وفي دخول الباء والاولاد خلاف والمشهور دخولهم لانهم اقرب وليس فيه نص فالتوقف اولى .

ولو لم يكن له قرابة فيفضّ على اهل البلد ولم يعمل به احد غير المصنف والكليني ، والمشهور انها حينئذ على الامام لانه عليه السلام وارثه ، او على بيت المال لئلا يهدر دم مسلم .

وروى الحسن بن محبوب عن ابي ولاد في الصحيح كالشيخين (١) ويدل على انه ليس بين اهل الذمة معاقلة بل الدية على مثل الجاني ، ومع اعساره على

فان لم يكن لهم مال رجعت الجناية على امام المسلمين لانهم يؤدون اليه من الجزية كما يؤدى العبد الضريبة الى سيده ، قال : و هم ممالك للامام ، فمن اسلم منهم فهو حر .

وروى الحسن بن محبوب ، عن ابي ايوب ، عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال : كان امير المؤمنين عليه السلام يجعل جناية المعتوه على عاقلته خطأ او عمداً .

وقال امير المؤمنين عليه السلام لا تغفل العاقلة الا ما قامت عليه البينة ، واثاه رجل فاعترف عنده فجعله في ماله خاصة ولم يجعل على عاقلته منه شيئاً .

وروى الحسن بن محبوب ، عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال : لا تضمن العاقلة عمداً ولا اقراراً ولا صلحاً .

وروى العلاء ، عن محمد الحلبي قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل

الامام ، والظاهر انه يؤديه من بيت المال لان الجزية تدخل فيه كما يفهم من التعليل **﴿ وروى الحسن بن محبوب ﴾** في الصحيح كالشيخين (١) ، ويدل على ان جناية المجنون على عاقلته ، وتقدم الاخبار فيه .

﴿ وقال امير المؤمنين عليه السلام ﴾ رواه الشيخ في الموثق عن زيد بن علي عن آباءه عليهم السلام (٢) .

﴿ وروى الحسن بن محبوب ﴾ في الموثق كالشيخين (٣) وعمل به الاصحاب ويؤيده ما رواه الشيخ عن السكوني ان امير المؤمنين عليه السلام قال : العاقلة لا تضمن عمداً ولا اقراراً ولا صلحاً (٤) .

﴿ وروى العلاء ﴾ في الصحيح والشيخ في القوي (٥) عن محمد الحلبي عليه السلام ويدل

(١) التهذيب باب ضمان النفوس وغيرها خبر ٥٠

(٢-٣-٤) التهذيب باب البيئات على القتل خبر ١٠-٢٢-١٣ .

(٥) التهذيب باب ضمان النفوس خبر ٢٩ .

ضرب رأس رجل بمعول فسالت عيناه على خديه فوثب المضروب على ضاربه فقتله فقال ابو عبدالله عليه السلام هذان متعديان جميعاً فلا ترى على الذى قتل الرجل قوداً لانه قتله حين قتله وهو اعمى والاعمى جنايته خطأ تلزم عاقلته يؤخذون بها فى ثلاث سنين فى كل سنة نجم فان لم يكن للاعمى عاقلة لزمته دية ماجنى فى ماله يؤخذ بها فى ثلاث سنين ويرجع الاعمى على ورثة ضاربه بدية عينيه .

على ان عمدا لاعمى خطأ وتقدم موثقة الساباطى فيه ، وحمل على قصد الدفع او الضرب بما ليس بقاتل غالباً وفيهما نظر .

وروى الشيخ فى الصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : من لجأ الى قوم فأقروا بو لايته كان اهم ميراثه وعليهم معقلته (١) وهو ولاء تضمن الجريرة وتقدم فى باب الولاء وسيجىء فى الميراث .
وفى القوى عن السكونى عن على عليه السلام فى رجل أسلم ثم قتل رجلاً خطأ قال : اقسام الدية على نعوذ من الناس ممن أسلم وليس له موالٍ - وحمل على تضمنهم جرائرهم (٢) .

وفى الصحيح عن البرزنجى عن ابي جعفر عليه السلام فى رجل قتل رجلاً عمداً ثم فر فلم يقدر عليه حتى مات قال : ان كان له مال أخذ منه والا أخذ من الاقرب فالاقرب .
وروى فى الموثق ، عن ابي بصير قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل قتل رجلاً متعمداً ثم هرب القاتل فلم يقدر عليه قال : ان كان له مال أخذت الدية من ماله والا فمن الاقرب فالاقرب فان لم يكن له قرابة آداء الامام فانه لا يبطل دم امرئ مسلم قال الكلينى وفى رواية اخرى ثم للوالى بعد حبسه وادبه اى لو ادى دية وقدر عليه وعمل بهما اكثر الاصحاب ،

(١) التهذيب باب البيئات على القتل خبر ٢٥ .

(٢) اورده والاربعة التى بعده فى التهذيب باب البيئات على القتل خبر ٢٠ - ١٢ -

١١ - ١٦ - ٩ واورد الثانى والخامس فى الكافى باب العاقلة خبر ٣ - ٢ .

باب ماجاء في رجل ضرب رجلاً فلم ينقطع بوله

روى عن اسحاق بن عمار انه قال : سأل رجل ابا عبد الله عليه السلام وانا حاضر عن رجل ضرب رجلاً فلم ينقطع بوله ، قال : ان كان البول يمر الى الليل فعليه الدية ، وإن كان الى نصف النهار فعليه ثلثا الدية ، و ان كان الى ارتفاع النهار فعليه ثلث الدية .

وذكر المحقق رواية ابي بصير وحكم بضعفه ولم ينظر الى رواية البرزطي ، وذكر الشهيد الثاني رحمه الله رواية البرزطي عن الباقر عليه السلام والحال ان في التهذيب ، عن ابي جعفر عليه السلام وهو الجواد عليه السلام وتوهم ارساله فتأمل .
وروى الشيخ في الصحيح ، عن يونس عن رواء عن احدهما عليهما السلام انه قال في الرجل اذا قتل رجلاً خطأ فمات قبل ان يخرج الى اولياء المقتول من الدية ان الدية على ورثته فان لم يكن له عاقلة فعلى الوالى من بيت المال - والظاهر انه كان شبه العمد وكان في ماله .

وروي في الموثق كالصحيح ، عن ابي مریم عن ابي جعفر عليه السلام قال قضى امير المؤمنين عليه السلام ان لا يحمل على العاقلة الا الموضحة فصاعداً وقال : ما دون السمحاق اجر الطبيب سوى الدية - اى من السمحاق الى التخارصة يؤخذ اربعة ابعرة الى واحد ليس بدية حتى تكون على العاقلة وانما قررها الشارع لاجر الطبيب حتى يصلح .

باب ماجاء في رجل ضرب رجلاً فلم ينقطع بوله

اى يحصل له سلس البول ﴿ روى عن اسحاق بن عمار ﴾ في الموثق كالصحيح والشيخان في القوى (۱) .

(۱) اورده والذى بعده في التهذيب باب ديات الاعضاء والجوارح خبر ۲۶-۲۷ واورد الاول

في الكافي باب ما يجب فيه الدية كاملة الخ خبر ۲۲

وروى غياث بن ابراهيم عن جعفر بن محمد عن ابيه عليه السلام ان علياً عليه السلام قضى في رجل ضرب حتى سلس بوله بالدية الكاملة .

باب دية النطفة والعلقه والمضغة والعظم والجنين

روى محمد بن اسمعيل بن بزيع ، عن صالح بن عقبة ، عن سليمان بن صالح

﴿ وروى غياث بن ابراهيم ﴾ في الموثق كالشيخين و تقدم الاخبار في ذلك

باب دية النطفة (الى قوله) والجنين

وتقدم في كتاب طريف ﴿ روى محمد بن اسمعيل بن بزيع عن صالح بن عقبة عن سليمان بن صالح ﴾ في القوي كالشيخين (١) ﴿ ثم هي مائة حتى يستهل ﴾ اي يبكي ويصيح او يعلم حيوته بحر كة الاحياء .

و يؤيده ما رواه الشيخان في الصحيح ، عن محمد بن مسلم قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن الرجل يضرب المرأة فتطرح النطفة ؟ فقال : عليه عشرون ديناراً فقلت : فيضربها فتطرح العلقه ؟ فقال : عليه اربعون ديناراً ، قلت : يضر بها فتطرح المضغة ؟ فقال : عليه ستون ديناراً ، فقلت : فيضربها فتطرحه وقد صار له عظم ؟ فقال : عليه الدية كاملة ، بهذا قضى امير المؤمنين عليه السلام ، قلت فما صفة خلقه النطفة التي يعرف بها ؟ فقال : النطفة تكون بيضاء مثل النخامة الغليظة فتمكث في الرحم اذا صارت فيه اربعين يوماً ثم تصير الى علقه ، قلت . فما صفة خلقه العلقه التي تعرف بها ؟ فقال : هي علقه كعلقه الدم المحببة البجامدة تمكث في الرحم بعد تحولها عن النطفه اربعين يوماً ثم تصير مضغة ، قلت : فما صفة المضغة وخلقها التي تعرف بها ؟ قال : هي مضغة لحم حمراء فيها عروق خضر مشتبكة - ثم تصير الى عظم قلت : فما صفة خلقته اذا كان عظماً ؟ قال : اذا كان عظماً شق له السمع و البصر و ثبت جوارحه

(١) الكافي باب دية الجنين خبره و التهذيب باب الحوامل والحمول الخبر ٢

عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ان في النطفة عشرين ديناراً ، وفي العلقه اربعين ديناراً

فاذا كان كذلك فان فيه الدية كاملة (١) .

اعلم انه لامنافاة بينه وبين سائر الاخبار ، لان الظاهر ان المراد اربعين يوماً ان النطفة تبقى ابيض الى عشرين يوماً ثم تشرع في الحمرة الى الاربعين فتصير علقه ثم تشرع في المقد حتى تتم مضغة في عشرين يوماً الى الستين فيكون بعد تحويل النطفة من البياض الى الحمرة اربعون يوماً ، وهكذا والمراد بالدية الكاملة دبة الجنين الا ان يسقط حياً فتكون فيه دية الانسان .

ومثله ما رواه الشيخ في الحسن كالصحيح عن ابي جرير القمي قال : سألت العبد الصالح عليه السلام عن النطفة ما فيها من الدية وما في العلقه ، وما في المضغة المخلقة وما يقر في الارحام ؟ قال : انه يخلق في بطن امه خلقاً من بعد خلق يكون نطفة اربعين يوماً ثم مضغة اربعين يوماً ففي النطفة اربعون ديناراً وفي العلقه ستون ديناراً وفي المضغة ثمانون ديناراً فاذا اكتمت العظام لحماً ففيه مائة دينار ، قال الله عز وجل ثم انشأناه خلقاً آخر فتبارك الله احسن الخالقين ، فان كان ذكراً ففيه الدية وان كانت أنثى ففيها ديتها .

وروي في القوي كالصحيح عن سعيد بن المسيب قال : سألت علي بن الحسين عليه السلام عن رجل ضرب امرأة حاملاً برجله فطرح مافي بطنها ميتاً فقال : ان كان نطفة فان عليه عشرين ديناراً قلت فما حد النطفة ؟ فقال : هي التي اذا وقعت في الرحم فاستقرت فيه اربعين يوماً قال : وان طرحته و هو علقه فان عليه اربعين ديناراً ، قلت فما حد العلقه ؟ فقال : هي التي اذا وقعت في الرحم فاستقرت فيه ثمانين يوماً قال : فان طرحته و هو مضغة فان عليه ستين ديناراً قلت : فما حد المضغة ؟ فقال : هي التي اذا وقعت في الرحم فاستقرت فيه مائة وعشرين يوماً ، قال : وان طرحته

(١) الكافي باب دبة الجنين خبر ١٠ والتهديب باب الحوامل والحوامل الخ خبر ٥

(٢) التهديب باب الحوامل والحوامل الخ خبر ٣

وفي المضغة ستين ديناراً وفي العظم ثمانين ديناراً فإذا كسى اللحم فمأة ، ثم هي

وهو نسمة مخلقة له عظم ولحم مزيل الجوارح (أي مفرقها وممتازها أو مريل بالراء المهملة والباء الموحدة أي كثيرة اللحم وفي التهذيب مرتب الجوارح) قد نفخ فيه روح العقل فإن عليه دية كاملة ، قلت له : رأيت تحولّه في بطنها إلى حال أبروح كان ذلك أو بغير روح ؟ قال : بروح غذاء الحيوة القديم المنقول في أصلاب الرجال و أرحام النساء و لولا أنه كان فيه روح غذاء الحيوة (وفي الكافي بالمهملتين فيهما) (١) ما تحولّ عن حال بعد حال في الرحم و ما كان إذاً على من يقتله دية (٢) .

و الظاهر أن المراد بروح الغذاء الروح الحيواني أو النباتي وعلى المهملتين معناه غير النفس الناطقة التي خلقها الله تعالى قبل خلق الأجساد بالفى عام ولهذا أطلق عليها القديم وتقدم أنه يطلق على من مضى عليه ستة أشهر ، القديم كما قال الله تعالى كالمرجون القديم (٣) .

وروى الشيخ في الصحيح والكليني في القوي كالصحيح ، عن ابن مسكان ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام قال : دية الجنين خمسة أجزاء ، خمسٌ للنطفة عشرون ديناراً و للعلقه خمسان أربعون ديناراً و للمضغة ثلثة أخماس ستون ديناراً و للعظم أربعة أخماس ثمانون ديناراً ، فإذا تمّ الجنين كانت له مأة دينار فإذا انشأ فيه الروح فديته ألف دينار أو عشرة آلاف درهم إن كان ذكراً وإن كانت أنثى فخمسمائة دينار وإن قتلت المرأة وهي حبلى فلم يدرأ ذكراً كان ولدها أم أنثى فدية الولد

(١) يعنى في الكافي عدا بالعين والبدال المهملتين يعنى سوى الحياة القديم الذى كان ينتقل من الاصلاب والارحام .

(٢) الكافي باب دية الجنين خبر ١٥ و التهذيب باب الحوامل والحمول الخ خبر ٣

(٣) يس ٣٨

مائة حتى يستهل فاذا استهل فالدية كاملة .

وروى محمد بن اسماعيل ، عن يونس الشيباني قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام فان خرج في النطفة قطرة دم ؟ قال : في القطرة عشر النطفة فيها اثنان وعشرون ديناراً ، قال : قلت : فان قطرت قطرتان ؟ قال : فاربعة وعشرون ديناراً ، قلت فان قطرت ثلاث ؟ قال : ستة وعشرون ديناراً ، قلت فاربعة ؟ قال : ثمان وعشرون ، وفي خمس ثلاثون فان زادت على النصف فبحسب ذلك حتى تصير علقه ، فاذا كان علقه فأربعون ديناراً .

وروى محمد بن اسماعيل ، عن ابي شبل قال : حضرت يونس الشيباني و

صفان ، نصف دية الذكر ونصف دية الانثى وديتها كاملة (۱) .

وروى الكليني في الحسن كالصحيح ، عن عبدالله بن سنان عن رجل ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : قلت له الرجل يضرب المرأة فتطرح النطفة قال عليه عشرون ديناراً فان كان علقه فعليه اربعون ديناراً وان كان مضغه فعليه ستون ديناراً وان كان عظماً فعليه الدية .

وكانه سقط من الرواة اترك بعضها للظهور و كان المراد بالمعظم اذا كنسى

اللحم .

﴿ وروى محمد بن اسماعيل ﴾ في الصحيح كالشيخين ﴿ عن يونس الشيباني ﴾ وفيهما عن صالح بن عقبة عن يونس الشيباني و كانه سقط من النسخ اتركه المصنف اعتماداً على ما تقدم فانهما خبر واحد .

﴿ وروى محمد بن اسماعيل عن ابي شبل ﴾ في الصحيح وفيهما بعد ذكر الخبر السابق فقال له ابو شبل - و اخبرنا ابو شبل قال : حضرت يونس الشيباني و الظاهر ان قائل قوله (فقال) صالح بن عقبة - لا محمد بن اسماعيل لانه لم يلق ابا عبد الله

(۱) اورده والثلاثة التي بعده في الكافي باب دية الجنين خبر ۲-۸-۷ واورد الاول

والاخيرين في التهذيب باب الحوامل والحوامل الخ خبر ۱-۷-۸

ابو عبد الله عليه السلام يخبره بالديات ، فقلت له : فإن النطفة خرجت متخصضة (١) بالدم قال : قد عقلت ان كان دم صاف ففيه اربعون ، و ان كان دم أسود فلا شيء عليه إلا التعزير لانه ما كان من دم صاف فذلك للولد و ما كان من دم اسود فاتما ذلك من الجوف قال ابو شبل : فان العلقه قد صارت فيها شبه العرق من اللحم ؟ قال فيه اثنان واربعون العشر ، قلت : فان عشر اربعين اربعة ، قال : اما هو عشر المضغة لانه انما ذهب عشرينها و كلما زادت زيد حتى تبلغ الستين ، قال : قلت : فاني رأيت في المضغة شبه العقدة عظماً يابساً ، قال فذاك العظم الذي اول ما يتبدد فيه اربعة دنابر ، فان زاد فزد اربعة حتى يتم الثمانين ، و كذلك اذا كسى العظم لحماً فكذلك .

عليه السلام ، والظاهر ان صالح كان حاضراً عند السؤال و لم يكثف به واخبره ايضاً ابو شبل لانه كان اضبط منه و يحتمل ان يكون قوله (و اخبرنا) تفسيراً لقوله (فقال له ابو شبل) وعلى أي حال فالراوى (صالح) لا (محمد) و الظاهر انه اشتبه عليه لسرعة التصنيف .

و اما الاختلاف في حلول الروح فيمكن ان يكون باختلاف الاشخاص والامكنة على ان قوله : (اذا مضت الخمسة الاشر فقد صارت فيه الحياة) لا يدل على انه لا يصير فيه قبله .

و روي بعد الخبر ، عن محمد بن اسماعيل . عن صالح بن عتبة ، عن يونس الشيباني قال : حضرت انا و ابو شبل عند ابي عبد الله عليه السلام فسألته عن هذه المسائل في الديات ثم سأل ابو شبل و كان اشد مبالغة فخليته حتى استنطق (٢) و هو ايضاً

(١) وفي الكافي متحصصة بالحاء والصاد المهملتين - والحصصة تحريك الشيء في الشيء حتى يستمكن ويستغربه والخضضة بالخاء والضاد المعجمتين معناه التحريك ايضاً - القاموس .

(٢) في الكافي والتهذيب (حتى استنطق) .

قال : قلت : فاذا ذكرها فسقط الصبي لا يدري أحيى كان أم لا ؟ قال : هيئات
يا أباشيل اذا ذهبت الخمسة الأشهر فقد صارت فيه الحياة واستوجب الدية .
و في رواية محمد بن ابي عمير عن محمد بن ابي حمزة ، عن داود بن فرقد عن
ابى عبد الله عليه السلام قال : جاءت امرأة فاستعدت على اعرابي قد افزعها فالتفت جنيئاً ،
فقال الاعرابي : لم يهلّ ولم يصح ومثله يطل ، فقال له النبي صلى الله عليه وآله اسكت سجاعة
عليك غرة عبد أومة .

مؤيد للسقوط ويحتمل ان يكون محمد بن اسماعيل رأهما وروى عنهما بلا واسطة
وبواسطة لكنه بعيد جداً .

وفي رواية محمد بن ابي عمير عن محمد بن ابي حمزة في الصحيح كالشيخ
والكليني في الحسن كالصحيح (١) عن داود بن فرقد الثقة عن ابي عبد الله
عليه السلام قال جاءت امرأة فاستعدت على ابي طلبت منه النصرة على خصمها قد افزعها
وخوفها لم يهلّ من الاهلال وهو رفع الصوت كقوله ولم يصح ومثله يطل
بالضم والفتح بالمعلوم وبالمجهول اي يهدر اسكت سجاعة اي تجنى وبعد ذلك
تقول الكلام بالسجع ؟ وروى الغزالي انه قال النبي صلى الله عليه وآله لعبد الله بن رواحة في
سجع بين ثلاث كلمات : اياك والسجع يا بن رواحة .

فكان السجع ما زاد على كلمتين ولذلك لما قال ذلك الرجل في دية الجنين
كيف تدى من لا شرب ولا اكل ولا صاح ولا استهل . ومثل ذلك يطل فقال له النبي
صلى الله عليه وآله : أسجع كسجع الاعراب ؟ وفي كثير من النسخ بالشين اي الحية لكن
الظاهر انه تصحيف النساخ عليك غرة وفيهما غرة وصيف عبد أومة
تفسير للغرة ، واصلاها البياض الذي يكون في وجه الفرس واستعمل فيهما تجوزاً شاملاً
والوصيف الخادم والخدمة ،

وروى الشيخ في الصحيح ، عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام ان رجلاً

(١) الكافي باب دية الجنين خبر ٣ والتهذيب باب الحوامل والحمول الخبر ١٢

وروى جميل بن دراج ، عن عبيد بن زرارة قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام ان الغرة تكون بمائة دينار ، وتكون بعشرة دنانير ، فقال : بخمسين .
وروى الحسن بن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عن ابي عبيدة عن ابي عبد الله عليه السلام في امرأة شربت دواء وهي حامل لتطرح ولدها فالقت ولدها ، قال : ان كان له عظم قد نبت عليه اللحم وشق له السمع والبصر فان عليها دية تسلمها الى ابيه ، قال : وان كان علقه اومضفة فان عليها اربعين ديناراً ، او غرة تسلمها الى ابيه ، قلت : فهي لانث من ولدها من دية ؟ قال : لا لانها قتلتها .

جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وقد ضرب امرأة حبلى فاستقطت سقطاً ميتاً فأتى زوج المرأة الى النبي صلى الله عليه وآله فاستعدي عليه فقال الضارب يا رسول الله ما اكل ولا شرب ولا استهل ولا صاح ولا استبش (او ولا استبشر) فقال النبي صلى الله عليه وآله انك رجل سبّاعة فقضى فيه رقبة (١) .

وفي الصحيح ، عن ابي عبيدة والحلبى ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سئل عن رجل قتل امرأة خطأ وهي على رأس ولدها تمخض فقال : خمسة آلاف درهم وعليه دية الذي في بطنها غرة وصيف او وصيفة او اربعون ديناراً (٢) وحمل على ان يكون الجنين علقه كما يدل عليه خبر ابي عبيدة الآتى .

✽ وروى جميل بن دراج ✽ في الصحيح كالشيخ والكليني في الحسن كالصحيح (٣) ✽ عن عبيد الله ✽ او عبيد كما هو فيهما ✽ بن زرارة (الى قوله) فقال بخمسين ✽ وحمل على ما بين العلقه والمضفة والتخيير اظهر والله تعالى يعلم .
✽ وروى الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب ✽ في الصحيح كالشيخين ✽ عن ابي عبيدة (الى قوله) فان عليها دية ✽ اى دية الجنين .

(١-٢) التهذيب باب الحوامل والحوامل الخ خبر ١٣-١٢ .

(٣) اورده والخمسة : التى بعده فى التهذيب باب الحوامل والحوامل الخ خبر ١٦ - ١٥

١٧-١١-١٠-٢٠ واورد الخمسة الاول فى الكافى باب دية الجنين خبر ١٢ - ٦

وروى الحسن بن محبوب ، عن نعيم بن ابراهيم عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل قتل جنين امة لقوم في بطنها ، فقال : ان كان مات في بطنها بعد ما ضربها فعليه نصف عشرين امة ، و ان ضربها فالقته حياً فمات فان عليه عشر قيمة امة .

وروي ، عن اسحاق بن عمار في الموثق كالصحيح ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : ان الفرقة تزيد وتنقص ولكن قيمتها اربعون ديناراً .
و عن السكوني عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قضى رسول الله صلى الله عليه وآله في جنين الهالاية حين رُميت بالحجر فالقت ما في بطنها غرة عبد امانة .
و في الموثق ، عن ابي بصير ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : ان ضرب رجل بطن امرأة حبلى فالقت ما في بطنها ميتاً فان عليه غرة عبد امانة يدفعها اليها .
وروي الشيخ عن السكوني عن ابي عبدالله عليه السلام قال : الفرقة تزيد وتنقص ولكن قيمته خمسمائة درهم .

وروي الحسن بن محبوب عن نعيم بن ابراهيم رضي الله عنه في القوي كالصحيح عن عبدالله بن سنان وفيه عن ابن سنان وفيه عن ابي سيار (۱) وهو اظهر و كانه صحف بابن سنان وصحح بعبدالله ، ويدل على ان دبة جنين امة نصف العشر ، وحمل على التامة ، ومع سقوطه حياً عشرين امة .

وروي الشيخ عن السكوني ، عن ابي عبدالله عليه السلام في جنين امة عشر ثمنها - ويحمل على الحي .

وكذا ما رواه عن امير المؤمنين عليه السلام انه قضى في جنين اليهودية والنصرانية والمجوسية عشرين امة .

(۱) اورده والخمسة التي بعده في التهذيب باب الحوامل والحوامل الخ خبر ۱۸

۲۳-۲۲-۱۹-۲۱ واورد الاول والخامس في الكافي باب دبة الجنين خبر ۵-۱۴

وسأل سماعة أبا عبد الله عليه السلام عن رجل ضرب ابنته وهي حبلى فأسقطت سقطاً ميتاً فاستعدى زوج المرأة عليه ، فقالت المرأة لزوجها : ان كان لهذا السقط دية ولي منه ميراث فان ميراثي منه لابي ، قال : يجوز لايها ما وهبت له ، وروى الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن امرأ دخل على امرأة حبلى فوقع عليها فالتقت ما في بطنها فوثبت عليه المرأة فقتلته قال : يطل دم اللص ، وعلى المقتول دية سخلتها .

باب ما يجب في الرجل المسلم يكون في ارض الشرك

فيقتله المسلمون ثم يعلم به الامام

روى ابن ابي عمير ، عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل مسلم كان في ارض الشرك فقتله المسلمون ثم علم الامام بعد ، فقال يمتق مكانه رغبة مؤمنة

وعن السكوني قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : في جنين البهيمة فالقت . عشر ثمنها .

﴿ وسأل سماعة ﴾ في الموثق كالصحيح كالشيخين ، والشيخ ايضاً في الصحيح عن سليمان بن خالد ﴿ ابا عبد الله عليه السلام ﴾ وفي رواية سليمان زيادة (وقال يؤدي ابوها الى زوجها ثلثي دية السقط) .

﴿ وروى الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضيل ﴾ في القوي كالصحيح وتقدم الاخبار في ان دم اللص هدر وسيجى ايضاً .

باب ما يجب (الى قوله) ثم يعلم به الامام

﴿ روى ابن ابي عمير ﴾ في الصحيح كالشيخ عن بعض اصحابه (١) ﴿ عن ابي

(١) التهذيب باب من الزيادات خير ١٨ من كتاب لديات .

وذلك قول الله عز وجل (و ان كان من قوم عدولكم و هو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة) .

باب ما يجب على من داس بطن رجل حتى يحدث في ثيابه

في رواية السكوني ان رجلاً رفع الى عليّ عليه السلام وقد داس بطن رجل حتى أحدث في ثيابه ف قضى عليه السلام عليه ان يداس بطنه حتى يحدث كما أحدث او يغزم ثلث الدية .

عبد الله عليه السلام في رجل مسلم كان في ارض الشرك ك و كانوا اعداء ولم يكن بينهم وبين المسلمين عهد كما يدل عليه الآية ، ويمكن التعميم لانه قال الله تعالى بعدها و ان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى اهله وتحرير رقبة مؤمنة (١) - فهما مشتركان في التحرير وعلى هذا يكون الاستشهاد بتمام الآية فكأنه قال عليه السلام الى آخرها ، ولما كان في الكون مع اعداء الدين مخالفة لامر الله لم يكن له دية بخلاف الثاني فانهم ليسوا بأعداء ، للذمة .

باب ما يجب على من داس بطن رجل الخ

والدوس الضرب بالرجل والمشهور بين الاصحاب عدم القصاص لخطره ، ويمكن ان يكون تخويفاً كما تقدم في صحيحة ابي بصير في الكسر و خصوصاً في خبر امير المؤمنين عليه السلام و قضاياه فان الغالب عليه عليه السلام التخويف ، والفرض هنا الزام الجاني بثلث الدية والله تعالى يعلم .

باب الرجل يتعدى في نكاح امرأة فيلح عليها حتى تموت

روى الحسن بن محبوب ، عن الحارث بن محمد ، عن زيد عن أبي جعفر عليه السلام في رجل نكح امرأته في دبرها فألح عليها حتى ماتت من ذلك ، قال : عليه الدية .

باب دية لسان الآخرس

روى الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال : سأله بعض آل زرارة عن رجل قطع لسان رجل آخرس فقال : ان كان ولدته

باب الرجل يتعدى في نكاح امرأة الخ

والتعدى هنا الوطى في دبرها وظاهر المصنف الحرمة كما تقدم وأشار إليه هنا أيضاً بها .

﴿ روى الحسن بن محبوب عن الحرث بن محمد ﴾ في القوي كالصحيح كالشيخ (١) ﴿ عن زيد ﴾ وكأنه الشحام ، والظاهر (بريد) لكثرة رواية الحرث عنه وهما ثقتان ﴿ فالح ﴾ وبالغ ﴿ قال عليه الدية ﴾ ولا يثنا في الحلية لانه شبه عمد .

باب دية لسان الآخرس

﴿ روى الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم ﴾ في الصحيح كالشيخين (٢) ﴿ عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال سأله بعض آل زرارة ﴾ من اخوته واولاده ﴿ فقال (الى قوله) فعليه الدية ﴾ وفيهما (فعليه ثلث الدية) وهو وافق بالاخبار الصحيحة

(١) التهذيب باب ضمان النفوس خبر ٥٢ .

(٢) الكافي باب دية عين الأعمى الخ خبر ٧ و التهذيب باب دية عين الأعور الخ

امه وهو اخرس فعليه الدية ، وان كان لسانه ذهب بوجع او آفة بعدما كان يتكلم فان على الذي قطع ثلث دية لسانه .

باب ما يجب في الافضاء

قضى امير المؤمنين عليه السلام في امرأة أفضيت بالدية .
وفي نوادر الحكمة ان الصادق عليه السلام قال في رجل أفضت امراته جاريته بيدها فقضى أن تقوم قيمة وهي صحيحة وقيمة وهي مفضاة فيغرمها ما بين الصحة والعيب و اجبرها على امساكها لانها لا تصلح للرجال .

المتقدمة لكن ما هنا اوفق بالتفصيل ، والظاهر ان التفصيل لبيان تسوية الحكم فيهما ، والظاهر ان القط هنا من النسخ ، لما رواه ان التفصيل يلفو في نظرهم ، والله تعالى يعلم .

باب ما يجب في الافضاء

قد تقدم من المصنف صحيحنا سليمان بن خالد و الحلبي في الافضاء وان فيه الدية والاجراء عليها حتى تموت وذكرنا غيرهما من الاخبار في قضي امير المؤمنين عليه السلام في ردوى الشيخ عن السكوني عن جعفر عن ابيه ان علياً عليه السلام رفع اليه جاريته فدخلنا الحمام فافضت (او فافضت احد يهما الاخرى بأ صبعها فقضى على التي فعلت عقلاها (١) اي ديتها :

في وفي نوادر الحكمة في رواه الشيخ عن السكوني عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام ان رجلا افضى امرأة فقومها قيمة الامة الصحيحة وقيمتها مفضاة ثم نظر ما بين ذلك فجعل من ديتها واجبر الزوج على امساكها (٢) .

والظاهر ان ما ذكره المصنف غير هذه الرواية ويشكل الحكم بامساك المرأة

باب ما يجب فيمن صب على رأسه ماء حار فذهب شعره

روى جعفر بن بشير، عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : رجل صب ماء حاراً على رأس رجل فامتعت شعره فلا ينبت ابداً ، قال عليه الدية .

جارية غيرها ، والاظهر انه وقع التصحيف من النسخ و كان امرأته جارية و كان هذا الحكم مخصوصاً بمن كان امرأته جارية لغيره و افضاها فحكم بالارش لمولاه و امر الزوج بامساكها و وقع التصحيف والسقط من الكتاين ، والله تعالى يعلم . و كتاب نوادر الحكمة تصنيف محمد بن يحيى بن عمران الاشعري و وصفه علماء قم بدبة شبيب كما يقال (ابن ابى هريرة) فانه كان فيه الرطب واليابس والصحيح والسقيم ، واستثنى محمد بن الحسن بن الوليد و تبعه المصنف عنه رواية جماعة لكن هذا الخبر ليس مما استثنوه .

وروى الشيخ في الموثق عن اسحاق بن عمار عن جعفر عليه السلام ان علياً عليه السلام كان يقول : من وطئ امرأة من قبل ان يتم لها تسع سنين فاعنف ضمن (١) .

باب ما يجب فيمن صب الخ

روى جعفر بن بشير عن هشام بن سالم في الصحيح كالشيخ (٢) عن سليمان بن خالد (الى قوله) فامتعت اي تساقط (او فامتراط) بمعنىاه و كأنه كتب للتفسير فتوهم نسخة كما يقع كثيراً .

وروى الكليني في القوي عن ابى عبد الله عليه السلام قال : قلت : الرجل يدخل الحمام فيصب صاحب الحمام ماء حاراً فيتمعت شعر رأسه فلا ينبت فقال عليه الدية

(١) التهذيب باب ضمان النفوس خبر ٥٢ .

(٢) التهذيب باب ديات الاعضاء والجوارح الخ خبر ٢٢ .

وروى عن سلمة بن تمام قال : اوراق رجل على رأس رجل فدرأ فيها مرق
فذهب شعره ، فاخصموا في ذلك الى على عليه السلام فاجله سنة ، فلم ينبت شعره فقضى
عليه بالدية :

باب ما يجب في اللحية اذا حلقت

في رواية السكوني ان علياً عليه السلام قضى في اللحية اذا حلقت فلم تنبت بالدية
كاملة فاذا نبتت فثلث الدية .

كاملة (١) .

وروى عن سلمة (سليمان بن خديب) بن تمام عليه السلام رواه الشيخ عنه (٢) والظاهر ان روايته
من العامة لكنه يصلح مؤيداً لما تقدم - وفي القوي عن ابن سنان قال : قلت لابي
عبدالله عليه السلام جعلت فداك ما على رجل وثب على امرأة فحلقت رأسها ؟ قال : يضرب
ضرباً وجيعاً ويحبس في سجن المؤمنين حتى يستنبت شعرها فان نبت اخذ منه مهر نساها
وان لم ينبت اخذ منه الدية كاملة ، قلت : فكيف صار مهر نساها ان نبت شعرها ؟ فقال : يا ابن
سنان ان شعر المرأة وعذرتها شريكان في الجمال فاذا ذهب بأحدهما وجب لها المهر كاملاً
(او كاملاً) (٣) .

باب ما يجب في اللحية اذا حلقت

في رواية السكوني عليه السلام في القوي كالشيخين - لكنهما في القوي عن مسمع عن
ابي عبدالله عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في اللحية اذا حلقت فلم تنبت الدية كاملة

(١) الكافي باب ما يجب فيه الدية كاملة الخ خبر ٢٩ والتهذيب باب ديات الاعضاء

والجوارح الخ خبر ٢٣

(٢) التهذيب باب ديات الاعضاء والجوارح الخ خبر ٦٨

(٣) التهذيب باب ديات الاعضاء والجوارح الخ خبر ٦٩

باب ما يجب على من قطع فرج امراته

روى الحسن بن محبوب ، عن عبد الرحمن بن سيابة عن ابي عبد الله عليه السلام قال ،
ان في كتاب علي عليه السلام لو ان رجلا قطع فرج امراته لافتر منه لها ديتها ، فان لم
يؤد اليها الدية قطعت لها فرجه ان طلبت ذلك .

باب ما يجب على من ركل امرأة في فرجها فزعمت انها لا تحيض

روى الحسن بن محبوب . عن بعض رجاله عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل ركل
امراة في فرجها فزعمت انها لا تحيض وكان طمئنها مستقيماً . قال : يترتب بها سنة

فان ثبتت ثلث الدية (١) ، ويؤيده صحيحه هشام وحسنه ابن سنان انه كلما في الانسان
واحد ففيه الدية .

باب ما يجب على من قطع فرج امراته

﴿ روى الحسن بن محبوب عن عبد الرحمن بن سيابة ﴾ في الحسن كالصحيح
او الصحيح ﴿ قطعت لها فرجه ﴾ يمكن ان يكون تهديداً منه عليه السلام (او) لمخالفته الامام
(او) كان هذا المقدار من المماثلة كافية في القصص هنا ، لكن الظاهر انه لو كان
كذلك لكان يحكم عليه السلام اولاً بذلك لا بالدية .

باب ما يجب على من ركل

اي ضرب بالرجل ﴿ امرئة في فرجها ﴾ ﴿ روى الحسن بن محبوب عن
بعض رجاله ﴾ في القوي كالصحيح ﴿ وغررحمها ﴾ اي فسادها حتى لا تحبل

(١) الكافي باب ما يجب فيه الدية كاملة خبر ٢٢ والتهذيب باب ديات الاعضاء الخ

فان رجع اليها الطمث والآغرم الرجل تلك ديتها لفساد طمثها وعقر رحمها - وروى الحسن بن محبوب ، عن هشام بن سالم عن ابي بصير قال : قلت لابي جعفر عليه السلام : ما ترى في رجل ضرب امرأة شابة على بطنها فمقر رحمها وأفسد طمثها وذكرته انه قد ارتفع طمثها عنها لذلك وقد كان طمثها مستقيماً؟ قال : ينتظر بها سنة فان صلح رحمها وعاد طمثها الى ما كان و إلا استحلقت واغرم ضاربها تلك ديتها لفساد رحمها وارتفاع طمثها.

باب دية مفاصل الاصابع

في رواية السكوني ان امير المؤمنين عليه السلام كان يقضى في كل مفصل من الاصابع بثلاث عقل تلك الاصابع الا الابهام فانه كان يقضى في مفصلها بنصف عقل تلك الابهام لان لها مفصلين ، قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - سميت الدية عقلاً لان الديات كانت ابلا تعقل بفناء ولي المقتول .

بعد ﴿ وروى الحسن بن محبوب ﴾ في الصحيح كالشيخين ﴿ و الاستحلقت ﴾ بالقسامة او واحداً ، والاول احوط .

باب دية مفاصل الاصابع

﴿ في رواية السكوني ﴾ في القوي كالشيخين (١)

(١) التهذيب باب ديات الاعضاء والجوارح الخ خبر ٥١ ولم يشر عليه في الكافي

باب دية البيضتين

في رواية محمد بن احمد بن يحيى بن عمران الاشعري ، عن محمد بن هرون عن ابي يحيى الواسطي رفعه الى ابي عبد الله عليه السلام قال : الولد يكون من البيضة اليسرى فاذا قطعت ففيها ثلثا الدية و في اليمنى ثلث الدية .

باب دية البيضتين

في رواية محمد بن احمد بن يحيى بن عمران الاشعري في القوي وتقدم مثله في حسنة ابن سنان .

وروي في القوي كالصحيح عن معوية بن عمار قال : تزوج جارلي امرأة فلما اراد موافقتها دفسته (اي ضربته) برجلها ففتقت بيضته فصار آدر فكان بعد ذلك ينكح ولا يولد له فسألت ابا عبد الله عليه السلام عن ذلك و عن رجل اصاب صرة رجل (١) ففتقها فقال عليه السلام في كل فتق ثلث الدية (٢)

والادرة نفخة في الخصية او في احدهما والآدر من يصيبه تلك ، والسرة بالسرين وبالصاد من التناخ ، ويمكن ان يكون من الكرب الشديد ، و على هذا يقرء بكسر الراء في الرجل .

(١) في النسخة التي عندنا من الكافي والتهذيب بالسرين .

(٢) اورده والذي بعده في الكافي باب ما يجب فيه الدية كاملة الخ خبر ١١-١٠ والتهذيب

باب ديات الاعضاء الخ خبر ١١-١٢

باب ما جاء في اربعة انفس مملوك وحر وحرّة

و مكاتب قتلوا رجلا

سئل الصادق عليه السلام عن اربعة انفس قتلوا رجلا مملوك وحر وحرّة ومكاتب قداوى نصف مكاتبته فقال عليه السلام عليهم الدية، على الحر ربع الدية، وعلى الحرّة ربع الدية، وعلى المملوك ان يختير مولاه فان شاء ادى عنه وان شاء دفعه برمته ولا يفرم أهله شيئاً، وعلى المكاتب فى ماله نصف الربع، وعلى الذين كاتبوه نصف الربع فذلك الربع لانه قد عتق نفسه.

وهذا الخبر فى كتاب محمد بن احمد يرويه عن ابراهيم بن هاشم باسناده يرفعه الى ابي عبد الله عليه السلام،

باب ما جاء (الى قوله) قتلوا رجلا

﴿سئل الصادق عليه السلام﴾ رواه الشيخ فى الحسن كالمصحيح، عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن اربعة انفس قتلوا رجلا، مملوك، وحر، وحرّة، ومكاتب قداوى نصف مكاتبته؟ فقال: عليهم الدية، على الحر ربع الدية، وعلى الحرّة ربع الدية، وعلى المملوك ان يختير مولاه فان شاء ادى عنه (اي اقل الامر من قيمته وربع الدية) وان شاء دفع برمته (١) (اي بجملته ان كان قيمته مساوياً للربع او اقل والّا بقدر الربع والباقى للمولى) وعلى المكاتب فى ماله نصف الربع، وعلى الذين كاتبوه نصف الربع اما ان يؤدوه او يؤدوا نصف المكاتب وتنفسخ الكتابة بقدر نصف الربع فذلك الربع لانه قد عتق نفسه (٢).

﴿وهذا الخبر فى كتاب محمد بن احمد﴾ بن يحيى ﴿عن ابراهيم بن هاشم يرفعه﴾ من كلام المصنف و الا فهو روى عن ابراهيم بن هاشم عن البن زطى عن ابي بصير عنه عليه السلام.

(١) فى التهذيب وان دفع برمته لا يفرم أهله شيئاً.

(٢) التهذيب باب اشتراك الاحرار والعبيد والنساء الخ خبر ٧

باب ما يجب على من عذب عبده حتى مات

في رواية السكوني ان علياً عليه السلام رفع اليه رجل عذب عبده حتى مات فضربه مائة نكالا وحبسه وغرّمه قيمة العبد وتصدق بها .

باب دية و ولد الزنا

في رواية جعفر بن بشير ، عن بعض رجاله قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن دية ولد الزنا قال : ثمانمائة درهم مثل دية اليهودي والنصراني والمجوسي .

باب ما يجب على من عذب عبده حتى مات

في رواية السكوني في القوي كالشيخين (١) لكنهما عن مسمع بن عبد الملك ولم يروياه عن السكوني ، والظاهر انه وقع منه سهواً كالسابق في اللحية وتقدم الاخبار في ذلك منها صحيحة الحلبي التي ذكرها المصنف في اوائل الكتاب.

باب دية و ولد الزنا

في رواية جعفر بن بشير في الصحيح كالشيخ (٢) وروى الشيخ ايضاً مراسلاً عن بعض الموالى قال : قال لي ابو الحسن عليه السلام : دية ولد الزنا دية اليهودي ثمانمائة درهم (٣). وفي القوي ، عن ابراهيم بن عبد الحميد عن جعفر عليه السلام قال : قال : دية ولد الزنا دية الذمي ثمانمائة درهم (٤) ويمكن حملها على غير البالغ واما البالغ المسلم فالظاهر انه كفيره ، والله تعالى يعلم .

(١) الكافي باب الرجل يقتل مملوكه او ينكل به خبر ٧ والتهذيب باب قتل السيد عبده الخ خبر ٥ وفيهما فتصدق بها عنه .

(٢-٣-٤) التهذيب باب من الزادات خبر ١٣-١٢-١٤ من كتاب الديات .

باب ماجاء فيمن أحدث بئراً أو غيرها في ملكه أو في

غير ملكه فوقع فيها انسان فعطب

روى زرعة وعثمان بن عيسى ، عن سماعة قال : سألته عن الرجل يحفر البئر في داره أو في أرضه ، فقال : أما ما حفر في ملكه فليس عليه ضمان ، وأما ما حفر في الطريق أو في غير ملكه فهو ضامن لما يسقط فيها .

باب ماجاء (الى قوله) فعطب

اي هلك ومات ﴿ روى زرعة ﴾ في الموثق ﴿ وعثمان بن عيسى ﴾ في الموثق كالصحيح كالشيخين (١) ﴿ وأما ما حفر في الطريق ﴾ عدواناً على المشهور أو مطلقاً ﴿ أو في غير ملكه ﴾ سوى ما يحفر في الصحارى لله فانه حينئذ محسن وما على المحسنين من سبيل (٢) لو لم تكن في الجادة ، ورواه الشيخان أيضاً في الموثق كالصحيح عن سماعة ، عن أبي عبد الله عليه السلام (٣)

وروي في الحسن عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : رجل حفر بئراً في غير ملكه فعدا (اي تعدى وفيه بئراً فمر عليها) (٤) رجل فوقع فيها فقال عليه الضمان لأن كل من حفر في غير ملكه كان عليه الضمان (٥) .

(١) الكافي باب ما يلزم بحفر البئر الخ خبر ١ و ٢ والتهذيب باب ضمان النفوس

خبر ٣٥ و ٣٦ .

(٢) التوبة ٩١

(٣) تقدم آنفاً ذكر محله .

(٤) وكذا في الكافي أيضاً في النسخة التي عندنا .

(٥) أورده واللذين بعده في الكافي باب ما يلزم من يحفر البئر الخ خبر ٨-٧-٩ والتهذيب

باب ضمان النفوس خبر ٣٨-٣٧-٣٩ .

وفي رواية يونس بن عبد الرحمن ، عن رجل من اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن الجُور أیضمن اهلها شيئاً؟ قال : لا .

وقال رسول الله ﷺ من أخرج ميزاباً او كنيفاً او وتدّاً وتداً او وثق دابة او حفر بئراً في طريق المسلمين فأصاب شيئاً فعطب فهو له ضامن .

وروى محمد بن عبدالله بن هلال ، عن عقبة بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال : كان من قضاء النبي ﷺ ان المعدن جبار ، والبئر جبار ، - والمجماء جبار ، والمجماء البهيمه من الانعام - والجبار من الهدر الذي لا يفرم .

وفي الحسن عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : لو ان رجلاً حفر بئراً في داره ثم دخل رجل ووقع فيها لم يكن عليه شيء ولا ضمان ، ولكن ليغطها .

وفي رواية يونس بن عبد الرحمن عن بعض اصحابنا عليه السلام في القوي كالمصحيح ورواه الشيخ في الصحيح عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام وعن ابي بصير قال سألتنا عليه السلام عن الجُور أیضمن اهلها شيئاً قال لا عليه السلام لانهم محسنون عليه السلام وقال رسول الله ﷺ رواه الشيخان في القوي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام عنه عليه السلام في طريق المسلمين عليه السلام اي الشوارع العامة متعلق بالجميع ، والظاهر عدم جوازها مع الضمان كما ذكره الاصحاب ويحتمل الجواز وسيجيء .

وروى محمد بن عبدالله بن هلال عليه السلام في القوي عليه السلام عن عقبة بن خالد عليه السلام وروى الشيخان عن السكوني قال : قال رسول الله ﷺ : البئر جبار والمجماء جبار والمعدن جبار - اي هدر لا يضمن لها شيئاً (١) ، والمراد بالبئر ما كان لله في الصحارى او في منزله او في ملكه ، وبالمجماء الحيوانات المرسلة للرعى ، وبالمعدن اذا حصل في الارض حفر فوق فيها رجل او لوانهم على الحا فروا وكان اخيراً لصاحب المعدن فانه ادخل على نفسه الضرر بقبوله .

وفي الصحيح ، عن يونس عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال : بهيمه

وروى وهيب بن حفص ، عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن غلام دخل دار قوم يلعب فوق في يثرهم أضمنون ؟ قال : ليس يضمنون وان كانوا متهمين ضمنوا .

وروى الحسين بن سعيد ، عن علي بن النعمان ، عن ابي الصباح الكنائي قال : قال ابو عبد الله عليه السلام : من أضرب بشيء من طريق المسلمين فهو له ضامن .
وروى حماد ، عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن الشيء يوضع على الطريق فتعربه الدابة فتتفر بصاحبها فتعقره قال : كل شيء يضرب بطريق المسلمين فصاحبه ضامن لما يصيبه .

الانعام لا يفرم اهلها شيئاً مادامت مرسله (١) .

وروى وهيب بن حفص في الموثق كالشيخ عليه السلام عن ابي بصير ، ورواه الشيخان عن محمد بن يحيى مرفوعاً ويدل على ضمانهم مع التهمة ، و الظاهر ان المراد به انه يحصل اللوث ويشتون بالقسامة .

وروى الحسين بن سعيد عن علي بن النعمان في الصحيح كالشيخين والشيخ بطريقين صحيحين (٢) عن ابي الصباح الكنائي (الى قوله) ضامن ومنه نصب الميازيب وغيرها مما تقدم و طرح المزلق و المعائر و صب الماء و بول الدابة في المزلق و حفر الآبار و غيرها مما يضرب بها و بأهلها .

وروى حماد في الصحيح والكلي في الحسن كالصحيح (٣) عن الحلبي وروى الشيخ في الصحيح عن الحلبي ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألته

(١) الكافي باب ضمان ما يصيب الدواب خبر ١ و التهذيب باب ضمان النفوس خبر

١٨ - ٦٠ .

(٢) الكافي باب ما يلزم من يحفر البئر الخ خبر ٢ و التهذيب باب ضمان النفوس

خبر ٢٢ و ٣٨ .

(٣) الكافي باب ما يلزم من يحفر البئر الخ خبر ٣ .

باب ما يجب في الدابة تصيب انساناً بيدها او رجلها

روى حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن الرجل يمر على طريق من طرق المسلمين فتصيب دابته انساناً برجلها ، فقال : ليس عليه ما اصاب برجلها ولكن عليه ما اصاب بيديها لان رجلها خلفه ان ركب ، وان قاد دابته فانه يملك باذن الله يديها يضعهما حيث يشاء .

عن رجل ينفر برجل فيعقره ويعقر دابته رجلاً آخر قال : هو ضامن لما كان من شيء ، وعن الشيء يوضع على الطريق فتمر الدابة فتتفر بصاحبها فتعقره فقال كل شيء يضرب بطريق المسلمين فصاحبه ضامن لما يصيبه (۱) .

باب ما يجب في الدابة تصيب انساناً بيدها او برجلها

﴿ روى حماد ﴾ في الصحيح والشيخان في الحسن كالصحيح ﴿ عن الحلبي ﴾ (الى قوله) وان قاد دابته ﴿ وفيهما ﴾ (وان كان قادها) و يدل على ان الراكب والقائد يضمنان ما تجنيه يديها وفيهما قال : (وسئل عن بختي اغتلم) و اي تصير كالسكران ، فخرج من الدار فقتل رجلاً فجاء اخو الرجل فضرب الفحل بالسيف فعقره فقال : صاحب البختي ضامن الدية ويقبض ثمن بختيه ، وعن الرجل ينفر بالرجل فيعقره وتعقر دابته رجلاً آخر فقال هو ضامن لما كان من شيء (۲) .

وروى الشيخ في الصحيح عن هشام بن سالم ، وفي الصحيح ، عن ابن مسكان جميعاً عن سليمان بن خالد قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل مر في طريق

(۱) التهذيب باب ضمان النفوس خبر ۱۱

(۲) اورده والثلة التي بعده في التهذيب باب ضمان النفوس ۲۱ - ۲۰ - ۱۹ - ۱۸

واورد غير الثاني في الكافي باب ضمان ما يصيب الدواب الخ خبر ۳ - ۲ - ۹

المسلمين فتصيب دابته برجلها فقال : ليس على صاحب الدابة شيء مما اصابته برجلها ولكن عليه ما اصابته بيدها لأن رجلها خلفه اذا ركب وإن قاد دابة فانه يملك يدها باذن الله يضعها حيث شاء - وروى في القوي كاصحيح ، عن الملا بن الفضيل عن ابي عبدالله عليه السلام انه سئل عن رجل يسير على طريق من طرق « او طريق » المسلمين على دابته فتصيب برجلها فقال : ليس عليه ما اصابته برجلها وعليه ما اصابته بيدها واذا وقف فعليه ما اصابته بيدها ورجلها وان كان يسوقها فعليه ما اصابته بيدها ورجلها ايضاً .

وفي الحسن كاصحيح عن الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام قال : ايمان رجل فزع رجلاً من الجدار او نقره عن دابته « به خ ل » فخر فمات فهو ضامن لديته وان انكسر فهو ضامن لدية ما ينكسر منه .

وروى الشيخ في الصحيح عن ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن رجل غشيه رجل على دابة فأراد ان يطأ فزجر الدابة فنفرت بصاحبها فصرعته « او فطرحته » وكان جراحه او غيرها فقال ليس عليه ضمان الما زجر عن نفسه وهي الجبار « او بالخيار » - (۱) وهو تصحيف .

وعن ليث المرادي قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل حمل غلاماً يتيماً على فرس استأجره بأجرة وذلك معيشة ذلك الغلام قد يعرف ذلك عصيته فاجراه في الحلبة « اي العدو للسباق » فنطح الفرس رجلاً « اي اصابه براسه او بطح بالبلاء القاء على وجهه » فقتله على من ديبته ؟ قال : على صاحب الفرس ، قلت : ارايت لو ان الفرس طرح الغلام فقتله ؟ قال : ليس على صاحب الفرس شيء .

وفي الموثق كاصحيح عن السكوني عن علي عليه السلام قال : اذا استقل البقر « او البعير » بحمله فقد ضمن صاحبه .

وروى الحسن بن محبوب ، عن علي بن رئاب عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل حمل عبده على دابته فوطئت رجلاً فقال : الغرم على مولاه .
وروى يونس بن عبد الرحمن رفعه الى ابي عبد الله عليه السلام قال : بهيمة الانعام لا يغرم اهلها شيئاً مادامت مرسلة .
وفي رواية السكوني ان علياً عليه السلام كان يضمن القائد والسائق والراكب .

وفي الصحيح ، عن الحسن بن محبوب عن الحسن بن صالح الثوري عن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا استقل البقر « او البعير » والدابة بحملها فصاحبها ضامن الى ان تبلغ « او تبلغه » الموضع - والظاهر ان المراد بهما ضمان المكارى الحمل اذا حمله على دابته فكأنه مقبوض بيده .
﴿ وروى الحسن بن محبوب عن علي بن رئاب ﴾ في الصحيح كالشيخين (١) ويدل على ضمان المولى لو اركب عبده على دابة فأُتلف شيئاً وحمل على الصغير لما تقدم ان المولى لا يعقل عبده ، ويمكن حمليه على ان الجناية اذا تعلق برفقته فكأنه ضمنها المولى لان العبد يذهب بها .
﴿ وروى يونس بن عبد الرحمن ﴾ لم يذكر ورواه الشيخان في الصحيح وتقدم .

﴿ وفي رواية السكوني ﴾ كالشيخين عن ابي عبد الله عليه السلام انه ضمن القائد والسائق والراكب فقال ما اصاب الرجل فعلى السائق وما اصاب اليد فعلى القائد والراكب .

(١) اورده والاربعة التي بعده في التهذيب باب ضمان النقرس خبر ٢٧ - ١٨ و ٦٠ -

٢٠ - ٥٩ - ١٣ و اورد الثلاثة الاول في الكافي باب ضمان ما يصيب الدواب الخ خبر

وقضى امير المؤمنين عليه السلام في دابة عليها رديفان فقتلت الدابة رجلاً وأجرحته
فقضى بالقرامة بين الرديفين بالسوية .

وفي رواية غياث بن ابراهيم ، عن جعفر بن محمد عن أبيه ان علياً عليه السلام ضمن

(الرديفين - ظ)

﴿ وقضى ﴾ رواه الشيخ عن سلمة بن تمام عن علي عليه السلام وبطل على ان الرديفان
على الدابة يضمنان مما يضمن وليس مخصوصاً بالمقدم .

﴿ وفي رواية غياث ﴾ بن ابراهيم في الموثق كالشيخين ، ويؤيده ما روي
في الموثق كالصحيح ، عن ابي مريم ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين
عليه السلام في صاحب الدابة انه يضمنه ما وطئت يدها ورجلها وما فاحت بالنون والفاء
والحاء المهملة اى ضرب برجلها دار ، بعجت بالباء والعين والجيم اى شقته ، فلا
ضمان عليه الا ان يضربها انسان (١) وفي باب وقال ان علياً عليه السلام ضمن رجلاً اصاب
خنزير سرائى (٢) - وروى في الصحيح ، عن يونس ، عن عبيد الله الحلبي عن رجل
عن ابي جعفر عليه السلام قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وآله علياً عليه السلام الى اليمن فافلت فر من
لرجل من اهل اليمن ومرتعدو فمر برجل فنفعه (او بهجه) برجله فقتله فجاء
او ليا المقتول الى الرجل فأخذه و رفعوه الى علي عليه السلام فأقام صاحب الفرس
البينة ان فرسه افلت من داره ونفع الرجل فأبطل علي عليه السلام دم صاحبه فجاء اولياء
المقتول من اليمن الى رسول الله صلى الله عليه وآله فقالوا : يا رسول الله ان علياً ظلمنا وأبطل
دم صاحبنا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله ان علياً عليه السلام ليس بظلام ولم يخاق للظلم ان الولاية
لعلی عليه السلام من بعدى والحكم حكمه والقول قوله ولا يرد ولايته وقوله وحكمه
الا كافر ولا يرضى ولايته وقوله وحكمه الا مؤمن فلما سمع اليمانيون قول رسول الله
صلى الله عليه وآله في علي عليه السلام قالوا يا رسول الله رضينا بحكم علي عليه السلام وقوله فقال رسول الله

(١) الكافي باب ضمان ما يصيب الدواب الخ خبر ١٠ و التهذيب باب ضمان النفوس

(٢) يعنى في ذيل رواية غياث بن ابراهيم لارواية ابي مريم فلا تغفل

صاحب الدابة ماوطئت يديها ، وما نفحت برجليها فلا ضمان عليه إلا أن يضربها إنسان.

والله أعلم هو توبتكم مما قلتم (١).

وفي القوي ، عن مسمع بن عبد الملك ، عن أبي عبد الله عليه السلام أن أمير المؤمنين عليه السلام كان إذا صال الفحل أذل مرة لم يضمن صاحبه فإذا ثنى ضمن صاحبه (٢).
وفي القوي كالصحيح ، عن يونس ، عن بعض أصحابه ، عن أبي عبد الله عليه السلام أن امرأة نذرت أن تقاد مزمومة فدفعتها بغير فخرم انفها فأنت أمير المؤمنين عليه السلام تخاصم صاحب البعير فأبطله و قال : إنما نذرت و ليس عليك ذلك - أي كان النذر باطلا .

وفي القوي كالصحيح ، عن مصعب بن سلام التميمي ، عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه عليه السلام أن ثوراً قتل حماراً على عهد النبي صلى الله عليه وآله فرفع ذلك إليه وهو في أناس من أصحابه فيهم أبو بكر وعمر فقال : يا أبا بكر اقض بينهم فقال يا رسول الله : بهيمة قتلت بهيمة ما عليها شيء فقال يا عمر : اقض بينهم فقال مثل قول أبي بكر فقال يا علي اقض بينهم فقال نعم يا رسول الله إن كان الثور دخل على الحمار في مستراحه ضمن أصحاب الثور وإن كان الحمار دخل على الثور في مستراحه فلا ضمان عليهم قال : فرفع يده رسول الله صلى الله عليه وآله إلى السماء فقال : الحمد لله الذي جعل مني من يقضى بقضاء النبيين عليه السلام .

وفي القوي كالصحيح ، عن سعد بن ظريف (طريف - خ) الأسكافي عن أبي جعفر عليه السلام قال : أتى رجل رسول الله صلى الله عليه وآله فقال : إن ثور فلان قتل حماري فقال له النبي صلى الله عليه وآله أنت أبا بكر فاسأله فأتاه فسأله فقال : ليس على البهائم قود فرجع

(١) الكافي باب ضمان ما يصيب الدواب الخ خبر ٨ والتهذيب باب ضمان النفوس

خبر ٣٣ .

(٢) أورده والخمسة التي بعده في التهذيب باب ضمان النفوس خبر ٢٥ - ٢٩ - ٣٢

٣٥ - ٢٣ - ٢٢ وأورد الأربعة الأولى في الكافي باب ضمان ما يصيب الدواب الخ خبر

١٢ - ١١ - ٦ - ٧

باب ماجاء في رجلين اجتماعاً على قطع يدرجل

روى الحسن بن محبوب ، عن هشام بن سالم . عن ابي مريم الانصاري عن ابي جعفر

الى النبي ﷺ فأخبره بمقالة ابي بكر فقال له النبي ﷺ : ائت عمر فاسأله
فأتاه فسأله فقال مثل مقالة ابي بكر فرجع الى النبي ﷺ فأخبره فقال له النبي
ﷺ ائت علياً فاسأله فأتاه فسأله فقال علي ﷺ : ان كان الثور الداخل على
حمامك في منامه حتى قتله فصاحبه ضامن ، وان كان الحمام هو الداخل على
الثور في منامه فليس على صاحبه ضمان قال : فرجع الى النبي ﷺ فأخبره فقال
النبي ﷺ الحمد لله الذي جعل من اهل بيتي من يحكم بحكم الانبياء ﷺ .

وروى الشيخ في الموثق عن اسحاق بن عمار ، عن جعفر عن ابيه ﷺ ان
علياً عليه السلام كان يضمن الراكب ما وطئت الدابة يدها ورجلها الا ان يعيث بها احد فيكون
الضمان على الذي عيث بها .

فتأمل في هذه الاخبار كهذا الخبر وخبر غياث ، وخبر ابي مريم انه ﷺ
فرقين الوطى بالرجل والنفع بها وضمن الراكب في الاول دون الثاني لان الراكب
يمكنه ان لا يطأ بدابته على احد ولا يمكنه عدم نفعها الا ان يكون عادثها النفع
فحينئذ يضمن للسبية .

وفي القوي كالصحيح ، عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر ﷺ قال :
سأله عن بنتي اغتلم قتل رجلاً ما على صاحبه ؟ قال : عليه الدية - و يجعل على
التفسير بعد العلم بسكره كما يظهر من خبر مسمع المتقدم آنفاً ،

باب ماجاء في رجلين اجتماعاً على قطع يدرجل

﴿روى الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم ، عن ابي مريم الانصاري﴾ في

﴿قَالَ﴾ فِي رَجُلَيْنِ اجْتَمَعَا عَلَى قَطْعِ يَدِ رَجُلٍ ، فَقَالَ : إِنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْطَعَهُمَا أَدَى إِلَيْهِمَا دِيَّةٌ يَدٌ فَاقْتَسَمَاهَا ثُمَّ يَقْطَعُهُمَا ، وَإِنْ أَحَبَّ اخْذَ مِنْهُمَا دِيَّةً يَدَهُ فَإِنْ قَطَعَ يَدَ أَحَدِهِمَا رَدَّ الَّذِي لَمْ يَقْطَعْ يَدَهُ عَلَى الَّذِي قَطَعَتْ يَدَهُ رُبْعَ الدِّيَّةِ .

الصحيح كالشيخين (١) ﴿عَنْ أَبِي جَمْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ﴾ فِي رَجُلَيْنِ اجْتَمَعَا عَلَى قَطْعِ يَدِ رَجُلٍ ﴿بَانَ يَمْرَأَةً السَّكِينِ عَلَيْهِ لَابَانٌ يُمْسِكُهَا أَحَدٌ وَيَقْطَعُهَا آخَرٌ ، وَكَذَا فِي كُلِّ شَرَكَةٍ فِي الْجُنَايَاتِ وَلَوْ قَطَعَ بَعْضُهَا أَحَدٌ ثُمَّ قَطَعَ الْبَاقِي آخَرٌ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ فَهُمَا شَرِيكَانِ وَالظَّاهِرُ التَّسَادُيُّ وَإِنْ قَطَعَ بَعْضُ أَكْثَرٍ مِنْ بَعْضٍ وَكَذَا فِي الْقَتْلِ إِنْ جَرَحَ أَحَدُ مَأْجِرَاتِهِ وَآخَرٌ مَعَهُ جِرَاحَةً وَاحِدَةً اشْتَرَكَا ، أَمَّا لَوْ جَرَحَهُ وَاحِدٌ وَلَا حَتَّى جُمِلَهُ فِي حَكْمِ الْمَيِّتِ ثُمَّ جَرَحَ آخَرٌ فَهُوَ كَالْجُنَايَةِ عَلَى الْمَيِّتِ وَسَيَجِيءُ حُكْمُهَا .

﴿قَالَ : إِنْ أَحَبَّ﴾ الْمَجْنِي عَلَيْهِ ﴿أَنْ يَقْطَعَهُمَا أَدَى إِلَيْهِمَا دِيَّةٌ يَدٌ فَاقْتَسَمَاهَا ثُمَّ يَقْطَعُهُمَا﴾ وَيُظْهِرُ مِنْهُ أَنَّهُ يَجِبُ الدَّفْعُ إِلَيْهِمَا أَوَّلًا ثُمَّ الْقَطْعُ ﴿وَإِنْ أَحَبَّ اخْذَ مِنْهُمَا دِيَّةً يَدَهُ﴾ أَيْ مَعَ رِضَاهُمَا ، وَبِظَاهِرِهِ وَظَاهِرِ أَخْبَارٍ كَثِيرَةٍ مِنْ هَذَا الْبَابِ ذَهَبَ جَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّ الْخِيَارَ إِلَى الْمَجْنِي عَلَيْهِ أَوْ رِثَتِهِ فِي الْقَصَاصِ أَوْ اخْذَ الدِّيَّةِ لَكِنَّهُ تَقْدِمُ أَخْبَارٌ كَثِيرَةٌ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ الْخِيَارَ إِلَى الْجَانِي وَحَمَلُ امْتِثَالِ هَذَا الْخَبَرِ عَلَى التَّرَاضِيِّ بِنَاءً عَلَى الْغَالِبِ أَنَّهُمْ يَرْضَوْنَ بِالْدَّفْعِ وَهُمْ لَا يَرْضَوْنَ بِالْأَخْذِ وَغَرَضُهُمُ التَّشْفِي بِالْقَصَاصِ ، وَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْخِيَارَ لِلْمَجْنِي عَلَيْهِ أَوْ رِثَتِهِ لَا يَكُونُ لَهُمْ سِوَى الدِّيَّةِ ، وَكَذَا الْوَعْفَا عَنْ الْقَصَاصِ لَا يَكُونُ لَهُمْ أَزِيدُ مِنْهَا وَتُظْهِرُ فَائِدَةُ التَّقْدِيرِ فِي الْعَمْدِ فِي امْتِثَالِهَا .

﴿قَالَ وَإِنْ قَطَعَ﴾ (إِلَى قَوْلِهِ) رُبْعَ الدِّيَّةِ ﴿أَيْ دِيَّةَ النَّفْسِ لِيَكُونَ نِصْفَ دِيَّةِ الْيَدِ وَهُوَ أَيْضًا مَعَ التَّرَاضِيِّ فِي دَفْعِ الدِّيَّةِ وَفِي قَبُولِ الْحَوَالَةِ وَالْأَفَالِ الْمَجْنِي عَلَيْهِ يَدْفَعُ أَوَّلًا نِصْفَ دِيَّةِ الْيَدِ وَيَقْطَعُهَا ثُمَّ يَأْخُذُ مِنَ الْآخَرِ مَا تَرَضِيَ عَلَيْهِ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْأَخْبَارُ فِي

(١) الكافي باب الجماعة يجتمعون على قتل واحد خبر ٧ ولم يشر عليه في التهذيب فتبع ولم ينقله صاحب الوسائل أيضاً عن الشيخ فلاحظ باب ٢٥ من أبواب قصاص الطرف من قصاص الوسائل .

باب ما يجب على من قطع رأس ميت

روى الحسين بن خالد عن ابي الحسن موسى عليه السلام قال : دية الجنين اذا ضربت امه فسقط من بطنها قبل ان تنشأ فيه الروح مائة دينار وهي لورثته ، ودية الميت اذا قطع رأسه وشق بطنه فليست هي لورثته انما هي له دون الورثة ، فقلت : وما الفرق بينهما ؟ فقال : ان الجنين أمر مستقبل يرجى نفعه ، وان هذا قد مضى وذهبت منفعته فلما مثل به بعد وفاته صارت دية المثلثة له لاغيره . يحج بها عنه او يفعل بها ابواب البر من صدقة وغير ذلك ، قلت : فانه دخل عليه رجل ليحفر له بئراً يغسله فيها فسدر الرجل فيما يحفر بين يديه فمالت مسحاته في يده فأصاب بطنه فشقتة فما عليه ؟ فقال : ان كان هكذا فهو خطأ ، وانما عليه الكفارة عتق رقبة ، او صيام شهرين متتابعين ، او صدقة على ستين مسكيناً مد لكل مسكين بمقدار النبي ﷺ ،

الاشترك في الجناية .

باب ما يجب على من قطع رأس ميت

﴿ روى الحسين بن خالد ﴾ لم يذكر ورواه الكليني في القوي كالصحيح عنه كالشيخ ورواه الشيخ ايضاً بسند اقوى عنه قال : سألت ابا الحسن عليه السلام فقلت : انادونا عن ابي عبد الله عليه السلام حديثاً احب ان اسمعه منك قال : وما هو ؟ فقلت بلغني انه قال : في رجل قطع رأس رجل ميت قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله حرم من المسلم ميتاً ما حرم منه حياً فمن فعل بميت ما يكون في ذلك اجتياح نفس الحي فعليه الدية فقال صدق ابو عبد الله عليه السلام هكذا قال رسول الله ﷺ . قلت : من قطع رأس رجل ميت او شق بطنه او فعل به ما يكون في ذلك الفعل اجتياح (اي هلاك نفس الحي) فعليه الدية دية النفس كاملة فقال : لا ، ثم اشار الى

وفی نوادر محمد بن ابی عمیر ان الصادق علیه السلام قال : قطع رأس المیت أشد من قطع رأس الحی .

با صبعه الخنصر فقال لی : أليس لهذه دية ؟ فقلت : بلی قال : فتراه دية النفس ؟ فقلت : لا ، قال صدقت فقلت : و ما دية هذه اذا قطع رأسه وهو میت ؟ فقال : دية الجنين في بطن امه قبل ان ينشأ فيه الروح وذلك مائة دينار قال : فسكت و سررتی ما اجابنی فيه قال : لم لائمستوفی مسئلتك ؟ فقال : ما عندي فيها اكثر مما اجتنی فيه (او به) الآن يكون شیء لا اعرفه قال : دية الجنين اذا ضربت امه فسقط من بطنها قبل ان ينشأ فيه الروح مائة دينار وهي لورثته ، وإن دية هذا اذا قطع رأسه ادشق بطنه فليس هي لورثته اما هي له دون الورثة .

فقلت : وما الفرق بينهما ؟ فقال : إن الجنين مستقبل مرجو بنفعه وان هذا قد مضى فذهب منفعتة فلما مثل به بعد موته صارت دية بتلك المثلة له لا لغيره يحج بها عنه ويفعل بها ابواب الخير والبر من صدقة او غيرها .

قلت : فان اراد رجل ان يحفر له ليغسله في الحفرة (او في الحفيرة) فسدر الرجل مما يحفر فدير به فمالت مسحاته في يده فأصاب بطنه فشقه فما عليه ؟ فقال : اذا كان هكذا فهو خطأ وكفارته عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او صدقة على ستين مسكيناً مدلكل مسكين بمد النبی صلى الله عليه وسلم (۱) .

والظاهر ان المراد بالحفيرة التي تحفر لماء الفصل وكان يحفر ذلك فتحرك آلة الحفر وهي المسحاة فوقع على بطن المیت .

﴿ وفي نوادر ﴾ اسم كتاب ﴿ محمد بن ابی عمیر ﴾ في الصحيح كالشيخ والكليني في الحسن كالصحيح عن جميل عن غير واحد من اصحابنا ﴿ عن ابی عبدالله عليه السلام ﴾ .

(۱) اورده واللذين بعده في التهذيب باب دية عين الاعور الخ خبر ۱۸-۱۱-۱۲

واورد الاولين في الكافي باب الرجل يقطع رأس ميت الخ خبر ۲-۲

وفي رواية عبدالله بن مسكان عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل قطع رأس الميت قال : عليه الدية لأن حرمة ميتاً كحرمة وهو حي .

قال مصنف هذا الكتاب - رحمه الله - هذان الحديثان غير مختلفين لأن كل واحد منهما في حال . متى قطع رجل رأس ميت وكان ممن اراد قتله في حياته فعليه الدية ، ومتى لم يرد قتله في حياته فعليه مائة دينار دية الجنين .

و روى الشيخ في الصحيح عن ابن ابي عمير وصفوان (والظاهر عن صفوان) قال قال ابو عبدالله عليه السلام ابي الله ان يظن بالمؤمن الأخيراً وكسرك عظامه حياً وميتاً سواء :

وفي الصحيح ، عن محمد بن ابي عمير عن مسمع كردين قال : سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل كسر عظم ميت قال : فقال : حرمة ميتاً اعظم من حرمة وهو حي (١) .

وفي الصحيح ، عن عبدالله بن سنان ، عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل قطع رأس الميت قال : عليه الدية لأن حرمة ميتاً كحرمة وهو حي .

وفي الصحيح (على الظاهر) عن عبدالله بن مسكان عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل قطع رأس الميت قال عليه الدية لأن حرمة ميتاً كحرمة وهو حي .

وروي في القوي عنه عليه السلام قال : قلت : رجل قطع رأس ميت فقال : عليه الدية فان حرمة الميت كحرمة الحي .

﴿ وفي رواية عبدالله بن مسكان ﴾ في الصحيح كالشيخ .

﴿ قال مصنف هذا الكتاب ﴾ التأويل الذي ذكره لا وجه له إلا ان يكون منصوباً صحيحاً عن المعصوم ، والتأويل ، ذكره ابو الحسن عليه السلام في تفسير قول ابي

(١) اورده والخمسة التي بعده في التهذيب باب دية عين الاور الخ خبر ١٣-١٥

١٧-١٦-١٢ واورد الثالث في الكافي باب الرجل يقطع رأس ميت الخ خبر ٣ ،

و روى عن ابي جميلة عن اسحق بن عمار قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : ميت قطع رأسه ، قال : عليه الدية ، قلت : فمن يأخذ ديته ؟ قال : الامام هذا الله عز وجل وان قطعت بمينه اوشى من جوارحه فعليه الارش للامام .

عبد الله عليه السلام ان عليه الدية - اى دية الجنين .

و روى عن ابي جميلة كـ الشـيخ عـن اسحاق بن عمار و يدل على ان دية الميت للامام عليه السلام و يعمل على انه عليه السلام يصرف فى الخيرات للميت .

و روى الشيخان فى الحسن كالصحيح ، عن محمد بن الصباح ، عن بعض اصحابنا قال : اتى الربيع ابا جعفر المنصور وهو خليفة - فى الطواف فقال له : يا امير المؤمنين مات فلان مولاك البارحة فقطع فلان مولاك رأسه قال فاستشاط (٢) (اى التهب غضباً) وغضب قال : فقال لابن شبرمة وابن ابي ليلى وعدة من القضاة و الفقهاء : ما تقولون فى هذا فكل قال ما عندنا فى هذا شيئى فجعل يردد المسئلة فى هذا ويقول : اقتله ام لا ؟ فقالوا : ما عندنا فى هذا شيئى قال : فقال له بعضهم قد قدم رجل الساعة فان كان عند احد شىء فمنده الجواب فى هذا وهو جعفر بن محمد عليه السلام وقد دخل المسعى فقال للربيع : اذهب اليه فقل له : لولا معرفتنا بشغل ما انت فيه لسألناك ان تأتينا ولكن اجبنا كذا و كذا .

قال : فأتاه الربيع وهو على المروة فأبلغه الرسالة فقال له ، ابو عبد الله عليه السلام : قدرى شغل ما انا فيه وقبلك الفقهاء و العلماء فاسألهم قال : فقال له : قد سألهم ولم يكن عندهم فيه شيئى قال : فردّه اليه فقال : اسألك لا اجبتنا فيه فليس عندنا قوم فى هذا شيئى فقال له ابو عبد الله عليه السلام حتى افرغ مما انا فيه .

قال : فلما فرغ جاء فجلس فى جانب المسجد الحرام فقال للربيع اذهب فقل له ماء دينار قال : فأبلغه ذلك فقالوا له اسأله كيف صار عليه ماء دينار فقال ابو عبد الله عليه السلام : فى النطفة عشرون ، وفى العلقة عشرون ، وفى المضة عشرون ، وفى

باب ماجاء في اللطمة تسود او تخضر او تحمر

روى الحسن بن محبوب ، عن إسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال :
سأله عن رجل لطم رجلا على وجهه فاسودت اللطمة ، فقال : اذا اسودت اللطمة
ففيها ستة دنائير واذا اخضرت ففيها ثلاثة دنائير ، واذا احمرت ففيها دينار ونصف
وفي البدن نصف ذلك .

المظم عشرون ، وفي اللحم عشرون ثم انشأناه خلقا آخر وهذا هو ميت بمنزلة قبل
ان ينفخ فيه الروح في بطن امه جنينا .
قال فرجع اليه فأخبره الجواب فأعجبهم ذلك وقالوا : ارجع اليه فسأله الدناير
لمن هي ، لورثته ام لا ؟ فقال ابو عبد الله عليه السلام ليس لورثته فيها شيء ، انما هذا
شيء اتي اليه في بدنه بعد موته يحج بها عنه ويتصدق بها عنه او تصير في سبيل من سبل
الخير ، قال : فزعم الرجل انهم ردوا (او ردوا) الرسول اليه فأجاب بها ابو عبد الله
عليه السلام ستة وثلاثين مسألة ولم يحفظ الرجل الا قدر هذا الجواب (١) .

باب ماجاء في اللطمة تسود او تخضر او تحمر

روى الحسن بن محبوب ، عن اسحاق بن عمار عليه السلام في الموثق كالصحيح وروى
الشيخ زيادة (قال : واما كان من جراحات الجسد فان فيها القصاص الا ان يقبل
المجروح دية الجراحة فيعطاه) (٢) .

(١) الكافي باب الرجل يقطع رأس ميت الخ خبر ١ والتهذيب باب دية عين الاعور

الخ خبر ١٠ .

(٢) التهذيب باب ديات الشجاج الخ خبر ٢٢ .

باب ما يجب على من أتى رجلاً وهو راقد

فلما صار على ظهره انتبه فقتله

روى الحسين بن خالد عن أبي الحسن الأول عليه السلام أنه سئل عن رجل أتى رجلاً وهو راقد فلما صار على ظهره انتبه، فبمجه بمجة فقتله، قال: لادية له ولاقود.

باب ما جاء في ثلاثة أشركوأ في هدم حائط

فوقع على واحد منهم فمات

روى محمد بن أبي عمير، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير عن أبي عبد الله

باب ما يجب الخ

﴿روى الحسين بن خالد﴾ لم يذكر ورواه الشيخان في الحسن كالصحيح (١)
 ﴿عن﴾ أبي عبد الله عليه السلام ويمكن روايته عن ﴿أبي الحسن الأول عليه السلام﴾
 أيضاً لكن الظاهر أنه سهو ﴿انتبه﴾ (وفي في إيقن به وفي يب ليقربه) بخط الشيخ
 أو ليضربه في بعض النسخ ﴿بمجه﴾ شقه وتقدم الأخبار في جواز الدفع عن العرض وإن
 أجزأ إلى القتل وسيجي.

باب ما جاء في ثلاثة الخ

﴿روى محمد بن أبي عمير﴾ في الموثق والشيخان في القوي (٢) ﴿فضمن

(١) الكافي باب من لادية له خبر ١٢ والتهذيب باب القضاء في قتل الزحام الخ خبر ٣٠.

(٢) الكافي باب الجماعة يجتمعون على قتل واحد خبر ٨ والتهذيب باب الاشتراك في الجنايات خبر ٨.

عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في هدم حائط اشترك فيه ثلاثة فوقع على واحد منهم فمات فضمن الباقيين دينه لان كل واحد منهم ضامن صاحبه .

باب الرجل يقتل وعليه دين

روى محمد بن أسلم الجبلي ، عن يونس بن عبد الرحمن ، عن عبد الله بن مسكان عن ابي بصير قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يقتل وعليه دين وليس له مال فهل لاوليائه ان يهبوا دمه لقاتله وعليه دين ؟ فقال ان اصحاب الدين هم الخصماء للقاتل ، فان وهب اوليائه دمه للقاتل ضمنوا الدين للفرماء والأفلا .

الباقيين ﴿ او الباقيين وهو سهو النساخ ﴾ دينه ﴿ اي بنسبة حصتهما وهي الثلثان لان الميت ايضاً شريك في قتل نفسه فيسقط حصته و يبقى ، ويمكن حمله على ضمانها حصته كما يشعر به قوله عليه السلام ﴾ لان كل واحد منهم ضامن صاحبه ﴾ مع ان الواقعة لاعموم لها .

باب الرجل يقتل وعليه دين

﴿ روى محمد بن اسلم الجبلي ﴾ بتشديد الباء وضمها منسوب الى جبل قرية بشاطئ دجلة في القوي كالشيخ (١) ﴿ عن يونس بن عبد الرحمن ﴾ ويدل على انه اذا كان على المقتول دين لا يجوز للاولياء العفو حتى يضمنوا الدين للفرماء .

(١) التهذيب باب من الزيادات خبر ١١ وباب القضاء في اختلاف الاولياء خبر ١٨

باب ضمان الظئر اذا انقلبت على الصبي فمات او تدفع الولد الى ظئر اخرى فتغيب به

روى محمد بن احمد بن يحيى بن عمران الاشعري ، عن محمد بن ناجية ،
عن محمد بن علي ، عن عبد الرحمن بن سالم . عن ابيه عن ابي جعفر عليه السلام قال :
ايما ظئر قوم قتلت صبياً لهم وهي نائمة فانقلبت عليه فقتلته فانما عليها الدية من
مالها خاصة ان كانت اما ظائرت طلب العز والفخر ، وان كانت اما ظائرت من
الفقر فان الدية على عاقلتها .

وروى هشام بن سالم عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألت
عن رجل استاجر ظئراً فأعطاها ولده فكان عندها فانطلقت الظئر فاستأجرت
ظئراً أخرى فغابت الظئر بالولد ، فلا يدري ما صنع به والظئر لا تكافي ، قال :

باب ضمان الظئرء الخ

﴿روى محمد بن احمد بن يحيى﴾ في القوي كالشيخ (١) ورواه الشيخ في القوي
عن الحسين وغيره عن الرضا عليه السلام (٢) وروى الشيخان في القوي عن محمد بن
مسلم قال : قال ابو جعفر عليه السلام : ايما ظئر قوم قبلت صبياً لهم وهي نائمة فانقلبت عليه
فقتلته فان عليها الدية من مالها خاصة ان كانت اما ظائرت طلب العز والفخر وان
كانت اما ظائرت من الفقر فان الدية على عاقلتها (٣)

﴿وروى هشام بن سالم﴾ في الصحيح ورواه الشيخ في الصحيح عن هشام بن
سالم ، وفي الصحيح عن ابن مسكان جميعاً (٤) ﴿عن سليمان بن خالد﴾ كما هو الغالب
من دأب الحسين بن سعيد ، و توهم المصنف ان ابن مسكان رواه عن ابي عبد الله

(٢-١) التهذيب باب ضمان النفوس غير ٦-٧ .

(٢-٣) التهذيب باب ضمان النفوس غير ٥-٦ .

الدية كاملة - ورواه علي بن النعمان عن ابن مسكان ، عن ابي عبد الله عليه السلام مثله ورواه حماد ، عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام مثله .

وروى حماد ، عن ، الحلبي قال : سئل ابو عبد الله عليه السلام عن رجل استأجر ظئرا فدفن اليها ولده فقابت عنه به سنين ثم جاءت بالولد فزعمت امه انها لا تعرفه قال : ليس لهم ذلك فليقبلوه فإنما الظئر مأمونة .

باب ما يجب من الضمان على صاحب الكلب اذا عقر

روى الحسين بن علوان ، عن عمرو بن خالد ، عن زيد بن علي ، عن آبائه عليهم السلام عن علي عليه السلام انه كان يضمن صاحب الكلب اذا عقر نهاراً ، ولا يضمنه اذا عقر

عليه السلام وهو سهو ﴿ ورواه حماد ﴿ في الصحيح ﴿ عن الحلبي ﴿ جميعاً ﴿ عن ابي عبد الله عليه السلام ﴿ ويدل على ان الظئر لو اعطى الولد الى ظئر اخرى بدون اذن ولي الطفل ثم غابت الظئر بالولد عليها دية الطفل لانه لا يمكن فصاص الظئر لانها لم تقتل الولد .

﴿ وروى حماد ﴿ في الصحيح كالشيخ (١) ﴿ عن الحلبي ﴿ ويدل على ان الظئر مأمونة مصدقة باليمين لو انت بولد وان لم تعرفه الام اما لو اثبتت الام انه ليس بولدها فلها الدية عليها ، و تقدم من المصنف و منا .

باب ما يجب من الضمان على صاحب الكلب اذا عقر

وجرح ﴿ روى الحسين بن علوان ﴿ لم يذكر ، ورواه الشيخ في الموثق (٢) وروى الشيخان في القوي عن السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين

(١) التهذيب باب ضمان النفوس خبر ٣

(٢) اورده و اللذين بعده في التهذيب باب ضمان النفوس خبر ٢٠-٢٩-٣٢ واورد

الاخيرين في الكافي باب ضمان ما يصيب الدواب الخ خبر ١٣-٥

باللیل - وأذا دخلت دار قوم یأذهم فقرك کلهم فهم ضامنون ، وأذا دخلت بغیر
أذهم فلا ضمان علیهم ،

باب ام الولد تقتل سیدها خطأ أو عمداً

روی وهب بن وهب ، عن جعفر بن محمد ، عن ابيه علیهما السلام انه كان
يقول : اذا قتلت ام الولد سیدها خطأ فهي حرة ولا تبعة علیها ، وأن قتلتہ عمداً
قتلت به .

علیه السلام فی رجل دخل دار قوم بغیر اذهم فقره کلهم قال : لا ضمان علیهم وان دخل
یأذهم ضمنوا .

وفی الحسن عن بعض اصحابنا عن ابی عبد الله علیہ السلام قال : سألته قلت : جعلت
فداک رجل دخل دار رجل فوثب کلب علیہ فی الدار فقره فقال : ان کان دعی
فعلى اهل الدار ارش الخدش وان کان لم يدع فدخل فلا شیئ علیهم - وعمل
به الا اصحاب .

باب ام الولد تقتل سیدها عمداً أو خطأ

وروی وهب بن وهب کالشیخ (۱) ویدل علی انه اذا قتل ام الولد سیدها
خطأ فانها تعتق من نصیب و لدها و لیس علیها شیئ ولا عاقلة لها حتی تعقلها و مع
العمد تقتل به ،

ولاینا قیمه مارواه الشیخ فی القوی کالصحیح ، عن حماد بن عیسی عن جعفر عن ابيه
علیه السلام قال : اذا قتلت ام الولد سیدها خطأ سعت فی قیمتها .

(۱) اورده والثلة التي بعده فی التهذیب باب القود بین الرجال والنساء الخ خبر

باب ما يجب على من أشعل ناراً في دار قوم

فاحترقت الدار وأهلها

في رواية السكوني أن علياً عليه السلام قضى في رجل أقبل بنار فاشعلها في دار قوم فاحترقت الدار وأهلها وأحرق متاعهم ، قال : يغرم قيمة الدار وما فيها ثم يقتل ،

لأنه محمول على الخطأ شبه العمد لما رواه الشيخ في الموثق عن غياث بن إبراهيم ، عن جعفر عن أبيه عليه السلام قال : قال علي عليه السلام إذا قتلت أم الولد سيدها خطأ فهي حرة ليس عليها سعاية .

وروي في القوي كالصحيح ، عن مسمع بن عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام قال أم الولد جنايتها في حقوق الناس على سيدها وما كان من حقوق الله عز وجل في الحدود فإن ذلك في بدنها قال وقال ويقام منها للمماليك قال : ولا قصاص بين الحر والعبد - أي لو كانت حرة كما قاله العامة لما كان يقتص منها للمماليك وهي من المماليك و أخبارها تشملها .

باب ما يجب على من أشعل ناراً الخ

﴿ في رواية السكوني ﴾ في القوي كالشيخ (١) وظاهره العمد ، ولهذا يقتل بهم وإن لم يقصد قتلهم لأنها مما تقتل غالباً وليس في خبر الشيخ (واحترق أهلها) وكأنه سقط من النسخ ألا أن يكون القتل لكونه معارفاً .

(١) التهذيب باب ضمان النفوس خبر ٢٥ .

باب ما يجب على صاحب البختي المقتل اذا قتل رجلاً

روى حماد ، عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن بختي اغتلم فخرج من الدار فقتل رجلاً ، فجاء اخو الرجل ف ضرب الفحل بالسيف فمقره ، فقال : صاحب البختي ضامن للدية ، ويقبض ثمن بختيه .

باب ما يجب من احياء القصاص

روى علي بن الحكم ، عن اَبان الاحمرى ، عن ابي بصير يحيى بن ابي

باب ما يجب على صاحب البختي

الابل الخراسانية ، والمراد ذكره المقتل اذا حصل له شهوة الضراب ويكون
 كما لسكران ﴿ روى حماد ﴾ في الصحيح والشيخان في الحسن كالصحيح (١)
 ﴿ فقال صاحب البختي ضامن ﴾ مع علمه بسكره وتقصيره في حفظه لما تقدم من
 الاخبار قريباً .

باب ما يجب من احياء القصاص

قال الله تعالى : ولكم في القصاص حياة بأدلى الالباب (٢) وغيرها (٣) من

(١) الكافي باب ضمان ما يصيب الدواب الخ ذيل خبر ٣ والتهذيب باب ضمان النفوس
 ذيل خبر ٢١ .

(٢) البقرة - ١٧٩ .

(٣) كقوله تعالى : يا ايها الذي آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى - البقرة ١٧٨
 وقوله تعالى : الشهر الحرام بالشهر الحرام والحرمات قصاص - البقرة - ١٩٢ - وقوله
 تعالى وكتبنا فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين (الى قوله تعالى) والجروح قصاص -
 المائدة - ٢٥ .

القاسم الاسدي عن ابي جعفر عليه السلام قال : لما حضرت النبي صلى الله عليه وآله الوفاة نزل جبرئيل عليه السلام فقال : يا رسول الله هل لك في الرجوع الى الدنيا ؟ فقال : لا ، قد بلغت رسالات ربي ، فاعادها عليه ، فقال : لا ، بل الرفيق الاعلى ، ثم قال النبي صلى الله عليه وآله والمسلمون حوله مجتمعون : أيها الناس انه لا بئى بعدى ولا سنة بعد سنتي فمن ادعى بعد ذلك فدعواه وبدعته (مدعيه - خ) في النار فاقتلوه ومن اتبعه فإله في

الآيات والاخبار التي تقدم بعضها ﴿ روى على بن الحكم عن ابيان الاحمر ﴿ في الموثق كالصحيح ﴿ عن ابي بصير (الى قوله) بل الرفيق الاعلى ﴿ اي الاعلى من ان يتوهمه او يعقله احد في ذاته وصفاته سيما في رأفته ورحمته بعباده سيما المصطفين منهم وقيل : المراد بهم الا نبياء الذين يسكنون اعلى عليين في الجنة ويكون اشارة الى التبرم والتضجر منهم لمخالفتهم في شيء يكون سببا لعدم اضلالهم في طلب الدواة والقلم ولم يكفوا بالمخالفة بل نسبوه صلى الله عليه وآله الى الهجر والهديان ، اولئك عليهم لعنة الله والملئكة والناس اجمعين .

﴿ ولا سنة بعد سنتي ﴿ من البدع التي احد ثوها بالأراء ولم يتفكروا ان نبهم صلى الله عليه وآله كان عقلا كلا وكان لا يتكلم إلا بالوحى فكيف صاروا افضل منه صلى الله عليه وآله حتى احدثوا البدع بعقولهم الضعيفة واتبعوه جماعة من الصالين المضلين ﴿ فمن ادعى ذلك ﴿ اي النبوة والسنة المبتدعة ﴿ فدعواه وبدعته ﴿ (او مدعيه) ﴿ في النار ﴿ اي الدعوى سبب لدخولها فكأنها فيها ﴿ فاقتلوه ﴿ .

(اما) مدعى النبوة فبالاخبار المتواترة مع ان هذا الدعوى تكذيب للنبي صلى الله عليه وآله حيث تواتر عنه سيما في حديث المنزلة انه قال صلى الله عليه وآله : انت منى بمنزلة هرون من موسى إلا انه لا بئى بعدى (١) ، وتكذيب للقرآن حيث قال تعالى : ولكن رسول الله

(١) اورد السيد الجليل البصير والمتبع الخير السيد هاشم البحراني قدس في غاية المرام مائة حديث من طرق العامة وسبعين حديثا من طرق الخاصة في حديث المنزلة فراجع ص ١٠٩ الى ص ١٢٦ منه .

النار ، ايها الناس احيوا القصاص ، و احيوا الحق لصاحب الحق ولا تفرقوا ، اسلموا وسلموا تسلموا ، كتب الله لاغلبين اناورسلى ان الله قوى عزيز .

وخاتم النبيين (١) .

(واما) المبتدع فظاهر الخبر وغيره من الاخبار انه وجب قتله لاستلزام بدعته تكذيب النبي ﷺ انه قال (لاسنة بعد سنتي) لكن البدعة لو كان بمثل نصب الائمة والخلفاء فلا شك في كونها كفراً وكذا فيما استلزم نفي ما تواتر عنه صلى الله عليه وآله او كان معلوم الصدور عنه ﷺ ، اما ما كان مظنوناً كاخبار الاحاد الصحيحة ففيه اشكال .

﴿ احيوا القصاص ﴾ لو اراده الولي ، (وان تمغو اقرب للتقوى) ، والظاهر ان الخطاب للائمة ﷺ و من يصوبهم خاصاً او عاماً على اشكال ﴿ و احيوا الحق ﴾ لصاحب الحق ﴿ تعميم بعد تخصيص اوفى غير الدنيا ﴾ ولا تفرقوا ﴿ عن متابعة من اوجب الله طاعتهم من اولى الامر المعصومين ﴾ اسلموا ﴿ بقبول ولايتهم ﴾ وسلموا ﴿ في متابعتهم ﴾ كتب الله ﴿ وقدره ﴾ لاغلبين اناورسلى ﴿ بظهور الحق ولو كان الكفار غالبين ظاهراً فالحق غالب بالبرهان او بعد ظهور صاحب الزمان صلوات الله عليه ﴾ ان الله قوى ﴿ قادر على اظهاره او اظهاره بالحجة والبيان بقدرته وحكمته ﴾ عزيز ﴿ قاهر على تعذيب المخالفين و اضلالهم لتركهم الحق بعد الظهور والبيان وما يضل به الا الفاسقين .

باب ما جاء في السارق يكابر امرأة على فرجها ويقتل ولدها

روى يونس بن عبد الرحمن ، عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن رجل سارق دخل على امرأة ليسرق متاعها ، فلما جمع الثياب تبعثها نفسه فواقمها فتحرك ابنها فقام اليه فقتله بفأس كان معه فلما فرغ حمل الثياب وذهب ليخرج حملت عليه بالفأس فقتلته فجاء اهله يطلبون بدمه من القدر ، فقال أبو عبدالله عليه السلام يضمن مواليه الذين طلبوا بدمه دية الفلام ويضمن السارق فيما ترك اربعة آلاف درهم بما كابرها على فرجها لانه زان وهو في ماله يغرمه وليس عليها في قتلها ايأه شيء لانه سارق .

باب ما جاء في السارق يكابر امرأة على فرجها ويقتل ولدها

قد تقدم الاخبار في ذلك ﴿ روى يونس بن عبد الرحمن ﴾ الظاهر انه منقول من كتابه كما اعترف به في اول الكتاب وان لم يذكر طريقه اليه مع انه ان كلما رواه عن عبدالله بن سنان فقد رواه بطريق صحيح ، ورواه الشيخان في القوي عن عبدالله بن طلحة عن ابي عبدالله عليه السلام (١) ﴿ عن عبدالله بن سنان (الى قوله) دية الفلام ﴾ الظاهر انه من ماله كما تقدم ان الجاني اذا مات يدفع من ماله الدية ﴿ ويضمن السارق فيما ترك من ماله اربعة آلاف درهم ﴾ مهر مثل المرأة و كأن ذلك مهر مثلها او يلزم هذا المقدار ولو كان مهر المثل اقل او اكثر بقرينة ﴿ بما كابرها على فرجها ﴾ اي جامعها مكرهة ﴿ وليس عليها في قتلها شيء لانه سارق ﴾ ودمه هدر وان كان مديراً كما تقدم الاخبار في ذلك .

(١) التهذيب باب القضاء في قتل الزحام الخ خبر ٢٨ والكافي باب من لاديه

وروى محمد بن الفضيل عن الرضا عليه السلام قال : سألته عن ان دخل على امرأة وهي حبلى فقتل ما في بطنها فعمدت المرأة الى سكّين فوجأته به فقتلته ، قال : هدر دم اللص .

وروى الحسن بن محبوب ، عن عبد الله بن سنان قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في رجل رادد امرأة على نفسها حراماً فرمته بحجر فأصابته مقتلاً ، قال : ليس عليها شيء فيما بينها وبين الله عز وجل فإن قدمت الى امام عدل اهدر دمه .
وروى جميل بن دراج ، عن زرارة قال : قلت لابي جعفر عليه السلام : الرجل ينصب المرأة نفسها ، قال : يقتل .

﴿ وروى محمد بن الفضيل ﴾ ذكره المصنف سابقاً (وجاء بالسكين ضربه به) وهو كالسابق .

﴿ وروى الحسن بن محبوب ﴾ في الصحيح كالشيخين (١) ﴿ عن عبد الله بن سنان (الى قوله) رادد ﴾ اي اراد ﴿ حراماً ﴾ وفيهما اراد ، وتقدم عن عبد الله بطريق صفوان .

﴿ وروى جميل بن دراج ﴾ في الصحيح كالشيخين (٢) ﴿ عن زرارة ﴾ ويدل على انه يقتل غاصب الفرج حداً محصناً كان او غير محصن ، وتقدم الاخبار فيه في ابواب الحدود وخصوص هذا الخبر من المصنف ، وتكرار هذه الاخبار للمناسبة كما هو دأب المحدثين غير قبيح .

(١) التهذيب باب القضاء في قتل الزحام الخ خبر ١٩ .

(٢) التهذيب باب حدود الزنا خبر ٢٨ من كتاب الحدود والكافي باب الرجل ينصب المرأة

فرجها خبر ٢ من كتاب الحدود .

باب المرأة تدخل بيت زوجها رجلاً فيقتله

زوجها وتقتل المرأة زوجها وما يجب في ذلك

روى يونس بن عبد الرحمن ، عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : رجل تزوج امرأة فلما كان ليلة البناء عمدت المرأة الى رجل صديق لها فأدخلته الحجرة فلما ذهب الرجل يباح أهله ثار الصديق فاقتتلا في البيت فقتل الزوج الصديق ، وقامت المرأة فضربت الرجل ضربة فقتلته بالصديق ؟ قال : تضمن المرأة دية الصديق وتقتل بالزوج .

باب من مات في زحام الاعياد او عرفة او على

بئر او جسر لا يعلم من قتله

روى السكوني . عن جعفر بن محمد ، عن أبيه عليه السلام قال : قال علي عليه السلام

باب المرأة الخ

﴿ روى يونس بن عبد الرحمن ، عن عبد الله بن سنان ﴾ كالسابق ، ورواه الشيخان في القوي ، عن عبد الله بن طلحة (١) ﴿ عن أبي عبد الله عليه السلام (الى قوله) ليلة البناء ﴾ هي ليلة العرس لأن العرب كانوا يبنون خيمة حادثة للعروس فيها ﴿ تضمن المرأة دية الصديق ﴾ يحمل على جهله بأنه زوجها والأقدمه هدر ، والظاهر من الصديق من كان عاشقها وكان يزنيها ، ويحمل على انه كان تزوجها متعة أو سراً وكان يقاتل عن عرضه .

باب من مات في زحام الاعياد الخ

﴿ روى السكوني ﴾ في القوي كالشيخ (٢) وليس في باب (اوعلى بئر) وروى

(١) التهذيب باب القضاء في قتل الزحام الخ خبر ٢٩ - الكافي باب من لا دية

له خبر ١٣ .

(٢) التهذيب باب القضاء في قتل الزحام الخ خبر ٣

من مات في زحام الجمعة اوعيد او عرفة او على بشر او جسر لا يعلم من قتله فديته على بيت المال .

الشيخان عن مسمع بن عبد الملك عن ابي عبد الله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام قال من مات في زحام الناس يوم الجمعة او يوم عرفة او على جسر لا يعلمون من قتله فديته من بيت المال (١) .

وعن السكوني ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال امير المؤمنين عليه السلام : ليس في الهايشات (اي الفتن و الاضطرابات) عقل ولا قصاص (والهايشات ، الفرقة بالليل والنهار فيشبح الرجل فيها او يقع قتيل لا يدري من قتله وشبهه) (٢) وقال ابو عبد الله عليه السلام في حديث آخر رفع الى امير المؤمنين عليه السلام فوداه من بيت المال (٣) .

وفي الحسن كالصحيح ، عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال : ازدحم الناس يوم الجمعة في امانة (او امرة) على عليه السلام بالكوفة فقتلوا رجلاً فودي ديته الى اهله من بيت مال المسلمين .

وفي الصحيح عن ابن سنان بسندين ، عن ابي عبد الله عليه السلام نحوه قال : لا يطل دمه ولكن يعقل رواه الشيخ (٤) .

وفي الصحيح عن عبد الله بن سنان ، وفي الموثق كالصحيح ، عن عبد الله بن بكير جميعاً عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في رجل وجد مقتولاً لا يدري من قتله قال : ان كان عرف وكان له اولياء يطلبون

(١) اورده والذين بعده في الكافي باب المقتول لا يدري من قتله خبر ٢ - ٦ - ٥

والتهذيب باب القضاء في قتيل الزحام ومن لا يعرف قاتله الخ خبر ١ - ٧ - ٣ .

(٢) شبح الشيء شبحاً شقه . والجلد ونحوه مده بين اوتاد (اقرب الموارد) .

(٣) من قوله (وقال الى قوله من بيت المال) في الكافي فقط في ذيل حديث

السكوني .

(٤) التهذيب باب القضاء في قتيل الزحام الخ خبر ١٢ - ١٥ .

ديته أعطوا ديته من بيت مال المسلمين ولا يبطل دم امرئ مسلم لأن ميراثه للامام عليه السلام فكذلك تكون ديته على الامام و يصلون عليه ويدفنونه ، و قضى في رجل زحمته الناس يوم الجمعة في زحام الناس فمات ان ديته من بيت مال المسلمين (١) .

و في الصحيح عن حماد بن عيسى عن سوار (و كأنه ارسال الآن يكون معمرأ كثيراً) عن الحسن (ويمكن ان يكون البصري لكنه في التهذيب عليه السلام - ويمكن ان يكون من النسخ او من قلم الشيخ لانه كان في النسخة المنقولة من خطه رحمه الله و كان البصري معمرأ) قال : ان علياً عليه السلام لما هزم طلحة والزبير اقبل الناس منهزمين فمروا بامرأة حامل على الطريق ففرغت منهم فطرحها ما في بطنها حياً فاضطرب حتى مات ثم ماتت امه من بعده فمر بها علي عليه السلام وهي مطروحة وولدها على الطريق فسألهم عن امرها فقالوا له : انها كانت حاملاً ففرغت حين رأت القتال والهزيمة قال : فسألهم ايها مات قبل صاحبه ؟ فقالوا : ان ابنها مات قبلها قال : فدعا بزوجه ابي الغلام الميت فورثه من ابنه ثلثي الدية وورث امه ثلث الدية ثم ورث الزوج من امرأته الميته ، نصف ثلث الدية الذي ورثه من ابنها الميت وورث قرابة الميته ، الباقي قال : ثم ورث الزوج ايضاً من دية المرأة الميته نصف الدية وهو الفان وخمس مائة درهم وذلك انه لم يكن لها ولد غير الذي رمت به حين فرغت وادى ذلك كله من بيت مال البصرة .

وفي الموثق كالصحيح ، عن ابي مريم ، عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام : ان ما اخطأت القضاة في دم او قطع فعلى بيت مال المسلمين .

وفي الموثق كالصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في رجل كان جالساً مع قوم فمات وهو معهم او رجل وجد في قبيلة - او على باب دار قوم فادعى عليهم قال : ليس عليهم شيء ولا يبطل دمه - اى تؤدى من بيت المال هذا

(١) اورده واللذين بعده في الكافي باب المقتول لا يدري من قتله خبر ١ - ٢ - ٣

والتهذيب باب القضاء في قتل الزحام ومن لا يعرف قاتله خبر ٢ - ٥ - ٦ .

باب الرجل يُقتل فيوجد متفرقاً

روى محمد بن سنان ، عن طلحة بن زيد ، عن الفضل بن عثمان عن أبي عبد الله (ع) في الرجل يقتل فيوجد رأسه في قبيلته ، ووسطه و صدره ويداه في قبيلة ، والباقي في قبيلة قال : ديته على من وجد في قبيلته صدره ويداه ، والصلاة عليه وسئل الصادق (ع) عن رجل قتل ووجد أعضائه متفرقة كيف يصلى عليه ؟ قال : يصلى على الذي فيه قلبه .

إذا لم يشبوا بالقسامة (١) .

وفي الموثق ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله (ع) قال : إن وجد قتيل بأرض فلاة أدبت ديته من بيت المال فإن أمير المؤمنين (ع) كان يقول : لا يبطل (أو لا يبطل) دم امرئ مسلم - وتقدم غيرها من الأخبار وسيجيء .

باب الرجل يُقتل فيوجد متفرقاً

﴿روى محمد بن سنان﴾ في القوي ﴿صدره ويداه﴾ الظاهر أن اليمين لفظ ذكر تبعاً لقول الراوى ، والمدار على الصدر كما تقدم من غيره من الأخبار في باب الصلوة على الميت (٢) وكذا الخبر الآتى ولا مدخل له هنا إلا باعتبار تلازم الصلوة واللوثة للدية .

(١) الكافي باب آخر منه (بعد باب المقتول لا يدري من قتله) خبر ٢ - والتهذيب

باب القضاء في قتل الزحام ومن لا يعرف قاتله خبر ١٣-٩ .

(٢) راجع المجلد الأول من هذا الكتاب ص ٢٣٩ .

باب الشجاج واسمائها

قال الاصمعي : اول الشجاج الحارصة ، وهي التي تحرس الجلد يعني تشققه ومنه قيل : حرس القصار الثوب اي شقه ، ثم الباضعة وهي التي تشق اللحم بعد الجلد ، ثم المتلاحمة وهي التي اخذت في اللحم ولم تبلغ السمحاق ، ثم السمحاق وهي التي بينها وبين العظم قشرة رقيقة ، وكل قشرة رقيقة فهي سمحاق ، ومنه قيل في السماء سماحيق من غيم ، وعلى الشاة سماحق من شحم ، ثم الموضحة وهي التي تبدى وضح العظم ، ثم الهاشمة وهي التي تهشم العظم ، ثم المنقلة وهي التي تخرج منها فراش

باب الشجاج واسمائها

﴿ قال الاصمعي ﴾ قوله في نفسه ليس بحجة للفقهاء لكنه يوافقهم الرايات وقول اهل اللغة غالباً ﴿ اول الشجاج الحارصة ﴾ بالحاء والصاد المهملتين وهي التي تحرس الجلد يعني تشققه ، و الحرس الشق و يظهر بهادم ضعيف ولا يسمى بالدامية غالباً ﴿ ثم الباضعة ﴾ وتسمى بالدامية ايضاً وربما يطلق على ما بعدها ﴿ وهي التي تشق اللحم بعد الجلد ﴾ و لم يذكر الدامية لانها داخلية في الباضعة او المتلاحمة ﴿ ثم المتلاحمة ﴾ (الى قوله) ثم السمحاق ﴿ وتسمى الشجة بها باعتبارها وهي القشرة الرقيقة فوق العظم ﴾ ثم الموضحة وهي التي تبدى ﴿ اي تظهر ﴾ وضح العظم ﴿ اي يياضه ﴾ اي تظهر العظم ﴿ ثم الهاشمة وهي التي تهشم العظم ﴾ اي تكسره ﴿ ثم المنقلة ﴾ بكسر القاف المشددة ﴿ وهي التي ﴾ (الى قوله) دون اللحم ﴿ ودون السمحاق ايضاً فهي عظم رقيق غشاء للعظم ولا ينكسر اصله وهو القحف (١) على الدماغ والغالب على الفراش انها تكون في المفاصل من عظام القحف كالاسنان المتداخلة بعضها في بعض ﴿ ويتبعهم منها ﴾ اي من الضربة ﴿ فراش العواجب ﴾ اي

(١) القحف بالكسر العظم فوق الدماغ وما انفلق من الجمجمة فيان اي انفصل ولا يدعى

قحفاً حتى يبين او ينكسر منه شيء (اقرب الموارد) .

العظام ، وفراش العظام قشرة تكون على العظم دون اللحم ، ومنه قول النابغة (ويتبعهم منها فراش الحواجب) ثم المأمومة وهي التي تبلغ أم الرأس وهي الجلدة التي تكون على الدماغ ، ومن الشجاج والجراحات الجائفة ، وهي التي تبلغ في الجسد الجوف وفي الرأس الدماغ .

باب ما جاء فيمن قتل ثم فر

روى الحسن بن علي بن فضال ، عن ظريف بن ناصح ، عن ابان بن عثمان ، عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام في رجل قتل رجلا عمدا ثم فر فلم يُقدَّر عليه حتى مات ، قال : ان كان له مال اخذ منه والآخذ من الاقرب فالاقرب .

وروى الحسن بن علي بن فضال ، عن ابن بكير ، عن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله (ع)

ضربه ضربة على وجهه بحيث وصل الى عظام الحواجب واخذت فيها ، هذا ما ظهر لنا ولم يكن عندي ما تقدمه وما تأخره . ثم المأمومة (الى قوله) على الدماغ ﴿ وهو مخ الرأس فان وصلت اليه ولم تخرقها يمكن العيش ومع خرقها لا يعيش ، بل يموت ولهذا ليس في المأمومة القصاص لانه لا يمكن الضبط وكذا في الهاشمة والمنقلة والجائفة ﴾ (الى قوله) الدماغ ﴿ والغالب اطلاقها على الاولى وفي بعض النسخ (والشم ان يجبر على غير استواء) .

باب ما جاء فيمن قتل ثم فر

وقد تقدم اخبار فيه ﴿ وروى الحسن بن علي بن فضال ﴿ في الموثق كالصحيح ، ويدل على انه يؤخذ من ماله ان كان ، و الا فمن الاقرب اليه ان كان و الا فمن بعدهم ، ويمكن ان يكون المراد بهم العاقلة ، لكن الظاهر غيرهم وان دخلوا فيهم ﴿ وروى الحسن ﴿ في الموثق كالصحيح وتقدم مع اخبار اخر في باب الحدود

فى الرجل يؤخذ وعليه حدود واحداهن القتل ؛ قال : كان على عليه السلام يقيم عليه الحدود قبل ، ثم يقتله ، ولا تغالف علياً عليه السلام .

باب دية الجراحات والشجاج

روى القاسم بن محمد الجوهري ، عن على بن ابي حمزة ، عن ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام قال : فى الموضحة : خمسة من الابل وفى السمحاق الذى دون الموضحة اربعة من الابل ، وفى المنقلة خمسة عشر من الابل ، وفى الجائفة ثلث الدية : ثلاث وثلاثون من الابل ، وفى المأمومة ثلث الدية .
وفى رواية ابن المغيرة ، عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال : فى الباضعة

باب دية الجراحات والشجاج

تطلق الشجة غالباً على جراحات الرأس والوجه ﴿ روى القاسم بن محمد الجوهري ﴾ رواه الشيخ (١) فى القوي ﴿ روى الجوهري ﴾ اعلم انه لا ريب فى ان الشجة اذا خرفت الجلد وخرج مندمم ضئيف فهى الحارصة وفيها بعير . واذا دخلت فى اللحم قليلا ففيها بعيران ، و اذا دخلت فيه كثير أو لم تبلغ السمحاق ففيها ثلثة ابرة واذا وصلت الى السمحاق ولم تخرقها ففيها اربعة ابرة وهى المسماة بالسمحاق ، واذا ظهر العظم منها فهى الموضحة وفيها خمسة ابرة ، واذا كسر العظم ففيها عشرة ابرة وفى المنقلة خمسة عشر بعيراً ، وفى الجائفة والمأمومة ثلث الدية - لكن الخلاف فى التسمية فيما بين الحارصة والسمحاق وهى الباضعة والدامية والمتلاحمة وهما مرتبتان يطلق عليهما ثلاث اسامى ولا بأس به مع ظهور المراد وسند كرفى ضمن الاخبار .

﴿ وفى رواية عبدالله بن المغيرة ﴾ فى الصحيح ﴿ عن عبدالله بن سنان عن

ثلاثة من الأبل .

أبى عبدالله عليه السلام قال : فى الباضعة ثلاثة من الأبل ﴿ أطلق الباضعة هنا على المتلاحمة ورويا عن السكونى ان رسول الله ﷺ قضى فى الدامية بغيراً ، وفى الباضعة بغيرين ، وفى المتلاحمة ثلاثة ابعة ، وفى السمحاق اربعة ابعة (١) .

وفى القوى عن مسمع بن عبد الملك عن أبى عبدالله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام قضى رسول الله ﷺ فى المأمومة ثلث الدية وفى المنقلة خمس عشرة من الأبل ، وفى الموضحة خمسا من الأبل وفى الدامية بغيراً وقضى فى الباضعة بغيرين وقضى فى المتلاحمة ثلاثة ابعة ، وقضى فى السمحاق اربعة من الأبل .

وفى الحسن كالصحيح والشيخ فى الصحيح عن الحلبي عن أبى عبدالله عليه السلام قال : فى الموضحة خمس من الأبل ، وفى السمحاق اربع من الأبل والباضعة ثلاث من الأبل ، والمأمومة ثلاث و ثلاثون من الأبل والجائفة ثلاث وثلاثون من الأبل والمنقلة خمسة عشر من الأبل .

وفى القوى كالصحيح عن أبى الصباح الكنائى ، وعن زيد الشحام فلا سألنا أبابعد الله عليه السلام عن الشجة المأمومة فقال : فيها ثلث الدية وفى الجائفة ثلث الدية وفى الموضحة خمسة من الأبل .

وروى الشيخ فى الموثق كالصحيح ، عن منصور بن حازم عن أبى عبدالله عليه السلام فى الحرصة شبه الخدش بغير ، وفى الدامية بغيران ، وفى الباضعة وهى دون السمحاق ثلاث من الأبل ، وفى السمحاق وهى دون الموضحة اربع من الأبل ، وفى الموضحة خمس من الأبل (٢) .

وفى القوى كالصحيح عن زرارة عن أبى عبدالله عليه السلام قال : فى الموضحة خمس

(١) اورده و الثلاثة التى بعده فى الكافى باب دية الجراحات والشجاج خبر ١-٦-٢-٣ و التهذيب باب ديات الشجاج الخ خبر ٣-٤-٥-٧ .

(٢) اورده و الاربعة التى بعده فى التهذيب باب ديات الشجاج وكسر العظام الخ خبر ١٦-١٢-٨-٩-١٧ .

من الابل ، وفي السمحاق اربع من الابل ، وفي الباضعة ثلاث و ثلاثون من الابل ،
وفي المأمومة ثلاث و ثلاثون من الابل . وفي الجائفة ثلاث و ثلاثون من الابل ،
والمنقلة خمس عشرة من الابل .

وفي الصحيح ، عن معوية بن وهب قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الشجة
المأمومة فقال : ثلث الدية ، و الشجة الجائفة ثلث الدية ، و سأله عن الموضحة
فقال : خمس من الابل .

وفي الموثق كالصحيح ، عن ابي مريم قال : قال لي ابو عبد الله عليه السلام يا مريم ان
رسول الله ﷺ قد كتب لابن حزم كتاباً في الصدقات فخذ منه فائتي به حتى
انظر اليه قال : فا نطلقت اليه فاخذت منه الكتاب ثم اتيت به فعرضته عليه فاذا
فيه من ابواب الصدقات وابواب الديات ، واذافيه في العين خمسون ، وفي الجائفة
الثلث ، وفي المنقلة خمس عشرة ، وفي الموضحة خمس من الابل .

وعن السكوني ان امير المؤمنين عليه السلام قضى في الها شعة بعشر من الابل .
وفي الموثق عن غياث ، عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام قال : مادون السمحاق
اجر الطبيب (١) .

وفي الموثق كالصحيح ، عن ابي حمزة في الموضحة خمس من الابل ، وفي
السمحاق دون الموضحة اربع من الابل ، وفي المنقلة خمس عشرة ، عشر ونصف عشر
وفي الجائفة وهي ما وقعت في الجوف ليس فيها قصاص الا الحكومة ، والمنقلة ينقل
منها العظام وليس فيها قصاص الا الحكومة ، والمأمومة ليس لها قصاص الا الحكومة
ان المأمومة تقع ضربة في الرأس ان كان سيفاً فانها تقطع كل شيء وتقطع العظم
فتأم المضروب ، وربما ثقل لسانه ، وربما ثقل سمعه ، وربما اعتراه اختلاط ، فان
ضرب بعمود او بعضاً شديداً فانها تبلغ اشد من القطع يكسر منها القحف فيحف الرأس (٢)

وروى الحسن بن محبوب ، عن صالح بن رزين ، عن ذريح المعاري قال : سألت
أبا عبد الله عليه السلام عن رجل شجّ رجلاً موضحة وشجّ آخر دامية في مقام واحد فمات الرجل
قال : عليهما الدية في أموالهما نصفين .

وروى ابن محبوب عن الحسن بن حي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سأله
عن الموضحة في الرأس كما هي في الوجه ؟ فقال : الموضحة والشجاج في الوجه

(وفي القاموس القحف بالكسر العظم فوق الدماغ) .

وروى الكليني في القوي عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل
شجّ رجلاً موضحة ثم يطلب فيها فوهبها له ثم انتقضت به فقتلته فقال : هو ضامن
الدية الأقيمة الموضحة لأنه وهبها له ولم يهب النفس وفي السمحاق وهي التي دون
الموضحة خمسمائة درهم وفيها إذا كانت في الوجه ضعف الدية على قدر الشين ،
وفي المأمومة ثلث الدية وهي التي قد نفذت ولم تصل إلى الجوف فهي فيما بينهما ،
وفي الجائفة ثلث الدية وهي التي قد بلغت جوف الدماغ وفي المنقلة خمس عشرة
من الأبل وهي التي قد صارت قرحة تنقل العظام (١) .

وروى الحسن بن محبوب ، عن صالح بن رزين ، في القوي كالصحيح
كالشيخ (٢) عن ذريح ، ويدل على أن الشجيتين إذا أوجرتا إلى القتل يكون
دية القتل على جارحهما أي إذا لم يردا القتل أو إذا كان خطأ أو شبه عمد ، والظاهر
أنهما إذا لم يريدا القتل ولم يكن بما يقتل غالباً فانفق القتل حكم بالدية ،
وروى الحسن بن محبوب ، كالشيخين ، ويدل على أن الموضحة في الوجه

(١) الكافي باب دية الجراحات والشجاج خبر ٨ .

(٢) أورده والسهة التي بعده في التهذيب باب ديات الشجاج الخ خبر ١١-١٠-٢٢

١٨-٢٠-٦-١٥ وأورد الثاني والخامس والسادس في الكافي باب دية الجراحات والشجاج

خبر ٢-٧-١١ .

والرأس سواء في الدية ، لان الوجه من الرأس ، وليس الجراحات في الجسد كما هي في الرأس .

وفي رواية أبان قال : الجائفة ما وقعت في الجوف ليس لصاحبه قصاص إلا الحكومة ، والمنقلة تنقل منها العظام ليس فيها قصاص إلا الحكومة ، وفي المأمومة ثلث الدية ليس فيها قصاص إلا الحكومة .

وفي رواية السكوني ان أمير المؤمنين عليه السلام قضى في الهاشمة بعشر من الابل .

وقال ابو عبدالله عليه السلام : في عبد شج رجلا موضحة ثم شج آخر فقال : هو بينهما .

كالرأس ، وعلى ان حكمها غير حكم البدن و تقدم انها على النصف من الرأس وروى الشيخ عن السكوني : قال قال رسول الله ﷺ ان الموضحة في الوجه والرأس سواء .

﴿ وفي رواية أبان ﴾ في الموثق كالصحيح وتقدم مثله عن أبي حمزة .

﴿ وفي رواية السكوني ﴾ في القوي كالشيخ .

﴿ وقال ابو عبدالله عليه السلام ﴾ رواه السكوني عنه عليه السلام وتقدم في خبر صالح أنفأ

وروي في الموثق كالصحيح ، عن اسحاق بن عمار . عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في الجروح في الاصابع اذا اوضح العظم عشر دية الاصبع اذا لم يرد المجروح ان يقتل .

وعن مسمع عن أبي عبدالله عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في النافلة (اذا النافذة كما في ب) تكون في العضو ثلث دية ذلك العضو .

و روى الشيخ في القوي عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل شج رجلا موضحة ثم يطلب منها فوهبها له ثم اتقضت به فقتلته فقال : هو ضامن الدية

الآقامة الموضحة لانه وهبها له ولم يهب النفس (١) .

وفى الموثق ، عن اسحاق بن عمار ، عن جعفر عن ابيه عن علي بن ابي طالب عليه السلام انه كان يقول لا يقضى فى شيء من الجراحات حتى تبرأ .

و كانه لما انه يمكن ان يموت بها فلزم القود وكان الفصاص زائداً .

و عن السكوني عن علي بن ابي طالب عليه السلام قال : جراحات العبيد على نحو جراحات الاحرار فى الثمن .

وفى الموثق (والظاهر فى الصحيح) عن حريز ، عن ابي عبد الله عليه السلام فى رجل شج عبداً موضحة فقال : عليه نصف عشر قيمة العبد لمولى العبد ولا يجاوز بثمن العبد دية الحر ،

وروى فى القوى كما الصحيح ، عن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام فى رجل شج عبداً موضحة قال : عليه نصف عشر قيمته (٢) .

وفى الصحيح ، عن يونس عن رواء قال : قال : يلزم مولى العبد فصاص جراحة عبده من قيمة ديته على حساب ذلك يصير ارش الجراحة و اذا جرح الحر العبد فقيمة جراحته من حساب قيمته (٣) .

(١) اورده والثلاثة التى بعده فى التهذيب باب ديات الشجاج الخ خبر ١٢ - ٢٢

٢٩-٢٥ واورد الاخير ايضاً فى باب القود بين الرجال والنساء الخ خبر ٥٧ واورد الاول فى الكافى باب دية الجراحات والشجاج صدر خبر ٨ .

(٢-٣) التهذيب باب القود بين الرجال والنساء خبر ٥٩-٧١ والكافى باب الرجل

الحر يقتل مملوك غيره الخ خبر ١٣-١٥ .

باب نوادر الدييات

روى عمرو بن عثمان ، عن أبي جميلة ، عن سعد الاسكافي ، عن الاصمغ بن بانه قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في جارية ركبت جارية فنخستها جارية اخرى فقمصت المركوبة فصرعت الراكبة فماتت ، فقضى بديتها نصفين بين الناخسة والمنخوسة .

وروى عن وهب بن وهب ، عن جعفر بن محمد ، عن ابيه عليه السلام قال : قال علي عليه السلام : من قتل حميم قوم فليصالحهم ما قدر عليه فانه اخف لحسابه .
وروى عبدالله بن سنان عن الثمالى ، عن سعيد بن المسيب ، عن جابر بن

باب نوادر الدييات

﴿روى عمرو بن عثمان﴾ لم يذكر ورواه الشيخ عنه في القوى (١) ﴿عن ابي جميلة﴾
نسبه ابن الغضائرى الى الكذب ولا يعرف حال الجارح ولم يشاهد منه كذباً الا فى روايات اسرار الائمة عليهم السلام عن جابر ، وروى ثقات اصحابنا عنه واعتمدوا عليه ﴿فقضى بديتها نصفين بين الناخسة والمنخوسة﴾ وحمل على ان المنخوسة حملها عبثاً او مكرهه وقضايا امير المؤمنين عليه السلام لا تعدى لانه عليه السلام يعمل بالواقع مهما مكنه ولا تعلم ان الواقع اى شىء كان (والقمص) الوثب (والنخس) الفرز بعود وحوه .
﴿وروى عن وهب بن وهب (الى قوله) ما قدر عليه﴾ الظاهر ان المراد انه لا يقر بالقتل لخوف القصاص او يقر بالخطأ مع كونه عامداً او يقول للورثة انكم على حقاً عظيماً ويصالحهم ﴿فانه اخف لحسابه﴾ يوم القيمة وتقدم مثله .
﴿وروى عبدالله بن سنان﴾ فى القوى كالصحيح .

عبدالله قال : لو ان رجلاً ضرب رجلاً سوطاً لضربه الله سوطاً من النار .
وفى رواية ابن فضال ، عن بعض اصحابه عن ابي عبدالله عليه السلام قال : دية
كلب الصيد اربعون درهماً ودية كلب الماشية عشرون درهماً ، ودية الكلب
الذى ليس للصيد ولا للماشية زبيل من تراب ، على القاتل ان يعطى وعلى صاحبه
ان يقبل .

وفى رواية ابن فضال عن بعض اصحابه في القوي كالصحيح وروى الشيخان
في القوي ، عن ابي بصير عن احدهما عليه السلام قال : دية الكلب السلوقي اربعون درهماً
جعل ذلك رسول الله ﷺ ودية كلب الغنم كبش ، ودية كلب الزرع جريب من
بر ودية كلب الابل او الاهلي كما في باب قفيز من تراب (وفى باب من بر) لاهله (١) .
وفى الموثق كالصحيح عن الوليد بن صبيح عن ابي عبدالله عليه السلام قال : دية
الكلب السلوقي اربعون درهماً امر رسول الله ﷺ ان يداه (او ان يديه) لبنى جذيمة
و السلوقي منسوب الى سلوق قرية باليمن اكثر كلابهم معلّمة .
وعن السكوني قال : قال امير المؤمنين عليه السلام فيمن قتل كلب الصيد قال يقومه
وكذلك البازي ، وكذلك كلب الغنم ، وكذلك كلب الحائط .
وعن مسمع ، عن ابي عبدالله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام رفع اليه رجل قتل
خنزيراً فضمنه قيمته ، ورفع اليه رجل كسر بر بطلاً فأبطله .
وحمل الخنزير على ما كان مخفياً و الظاهر ان الزبيل من التراب او القفيز
منه ادائه تعبد (وقيل) معناه انه لادية له كما في قوله (وللعاهر الحجر) وكما في قوله ﷺ
(احثوا في وجوه المداحين التراب) وحملها بعض على ظاهره كالاول وقوله (ليس
للصيد ولا للماشية) اي كان هراشاد كان في البلد و سمي بالاهلي لخروج كلب
الزرع عنه بالخبر .

(١) اورده والثلة التي بعده في التهذيب باب الجنایات على الحيوان خبر ٧ - ٦

٨-٥ والكافي باب فيما يصاب من البهائم الخ خبر ٨-٧-٩-٦

وروى محمد بن سنان ، عن أبي الجارود قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : كانت بغلة رسول الله ﷺ لا يردوها عن شيء وقعت فيه ، قال : فأتاها رجل من بني مدلج وقد وقعت في قصب له فزوق لها سهماً فقتلها فقال له علي عليه السلام والله لا تفارقني حتى تدبها ، قال : فوداها ستمائة درهم .

وروى جميل بن دراج ، عن بعض أصحابنا عن أحدهما عليه السلام في رجل كسر يدرجل ثم برئت يدا الرجل فقال : ليس عليه في هذا قصاص ولكنه يعطى الارش .
وروى الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير عن محمد بن أبي حمزة و حسين الرواسي ، عن اسحق بن عمار قال : قلت لأبي الحسن عليه السلام : المرأة تخاف الحبل فتشرب الدواء فتلقى ما في بطنها ؟ فقال : لا ، فقلت : انما هو نطفة قال : ان اول ما يخلق نطفة .

وروى الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن داود بن فرقد . عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألتني داود بن علي عن رجل كان يأمن بيت رجل فنهاء أن يأمن بيته . فأبى ان يفعل فذهب الى السلطان فقال السلطان : ان فعل فاقته ، قال : فقتله فما ترى فيه ؟ فقلت : أرى أن لا يقتله انه إن استقام هذائم شاء أن يقول كل انسان لعدوه دخل بيتي فقتلته .

وروى محمد بن سنان (الى قوله) سهما * اى جعل موضع ونره فيه ليرمى * فوداها ستمائة درهم * الظاهر انها كانت دية تلك البغلة التي سبها رسول الله ﷺ وأمر أن لا ترد من شيء ، ويمكن ان يكون قيمتها تلك * وروى الحسين بن سعيد * في الموثق كالصحيح و يدل على حرمة شرب الدواء لاسقاط النطفة ، و تقدم في صحيحة رفاة في باب الحيض ما يدل على ذلك ايضاً (١) .

وروى الحسين بن سعيد * في الصحيح وتقدم الاخبار في ذلك .

وروى محمد بن أحمد بن يحيى ، عن علي بن اسماعيل ، عن أحمد بن النضر ،
عن الحسين بن عمرو ، عن يحيى بن سعيد بن المسيب أن معاوية كتب الى ابي موسى عليه السلام
ان ابن ابي الحسين (الجسر بن - خل) وجد علي بطن امرأته رجلا فقتله وقد اشكل حكم
ذلك على القضاة ، فسل علياً عن هذا الامر قال : فسأل ابو موسى علياً عليه السلام فقال : والله
ما هذا في هذه البلاد - يعني الكوفة - وما يليها وما هذا بحضرتي ، فمن أين جاءك
هذا ؟ قال : كتب اليّ معاوية : ان ابن ابي الحسين وجد مع امرأته رجلا فقتله ، وقد
أشكل حكم ذلك على القضاة فراك في هذا ؟ فقال عليه السلام : أنا ابو الحسن ان جاء بأربعة
يشهدون على ما شهد ، والأدفع اليه برمته .

وفي رواية ابن أبي عمير ، عن جميل عن بعض اصحابنا عن أحدهما عليهما السلام
قال : اذا مات وليّ المقتول قام ولده من بعده مقامه بالدم .
وروى محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في
عين فرس فقتل بربع ثمنه يوم فقتل العين .

وروى محمد بن أحمد بن يحيى عن علي بن اسماعيل ، عن أحمد بن النضر عن
الحسين بن عمرو ، عن يحيى بن سعيد بن المسيب ، وفيه عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد
بن المسيب (١) وهو الاظهر ان ابن ابي الجسر بن عليه السلام بالكسر .
وفي رواية ابن ابي عمير عليه السلام في الصحيح والشيخان في الحسن كالصحيح (٢)
وبدل على ان الحديث يورث .

وروى محمد بن قيس عليه السلام في الحسن كالصحيح كالكليني والشيخ في الصحيح (٣)

(١) التهذيب باب من الزيادات خبر ٩ من كتاب الديات .

(٢) الكافي باب النوادر خبر ٤ من كتاب الديات والتهذيب باب القود بين الرجال
والنساء الخ خبر ١٧

(٣) الكافي باب فيما يصاب من البهائم وغيرها الخ خبر ١ والتهذيب باب الجنائيات
على الحيوان خبر ٣

وقضى امير المؤمنين عليه السلام في اربعة انفس شر كاء في بعير فعقله احدهم فانطلق البعير فعبث بعقاله فتردى فانكسر ، فقال اصحابه للذى عقله اغرم لنا بعيرا ، فقضى بينهم ان يفرموا له حظه من اجل انه اوثق حظه فذهب حظهم بحظه .

وبدل على ان دية عين الفرس ربع قيمته .

وروى الشيخ في الصحيح عن عمر بن اذينة قال : كتبت الى ابي عبدالله عليه السلام اسأله عن رواية الحسن البصري يرونها عن علي عليه السلام في عين ذات الاربع قوائم اذا فقئت ربع ثمنها فقال : صدق الحسن قد قال علي عليه السلام ذلك (١) .

وعن ابي العباس قال : قال ابو عبدالله عليه السلام : من قفا عين دابة فعليه ربع ثمنها ورواه الكايني في القوي كالصحيح عنه عليه السلام .

و روى ، عن مسمع بن عبد الملك عن ابي عبدالله عليه السلام ان عليا عليه السلام قضى في عين دابة ربع الثمن .

﴿ وقضى عليه السلام ﴾ جزو خبر محمد بن قيس ، لما رواه الشيخ في الصحيح عنه عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في اربعة انفس شر كاء في بعير فعقله احدهم فانطلق البعير فعبث بعقاله فتردى فانكسر فقال اصحابه للذى عقله : اغرم لنا بعيرا قال : فقضى بينهم ان يفرموا له حظه من اجل انه اوثق حظه فذهب حظهم بحظه (٢) والذي يقتضيه القواعد ان لا يكون على احد شيء ، فتغريمهم عليهم السلام حصة الماقل يمكن ان يكون على وجه الفرض والتقدير اى لو كان غرامة لكان عليكم لانه حفظ بقدر حصته او كان البعير الخاص بحيث يلزم ان يعقل يداه حتى لا يسقط من علوا وفي شرهم قصر وا في عقلها فباعتبار تقصيرهم ضمنوا حصته .

(١) اورده والذين بعده في التهذيب باب الجنایات على الحيوان خبر ٢-١-٢

واورد الاخيرين في الكافي باب فيما يصاب من البهائم الخ خبر ٢-٢-٣ .

(٢) التهذيب باب ضمان النفوس خبر ٢١

وفي رواية محمد بن أحمد بن يحيى ، بإسناده قال : رُفِعَ إلى المأمون رجل دفع رجلاً في بئر فمات فأمر به أن يقتل فقال الرجل : اني كنت في منزله فسمعت الفوت فخرجت مسرعاً ومعى سيفي فمررت على هذا وهو على شفير بئر فدفعته فوقه في البئر ، فسأل المأمون الفقهاء في ذلك فقال بعضهم : يقادبه ، وقال بعضهم : يفعل به كذا وكذا ، فسأل أبا الحسن عليه السلام عن ذلك وكتب إليه فقال : ديقه على أصحاب الفوت الذين صاحوا الفوت قال : فاستعظم ذلك الفقهاء فقالوا للمأمون : سلمه من ابن قلت هذا ، فسأل فقال عليه السلام : ان امرأة استعدت إلى سليمان بن داود عليه السلام على ربح فقالت كنت على فوق بيتي فدفعتني ربح فوقت إلى الدار فانكسرت يدي ، فدعا

﴿ وفي روايه محمد بن أحمد بن يحيى بإسناده ﴾ وروى الشيخان بطريقين قويين عن يونس بن عبد الرحمن ومحمد بن سليمان قال سألنا أبا الحسن الرضا عليه السلام عن رجل استغاث به قوم لينفذهم من قوم يغيرون عليهم ليستبيحوا أموالهم ويسبوا ذراريهم فخرج الرجل يعدو بسلاحه في جوف الليل ليغيث القوم الذين استغاثوا به فمرّ برجل قائم على شفير بئر يستقى منها فدفعه وهو لا يريد ذلك ولا يعلم فسقط في البئر فمات ومضى الرجل فاستنقذ أموال أولئك القوم الذين استغاثوا به فلما انصرف إلى أهله قالوا له ما صنعت ؟ قال : قد انصرف القوم عنهم وآمنوا وسلموا قالوا له : شعرت أن فلان بن فلان سقط في البئر فمات ؟ قال : انا والله طرحتة قيل : وكيف ذلك فقال : اني خرجت أعداً بسلاحى في ظلمة الليل وانا اخاف الفوت على الذين استغاثوا بى فمررت بفلان وهو قائم يستقى في البئر فزحمته ولم ارد ذلك فسقط في البئر فمات فعلى من دية هذا ؟ فقال : ديقه على القوم الذين استنجدوا الرجل فأجدهم (أى أعانهم) وأغاثهم وأنقذ أموالهم وسأهم وذراريهم ، أما انه لو كان آجر نفسه باجرة لكانت الدية عليه وعلى عاقلته ودوهم .

وذلك ان سليمان بن داود عليه السلام اتته امرأة عجوز مستعديّة على الريح فقالت : يا بى الله اني كنت قائمة على سطح لى وان الريح طرحتنى فكسرت يدي فاعدنى على

سليمان عليه السلام بالريح فقال لها : ما حملك على ما صنعت بهذه المرأة ؟ فقالت الريح : يا بني الله ان سفينة بنى فلان كانت في البحر قد أشرف أهلها على الفرق فمررت بهذه المرأة وانما مستعجلة فوقعت فانكسرت يدها ، ففضى سليمان عليه السلام بأرض يدها على اصحاب السفينة .

وفي رواية أبان بن عثمان . ان عمر بن الخطاب أتى برجل قد قتل أخا رجلا فدفعه اليه وأمره أن يقتله فضربه الرجل حتى رأى انه قد قتله ، فحمل الى منزله فوجدوا به رمقا فمالجوه حتى برى ، فلما خرج أخذ ماخ المقتول الاول فقال : انت قاتل أخى ولى أن أقتلك فقال له : قد قتلتنى مرة ، فاطلق به الى عمر فأمر بقتله فخرج وهو يقول : يا أيها الناس والله قد قتلتنى مرة فمرّوا به على علي بن ابي طالب عليه السلام فأخبره بخبره . فقال : لا تعجل عليه حتى أخرج اليك ، فدخل على علي عليه السلام فقال : ليس

الريح فدعا سليمان بن داود عليه السلام الريح فقال لها : مادعاك الى ما صنعت بهذه المرأة ؟ فقال (او فقالت) صدقت يا نبي الله ان رب العزة جل وعز بعثنى الى سفينة بنى فلان لا تقذها من الفرق وقد كانت اشرفت على الفرق فخرجت في شدتي (او سنتي) وعجلتنى الى ما امرني الله عز وجل به فمررت بهذه المرأة وهي على سطحها فعضرت بها ولم اردّها فسقطت فانكسرت يدها فقال سليمان عليه السلام : يا رب بما احكم على الريح فأوحى الله عز وجل اليه : يا سليمان احكم بأرض كسريد هذه المرأة على ارباب السفينة التي انقذتها الريح من الفرق فانه لا يظلم لدى احد من العالمين (١) .

وفي رواية أبان بن عثمان النخعي في الموثق كالصحيح والشيخان في القوي كالصحيح عن أبان بن عثمان عمن أخبره عن أحدهما عليه السلام (٢) .
و روى الشيخ في الموثق ، عن اسحاق بن عمار ، عن جعفر ، عن أبيه عليه السلام ان

(١) الكافي باب النوادر خبر ١ من كتاب الدييات والتهذيب باب القضاء في قتل الزحام

الحكم فيه هكذا فقال ما هو يا ابا الحسن؟ قال : يقتص هذا من اخ المقتول الاول ما صنع به ، ثم يقتله بأخيه فظن الرجل انه ان اقتص منه أتى على نفسه فعفا عنه وتنازكا .

رجلا قطع من بعض اذن رجل شيئا فرفع ذلك الى امير المؤمنين عليه السلام فأقاده فأخذ الآخر ما قطع من اذنه فردّه على اذنه بدمه فالتحمت وبرأت فماد الآخر الى على عليه السلام فاستقاده فامر بها فقطعت ثانية و امر بها فدفت و قال عليه السلام : انما يكون القصاص من اجل الشين (١) - و وجه ايضا بأنه كان ميتة لا يجوز الصلوة معها و لهذا قطعها ثانية .

وروي في القوي عن السكوني عن ابي عبدالله عليه السلام قال : قال امير المؤمنين من تطيب أو تبيطر فليأخذ البرائة من واه والأفهولة ضامن (٢) .

وبالاسناد قال : قال رسول الله ﷺ في جنين البهيمة اذا ضربت فازلقت (فالقت - خليب) عشر ثمنها (٣) .

وفي القوي عن موسى بن ابراهيم المروزي عن ابي الحسن موسى عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في فرسين اسطدما فمات احدهما فضمن الباقي دية الميت وعن السكوني قال : قال ان النبي ﷺ كان يحبس في تهمة الدم ستة - وفي بستة ايام - فان جاء اولياء المقتول بيّنة والأخلى سبيله (٤) .

وفي القوي عن منصور بن حازم قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام : كنت اخرج في الحداثة الى المخارجة من شباب الحى واني بليت ان ضربت رجلا ضربة بعصى فقتلته فقال : اكنت تعرف هذا الامر انذاك ؟ قال : قلت : لا فقال لي : ما كنت عليه

(١) التهذيب باب دية عين الاور الخ خبر ١٩ .

(٢) الكافي باب ضمان الطيب و البيطار خبر ١ والتهذيب باب ضمان النفوس خبر ٥٨

(٣) اورده والذي بعده في التهذيب باب الجنابة على الحيوان خبر ٩ - ١٠ واورد الثاني

في الكافي باب فيما يصاب من البهائم الخ خبر ١١

(٤) التهذيب باب من الزیادات خبر ٣٨ من كتاب الحدود .

من جهلك بهذا الامر اشد عليك مما دخلت فيه (١) اي لما آمنت غفر الله لك هذا كما غفر لك الكفر الذي كنت عليه .

و روى الكليني في الحسن كالصحيح ، عن عبدالرحمان بن الحجاج قال :
خرج رجل من المدينة يريد العراق فاتبعه اسودان احدهما غلام لابي عبدالله عليه السلام
فلما اتى الاعوص نام الرجل فأخذوا صخرة فشدخا بهارأسه فأخذوا أتى بهما محمد بن
خالد وجاء اولياء المقتول فسألوه ان يقيدهم فكره ان يفعل فسأل ابا عبدالله عليه السلام عن
ذلك فلم يجبه قال عبدالرحمان فظننت انه كره انه يجيبه لانه لا يرى ان يقتل اثنان
بواحد فشكى اولياء المقتول محمد بن خالد وصنيعه الى اهل المدينة فقال لهم اهل
المدينة ان اردتم ان يقيدكم منه فاتبعوا جعفر بن محمد عليه السلام فاشكوا اليه ظلامتكم
ففعّلوا فقال ابو عبدالله عليه السلام : أقيدهم فلما ان دهاهما ليقيدهما اسود وجه غلام ابي
عبدالله عليه السلام حتى صار كأنه المداد فذكر ذلك لابي عبدالله عليه السلام فقالوا له : اصلحك
الله انه لما قدم ليقتل اسود وجهه حتى صار كأنه المداد فقال انه كان يكفر بالله جهرة
فقتلا جميعاً (٢) .

وفي الموثق برواية الشيخ عن اسحاق بن عمار عن جعفر عليه السلام ان علياً
عليه السلام كان يقول : ليس في عظم قصاص ، وقال جعفر عليه السلام ان رجلاً قتل امرأة
فلم يجعل على عليه السلام بينهما قصاصاً والزمه الدية (٣) - والظاهر انه لم يجعل
القصاص لانه لم يكن لهم فصل الدية حتى يؤدوا ويقاصوا .

وفي الموثق عن زيد بن علي عن آبائه عن علي عليه السلام قال : ليس بين الرجال
والنساء قصاص الآفي النفس ، وليس بين الاحرار والمجاليك قصاص الآفي النفس
عمداً ، وليس بين الصبيان قصاص في شيء الآفي النفس (٤) .

(١) الكافي باب النوادر خبر ١٩ من كتاب الديات .

(٢) الكافي باب النوادر خبر ١٠ من كتاب الحدود .

(٣-٤) التهذيب باب دية عين الاعور الخ خبر ٢٣-١٨ .

وعن السكوني عن علي عليه السلام قال : ليس بين الاحرار والعبيد قصاص فيما دون النفس وليس بين اليهودي والنصراني والمجوسي قصاص فيما دون النفس ويحملان على انه لا قصاص مجاناً فيما يقاس ، بل يؤدي الفضل ويقاس الآفئ النفس فيما يقتل كالحر بالعبد ، والمسلم بالكافر فانهما لا يقتلان قصاصاً بل حداً كما تقدم الاخبار فيه ..

وعن السكوني ان علياً عليه السلام ضمن ختناً قطع حشفة غلام (١).

ويؤيده الاخبار الكثيرة التي تقدمت في ابواب الصنايع (٢) انه يضمن من اخذ الاجرة ليصلح فيفسد وكذا الطبيب والبيطار .

وروي بسندين قويين عن الفتح بن يزيد البجر جاني عن ابي الحسن عليه السلام في اربعة شهدوا على رجل انه زنى فرجم ثم رجموا وقالوا : قد وهننا يلزمون الدية وإن قالوا : انا نعمدنا قتل (أي الاربعة) شاء ولي المقتول وردّ الثلاثة ثلاثة ارباع الدية الى اولياء المقتول الثاني ويجلد الثلاثة كل واحد منهم ثمانين جلدة وان شاء ولي المقتول ان يقتلهم ردّ ثلاث ديات على اولياء الشهود الاربعة ويجلدون ثمانين جلدة كل واحد منهم ثم يقتلهم الامام ،

وقال في رجلين شهدا على رجل انه سرق فقطع ثم رجع واحد منهما وقال : وهمت في هذا ولكن كان غيره ، يلزم نصف الدية ولا تقبل شهادته في الآخر فإن رجعا جميعاً وقالوا وهننا بل كان السارق فلاناً الزمادية اليدولا تقبل شهادتهما في الآخر وان قالوا : انا نعمدنا قطع يد احدهما بيد المقطوع ويرد الذي لم يقطع ربع دية الرجل على اولياء المقطوع فإن قال المقطوع الاول : لا ارضى

(١) التهذيب باب ضمان النفوس خبر ١٦٠

(٢) في المجلد السابع ص ٢١٣ الى ٢١٦ و ٢٢١ .

او يقطع ايديهما معاً ردّية يدقتسم بينهما وتقطع ايديهما (١).
 وفي القوي كالصحيح عن ابي عبدالله عليه السلام في اربعة شهدوا على رجل
 محصن بالزنا ثم رجع احدهم بعد ما قتل الرجل قال: ان قال الراجع وهمت
 ضرب الحدّ وغرم الدية وان قال: تمعدت قتل.
 وعن مسمع بن عبد الملك عن ابي عبدالله عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام
 قضى في اربعة شهدوا على رجل انهم رأوه مع امرأة يجامعها فرجم ثم رجع واحد
 منهم قال يفرّم ربع الدية اذا قال اشتبه عليّ فان رجع اثنان وقال شبه علينا غرماً
 نصف الدية وان رجعوا جميعاً وقالوا شبه علينا اغرموا الدية، وان قالوا شهدوا
 بالزور قتلوا جميعاً - اي بعد ردّ فاضل الدية عليهم وهو ثلاث ديات ونصف.
 وفي القوي كالصحيح، عن ابراهيم بن نعيم (و كأنه نعيم بن ابراهيم كما
 تقدم في كثير من الاخبار) قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن اربعة شهدوا على
 رجل بالزنا فلما قتل رجع احدهم عن شهادته قال فقال: يقتل الراجع ويؤدى
 الثلاثة الى اهله ثلثة ارباع الدية.

ثم المجلد العاشر حسب ما جزيناه و يتلوه المجلد الحادى

عشر من كتاب الوصية انشاء الله والحمد لله

اولاً و آخراً و ظاهراً و باطناً

الحاج السيد حسين الموسوى الكرمانى - الحاج الشيخ على بناه الاشتهاردى

(١) اورده والثلثة التى بعده فى الكافى باب ٥٢ (بعد باب العاقلة) خبر ٢-٤-١-٣
 والتهذيب باب من الزيادات خبر ٢-٣-٤-١ من كتاب الدييات و اورد الرابع ايضاً فى
 الكافى باب من شهد ثم رجع عن شهادته خبر ٢ من كتاب الشهادات.

بسمه تعالى
فهرس ما في هذا المجلد
كتاب الحدود

الصفحة

العنوان

	باب ما يجب به التعزير والحد والرجم والقتل والنفي في الزنا
٣	معنى هذه الالفاظ اجمالاً
٥-٤	لكل شيء حد حتى اذا تجاوز الحد
٤	عدم جواز تعطيل حدود الله
٤	اجراء الحد احياء للارض
٥	الرجم والجلد حد الله تعالى
٤	عدم جواز نوم الرجل مع الرجل في لحاف واحد وبيان مقدار حده
٧-٦	عدم جواز نوم الرجل مع المرأة
٨-٧	الاجنبية في لحاف واحد وحدّهما
٩	جواز عمل الامام بعلمه في حقوق الله تعالى
١٠	الجمع بين الاخبار بنظر الصدوق
١١	حكم اعتبار اجتماع الشهود الاربعة في الزنا
١١	اعتبار دعوى المعاينة من شهود الزنا

الصفحة	العنوان
١٢	عدم جواز اقامة الحدود للالسان نفسه اذا شاهد الزنا
١٣	قيام امرأتين مقام رجل واحد
١٣	حكم تزويج ذات البعل جاهلا
١٤	حكم تزويج المرأة وزوجها غائب عنها ثم جاء او تزوجها في عدتها
١٤	اذا طلق زوجته او ماتت ثم زنا
١٧	حكم ما اذا زنى الشيخ او الشبهة
١٩	دعوى بعض العامة سقوط آية الرجم في القرآن
٢٠	دعوى الزمخشري بأن بعض القراءات مستردة وجيهة
٢١	عدم وقوع تحريف في القرآن الا في اسامي الائمة او المنافقين
٢٢	حد من جامع وليلة امرته
٢٢	حد من زنى بجاريته المزدوجة
٢٣	حد امرأة اقتضت جارية بيدها
٢٤	حد من جامع امراته بعد انقضاء عدتها
٢٤	حد غير البالغ اذا زنى ببالغة وحدها
٢٥	حد بلوغ الجارية والغلام
٢٦	حد ما اذا زنى وهو مريض
٢٧	اول من يرجم المحصن الامام
٢٨	حد من تزوج امرأة في نفاسها
٢٩	كيف تحد الزاني والزانية
٣٠	حد رجل وجد تحت فراشه آخر
٣١	حد من زنى في اليوم الواحد مراراً
٣٢	عدم جواز اجراء الحد قبل ثبوت سببه وكيفية اجراء الحد

الصفحة	العنوان
٣٨	وجوب اجراء الحد على الزانى فى شرع عيسى عليه السلام ايضاً
٤٠	لا يحد من عليه الحد
٣٨ - ٤٠	حكم ما اذا قرّ المحدود فى اثناء الحد
٥٣ - ٤٢	ازوم التتابع فى شهود الزنا
٥٧ - ٤٢	ما يوجب الاحسان
٤٥	هل الوطنى بمملوكته يوجب الاحسان
٥٥ - ٤٧	حكم ما اذا اضطرت المرأة الى الزنا لحفظ نفسها عن العطش
٤٩	من هو اول من يرجم المحدود
٥٠	حكم امرأة تزوجت فى العدة
٥٠	حد احسان العبد
٥١	حكم ما اذا كان بالزانى قروح فى جسده
٥٢	حكم الجمع بين الجلد والرجم للزانى النعصن
٥٣	حكم من زنى بجارية غيره
٥٣	حكم ما اذا زنت وهى حبلى
٥٤	حكم من زنى وله زوجة فى بلد آخر
٥٥	ليس على الزانى مهر
٥٦	حكم ما لو اغتصب امرأة فرجها
٥٧	من زنى بذات محرم يقتل
٥٨	حكم ما اذا زنى بامرأة ابيه
٥٨	اذا اخر الحد حتى جن الزانى
٥٩	اذا زنى المجنون او المجنونة

الصفحة	العنوان
	باب حد اللواط والسحق
٦٠	معاني اللواط
٦٠-٦١	تأكد حرمة اللواط
٦١	التجنب عن النظر الى الولدان المرد
٦٢	ذكر قصة قوم لوط <small>عليهم السلام</small>
٦٧	في ان اول من علمهم هذا العمل الشنيع هو ابليس
٦٩	في كيفية اهلاك قوم لوط <small>عليهم السلام</small>
٧١	في تفسير قوله تعالى حكاية عن قوم لوط <small>عليهم السلام</small> هؤلاء بنائى النح
٧١	من أمكن من نفسه عوقب بالابنة
٧٢-٧٣	في ماورد من علاج الابنة
٧٢	حرمة تشبه كل من الرجال والنساء بالآخر <small>عليهم السلام</small>
٧٣	في شدة عذاب من يؤتى في دبره
٧٣-٧٧-٨٤	حد اللواط
٧٥	ثبوت اللواط بالاقراء اربع مرات
٧٦-٧٧	ثبوته بأربعة شهداء
٧٨	حد المساحقة حد الزاني
٧٩	قصة اصحاب الرث وان ابتداء البروج الاثنا عشر المتداولة كانت منهم
٨٢	حرمة نوم كل من الرجلين او المرأتين تحت لحاف واحد
٨٤	حكم ما اذا احتملت المرأة ما عزوجها فساقت اخرى فحملت
٨٦	عدم وجوب طلاق الزوجة الزانية
٨٦	تعريم تقبيل الغلام بشهوة

الصفحة	العنوان
	باب حدّ المماليك في الزنا
٨٧	في ان حد العبد نصف حد الحر وكذا حد الامة نصف حد الحرة
٨٩	تساوى حد المملوك مع الحر في حقوق الناس
٩٠	حدّ ام الولد حدّ الامة
٩١	حكم حد المولى جاريته اذا زنت
٩٦-٩٢	حكم ما اذا زنت المكاتبه
٩٤	حكم ما اذا زنى بجارية من الفبي قبل القسمة
٩٥	حكم ما اذا زنى العبد المشترك بعدما اعتق بعضه
٩٦	المكاتبان اذا زيا يضربان بقدر ما ادبّا
	باب حد من اتى بهيمة
٩٧	من اتى بهيمة يجلد دون الحد ويفرم قيمتها
٩٨	حكم البهيمة المأتى بها
٩٨	من اتى بهيمة ينفى من بلده بعد الحد
٩٩	كيفية ضرب فاعل البهيمة
٩٩	حرمة اتيان البهيمة وانه بحكم الزنا
٩٩	حرمة الاستمناء
٩٩	حرمة المباشرة من وراء الثوب ايضاً مع الاجاب وانه بحكم الاستمناء
	باب حد القواد
١٠٠	حرمة كون الانسان دلالاً على الفواحش وبيان حدّه
	باب حد القذف
١٠١	القذف من الكبائر

الصفحة	العنوان
١٠١	حكم ما اذا قذف امرأته
١٠١	حكم ما اذا عفا المقذوف عن القاذف وحكم ارث حق القذف
١٠٢	حكم ما اذا قال لامرأته بعد الدخول لم اجدك عذراء
١٠٣	حكم ما اذا تزوجها على انها بكر فوجدها ثيباً
١٠٤	وجوب التعزير في التعريض دون الحد
١٠٤	حكم ما اذا قذف الكافر المسلم
١٠٥	عدم جواز افتراء آباء النبي ﷺ ولو في زمن الجاهلية
١٠٥	حكم قذف من ليس بمسلم او كان مخالفاً
١٠٦	في ان العامة يتفاحشون في نقل ابنة عمر
١٠٦	عدم جواز قذف من يحل محارمه كالمجوسى فان لكل قوم مكاحا
١٠٧	عدم جواز الفحش مطلقاً قذفاً كان او غير
١٠٨	عدم جواز التخاطب بنسبة الجنون
٤	في الهجاء التعزير
٤	حكم ما اذا قال لأخريافاسق
١٠٩	حكم ما اذا قال لآخر : يا خبيث او يا خنزير
٤	مقدار التعزير مو كول الى الوالى
٤	حكم ما اذا قال لآخر لا ب لك اولام او قال لا و ابى
١١٠	عدم حرمة المروة بقذفها ولو ضرب الحد
٤	حكم ما اذا قذف ابنه بالزنا
١١١	حكم ما اذا عاد عن القذف في اثناء اللعان
٤	عدم جواز التأخير في الحد
	حكم قاذف اللقيط

الصفحة	العنوان
١١٢	حكم ما اذا قذفت المرأة زوجها الاثم
٢	حكم ما اذا قذف الرجل امرأته الصماء الخمرساء
١٢٥-١١٢	حكم الاقرار بالولد بعد نفية
١١٣	عدم اشتراط البلوغ والعقل في المقذوف
١١٤	حكم ما اذا قذف المحصنة مطلقا
١٢٠-١١٤	حد القذف من حقوق الناس
٢	تساوى حد القاذف الحر والمملوك
١١٥	تساوى حد القاذف المسلم والكافر
٢	عدم جواز قذف اليهودية او النصرانية اذا كانت تحت مسلم
١١٦	حكم ما اذا قذف غير البالغ
١٢٠	حكم ما اذا قذف مملوكا
١١٧	لا حد على المجنون والصبي والنائم
١١٨	حكم ما اذا قال الرجل لامرأته انا زينت بك
٢	حكم ما اذا كان احد الشهود الاربعة على الزنا هو الزوج
١٢١	حكم ما اذا افترى المكاتب على المسلم
٢	حكم ما اذا قذفت امرأة رجلا
٢	حكم امرأة قذفت زوجها
١٢٢	حكم امرأة اقترعت بنتاً ثم قذفها
١٢٣	حكم ما اذا سُئِلَتْ مَنْ فُجِرَ بِكَ فَمَيَّنْتَ رجلا
١٢٣	عدم الفرق في المقذوف بين الحضور والغيبة
١٢٣	عيب قذف امرأته
١٢٣	الحرى لا عن المملوكة

الصفحة	العنوان
١٢٣	تحقق القذف بكل لفظ يفيد نسبة الزنا او اللواط اليه
١٢٣	حكم ما اذا قذف قوماً بكلمة واحدة
١٢٥	حكم ما اذا اعاد بالقذف بعد الحد
١٢٦	لاحد لمن لاحد عليه قذفاً او غيره
١٢٧	حكم ما اذا قال لآخر يا بن الفاعلة
١٢٨	حكم التغاذف بين اثنين او اكثر
١٢٨	كيفية حد القاذف
١٢٩	لايقام حد بأرض العدو
١٢٩	يقام الحدود في الوقت المتوسط بين البرد والحر
١٣٠	شاتم النبي ﷺ يقتل
١٣٢	ساب علي عليه السلام حلال الدم
٢	فيمن سب علياً عليه السلام
	باب حد شرب الخمر وما جاء في الغناء والملاهي
١٣٣	من شرب الخمر او زنا او اكل الربا جاهلاً بها لم يحد
١٣٤	قضاء على علي عليه السلام بقضية لم يقض بها قبله عليه السلام احد
١٣٥	شارب الخمر يضرب ثمانين ويعزر زائداً اذا كان في زمان شريف
١٣٦	كيفية حد شارب الخمر
١٣٧	اقامة على علي عليه السلام حد الشرب على ابن عمر
١٣٧	امر على عليه السلام باقامة حد الشرب على الوليد بن عقبة والي عثمان
١٣٧	شارب كل مسكر يضرب ثمانين
١٣٧	اهل الكتاب يضربون حد الشرب اذا شربوها علانية
١٣٧	نساوي جميع المكلفين في حد الشرب

الصفحة	العنوان
١٣٨	شارب الفقاع يضرب الحدّ
١٣٩	يقتل الشارب في الثالثة او الرابعة
١٤١	يضرب العبد الشارب نصف الحد و يقتل في الثامنة
١٤٣	ماورد في بيان اصل الخمر وعلة حرمة المعصير في الجملة
١٤٦	عدم حرمة المعصير ما لم يغفل
١٤٧	حلية المعصير بذهاب ثلثيه بعد الغليان
١٤٩	حكم ما اذا اخبر ذواليد بأنه ذهب ثلثاه
١٤٩	حكم ما اذا نشّ بدون النار
١٤٩	حلية الخمر العتيقة بصيرورته خلاّ
١٥٠	حكم ما اذا صار الخمر خلاّ بملاّج
١٥١	حكم بيع المعصير ممن يجعله خمرا
١٥٢	حكم ما اذا صبّ في الخل خمر فصار خلاّ
١٥٣	حرمة كل مسكر
١٥٣	عشرة في الخمر ملعونة
١٥٤	اسامى الخمر باعتبار اصلها
١٥٥	شارب الخمر تجبس صلوته
١٥٥	حكم الصلوة في بيت فيه خمر
١٥٦	شدة مجازبة شارب الخمر
١٥٧	خمسة من خمسة محال
١٥٧	حرمة الفناء و كونه من الكبائر
١٥٨	تفسير لهو الحديث وقول الزور بالفناء
١٥٩	استمعا الفناء حرام
١٦٠	الفناء ينبت النفاق

الصفحة	العنوان
١٦٠	البهتان العظيم من العامة على رسول الله ﷺ في الفنا
١٦٠	النهى عن دخول بيت الفنا
١٦١	حرمة المزمار عند النعمة والنياحة عند المصيبة
١٦١	شدة تأكد حرمة الضرب بالبربط
١٦٢	حرمة انواع آلات الفنا ومجالس اللهو
١٦٢	حرمة استماع كلام الناطق بالباطل
١٦٢	تأكد حرمة الرد والشطرنج ومائت آلات القمار حتى الصنج
١٦٥	حرمة المسابقة بغير النصل والخف والحافر
١٦٨	كل شيء يبغي على شيء اذله الله
١٦٩	النهى عن تحريش البهائم
١٦٩	حكم شراء الجارية المغتنية اذا كانت مذكرة للامور الاخرى ايضاً
١٧٠	استحباب قراءة الكتب السماوية لاسيما القرآن بالصوت الحسن
١٧٢	النهى عن قراءة القرآن بلحون اهل الفسق
	باب حد السرقة
١٧٣	حرمة السرقة
١٧٣	مالا يقطع فيه من السرقة
٢٠٩-١٧٧-١٧٦	يقطع السارق اذا قرأ وحكم ما اذا رجع عن اقراره
١٨٢-١٧٧	حكم عفو الامام عن حد السرقة
١٨٠	حكم سرقة الصبي وكيفية تعزيره
١٨٤	لاقطع في سرقة الثمار ووجه تسمية النخل ...

الصفحة	العنوان
١٨٥	حكم نحر الابل واكل لحمه
٤	حكم السرقة من المغنم
١٨٦	من اكثري شيئا ثم رهنه
٢٠٨-١٨٧	كيفية القطع في تعدد السرقة
١٨٩	مقدار ما يقطع به السارق
١٩٠	حبس من سرق زائداً على المرتين
١٩١	من ابن يقطع اليد
١٩٢	حكم نفى السارق
١٩٣	حكم ما اذا شهد عليه البينة بتكرار السرقة
٤	لاقطع في الدغارة المعلنة
١٩٣	ما يجب على الطراد والمختلس
١٩٥	حكم ما اذا سرق من كم القميص
١٩٦	حكم ما اذا سرق الاجير او الضيف
١٩٦	تحقيق رجالي من الشارح
١٩٨	حكم ما اذا سرق الاشل
١٩٩	حكم ما اذا سرق العبد من مال مولاه او مال غيره
٢٠١	حكم النباش وسارق الموني
٢٠٢	خذ المحارب
٢٠٨	حد من سرق حرّة فباعها
٢٠٩	اذا سرق من بستان عذفاً
	باب اقامة الحدود على الاخرس الخ
٢١٠	حد الاخرس والاصم والاعمى

الصفحة	العنوان
	باب حد آكل الربا
٢١١	آكل الربا يؤدب أولا
٢١١	حد من افطر في شهر رمضان
	باب حد آكل الميتة والدم ولحم الخنزير
٢١٢	يؤدب آكل المذكورات أولا
	باب ما يجتمع الحدود
٢١٢	كيفية الحد على من اجتمعت عليه حدود احدها القتل
	باب نواذر الحدود
٢١٣	اقامة الحدود الى من اليه الحكم
٢١٤	حكم من آذى غيره بدعوى انه احتمل بآمة في المنام
٢١٣	عدم جواز تأديب المعلم فوق ثلث ضربات
٢١٥	لادية لمن يقتل في الحد
٢١٥	منع الام من محارم الله برّبها
٢١٦	عدم المفوع عن حدود الله
٢١٧	جواز المفوع عن حقوق الناس
٢١٧	سقوط حد السرقة بالتوبة قبل الثبوت عند الحاكم
٢١٨	عدم الشفاعة في اجراء الحدود
٢١٨	المفوع عن اللص غير مقبول بعد ما رفعه الى الامام
٢١٩	حكم ما اذا لم يعلم بموجب الحد حتى تاب
٢٢٠	حكم ما اذا هرب الزاني قبل ان يضرب الحد
٢٢٠	يجب رد المال في السرقة مع القطع

الصفحة

العنوان

- ٢٢١ حكم من قال لامرأته يا زانية
- ٢٢١ حكم ما إذا مات صاحب المال الذي سرق ماله
- ٢٢٢ حد التأديب كم هو
- ٢٢٢ حكم ما إذا شهد عليه أنه افطر في رمضان ثلاث مرات
- ٢٢٣ حكم من أتى امرأته وهي حائض
- ٢٢٣ حكم ما إذا سئل رجلاً بوجه الله
- ٢٢٣ حكم ما إذا زاحم الغير حتى سقط
- ٢٢٤ كم يؤدب المملوك
- ٢٢٤ حكم ما إذا ضرب مملوكه حداً لم يجب عليه
- ٢٢٤ حكم من عبث بذكره حتى أمتى
- ٢٢٥ لا يقطع السارق في سنة المحقق
- ، النهي عن الأدب عند الفضب
- ، حكم ما إذا لبس امرأة فسلبها ونكحها
- ٢٢٦ حكم ما إذا أتى امرأة ميتة
- ، قصة النبأش
- ٢٢٩ درء الحدود بالشبهات
- ٢٣٠ اجراء الحدود على كل حال
- ٢٣١ عجز عمر عن اجراء الحدود على خمسة نفر اخذوا في الزنا
- ٢٣٢ حرمة التشبه بالنساء
- ٢٣٢ كيفية قطع يد اللص
- ، قصة ثمانية نفر سرقوا
- ٢٣٣ قصة رجلين سرقا من مال الله

الصفحة	العنوان
٢٣٣	استحباب مداواة الحاكم جراحات من اقيم عليه الحد
٢٣٤	قصة استمارة ام كلثوم بنت علي <small>عليه السلام</small> عقد لؤلؤة من بيت المال
٢٣٥	حكم من سرق من السوق جوالقامن الطعام
٢٣٥	عدم سقوط الحد بعد قيام البيعة
٢٣٦	حكم من اقر بالسرقه بعد التهديد والتخويف
٢	حكم حد الساحر
٢٣٧	عدم الرأفة فى اقامة الحد
٢٣٧	حكم اقرار العبد بالسرقه

كتاب الديات

باب دية جوارح الانسان الخ

٢٤٠	بيان سند كتاب ظريف بن ناصح
٢٤١	لكل جزو من الاعضاء دية
٢٤١	دية المنى الى سيرورته جنيهاً
٢٤٣	كيف يعلم حياة الولد حين اسقاطه كى يجب على الجاني دية الحق
٢٤٤	دية الجنين المشكوك كونه ذكراً أم أنثى
٢	دية جراح الجنين
٢٤٥	دية الجسد على ستة اجزاء
٢٤٥	قسامة العمد والخطأ فى دية اعضاء الجسد
٢٤٦	قسامة النفس وسائر المنافع من الاعضاء
٢٤٦	ما يكون دية النفس من الاعضاء
٢	دية الجراحات فى الاعضاء
٢٤٧	دية كسر العظام

الصفحة	العنوان
٢٤٧	دبة العنبن اواحندهما وبن قسامتها
٢٤٨	دبة السمع وبن قسامته
٢٤٩	دبة الساق اوالساعد
٠	دبة الصدغ
٢٤٩	دبة الاشفار
٢٥٠	دبة الحاجب
٠	دبة رونة الانف
٢٥١	دبة الشفتين
٢٥٣	دبة الخد
٢٥٤	دبة شق عظم الوجه
٢٥٤	دبة الاسنان
٢٥٥	دبة الترقوة
٢٥٦	دبة المنكب
٢٥٦	دبة العضد
٢٥٧	دبة العرفق
٠	دبة الساعد
٢٥٨	دبة الرسغ
٠	دبة الكف
٢٥٩	دبة الاصابع
٢٦٠	دبة المفصل
٢٦٣	دبة الكف
٠	دبة الصدر



الصفحة	العنوان
٢٤٥	دية الاضلاع
٢٤٦	دية الاذن
٢٤٧	دية الورك والفخذ
٢٤٨	دية الركبة والساق
٢٤٩	دية الكعب والقدم
٢٥٠	دية اصابع القدم
٢٥١	دية حلمة ثدى الرجل
٢٥٢	دية الوجنة
٢٥٣	دية اغفال الزوج وزوجته
٢٥٤	دية اقتناض الجارية
باب تحريم الدماء والاموال بغير حقها الخ	
خطبة النبي ﷺ في حجة الوداع في تحريم الاموال والدماء والاعراض	
٢٥٥-٢٥٦-٢٥٧-٢٥٨	تأكد تحريم قتل المحترمة
٢٥٩	تحريم الاعانة على قتل المؤمن ولو بشرط كلمة
٢٦٠-٢٦١	تحريم قتل غير قاتله او ضرب غير ضاربه او ايواء المحدث
٢٦٢	من قتل دون ماله فهو بحكم الشهيد وان كان الافضل ترك المال
٢٦٣-٢٦٤-٢٦٥	كيف يتوب القاتل عمداً او خطأ
٢٦٦	حرمة قتل الانسان نفسه
٢٦٧	حكم من قتل منلو كآ متعمداً
٢٦٨	دية من قتل في شهر حرام او مكان محترم
٢٦٩	في امرأة زانية لم تقبلها الارض باحراق ولدها
٢٧٠	حرمة الانتقام من الحسب والنسب

الصفحة	العنوان
--------	---------

٢٩٠	معنى الانتفاء من النسب والحسب
٢	حرمة تعذيب الهرة الى ان تموت

باب القسامة

٢٩١	في وجوب اليمين على مدعى القتل
٢٩٢	ثبوت القسامة ومنشأ اصل حكمها
٢٩٤	عدم ثبوت القصاص بمجرد وجود قتيل في قبيلة
٢٩٥	دية من لا يدري من قتله في بيت مال المسلمين
٢٩٧-٢٩٦	علة جعل القسامة و بداءها
٢٩٧	حكم مالو وجد قتيل بين قريتين

باب من لادية له في جراح او قصاص

٣٠٨-٢٩٨	حكم من اطلع على عورات قوم من غير اذن
٣٠٠	من قتله القصاص فلادية له
٣٠١	من قتل بالحد فلادية له
٣٠٥-٣٠٢	من بدأ بالاعتداء فاعتدى عليه فلادية له
٣٠٢	من سقط على آخر فمات الساقط فلادية له
٣٠٣	من حذر ولم يعتن بتحذيره فقتل فلاقصاص
٣٠٤	من اراد عرضاً حراماً فقتله صاحب العرض فلاشيء عليه فيما بينه وبين الله
٢	حكم مالو وجد على بطن امرأته رجلاً
٣٠٦	حكم مالو قتل عاقل مجنوناً
٣٠٧	حكم مالو نفرت دابة بصاحبها فصرعته بعد زجر صاحبه اياها
٣٠٨	حكم من دمر على مؤمن في منزله بغير اذنه فقتله صاحب المنزل
٢	من جحد نبياً مرسلأ فدمه مباح وكذا من جحد اماماً امامته

الصفحة	العنوان
٣٠٩	في حرمة الفتنك
٣١٠	حكم مالو قتل ناصبياً لله
٣١١	حكم مالو وقع مؤمن على آخر فمات الاعلى
	باب القود ومبلغ الدية
٣١٢	حكم مالو ضرب رجل بمصا ولم ترفع عنه حتى قتل
٣١٤	الضابطة في قتل العمد وشبهه
٣١٣	حكم ما لو غص أحد الرجلين الآخر فعمد المعصوم فقتله
٣١٥-٣١٦	حكم قتل الخطأ المحض
٣١٦	مقدار الدية في قتل الخطأ
٣٢٠	حكم مالو لم يقاص في العمد حتى جن القاتل
٣٢١	حكم ما اذا استأجرت ظئر ظئر أخرى فمات الولد
٣٢٢	حكم مالو أقر أحد الرجلين بالقتل عمداً أو الآخر به خطأ
٣٢٢	حكم مالو شهد الشهود على انه قتل عمداً، وأقر رجل آخر انه قتل خطأ
٣٢٣	مقدار الدية في الجاهلية فداقره النبي ﷺ
٣٢٣-٣٣٠	حكم من قتل في شهر حرام
٣٢٥	حكم مالو كان اولياء المقتول المسلم من اهل الذمة
٣٢٦	حكم من دفع رجلاً على رجل فمات المدفوع عليه
٣٢٧	جواز مصالحة القصاص في قتل العمد بالدية وجواز العفو
٣٢٨	حكم من خلاص من وجب عليه القود
٣٢٨	اختصاص القصاص في النفس والطرف بالعمد دون الخطأ
٣٢٩	حكم من امر آخر بقتل رجل حر
٣٣١	يكفي في قتل العمد كون الآلة قتالة
٣٣١	حكم مالو اغتف أحد الزوجين الآخر فقتل

الصفحة

العنوان

- ٣٣٢ حكم ما لو قتل واحد اثنين
- ٣٣٢ عدم جواز القتل او الجرح بعد المصالحة بالدية
- ٣٣٣ حكم ما لو اصاب حامل المتاع اسناناً فمات المصاب
- ٣٣٣ حكم ما لو قتل رجلاً عمداً او خطأ وعليه دين
- ٣٣٤ يكفى في قتل العمد قصد القتل مطلقاً
- ٤ حكم ما لو ضرب به بمصافقتل لسانه وبيان الضابط في دية نقص الحروف

باب من خطاه عمد

- ٣٣٧ خطأ المرأة والغلام عمد فالتخير في القصاص والدية الى اولياء المقتول
- ٣٣٧ خطأ العبد ايضاً كخطأ المرأة عمد
- ٣٣٨ قصاص المرأة القاتلة بالرجل المقتول
- ٣٣٨ حكم ما لو قتل رجل امرأة عمداً او خطأ
- ٣٣٩ حكم ما لو قتل امرأة حاملاً ومات ما في بطنها
- ٣٣٩ دية المرأة مثل دية الرجل ما لم تبلغ الثلث
- ٣٤١ حكم ما لو قتل رجل وغلام رجلاً
- ٤ عمد الصبي خطأ

باب من عمده خطأ

- ٣٤٢ حكم ما لو فاق اعمى عين صحيح
- ٣٤٢ حكم ما لو ضرب رأس رجل فسالت عيناه
- ٣٤٣ عمد المجنون خطأ

باب فيمن اتى حداً ثم التجأ الى الحرم

- ٣٤٣ حكم ما لو جنى ثم التجأ الى الحرم

الصفحة	العنوان
	باب حكم الرجل يقتل الرجلين او اكثر والقوم يجتمعون على قتل رجل
٣٣٥	حكم ما لو اجتمع عدة على قتل رجل
٣٣٦	حكم ما لو امسك أحد الرجلين وقتل الآخر
٣٤٧	سنة في الماء ففرق واحد قشهد ثلاثة على اثنين والاثنان على ثلاثة
٣٤٧	اربعة اطلعوا في زينة الاسد الخ
٤	تحقيق في حال محمد بن قيس
٣٤٩	حكم ما احتفر زينة للاسد فوق فيها الاسد
٣٥٠	حكم ما أخرج رجل ليلا فلم يرجع
٣٥٢	حكم قوم شربوا فسكروا فاقتلوا فقتل اثنان وجرح اثنان
٣٥٣	حكم من امر عبده بقتل آخر
	باب الجواجات و القتل بين النساء والرجال
٣٥٤	في أن المرأة تساوى الرجل الى ثلث الدية
٣٥٥	في جراحات المرأة قصاص ما لم تبلغ الثلث فاذا بلغت الثلث سفلت المرأة
٣٥٦	حكم ما اذا قتل الرجل المرأة
٣٥٧	حكم ما اذا قتل المرأة الرجل
	باب الرجل يقتل ابنه او اباه او امه
٣٥٧	لا يقتل الرجل بابنه وجوازا المكس
٣٥٩-٣٥٨	حكم ما اذا قتل امه خطأ او عمداً
٣٥٩	حكم ما اذا قتل ابنه او عبده
	باب المسلم يقتل الذمي او العبد الخ
٣٥٩	حكم ما اذا قتل مسلم ذمياً
٣٦٠-٣٦١-٣٦٣	دية اهل الكتاب ثمانمائة درهم او اكثر

الصفحة	العنوان
٣٦١	جواز القصاص من اهل الكتاب ولو بعد اسلامه
٣٦٤	وجه الجمع بين الاخبار في دية اهل الكتاب وذكر شرائط الدية
٣٦٨	دية اعضاء اهل الكتاب بنسبة ذبته من الجميع
٣٦٩	كفارة من قتل مملوكه
٣٧٣ د	حكم قتل الحر العبد
٣٧٠	حكم الجراحات الواردة على المكاتب
٣٧١	حكم ما اذا شج عبداً موضحة
٣٧٢	حكم عبد جرح رجلين
٣٧٣	مقدار دية العبد
٣٧٤	جراحات العبيد على نحو جراحات الاحرار في الثمن
٣٧٤	عدم نفوذ اقرار العبد على سيده في الجنابة
٣٧٤	مدبر قتل حراً عمداً
٣٧٤	حكم مكاتب قتل رجلاً خطأ
٣٧٤	غرم جنابة العبد على مولاه في الجملة
٣٧٤	حكم رجل قتل عبداً خطأ او جنى عليه
٣٧٨	حكم مكاتب جنى على رجل حر
	باب ما يجب فيه الدية ونصف الدية فيما دون النفس
٣٨٠	دية ذكر العنين
٤	دية نقص البصر
٣٨١	دية اليد
٣٨٢	دية القتل بعد فقأ عينيه وقطع اذنيه
٣٧٢	دية لسان الاخرس وعين الاعمى وذكر الخصى

الصفحة	العنوان
٣٨٣	دية عين الاعور
٣٨٤	دية قطع اليد الشلاء
٣٨٥	دية فقا العين
٣٨٥	دية المعجان
٣٨٧-٣٨٦	دية ذهاب العقل
٣٨٧	دية صعر العنق
٣٨٨	دية نقص العقل
٣٨٨	حكم من قطع يدي الرجلين على التعاقب
٣٨٩	دية جملة من الاعضاء والجوارح
٣٩٣-٣٩٠	ما كان في اللسان اثنان ففي كل واحد نصف الدية
٣٩١	حكم ما اذا قطع احد اصابعه والاخر بقية كفه
٣٩٢	دية الشفتين
٣٩٢	حكم ما اذا ادعى نقص بصره
٣٩٤	حكم ما اذا ادعى نقص سمعه
٣٩٥	حكم ما اذا ادعى المضروب انه لا يبصر شيئاً
٣٩٦	دية كسر الصلب
٣٩٦	دية عظم الورك
٣٩٧	دية إضاء الجارية
٣٩٧	لا يقاس العين في يوم القيم
	باب دية الاصابع والاسنان والعظام
٣٩٨	تسوية الاصابع في الدية
٣٩٩	ثبوت القصاص في السن والذراع

الصفحة	العنوان
٣٩٩	ليس في كسر اليد قصاص
٤٠٠	في جراحات الجسد قصاص
٤٠٠	هل في لطم العين قصاص ؟
٤٠٠	دية كل واحد من الاصابع
٤٠٤-٤٠٠	دية سنّ الصبي
٤٠١	مدح ايوب بن نوح وجميل ومعرف بن خربوذ
٤٠٣	تساوى اصابع اليدين والرجلين في الدية
٤٠٨-٤٠٦-٤٠٣	دية الاسنان مقاديرها ومواخيرها
٤٠٥	دية الذراع وابكسارها
٤٠٥	دية شحمة الاذن
٤٠٦	ديه انواع شجاج الاصابع
٤٠٧	دية كل واحد من الاعضاء عمداً وخطأً
	باب الرجل يقتل فيعفو بعض اوليائه ويريد بعضهم القود وبعضهم الدية
٤١٠-٤٠٩	حكم ما اذا عفى احد الوليين ولم يعف الآخر
٤١٠	حكم ما اذا عفى احد الاولياء واراد الثاني القصاص والثالث الدية
٤١١	حكم ما اذا كان بعض الاولياء صغيراً
٤١٢	حكم ما اذا كان احد الوليين بدوياً والآخر مهاجراً
	باب العاقلة
	حكم ما اذا قتل رجل رجلاً ولم يُعرف القاتل ان له عشيرة ولا قرابة وفيه
٤١٢	فوائد
٤١٤	ليس بين اهل الذمة معاقل

الصفحة	العنوان
٢١٥	جنابة المعتوه على عاقلته
٢١٥	ضمان العاقلة انما هو في قيام البينة دون الاقرار
٤١٥	عدم ضمان العاقلة عمداً ولا اقراراً ولا صلحاً
٢١٦	حكم ما اذا ضربه حتى سالت عيناه فوثب المضروب فقتل الضارب
٤١٦	حكم ما اذا اقر لقوم بولايته
٤١٦	حكم ما اذا اسلم ثم قتل رجلاً خطأ
٢١٦	عدم تحمل العاقلة دية الموضحة حكم ما اذا قتل رجلاً ثم قر فلم يقدر عليه حتى مات
٤١٦-٤١٧	حكم ما اذا قتل رجلاً خطأ فمات قبل اداء الدية
	باب ما جاء في رجل ضرب رجلاً فلم ينقطع بوله
٢١٧	تفصيل الحكم فيما اذا ضربه حتى القطع بوله
٤١٨	حكم ما اذا ضربه حتى سلس بوله
	باب دية النطفة (الى قوله) والجنين
٢٢١-٢٢٠-٢١٨	بيان دية النطفة والملقة والمضغة والجنين
٤١٩	حكم ما اذا ضرب حاملاً فطرحت ما بطنها ميتاً
٤٢١	حكم ما اذا خرج مع النطفة قطرة دم او ازيد
٢٢٢	حكم ما اذا ضربه حتى خرج منه النطفة متخصضة
٢٢٣	حكم ما اذا افزعت امرأة فألقت جنينها
٢٢٤	حكم ما اذا شربت المرأة دواء فاسقطت
٢٢٥	دية جنين الهالاية
٤٢٥	حكم ما اذا ضرب رجل بطن امرأة حبلى فاسقطت
٢٢٥	دية جنين الامة

الصفحة	العنوان
٤٢٥	دية جنين اهل الكتاب
٤٢٦	حكم ما اذا ضرب ابنته حتى اسقطت
٢٢٦	حكم ما اذا ذوب لمرء على امرأة حبلى فاسقطت فقتلته
	باب ما يجب في الرجل المسلم يكون في ارض الشرك فيقتله المسلمون ثم علم به الامام
٢٢٦	كفارة مسلم قتلته المسلمون في ارض شرك
	باب ما يجب على من داس بطن رجل حتى احدث في ثيابه
٢٢٧	حكم من داس بطن رجل حتى احدث
	باب دية لسان الاخرس
٤٢٨	التفصيل في دية قطع لسان الاخرس
	باب ما يجب في الافضاء
٢٢٩	حكم ما اذا افقت امرأة جاريتها بيدها
	باب ما يجب فيمن صب على رأس رجل ماء حاراً فذهب شعره
٤٣٠	لزوم تمام الدية في امتعاط الشعر
	باب ما يجب في اللحية اذا حلقت
٢٣١	لزوم تمام الدية في حلق اللحية مع عدم الالبات وثلاثها مع الالبات .
	باب ما يجب على من قطع فرج امرأته
٢٣٢	لزوم الفرامة في قطع فرج المرأة
	باب ما يجب على من ركل امرأة في فرجها فزعمت انها لا تحيض
٤٣٢	حكم قطع حيض المرأة بالركل

الصفحة

العنوان

باب دية المفاصل

٤٣٣

تفصيل الحكم في دية كل مفصل

باب دية البيضتين

٤

دية كل واحد من البيضتين

٤٣٤

حكم ما اذا رفست المرأة زوجها حين ارادته للجماع فتقت بيضته

باب ما جاء في اربعة انفس ، مملوك وحرة ومكاتب قتلوا رجلا

٤٣٥

تفصيل الحكم في اربعة قتلوا واحداً

باب ما يجب على من عذب عبده حتى مات

٤٣٦

تفصيل الحكم في عبد عذب حتى مات

باب دية ولد الزنا

٤٣٦

دية ولد الزنا ثمانمائة درهم .

باب ما جاء فيمن احدث بشراً او غيرهما في ملكه او غير ملكه فوقع فيها انسان فعطب

٤٣٧

تفصيل الحكم فيمن حفر بشراً فوقع فيها انسان

٤٣٨-٤٣٩

من احدث في طريق المسلمين حدثاً فاضربهم فهو له ضامن

٤٣٨-٤٤٢-٤٤٣

ثلاثة لاضمان فيها البثر والعجماء والدابة المرسله

٤٣٩

حكم غلام دخل دار قوم للعب فوقع في بثرهم

باب ما يجب في الدابة تصيب انساناً بيدها او رجلها

٤٤٠-٤٤٢

تفصيل الحكم في ضمان القائد والراكب والسائق

٤٤١

حكم ما اذا فزع رجلاً او نفر به عن دابته

٤٤١

حكم من استأجر غلاماً أصليراً فحمله على فرس فنطع الفرس رجلاً

٤٤٢

اذا استقلت الدابة بحملها فصاحبها ضامن

٤٤٣

اذا جرحت الدابة احداً وعليها رديفان فهما ضامنان

الصفحة	العنوان
٢٢٤	تفصيل الحكم في ثور قتل حماراً
٤٢٥	حكم بعير اغتلم فقتل رجلاً
	باب ما جاء في رجلين اجتماعاً على قطع يد رجل
٢٢٦	في رجلين قطعاً يد رجل واحد
	باب ما يجب على من قطع رأس ميت
٢٢٧	دنية الجنين قبل ولوج الروح والميت بعد خروجها
٢٢٨	شدة حرمة قطع رأس الميت أو جرحه
٢٤٩	حكم ما إذا كسر عظم الميت
٢	وجوب الدية على من قطع رأس الميت
٢	في الجمع بين الحديشين
٢٥٠	حكم ما إذا قطع بعض أعضاء الميت
٢٥٠	قصة قطع مولى المنصور رأس مولاة الآخر وهو ميت
	باب ما جاء في اللطمة تسود أو تخضر أو تحمر
٢٥١	في الاسود ستة دنائير وفي الاخضر اثلثة وفي الاحمر ادينار ونصف
٢	في جراحات الجسد القصاص
	باب ما يجب على من اتى رجلاً وهو راقد الخ
٤٥٢	ان اتى رجل رجلاً راقداً فانتبه فقتله فلا دية له
	باب ما جاء في ثلاثة اشتركوا في هدم حائط فوقع على واحد منهم فمات
٢	إذا اشترك في هدم حائط جماعة فمات واحد ضمن الباقيون
	باب الرجل يقتل وعليه دين
٢٥٣	عدم جواز هبة ورثة المقتول دمه إذا كان عليه دين

الصفحة	العنوان
	باب ضمان الظئر اذا انقلبت على الصبي فمات او تدفع الولد الى ظئر اخرى فتغيب به
٢٥٤	على الظئر المنقلبة الدية اذا قتلت الصبي
٢٥٢	حكم ما اذا استاجر الظئر ظئراً اخرى
	باب ما يجب من الضمان على صاحب الكلب اذا عقر
٢٥٥	تفصيل الحكم في عقر الكلب
	باب ام الولد تقتل سيدها خطأ أو عمداً
٢٥٦	تفصيل الحكم فيما اذا قتلت ام الولد سيدها
٢٥٧	حكم اشعال النار في دار قوم
	باب ما يجب على صاحب البختي المغتلم اذا قتل رجلاً
٢٥٨	تفصيل الحكم فيه
	باب ما يجب من احياء القصاص
٤٥٩	وجوب قتل المبتدع ووجوب احياء القصاص
	باب ما جاء في السارق يكابر امرأة على فرجها ويقتل ولدها
٢٦١	حكم ما اذا دخل على امرأة فجامعها فقتله ابنها
٢٦٢	حكم لمن دخل على امرأة حبلى فقتل ما بطنها فقتله المرأة
٢	حكم من رادد امرأة حراماً فرمته بحجر
٢٦٢	حكم نكاح المرأة
	باب المرأة تدخل بيت زوجها رجلاً فيقتله زوجها وتقتل المرأة زوجها وما يجب في ذلك
٤٦٣	تفصيل الحكم في ذلك

الصفحة	العنوان
	باب من مات في زحام الاعياد او عرفة او على بئر او جسر لا يعلم من قتله
٣٦٤	دية من مات على تلك الصفة في بيت المال بيت مال المسلمين
٤	عدم جواز اهدار دم امرى مسلم .
٤٦٧	دية الباضعة والدامية والمتلاحمة والسمحاق
٤٦٨	دية المأمومة والمنقلة
٤٦٩	دية الموضحة والجائفة
٤	دية شبه الخدش
٤	تفسير انواع الشجاج
٤٧٠	حكم ما اذا شجه موضحة وآخر دامية
٤	تساوى الموضحة والشجاج في الرأس والوجه
٤٧١	دية الهاشمة
٤٧٣	حكم ما اذا تقاص المقتول او المجرور بعد العفو والهبة
٤٧٤	جراحات العبيد على نحو جراحات الاحرار في الثمن
٤	حكم ما اذا شج عبداً موضحة
	باب نواذر الديات
٤٧٥	حكم ما اذا ركبت جارية فنخستها اخرى
٤	حكم ما اذا قتل حميم قوم
٣٧٦	حرمة ضرب الرجل
٤	دية الكلاب
٤	دية الخنزير
٤٧٧	حكم قتل البفلة
٤	حرمة شرب الدواء لاسقاط النطفة

الصفحة	العنوان
٤٧٧	حرمة دخول بيت الرجل من غير اذنه وحكم الداخل ...
٤٧٨	حكم ما اذا وجد على بطن امرأته رجلاً
٤	قيام الولد مقام وليّ المقتول
٢٧٨	حكم فقاعين الفرس
٢٧٩	حكم ما اذا عطل احدا لشر كاء الاربعة بغيرهم المشترك
٢٨٠	حكم ما اذا دفع رجل آخر في بشر فمات
٢٨١	حكم ما اذا قاتل وليّ المقتول ثم بان انه غير مقتول
٢٨١	حكم ما اذا عالج الذي قطع بعض اعضائه قصاصاً حتى ...
٢٨٢	حكم ما اذا اخذ الطبيب او البيطار البرائة من المريض او صاحب الحيوان
٤٨٢	حكم ما اذا تصادم الفرسان فمات احدهما
٤	جواز حبس المتهم بالدم
٤	من ضرب بما يقتل غالباً فهو في حكم العمد
٤٨٣	ليس في العظم قصاص
٤٨٣	ليس بين الرجال قصاص الا في النفس
٢٨٤	ليس بين الاحرار والعبيد قصاص فيما دون النفس
٢٨٤	الغنائم ضامن
٤٨٥	حكم ما اذا رجع شهود الزنا والسرقة بعد الرجم والقطع
٤٨٦	فهرس الكتاب